

موسوعه البرغاني

في
فقد الشبهه

تأليف:

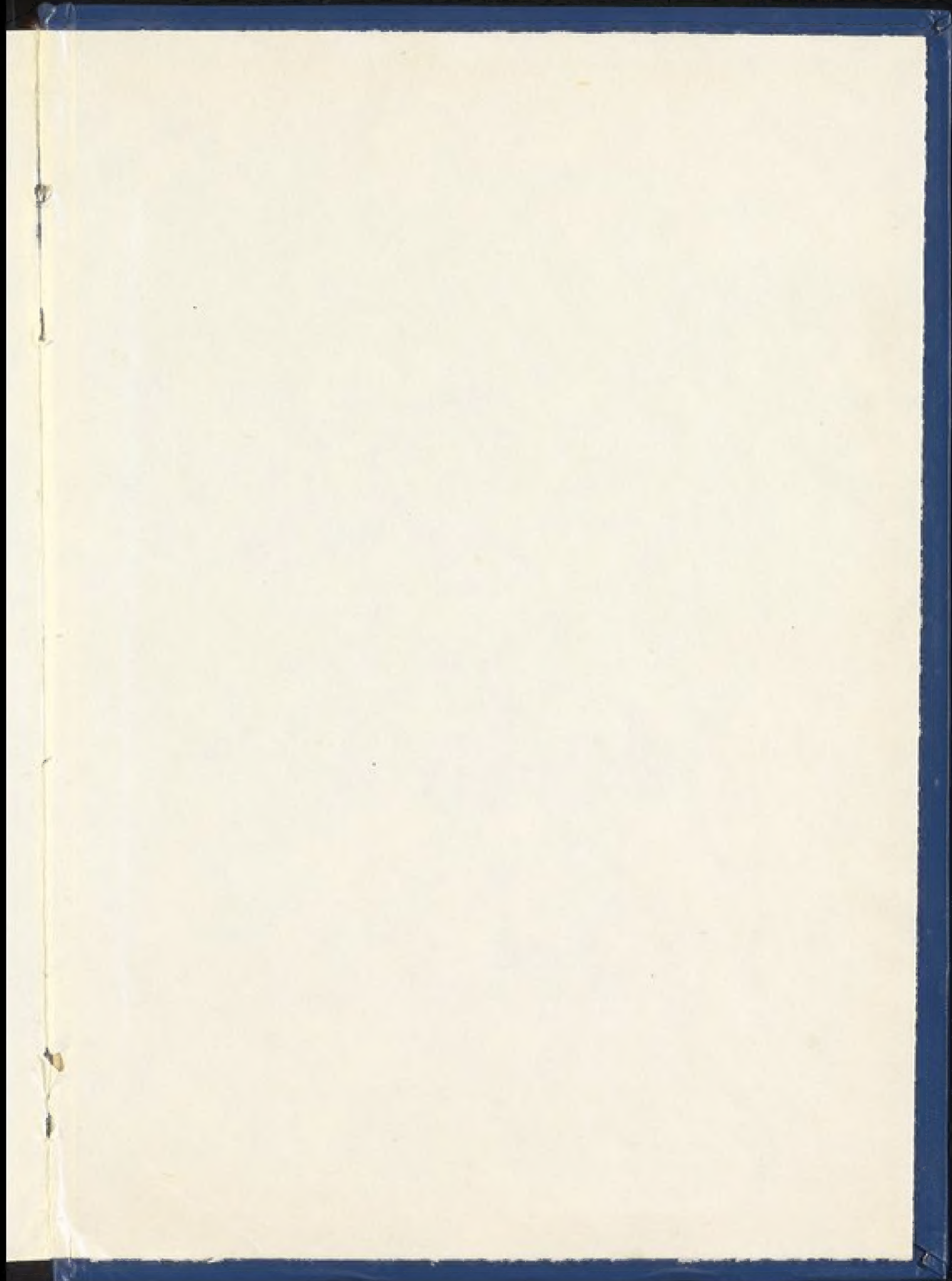
شيخ العلماء والفقهاء العلامة الحقيق
المولى الشيخ محمد صالح المنجد غفر له

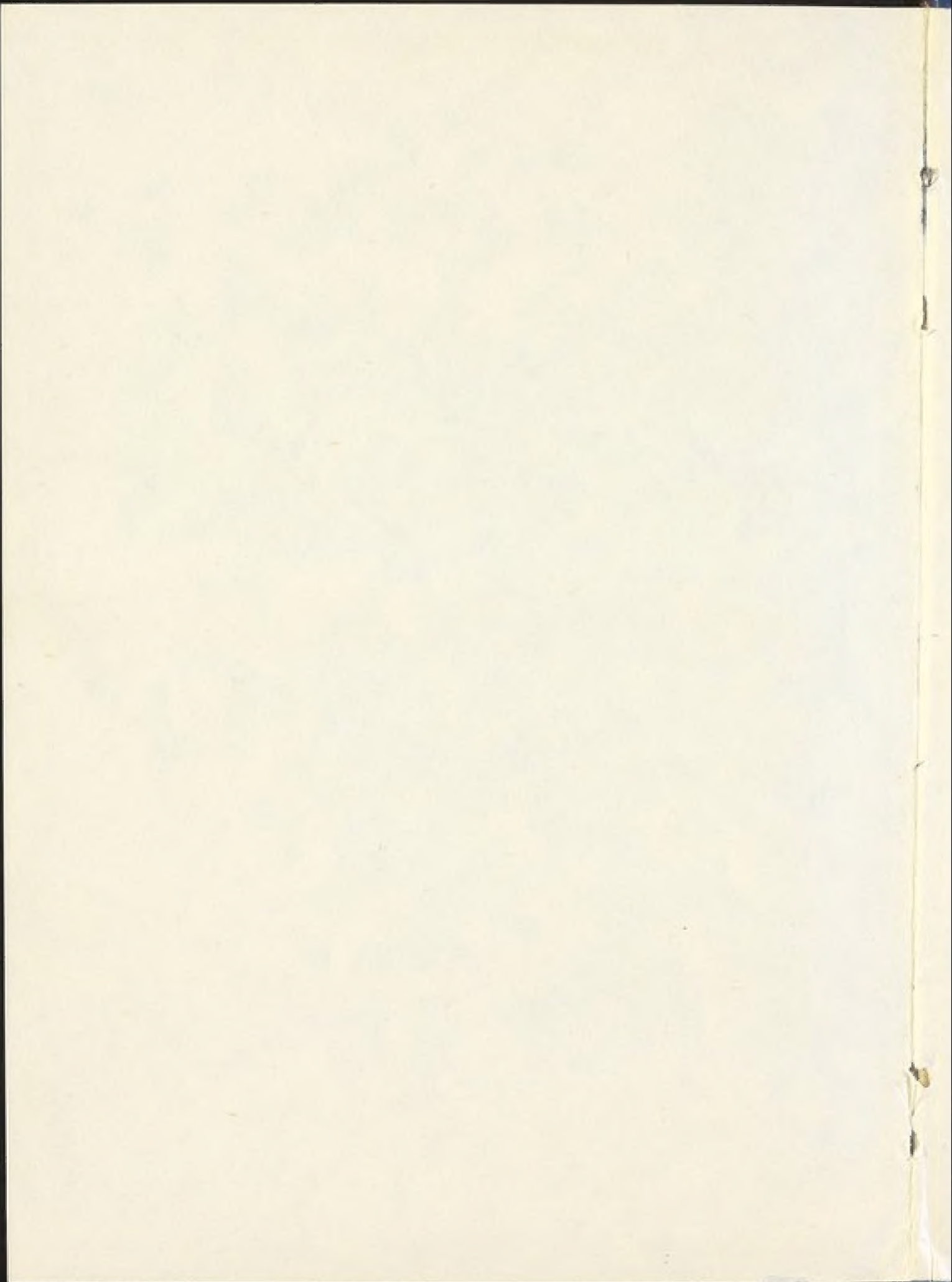
المؤرخ سنة ١٤٢١ هـ

تكملة له

عبد الصالح

تمت في شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢١ هـ







موسوعة البرغاني في فقه الشيعة

وهي

غنيمة المعاد في شرح الارشاد

هوية الكتاب :

- اسم الكتاب : موسوعة البرغانى فى فقه الشيعة - الجزء الأول ، كتاب الطهارة
تأليف : المولى الشيخ محمد صالح البرغانى القزوينى الحائرى
تحقيق وتقديم : عبد الحسين آل الصالحى
الناشر : نمايشگاه دائمى كتاب - طهران
الطابعة : طابعة الأعلمى ((تايپ اعلمى))
العدد : ١٠٠٠ نسخة الطبعة الاولى
الطبعة : مطبعة الأحمدى
حقوق الطبع : محفوظة للناشر
العنوان : طهران - خيابان ناصر خسرو - كوجه مقابل شمس العماره

تلفن ٣٩٤٢٢٨

الى من ترعرعت ببرّه و تغذيته الروحانية .
الى من تدرّجت بأخلاقه و آدابہ المعنوية .
الى من تلقّنت بمعارفه و علومه الاسلامية .
الى سيدى الوالد ((قدس سره)) اقدم هذا العمل
المتواضع ، فقد كانت امنيته فى الحياة طبع
آثار جده المؤلف .

المحقق

جميع الحقوق محفوظة
للمنشر (نمایشگاه دائمی کتاب)

كتاب الطهارة
الجزء الأول

موسوعة البرغاني في فقد الشَّيْخِ

كتاب فقهي، استدلال
روائي، استعان به
شيخ محمد حسن صاحب الجواهر
في موسوعة الفقيهية (الجواهر)

المسألة :
غنيمة المعاد في شرح الارشاد

الجزء الأول

تأليف :

شيخ العلماء والفقهاء عسكارة المحقق
المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القرويني الحائري
المتوفى سنة ١٢٧١ هـ

قدم له حفيده : عبد الحسين الصالحي

Bull Stox

KBL

.B364
1985g

C. 1

V. 1

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٤ ٧٨/٥٢/٢٥٦

١٦٤ ٨٨٨٥٣

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الأنبياء وفضل مدادهم على دماء
الشهداء والمنعم علينا وبعد

وبعد ، فقد كتب الكثير وأطال الحديث عن حياة جدنا المؤلف -
طاب ثراه - جمهور من المحققين ، والمؤرخين ، والمستشرقين ، وأصحاب القلم
على اختلاف مذاهبيهم وشاربيهم في مؤلفاتهم وكتبهم ، معبرين عنه بأعظم
شخصية علمية واجتماعية ، ظهرت على مسرح التاريخ الاسلامي في الربع الأول ،
حتى العقد الثالث من القرن الثالث عشر الهجري .

وكان له دور حساس في العالم الاسلامي ، والمجامع العلمية ، والنوادي
الادبية لاكثر من نصف قرن ، حيث اتفق جميع الاطراف والفرقاء من المؤرخين
وارباب القلم على زهده ، وتفواه ، وورعه ، وعلمه الجم ، واحاطته بجميع
العلوم العقلية و النقلية ، وتبحره في مختلف الميادين العلمية ، والفنون
الاسلامية ، وشتى المعارف الالهية .

ويثبت كلامنا هذا موسوعاته الكثيرة في الفقه والأصول ، والتفسير والكلام
والتاريخ والحديث ، والفلسفة والحكمة ، والعرفان الالهي .

وليس بوسعني أن اترجم مثل هذه الشخصية العظيمة ، وأوسع البحث
عن حياته ومؤلفاته ، وتصانيفه و موسوعاته المعروفة في صفحات ، خصصت لتقديم
موسوعته الفقهية الشهيرة ((بغنيمة المعاد في شرح الارشاد)) ، لكنني سوف
اقتصر الكلام بشكل موجز عن بعض جوانب حياته العلمية ، مستندا على تحقيقاتي

التي أتيج لي أن أجمعها خلال ربع قرن ، مستفيدا من المخطوطات العائلية ،
و ألواح القبور لشخصيات و رجال هذه الاسرة الكريمة ، في كل من طالقان ، و
برغان ، و كريلان ، و النجف ، و بعض المعلومات التي سمعتها من شيخ بيت
آل البرغاني ، ممن أذكره القرن الثالث عشر الهجري ، أو تلك الذين كانوا غربيا
من ذلك القرن ، والله المستعان .

نسبه الشريف :

هو الحبر العليم ، ركن الطائفة الجعفرية ، و مفسر الشيعة ، و متكلم الامامية ،
شيخ العلماء و المحدثين ، جامع المعقول و المنقول ، زعيم الامة ، المولى الشيخ
محمد صالح البرغاني القزويني الحائري ، من أعظم علماء الطائفة و فحول فقها
الاسلام ، و أساطين الدين ، و مراجع التقليد و الفتوى ، و مشاهير المجتهدين
الشيعة ، ابن المولى الحكيم المتكلم الشيخ محمد البرغاني ، الشهير بملائكة ،
المتوفى سنة ١٢٠٠ هـ . ق ، ابن المولى شيخ العلماء و المجتهدين الشيخ
محمد تقى ، المتوفى سنة ١١٦١ هـ . ق ، ابن المولى العلامة الكبير الشيخ
محمد جعفر الطالقاني ، الموصوف بفرشته ، و المتوفى سنة ١١٣٣ هـ . ق ، ابن
زعيم الطائفة الشيخ محمد كاظم الطالقاني ، المتوفى سنة ١٠٩٤ هـ . ق ، طاب
تراهم .

و كل هؤلاء كانوا من اعظم علماء الشيعة ، و ترجم لهم شيخنا الاستاذ في
طبقات اعلام الشيعة ، و ينتسبون الى سلاطين آل بويه .
و قد صرح غير واحد من المحققين و حملة الاقلام و المؤرخين على أن أسلاف
المؤلف رضوان الله عليه خدموا العلم و الدين اثني عشر جيلا ، و كانوا من
أساطين الدين ، و منهم شيخنا الاستاذ الامام الرازي في كتابه سيرة آل البرغاني
المخطوط ، و الدكتور حسين علي محفوظ في كتابه مجموعة تراجم العلماء ، و سيد

محمد علي گلريز في كتابه مينود رصفحه ٣٢٩ (١) .

ولادته :

اختلف المؤرخون ، و ارباب القلم في تاريخ ولادته ، وقد عثرت على تاريخ ولادته بخط والده ، الذي أثبتته في ٢٥ / ذي القعدة / سنة ١١٦٢ هجرية بقرية برغان . في بيت علم وزعامة ، وفضل ونبيل وجاء ، وترعرع في احضان الفضيلة والزهد والتقوى ، و يساوي عام ولادته مع كلمة (مظهر ايزد = ١١٦٢ هجرية) ، و ايزد كلمة فارسية معناها الله .

اسرته :

آل البرغاني : من أقدم و اعرق الأسر العلمية ، و اشهرها في العالم الاسلامي ، حيث نبغ منها جمهور كبير من أعلام الفكر و الفضل و العلم في مختلف العلوم و شتى الفنون .

و كانوا من دعائم الزعامة ، والمرجعية العظمى حيث طبقت شهرتها الآفاق ، و انتشر صيتها ، و عم فخرها ، و قد خدم رجالها الافذاذ المذهب الجعفري في قرون عديدة .

و كانوا من حملة لواء العلم ، و ابطال الفضيلة ، و فرسان البيان و أساطين الدين ، الذين نهضوا باعباء الشريعة ، و توارثوا العلم و الزعامة و المرجعية الدينية خلفا عن سلف ، و إن آثارهم و مآثرهم غرة ناصعة في جبين الدهر ، تتلأأ مادامت الحياة و كان رجال هذه الأسرة عنوان المتصفين بغير الخصال ، و كرم النفس ، و السجايا الحميدة ، و الاخلاق الفاضلة ، و حسن السلوك ، و خير الذكر ، و عفة الذات ، و البساطة في المعاشرة . و لم يعبأوا بالزخارف و العناوين البراقة .

(١) لسيد محمد علي گلريز مينود ريا باب الجنة قزوين صفحه ٣٢٩ ، من منشورات جامعة طهران طبعة عام ١٣٣٧ ش .

و بالإضافة الى سائر فضائلهم ، كانوا صلحاء ، كثيري العبادة ، والزهد الشديد ، والورع والتقوى . لذا كانت زعامتهم ربانية ، وان اسلافهم الى اثني عشر جيلا هم من اكابر العلماء ، وحجج الاسلام ، وجهابذة العلم ، وائمة التقى ، حيث حكمت اقلامهم على اسياف الملوك والسلاطين ، وناشري الفقه والحديث ، والحكمة والفلسفة ، والتفسير من القرن الرابع الهجري الى أيامنا هذه .

آل البرغانى فرع من آل بويه ، وكان يعرف هذه البيت فى القرن العاشر وحتى النصف الثانى من القرن الثانى عشر الهجرى بآل الطالقانى .
و حين تردد اسماء الاشقاء الثلاثة : كل من المولى محمد تقى ، والمولى محمد صالح ، والمولى ملا على البرغانيين ، فى النوادى العلمية و المسامع الأدبية ، اشتهرت هذه الاسرة بآل البرغانى .

وفى عام ١٢٦٣ هـ . ق عندما استشهد المولى محمد تقى البرغانى ، وهو اكبر الاخوة فى المحراب أثناء اداء صلاة الصبح اشتهر هذا البيت بآل « الشهيد الثالث » ، و « آل شهيدى » ، و حين منح الجنسية الى المواطنين فى ايران و العراق ، تفرع هذه الاسرة الى الفروع الثلاثة ، وهم آل الصالحى ، وآل الشهيدى و آل العلوى ، حيث اشتهر كل فخذ باسم جدهم ، واحتفظ بعض منهم الى جانب لقبه « شهيدى » بآل « شهيدى الصالحى » . و آل « شهيدى العلوى » ، تفاخروا بدم عمهم الشهيد الثالث . رضوان الله عليه .

لقد عبر شيخنا الاستاذ الامام الرازى فى كتابه طبقات اعلام الشيعة عن هذا البيت ، قائلا : ((. . .)) وهذه الاسرة من اشرف بيوت العلم ، ومن السلاسل الذهبية ، . . . التى ظهر فيها غير واحد من اعظم الفقهاء واساطين الدين . . . فى العلم والزعامة والورع والقداسة . . .)) (١)

(١) الشيخ آغايزرك الطهرانى : نقباء البشر ج ٢ صفحة ٨٦٥ ، والكرام البررة ج ٢ صفحة ٦٦٠ ، وج ١ صفحة ٣٢٧ .

وقال الدكتور حسين علي محفوظ في كتابه مجموعة تراجم العلماء، عن هذه الأسرة: ((آل البرغاني من البيوت العلمية العظيمة القديمة في العراق وإيران، التي خدمت العلم والدين اتني عشر جيلاً، وهم ينتسبون إلى آل بويه.

وقد انجب فروع هذا البيت الثلاثة ((آل الصالحى، وآل الشهيدى، وآل العلوى)) في كربلا وقزوین عدد ١٠ من العلماء والأعلام، فصل تراجمهم شيخنا المرحوم آغا بزرگ في الذريعة، والطبقات وفي مسوداته في تواريخ (آل البرغاني) وتعرض لانسابهم، وتراجمهم، وتواريخهم، وتراثهم، - أيضاً - بقیة الفاضل الشيخ عبود الصالحى في مشجرتة الواسعة: (الشموس المضيئة)، التي أهدى التي نسخة من خلاصة الجزء الأول منها)) (١).

وها نحن، نبدأ بإيجاز بذكر جملة من اقطاب الفكر، وزعماء هذه الأسرة، الذين عاشوا في الالف الثاني من الهجرة النبوية الشريفة.

غزتهم المولى الشيخ محمد كاظم الطالقاني، من أعظم علماء الشيعة، و فحول فقها، الامامية، كان يشغل حلقة درس، يحضره مئات العلماء والفضلاء ومن آثاره تأسيس بناء مدرسة النواب في قزوین، وكان من تلامذة الشيخ البهائي، والمير باقر الداماد، والميرفند رسكي، ومن مؤلفاته التكميل في بيان الترتيل، وتفسير كبير.

وعاصر المولى الشيخ محمد تقى المجلسي الأول، والمولى الحر العاملى، كما صرح بذلك في كتابه ((أمل الآمل)) الجزء الثاني صفحة ٢٩٥، طبعة النجف قائلا: ((مولانا محمد كاظم الطالقاني أصلاً، القزويني مسكناً، من الأفاضل المعاصرين، كان مدرسا في مدرسة النواب في قزوین، مات في المحرم سنة

(١) تفضل صد يقنا الوفى الدكتور حسين علي محفوظ بإرسال ترجمة المولى ملا على البرغاني من كتابه المخطوط باسم ((تراجم العلماء)) وهذا ما جاء فيه عن هذه الأسرة.

(١٠٩٤) . واستدرك شيخنا الأستاذ صاحب الذريعة في كتابه سيرة آل البرغانى المخطوط قائلا: ((١٠٠٠ ان لفت النظر الى سيرة الشيخ الحر المولود (١٠٣٣) المتوفى (١١٠٤) فى القسم الثانى من كتابه ((أمل الآمل)) الذى آتاه (١٠٩٧) عند ترجمته للأشخاص المعاصرين له ، يرشدنا الى انه لا يصف أحدا منهم بكلمة (مولانا) . الا من كان اكبر سنامنه . واعظم شأننا . واجل قدرا . وأشهر سمعة . مثل المولى محمد نقى المجلسى . والمولى محمد صالح العازندرانى . والميرزا محمد حسن الشيروانى فاول ما علمنا من حال المولى محمد كاظم من توصيفه بمولانا ، انه كان واجد تلك الخصوصيات . وكان فى طبقة هؤلاء ولم يصفه بانه فاضل . بل صرح بانه كان من الأفاضل . وكان مشغولا بالتدريس . وتربية الطلاب فى مدرسة النواب الى آخر عمره . ووفاته فى (١٠٩٤) .)) (١)

و ذكره ميرزا عبد الله افندى فى كتابه رياض العلماء ، الجزء الخامس صفحة ١٥٣ . و شيخنا الاستاذ الامام الرازى فى كتابه المروضة النضرة المخطوط .

ثانيهم المولى الشيخ محمد جعفر بن المولى الشيخ محمد كاظم الطالقانى من نوابغ الفقه والحديث . و اعلم علماء عصره . أصولى محقق . مجتهد تحرير . كان من تلاميذ العلامة محمد باقر المجلسى . وحاز منه باجازه سورخة فى جمادى الآخرة سنة ١٠٩٥ هـ . و اشار الى الاجازة المذكورة شيخنا الاستاذ فى الذريعة ، ج ١ صفحة ١٥٠ . وعبر عنه شيخنا الاستاذ الامام الرازى فى كتابه سيرة آل البرغانى قائلا: ((٠٠٠ فهو المولى محمد جعفر الطالقانى ، بن المولى محمد كاظم ، صرح به العلامة المجلسى ، المتوفى سنة ١١١٠ فيما كتب له من الاجازة المتوسطة ، التى ذكر فيها جملة من تصانيفه بقلمه الشريف . كما ذكرناها فى ج ١ من الذريعة صفحة ١٥٠ .

وقد نقل صورتها عن خط المجلسى الشيخ الحجة الميرزا محمد بن

(١) الشيخ آغا بزرگ المطهرانى : كتاب سيرة آل البرغانى ، مخطوط . ونسخه بخطه الشريف موجودة فى مكتبتنا .

رجبعلی الطهرانی العسکری، وادرجها فی کتابه ((مستدرک اجازات البحار).
الموجود فی مکتبته الموقوفة عند خلفه. العالم الجلیل المیرزا نجم الدین الشریف
العسکری، أولها: ((الحمد لله و سلامه علی عبادہ ۰۰۰))، الی قوله فی اوصاف
المولی محمد جعفر المعجاز. مألظه: ((المولی الاولی. الفاضل الكامل. الصالح
التقی الزکی الالمعی. مولانا محمد جعفر الطالقانی. خلف المولی المبرور
المغفور. مولانا محمد کاظم الطالقانی. و تاریخ هذه الاجازة جمادی الثانیة
(۱۰۹۵)، یعنی بعد وفاة والد المولی محمد جعفر بسنة واحدة ۰

و يظهر من بعض القرائین. ان صدور تلك الاجازة مع هذه الاوصاف كان
فی اوائل امر المولی محمد جعفر. وانه بقی بعد هذا التاريخ سنین كثيرة. حتی
ولد له ابنه. العالم الجلیل المولی محمد تقی الاتی ذكره. فانه توفي (۱۱۶۱)
وكان یلقب المولی محمد جعفر (بفرشته)، و هو دفین طالقان، یزوره و یتبرک
به أهلها ۰۰۰)) (۱)

۳- و منهم المولی الشیخ محمد تقی. بن المولی الشیخ محمد جعفر. بن
المولی الشیخ محمد کاظم الطالقانی. من اکابر علماء الامامية و مراجع التقليد ۰
و من مؤلفاته ((غاية المرام فی شرح شرایع الاسلام)) ۰

۴- و منهم الشیخ محمد الشهیر بملائكة. ابن المولی الشیخ محمد تقی ۰
بن المولی الشیخ محمد جعفر. بن المولی الشیخ محمد کاظم. من أعظم العلماء
و اکابر الفلاسفة ۰ و من مؤلفاته ((تحفة الأبرار)) فی تفسیر القرآن. و هو اول من
اشتهر ((بالبرغانی)) من رجال هذه الاسرة. توفي سنة ۱۲۰۰ هجرية ۰ و قبره
فی برغان. و هو والد الاخوان الثلاثة. کل من: المولی الشیخ محمد تقی
الشهیر بالشهید الثالث. و المؤلف قدس سره. و المولی الشیخ ملا علی
البرغانیین ۰

(۱) آغا بزرك الطهرانی سيرة آل البرغانی مخطوط ۰

٥- و منهم ملا نعيم ، الشهير بملا نعيما ، بن المولى الشيخ محمد تقى بن المولى الشيخ محمد جعفر ، بن المولى الشيخ محمد كاظم الطالقاني ، من اكابر الفلاسفة . و اعظم علماء الحكمة في عصره ، المتوفى سنة ١١٨٠ هجرية . من مؤلفاته ((اصل الاصول)) ، المطبوع . و له ((العروة الوثقى في امامة ائمة الهدى)) .

٦- و منهم المولى الشيخ محمد تقى . بن المولى آخوند ملا نعيم ، الشهير بملا نعيما ، ابن المولى الشيخ محمد تقى . من اكابر علماء عصره ، حكيم ، فيلسوف زعيم . رئيس .

و جدد ختمه في صدر الصكوك باملاك طالقان و قزوین . و لدی صك جاء فيه : ((حاشیه قلمی فرمودند ، محل مهر عالی جناب ، نتیجة الفضل ، آقای محمد تقی ، خلف زیادة الفضل آخوند ملا نعيم طالقانی)) .

و له رسالة في صلاة المسافرين ، و رسالة في الرضاع ، و غيرها . و هو والد المولى آخوند ملا يوسف حکمی .

٧- و منهم المولى آخوند ملا يوسف الحكمي ، بن المولى الشيخ محمد تقى ، بن المولى آخوند ملا نعيما . بن المولى الشيخ محمد تقى ، بن المولى الشيخ محمد جعفر ، ابن المولى الشيخ محمد كاظم الطالقاني . حكيم ، فيلسوف ، متكلم الشيعة في القرن الثالث عشر . شغل كرسي الفلسفة العالية في مدرسة الصالحية بقزوین سنين . ذكره صاحب ((المآثر و الآثار)) قائلا : ((ملا يوسف الحكمي . كان من علماء الفلسفة ، و اساتيد كتب الحكمة و الفلسفة المتعالية بقزوین يحضر في مجلس درسه جمع من الفضلاء و طلاب العلوم العقلية)) (١)

٨- و منهم المولى على اصغر ، بن المولى شيخ محمد يوسف القزويني ، من اعظم العلماء في عصره ، و هو ابن اخ المولى محمد كاظم الطالقاني . من

(١) محمد حسن خان اعتماد السلطنة : المآثر و الآثار صفحة ١٦٣ .

مؤلفاته شرح ((عدة الاصول)) لاستاذ ملا خليل القزويني، و حواشي علي نهج البلاغة، وغيرها من المؤلفات . توفي سنة ١١١٢ هجرية، وكان له ولدان بهم الشيخ محمد مهدي والشيخ محمد مؤمن، من اكابر علماء الامامية .

و أشار اليهم الحر العاملي في كتابه ((أمل الآمل)) ج ٢ صفحة ١٢٦ و ٣٠٨، وصاحب ((رياض العلماء))، في ج ٢ صفحة ٣٧٦، و ج ٥ صفحة ١٩٢ .

٩- ومنهم المولى ملا آقا الحكمي القزويني، ابن المولى شيخ جعفر، بن المولى الشيخ محمد تقى، بن المولى الشيخ محمد جعفر، بن المولى الشيخ محمد كاظم، مجدد الفلسفة الاسلامية في القرن الثالث عشر .

شغل كرسى تدريس الفلسفة العالية، بعد رسة الصالحية لاكثر من نصف قرن . وهو الذى ناقش الشيخ احمد الاحسائي في المسائل العقلية، بالمجلس الذى حضره جمع من علماء الفريقين : المتشعبة والشيخية، في ديوان الشهيد الثالث، ثم اثبت افلاس الشيخ احمد الاحسائي في الفلسفة، وعدم فهمه للقواعد الحكمية، وانتهى ذلك الاجتماع الى تكفير الشيخ احمد الاحسائي .

توفي المولى ملا آقا الحكمي في سنة ١٢٨٥، عن عمر يقارب مئة عام . وكان ولده شيخ احمد آل الحكمي من اكابر العلماء، و خواص العلامة شيخ ميرزا حسين الخليلي في النجف . ثم استقر في قزوین، وانتهت اليه الرئاسة التامة . وكان من أئمة الجماعة في مسجد شاه، و شارك في الانقلاب الدستوري في ايران . (١)

١٠- ومنهم المولى الشيخ محمد تقى البرغانى القزويني، الشهير بالشهيد الثالث، ابن المولى الشيخ محمد، بن المولى الشيخ محمد تقى، بن المولى الشيخ محمد جعفر، ابن المولى الشيخ محمد كاظم، من جهابذة علماء (١) انظر الماثر والآثار صفحة ١٨٣، والكرام البررة ج ١ صفحة ١٥١، ونقباء البشر ج ١ صفحة ٩٠ .

الشيعة المجاهدين - و أعظم فقهاء الامامية ، و اركان الطائفة الجعفرية ، ناقد نائر ، وهو شقيق المؤلف - رضوان الله عليه - ناهض و تار ضد ظلم الاقطاعيين و استبداد البلاط الفاجارى ، و كافح فجعلى شاه و معاهداته الاستعمارية مع الاجانب ، ثم ألقى القبض عليه ، و سجن ، و نفى الى العراق ، و حارب سلاطين آل عثمان و عملائهم فى كربلا و النجف ، و جاهد و ناضل ببسالة و بطولة لا مثيل لها ضد العلماء الرجعيين ، و وعاظ السلاطين ، الذين كانوا يزي علماء الدين ، يتقاضون رواتب شهيرة من البلاط الشاهنشاهى فى ايران و سلاطين آل عثمان فى الاساقفة ، و كانوا طوع يد الحكام الرجعيين و الاقطاعيين الكبار ضد شعوبهم ، حيث تسعر الاقطاعيون والمستعمرون والبلاطان الشاهنشاهى و العثماني بالحاجة الى استخدام العلم و العواطف ، كوسيلة للدفاع عن مصالحهم ، فجعلوا يسنرون افلام بعض العلماء و ضمايرهم ، امثال الشيخ احمد الاحسانى ، والسيد كاظم البرشتى ، و على محمد الباب ، و ليجعلوا المستنداتهم من الموهومات ظاهرا منطقيا ، يتقبله العوام ، كالغلو ، و التفويض ، و ما الى ذلك فوقف المترجم امامهم موقف الباسل المناضل ، وله فتاوى غير فيه مجرى التاريخ ، و انفذ بها الامة الاسلامية من دسائس الاقطاعيين الكبار ، و الاستبداد الشاهنشاهى و الاستعمار و عملائهم .

فأشعل ضغائن حقدهم ، حتى استشهد بحراب هؤلاء المتزمتين فى جوف الليل ، و هو فى المحراب لاداء صلاة الصبح ، فى اليوم الخامس عشر من شهر ذى القعدة الحرام ، سنة ١٢٦٣ ، فطعنوه ثمان طعنات بالسيف و السرح ، إلا انه اسرع الى خارج الجامع ، حذرا من تلويته بدمه الطاهر ، ثم سقط على وجهه مغشيا عند الباب الجامع ، فحمل الى داره ، و قضى بعد يومين ، اى فى اليوم السابع عشر من شهر ذى القعدة الحرام سنة ١٢٦٣ ، اذ فاضت آخر انفاسه الشريفة ، و رثاء جمهور من الشعراء و الادباء ، فى الاقطار الاسلامية بمختلف اللغات ، و جاء فى رثائه

بتاريخ شهيد ثالث آمد ((شهيد ثاني محراب اسلام))

(١٢٦٣)

وقد رثاه الشاعر العراقي الكبير الشيخ د. رويس علي البغدادي الحائري في قصيدة طويلة
فلا غرو في قتل (التقى) اذا قضى قضى وهو محمود النقيبة و الأصل
له اسوة بالطهر حيدرة الرضا وقاتله ضاهى (ابن ملجم) بالفعل
وله آثار خالدة حتى اليوم ، منها المدرسة الدينية في قزوين ، وجامع في
كربلا بمحلة باب السلالة ، وجامع كبير في قزوين بشارع المولوى ، ويعرف كلاهما
جامع الشهيد ، او جامع الشهيد الثالث .

ومن مؤلفاته ((منهج الاجتهاد)) في اربع وعشرين مجلداً كبيراً ، الذى
استعان به الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ، حين تأليف كتابه ((الجواهر))
وله ايضا ((عيون الاصول)) في مجلدين ، وغيره من المؤلفات ، و الرسائل العربية
و الفارسية ، التى اشار الى بعض منها شيخنا الاستاذ في ابواب الذريعة .
وأما ذريته الطاهرة : فتخلف من المذكور عشرة اولاد ، كلهم من أعظم علماء
الشيعة ، و شيوخ الاسلام ، واساطين الدين . أرشد هم المولى الشيخ محمد
آل الشهيد الثالث ، من مراجع التقليد ، تتلمذ على والده وعمه المولى محمد
صالح ، و شريف العلماء في كربلاء ، و صاحب الجواهر في المنجف ، وهو صهر عمه
ملا محمد صالح البرغانى على بنته قرة العين ، فزرق منها ثلاث اولاد ذكور ، و
هم المولى الشيخ ابراهيم ، و المولى الشيخ اسماعيل ، و المولى الشيخ اسحاق .
وانتهت اليهم الزعامة العامة والرياسة التامة ، والمرجعية العظمى .

و ذكرهم شيخنا الاستاذ الامام الرازى في نقيب البشر ج ١ صفحة ٢٣ ، و
١٣٢ و ١٦٤ ، و اشار صاحب ((العائر والآثار)) الى الشيخ اسماعيل في صفحة
١٦٥ ، و صاحب ((اعيان الشيعة)) في ج ٣ صفحة ٤٠٢ .

ومن ذرية الشهيد الثالث المولى الشيخ عبد الله ، بن الشهيد الثالث ،
والمولى الشيخ باقر بن الشهيد الثالث ، و المولى الشيخ حسن بن الشهيد

الثالث، والمولى الشيخ كاظم بن الشهيد الثالث، والشيوخ جعفر بن الشهيد الثالث، والمولى الشيخ صادق بن الشهيد الثالث، والمولى الشيخ ابوالقاسم والمولى الشيخ محمود، والمولى الشيخ عيسى، وهو آخر العشرة الكاملة من ذرية الشهيد الثالث، رضوان الله عليه.

وذكرهم شيخنا الاستاذ الامام الطهراني في ((طبقات اعلام الشيعة)) .
وايضاً بقيتهم ابن عمى الوفى عميد الاسرة، سماحة حجة الاسلام والمسلمين الحاج الشيخ عبدالله امام الجمعة، ابن المولى الشيخ عبدالحسين امام الجمعة ابن المولى الشيخ مرتضى، بن المولى الشيخ محمد تقى، بن المولى الشيخ آقا عبدالله، ابن المولى الشهيد الثالث، آل الشهيدى - عالم فاضل، محقق فذ من اساتذة الحوزة العلمية فى قم، ولد بقزوین فى محرم الحرام سنة ١٢٤٠ فى بيت علم وزعامة، وترعرع فى احضان الفضيلة والتقى، ثم هاجر الى قم، فحضر على جميع من فحول الفقهاء، منهم السيد آقا حسين البروجردى، والسيد محمد الحجة، والسيد شهاب الدين المرعشى، ثم صاهر استاذ العلامة السيد محمد الحجة على بنته. وهو اليوم من ألمع الشخصيات فى الحوزة العلمية بقم، ومن اخص اصحاب آية الله السيد شهاب الدين المرعشى النجفى .
وقد ساهم فى تحقيق كتاب ((حقائق الحق)) للقاضى نورالله التستري، تحت رعاية آية الله المرعشى، وله تفسير سورة يوسف، وكتاب ((المعراج)) حفظه الله، وجعله ذخراً لترويج الدين.

١١- ومنهم المولى الشيخ ملاعلى بن المولى الشيخ محمد البرغانى، شقيق المؤلف - قدس سره -، من مشاهير علماء عصره، واعاظم العرفاء، حكيم فيلسوف، فقيه نحير، مؤلف مكثراً، ولد سنة ١١٢٥ هجرية، ادرك آغا باقر البهبهاني، وتخرج على السيد مهدي بحر العلوم، والسيد على صاحب ((الرياض)) والشيخ احمد الاحسائي، ثم تولع بالفلسفة والعرفان، فأخذها بجدي واثقان، وجمع الفضائل، وحاز اعلا مراتب العلم والفضل، وقد شارك فى فنون كثيرة

أحاط بعلوم عديدة، حتى نظر إليه التائبون من أهل العلم والمعرفة بعين الأكيار، وذاع اسمه في الأوساط العلمية العالمية، وعرف بالتحقيق والتدقيق، وإصالة الرأي وغزارة المادة، والاحاطة بآراء السلف، وذلك بفضل عبقرية، ونبوغه وآرائه السديدة، وانتهت إليه المرجعية العظمى، وأقبلت عليه جموع الناس، وطبقت شهرته سائر البلاد، فتمهض بأعيا، الخلافة والزعامة قائما بوظائفه الشرعية مع شدة الاحتياط والزهد والورع والتقوى، وقد خلف تراثا ضخما في مختلف العلوم والفنون أشار إلى بعض منها استاذنا الشيخ عى ابواب الذريعة نفسها تفسر غنائم المعارف في رياض الأحزان في ١٢ مجلدا، وفردوس العارفين، ومعراج العارفين وغيرهاتوفى سنة ١٢٦٩ هجرية.

ومنهم المولى الشيخ عبد الحسين، بن المولى الشيخ ملاعلى البرغانى القزوينى الحائرى آل العلوى الشهيدى، من أعظم قضاة الإمامية اصولى محقق مجتهد كبير فيلسوف عارف.

تخرج على والده وعمه الشهيد الثالث والمولى محمد صالح البرغانى والمولى السيد على الطباطبائى صاحب الرياض، والسيد محمد المجاهد، وشريف العلماء، وحضر فى الحكمة والفلسفة على المولى الشيخ ملا آغا الحكيمى القزوينى، والمولى الآخوند ملا يوسف الحكيمى القزوينى وغيرهم، وكان من أكابر علماء الشيعة فى عصره وانتسب إليه الزعامة العامة، والمرجعية العظمى، وشغل كرسى التدريس فى كربلاء المقدسة، والنجف الأشرف، واستقر فى قزوین، وتصد ر لتدريس الفقه والأصول والحكمة والفلسفة فى المدرسة الصالحية، حتى توفى بها سنة ١٢٩٢ هجرية.

وله مؤلفات منها نفحات الإلهام فى شرح شرايع الاسلام، وشرح القواعد وغيرها، ذكره استاذنا شيخ الذريعة الامام الرازى فى الكرام البرة ج ٢ ص ٢١٢، وهو صهر عمه المولى محمد صالح.

ومنهم المولى الشيخ محمد تقى الفشندى، ابن المولى الشيخ محمد على، بن المولى الشيخ محمد جعفر، بن المولى الشيخ محمد تقى، ابن المولى الشيخ محمد جعفر

بن المولى الشيخ محمد كاظم . من اعظم علماء الشيعة وشيخ المحدثين . مجتهد
 تحرير . تخرج على المولى الشهيد الثالث . والمولى محمد صالح البرغانى . و له
 موسوعة كبيرة المسماة بذخائر المعجبيين فى شرح ديوان امير المؤمنين فى احدى و
 عشرين مجلدا ضخما . اكبر من بحار الأنوار للمجلس وجعل لكل مجلد اسم خاص
 و جميع المجلدات بخط المؤلف . من مخطوطات مكتبة كاتب هذه السطور . و هو
 والد المولى الشيخ حمزة المعروف باسم جده المولى الشيخ محمد على . من اكابر
 العلماء فى عصره . فقيه تحرير . من اركان المشروطة فى قزوین . وساهم بشكل فعال
 فى الانقلاب الدستورى . تخرج على المولى الشيخ ميرزا علامة آل الصالحى . و
 المولى الشيخ الميرزا على نقى آل الصالحى . والميرزا حسين الخليلى . و أبى
 الأحرار صاحب الكفاية . وغيرهم فى كربلاء المقدسة . و النجف الأشرف .
 من مؤلفاته كتاب وقایع الأيام . و رسالة فى النظام الدستورى الاسلامى
 (مشروطة) . و تقريرات درسه فى الفقه والاصول . و غيرها . ذكره شيخنا الاستاذ
 شيخ الذريعة الامام الرازى فى طبقات اعلام الشيعة . تحت عنوان حمزة على قائلا :
 ((الشيخ حمزة على القزوینى . عالم جليل و فقيه فاضل . جاور النجف الأشرف
 عدة سنين مستغلا بالعلوم الشرعية . حضر على الشيخ الميرزا حسين الخليلى .
 و غيرهم . لازم ابحاث هولا الاعلام مدة غير قصيرة حتى حاز قسطا وافرا من الفقه
 والاصول وغيرهما . وفى حدود (١٣٢٥) انتقل الى بلاده قزوین . للقيام بالوظائف
 الشرعية . ونهض باعباء الهداية والارشاد . وحاز مرجعية و رئاسة دينية الى أن
 توفى))^(١) أقول وهو والد العالمين الجليلين الشيخ حسن آل الفشندى . و
 المولى الشيخ حسين آل الفشندى . وكانت لهم مكتبة ضخمة معمورة فى قزوین .
 حتى سنة ١٣٩١ هجرية . والشئ عند ما فرض علينا الاقامة الاجبارية من قبيل سلطات
 الشاه المقيم فى قزوین . تفرقت فى هذا العام . ومن نفائسها الشاهنامه مؤرخة سنة
 ٥٠٠ هجرية مصورة . وقد ظفرت ببعض من مخطوطاتها منها موسوعة ذخائر

(١) الشيخ آقا بزرك الطهرانى : نقباء البشر ج ٢ ص ٦٨٢ .

المحبين في شرح ديوان أمير المؤمنين في أحد وعشرين مجلداً ضخماً .

نشأته :

نشأ على حب العلم في أسرة علمية ، جمع بين ثقافتى الفقه والفلسفة ،
والحديث والعرفان الإلهي ، إلى جانب الزهد الشديد والورع والتقوى
والاحتياط ، وكافحت أسرته الاستبداد الشاهنشاهي ، والاستبداد الديني
على السواء . كما أنهم حاربوا التزمت والأقطاع .

وقد عرف منذ أوائل عمره الشريف بالنبوغ المبكر ، والذكاء المفرط والعبقرية ،
لذا استقبله والده ، فلقنه مبادئ العلوم ، ثم هاجر من برغان إلى قزوین ،
فقرأ السطوح على جملة من فضلائها ، منهم ملا محمد علي المازندراني الجنگلي ،
ثم توجه إلى اصفهان ، للاستفادة من علمائها المشاهير آن ذك .

أساتذته :

لقد أخذ الفقه وأصول والفلسفة والعرفان والحديث عن كوكبة من أعظم
فقهائ الشيعة ، وأساطين العلماء الإمامية في عصره ، المتبحرين في تلك العلوم
والفنون ، فأخذ الفلسفة والعرفان في كل من اصفهان وخراسان عن :-

١- والده العلامة المولى الشيخ ملا محمد ملائكة ، المتوفى سنة ١٢٠٠ هجرية في برغان .

٢- المولى آخوند آقا محمد البیدآبادی ، المتوفى سنة ١١٩٧ هجرية
في اصفهان .

٣- وكان في الطبقة الاولى من تلامذة الآخوند ملا علي النوري المتوفى
سنة ١٢٤٦ هجرية في اصفهان .

٤- المولى السيد ميرزا محمد مهدي الاصفهاني الخراساني ، المستشهد
سنة ١٢١٧ في خراسان .

وأخذ الفقه والاصول والحديث في كل من كربلاء والنجف والكاظمية

عن :-

- ١- المؤسس الوحيد المولى الآقا باقر الميهياني المتوفى سنة ١٢٠٥ .
- ٢- السيد حسين بن السيد الامير محمد ابراهيم المعصومي القزويني ،
المتوفى سنة ١٢٠٨ .
- ٣- السيد محمد مهدي بحر العلوم المتوفى سنة ١٢١٢ .
- ٤- الشيخ جعفر صاحب ((كشف الغطاء)) ، المتوفى سنة ١٢٢٨ .
- ٥- الشيخ عبد النبي القزويني الكاظمي ، المتوفى حدود سنة ١٢١٣ .
- ٦- السيد ميرزا مهدي الشيرستاني ، المتوفى سنة ١٢١٦ .
- ٧- المولى السيد علي الطباطبائي ، صاحب ((الرياض)) ، المتوفى
سنة ١٢٣١ .
- ٨- المولى السيد عبدالله شير ، المتوفى سنة ١٢٤٢ .
- ٩- المولى السيد محمد المجاهد ، المتوفى سنة ١٢٤٢ .
- ١٠- المولى محمد مهدي النراقي ، المتوفى سنة ١٢٠٩ .

اجازاته :

كان يروى بالاضافة الى اساتذته المذكورين عن كل من الميرزا ابي القاسم
المقي صاحب ((القوانين)) ، وحجة الاسلام السيد محمد باقر الرشتي الاصفهاني .
وغيرهم . وقد تجاوزت اجازاته الاربعين اجازة ^(١) ، حصل عليها من فحول
فقهاء الامامية ، واکابر علماء العامة ، وقد منح رؤساء علماء المذاهب الأربعة كل
من الحنفي ، والشافعي ، والمالكي ، والحنبلي في الحجاز ، ومصر ، والعراق ،
والشام باجازات مفصلة ، و يروى ايضا عن علماء وائمة الزيدية في اليمن .

(١) ميرزا محمد التنكابني : قصص العلماء ، صفحة ٦٤ ، طبعة عام ١٣٠٤ هجرية .

نشاطه العلمي ورحلاته :

نشأ الامام البرغاثي - قدس سره - على حب العلم في بيت علم و زعامة و ورع و تقى . فانتقل اولا الى قزوین ، ثم اصفهان ، و منها قصد الحوزة العلمية الکبرى في کربلاء المقدسة ، و النجف الأشرف . ثم توجه الى خراسان و قم ، و سكن کربلاء المقدسة ، و النجف الأشرف ثانية .

و منها توطن في طهران ، و ذاع اسمه في المجامع العلمية العالمية . و انتف حولہ كثير من طلاب العلم ، ينهلون من معينه العذب ، و تزعم بوظائف الشرع ، و المرجعية والامامة ، فحدث بينه و بين السلطان فتح عليشاه القاجاري نفرة ، و على اثرها القي القبض عليه ، و امر الشاه القاجاري باخراجه من ايران الى العراق ، و منها عزم للحج . فسكن الحجاز سنين ، و شغل كرسي التدريس في المسجد الحرام ، و المدينة المنورة ، يدرس الفقه الجعفري على صوره طرفي المذاهب الأربعة .

و منها رجع الى العراق ، و استقر في النجف الأشرف ، فتصد رقيبهما للتدريس و الفتوى و بث الأحكام . و عكف عليه طلابها ، و اشتغلوا عنده بدراسة الفقه و الاصول ، و كثر الاقبال عليه فائما بالمرجعية و الوظائف الشرعية ، مع شدة الاحتياط و الورع و التقى . حتى عزم استاذہ الشيخ الأكبر صاحب كشف الغطاء الى ايران ، فوافق استاذہ ، بطلب من صاحب كشف الغطاء ، فنشفع الشيخ الأكبر ، الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء عند السلطان القاجاري ، فوافق الشاه على بقاءه في ايران ، شريطة ان لا يسكن في طهران ، و اخذ الامام البرغاثي قزوین محلا لبث افكاره التحررية ، و انتهت اليه الرئاسة و المرجعية العظمى ، و اشتهر امره ، و طار ذكره ، فتوجه طلاب العلوم نحو قزوین من كل حدب و صوب و كثر الاقبال عليه ، و رجع اليه الناس بالتقليد ، فمنهم باعيا للخلافة ، فاجبته النفوس : و كان رئيسا مطاعا عند الخاص و العام ، و جمع بين العلم و العمل ،

منصرفاً إلى التدريس والتصنيف - وأسس الجامعة العثمانية في قزوين - وعندما فتح أبوابها - توجه عشاق الفضيلة والعلم نحوها - وأصبح الامام الميرغاني محورياً لجميع العلماء الأحرار في إيران، وقطباً للتأميم على البلاط الشاهنشاهي في قزوين - وكانت قزوين آن ذاك قلعة من قلاع المعارضة ضد النظام الملكي، وعلى اثر حوالت حصلت في عام ١٢٤٣ هجرية بطول علينا شرحها - هاجر الامام الميرغاني في أوائل عام ١٣٤٢ هجرية إلى كربلاء المقدسة، واستقر بها - وتصدّر للتدريس والتصنيف - والإمامة - والزعامة العامة - والمرجعية العظمى وكانت الرئاسة العامة التي ان اختطفته يد المنون والقدر المحتوم فجاء - وهو في حال الدعاء والتضرع إلى الله سبحانه وأما عند الرأس المعطهر في الروضة الحسينية المباركة - وذلك مع غروب يوم الجمعة - ٢٧ جمادى الثانية سنة ١٢٧٢ هجرية -

عصره :

كان عصر حدنا الامام الميرغاني مشحوناً بالانقلابات الدينية، والنزعات الطائفية وظهور المذاهب المختلفة - والعقائدية الحادة - وبعد انتصار الاصوليين على الأخباريين - برز عامة المؤسس الوحيد آغا باقر البهبهاني - المنوفى سنة ١٢٠٥ هجرية - اندلعت شرارة صراعات الشيخية والمنشوعة - وظهر على مسرح النزاع الشيخ أحمد الاحمائي مؤسس الطريقة الشيخية - وإذا سرحنا النظر في هذين الصراعين - لوجدنا ان اسرته الكريمة كان لها الدور الاول في اخماد هذين النزاعين، وتذكر الصراعين التاريخيين بإيجاز :-

١- الصراع الفكري الاول :- كانت مدينة قزوين إحدى المراكز العلمية الشيعية، وآنارها باقية حتى اليوم - وهي المدارس الدينية المضيخة - ومضى القرن الثاني عشر للهجرة على قزوين - بل على أكثر المدن الشيعية في العراق

و إيران ، التزعة الأخبارية وكانت هذه المدينة تنقسم الى قسمين ، و الفاصل بينهما هو نهر السوق : (رودخانه بازار) . قزوين الشرقية ، وهى القسم الشرقى من ضفة النهر المذكور . وكان ساكنوها هم من الاصوليين ، و قزوين الغربية ، و ساكنوها من الأخباريين ، وهم من تلامذة و انصار الآخوند ملا خليل القزوينى ، المتوفى سنة ١٠٨٩ هجرية ، الاخبارى المتطرف . وقد سيطر هذا الصراع على التفكير الدراسى ، و حتى ان الطالب الدينى اصبح يجاهر بنظره ، و يغالى ، فلا يحمل احدهم مؤلفات و كتب علماء الاصوليين الا بعندل ، خوفا ان تنتجس يده من ملاسة جلد الكتاب اليابس .

وفى احدى سفرات الشيخ يوسف صاحب ((الحدائق)) ، المتوفى سنة ١١٨٢ هجرية ، و ربما حين هجرته الى كربلاء المقدسة ، حل فى مدينة قزوين ، و جرى بينه و بين الشيخ ملا محمد الملائكة - المتوفى سنة ١٢٠٠ هجرية - والد الامام البرغانى - نقاش و مناظرة فى اجتماع كبير ، بحضور علماء الفريقين و أخذ كل واحد منهم يدافع عن طريقته ، و أدى هذا النقاش الى عدم امكان اقامة حجة واضحة من قبل الشيخ يوسف صاحب الحدائق .

و حكى ان هذا الاجتماع كان السبب الوحيد ليعدّل صاحب الحدائق رأيه . و أصبح من علماء الأخباريين المعندين ، ولكن هذا النقاش و المناظرة أحدثتا بليلة عظيمة فى قزوين ، و اخذت تتوسع هذه البليلة ، و تتصاعد حتى عنت سواد الناس من الطائفتين ، وقد انتهت الى هجوم من قبل الأخباريين على دار الشيخ ملا محمد الملائكة لاغتياله ، فلم يظفريه ، و احترقت داره و مكتبته النفيسة ثم تدخل رجال الحكومة ، و حكموا بتسفير الشيخ ملا محمد الملائكة عن مدينة قزوين الى برغان .

وفى الطريق انجمد اطفال الشيخ ملا محمد الملائكة من البرد القارس و نوتوا . ثم رزق الله لشيخ الملائكة الامام البرغانى و اخوانه الآخرين فى برغان .

٢- أما الصراع الفكرى الثانى :- ظهر فى النصف الأول من القرن الثالث

عشر الهجري على مسرح النزاع الشيخ احمد الاحسائي ، المتوفى سنة ١٢٤١ هجرية . وقد جاهر الاحسائي في مؤلفاته بجملة من العيادات المعميات ، و ادعاء الكشف والالهام . ما يشبه شطحيات بعض الصوفية . وقد غالى في عقائده من التفويض الى الأئمة الأطهار ، والاخذ بالباطن ، وغير ذلك .

فانقسمت قزوين الى قسمين ، بين مؤيدين ومعارضين ، فكان المترجم له في اوائل الأمر محايداً . ويحاول ان يلعب دور المصلح الوسيط بين الطرفين المتنازعين . وقد أدى هذا الصراع الى اجتماع عام وكبير في ديوان شقيقه الشهيد الثالث قزوين ، وحضره جمهور من علماء الفريقين . يمثل علماء المشرقة المولى الشهيد الثالث ، و يمثل الشيخين صاحب الدعوة الشيخ احمد الاحسائي وحضر الاجتماع جمهور من العلماء المتخصصين . والمتبحرين في الفنون و العلوم الاسلامية ، منهم الأخوند ملا آغا الحكيم ، والأخوند ملا يوسف الحكيم ، اساتذه تدريس الفلسفة في المدرسة الصالحية . و ناظر الشيخ الاحسائي في الفلسفة ، و اثينا افلاسه الفلسفي ، وعدم دركه للقواعد الحكيمية ، و أدى هذا الاجتماع الى تكفير الشيخ احمد الاحسائي .

وكان لهذا التكفير صدى عظيم ، في الحوزات العلمية الشيعية ، في العراق ، و ايران ، والمدن المراكز الشيعية في العالم . فغير هذا التكفير مجرى التاريخ . وسحق الفتن في سبيلها . و تفرعت الشيعة الى البابية ، ثم تفرعت الى الأزلية . ومنها انشقت البهائية . ولا يزال ذبول هذه الفتنة باقية في العالم حتى اليوم .

والجدير بالذكر أن الشيخ احمد الاحسائي كان له علاقات وثيقة مع النظام الشاهنشاهي في ايران ، وله راتب شهري من البلاط الايراني سبعةائة تومان ، يتقاضاه من الأمير محمد علي ميرزا ، بن فتح عليشاه القاجاري^(١) والفي

(١) الميرزا محمد علي الكشميري : نجوم السماء صفحة ٣٦٨ .

تومان من فتح على الشاه القاجارى ، وهذا غير البهائم ، والمبالغ الطائلة التى كان يستلمها من الاقطاعيين الكبار والامراء .

فمن البديهي ان مثل هذه المبالغ - فى ذلك العصر - لها اثرها الخاص فى نشر بلبلة وعقائد الهوجاء ، بين السفاح من العوام ، والفضلاء البسطاء .

جهاد ، ونهضته ضد الاستعمار :

حينما أخذ جدنا - رضوان الله عليه - طهران مقراً لسكنائه ، وانتهت اليه الرئاسة العامة ، كان الاستعمار البريطانى يتغلغل فى ربوع ايران ويبرم المعاهدات الاستعمارية مع البلاط الايرانى ، فتنهض الامام البرغاني ضد الطغاة والمستعمرين الانكليز ، واعلن فتواه ضدهم ، فكانت هذه المعارضة اول معارضة من نوعها فى التاريخ الاسلامى . وانضم العلماء الأحرار الى الامام البرغاني ، فاشتد النزاع ، وطلب فتح على الشاه القاجارى عقد جلسة من كبار الفقهاء الامامية فى قصر گلستان بطهران . وتزعم الاجتماع شخصياً ، واستدل الامام البرغاني برأيه ، وشرح خطر الانكليز والمعاهدات الاستعمارية ، ودور الفقهاء فى عصر الغيبة الكبرى . وانضم اليه العلماء الأحرار . ثم عارض المسئلة والفكرة جمع من العلماء المتزمنين ، ووعاظ السلاطين ، يتزعمهم الشيخ ملا محمد على المازندراني ، الشهير بالجنجلى ، والملقب من قبل الشاه بالجدلى بدلاً من الجنجلى وهو من علماء الدرجة الرابعة ومادون ، استخدمه الشاه لمصلحته . وكان من كبار علماء البلاط الايرانى ، واشتد الجدل والمناظرة مع عمى الشهيد ، وحين رأى الشهيد الثالث ان هدف التميح الجنجلى هو الجدل ، والدفاع عن الشاه ، وصلاحياته بدون دليل ، سكت عنه .

ثم ناظره جدنا الامام البرغاني - قدس سره - فنكبه ، وألجأ الى التهريج ، وقال : انك تلميذى . وكان الامام البرغاني قد حضر عليه السطوح فى قزوین . وسكت الامام البرغاني ، واشترك فى الجدل شقيقه الأصغر ملا

على البرغاني مع الشيخ الجنگلی . انتهت هذه المناظرة الى اصطدام عنيف . من قبل ملا علی البرغاني في محضر الشاه القاجاري واصبح عمله فترعه بيد الشاه . و أصدر اوامره بالقاء القبض على الاخوة البرغانيين الثلاثة . و جمع من العلماء الاحوار . و نهض علماء طهران و سائر المدن الايرانية ضد البلاط . مطالبين باطلاق سراح المعتقلين . و عطلت الأسواق . و انتهالت البرقيات و رسائل الاحتجاج . مما اضطر الشاه باطلاق سراح المعتقلين . و أصدر اوامره بتفسير الاخوة البرغانيين الى العراق .

و منها نهضت ضد الروس الغزاة . حينما اطلع على ان الروس استولوا على ولايات دربند و قبه . و كنج . و شيروان وغيرها من المدن الايرانية . على اثر ضعف الحكومة المركزية في طهران . كتب الى استاذ السيد محمد المجاهد المتوفى سنة ١٢٤٢ هجرية . حول امر المسلمين . و احوالهم . و معاملة الكفار معهم . و موقفهم من الشعائر الاسلامية .

فأصدر السيد محمد المجاهد فتواه الشهيرة بالجهاد . و توجه الى ايران . و حل في قزوین عند الامام البرغاني . و منها توجه الجميع الى ساحات الحرب . و بعد الخيانة العظمى التي قام بها رجال الحكومة و البلاط الشاهنشاهی خشية من انتصار العلماء في هذا الحرب . قطعوا العناد و المؤن و السلاح عن المجاهدين و العلماء الأحرار . مما أدى الى فشلهم في هذه المعركة . و رجع السيد المجاهد الى قزوین . و توفي بها سنة ١٢٤٢ هجرية . و رجع المسلمون املا في ان تنضم هذه المدن الاسلامية الى الوطن الام .

مؤلفاته العلمية :

ترك جدهنا المؤلف - رضوان الله عليه - تراثا هاما و ضخما من المؤلفات و المصنفات . تنوع بيماء التحقيق و التدقيق . و كتبه في غاية الاناقة و الدقة . أصبحت مصدرا للعلماء و المجتهدين . في تحقيقاتهم و مصنفاتهم و فتاواهم . و شرع

بتأليفاته منذ اشتغاله بتحصيل العلم ، حتى آخر لحظة من عمره الشريف ، على رغم انشغاله بالتدريس ، والمرجعية العظمى ، والزعامة الدينية ، والقضاء ، و الفتيا ، والرياسة الكبرى ، و مشاريعه الثقافية ، و الدينية ، و أسفاره في سبيل اداء رسالته الاسلامية ، حيث تجاوز مؤلفاته الثلاثمائة كتاب و رسالة في مختلف العلوم والفنون ، و هي دليل على علمه الجهم ، و مكانته العالية ، وسعة اطلاعه ، و تبحره في شتى العلوم العقلية و النقلية .

و منها موسوعاته في التفسير ، و الفقه ، و الاصول ، و التاريخ ، و الكلام ، و الحديث وغيرها ، و جميع النسخ الأصلية بخط المؤلف - قدس سره - موجودة في مكتبة كاتب هذه السطور في كربلاء المقدسة .

و المجدير بالذكر ان اكثر مؤلفاته الخطية نسخها شايعة ، و متوفرة ، لأن المؤلف قد ترك عقارات و املاكاً في العراق و ايران ، اوقفها لاستكتاب مؤلفاته و هناك جمع من مقلديه و مريديه جاء في وصيتهم صرف ثلثهم على استكتاب مؤلفات جدنا المصنف - عليه الرحمة - .

و سوف اذكر ما يتيسر لي منها ، منها فيما اذا اشار الى الكتاب شيخنا الاستاذ في الذريعة ، او الفهارست الموجودة في مكتبتى الخاصة بقزوين .

موسوعاته في تفسير القرآن المجيد :

١- تفسير بحر العرفان و معدن الايمان : ألفه في سبعة عشر مجلداً ضخماً بالعربية ، انظر الذريعة الجزء الثالث ، صحيفة ٤١ - ٤٢ ، و فهرست ((نسخه هاى خطى)) الجزء الأول صحيفة ٧ ، و فهرست مكتبة ((مدرسه فيضيه قم)) الجزء الأول صحيفة ٢٩ - ٣٠ ، و مكتبة ((شريعتدار)) الرشتى في طهران . انظر أعيان الشيعة ج ٩ ص ٣٦٩ طبعة عام ١٤٠٣ الكبيرة .

٢- كنز العرفان في تفسير القرآن : ألفه في سبعة وعشرين مجلداً ضخماً بالعربية وهو اكبر موسوعة كتب في تفسير القرآن الكريم من صدر الاسلام حتى

العصر الحاضر، ذكره شيخنا الاستاذ في الذريعة الجزء الثامن عشر صحيفة (١٥٩)، إلا أنه ذكره - سهواً - في سبعة أجزاء، وربما سقط كلمة ((عشرين)) حين طبع الذريعة.

٣- مفتاح الجنان في حل رموز القرآن: في ثمان مجلدات كبيرة، حققته وقدمت له في عام ١٣٢٦ هجرية، وطبع في النجف الأشرف، تحت عنوان تفسير البرغاني قسماً من الجزء الأول سنة ١٣٢٩ هـ - ١٩٦٠ بمطبعة النعمان في ٢٥٦ صحيفة حتى آية (ومن الناس من يتخذ من دون الله انداداً)، الآية ١٦٥ سورة البقرة، والباقي مخطوط جاهز للطبع، ذكره شيخنا الاستاذ في الذريعة، الجزء الحادي والعشرين، صحيفة ٣٢٥، ويوجد منه دورة في مكتبة ملك الوطنية، انظر ((فهرست كتابخانه ملی ملك)) الجزء الاول صحيفة ٢٠٩ - ٢١٠.

٤- مصباح الجنان لايضاح اسرار القرآن: في مجلدين كبيرين، انظر الذريعة الجزء الحادي والعشرون صحيفة ١٠٥.

٥- معدن الأنوار ومشكاة الأسرار: ألفه بعد فراغه من التفسير الوسيط، الموسوم بمفتاح الجنان، الذي طبع قسماً منه تحت عنوان تفسير البرغاني، ثم صرح في مقدمته أنه أراد أن يجعله مدخلاً لتفسيره ((مفتاح الجنان في حل رموز القرآن))، إلا أنه أوسع البحث فيه، وأصبح كتاباً مستقلاً، وسماه بمعدن الأنوار، وهو منحصر بفرد في نوعه، وجعله في اثني عشر كترز ومقدمة وخاتمة، وأضاف قائلاً: ((٠٠٠ اما بعد فيقول العبد الضعيف ٠٠٠ محمد صالح بن محمد: اني لما فرغت من تفسيري ((مفتاح الجنان في حل رموز القرآن)) في الواد المقدس، بلدة كربلاء، سنج لي أن اذكر له مقدمات شافية، وفوائد نافعة، ايحاضاً للنائمين ٠٠٠ وسميته معدن الأنوار ٠٠٠))، انظر الذريعة الجزء الحادي والعشرين صحيفة ٢٢٠.

موسوعات الفقهية ومؤلفاته الأخرى :

٦- غنية المعاد في شرح الارشاد : موسوعة فقهية في أربعة عشر مجلداً ضخماً ، استعان به الشيخ محمد حسن صاحب الجواهر ، حين تأليف كتابه الشهير ((الجواهر)) . وكان مرجعاً للفتوى عند المجتهدين الإمامية من بدء تأليفه . وكما أشرنا - سلفاً - الى ان نسخه شائعة ، وهو هذا الكتاب - (موسوعة البرغاني في الفقه الجعفري و تذكره في فصل خاص عند ذكر نهجنا في التحقيق) . وانتهينا من تحقيق أربعة اجزاء منه ، والعمل مستمر فيه . سنقدمه الى اهل العلم والفضل والمجتهدين في القريب العاجل - انشاء الله تعالى - انظر الذريعة الجزء السادس عشر صحيفة ٧١ . وفهرست مكتبة ((مدرسة فيضيه قم)) الجزء الأول صحيفة ١٣٦ . وفهرست مخطوطات مكتبة الحجة قم مجلة نور علم العدد العاشر السنة الاولى صحيفة ٩٢ - ٩٨

٧- مسلك السداد : في ثلاثة اجزاء ضخمة ، من الطهارة الى الديات . انظر الذريعة الجزء العشرين ، صحيفة ٣٨٠ . والجزء الواحد والعشرين صحيفة ٢٣ .

٨- مسلك الراشدين في احكام الدين : في جزئين ضخمين في الفقه ، من الطهارة الى الديات . صرح المؤلف قائلا : ((. . . اما بعد فيقول المتمسك بعروة الله الغنى ، محمد صالح بن محمد البرغاني سقطا . والقزويني منزلاً ، ان هذا المختصر متعلق بكتاب الارشاد اختصرته عن الشرح الكبير ، المسمى ((بغنية المعاد)) سهيلاً لنفسى في الاطلاع على المسائل ، اذ في ذلك الشرح قد بسطت المقال في الدلائل ، بما يتعسر اخراج الفتيا منه للأفاضل ، وسميته ((بمسلك الراشدين في احكام الدين . . .)) . انظر الذريعة الجزء العشرين صحيفة ٣٨٠ ، والجزء الحادي والعشرين ، صحيفة ٢٣)) وفهرست مكتبة مدرسه فيضيه قم)) ، الجزء الثالث صحيفة ١٣ .

- ٩- مسلك النجاة : رسالة عملية فارسية . كتبه لمقلديه في جزئين ، الجزء الأول في العبادات . من الطهارة الى الاعتكاف . نسخها شايعه جداً . أما الجزء الثاني فيبحث عن كتاب التجارة والشفعة ، والدين والضمان . والصلح والوكالة . والاجارة الى الهبة . انظر الذريعة الجزء الحادى والعشرين صحيفة ٢٤ . وفهرست مكتبة ((مشكوة)) . الجزء الخامس ص ٢٠٤٣-٢٠٤٤ .
- ١٠- فى الفقاهة فى الفقه . مجلد واحد ، من الطهارة الى الديات .
- ١١- كنز الواعظين فى أحوال الأئمة الطاهرين : فى أربع مجلدات بالعربية . انظر الذريعة ، الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٩ . و الجزء الواحد والعشرين صحيفة ٣٢١ . وفهرست مكتبة آية الله المرعشى ، قم ، الجزء التاسع صحيفة ٣٠٧ .
- ١٢- كنز المواعظ : انظر الذريعة ، الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٩ .
- ١٣- كنز الباكين فى مصيبة ساداتنا الاكرمين : يشتمل الكتاب على ثمان كنوز ، الكنز الأول فى بيان جملة من وقايح النبى ((ص)) و احواله ، انظر الذريعة الجزء الثامن عشر صحيفة ١٤٨ .
- ١٤- كنز المصائب فى مقاتل العترة (ع) : انظر الذريعة ، الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٦ .
- ١٥- كنز اليكأ فى تاريخ اهل البيت : انظر الذريعة ، الجزء العشرين صحيفة ٢٤ .
- ١٦- كنز الزائرين فى الأدعية والزيارات : مجلد واحد بالعربية .
- ١٧- كنز الأخبار فى الزيارات والدعوات : فى مجلد واحد بالعربية .
- ١٨- كنز المعاد فى الدعوات واعمال السنة ، وهو آخر تصانيفه ، وجف قلعه الشريف فى اعمال ذى الحجة الحرام . وانتهى فى دعاء الحرفة بكتابة : (. . .) والبهكم اله واحد ، لا اله الا هو . . .) ، انظر الذريعة الجزء الثامن عشر صحيفة ١٦٧ .

- ١٩- كنز العباد في الدعوات : انظر الذريعة ، الجزء الثامن عشر
صحيفة ١٥٩ .
- ٢٠- كنز الأسرار : في العرفان في مجلد واحد .
- ٢١- كنز الأبرار في أحوال الأئمة الأطهار : في مجلدان .
- ٢٢- مجمع المصائب في تاريخ الأئمة الأطهار : انظر الذريعة الجزء
العشرين صحيفة ٤٤ .
- ٢٣- مخزن البكاء : انظر الذريعة الجزء العشرين صحيفة ٢٢٤ مطبوع
الطبعة الاولى ، سنة ١٢٨٥ هجرية . والطبعة السادسة سنة ١٣٠٨ هجرية
ذكره خانباها مشار في كتابه ((مؤلفين كتب جاي)) الجزء الثالث ص ٥١٨ ، ٥١٩ .
- ٢٤- منبع البكاء : انظر الذريعة ، الجزء العشرين صحيفة ٢٢٤ .
- ٢٥- معدن البكاء في مصيبة خامس آل العباء : وفيها مجموعة من
القوائد في رثاء الحسين (ع) ، انظر الذريعة ، الجزء الواحد والعشرين صحيفة
٢٢٠ ، وادب الطف ، الجزء الثالث صحيفة ١٦٩ .
- ٢٦- مفتاح البكاء في مقتل العترة (ع) : انظر الذريعة ، الجزء الواحد و
العشرين صحيفة ٣٢١ .
- ٢٧- مخزن العقائد : انظر الذريعة الجزء العشرين صحيفة ٢٢٦ .
- ٢٨- مخزن الأبرار في اصول الدين : في مجلد واحد بالعربية .
- ٢٩- مخزن الأبرار في العرفان : بالعربية في مجلد واحد .
- ٣٠- مجمع الدرر : كشكول ، انظر الذريعة ، الجزء العشرين ص ٢٧ .
- ٣١- الحكم والدرر : في مجلدين .
- ٣٢- نجاه المؤمنين في معارف الدين : بالفارسية ، في مجلد واحد كبير .
- ٣٣- نجاه المسلمين في الكلام والعقائد والامامة : في مجلد ضخم .
- ٣٤- ظرفية في شرح الألفية لابن مالك : في علم النحو وقواعد العربية .
- ٣٥- شرح نهج البلاغة : في مجلد كبير بالعربية .

٣٦- شرح نهج البلاغة : في مجلدين ضخمين بالفارسية ، وهو غير شرح نهج البلاغة ، للمولى محمد صالح بن محمد باقر القزويني الروغني - أحد اعلام القرن الحادي عشر - الذي طبع عام ١٣٢١ هجرية ، بتحقيق الميرزا علي بن الميرزا اسماعيل عماد لشكر ، اديب خلوت الآشتياني ، سهوا باسم جدنا ، المولى محمد صالح البرغانى - أحد اعلام القرن الثالث عشر - وذلك لتشابه اسم المؤلفين فمن البديهي حين تعدد الأسماء يتبادر الى الذهن عند سماع الاسم اشهر الأفراد ، لذا طبعه اشتباها باسم ملا محمد صالح البرغانى ، واما شرح نهج البلاغة للمولى محمد صالح البرغانى ، لا يزال مخطوطا ، كسائر مؤلفاته ، ونسخته المنحصرة بالفرد ، هي بخط المؤلف في مكتبتنا بكتبة المقدسة .

٣٧- شرح الخطبة الشقشقية : ألفه قبل شرح نهج البلاغة ، فأبسط البحث حول الامامة الكبرى فيه .

٣٨- شرح قصيدة الحميرى العينية : انظر الذريعة ، الجزء الرابع عشر صحيفة ١٠ .

٣٩- شرح العرشية : ألفه عام ١٢٣٩ ، وجاء على سبيل اعتراضات على شرح العرشية للشيخ احمد الاحسائى .

٤٠- بدائع الاصول : في مجلد واحد .

٤١- القواعد الأصولية : في اربعة مجلدات في الاصول .

٤٢- معضلات الاصول : في مجلد واحد .

٤٣- عقائد الدين : في مجلدين كبيرين .

٤٤- التوحيد في اصول الدين .

٤٥- الفصول المهمة في احاديث الأئمة : في اربعة مجلدات في الحديث

٤٦- العقائد الساطعة : يبحث في المسائل العقلية في مجلد واحد .

٤٧- تحفة الأبرار في العرفان .

٤٨- تحفة الناسكين : في العرفان مجلد واحد .

- ٤٩- جامع الأنوار : في الكلام مجلد واحد .
 ٥٠- ذخيرة المعاد : في اصول الدين .
 ٥١- اصول الفقه .
 ٥٢- الدرة الثمينة : في المواعظ ، انظر الذريعة ، الجزء الثامن
 صحيفة ٩٥ - ٩٦ .
 ٥٣- الدرة : في مجلد واحد ، انظر الذريعة ، الجزء الثامن ص ٨٩ .
 ٥٤- العروة الوثقى : في الامامة الكبرى في مجلدين في الامامة .
 وله عشرات الكتب ، والحواشي ، والرسائل ، منها رسالة في الرضاع ،
 ورسالة في صلاة المسافرين ، ورسالة في الارث ، ورسالة في الغناء . وقد أفتى
 فيها الغناء في رثاء الحسين عليه السلام ، ومناسك الحج وغيرها وغيرها .
 مآثره وآثاره :

كان رضوان الله عليه بالاضافة الى تأليفاته وتصنيفاته القيمة ، وكثرة مشاغله
 الدينية ، ومرجعيته العظمى ، واموره الاجتماعية ، لاتفوت المشاريع الخيرية ،
 والصدقات الجارية حيث نشير الى بعض منها :-

- ١- تأسيس جامع فخيم ، وهو من اكبر جوامع مدينة قزوین اليوم ، ويقع في
 محلة (ديمج) ، ويحيطه من جانب الشرق شارع المولوى ، ومن جانب الشمال
 والغرب شارع ضيق يعرف باسم الصالحية ، انتسابا الى المولى محمد صالح ،
 ومن جهة الجنوب له شبك على طول الجامع ، صنع في غاية الدقة والاناقة ،
 مزين بالمزجاج الملون ، مطلآ على المدرسة الصالحية ، وله ابواب ثلاثة شرقية ،
 في شارع المولوى ، وشالية وغربية على شارع الصالحية ، وهو اليوم عا مر
 بالمصلين ، والمتعبدین ، والمشجدين ، ويقم فيه الصلاة جماعة من ذرية
 المؤسس - قدس سره - وفي العشرة الاولى من شهر محرم الحرام يتعقد فيه
 مجلس عزاء مهيب ، وهو اكبر مجالس العزاء الحسينى على الاطلاق في مدينة

قزوين من بدا تأسيسها .

٢- انشاء جامعة عظيمة تحتوى على مجموعة ثلاث مدارس دينية: مدرسة كبرى ، ووسطى ضخمة ، بشكل هندسى رائع ، فى ثلاث طوابق فى محلة ((ديج)) متصلة احدهما بالآخرى ، وخصص شمال الجامعة وغربها لدور المدرسين ، و تعتبر اكبر المعاهد العلمية الاسلامية . بعد جامعة الأزهر فى القاهرة ، حيث شرع بتأسيسها فى حوالى عام ١٢٢٣ هجرية ، وفى عام ١٢٦٢ هجرية اضيف الى الجامعة العلمية جناح خاص ، و مكتبة ضخمة ، و مخزن لمياه الشرب ، وكتب بالخط الفارسى الجميل بالقاشانى البديع الملون بالصفرة و الزرقه قصيدة فارسية فى اثنى عشر بيتا مطلعها : -

از رحمت ربانى و از حكمت يزدانى

توفيق چه شد شامل تأييد چوشد عايد

و أضاف مؤرخا : -

سال عمل بانى هاتف بجوايش گفت

هست از عمل صالح هم مدرسه هم مسجد

(١٢٦٢)

وفى سنة ١٣٦٨ هجرية هدمت الحكومة هذه القسم من الجامعة ، حين

تعريض الشارع الشرقى منها .

٣- تجديد و توسيع عمارة مدرسة جده المولى محمد جعفر الطالقانى ، المشهور بقرشته ، بن المولى محمد كاظم الطالقانى ، فى الزاوية الشمالية الشرقية من الروضة الحسينية بكرىلا سنة ١٢٤٢ هجرية ، ثم تعهد نفقاتها الأمير حسن خان و حسين خان القزوينيين ، و اشتهرت المدرسة المذكورة باسم مدرسة حسن خان ، و سجل تاريخ المدرسة و عام تجديد العمارة و الوقفية على قطعة رخام بخط ثلث ، و نصب داخل المدرسة ، فى جانب الباب المؤدى الى الصحن الحسينى الشريف ، و فى سنة ١٣٦٨ هجرية ، هدم قسم كبير من المدرسة حين

أحداث الشارع الحسيني ، و نقل الوثيقة المذكورة الى مديرية الاوقاف في كربلاء .
 ٤- بناء قبر استاذ السيد محمد المجاهد في كربلاء ، و ذلك حين توفي استاذ السيد المجاهد في قزوین ، بعد رجوعه من ساحات القتال في الحرب الايرانية الروسية ، عام ١٢٤٢ هجرية ، و نقل جثمانه الشريف في موكب مهيب ، تشكل من العلماء و العسكريين ، رافقوا رفاقه المطهر الى مثواه الاخير في كربلاء المقدسة ، و كان يتأخر الموكب جدنا المترجم - قدس سره - و حضره من العسكريين الاميرين حسن خان و حسين خان القزوينيين ، و دفن في سوق ((بين الحرمين)) ، و شيد له ضريح و قبة كبيرة مزينة بالقاشاني الأزرق ، يتبرك به الزائرون .

٥- تعيين قبر اولاد مسلم (ع) ، بعد ان كاد يندثر ، و بناء صحن كبير و تأسيس الروضة ، و على كل قبر قبة مزينة بالقاشاني ، و تعهد قسما من نفقات البناء كل من الأمير حسن خان و حسين خان القزوينيين ، و ذلك سنة ١٢٤٢ هـ .
 ٦- بناء و توسيع قبر السيد محمد في طريق سامراء سنة ١٢٤٢ هجرية ، و تقبل قسما كبيرا من نفقات البناء كل من الأميرين حسن خان و حسين خان القزوينيين .

٧- تعمير جد ران الروضة الحسينية ، و روضة سيدنا العباس عليهما السلام في عام ١٢٤٢ هجرية ، حينما شاهد المترجم - رضوان الله عليه - تضعع تلك المواضع ، و تعمير القبة الحسينية ، و طلب من العلامة الحجة الشيخ محمد صالح آل گدا على الحائري ، ان يكتب الكتيبة الداخلية للقبة الحسينية الشريفة و جهز مقبرة خاصة عند الرأس المطهر في الرواق الحسيني الشريف ، و اوصى ان يدفن فيها .

٨- تجديد و بناء عمارة الروضة الزينية في الشام ، حوالي سنة ١٢٤٣ هـ حين رجوعه من سفر الحج ، عن طريق الشام ، و بناء قبر السيدة رقية بنت الحسين عليهما السلام في نفس السنة .

٩- تجديد و توسيع العمارة التى بناها الأمير العلامة ابومنصور خمارتاش بن عبد الله القزوينى العمادى . حوالى سنة (٥١٠) هجرية ، بجانب المسجد الحرام ، وفى منى ، لنزول الحجاج القزائنة . وفتح منها باب خاص داخل المسجد الحرام .

وخلّف ايضا عشرات الآثار والمشاريع الخيرية الحية ، يطول علينا شرحها منها مقاطعات زراعية ، وعقارات ، فى كل من كربلا ، والنجف ، والكاظمية ، و سامراء ، و قزوين . و طهران ، وغيرها لآثار الروضة الحسينية ، والروضة الحيدرية و روضة سيدنا العباس ، والكاظمين — عليهم السلام — و نفقات مستمرة للطلاب العلوم الدينية ، فى جامعته بقزوين ، و كربلاء و استكتاب مؤلفاته وغيرها .

آراء العلماء والمؤرخين وآيات الشناء عليه :

عبّر عنه فى ورقة الوقفية المختومة به ختم شيخ الطائفة ، الشيخ مرتضى الأنصارى المؤرخ ٢٢ جمادى الاولى سنة ١٢٧٠ هجرية قائلا : (٠٠٠ العالم العامل ، والفاضل الكامل ، الفقيه الوجيه ، المحدث المفسر ، منار العلم والفضل و مدار الوصل والفصل ، فخر الفقهاء والمجتهدين ، نخبة القدماء والمتأخرين ، خير الحاج والمعمرين ، الأورع الأوحى ، الأكمل الأمجد ، الحاج محمد صالح بن محمد البرغانى القزوينى الحائرى ، اطل الله بقاءه ٠٠٠) (١) .

ذكره شيخنا الاستاذ فى طبقات اعلام الشيعة ، قائلا : (هو الشيخ المولى محمد صالح بن الآغا محمد البرغانى القزوينى ، من مشاهير العلماء . من اسرة البرغانيين الكبيرة ، التى ظهر فيها غير واحد من أعاضد الفقهاء و أساطين الدين . كان من رجال العلم الاكابر ، وحجج الاسلام الأفاضل . و فقهاء الامة الاعلام ، وهو شقيق الحجة العلم ، المولى محمد تقى البرغانى .

(١) اصل الوقفية موجود فى مكتبة راقم هذه السطور .

الشهيد على يد البابية .

٠٠٠٠ ومن آثاره الباقية ، المدرسة الدينية ، والمسجد ، اللذان بناهما في نزوين ، واللذان لا يزالان يعرفان باسمه هناك ، وله موقوفات خاصة ، تصرف وأرداتها لأجره استكتاب مؤلفاته ، ونشر نسخها ، وذلك لعدم وجود المطابع ووسائل النشر بهذه الكثرة يومئذ إلى غير ذلك (١) .

ذكره المعاصر للمترجم له ، الميرزا محمد حسن خان اعتماد السلطنة ، طوراً في ترجمة مستقلة ، و تارة مع ترجمة شقيقه الشهيد الثالث ، معبراً عنه : (الحاج المولى محمد صالح البرغاني القزويني ، من فحول المجتهدين ، له مؤلفات كثيرة ، وآثار خالدة ، وينتهي نسبه إلى اسره كبيرة ٠٠٠) (٢) .

(٠٠٠ المولى الشهيد البرغاني ، وشقيقه المجتهد الأكبر ، المولى محمد صالح والحاج ملا علي البرغانيين ، هؤلاء الاخوة الثلاثة كانوا من أعظم العلماء في عصر الدولة القاجارية ، وعلى الأخص المولى محمد صالح ، من أجيال المجتهدين في عصره ، وله تصانيف في منتهى الشهرة بالفقه والأخبار ، وشيد مدرسة دينية فخمة كبيرة جداً في ثلاث طوابق بقزوين ، ثم هاجر إلى العراق واستوطن بها ٠٠٠) (٣) .

أشار إلى جدنا - قدس سره - صاحب ((روضات الجنات)) ضمن ترجمة استاذہ السيد علي صاحب الرياض الطباطبائي قائلاً : (٠٠٠ وكذلك الاخوان الفاضلان ، الكاملان الفقيهان ، البيادلان ، الحاج مولانا محمد تقى ، والحاج مولانا محمد صالح البرغانيان ، القزوينيان ، المعاصران ، المتوفيان بالشهادة وحتف الأنف - مع رعاية الترتيب في اللف والنشر - في حدود السبعين

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهراني : الكرام البررة ، ج ٢ ص ٤٦٠ - ٤٦١ .

(٢) الميرزا محمد حسن خان اعتماد السلطنة : المعثر والآثار ، ص ١٨٣ ، الطبعة الحجرية الاولى .

(٣) نفس المصدر ص ١٤٤ .

والمأتين بعد الألف . بفاصلة غير كثيرة . اعني صاحبى (المجالس) ، و (مختزن البكاء) فى الموعظة ومقاتل الشهيد . وكتب كثيرة فى الفقه والاصول . مثل شرحيهما الكبيرين المعروفين فى البلاد . على الشرايع والارشاد . وغير ذلك من المصنفات الجياد (١) .

وقال صاحب قصص العلماء : (الحاج ملا محمد صالح البرغانى . شقيق الشهيد الثالث . عابد زاهد محقق فى الأخبار والأحاديث . وكان سلطان عصره فى الزهد والتقوى . ومن اكابر المجتهدين . وفى الرعيل الأول من فقهاء الامامية . عكف على التحقيق والتأليف والتصنيف والتدريس . ومن اناره مدرسة كبيرة . وجامع ضخم . وبدأ يبذل جهدا واسعا فى سبيل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكرات .

وقد كانت مدينة قزوین يومئذ موبوءة بالفسوق والفجور . و شرب الخمر . فشرع المترجم له - قدس سره - هو واخوه الشهيد الثالث . بمكافحة طرق الفساد . و انارة سبل الرشاد للناس . فى تلك البلدة بأسلوب يتفيله المجتمع . حتى تبدلت اوضاعها . وتحسنت أحوالها . واهتدى اهلها الى الأعمال الصالحة بفضل جهود المترجم وأخيه . حتى ساد اهلها - بالهدى والتقوى - على سائر البلدان . وشاعت فيهم روح التقوى والایمان .

وكان مفيدا بصحة قراءة الأخبار والمراثى . ولم يفسح المجال لأحد ان يقرأ الأحاديث الموضوعة . مهما امكن .

وكان - قدس سره - كثير البكاء . اذا قرأ نصيبة من مصائب اهل البيت (ع) اغرورقت عيناه بالدموع (٢) .

(١) الميرزا السيد محمد باقر الموسوى الخوانسارى روضات الجنات . ج ٢ ص ٤٠٣ . طبعة قم اسما عيليان .

(٢) الشيخ ميرزا محمد التكاينى : قصص العلماء صحيفة ٦٣ الطبعة الحجرية سنة ١٣٠٣ هجرية .

وقال شيخ المحدثين الشيخ عباس القمي في كتابه فوائد الرضوية: ((صالح البرغاني القزويني، عالم فاضل، فقيه محدث، باذل نفسه في ترويج الدين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتدريس والتصنيف.

كان من تلامذة حجة الاسلام الرشتي، وصاحبي ((الرياض)) و((المفاتيح)) وأقام بقزوين، وعمر فيها مسجداً ومدرسة معظمة عالية، وكان المسلم المظاع وفي آخر عمره جاور كربلاء، وتوفي فجأة في الحرم الشريف، كان مشغولاً بالدعاء عند الرأس الشريف فصعق، وحمل إلى داره فمات (ره) من ساعته. ومن مصنفاته ((غنية المعاد في شرح الارشاد))، وله تفسير القرآن، ومعدن البكاء، ومخزن البكاء، ومنبع البكاء، وهو أخو المولى محمد نقى قتييل الفرقة الضالة... (١).

تكررت ترجمة جدنا - قدس سره - في ثلاثة أمكنة من ((اعيان الشيعة))، المجلد ٤٥، هي صفحات ٢٣٧، و ٢٤٠، و ٢٤٣، من الطبعة الاولى، و في مجلد ٩ صفحات ٢٦٩، و ٢٧١، و ٣٧٢، من طبعة عام ١٤٠٣ هجرية الكبيرة، وسبق لي ان نثيت الاخ الاستاذ المحقق حسن الأمين، نجل العلامة السيد محسن الأمين صاحب ((اعيان الشيعة)) وصديقنا المحقق الفذ المرحوم السيد صالح الشهرستاني ونشر سيد صالح الشهرستاني عنه ترجمة في الجزء ٥٦ من اعيان الشيعة، صحيفة ٣٨ - ٤٠، حيث تنقل بعض المقتطفات عن اعيان الشيعة: ((محمد صالح بن محمد القزويني، ولد سنة ١٢٠٠، وتوفي سنة ١٢٧٠ بكربلاء، ودفن في الرواق، ذكره في الشجرة الطيبة، وقال: كان من أجلاء العلماء، تلمذ في ايران على الميرزا القمي، ثم انتقل إلى النجف، وتلمذ على الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء، ثم انتقل إلى كربلاء، وتوفي فيها. له من المصنفات (٠٠٠)) ثم ادرج اسماً خمسة عشر من

(١) الشيخ عباس القمي: فوائد الرضوية في احوال علماء المذاهب الجعفرية صحيفة ٢١٠ - ٢١١.

مؤلفاته (١) .

ثم جاء في ترجمة ثانية : ((٠٠٠)) ثم ارتحل مع أسرته الى قزوین ، فتلقى فيها مبادئ العلوم العربية ، وهاجر منها الى اصفهان . ثم خراسان وقسم ، التي تلمذ فيها على الميرزا القمي ، ثم انتقل الى النجف ، متلمذا على الشيخ جعفر صاحب كشف الغطاء ، وبعدها سكن كربلاء ما يقرب من خمس سنوات ، مستزيدا من دروس فحول العلماء فيها ، كالسيد علي صاحب ((الرياض)) ، و السيد محمد المجاهد . وقد اجيز منهما ، ثم عاد الى قزوین التي تصدر فيها ، وعكف على التدريس والتأليف .

وكان المترجم على درجة عالية من الزهد والورع ، محدثا خطيبا ، مكافحا للفساد ، الذي كان قد عم مدينة قزوین عهدئذ . حتى استطاع ان يعيد الى سكانها تقاهم .

وقد ذكرته اكثر كتب التراجم المتأخرة . كما ذكره كتاب ((المآثر والآثار)) بما ترجمته :

((٠٠٠)) من فحول المجتهدين ، في زمن الدولة القاجارية ، وله تصانيف كثيرة ، وآثار نفيسة ، وهو من اسرة كريمة)) .

وكان المترجم بالاضافة الى ذلك من الناثقين على الأئمة الأطهار ، وخاصة الامام الحسين عليهم السلام . متقيدا منها بالأخبار الموثوقة ، والمراني المفجعة . وقد رافق المترجم وشقيقه الملا محمد تقی ، السيد محمد المجاهد الطباطبائي في جهاده مع الروس .

ونزح المترجم في آخر ايامه عن قزوین ، واستوطن كربلاء ، ومات بها . وقد اختلف الروايات في تاريخ وفاته ، ولكنه ٠٠٠ كان المترجم من المؤلفين ، فقد الف اكثر من ٢٥ كتابا في مواضيع مختلفة ، وكلها مخطوطة . (ثم ادرج اسما)

(١) السيد محسن الأمين : اعيان الشيعة ، الجزء التاسع ، صحيفة ٣٧١ . طبعة عام ١٤٠٣ الكبيرة .

بعض مؤلفاته وأضاف قائلا :) وقد خلف المترجم خمسة أولاد ، واحفاده اليوم منتشرون في طهران ، وقزوین ، وکربلا ، والنجف .

... وقد ترك المترجم اوقافا كثيرة في قرى ، ومزارع ، ودور ، وبساتين ، وخوانسار ، في كل من کربلا ، والنجف ، وقزوین ، اوقفها مع ريعها على المدارس الدينية ، والمساجد التي اقامها في حياته ، في كل من قزوین وکربلا .

وكانت له مكتبة عامرة بالكتب الخطية النادرة ، لا زال بعض كتبها باقية لدى ذريته . (١)

وقال المحقق اسماعيل پاشا البغدادي في هدية العارفين : ((البرغاني محمد صالح ... من قرى طهران فقيه الشيعة ، توفي بکربلا سنة ١٢٨١ هـ احدى وثمانين ومائتين والف . له من التصانيف تفسير القرآن ، غنية المعاد في شرح الارشاد ، اربعة عشر مجلدا)) (٢) .

وقال المؤرخ البارع خير الدين الزركلي : ((البرغاني محمد صالح بن محمد البرغاني القزويني مفسر ، من فقهاء الامامية ، ولد في برغان من قرى طهران ، وانتقل الى قزوین ، ثم استقر ، وتوفي في الحائر ، له تفسير القرآن ، سبعة اجزاء ، يعرف بتفسير البرغاني ، وغنية المعاد في شرح الارشاد ، كبير في الفقه)) (٣)

تكررت ترجمة جدنا - رضوان الله عليه - في اربعة امكنة من كتابه (معجم المؤلفين) الجزء العاشر صحيفة ٨٦ - ٨٧ ، مستندا على العلامة السيد محسن الأمين ، صاحب ((اعيان الشيعة)) وقال : ((محمد صالح بن محمد اسماعيل

(١) السيد محسن الأمين : اعيان الشيعة ، ج ٩ ص ٣٦٩ - ٣٧٠ ، طبعة عام ١٣٠٣ الكبيرة .

(٢) اسماعيل پاشا البغدادي : هدية العارفين ج ٢ ص ٣٧٧ .

(٣) خير الدين الزركلي : الاعلام ، الجزء السابع صحيفة ٣٤ .

البرغاني الطهراني . الشيعي . فقيه . اصولي . مفسر من الامامية . توفي بكريلاء .
من تصانيفه : تفسير القرآن في سبع مجلدات . غنية المعاد في شرح الارشاد .
في اربعة عشر مجلداً (١٠٠٠) (١) .

وفي ترجمته الثانية : ((محمد صالح بن محمد القزويني . فقيه اصولي مفسر
متكلم . اخباري . اخذ في ايران على الميرزا القمي . ثم انتقل الى النجف . و اخذ
عن جعفر صاحب كشف الغطاء . ثم رحل الى كريلاء . و توفي بها . من تصانيفه
غنية المعاد في تمام الفقه في ١٤ مجلداً . بحر العرفان في تفسير القرآن)) (٢)
و ترجم عن حياة جدنا - قدس سره - جمهور من العلماء والمؤرخين . و
أرباب القلم . و أصحاب الفضيلة من الفريقين : العامة والخاصة . و المستشرقين
في كتبهم و مؤلفاتهم . و نشرت عشرات المقالات في الصحف والمجلات . يختلف
اللغات عن حياته الخالدة . ولا يسعني الاشارة اليها . و منهم العلامة الميرزا
محمد علي الكشميري في ((نجوم السماء)) ص ٢١٦ . والمدّرس في ((ريحانة
الأدب)) ج ١ ص ٢٢٨ . والأميني في ((معجم رجال الفكر)) صحيفة ٣٢٨ . و
الأنصاري في ((شخصيت شيخ)) ص ٢٢٩ . والسيد مهدي الكاظمي في ((احسن
الوديعه)) ج ١ ص ٣٥ . و خانبايا مشار في ((مؤلفين كتب چايي)) ج ٣ ص ٥١٨ -
٥١٩ . و شيخنا الاستاذ في مختلف اجزاء ((الذريعة)) . و السيد حسن
الصدر في ((تكملة امل الآمل)) المخطوط . و العبايجي الكوفي في ((الشجرة
الطيبة)) المخطوط وغيرهم .

وفاته :

اختلف العلماء والمؤرخون . والمحققون . و أصحاب القلم في تاريخ وفاته .
وقد عثرت قبل سنوات على ((كنز المعاد)) وهو آخر تصانيفه . كما أشرنا في

(١) عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ، الجزء العاشر صحيفة ٨٦ .

(٢) المصدر نفسه صحيفة ٨٧ .

فصل مؤلفاته ، بخط ميرزا عبد الوهاب نجله الارشد ، دُون فيه تاريخ وفاة والده
في كربلاء فجأة ، عندما كان واقفا عند ضريح سيد الشهداء ، ابي عبد الله الحسين
عليه السلام ، من جهة الرأس ، مع غروب شمس يوم الجمعة ، ٢٧ / جمادى الثانية
سنة ١٢٧١ هجرية ، و يوافق عام وفاته مع كلمة (فاضل عصر = ١٢٧١) .

كيفية وفاته :

كان المترجم له - قدس سره - يقيم صلوات الصبح والمغرب والعشاء في
الروضة الحسينية ، و صلاتي الظهر والعصر في روضة سيدنا العباس عليهم السلام
وكان امام الحرمين ، و ينحشد حوله لأداء الصلوة معه جمهور كثير من وجوه
العلماء ، و الفضلاء ، و المتدربين .

وفي اواخر ساعات العصر من يوم الجمعة ٢٧ / جمادى الثاني سنة
١٢٧١ هجرية ، حينما كان مشغولا بتأليف كتابه كنز المعاد في اعمال السنة ،
وعند وصوله الى تدوين اعمال ذبيحة الحرام ، انتهى في دعا عرفة بكتابة :
(و الهكم اله واحد لا اله الا هو . . .) تهياً كعادته بالذهاب الى الروضة
الحسينية ، لأداء صلاتي المغرب والعشاء ، وبعد قراءة الزيارة وحينما كان
واقفا تحت قبة سيد الشهداء ابي عبد الله الحسين عليه السلام ، عند الرأس
الشريف ، في الحرم الحسيني المطهر ، وهو في حال الدعاء والتضرع الى الله
تعالى ، رافعا يده الى السماء ، اختطفه القدر المحتم فجأة ، فحمل السيداره
تم غسل .

فشرع في اوائل عمره الشريف بالتأليف مع كلمة (بسم الله الرحمن الرحيم)
و آخر ما دونه في حياته كان كلمة (لا اله الا هو) .

تشيع الجثمان :

فجعت البلاد ، وفجع العالم الاسلامي بوفاته ، وهرع الناس على

اختلاف طبقاتهم الى داره الشريفة ، وعظمت جميع الحوزات العلمية في كربلا والنجف ، وفي اليوم الثاني حضر نجله العولي الشيخ حسن من النجف ، حيث كان يقيم فيها مع شيخ الطائفة الشيخ مرتضى الأنصاري ، فحملوا الجثمان المطهر وانطلقوا نحو روضة سيدنا العباس ، بالتهليل والتكبير ، واللطم والبكاء ومواكب العزاء تتقدم امام النعش ، وحضر التشييع كافة رجال البلد ، من العلماء و الرسميين ، ومختلف طبقات الشعب ، ومن الروضة العباسية توجه الموكب نحو الروضة الحسينية ، فتقدم شيخ الطائفة شيخ مرتضى الأنصاري للصلاة ، و « اتّم العلماء به مع المشيعين ، ثم حمل النعش الى القبر المخصص للفقيه ، الواقع في الرواق الحسيني المطهر ، و دفن بين الدروع والحسرات .

مرقده الشريف :

لقد خصص للمترجم له — قدس سره — في حياته مقبرة خاصة في الرواق الغربي من الروضة الحسينية ، جنب الشباك المحاذي للرأس الشريف ، حينما قام جدنا — رضوان الله عليه — بتعميرات واسعة في الروضة الحسينية ، عام ١٢٤٢ هجرية ، وقد نص في وصيته ان يدفن بها ، و دفن في المحل نفسه ، ووضع على مرقده المطهر صندوق صغير ، وعليه اشارة وقارئ للقرآن يصرف من موقوفاته ، التي خصصت لهذا الغرض حتى اليوم ، ويتبرك به العام والخاص ، و مزاراً يقصد لقضاء الحوائج .

اولاده :

خلف جدنا — قدس سره — سبعة اولاد ذكور ، كلهم من أعاظم علماء الشيعة ، وزعماء الطائفة الجعفرية ، و مراجع التقليد في عصرهم ، وقد اشتهروا بآل الصالحين تفاخرا بالمترجم له .
آل الصالحين : من أعرق البيوت العلمية الشيعية ، وأشهرها ، وكان هذه

الاسرة تعرف في مطلع القرن الثالث عشر بآل البرغانى ، حتى سنة ١٢٦٣ هجرية . التي استشهد بها المولى الشيخ محمد تقى البرغانى ، ثم اشتهر هذا البيت بآل الشهيد الثالث . أو آل الشهيدى . وبعد وفاة المترجم له فى سنة ١٢٧١ هجرية ، عرفت ذريته بآل شهيدى الصالحى . وحين نفذ قانون الجنسية فى العراق وايران ، تفرعت هذه الاسرة الى فرعين يطن يعرف بآل الصالحى ، و فرع بآل ((شهيدى الصالحى)) . محتفظين بلقب ((شهيدى)) . تفاخرا بدم عمهم الشهيد - رضوان الله عليه - ومنهم كاتب هذه السطور ، و نذكر بايجاز ترجمة اولاده ثم احفاده فى كربلاء المقدسة .

عزتهم : المولى الشيخ محمد بن المولى الشيخ محمد صالح آل الصالحى ، من فحول العلماء . و اكابر الفقهاء . ولد فى كربلاء . و تخرج على والده و عمه الشهيد الثالث ، و السيد على الطباطبائى . صاحب ((الرياض)) . و السيد محمد المجاهد . و شريف العلماء ، و قتل فى ساحات المعركة ، اثناء الحرب الابرائية الروسية . فى ذى الحجة الحرام سنة ١٢٤٠ هجرية . ثم نقل جثمانه الشريف الى قزوین ، و دفن فى وقفیات الصدر بقزوین ، فى القطعة المختصة بآل البرغانى . وله مؤلفات منها : تقریرات استاذہ صاحب ((الرياض)) و شريف العلماء فى الاصول .

ثانيهم : المولى ميرزا عبد الوهاب . بن المولى محمد صالح آل الصالحى من اعظم علماء الشيعة ، حكيم ، فذ ، فيلسوف ، متضلع ، عارف ، شاعر ، ماهر ، اديب . منبجر ، مجتهد ، نحير ، من مراجع التقليد .

تخرج فى الحكمة و الفلسفة على يد الحكيم الشهير ملا على نوري . و كان من الطبقة الاولى من تلامذه ملا آقاى الحكيم فى قزوین ، و حضر نفس الفقه و الاصول على والده . و عمه الشهيد الثالث ، و قرأ على السيد محمد المجاهد ، و شريف العلماء ، و صاحب الجواهر ، و انتهت اليه الزعامة العامة ، و المرجعية العظمى بعد والده . و من مؤلفاته شرح على ((العرشية)) لصدر المتألهين

الشيرازي . و يظهر منه تبخره في هذا الفن ، وله ديوان شعر في رثاء الأئمة المعصومين (ع) ، باسم ((سوزگداز)) ، توفي في ٢٥ / ذي الحجة الحرام ، سنة ١٢٩٢ هجرية . و يساوى وفاته مع كلمة (البرغانى = ١٢٩٢ هجرية) . و دفن عند والده في الرواق الغربي من الروضة الحسينية ، عند الشباك المحاذي للرأس الشريف .

ذكره صاحب ((المعآثر والآثار)) في ص ١٤٣ . و عبر عنه شيخنا الاستاذ في طبقات اعلام الشيعة ، قائلا : (. . .) من أعظم علماء عصره . كان من أجلّاء الفقهاء ، و اكابر الرؤساء ، عالما فقيها ، و مجتهدا حافظا ، و متكلما واعظا ، و حكيما فاضلا ، اجيز من اساتذته في اصفهان ، و النجف ، و حل بين ظهراني قومه ، فانشئت اليه الرئاسة الدينية ، و الزعامة الروحية ، و قد كان شديدا في امر الدين ، بأمر بالمعروف ، و ينهى عن المنكر ، و يطبق قوانين الشرع الشريف ، ولا تأخذه في الله لومة لائم . و كان نافذا الكلمة ، مطاعا الامر على الاكابر و الاصاغر هبط طهران في الأواخر ، فكان من زعماء العلماء و كبار المراجع (. . .) (١) .

ثالثهم : المولى الشيخ حسن بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى . من اعظم العلماء الامامية ، و اكابر مجتهدى الطائفة ، فقيه متبحر ، اصولى محقق ، زعيم متكلم ، له اليد الطولى في العلوم العقلية و النقلية ، عميق الفكر ، دقيق النظر ، من مراجع التقليد في عصره ، و اركان الاسلام . و من علماء كربلاء الأجلّاء .

تخرج في العقليات على الحكيم الشهير المولى على النورى ، و المولى ملا آقا الحكيم القزوينى ، و حضر في الفقه و الاصول على والده ، و عمه الشهيد الثالث ، و المولى صاحب الجواهر ، و اختص بشيخ الطائفة الشيخ مرتضى الانصارى ، و كان من خواص اصحاب الشيخ الأنصارى ، و من ارشد تلامذته .

(١) الشيخ آغا بزرگ طهرانى : الكرام البرره ج ٢ ص ٨٠٨ .

استقر في كربلاء ، فتصدّر للتدريس والفتوى ، و بث الأحكام بأمر من استاذه الشيخ مرتضى الأنصاري ، واشتهر امره ، و طار ذكره ، وعكف عليه طلابها ، وكان وحيد عصره في ابتكار الأفكار الحسنة ، والتحقيقات المستحسنة ، وحلاها والتعبير ، و رشاقه البيان . ثم هاجر الى الحجاز ، و شغل كرسى التدريس في مكة المكرمة ، و المدينة المنورة ، و كان يدرس الفقه الجعفري على طرق المذاهب الأربعة ، و قام بتعميرات واسعة في روضة البقيع ، وفي مناظرة جرت بينه و بين جمع من العلماء العامة ، بعض الحاقدين و المنعصين يترضى بالمرجم الدوائر وحتى حصلوا عليه ، و هو في طريقه الى داره ، بعد صلاة العشاء في المدينة ، و ضرب على راسه ، فوقع مغشيا عليه و قضي في اليوم الثاني . و دفن في روضة البقيع ، و ذلك سنة ١٢٨١ هجرية .

و له مؤلفات في الفقه والاصول ، و مناسك الحج ، و حاشية على رسائل و مكاسب استاذه ، في أربع مجلدات ضخمة ، ينابيع الولاية و معارج العرفان في الكلام ، و رسالة في زيبية ، ذكره شيخنا الاستاذ في طبقات اعلام الشيعة قائلا : (٠٠٠ عالم جليل ، كان من فقهاء عصره المتبحرين ، و من اجل تلاميذ الشيخ مرتضى الأنصاري ، توفي حدود (١٢٨٠) ، و هو والد العالمين الجليلين الشيخ الميرزا علي نقى المدرس في كربلاء ، و الشيخ الميرزا علامة (٠٠٠) (١) .
 رابعهم : المولى الشيخ حسين ، بن المولى محمد صالح آل الصالحى ، من اركان الاسلام ، و دعائم الدين ، فقيه ، نحير ، اصولى ، متضلح .

تخرج في الفقه والاصول على والده ، و عنه الشهيد الثالث ، و حضر في كربلاء على السيد ابراهيم القزوينى ، صاحب ((الضوابط)) ، و فى النجف على صاحب ((الجواهر)) ، و الشيخ مرتضى الأنصاري ، و تتلمذ في الحكمة و الفلسفة على ملا آقا الحكيم القزوينى ، ثم استقر في قزوين ، و كان من مراجع التقليد ، و زعماء الطائفة ، و شغل كرسى التدريس في المدرسة الصالحية ، و عكف عليه (١) الشيخ آغا بزرگ الطهرانى : الكرام البرره ج ١ ص ٣٢٧ .

طلابها . واشتغلوا عنده بدراسة الفقه والاصول . كان قوى البيان ، ذرب اللسان حاد الذكاء ، حلو التعبير . وكثر الاقبال عليه ، ورجع الناس اليه بالتقليد ، فنهض باعباء الخلافة والزعامة والمرجعية العظمى . له مؤلفات في الفقه والاصول . منها : منهج الرشاد في شرح الارشاد في ثمان مجلدات ضخمة . من الطهارة الى الديات توفي سنة ١٣٠٩ هجرية . ذكره شيخنا الاستاذ في ترجمة والده الشيخ على اكبر قائلًا : (٠٠٠) وفاتتنا ترجمة والده الشيخ حسين العالم الجليل ، صاحب التصانيف الفقهية ، التي توجد في مكتبة السيد محمد هادي الميلاني ، في المشهد الرضوي (١) .

خامسهم : المولى الشيخ رضا ، بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى . كان عالما ، فاضلا ، فقيها ، متكلمًا ، شيخ الاسلام ، ومن اكابر علماء كريلا الأجل . ومراجع التقليد والفتوى .

تخرج على والده ، وعمه الشهيد الثالث ، وصاحب ((الضوابط)) . وصاحب ((الجواهر)) ، والشيخ مرتضى الأنصارى ، وصاهر أسرة استاذة الأنصارى ، وقد شارك في فنون كثيرة ، وجمع الفضائل ، وحاز أعلى مراتب الفقه والاصول ، وكان رئيسا مطاعا في كريلا عند الخاص والعام ، وشغل كرسى التدريس في كريلا ، وقائما بالوظائف الشرعية ، مع شدة الاحتياط ، والورع والتقوى ، وفي منتهى التواضع ، وسلامة النفس .

من مؤلفاته : مصباح الاصول . رسالة في الرضاع ، رسالة في النذر ، روح النجاة في الكلام والامامة . توفي بكريلا سنة ١٣٠٨ هجرية .

سادسهم : المولى الشيخ موسى بن المولى الشيخ محمد صالح آل الصالحى ، من فحول الفقهاء الامامية ، واكابر علماء الشيعة ، زعيم ، رئيس ، مفسر ، متضلّع . تخرج في الفقه والاصول على والده ، وعمه الشهيد الثالث ، وشيخ الطائفة

(١) الشيخ آغا بزرك الطهرانى : نقباء البشر ج ٤ ص ١٥٩٦ - ١٥٩٧ .

الشيخ مرتضى الأنصارى فى النجف، و تتلمذ فى الحكمة و الفلسفة على المولى ملا آقا الحكيمى القزوينى ، و شغل كرسى التدريس فى المدرسة الصالحية ، وكان من كبار المدرسين فى الفقه والاصول والتفسير .

من مؤلفاته : اسرار التنزيل فى تفسير القرآن المجيد فى مجلدين ضخمين .
توفى سنة ١٢٩٨ هجرية .

سابعهم : المولى الشيخ محمد على بن المولى محمد صالح آل الصالحى
مجتهد ، تحرير ، فقيه ، متبحر ، اصولى ، متضلع .
حاز قسطا وافرا من العلوم العقلية والنقلية .

تخرج على والده ، و شقيقه الميرزا عبد الوهاب ، والشيخ حسن ، و تتلمذ فى العقلية على المولى ملا آقا الحكيمى القزوينى ، و كان من كبار المدرسين فى الفقه والاصول بالمدرسة الصالحية ، و انتهت اليه الزعامة والمرجعية فى قزوين ، و كان على جانب عظيم من الورع والتقوى ، و عفة النفس ، و صدق التوكل وهو زميل السيد جمال الدين الأسدآبادى ، المعروف بالأفغانى ، فى المدرسة الصالحية ، و كان فيما بينهما علاقات وثيقة ، ثم التحق بالأفغانى حينما كان فى الهند .

من مؤلفاته : اصول الفقه فى مجلد واحد - توفى سنة ١٣١٥ هجرية .

احفاده فى كربلاء :

ينتشر اليوم ذرية جدنا - رضوان الله عليه - فى العراق ، و ايران ، و اوروبا ، و امريكا - و سوف نذكر بايجاز احفاده فى كربلاء على رغم القتل التى نسج خطوطها الاستعمار ، و الامبريالية العالمية ، منذ اعوام ، ضد الشيعة فى العراق ، و نفذ المخطط الاستعماري بيد النظام الحاكم فى العراق اليوم ، فمشبههم سجن ، و منهم من شرد من دياره و مسقط رأسه ، و منهم لا يزال ساكن فى كربلاء المقدسة من احفاد المؤلف قدس سره .

منهم : المولى الشيخ آقا صدر الدين الشهير بعماد الاسلام . بن المولى الشيخ الميرزا عبد الوهاب . بن المولى محمد صالح الحائري آل الصالحى . من اكابر علماء الشيعة فى كربلا . مجتهد . نحير . فقيه . متبحر . حكيم . فيلسوف . اصولى . محقق .

تخرج على والده . والشيخ مرتضى الأنصارى فى النجف . و تتلمذ فى الحكمة و الفلسفة على المولى ملا آقا الحكيم القزوينى . ثم انتهت اليه الزعامة بعد والده . و شغل كرسى التدريس زمانا فى المدرسة الصالحة بقزوین . وكان من كبار علمائها .

ثم هاجر الى مسقط رأسه : كربلا المقدسة . و تصدّر للتدريس فى مدرسة حسن خان بكربلا . فالتفّ حوله كثير من طلاب العلم . ينهلون من معينه العذب . لما امتاز به من حسن الالقاء . و عذوبة المنطق . حتى توفى سنة ١٣٣٢ هجرية . و دفن فى الروضة الحسينية . وله مؤلفات منها : شرح على ((العرشية)) . و شرح الارشاد . فى خمسة مجلدات . من الطهارة الى الديات . ذكره شيخنا الاستاذ فى طبقات اعلام الشيعة . ضمن ترجمة والده . (١)

و منهم المولى الشيخ الميرزا علامة . بن المولى الشيخ الحسن . بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى . من اعظم علماء الامامية . مجتهد . نحير . فقيه . متبحر . اصولى . متضلع . عابد . زاهد . من مراجع التقليد فى عصره .

ولد فى كربلا سنة ١٢٤٩ هجرية . يوافق مادة تاريخ ولادته مع كلمة (شمس الضحى = ١٢٤٩ هجرية) . ادرك الشيخ مرتضى الانصارى . و تتلمذ على والده . ثم تخرج على المولى الشيخ حسين الاردكانى . المتوفى سنة ١٣٠٢ هجرية . و الميرزا حبيب الله الرشدى . المتوفى سنة ١٣١٢ هجرية . و تخرج فى

(١) الشيخ آقا بزرگ الطهرانى : الكرام البرره ج ٢ ص ٨٠٨ .

العقليات على المولى ملا آقا الحكيم القزويني ، ثم تصد ركرسي التدريس والامامة في كربلاء والنجف ، فالتف حوله كثير من الفضلاء ، ونظر اليه النابيهون من اهل العلم بعين الاكبار ، وعرف بالتحقيق والتدقيق واصالة الرأي ، وغزارة العادة ، وذلك بفضل عبقريته ، ونبوغه ، ونظرياته العميقة وأقبل عليه الناس ، وكان من مراجع التقليد في كربلاء ، و اكابر زعماء الطائفة ، لكن لم يممهله الأجل المحتوم ، وتوفي سنة ١٢١٠ هجرية ، ويساوي عام وفاته مع كلمة (مدرسة فيض عام = ١٢١٠ هجرية) .

من مؤلفاته : ((بغية المرام)) في الاصول ، مجلدين ، و ((تحفة الرشاد)) في شرح الارشاد ، في اربعة مجلدات ضخمة ، من الطهارة الى الديات . ذكره شيخنا الاستاذ تارة في ذيل ترجمة والده ، وطورا في ترجمة مستقلة ، إلا أنه سقط اسم والده في ترجمته المستقلة . (١)

وأشار اليه الأنصاري في ((شخصيت شيخ انصاري)) ص ٢٢٩ .

ومنهم : المولى الشيخ الميرزا علي نقى ، بن المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى ، من اعظم العلماء الامامية ، و اكابر فقهاء الاصوليين ، و مدرس الطف .

ولد في كربلاء سنة ١٢٥٣ هجرية ، يوافق مادة تاريخ ولادته ((مظهر حق)) ١٢٥٣ هجرية) ، تتلمذ على والده ، و شيخ الطائفة الشيخ مرتضى الأنصاري ، و تخرج على المولى الشيخ ميرزا حبيب الله الرشدي ، وغيرهم ، وقد شارك في فنون كثيرة ، و جمع الفضائل ، و حاز اعلى مراتب الفقه والاصول ، و انتهت اليه الزعامة العامة ، و المرجعية الكبرى ، بعد شقيقه المولى الشيخ الميرزا علامة الحائري ، و جلس للتدريس والفتوى في كربلاء و بث الأحكام ، وعكف عليه طلابها ، و اشتغلوا عنده بدراسة الفقه والاصول ، و اشتهر امره ، و طار ذكره ، بما يمتاز

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهراني : الكرام البرره ج ١ ص ٣٢٧ ، و نقباء البشر ج ٣ ص ١٢٧٢ .

بالتحقيقات الحسنة ، والأفكار العالية ، كان قوى الأسلوب ، وسيع الذهن ،
جاد الذكاء ، واحاطته بالعلوم القديمة والحديثة ، معقولا ومنقولا ، لذا عرف
بمدرس الطف .

له مؤلفات منها : فقه القرآن ، فى جزء واحد ، يبحث فى آيات التشريع ،
وبدائع الاصول .

ذكره شيخنا الاستاذ الشيخ آغا بزرك الرازي فى طبقات اعلام الشيعة
قائلا : ((هو الشيخ ميرزا على نقى بن الشيخ حسن بن المولى محمد صالح بن
المولى محمد ٠٠٠ البرغانى القزوينى الحائرى ، عالم كبير ، وفقه ماهر .

كان فى النجف الأشرف ، من تلامذة الشيخ ميرزا حبيب الله الرشتى ،
 وغيره من محققى وقته ، أصاب حظا عظيما فى العلم والفضل ، سكن كربلاء كوالده
الجليل ، وتصدّر فيها للتدريس الخارجى ، فكان له بحث عامر ، يحضره النابهون
والأفاضل من اهل العلم ، وقد عرف بدقة النظر ، وعمق الفكر ، وعذوبة المنطق .

توفى فى كربلاء ، فى سنة ١٣٢٠ هـ ، ومن آثاره مجلد فى اصول الفقه ، من
اول مباحث الألفاظ الى آخر بحث وقوع الأمر عقب الحظر ، فى ٥٦٢ صحيفة
بالقطع الكتابى الوسط ، دون الرحلى ٠٠٠)) (١) .

وذكره الأنصارى فى كتابه ((شخصيت شيخ انصارى)) ص ٢٢٩ نقلا عن
شيخنا الاستاذ صاحب الذريعة .

توفى سنة ١٣٢٠ ، ويساوى تاريخ وفاته مع كلمة (فضيلت = ١٢٢٠ هـ) ،
و دفن فى الايوان الذهبى مقابل الباب الرئيسى عند الدخول فى الحرم
الحسينى الشريف .

و منهم المولى الشيخ محمد حسين ، الشهير بالشيخ آغا ، بن الشيخ المولى
رضا ، بن المولى الشيخ محمد صالح الحائرى آل الصالحى ، شيخ الاسلام

(١) الشيخ آغا بزرك الطهرانى : الكرام البرره ج ١ ص ٢٢٧ ، ونقبا البشر
ج ٢ ص ١٦٣٠ - ١٦٣١ .

مجتهد ، نحير ، فقيه ، متبحر ، مجاهد ، ثائر .

ولد في كربلاء سنة ١٢٦٢ هجرية ، تخرج على المولى الشيخ الميرزا علامة
ومدرس الطف المولى الشيخ الميرزا على نقي آل الصالحى . وانتهت اليه
الرياسة والزعامة بعد استاذته ، وابن عمه المولى الشيخ الميرزا على نقي
الحائري آل الصالحى ، كافحه النظام الاستبدادى العثمانى فى العراق ، وكان
من كبار دعاة الانقلاب الدستورى فى ايران ، من مؤلفاته : شرح الارشاد فى
مجلدين ، و شرح ألفية ابن مالك ، وغيرها ، توفى سنة ١٣٣٣ هجرية . وكانت
أمه من أسرة آل الانصارى ، وخلف من الذكور : الشيخ على ، والشيخ زين
العابدين ، والشيخ الحاج باقر ، والحاج حسن ، الذى كان طبيباً ماهراً ، و
يتعاطى العقاقير الطبية ، لذا اشتهر بالعطار ، واخذ اولاده وأحفاده مهنة
والدهم لقباً لهم . ويعرف هذا البيت اليوم فى كربلاء بآل العطار ، وأشهرهم
الحاج محمد بن الحاج حسن العطار ، وهو موظف فى بلدية كربلاء ، وشقيقه
المهندس صالح بن الحاج حسن آل العطار ، من كبار الموظفين فى وزارة
التخطيط العراقية ، وتوفيق بن الحاج حسن العطار ، اديب ، مؤلف ، محقق ،
ولد سنة ١٢٦٦ هجرية فى كربلاء ، جمع بين العلوم القديمة والحديثة ، فتخرج
من دار المعلمين الابتدائية ، وفراً جامع المقدمات والاجرومية على علماء كربلاء ،
وكان خطيب الحرمين ، يرقى المنبر الحسينى فى الروضة الحسينية ، وروضة
سيدنا العباس عليهما السلام ، وهو اليوم احد أدباء كربلاء يمارس نشاطه العلمى
فى كربلاء ، من مؤلفاته : شاعرية امرئ القيس ، نظرات الى مجتمع كربلاء ، ومن
مؤلفاته المطبوعة : كتاب الوطنية فى شعر كربلاء ، ذكره باقر امين الورد فى
كتابه اعلام العراق ، واثبت اسم والده حسين^(١) والصحيح ما ذكرناه .

ومنهم : المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ الميرزا على نقي ، بن

(١) باقر امين الورد : اعلام العراق الحديث ، ج ١ ص ١٨٠ .

المولى الشيخ الحسن . بن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى .
عالم ، فاضل . شيخ المحدثين . وحجة الاسلام والمسلمين . وأرباب الفضيلة .
مجاهد . ثائر . مناضل . عابد . زاهد .

ولد فى كربلاء سنة ١٢١٠ هجرية . يوافق مادة تاريخ ولادته مع كلمة
(تسخير دلها = ١٢١٠ هجرية) (١) .

قرأ المقدمات ونظرا من السطوح فيها . ثم لازم المولى الشيخ عيسى ابن
الشهيد الثالث سنين . وهاجر معه الى قزوین . ثم عاد الى مسقط رأسه كربلاء .
وحضر على الميرزا محمد تقى الشيرازى . زعيم الثورة العرفية الكبرى . واختلط
برجال العلم . واعاظم علماء الامامية . وشارك فى ثورة العشرين الجسارة ضد
الانگليز فى العراق . وحين حاول الانگليز القبض عليه . تمكن من الهرب الى
ايران . وسكن قزوین ثانية . ثم رجع الى كربلاء . وكان له مخطط عسكري ضد
الصهاينة فى فلسطين المحتلة . واتصل برؤساء العناتر العراقية . الذين كان
له معهم علاقات مودة . من ايام ثورة العشرين . وطلب منهم شن حرب شعبية
وحصلوا على فتاوى الجهاد من فقهاء الشيعة . ضد اليهود المعتدين .

و حين علمت الحكومة العراقية عارضته بشدة . وفى العقد الثالث من عمره
الشريف انصرف الى الاعتكاف والعبادة . والانقطاع تارة فى كربلاء . وطورا فى
مكة المكرمة . والمدينة المنورة . وزمانا فى سامراء . حين اندلاع الفتننة فى
العراق ضد الشيعة وعلمائها . من سنة ١٢٩١ هجرية . حتى الوقت الحاضر .
فتوجه المنرجم له الى ايران وسكن طهران . حتى اختطفه القدر المحتسم مع
غروب شمس يوم الاثنين . الخامس من شهر شعبان المعظم سنة ١٢٠١ هجرية
و بساوى عام وفاته مع (ان المتقين فى جنة ونعيم = ١٢٠١ هجرية) .

من مؤلفاته : الغرر والدرر . فى مجلدين ضخمين . المجلد الأول بالعربية .

(١) تسخير دلها : يتشكل من كلمتين . تسخير بمعنا سخر . جلب . تصرف و
كلمة دلها - قلوب .

والمجلد الثاني بالفارسية ، على غرار كشكول ، جمع فيها جملة من الحكم والأمثال ،
والأشعار ، والحوادث التاريخية . وشرع بها من نزعات الأخبارية والاصولية ،
في النصف الثاني من القرن الثاني عشر ، حتى ثورة العشرين . وكلا الجزئين
من مخطوطات مكتبتنا في كربلا المقدسة .

ذكره شيخنا الاستاذ الامام الرازي ضمن ترجمه والده قائلا ((٠٠٠)) وكانت
ولادة نجله الشيخ حسن الذي سماه باسم جده في سنة ١٣١٠ هجرية ، وقد
قرأ على عدد من الفضلاء ، وأجل أولاده العلامة المعمر الشيخ عيسى ، الذي كان
متولياً أوقاف والده الشيخ محمد تقى الشهيد الثالث ، وأوقاف عمه الشيخ
محمد صالح ، الواقعة في برغان وقزوین ، وغيرهما ولازمه عدة سنين ، وهاجر
معه الى قزوین . ٠٠٠ رجع الشيخ حسن الى كربلا ، وبقي فيها الى اليوم مقبلاً
للوفاة الدينية ، ومتولياً لما بقي من تلك الاوقاف في كربلا ٠٠٠ وقد عينه
متولياً الحجتان : الشيخ ميرزا حسين النائيني ، والسيد ابوالحسن الاصفهاني
في سنة ١٣٤٥ ، بحضور الشيخ جعفر النقدي ، قاضي الجعفرية يومئذ)) (١)
بصفته اعلم علماء هذه الاسرة ، وخلف الشيخ حسن كلا من الحاج احمد
الصالحی ، وعبدالحسين شهيدى الصالحی ، الشهير بالشيخ عبود الشيخ
حسن الصالحی ، كاتب هذه السطور .

ومنهم : الحاج احمد ، بن المولى الشيخ حسن ، بن المولى الشيخ
الميرزا على نقی ، بن المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ محمد صالح
الحائري آل الصالحی ، من فضلاء التجار ، وصاحب الخيرات والمبرات الكثيرة
وعيد اسرة آل الصالحی .

ولد في اليوم الثالث من محرم الحرام سنة ١٣٤٠ هجرية ، وبوافق مادة
تاريخ ولادته مع كلمة (حافظ قرآن = ١٣٤٠ هجرية) ، وبعد اكمال الدورة

(١) الشيخ آغا بزرگ الطهرانی : نقباء البشر ج ٢ ص ١٦٣١ .

الابتدائية ، والمدارس المتوسطة ، قرأ المقدمات على آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي في كربلاء ، ثم تولع بالتجارة ، فأخذها بجد وانتان ، وهو اليوم احد كبار التجار في البلاد الحربية ، وله آثار خالدة ، وصدقات جارية ، منها : بناء جامع ضخم بقزوين ، في شارع النواب ، مطلق من الخارج بالقاشاني المعرق ومن داخل بالفيسفاس ، وهو من آيات الجمال والفن المعماري الاسلامي المعاصر . ثم نبني نفقات طبع هذه الموسوعة الفقهية ، التي بين يدي القارئ الكريم وهو اليوم عميد اسرة آل الصالحى بلا نزاع ، وفقه الله وجعله ذخرا للاسلام .

نه من الذكور سبعة اولاد ، تخرجوا من أرقى الجامعات العلمية في العالم و يحملون شهادات عالية ، وهم الدكتور على اكبر الصالحى ، والاستاذ محمد ، و الدكتور محمود ، والدكتور جواد ، والاستاذ كاظم ، والدكتور رضا ، والاستاذ حسن الشهير بسعيد .

و منهم : عيد الحسين شهيدى صالحى ، الشهير بالشيخ عيود الصالحى ، ابن المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ الميرزا على نقى ، بن المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ محمد صالح الحائرى آل الصالحى .

ولد في كربلاء في اليوم الرابع عشر من شهر شوال المكرم سنة ١٣٥٤ هـ ، جمع بين العلوم القديمة والحديثة فقرأ المقدمات على الشيخ جعفر الرشتى ، في المدرسة الهندية بكربلاء ، وحضر في التفسير على آية الله العظمى السيد محمد الشيرازي ، وتخرج في التاريخ والأدب الشيعى على شيخ العلمما ، والمحدثين الشيخ آغا بزرك الطهراني ، صاحب الذريعة ، والمجاز منذ باجازه مؤرخة سنة ١٣٨٨ هجرية ، وغيرهم من مؤلفاته : ((الشيعة و اسس التشريع)) ، ((غزوات الرسول)) في الكتاب والسنة والتاريخ والأدب ، ((كربلاء في حاضرها و ماضيها)) ، نشر قسما منها في جريدة المجتمع الكريلائية ، ونقل عنه جميع من المحققين ، منهم الدكتور على الوردى في كتابه لمحة اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ج ٢ ص ١٢٢ و تحقيق كتاب تفسير البرغانى طبع المجلد الأول من سنة

١٣٧٩ هجرية . في النجف مطبعة النعمان ، و تحقيق هذه الموسوعة الفقهية وغيرها .

و منهم : فضيلة الاستاذ الدكتور علي اكبر ، بن الحاج أحمد ، بن المولى الشيخ حسن ، بن المولى الشيخ الميرزا علي نقى ، بن المولى الشيخ الحسن ، ابن المولى الشيخ محمد صالح الحائري آل الصالحى ، محقق ، بارع ، ماضل ، مجاهد .

ولد في يوم ١٢ من شهر جمادى الثانية سنة ١٣٤٨ هجرية ، في كربلاء المقدسة ، و حصل على درجة لسانس من الجامعة الامريكية في بيروت ، و تخرج بدرجة دكتوراه في الهندسة الذرية ، من جامعة (ام . آى . تى) فى ولاية ماساجوسف بامريكا ، ثم تعين استاذ جامعة الشريف (آريامهر سابقا) بطهران ، ومع ثورة الشعب الايراني الباسل تعين رئيس جامعة شريف ، و يشغل حاليا معاون وزير التربية العالية ، وهو من الشخصيات المرموقة في نظام الجمهورية الاسلامية في ايران . و غضا في المنظمة العالمية ((يونسكو)) ، وفقه الله لخدمة الاسلام و المسلمين .

و منهم : الاستاذ الدكتور محمود ، بن الحاج احمد ، بن المولى الشيخ الحسن ، بن المولى الشيخ الميرزا علي نقى ، بن المولى الشيخ الحسن ، ابن المولى الشيخ محمد صالح آل الصالحى ، محقق ، فذ .

ولد سنة ١٣٧٣ هجرية ، و حصل على شهادة لسانس في الفيزياء ، من جامعة تنسى في امريكا ، ثم تخرج بدرجة دكتوراه في الهندسة الذرية ، من جامعة كاليفورنيا في بركلى بامريكا ، عام ١٩٨٣ ، وهو اليوم استاذ فى جامعة شريف (آريامهر سابقا) ، و يعارس مهامه العلمية بنشاط فائق ، وله مقالات علمية رصينة ، و محاضرات في المعامع العلمية في ايران ، و خارج ايران ، وفقه الله و أبقاه .

و منهم : الاستاذ الدكتور جواد ، بن الحاج احمد ، بن المولى الشيخ

الحسن - بن المولى الشيخ الميرزا على نقى - بن المولى الشيخ الحسن - ابن المولى الشيخ محمد صالح الكاظمى آل الصالحى ، محقق ، بارع .
ولد فى الكاظمية سنة ١٣٧٥ هجرية ، وحصل على درجة لسانس من جامعة كاليفورنيا ، و تخرج بدرجة دكتوراه فى الهندسة الكهربائية ، من جامعة كاليفورنيا الجنوبية ، وعين محققا فى مختبر (بل ، لا ، ب) من أعظم المختبرات العلمية فى أمريكا ، فى ولاية نيوجرسي . وهو اليوم من علماء هذا المختبر يمارس عمله العلمى بنشاط ، وفقه الله وأبقاه .

الدافع لتحقيق هذا الموسوعة الفقهية :

الدوافع التى أدت لتحقيق هذه الموسوعة الفقهية ، وما اخترناها بالذات من مؤلفات جدنا - رضوان الله عليه - هذا الكتاب ، هى ما أوعده غير واحد من مسؤولى الجمهورية الإسلامية فى إيران ، لتطبيق الشريعة الإسلامية الغراء ، لذا من البديهي هناك حاجة ملحة ، وماسة الى الموسوعات الفقهية .
ولما كان القرن الثالث عشر الهجرى من العصور الذهبية فى التشريع الجعفرى ، وقد ظهر فى هذا القرن جمهور من اساطين العلم ، وجهها بسدة المحققين ، وعمالقه الفقهاء والاصوليين ، وفرسان التشريع الشيعى ، وابطال الشريعة ، امثال السيد مهدي بحر العلوم ، والسيد مهدي الشهرستانى ، و مهدي النراقى ، والشهيد السعيد مهدي الخراسانى ، والسيد على الطباطبائى صاحب ((الرياض)) ، والشيخ الاكبر الشيخ جعفر صاحب ((كنز الغطاء)) ، و ميرزا ابوالقاسم القمى ، صاحب ((القوانين)) ، والسيد محسن الأعرجى ، والشيخ اسد الله الكاظمى ، صاحب ((مقابس الأنوار)) ، والسيد جواد العاملى ، صاحب ((مفتاح الكرامة)) ، والمؤلف - رضوان الله عليه - ، وشقيقه الشهيد الثالث ، صاحب ((منهج الاجتهاد)) فى أربع وعشرين مجلدا ضخما ، وغيرهم بفضل الجهود الجبارة ، التى بذلها استاذ العلماء المؤسس المجدد آغا باقر

البهيمهاني في كربلاء المقدسة . بعد ما كاد أن يسيطر على الحوزة العلمية الشيعية جمود فكري . بواسطة الحركة الأخبائية ، فنهض شيخنا المؤسس بأعباء الشريعة ، وتخرج من مدرسة العملاقة تلك كوكبه عظيمة من عباقرة الامة ، وفحول علماء الامامية ، وأحصاهم وذكر جمعاً منهم شيخنا الاستاذ ، في طبقات اعلام الشيعة . والسيد الأمين في ((أعيان الشيعة)) .

و ان موسوعة البرغاني في الفقه الجعفري المسماة ((بغنيمه المعاد في شرح الارشاد)) . من اجل واعظم وانفع ما صنف في هذا الباب ، وثمره طيبة من ثمار الربيع الأول من القرن الثالث عشر الهجري ، وكانت مرجعاً للمحققين ، ومصدراً يعول عليه مراجع الشيعة وفقهاء الامامية في الفتوى . لذا وجدنا قد حان الوقت لنشر هذا السفر النفيس . تحت ظل الجمهورية الاسلامية للاستفادة منه ، وتسهيلاً للمتشرعين في النظام الاسلامي الخالد .

كتاب موسوعة البرغاني في فقه الشيعة :

فان هذا السفر العظيم . الذي نقدمه للمحققين وارباب الفتيا و المجتهدين ، من أجل واعظم الموسوعات الفقهية . التي انتهت اليان من تراث القرن الثالث عشر الهجري تحقيقاً وتنقيحاً ، ولم يكتب مثله جامع في استنباط الحلال والحرام . فهو يبين عن تبحر المؤلف - رضوان الله عليه - على كل ما سبقه من التأليف الفقهية والاصولية ، وسعة اطلاعه في الأخبار ، وتتبعه للآثار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام . حيث كان هذا الكتاب احد مراجع فقهاء الشيعة في الفتوى والتحقيق ، من بدء التأليف حتى العصر الحاضر ، واشتهرت هذه الموسوعة في القرن الثالث عشر على نطاق واسع .

و يحكى عن الشيخ جعفر صاحب ((كشف الغطاء)) . المتوفى سنة ١٢٢٨ هجرية ، والسيد علي صاحب ((الرياض)) . المتوفى سنة ١٢٣١ هجرية أنهما كانا يصرحان بأنه اجل موسوعة في الفقه الجعفري كتب في العصر الحاضر مع

العلم بانها لم تتم في حياة هذين العلمين . الا بعض الأجزاء من هذه الموسوعة
الفقهية .

و ينقل عن المحقق الفنى ميرزا ابو القاسم صاحب ((القوانين)) ، المتوفى
سنة ١٢٣١ هجرية ، ما يقرب من هذا الكلام .

و يقال عن شريف العلماء ، والسيد ابراهيم القزوينى صاحب ((الضوابط))
و شيخ الطائفة الشيخ مرتضى الأنصارى ، أنهم كانوا يقولون : من أراد إحكام
الحلال والحرام ، فليراجع ((غنية المعاد)) وفيه الكفاية عن غيره من الكتب
الفقهية .

وعبر عنه صاحب ((روضات الجنات)) بأنه أشهر موسوعة فقهية في الاقطار
الاسلامية قائلا : ((. . . وكذلك الاخوان الفاضلان ، الكاملان ، الفقيهان
الباذلان ، الحاج مولانا محمد تقى ، والحاج مولانا محمد صالح البرغانيان
القزوينيان ، المعاصران اعنى صاحب المجالس و مخزن البكا ، و كتب
كثيره في الفقه والاصول ، مثل شرحيهما الكبيرين ، المعروفين في البلاد على
(الشرايع)) و ((الارشاد)) ، وغير ذلك من المصنفات الجياد . . .)) (١) .

وجاء ايضا عن هذه الموسوعة ، حين عزم المولى الشيخ محمد حسن صاحب
الجواهر ، المتوفى سنة ١٢٦٦ هجرية ، بتأليف كتاب جواهر الكلام في شرح
شرايع الاسلام ، فطلب من جدنا - رضوان الله عليه - كتاب ((غنية المعاد في
شرح الارشاد)) ، ومن شقيقه الشهيد الثالث كتابه ((منهج الاجتهاد في شرح
الشرايع)) ، وكان هذين الكتابين يشكلان محور بحثه ، والغاية القصوى الذى
اعتمد عليه مدار كتاب الجواهر ، والمنبع الوحيد الذى اعتمد عليه بصورة خاصة
صاحب الجواهر - قدس سره - فى تأليف كتابه الخالد .

(١) السيد محمد باقر الخوانسارى : روضات الجنات ج ٤ ص ٤٠٣ ، طبعة قم

مكتبة اسماعيليان عام ١٣٩١ .

منهج التحقيق :

١- تجزئة المجلدات الأربعة عشر الى اكثر من ثلاثين جزءا . لأنه يتعدّد إخراج المجلد في جزء واحد ، لكبر حجمه ، فالجزء الأول في الطهارة ، جعلته في جزئين . ونحاول ان نتبع في النسخ الرسم الاملائي الحديث .

٢- استعمل المؤلف - قدس سره - رموزا ، جرى عليه العادة عند الفقهاء على استعمالها (فكتب بث اثبتناه للمتهذيب وكره التذكرة وكرى الذكرى و ط الميسوط و ك المدارك و ية النهاية و الظ الظاهر) . وقد استعضنا عن الرموز باثبات اللفظ بنعانه ، على قدر الامكان .

٣- كان لدينا نسخة من عصر المؤلف جاء في الهامش منه ((سلمه الله)) فاثبتنا في ذيل كل صفحة للفائدة .

٤- كان الأساس في عملنا نسخة المؤلف ، واستعنا في قراءة بعض النصوص ، واستيضاح ما ابهم من العبارات بساير النسخ الموجودة .

٥- مبدؤنا على الاختصار ، في تحقيق هذه الموسوعة ، لذا لم نرمز بالنسخ كما هو المعتاد عند المحققين في ذيل الصفحات ، لعدم الاطالة ، وفي صورة الاختلاف بين النسخ ، اثبتنا الاصح في متن الكتاب .

وصف النسخ :

١- كان لدينا عند البدء بالعمل عدّة نسخ من ((غنية المعاد في شرح الارشاد)) منها : نسخة خط المؤلف - قدس سره - . ومنها : نسخة كتب في حواشيها منه سلمه الله ، وجميع نسخ الكتاب كتبت في عصر المؤلف .

٢- شرع المؤلف - قدس سره - بتأليف هذه الموسوعة العظيمة ، من المجلد الثالث في الصلاة ، وانتهى من تأليف الجزء الثالث ، في منتصف ليلة الخميس ، ٢٨ ربيع الثاني سنة ١٢٢٢ هجرية . ثم شرع بتأليف الجزء الثاني

في الصلاة أيضا . و فرغ منه ليلة الخميس ١٧ / شوال ، سنة ١٢٢٥ هجرية . ثم شرع بتأليف الجزء الرابع . وانتهى من تأليفه في عصر يوم السبت / ١٠ جمادى الثانية / ، سنة ١٢٢٧ هجرية . ثم شرع بتأليف الجزء الاول . و فرغ من تأليفه في مدينة قزوين . يوم ٨ من شهر رجب / سنة ١٢٣١ هجرية .

هذا ما صرح به المصنف - رضوان الله عليه - ، وقد فرغنا حتى الآن من تحقيق هذه المجلدات . والعمل مستمر في سائر الأجزاء ، وسوف نتحدث عنها في الأجزاء القادمة ان شاء الله .

نسأل الله - تعالى - التوفيق والاعانة على اتمام تحقيق الأجزاء المتبقية من هذه الموسوعة . وأنا الراجي شفاعة رسوله (ص) يوم الحساب والله المستعان .

قزوين ٢٤ / رمضان المبارك / ١٤٠٥ هـ . ق

٢٤ / خرداد / ١٣٦٤ هـ . ش

حفيد المؤلف الفاني

عبد الحسين بن الشيخ حسن آل الصالحى

عفا الله عنه

فاعذ الشارب واعطاء الخيوط والخلال والما بين في البدن غلى الشعرة البدن والحنان وتقليم الاظفار والعسل في الجفانة
 وهذه الخبيثة الطاهرة الزجاء ابا ابراهيم ثم قنقح ولا تشبع الى يوم القيمة وهو من لم يتوابع طاعة ابراهيم حينما قيل له انما هو الله
 والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واعطاء الخيوط التي ان لم يفرقوها من منى الشئ انما ذكر وزاد ومنه ولا تشبهوا باليهود اي لا يظهروا
 حديثا كاليهود فانهم لا ياحذون من حمام بل ياحذون امارا من القيصرة قال ويمكن الاستدلال على عدم جواز خلق الخيوة ايضا بما دل على تحريم مشا
 اعداء الدين وسلوك طريقهم ونسب الرجال بالفساد وعادى على وجوب الذيرة في خلق الخيوة وعدم جواز نصف الشئ قول الاخير وعنده
 عدم حرمة خلق الخيوة لا يصلح مدعى من الاجناد فخصمه حيث يصح الايمان عليه سدا ولا يفرق في الشهادة او لونه المرتك بل هو
 مكروه باكره المعلق والله اعلم ان يثبت دوى في ثوب في باب غسل يوم الجمعة من مولا فاحسن من منى ان يخرج من الحمام فقال له رجل
 من اهل سواد فقال له انك لم تلبس ما مضى فقال له اذا طاب الحمام فما اخرجت من ثوبه فقل غطيت غطيت فقال له
 وعليك انما علمت ان الخيوة في الحمام لا كيف اقول قال قل طاب ما طهرت منك وطهر ما طاب منك فقلت اقول المراد بالاسف هو الواقع في الاستحمام
 فغير ما على ان الاستحمام لا مادة الطلب وهو بعد الخروج من الحمام غير معقول او بما على استباحة الخيوة لا استباحة الحمام عند الخروج
 من الحمام وان كان من الخيوة يخرج عليه في كل مرة لا يخرج من الحمام ولا يخرج من الحمام ولا يخرج من الحمام ولا يخرج من الحمام
 حمام فقال له هذا الخيوة في الحمام لا البدن فلا يغير الرجل في الاستحمام فقال له الخيوة في الحمام لا البدن فلا يغير الرجل في الاستحمام
 ان من استطاع الى فم الزاد والى بلد المصود من الدار فليكن ان يتقوه فقال له ما يشك اليه هذا الخيوة الشريف فلا استبحر السائل
 واخرج لسان الخيوة في كل مرة كيف اقول قال قل طاب ما طهرت منك واهما هات ما طهرت منك بالاعتساف من الاحداث و
 الاحداث وهو جسدك الخيوة في الحمام لا طهرت منك واهما هات ما طهرت منك بالاعتساف من الاحداث و
 المحل الاول من كتاب غيبة المعاد في شرح الاشارة بنو خنيد الله واما ما على يد مؤلفه المختار الى الله تعالى محمد صالح بن محمد ابراهيم

في اليوم اثناس من عشرة الاول من الشهر السابع من السنة الاولى

من الشهر الرابع من ايامه الثالثة من الالف الثاني

من الهجرة النبوية على صاحبها افضل

خير في مدنية قريش حفا بالامان

عبد الله الامين والمخلص

رب العالمين

كتاب الصلوة

١٢٢

ونفى اللحي وهي القطرة وعن كمال الدين عن صاحبها الواليتة قال لما سئل عن المؤمنين ثم في شريطة الخيس وعمره
 لها سببان يضر بها بياع الزنبي والطاقي ويقول لهم يا بياع يسوخ بنى اسرئيل ويحبذ يورح ان مقام الله
 فرات ابن اخنوخ قال يا امير المؤمنين وما جند بن مروان فقال له اقرا وخلق اللحي وقتلو الشوارب فقتلوا ومن معاني
 الاخبار بسند عن علي بن ابي طالب عن جعفر بن ابي عمير عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الشوارب واقصوا اللحي لا تشبهوا باليهود
 وعن مجمع البيان عن خضير القرني عن الصادق في حق له ثم اذا ابتلى ابراهيم وبنو كلبات فاقول قال انه ما ابتلاه في يومه
 فخرج ولده امعيل فاقمها ابراهيم وعمر عليها وسلم امر الله فلما عمر عليها قال الله له اني جعلتك للناس اعاما ثم انزل
 عليه الخبيثية وهي عشرة اشياء خمسة منها في الراس وخمس منها في البدن فاما التي في الراس فاحذ الشارب واقص اللحي
 الشعر والسوال والملا والاحا التي في البدن فكن الشعر في البدن والختان وتقليم الاظفار والتفصيل من الجباية هذه الخبيثية
 الظاهرة التي جاء بها ابراهيم فلم تنسخ ولا تنسخ الى يوم القيامة وهو قوله تعالى واذ ابراهيم صفيقا قبل الخفاء والاعفاء
 مستقصا في الامر بالمبالغة فيه واخفاء الشارب بالمبالغة في حرق واعطاء اللحي ان يوزن شعرها من عصى النخيل اذا كثرت وزاد قوله
 لا تشبهوا باليهود باليهود اى لا تطيلوا ما جعل كاليهود فانهم لا ياحذون من لحاهم باخذوا عازروا من العنقة قال ويمكن الاستدلال
 على عدم جواز خلق الخبيثية ايضا بما رواه علي بن ابي حمزة عن ابي عبد الله الذي هو سلوان طريقتهم وتبشر الرجال بالنساء وعادوا على
 الدية في خلق اللحية ومدرجان تحت الشيب اقول الاحيد عندك مدرجة خلق اللحية للاصل مع مدرجة من الاخبار المستقصية
 بحيث يصح الاعتماد عليه سند وادلة نعم لا يشتر في اولوية النزول بل هو مكره بل الكراهة المطلقة والله العالم قد تبين
 فيه في باب من يور الخبيثية من مولايا الحسن بن علي انه خرج من الحمام فقال له رجل طالب استخامك فقال له بالكلع وما صنعت بالاك
 هذا فقال طالب ما كنت فقال له اذا طاب الحمام فادركه الحمام منه فقال طالب اجهلك فقال له وعلمت ان الخبيث العرف فقال
 له كيف اقول قال قل طالب ما طهر منك وطهر ما طاب منك اقول المراد بالاست هو الواقع في الاستحمام فبها لم ان استغسل
 الا فادته الطلب هو بعد الخروج من الحمام غير معقول او بما على استصحاب التلقظ بالاست اول الكلام منذ الخروج من الحمام
 ان كان خرج الكلمة اخرى وعليه يمكن حمله على الظاهر كما ينبغي به بحلة الوجع وعلى الاقضاء به كلمة لكع فلما تبين ان السائل للحط
 فقال لجامك فقال له هذا خبيث الحمام لا البدن فلما تبين الرجل ان ذلك ايضا فقال طالب جعلت فقال له الخبيث العرف وهل خرج
 معك في باب البلاغ ان من لم يستطيع الى فمهم المراد الى قبل المصنوع من الكلام فتكليف ان تنقوع هذا لك ما يربطك الى الله
 هذا الخبر الشريف فلما استغسل السائل واخرج لسانه اخرج يديه كيف اقول قال قل طالب ما طهر منك اى طالب من العليل والناها
 ما طهر منك بالاعتسالة من الاجناس والاحداث وهو جسد له الحيوانى وطهر من كذا والمعاصى ما طاب منك في حين انه
 القدر يتروا به التفتيش في كل الامور عند ثم المحلل الاول من كتاب تبيين المعاد في شرح الارشاد بتوفيق الله واما من على
 يد مؤلفه العنبر الى الله الفنى محمد صالح بن محمد البراعنى في اليوم الثامن من الشهر الاول من الشهر السابع من السنة الاولى من الهجرة
 الرابع من المائة فاشترى من الاصل الثاني من الهجرة النبوية على هاجرها الف الف تحفة في مدينة قرطبة وبنو خففت بالامانة محمد الامين
 والحمد لله رب العالمين في ثلوث كتاب الصلوة

صورة الصفحة الاخيرة من النسخة المعتمدة لدى التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل هذا الكتاب من بين ما لا يعلم ولا ينطق ولا يرى من غير أن يشاء لهم تحبيره وتحصيل قواعدهما في الأصول والاحكام
لقد همموا ببيان النافع ويدرس الشريعة ذكرى لاداء المسترزة وغنية لاولي الصغار وغنية لطلاب المعاد وايضا لاهل النفاة في المرام
والبراد والصدرة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين عيسى عليه السلام ولا بد من بيان الخلاف وبيان مذهبنا في مسائل الطرق مرامهم الا اعتنا في ذلك
الغياة والكرام والذخائر والسماء بعد فيقول الفقير العائد الخاطي الواهي الى عفوة رب العالمين في حق صالح بن محمد البرقي
مسقط القرومي من لان هذه تعليقة لطيفة وفائدة شريفة وافقهها الى كتاب الارشاد ولقد حرصت فيها على ان لا يحجب الحق في المسائل
عالمها وضع الاخبار والمأخوذة من الكتب لا بد من اعادة النظر في المسائل وتسهيلها للمجتهدين المتدينين في هذا العلم المستحقين الى ما وصاهم به
بعض الافاضل طيبا حريصين ان لا ينطقوا في الفقه ومسائله ولا تعرضوا لادعاءه ولا يملوا الا بعد اتفاق العربيه باقسامها واداء
من لا ينطق بها العربيه ويكتبها قدامها وتبع بلوغه كل مسئلة لا قول الاصحاب ومداكرها وما اشتهرهم بالبراهة هي في معادكم من مسائل
ولا ينسبوا الى احد منهم قولا الا بعد وجوبه في كتابه او سماع منه شفاهة في خطابه ولا يتكلموا على نقل النقلة فلا يكلموا على نقله ولا يوردوا
فالسود والغفل والخطاء لو ازم عارته بالناس واشتلاف النسخ ليس بالناس ولا يفقدوا في الاجابة ولا اخذها من الاصول ولا يقولوا
استطاعوا ما عتدوا من القول حتى اذا وجدوا في الهندية عن محمد بن يعقوب مثلا خبرا فلا يقتصر على اعيد في الجمل والكتاب نظر في ما طعن

صورة الصفحة الاول من نسخة عصر المؤلف التي جاء في
حواشيها منه مد ظله واثبتناها في هامش الكتاب .

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل في كتابه
الهدى والبرهان

عدم حرفة خلق الخيرة للاصل مع عدم فوض الاخبار والتقصير بحيث يصح الاعتماد عليه سندا ولا لزم لا يشتهر في اولوية الترك بل هو مكره بالكلية
المفظة بواحدة العالم فيسب ودي يرة اب عمل يوم الجمعة عن مولانا حسن بن عطاء الله خرج من الحمام فقال له رجل طاب حمامك
فقال له لا تكع وما تصنع بكلامت ههنا فقال طاب حمامك فقال له ان طاب الحمام مما راحة البدن منه فقال طاب حمامك فقال
لوجهنا ما علمت ان الحميم العرق فقال له كيف اقول قال طاب حمامك وطهر ما طهر منك وطهر ما طهر منك فاقول الحمد بالاست هو الواقع في الحمام
اقصها على ان الاستفعال لا فائدة للطلب وهو بعد الخروج من الحمام غير معقول اوبى على استقهاح النلفظة بالاست اول الكلام عند الخروج
من الحمام وان كان حرمه لكلمة اخرى وعليه فيمكن جعلها نظيرة كما يتوهم بذلك ومع على الانباء كما ينادى به كلكم كع فلما تنبه السائل
لفظا فقال طاب حمامك فقال له هذا خيرة الحمام لا للبدن فلما تنبه الرجل لذلك ايضا فقال طاب حمامك فقال له الحميم العرق وهو اخرج
فلا يصحك يا سيبا البلاهة ان من لم يستطع ان يفرق المراءى الى مثل المقصود من الكلام فليكن ان تقوه ههنا لك بما يرتدك الى هذا
الخيرة الشريف فلما استقر السائل واخرج لسانه فبقوله كيف اقول قال طاب حمامك وطهر ما طهر منك اى طاب من العطر والعاهات ما طهر
تخاك بالاعتساف من الاخبار والاحداث وهو جلدك الحيواني وطهر من انكرا والمعاص ما طاب منك في جوهرية انظر القديس
المتوفى في كل الامور وعلم المجلد الاول من كتاب غنية المعادة شرح الاوشا وشوقيقا سنة وعا سنة على يد مؤلفه الفقير الى الله
محمد صالح بن محمد البرقاني في اليوم الثامن من العشر الاول من الشج السابع من السنة الاولى من العشر الرابع من المائة الثالثة من الف
الثاني من الهجرة النبوية على صاحبها الف الف تحية مديدة فمن حفت بالامان بجز الامين والحمد لله رب العالمين ويتلو في كتاب

تكملة شرح غنية المعادة
كتاب
البرقاني

الصلوة قد تمت هذا الكتاب الشريف سنة ١٢٤٠ هـ
من مئة ألف الف الف الف الف الف الف الف الف الف الف
الاخاء المصنفين لبرقاني
وكيفية المعتمد من مولانا
محمد صالح بن محمد
يد محمد بن محمد
البرقاني بن محمد
شهر رمضان سنة

صورة الصفحة الاخيرة من نسخة عصر المؤلف التي جاء في
حواشيتها منه مد ظله وانبثاها في هامش الكتاب

اصله الله واسم غفرته الله قال صلى الله عليه وسلم يصدق هذا رسول الله في قوله الله على والياتهم به وبالتمت
 من بعده والبرادة الى الله من بعدهم وكذا لك عرفان الله فقلت اصلك الله اي شيء اذا علمت اني استكمل
 حقيقة الايمان قال تعالى اولياء الله وتعا در اعداء الله وتكون مع الصادقين كما امر الله قلت ومن
 اولياء الله ومن اعداء الله قال اولياء الله محمد رسول الله وعليه الحسن والحسين وعبد بن الحسين ثم انتهى الامر
 ثم اني جئت واما الى جعفر وهو جالس فن والي هؤلاء فقد والي اولياء الله وكان مع الصادقين كما امر الله
 قلت ومن اعداء الله قال الاخوانه المارجه قلت من هم قال ابو الفضيل ورمع ونعشلا ومجوية
 ومن دان بهنم فن عادرهم لا، فقد عادر اعداء الله وقد فرغ من تفسير مصباح الجنان لا يصح
 اسرار القرآن مؤلفه الرازي الى ربه محمد صالح بن محمد القزويني في بلدة كربلا
 مشرفه افضل التيمم والثناء في شهر ذر الحجة الحرام من شهر
 سنة سبعين بعد المائتين والمائتين
 اولاد آخره ظاهره وباطنه على
 تاييده وشكره

خط المؤلف قبيل وفاته بستة أشهر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المطلع على السرر الواقعة على الظاهر والباطن والحمد لله
سادات الأولاد والأولاد بعد ذلك هذا الكتاب مما وقف بوجبة
الحاج الملا محمد أمين طاب ثراه على كافة العلماء والطلبة من الفرقة
الحقة الاثني عشرية والتولية مفضلة الى العالم المبدل الامير الحاج البرغاني
مؤلف كتاب ثم الى الفقه من اولاده بطناً بعد بطن ومع انقراضهم اعدم
انصافهم بالفضلته فمما دام عدم انصافهم بالفقاهة مفضلة الى
العالم النقي من الفرقة الاثني عشرية ومع تعدد من يصلح للتولية فمما حوته
الى من عينته الفرقة في شأن العقدان هذا لا يحجبه ازدياد ستة
اشهر الايام من بعد حسب ابراء التولية صلاحاً في الحال وحصلت شرائط

بتمامها من بدلة الابهة

في سنة ١٢٤٩



وصية الحاج الملا محمد أمين بصرف ثلثه على استكتاب مؤلفات
الامام البرغاني وذلك لعدم وجود وسائل الطبع آن ذاك .

مجلس

100

۱۱۔ میرے لیے جو کچھ علم لازم ہے اسے حاصل کرو

[illegible]

صورة نص الوقف المكتوب خلف كتاب التفسير ((بحر العرفان))
و هو من موقوفات المدرسة الصالحية في تزوين .

كتاب الطهارة
الجزء الأول

موسوعنا البرغاني في فقد الشريعة

المسألة :
غنيمة المعاد في شرح الارشاد

الجزء الأول

تأليف :

شيخ العلماء والفقهاء بسلامة المحقق

المولى الشيخ محمد صالح البرغاني القرويني الحارثي

المؤلف سنة ١٢٧١ هـ

كتاب فقه استدلالی
روائی . استعان به
شیخ محمد حسن صاحب الجواهر
فی موسوعه الفقیهیه (الجواهر)

قدم له حفيده : عبدالحسين الصالحی



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتفضل لتذكرة الأنام ، بهذيب خلاصة منتهى مبادئ الأعلام ،
والمتطول لأرشاد هم بتحرير تلخيص قواعد نهايتي الأصول والأحكام ، والمنور
لقلوبهم بإيضاح البيان النافع ، و بدروس الشرايع ، ذكرى لأرباب السرائر ، وغنية
لأولى الضماير ، وغنية لطالبي المعاد ، وإبصاراً لهم لغايتي المرام والمراد .
والصلوة والسلام على سيدنا محمد القامع ببسوط الأدلة ببيان الخلاف
و بيان مدارك مسالك الطرق مراسم الاعتساف ، وعلى آله النجباء الكرام ، و
الذخاير لدار السلم .

أما بعد فيقول الفقير العاثر الخاسر ، الخاطي الراجي الى عفوريته
الغافر المغنى ، محمد صالح بن محمد البرغاني مسقطاً ، القزويني منزلاً : ان هذه
تعليقة لطيفة و فوائد شريفة ، اضعها الى كتاب الارشاد ولقد حققت فيها المقال
حسب مقتضى الحال ، و بينت فيها غالباً مواضع الأخبار المأخوذة عن الكتب
الأربعة اعانة للطالبيين ، وتسهيلاً للمجتهدين المتدينين المحتاطين المستمعين
الى ما وصاهم به بعض الأفاضل طيب الله رسمه ، من ان لا ينطقوا في الفقه و
مسائله ، ولا يتعرضوا لدقائقه و جلاله ، الأبعد اتقان العربية باقسامها ، و
استقراء فنون ما ينطق به العرب او يكتبه بأقلامها ، و تتمع بليغ في كل مسألة
لاقوال الأصحاب و مداركها ، و ما أدت اليه أراؤهم في معاركها من مسالكها .
ولا ينسبوا الى احد منهم قولاً الا بعد وجدانه في كتابه ، او سماع منه
شفاهاً في خطابه ، ولا يتكلموا على نقل النقلة فلا كل يعول عليه وان كانوا كلمة .

فالسهو والغفلة والخطأ لوازم عادية للناس ، واختلاف النسخ واضح ليس به التباس .

ولا يعتمدوا في الاخبار الا على اخذها من الاصول . ولا يقولوا ما استطاعوا على ما عندها من القول ، حتى اذا وجدوا في التهذيب عن محمد بن يعقوب مثلاً خيراً ، فلا يقتصروا عليه بل ليحيوا له في الكافي نظراً ، فربما طغى في القلم او زل ، فعن^(١) خلاف في المتن او السند جلّ او قل ، ولقد رأيت جماعة من الأصحاب اخلدوا الى اخبار وجدوها فيه او في غيره كما وجدوها ، واسندوا اليها اراءهم من غير ان ينتقدوها ، و يظهر عند الرجوع الى الكافي او غيره ان الأقلام قد اسقطت منها الفاظاً او صحفتها ، وازالت كلمة او كلمات عن مواضعها وحرقتها ، وما هو الا تقصير بالغ ، وزبح عن الحق غير سايع .

ولا يستندوا في تصحيح الطرق والتضعيف ، والترجيح لبعضها على بعض والتطفيف^(٢) الى ما يوجد في بعض كتب الفروع من غير سير السند برجالة ، والبحث عن كل رجل وحقيقة حاله ، فانه اهمال وعن الحق اغفال ، وربما انكشف عن الكذب حال فانكشف البال وانقطع المقال .

ولا يقتصروا في اللغات على كتاب او كتابين ، بل ليحافظوا عن المضاميع الجنبيين ، حتى يرتفع الشبهة من البين ، وليبذلوا فيها مجهودهم ، ثم لينفقوا موجودهم ، فالمساهلة فيها اجترأ عظيم على الله في احكامه ومعاني كلامه ، وسنة نبيه واقوامه ، شملوا بصلوات الله وسلامه .

ثم اذا ثبت لهم الوسائد ، واستميت منهم الفوائد ، واستفرجت بهم الشدائد ، واستشفيت بهم الالدواء ، وتصدر واللائق ، بعد ما احسنوا الانتقاد ، وبالغوا في الاجتهاد ، لم يقطعوا في الاخلاقيات بجواب ، وان ظنوه الصواب ، و

(١) في النهاية الأثير العتيق الاعتراض يقال عن الشيء اي اعترض (منه)

(٢) في النهاية التطفيف يكون بمعنى الوفاء والنقص (منه)

ضموا عليه الازهار ، كذاب قوم لبهم في الجهل عريق (١) و قلبهم في الحق غريق ، نريهم يحتمون على الله في احكامه ، و يقطعون في الشرع بما لم ينقطع عن ايهاهه ، ولا انسلخ عن ظلامه .

فنحن في زمن الحيرة ، و ايام النظرة ، و احكام الشرع انما يستيقنها اهله و قوامه و عند هم الحق و بهم قوامه ، و ليس لنا الا الاحتياط في الدين ، و مجانية المجازفة و التخمين ، فهذه وصيتي الى العقين .

و اوصي المستفتين ان لا يستفتوا من العلماء من هجيرة (٢) المرء ، و اصحابه الملوك و الامراء ، فهم جفاء و امرهم جفاء ، و افئدتهم هوا ، و صدورهم خواء ، و عقولهم هباء ، و هم الذين اتخذوا ديتهم لعبا و لهوا ، و غرتهم الحيوة الدنيا ، و هم قطاع طريق الدين ، و المضلون للمستهددين ، المغوون للمسترشدين انما يعنون بما يملأ بطونهم ، او يصلح لدى الامراء شؤونهم ، فربما عرفوا الحق و غضوا عنه عيونهم .

هذا كلامه طاب مقامه .

و سميت بغنيمة المعاد في شرح الارشاد ، و قررته اربعة عشر كتابا بعدد شفعا يوم التناد ، فليشرح به صدور اهل الاسلام ، وليكتحل بسواده عيون .

و لما ابتدا العلماء في مصنفاتهم بالتسمية و التحميد اقتدا بكلام الله ، و امثالا للحدثين الواردين في الابتداء بهما عن رسول الله (ص) فسلكت المصنف العلامة طاب ثراه هذا النهج القويم ، و قال :

(بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله) و توهم التنا في بينهما مدفوع بما

(١) اي اصيل (منه)

(٢) في النهاية الأثرية الهجير والهجيرة الداب و العادة و الدين و فيه يقال : جفا الوادي جفاء اذا رمى بالزبد و القذا و فيه يقال : خوى البيت اذا سقط و خلا فهو خا و عروشها و سقوطها . (منه)

هو مشهور . قيل الحمد لغة الثناء باللسان على الجميل (١) الاختيارى على جهة التعظيم ، وعرفا: فعل بنى عن تعظيم المفعول من حيث انه منح على الحامد او غيره . سواء كان باللسان ام بالحنان ام بالاركان . والشكر لغة هو هذا الحمد . وعرفا: صرف العبد جميع ما انعم الله به عليه الى ما خلق لأجله ، والمدح لغة الثناء باللسان على الجميل مطلقا على جهة التعظيم ، وعرفا ما يدل على اختصاص المدوح بنوع من الفضائل .

فبين كل من الستة والبقية نسبة اما تباين كالحمد اللغوى لا بالنظر الى شرطه . والمدح اللغوى مع الشكر العرفى لصدقهما بالثناء باللسان فقط . والشكر انما يصدق بذلك مع غيره . او تساوى كالحمد العرفى مع الشكر اللغوى . او عموم وخصوص مطلق كالحمد اللغوى مع كل من المدحين . لصدقه بالاختيارى فقط . وصدقهما به وبغيره . او مع الشكر العرفى بالنظر الى شموله متعلق الحمد لله تعالى وبغيره . واختصاص متعلق الشكر به تعالى . وكالشكر اللغوى مع الشكر العرفى لصدقه بالنعمة فقط . وصدق العرفى بها وبغيره . وكذا بين المدحين . وبين الحمد والشكر العرفيين . وبين الشكر والمدح كذلك . وبين الحمد والمدح كذلك . وبين الشكر اللغوى والمدح العرفى . او عموم من وجه كالحمد اللغوى مع العرفى لصدقهما بالثناء باللسان فى مقابلة نعمة . وانفراد اللغوى بصدقه بذلك فى غيرها . والعرفى بصدقه بخير اللسان فيورده اعم .

(١) فخرج بالجميل الثناء على غيره على قول بعض: ان الثناء حقيقة فى الخير والشر وعلى رأى الجمهور انه حقيقة فى الخير فقط ففايدة ذكر ذلك تحقيق الماهية وبالاختيارى المدح ، فانه يعم الاختيارى وغيره كما عن الاكثر وعلى جهة التعظيم يخرج ما كان على جهة الاستهزاء او السخرية كـ ((اذق انك انت العزيز الكريم)) ومتناول للظاهر والباطن اذ لو تجرد عن مطابقة الاعتقاد او خالفه افعال الجوارح لم يكن حمدا بل هو تحكم او تعليق وهذا لا يقتضى دخول الجوارح والجنان فى التعريف لانهما اعتبرا فيه شرطا لاشطرا كذا قيل منه (منه) .

و متعلقه اخص ، و اللغوى عكسه ، او مع الشكر اللغوى كذلك ، و كالحمد العرفى و الشكر اللغوى مع المدح اللغوى لاجتماعهما معه فى الثناء باللسان على النعمة ، و انفرادهما عنه لصدقهما بخير اللسان ، و انفرادهما لصدقهما بغير النعمة ، فمورده اخص و متعلقه اعم ، و هما بالعكس .

و اعلم ان نقيض الحمد الذم ، و الشكر الكفران ، و المدح الهجو ، و التناء^(١) يتقدم التون (المتفرد) بالثناء المثناة من فوق مع احتمال ان يكون بالتون .

لكن الأول اولى رعاية لمفتتح بقية الفقرات ، و لدلالة زيادة البناء على زيادة المعنى (بالقدم) الذاتى ، فلا اول لوجوده ولا يشركه فيه شئ ، و يندرج فيه باقى الصفات الثبوتية لزوما . و فيه تكذيب للقائل بقدم الأجسام السماوية كما حكى عن ارسطو ، او بان مادة العالم قديمة كما عن سقراط ، على اختلاف فى تلك المادة (و الدوام) الذاتى فلا آخر لوجوده ولا يشركه فيه شئ ، و التقييد بالذاتى لاخراج اهل الجنة (المتفردة) المتباعد (عن مشابهة الاعراض و الاحسام) لحدوثهما ، وهو تعالى قديم واجب الوجود ، و فى هذه الفقرة اشارة الى سائر صفاته السلبية .

اجمالا (المتفعل) المحسن ، و مجيئه بصيغة التفعّل مبالغة فيه (سوايخ الانعام) اى بالأفعال السوايخ كجود قطيفة ، و السوايخ جمع كثرة لسابقة : و هى التامة الكاملة ، فعن الجوهرى : يقال شئ سايخ اى كامل واف ، و سبغت النعمة تسبيخ سبوغا اى اتسعت ، و اسبغ الله عليه النعمة اى اتمها ، و الأنعام جمع قلة لنعمة ، و هى لغة اليد و الصنيعة و المنّة ، و عرفنا هى المنفعة الحسنة الواصلة الى الغير على جهة الاحسان اليه ، و هى اما ظاهرة او باطنة قال الله تعالى : ((و اسبغ عليكم نعمه ظاهرة و باطنة)) و ربما تخفى الباطنة

(١) فى النهاية الأنثوية و التناء فى الكلام يطلق على القبيح و الحسن يقال ما اقبح نثاء و ما احسنه . (منه)

باسم الآلاء والعموم هنا ابلغ .

(المتطول) من الطول بالفتح وهو المن أي العنن (بالفواصل) جمع فاضلة وهي الاحسان (الجسام) بالكسر أي العظام جمع جسيم . يقال جسم الشيء أي عظم فهو جسيم . وترك المتفضل والمتطول عليه لكون الغرض اثبات الوصف له على الاطلاق .

(احمد هـ) بفتح الميم لان ماضيه حمد بكسرها كعلم (على ما) موصولة صلتها (فضلنا) وعائدها الهاء في النهاية و من قوله (من الاكرام) لبيان الجنس اشارة من المصنف الى قوله تعالى: ((ولقد كرمنا بني آدم)) الى قوله: ((وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا)) ومن الاكرام القوة والعقل والنطق والعلم والحكمة وتعديل القامة والاكل باليد والتسليط على الغير وتسخير سائر الحيوانات لهم . ومعرفتهم لله وجعل محمد ((ص)) وآله منهم وغيرها من النعم التي لا يمكن حصرها .

(واشكره على جميع الاقسام) والاحوال لانه سبحانه في جميع الحالات لا يفعل الا لغرض يعود مصلحته الى العبد . ولنعم ما قيل بالفارسيه: ((ازخير محض جزتكوشى نايد)) . فيستحق الشكر على جميعها . ولما فرغ من حمد الله والثناء عليه . توسل بالدعاء للارواح المقدسة قال :

(وصلى الله على سيدنا محمد) امثالا لقوله تعالى: ((صلوا عليه وسلموا تسليما)) وكان الا حسن ان يقرن الصلاة عليه بالسلام كما يقضيه ظاهر الآية . لكنهم جوزوا ان يراد بقوله سلموا تسليما الانقياد . أي انقادوا لأمره انقيادا . كما في قوله : نوربك لا يؤمنون الى قوله وسلموا تسليما . فلذلك سهل الخطب عندهم في افراد الصلوة عن السلام . والصلوة الدعاء لكنها من الله مجاز في الرحمة . وجعلها حقيقة في الرحمة ايضا مردود . واولوية المجاز من الاشتراك . واما قوله تعالى : ((اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة)) التفاتا الى اقتضاء العطف بالمغايرة فلا وجه : لجعلها منه تعالى بمعنى الرحمة فلذا التجأ البعض بانها من الله

بمعنى الرضوان حذرا من ذلك ، فمردود بالمنع من اختصاص العطف بلزوم المغايرة ، فان من انواع الواو العاطفة عطف الشئ على مرادفه ، كما عن ابن هشام في المغنى و ذكر من شواهد :

قوله تعالى : ((اولئك عليهم صلوات ،)) الى آخر الآية وقوله تعالى : ((انما اشكوا بشئ و حزنى الى الله)) وقوله تعالى : لا ترى فيها عوجا ولا امنا .
و قوله ((ص)) : ليلينى منكم ذوا الاحلام والنهى .
وقول الشاعر : والى قولها كذا و مينا .

و محمد ((ص)) عطف بيان لسيدنا ، او بدل منه كما عن ابن مالك من ان تعبت المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعيدت المعرفة بدلا و صار المتبوع تابعا ، كقوله تعالى : ((الى صراط العزيز الحميد الله)) على قراءة الجر .
و محمد علم منقول من اسم انفعول المضعف للمبالغة ، سمي به نبينا ((ص)) الهاما من الله ، وتقوا لا يانه بكثرة حمد الخلق له لكثرة خصاله الحميدة ، وعن الجوهري : الحمد الذى كثر خصاله المحمودة ، وقد ورد انه قيل لجده عبد المطلب : لم سميت ابنك محمداً وليس من اسماء آبائك ولا قومك ؟ قال : رجوت ان يحمد فى السماء والأرض . وقد حقق الله رجاء .

(النبي) بالهمزة من النبأ وهو الخبر لأنه مخبر عن الله تعالى : ويجوز ترك الهمزة وهو الأكثر ، اما تخفيفاً من الميموز بقلب همزته باء ، واما لان اصله من النبوة بفتح النون و سكون الباء من الرفع لأن النبي مرفوع الرتبة على غيره من الخلق ، وهو انسان اوحى اليه بشرع وان لم يؤمر بتبليغه ، فان امر بذلك فرسول ايضا ، وقيل و امر بتبليغه وان لم يكن له كتاب او نسخ لبعض شرع من قبله ، فان كان له ذلك فرسول ايضا ، فهنود رسول الله على الاول دون الثانى ، و يوشع غير رسول عليهما ، وقيل انهما بمعنى .

واطلاق الرسول على الملك غير مستعمل هنا فعموم الرسول من هذه الجهة غير مراد .

(المبعوث) أي المرسل (إلى الخاص) وهم أهله وعشيرته، أو العلماء،
أو من كان في زمانه (و العام) وهو في مقابلة الخاص بالاعتبارات الثلاث .
(وعلى عثرته) وهم الأئمة الاثني عشر و فاطمة (ع) كذا قيل، وعن
الجوهري: عثرة الرجل نسله و رهطه الادنون، فيدخل في الثاني من عدأعلى (ع)
و يدخل هو في الثاني .

(الأمجد) جمع أمجد مبالغة في ماجد، يقال مجد الرجل بالضم فهو
مجيد و ماجد أي كرم (الكرام) عن ابن السكيت: الشرف والعجد يكونان في
الآباء يقال رجل شريف ماجد له آباء متقدمون في الشرف قال و الحسب و
الكرم يكونان في الرجل وإن لم يكن له آباء لهم شرف .
أما بعد :

الحمد والصلوة، وأما كلية فيها معنى الشرط، و يعد من الظروف
الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف إليه و يتوى معناه فيبنى على الضم، قيل:
و يجوز ضبطها هنا أربعة أوجه: ضم الدال و فتحها أو رفعها فتوة وكذا نصبها
و مجموع الكلمتين يسمى بفصل الخطاب (فإن الله تعالى كما أوجب على الولد
طاعة أبيه) بقوله: ((ووصينا الإنسان بوالديه)) أو نحوه (كذلك أوجب عليهما) أي على
الآبوين (الشقة عليه بأبلاغ مراده) أي بأبلاغ مراده، حذف المفعول أيجازا و
مبالغة و تفخيما لسان المرید (في الطاعات و تحصيل مأربه) جمع أرب^(١) وهي
الحاجة (من القربات) جمع القرية وهي ما يطلب به التقرب إلى الله تعالى
(ولما) حرف وجود لوجود وعند جماعة ظرف بمعنى حين أو بمعنى إذ، واستعمل
استعمال الشرط و تلازمه فعل ماضٍ مقتضى جمليتين وجدت ثانيتهما عند وجود
الأولى، و الفعل الماضي هنا قوله (كثر طلب الولد العزيز محمدا) بدل من
الولد أو عطف بيان عليه (أصلح الله أمر داره) دنياه و آخرته (و وفقه للخير)
و التوفيق الحاصل من توجيه الأسباب بأسرها نحو المسببات، ويقال هو اجتماع
(١) وفيه خمس لغات كما قيل: (منه)

الشرائط وانتفاء الموانع (واعانه عليه ومآله) أي امهل وطول له (في العمر السعيد) أي الميمون خلاف النحس ، وإذا كان للانسان قابل الشقى . لكن عن الجوهرى : انه يختلف فيهما الفعل الماضى فانه في الاول مفتوح العين و في الثانى مكسورها (والعيش الرغيد) أي الطيب الواسع (لتصنيف) متعلق بطلب . وهو كما قيل جعل الشئ اصنافا و تمييز بعضها من بعض (كتاب يحتوى النكت) جمع نكته . وهي الأثر في الشئ يتميز به بعض اجزائه عن بعض . ويوجب له النفات الذهن اليه كالنقطة في الجسم والأثر فيه الموجب للاختصاص بالنظر ثم عدى الى الكلام والامور المعقولة التي يختص بعضها بالدقة الموجبة لمزيد العناية والفكر فيهما فسمى ذلك البعض نكته كما قيل (اليدبعة) وهي فعيلة بمعنى مفعول . وهي الفعل على غير مثال . ثم صار يستعمل في الفعل الحسن وان سبق اليه في حسنه . فكانه لكمال حسنه لمسبق اليه (في مسائل) جمع مسئلة والقول من حيث انه يسئل عنه يسمى مسئلة . وان البحث يقع فيه يسمى ميحاثا . وانه : يطلب بالدليل مطلوبا . وانه يستخرج بالحجة نتيجة . وانه يدعى مدعى . فالشئ واحد والعبارات مختلفة باختلاف الحثيات (احكام) جمع حكم وهو يضافته الى (الشريعة) : خطاب الله المتعلق بافعال المكلفين بالاقتضا . فيدخل الوجوب والحرمة والاستحباب والكراهة والتخيير فيدخل المباح بالمعنى الخاص او الوضع فيدخل السبب والشرط والعلة والمانع و نحوها من الوضعيات والبسط في مقامه . والشريعة فعيلة بمعنى مفعولة . أي ما شرعه الله لعباده من الدين .

(على وجه الإيجاز والاختصار) فالمعنى واحد أي اداء مقصود بأقل من العبارات المتعارفة بين الاوساط (خال عن التطويل والأكثار) وهما أيضا بمعنى واحد . وهو اداء المعنى المقصود بلفظ ازيد مما يفيد اذا خلا من الفائدة الموجبة له حسب مقتضى الحال .

(فاجبت) جواب لكلمة لنا (مطلوبه وصفت هذا الكتاب) أي الالفاظ

المعينة أى العبارات التى من شأنها أن يلفظ بها ، الدالة على المعانى
المخصوصة (الموسوم) المسمى .

(بارشاد الأذهان) جمع ذهن و هو قوة للنفس معدة لاكتساب الآراء
كما قيل (الى احكام الايمان) المراد به هنا مذهب الامامية الاثنى عشرية
(مستمدا) حال من الضمير فى صُنفت (من الله حسن التوفيق و هداية الطريق)
اليه سبحانه .

(والتست منه) أى طلبت ، و يطلق على الطلب من المساوى حقيقة
او ادعاء حسب ما يقتضيه المقام (المجازات على ذلك) التصنيف (بالترحم
على عقب الصلوات والاستغفار) وهو سؤال المغفرة (فى الخلوات) فانهما
مُضنة اجابة الدعوات و نزول البركات (واصلاح ما يجده) فى هذا الكتاب
بمقتضى السياق مع احتمال ارادة الاعم منه و من غيره ، كما صرح به فى آخر
القواعد فى وصاياه (من الخلل و النقصان) و كل نقصان خلل ولا عكس ، فبينهما
العموم والخصوص المطلق (فان السهو) و هو زوال الصورة عن القوة الذاكرة
(كالطبيعة الثانية للانسان) بيانه ان الطبيعة الاولى للشئ هى ذاته وما هيته ،
وما خرج عن ماهيته من الصفات و الكمالات الوجودية اللاحقة لها تسمى طبيعة
ثانية . ثم السهو ليس طبيعة اولى كما هو واضح ولا طبيعة ثانية لأنه امر عدى
لان العدم جزء مفهومه ، لكنه اشبه الطبيعة الثانية فى العروض و الكثرة التى
تشبه اللزوم ، فلذا اتى المصنف بحرف التشبيه ، ثم أكد الاعتذار عما يجده من
الخلل بقوله (و مثلى) ممن لم يتصف بالعصمة من بنى آدم ، وهو كناية عن انى
لاخلو قلوبهم مثلك لا يخل و مثلك من وجود (لا يخلو) ليس بعد ها الف ، لأن
الواو فيها لام الفعل المعتل ، و انما اثبتوا الألف بعد الواو المزيد وهى واو
الجماعة فرقا بينهما و بين الاصلية كهذه و نظايرها ، فانبأت بعد ها خطأ (من
تقصير فى اجتهاد) لا يثنائه على مقدمات و قواعد يحتاج الى استحضارها فى
كل مسألة يجتهد فيها ، و ذلك محل تراكم التقصير ، فلذا اختلف الأنظار فى

الفروع التي لم ينص على عينيها (والله الموفق للسداد) وهو الصواب والقصد من القول والعمل كما عن الصحاح (فليس المعصوم) من بنى آدم (الآمن عصمه الله من انبيائه و اوصيائه عليهم افضل الصلوات و اكمل التحيات) جمع تحية و الأصل تحية بنقل كسرة الياء الى ما قبلها ثم ادغام الياء في الياء . واشتقاقها من الحياة لأن المحيي اذا احيا صاحبه فقد دعا له بالسلامة من المكارة . و الموت من اشدها فدخل في ضعفها . واختصت بالاشتقاق منها لقوتها والمراد هنا الاعم من ذلك .

(و تبدء في الترتيب بالاهم فالاهم) فبدء بالعبادات اولاً اذا الاحكام الاخرية اهم من الدنيوية . ثم بالعقود لتوقف نظام النوع و فوائده على معرفتها . ثم بالايقاعات لانها بالنسبة الى العقود كالفرع من الشجرة فان الطلاق وتوابعه فرع النكاح . والعقود و توابعه فرع الملك الحاصل بالايثباع و نحوه . وهكذا القول في نظائرها و اخبر بالاحكام . اما لخروجها عن حقيقة مستحق التقدم كالفرائض و الجنایات . اولاً لانها لازمة للعقود والايقاعات معا كالقضاء والشهادات ، و اللازم متأخر عن الملزوم .

ثم بدء من العبادات بالصلوة لانها اشرف و افضل . و تقدم عليها الطهارة لكونها شرطاً والشرط مقدم على المشروط . و تقدم منها الوضوء لعدم البلوى به و تكرره ضرورة في كل يوم . و تقدم بعده الغسل على التيمم لصالته و التيمم طهارة ضرورية . و بعد الصلوة اتى بالزكاة لاقتنائها معها في الآيات . و هكذا قرر ما يرد عليك من بقية اجزاء الكتاب ، قال المصنف (ره) :

(كتاب الطهارة) خير مبتداء محذوف اي : هذا كتاب الطهارة . و هو اسم مفرد و جمعه كتب بضم التاء و سكونها . و هو فعال من الكتب بفتح الكاف سمي به المكتوب كالخلق بمعنى المخلوق . و قولهم : هذا درهم ضرب الأمير و ثوب نسج اليمين . و يستفاد من الصحاح انه بنفسه مصدر فقال كتبت ككتاب و كتاباً و كتابة ، و عن الاساس انه زاد و كبة بالكسر ، و اما الاعتراض بان المصدر

لا يشتق من المصدر بل الخلاف منحصر في ان الفعل هل يشتق من المصدر او بالعكس . فمردود بان الكلام في المصدر المجرد ، واما المزيد ^(١) الذي زيد عليه شيء وان كان من غير ابواب المزيد فقد يشتق منه ، كما نص عليه الفتا زاني والكتب معناه الجمع . تقول كتبت البغلة : اذا حصعت بين شفرها بحلقه ^(٢) اوسير ومنه تكتب بنوا فلان اذا تجمعوا ، ومنه سمي الكتاب لانه يجمع اسورا متفرقة من المسائل .

وهو منقول عرفي لوجود علاماته ، والظاهر ان المعنى المنقول اليه هو ما عرفه الشهيد في بعض فوائده بانه : اسم لما يجمع المسائل المتحدة بالجنس المختلفة بالفروع ، واما ما قاله ايضا : بان المقصد اسم لما يطلب فيه المسائل المتحدة في النوع المختلفة في الصنف ، ومثله الباب والفصل والمطلب هو المايز بين المسائل المتحدة في الصنف المختلفة في الشخص فغير مطرد .

بل الحق ان المذكور امور اصطلاحية ، ومناسبات اعتبارية ، لا ينبغي المشاحة فيها كما صرح بذلك البعض قال : وغاية ما يستفاد من ملاحظة اصطلاحهم ان المناسبة المعتبرة بين مسائل المفرد والفصل والمطلب ، ينبغي ان يكون اتم مما يعتبر بين مسائل الكتاب وهو جيد .

واما الطهارة فهي لغة النظافة والنزاهة من الاوساخ ، والغلب استعمال الاول الحسية ، والثاني في الباطنية .

قال الله تعالى : ان الله اصطفىك وطهرتك .

وقال تعالى : انما يريد الله ليذهب ، الى آخر الآية اي ينزهكم ، وعن المفسرين ان الطهارة هنا تأكيد للمعنى المستفاد من ذهاب الرجس وبمبالغة في ذهاب اثره بالكلية ، والرجس في الآية مستعار للذنوب ، كما ان الطهارة

(١) اي الذي زيد فيه شيء سواء كان مصدرا او ابواب المزيدات او ابواب المجردات ولفظ كتاب وان كان مصدرا للفعل المجرد ولكن زيد فيه الالف منه (منه) .

(٢) سير دوال جرم ، كنز اللغة .

مستغفار للعصاة منها .

واما في الاصطلاح اهل الشرع ، فاطلق مرة على ازالة الخبث ، وعليه يحمل قوله تعالى : «وثيابك فطهر» لكن في بعض الاخبار ان المراد فقصر ، و اخرى على المعنى الشامل للوضوء والغسل والنيم .

وقد اختلفوا في تشخيص المعنى المنقول اليه ، فكل عرفها حسب ما ذهب اليه ، ولا يكاد يوجد تعريف قد خلا عن الطعن ، فلذا التجأ البعض بان المراد التعريف اللفظي على قانون اللفظة ، وهو تبدل لفظ باخر اجلى منه دون اشتراط الاطراد والانعكاس ، وكف كان فالاطناب قليل الجدوى اذ لا تنفع له فيما يتعلق بالعمل الا فيما لو نذر في بعض الصور ، فالاعراض عن المناقشات اللفظية والاستغفال بالامر الالهى .

(والنظر) يقع في الطهارة (في اقسامها واسبابها) وهي الاحداث الموحبة للطهارة وعرف السبب بالوصف المنضبط الذي جعله الشارع مناطا لحكم شرعى ، بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته ، كالوقت لوجوب الصلوة والزنا لوجوب الخلد والاسكار للتحريم فافهم .
(وما يحصل به) وهو الماء والتراب (وتوابعها) كاحكام الخلوة و النجاسات وكيفية ازالتهما ، واحكام الاواني وغيرها .

(النظر الاول في اقسامها) هي اى الطهارة منقسمة انقسام الكللى الى جزئياته ، لا الكل الى اجزائه الى (وضوء وغسل ونيم ^(١)) وكل منها واجب وتنبأ .
(فالوضوء يجب) باصل الشرع ^(٢) (الصلوة والطواف الواجبين) بالاجماع

(١) وكل واحد من هذه الثلاثة اما واجب باصل الشرع او بالعرض كالنذر واما مندوب بالاصالة او بالعرض فالانقسام اثني عشر ذكرا المصنف منها تسعة الواجبة باصل الشرع والعارض والثلاثة المندوبة باصل الشرع وبقي ثلثة وهي المندوب من الثلاثة بسبب من المكلف حيث يكون واحد منها متعلقا بما يستحب الوفاء به كالنذر المنوى غير المتلفظ به على ما قيل منه . (منه)

(٢) لان يكون وجوبه لكان النذر واخوه . (منه)

والأخبار منها المروى في التهذيب في باب تفصيل ما تقدم في الصحيح عن زرارة
عن الباقر (ع) إذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة .

وفي هذا الباب في الصحيح عن زرارة أنه قال للباقر (ع) : ما فرض الله
في الصلوات فقال : الوقت والطهور والخبر .

ومنها المروى فيه في كتاب الحج في باب الطواف في الصحيح عن محمد
بن مسلم قال : سألت أحدهما (ع) عن رجل طاف طواف الفريضة وهو على غير
طهور فقال : يتوضأ ويعيد طوافه وإن كان تطوعا نوضأ وصلى ركعتين .
والنوى الطواف بالبيت صلوة .

خرج منه الخارج بدليل ولا دليل على خروج ما نحن فيه . إلى غير ذلك
من الأخبار .

وأما الاستدلال للآول بأية ((إذا قمتم)) ، إلى آخر الآية ، ففيه نوع منافية .
ولكن يمكن دفعها أحلتنا هما على أهل الكمال .

وأما الاعتراض عليها بالاختصاصية التفاتا إلى المروى في التهذيب بسبب قس
أوائل باب الأحداث ، في الموثق عن ابن بكير قال قلت لأبي عبد الله (ع) قوله :
إذا قمتم إلى الصلوة ما يعني بذلك ؟ قال : إذا قمتم من النوم .
فغير ضاير لمكان الإجماع المركب .

وكما أن الوضوء واجب لهما فكذا هو شرط فيهما ، إجماعا محققا و
محكما في عبائر الجماعة ، وعليه تدل الأخبار الكثيرة منها : صحيحة زرارة المروية
في التهذيب في أواخر باب الأحداث عن الباقر : لا صلوة إلا بطهور .

والمروى في باب تفصيل ما تقدم في الصحيح على الصحيح عن الحلبي
عن الصادق عليه السلام : الصلوة ثلاثة أثلاث : ثلث طهور و ثلث ركوع و ثلث سجود
والخير أن المتقدمان في الطواف ، إلى غير ذلك من الأخبار .

وصلوة الجنائز عن إطلاق الصلوة الواقعة في المثنى مستثنية ، أما بطريق
الاتصال كما هو الظاهر لما يجيء في أوائل كتاب الصلوة ، أو الانقطاع كما

يراه الجماعة .

تنبيه :

المعروف من مذهب الاصحاب كما قاله غير^(١) واحد عدم وجوب الوضوء لنفسه ، بل انما يجب عند اشتغال الذمة بواجب مشروط به بل في التذكرة كما عن المحقق الثاني والشهيد الثاني عليه الاجماع وهو الحجة ، مضافا الى قوله تعالى : ((اذ اقمتم الى الصلوة فاغسلوا)) ، الى آخر الآية .

والتقريب من وجهين الاول ان المفهوم منه عرفنا كون الوضوء لاجل الصلوة ، كقولهم : اذا لقيت العدو فخذ سلاحك .

واما الاعتراض^(٢) بعدم المناقات بين الوجوب لاجل الصلوة وبين وجوبه في نفسه ، فيجوز جمع الوجوبين ، فيمكن دفعه بان بعد تسليم دلالة على الاول نستدل انتفاء الثاني بعدم الدليل عليه كما ستعرفه انشاء الله تعالى .

الثاني ان مفهوم الشرط على التحقيق حجة لمكان العرف ، وعليه فلا يجب الوضوء عند عدم ارادة الصلوة ، قضاء لحق المفهوم فلا يكون الوضوء واجبا نفسيا .

واما الاعتراض^(٣) بان مفهوم الشرط انما يكون حجة اذا لم تكن للتعليل فائدة اخرى سوى التخصيص ، والا كما فيما نحن فيه لمكان القول بان الفائدة هي بيان كون الوضوء واجبا لاجل الصلوة وان كان واجبا في نفسه فلا نسلم حجتيه فغير وجيه فراجع الى دليل الحجية .

واما المناقشة على هذا التقريب بعدم دليل على كون المراد الارادة المتصلة ، فالارادة الغير المتصلة تتحقق قبل الوقت ايضا ، وعليه فالمفهوم غير دال على عدم وجوب الوضوء خارج الوقت مطلقا ، مع ان المراد ذلك ، فغير وجيه

(١) وهو المدارك والذخيرة . (منه)

(٢) اعترضه في الذخيرة .

(٣) اعترضه في الذخيرة .

اما اولاً فلان اقرب المجازات هو المتعين عند تعذر الحقيقة ، ولا شك ان الاقرب هو الارادة الكائنة في الوقت من غير فاصلة يعتد بها ، هذا اذا قلنا بلزوم اعتبار المجازية والا لمكان الفرق بين القيام في الشيء والقيام الى الشيء ، فالامر اوضح فراجع الى المحاورات فتدبر فيها ، فان ما قلناه دقيق جداً وعلى ذلك فقول البعض^(١) بعد نقل الآية : ليس المراد نفس القيام والالزم تاخير الوضوء عن الصلوة وهو باطل اجماعاً ، مما يتطرق اليه المناقشة فانهم .

و اما ثانياً فللاجماع^(٢) المركب ، والقلب غير وجيه وان اعتضد بالمنطوقية ، لا اعتضاد اجماعاً بالمرجحات^(٣) ومنها حمل الاطلاق^(٤) على افراد الشايعة . و اما ثالثاً فلعدم شمول كلمة اذا لمثل هذا الفرد النادر لانها من اداة الاهمال ، فانهم .

و هذا ليس ضائراً في استدلالنا بالآية لمكان الاجماع المركب ، كما ان وجوب الوضوء في اول الوقت لمن اراد الصلوة في آخره ليس بضائر فيه ، اذ لا يجب ان يكون كل احكام الوضوء مستفادة من الآية من غير انضمام شيء آخر . وبالجمله الآية ظاهرة الدلالة في المطلوب كصحيحة زرارة المتقدمة

(١) وهو المدارك . (منه)

(٢) قوله فللاجماع المركب بيانه ان المستفاد من المفهوم بناء على العموم عدم وجوب الوضوء عند عدم ارادة الصلوة مطلقاً سواء كان داخل الوقت او خارجه بعد الحدث او قبله خرج داخل الوقت بالاجماع وبقي الباقي فلا يجب الوضوء في بعض اوقات خارج الوقت وبعد الحدث فيلزم عدم الوجوب مطلقاً والا لزم خرق الاجماع المركب و اما القلب فبيانه ان مقتضى عموم المنطوق هو وجوب الوضوء اذا كانت الارادة قبل الوقت ايضاً فيدل في بعض الصور على وجوب الوضوء قبل الوقت فنتم مطلقاً لمكان الاجماع المركب . (منه)

(٣) ومنها الاجماع المحكيه . (منه)

(٤) اي اطلاق المفهوم . (منه)

المتضمنة لقوله عليه السلام : اذا دخل الوقت وجب الطهور والصلوة ، التفاتا الى قضية الشرطية .

واما الاعتراض بان المشروط وجوبهما معا وانتفاؤه المجموع يتحقق بانتفاء احد الاجزاء ، فيارد جدا ، اليس العطف في قوة تكرير العامل؟ وعليه فما الوجه في ذكر الطهور فضلا عن تقديمه ، وجعل الواو بمعنى مع مجاز لا يصار اليه الا بالقربة وهي في المقام مفقودة . هذا مع انتفاء الفائدة على هذا التقدير ايضا فانهم .

واما القول بان الخبر انما يدل على عدم وجوبه قبل الوقت وجوبه بعده وهذا لا يدل على كون الوجوب وجوبا غيريا ، فضعيف لمكان الاجماع المركب . ويدل على المختار غير ذلك من الاخبار ^(١) ايضا وفيما ذكرنا كفاية سببا نحو هذه المسئلة التي لم يظهر لها مخالف معروف ، بل ربما احتتمل كونه من العامة ، اذ المناط في ذكر الخلاف هو قول الذكري : وربما قيل بطل والخلاف في كل الطهارات لان الحكمة ظاهرة في شرعيتها مستقلة انتهى .

وهو كما ترى لم يذكر ما يدل على كونه منا ، سيما انه في قواعد نسب القول بذلك الى القاضي ابي بكر العنبري من الجمهور ، قال : وحكاة الرازي في تفسيره عن جماعة ، ولكن الانصاف ان في عبارة الذكري المتقدمة نوع ظهور بوجود الخلاف وانه منا ، ولكن لا اعتنا بهذا المخالف اصلا وان استدل له بالاخبار التي قد علق الوجوب فيها على وجود الاسباب .

كرواية زيد الشحام المروية في الشهيد في باب الاحداث المتضمنة لقوله عليه السلام : من وجد طعم النوم فانما وجب عليه الوضوء .
والمروية في الباب عن زرارة وفيها : فاذا نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء .

(١) ومنها رواية الوشاء .

وفيه ان هذه الاخبار لا تقوم في مقابلة ما مرّ ، اذ التعارض فرع التكافؤ ، و
المرجحات في جانبه ، هذا مع عدم ثمة لهذا النزاع يعتد بها على المختار
من عدم لزوم التعرض لنية الوجه ، نعم عند ظن تضيق الوقت بدون ان يكون
الذمة مشغولة بغايته ينبغي الاتيان به خروجها عن شبهة الخلاف ، ولما كان
الضابط في وجوب الوضوء ما كانت غايته واجبة فلذا قيد المصنف به قوله (و
من كتابة القرآن) بقوله (ان وجب) اي المس بالنذر وشبهه . وهذا الحكم
مبنى على تحريم المس للمحدث بالاصغر وهو الاشهر الاظهر ، بل عن الخلاف
و ظاهر التبيان عليه الاجماع وهو الحجة كقوله تعالى في سورة الواقعة : ((انه
لقرآن كريم في كتاب مكنون لا يمسه الا المطهرون تنزيل من رب العالمين)) بناءً
على ما عن ظاهر ^(١) التبيان ومختصره ^(٢) من دعوى الاجماع على رجوع ضمير
لا يمسه الى القرآن ، كما يستفاد من رواية ابراهيم بن عبد الحميد الاثنية ، ومن
المروى عن مجمع البيان عن الباقر عليه السلام ، ويؤيده الآية الأخيرة وعليه
فلا بد من حمل لا يمسه على النهي لا النفي حذرا من الكذب ، وقد اشيعنا الكلام
في دلالة الآية في اللغات فليرجع الطالب الى هناك .

و بالجملة دلالتها على المطلب ظاهرة ، كالمروى في التهذيب في باب
حكم الجنابة في الصحيح على الاظهر عن ابي بصير انه سئل الصادق عليه السلام
عن قرء في المصحف وهو على غير وضوء ، قال : لا يأس ولا يمس الكتاب ، وتضمن
السند على الحسين بن مختار و ابي بصير غير ضاير ، لما بيناه في اللغات .

و المروى في الباب عن حريز عن اخبره عن الصادق عليه السلام قال : كان
اسماعيل بن ابي عبد الله عليه السلام عنده فقال : يا بني اقرء المصحف فقال اني
لست على وضوء ، فقال : لا تمس الكتاب و مس الورق و اقرئه ، و الارسال غير

(١) و ظاهر المجمع ايضا دعوى الاجماع حيث قال وعندنا ان الضمير يعود الى
القرآن فلا يجوز لغير الطاهر من كتابة القرآن . (منه)
(٢) وهو للحلى . (منه)

قادح لمكان الشهرة مع اعتضاده يكون الخبر صحيحا الى حماد وهو ممن اجتمعت
العصابة على ما يقال .

و المروى في الباب عن ابراهيم بن عبد الحميد عن ابي الحسن ((ع)) :
المصحف لا تمسه على غير طهر ولا جنب ولا تمس خطه ولا تعلقه ان الله يقول
لا يمسه الا المطهرون ، وفي بعض النسخ لا تمس خطه .

و المروى عن الفقه الرضوي : لا تمس القرآن اذا كتبت على غير وضوء .
و يؤيد المروى في التهذيب في الباب المتقدم في الصحيح عن علي بن
جعفر عليه السلام انه سئل اخاه موسى بن جعفر عليه السلام عن الرجل يحل
له ان يكتب القرآن في اللوايح و الصحيفة وهو على غير وضوء ؟ قال : لا .

بناء على ان المنع من باب المقدمة ، لمكان احتمال المس ، والا فالحق
عدم المنع خلافا للمحكى عن المبسوط والجلي والقاضي والذي يلي في ظاهر
المراسم فيجوز المس ، ويظهر من الشارح المقدس والمدارك عن المعتبر و
المحقق الحواد الميل اليه فيل^(١) ويلزم الاسكافي الكراهه لانه يكره ذلك للجنب و
الحايض ، وحدثهما اقوى ، ولهم الاصل وفيه ما ترى .

و مكاتبة النبي ((ص)) الى المشركين بالقران ، وفيه المنع اولا من ثبوت
المكاتبة بالقران ، و ثانيا المنع من علمه بالباشرة ، و ثالثا احتمال الضرورة .
واما القول بانه لم يقصد القران بل المراسلة ، ففيه ما فيه .

واما الاستدلال للجواز بخبر عبد الحميد المتقدم بناء على السياق اذ
النهي عن مس الخيط والعليق^(٢) ليس للحرمة فضعيف ، لمنع العدول عن
الحقيقة باعتبار السياق في نحو المقام .

هذا مضافا الى ان النهي بالنسبة الى الجنب للحرمة فمراعاته اولى من
مراعات ما هو بعده لمكان الاقربيه فلاحظ الرواية ، لا لمكان استلزام الحمل على

(١) وهو الذكرى . (منه)

(٢) وعن المنتهى الاجماع على عدم حرمة العليق . (منه)

الجواز في المقام ، لحمل اللفظ على المعنى الحقيقي والمجازي باستعمال واحد ، ان في ذلك مناقشة في هذا المقام لمكان الحطف فتأمل .
والى عدم انحصار مراعات السياق فيما قاله ، لجواز تقييد اطلاق النهي عن التعليق ، بصورة كونه سببا للمس والتقييد اولى من المجاز وعلى فرض عدم اولويته عنه في نحو المقام لا يستلزامه التأكيد فلا بد من التوقف^(١) فلا وجه للاستدلال .

والى عدم صحة جریان قضية السياق في هذا المقام ، لاختلاف النسخة في الخط والخط ، فيبقى شيان : واحد للحرمة قطعا وآخر للكراهة فالقول بتبعية المشكوك للثاني دون الاول تحكم بارد ، هذا مضافا الى اقربية الاول كما عرفت .

وبالجملة لا شبهة في ارجحية المختار مع كونه احوط ، وعليه فوجوب الوضوء للمس الواجب مبنى على كون مقدمة الواجب واجبا شرعيا ، واما على القول بالالابدية العقلية كما هو المختار ، فلا يجب حينئذ نعم لا بد من الاتيان به .
فروع :

الاول : هل يختص الحرمة بالمس بالجسد ام تشمل بالمس بالكم ونحوه ؟ وجهان والاول اظهر .

الثاني : هل يختص الحكم بباطن اليد ام لا ؟ وجهان والاخير اظهر ، وعليه فهل يختص باليد ام بعدم سائر الجسد ؟ ايضا وجهان ينشأان مما يستفاد من المحكى عن المقاييس^(٢) والمصباح والجزري في النهاية في اختصاص

(١) قوله فلا بد من التوقف ببيان ذلك ان التقييد وان كان اولى ولكن هنا يستلزم التأكيد اذ قد علم سابقا حرمة المس والتأسيس اولى والجواب ان مرجوحية التأكيد يقال ارجحية التقييد فلا بد من التوقف لمكان المحذورين منه . (منه)

(٢) وعن المقاييس من الميم والسين اصل صحيح واحد يدل على مس الشئ باليد والمعسوس من الماء مما نالته الايدي وعن المصباح مسسته من باب تعب وفي لغة مسسته مسا من باب قتل افضيت اليه بيدي من غير حائل هكذا قيدوه الاسم

المس بالمس باليد فالاول ، ومن العرف المعتضد بما عن الراغب في مفرداته :
 المس يقال فيما يكون معه ادراك نجاسة اللبس انتهى ، فالثاني وهو الاظهر .
 وهل يختص الحكم بما تحله الحيوة ام يشمل مالا تحل ايضا كالشعر و
 الظفر و السن ؟ وجهان بل قولان ينشأ عن الصدق العرفي وعدمه ، واما
 تشييد الاول بان نجاسة الموت كمالا يتعدى اليه لمكان عدم حلول الحيوة ،
 فكذلك الحدث فغير وجيه جداً .

الثالث : لو وضأ بعض اعضاءه فهل يجوز المس بهذا العضو ولولم يكمل
 الوضوء ام لا ؟ كما قاله غير واحد ، وجهان والاخير اقرب ، اذ الحدث امر محثوي
 فائم بالشخص لا يرتفع الا باكمال الطهارة .

الرابع : هل يختص الحكم بالقرآن من حيث الهيئة الاجتماعية ام
 يتعدى الى الايات المكتوبة في الكتب والدراهم ونحو ذلك ؟ وجهان اقر بهما
 الثاني اذ الهيئة الاجتماعية لا مدخل لها في التحريم ، ويؤيده رواية علي بن
 جعفر المتقدمة بالتقريب المتقدم ، والمروي في الكافي في باب الحايض و
 النفساء تقرأ القرآن ، عن داود بن فرقد انه سئل الصادق عليه السلام : عن
 التعويد بعلق على الحايض ، قال : نعم لا بأس قال وقال : تقرؤه وتكتبه ولا
 تصيبه بيدها بناء على ان النهي لمكان عدم انفكاك التعويد عن الايات القرآنية
 غالباً فتدبر .

الخامس : الظاهر شمول الحكم لما نسخ حكمه دون تلاوته لمكان الصدق واما
 المنسوخ تلاوته فلا يحرمه لعدم الصدق ولا عرف في ذلك خلافاً كما اعترف به البعض .
 السادس : هل يدخل في الحكم البهزة والمد والشد يد والاعراب
 مطلقاً ام لا ؟ مطلقاً كما عن بعض^(١) او نعم في الاول ولا في الباقي ، او نعم

→ الميسس وعن الجزري في النهاية مبسست الشئ اسمه مساً اذا لمست به يدك
 ثم استعير بالاخذ والضرب لانهما باليد . (منه)
 (١) واختاره بعض الاجلاء ايضا . (منه)

في الاخير ولا في الباقي ، اوجه اوجهها الثالث ، اقتصارا فيما خالف الاصل على القدر متيقن .

السابع : لا شبهة في عدم جريان الحكم بالنسبة الى الصبي ونحوه لعدم التكليف ، وهل يجب على الولي منعه كما قاله الجماعة ^(١) ام لا كما قاله اخرى ^(٢) وجهان ، والاخير اقرب عملا بالاصل .

الثامن : يجوز كتابة القران من غير وضوء ، كما صرح به الجماعة بل اعترف غير واحد بعدم وجدان القائل بالعدم . بل عن البحار وغيره عدم ذهاب احد الى عدم الحواز ، وتظهر من موضع من المفاتيح الحكم بالعدم . وله رواية على بن جعفر المتقدمة ، وفيه ان الرواية شاذة فلا يجوز التعويل عليها ، مع ان المحكى عنه الرجوع عما قاله ، فاذن لا يجوز الخروج عن الاصل .

التاسع : هل يحرم من ما فيه اسم الله ايضا كالقران كما عن الحلبي ام لا ؟ وجهان .

العاشر : هل يعم الحكم لاسماء النبي والائمة وفاطمة عليهم السلام كما عن السيد الداماد ام لا كما اختاره البعض حاكيا عن المفتي ايضا وجهان والاخير اقرب عملا بالاصل ، وعن السيد الداماد الحاق ساير الانبياء ايضا بالحكم المتقدم .

(و يستحب) الوضوء (للسندوي الاولين) اي الصلوة والطواف بلا خلاف في الاول قاله في الذخيرة وفي ح الجعفرية عليه الاجماع كما عن ظاهر البحار واستظهره الشارح المقدس ، بل في المشارق نقله العلما وهو الحجة ويشترط صحتها بلا خلاف كما في الذخيرة .

(١) كالمشارق كما عن الشهيد الثاني و سبطه وغيرهما . (منه)

(٢) وهو الحدائق كما عن التحرير والمنتهى و التذكرة و الذكري و الصمير في شرح الموجز والفاضل الخراساني و ظاهر التحرير . (منه)

وعليه يدل الخبر ان المتقدمان الدالان على اشتراط الفريضة به .
وعن بعض القول بوجوب الوضوء للنافلة بناءً على ترتيب الاثم على
فعلها بدونه ، وهو خطأ لاحتمال كون الاثم من جهة التشريع الحاصل من
الاثيان بها دونه ، نعم ربما اطلق على هذا النوع من التدب اسم الواجب
مجاز العلاقة المشابهة في اللزوم وعدم صحة الفعل بدونه ، ويعبر عنه بالوجوب
الشرطي ، ولعل الوهم قد سرى من هنا .

واما استحبابه للثاني فسيجيء انشاء الله في بحث الحج اليه الاشارة .
(ودخول المساجد) كما عن الاصحاب عملاً بما في النهاية في باب
فضل المساجد قال روى ان بيوتى في الارض المساجد فطوبى لعبيد تطهر في بيته
ثم زارنى في بيته ، الا ان على المزور كرامة الزائر .

وبالمرئى عن مجالس قال عن الصادق عليه السلام : عليكم باتيان المساجد
فانها بيوت الله في الارض ومن اتاها متطهر اظهره الله من ذنوبه وكتب من
زواره .

وبالنسبة الى الله ان بيوتى في الارض المساجد يضئ لاهل السما كما
يضئ النجوم لاهل الارض الا طوبى لمن كانت المساجد بيوته الا طوبى لعبيد
توضاً في بيته ثم زارنى في بيوتى .

وفي التهذيب في الباب المتقدم في الزيادات عن العلاء بن الفضيل
عن رواه عن الباقر عليه السلام : اذا دخلت المسجد وانت تريد ان تجلس
فلا تدخله الا طاهراً .

وفي المرسل عن على عليه السلام من احسن الطهور ثم مشى الى المسجد
فهو في صلوة ما لم يحدث .

وعن ابن حمزة الحاق كل مكان شريف بالمساجد .

(وقراءة القرآن) كما عن الاصحاب عملاً بالمرئى عن قرب الاسناد عن
محمد بن الفضيل قال : سألت ابا الحسن عليه السلام اقرء المصحف ثم يأخذ نبي

البول فاقوم فابول واستنجدى واغسل يدي و اعود الى المصحف واقرا فيه
قال : لا حتى تتوضأ .

و عن النخصال في حديث الاربعمائة عن علي عليه السلام لا يقرأ العبد
القران اذا كان على غير طهور حتى يتطهر .

و عن عدة الداعي عن الحسن بن ابي الحسن الذي قال قال عليه
السلام لقارى القران و ساق الخبر الى ان قال : و متطهرا في غير صلاة خمس و
عشرون حسنة و غير متطهر عشر حسنة (١) .

(و حمل المصحف) وفاقا للمحكى عن المشهور ، ولا بأس به لمكان
التسامح .

و اما الاستدلال لذلك برواية ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة في حرمة
المس ، فانما كان وجبها لو كان المطلب الكراهة لمكان الاولوية المفهومة من
قوله عليه السلام : ولا تمس خيطه ، ولو كان ذلك على نسخة دون اخرى ، للدليل
العقلي الدال على التسامح فانهم ذلك ان كنت من اهله ، واما في نحو المقام
فلا ، لتنافي الاستحباب والكراهة .

(والنوم) عملا بالمروى في التهذيب في باب كيفية الصلاة عن الصادق
عليه السلام : من تطهر ثم اوى الى فراشه بات و فراشه كمسجده ، فان ذكراته
ليس على وضوء فتيمم من دثاره كايضا ما كان لم يزل في صلاة ما ذكر الله ((ع))
و عن ثواب الاعمال باسناده عن محمد بن كردوس نحوه و عن المحاسن
عن حفص بن قيس عن الصادق عليه السلام : قال من اوى على فراشه فذكر الله
على غير طهر فتيمم من دثار ثيابه كان في صلاة ما ذكر الله .

و عن الامالي عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام عن ابيه عن آبائه

(١) و يؤيد المطلب ما عن الكافي في الروضة عن علي بن اسباط عنهم عليهم
السلام في وصية الله لعيسى و ساق الكلام الى ان قال و اقرا كتابي و انت
ظاهر . (منه)

عليهم السلام في حديث سلمان ، وفيه : سمعت حبيبي رسول الله ((ص ١)) من بات على طهر فكانما أحيا الليل كله .

و بالمروى عن الخصال في حديث الاربعمائة : لا ينام المسلم وهو جنب ، ولا ينام الا وهو على طهور ، فان لم يجد الماء فليشيم بالصعيد ، فان روح المؤمن ترفع الى الله تبارك و تعالى فتقبلها و تبارك عليها ، فان كان اجلها قد حضر جعلها في كنوز رحمته ، وان لم يكن اجلها قد حضر بعث بها مع امثاله من ملائكته فيردونها في جسده .

(و صلوة الجنائز) لما سيجي انشاء الله تعالى في كتاب الصلوة .

(و السعي في الحاجة) عملا بالمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الزيادات عن عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام : من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم تقض فلا يلزم من الانفسه .

و قول المشرق بعدم وضوح دلالة بناء على ان مفاده ان الحاجة بدون الوضوء لم تقض فينبغي ان يطلب الحاجة في حالة ما اذا توضأ بالوضوء الذي رخص فيه من الشارع لانه عبادة موقوفة على الاذن ، وليس فيه دلالة على الاذن و الرخصة للوضوء في وقت طلب الحاجة مما ياباه الفهم العربي ، فراجع الى خبر التحنك .

و عن الصادق عليه السلام اني لا عجب ممن ياخذ في حاجة وهو على وضوء كيف لا تقضى حاجته .

(و زيارة المقابر) وفاقا للمحكي عن المشهور ، و عن الجماعة ان به رواية مخصوصة بقبور المؤمنين .

(و نوم الجنب) عملا بالمروى في التهذيب في باب الاغسال في الزيادات في الموثق عن سماعة قال : سئلته عن الجنب يجنب ثم يريد النوم ، قال ان احب ان يتوضا فليفعل و الغسل افضل من ذلك وان هو نام ولم يتوضا و لم يغتسل فليس عليه شيء انشاء الله .

وعن كتاب جعفر بن محمد بن شريح عن عبد الله بن طلحة السهلي
عن الصادق عليه السلام : ثلاثة لا يقبل الله لهم صلاة كفار جبار وجنب نام على
غير طهارة ومتضع (١) يخلوق طيب مضوع .

وعن صريح الغنية وظاهر السرائر والمنتهى والتذكرة والمشارق ،
دعوى الاجماع على كراهية نومه من غير وضوء .

وعليه يدل المروى في الفقيه في باب صفة غسل الجنابة في الصحيح عن
عبد الله بن علي الجبلي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الرجل ينبغي له
ان ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ . وظاهر الخبر انتفاء الكراهية
معه بالكلية ، كما عن الاكثر ، لكن عن الكشف الظاهر الخفة قال ويعطيه النهاية
والسراير مستدلاً بصحيفة عبد الرحمن المروية في التهذيب في باب الاغسال
في الزيادات عن الصادق عليه السلام عن الرجل يواقع أهله ايتام على ذلك ؟
قال : ان الله يتوفى الانفس في منامها ولا يدري ما يطرقه من البلية اذا فرغ
فليغتسل ، قلت : اياكل الجنب قبل ان يتوضأ ؟ قال : انا لنكسل ، ولكن
ليغتسل يده والوضوء افضل .

وفيه تأمل .

وعن الاقتصاد انه اطلق كراهيته .

وعن المهذب لا ينام حتى يغتسل او يتعمض . ويستنشق .

وعن النزهة انه الحق بنومه (٢) من عليه الغسل في استحباب الوضوء له .

فرع :

يستفاد من الصحيح المتقدم استحباب الوضوء للمجنب اذا اراد الاكل
كما عن الاصحاب ايضاً وفي الفقيه في باب صفة غسل الجنابة عن الباقر (ع) :

(١) التضع التلطيح بالطيب وغيره وحمله في البحار على ما اذا كان مانعاً
من وصول الماء الى البشرة . (منه)

(٢) اي الجنب . (منه)

إذا كان الرجل جنباً لم يأكل ولم يشرب حتى يتوضأ ، وفيه روى أن الأكل عن الجنابة يورث الفقر .

(و جماع المحتلم) وفاقاً لجماعة ولم أقف على رواية ، واما الاستدلال لذلك بالمروى في الفقيه ، في باب النوادر الواقع بعد باب العنين ، عن عبيد الله بن الحسين عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه ((ع)) قال : قال رسول الله ((ص)) وكره أن يغشى الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى ، فإن فعل وخرج الولد مجنوناً فلا يلوم من الانفسه ، وفيه ما ترى .

(و ذكر الحايض) على المشهور عملاً بالمروى في الكافي في باب ما يجب على الحايض ، في الصحيح على الصحيح ، عن زيد الشحام عن الصادق ((ع)) ينبغي للحايض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة و تذكر الله مقدار ما كانت تصلي .

ولفظ ينبغي ظاهر في الاستحباب ، فكيف إذا اعتضد بالشبهة التي لم يظهر لها مخالف إلا من والد الصدوق حيث قال و يجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلوة و تجلس مستقبل القبلة ، وهو تساد وان دل عليه المروى عن الفقه الرضوي قال عليه السلام : و يجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلوة و تجلس الخبر ، إذ المكافؤ المشروطة في التعارض مفقودة ، فليحمل الوجوب كالأوامر الواردة في روايات محمد بن مسلم و معوية بن عمار و زرارة المرويات في الباب المتقدم ، على الاستحباب الذي قيل أنه بالنسبة إلى الأوامر مجاز مشهور في أخبار الأئمة ((ع)) .

و بعضه المروى عن دعائم الإسلام عن الباقر عليه السلام : أنا امرأة نسا في الحيض أن يتوضأ عند وقت كل صلاة فيسبغ الوضوء و يحتشمن بخرق ثم ليستقبلن القبلة عن غير أن يعرض صلاة إلى أن قال ((ع)) كذب المخيرة ما صلت امرأة من نساء رسول الله ((ص)) ولا من نسا أنا وهي حائض و أنا يؤمرون بذكر

الله كما ذكرنا ترغيباً واستحباباً له .

(والكون على الطهارة) بالحر . ولما كان الكون عليها اثراً مسناً آثار الوضوء لانفسه ، صح الحكم وهذا الحكم هو المشهور ، وعليه يدل المروى عن ارشاد القلوب عن النبي (ص) يقول الله تعالى : من احدث ولم يتوضأ فقد حفاني .

وعن نوادر الراوندي عن الكاظم عليه السلام عن آيائه عن علي (ع) : كان اصحاب رسول الله (ص) اذا بالوا توضؤاً او تيمموا مخافة ان تدر كسهم الساعة .

وعن مجالس الشيخ عن انس بن مالك قال : قال رسول الله (ص) يا انس اكثر من الظهور بزيد الله في عمرك وان استطعت ان تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل فانك تكون اذا مت على طهارة شهيداً .

وعن كتاب المجلد في اواخره في الوصية الاولى انه ورد عنه (ص) انه شكى اليه رجل قلة الزاد ، فقال (ع) : ادم الطهارة يدم عليك الرزق . ففعل الرجل ذلك فكثر رزقه .

واما رفع قول المصنف والكون . الى آخره ، على انه فاعل ^(١) لكلمة يستحب ، او على الابتدائية بحذف الخبر اعنى كلمة مستحب . وان كان محتملاً ولكن الاجود ^(٢) ما قلناه ، وما عن الشهيد من تعيين الرفع بالابتدائية بحذف الخبر للزوم الفساد والتكرار في الاولين ، فمما لا يرجع الى حاصل .

(والتجديد) بلا خلاف فيه في الجملة ، عملاً بالمروى عن الخصال عن

(١) التقدير يستحب الوضوء لكيت وكيت ويستحب الكون على الوضوء وعلى الاخير يصير التقدير هكذا يستحب الوضوء لكيت وكيت والكون على الوضوء مستحب وان كان المناط في الفساد هو التكرار وهو فيما اختاره ايضاً ثابت ، و لكن على ما عرفت لا تكرر . (منه)

(٢) لمكان السياق . (منه)

أبي بصير و محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) عن أبيائه عن علي عليه السلام :
الوضوء بعد الظهر عشر حسنات .

و عن المحالين نحوه .

و في الكافي في باب النوادر و الواقع قبل كتاب الحضر ، عن سعدان
عن بعض أصحابه عن الصادق ((ع)) : الظهر على الظهر عشر حسنات .

و في الباب عن سماعة قال كنت عند أبي الحسن ((ع)) فصلّى الظهر و
العصر بين يدي و جلست عنده حتى حضرت المغرب ، فدعا بوضوء فتوضأ
للملوة ثم قال لي : توضأ فقلت : جعلت فداك أنا على وضوء فقال : و إن كنت
على وضوء ، إن من توضأ للمغرب كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في
يومه إلا الكبائر . و من توضأ للصبح كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في
ليلته إلا الكبائر .

و في الفقه في باب صفة وضوء رسول الله ((ص)) روى أن تجديد الوضوء
لصلوة العشاء ^(١) محو لا والله و بلى والله ، قال : و روى في خبر آخر أن الوضوء على
الوضوء نور على نور و من جدد وضوءه لغفر حدث جدد الله ((عج)) توبته من
غير استغفار .

و روى بعضهم عن عمر بن أبي مقdam قال : حدثني من سمع أبا عبد الله
عليه السلام يقول في حديث : إن النبي ((ص)) كان يجدد الوضوء لكل فريضة و
لكل صلاة .

و عن ثواب الأعمال عن فضل بن عمر عن الصادق ((ع)) : من جدد
وضوءه لغفر صلاة جدد الله توبته من غير استغفار .

و عن دعائم الإسلام خبر أن مرسلا عن النبي ((ص)) و علي ((ع)) و فيهما
أنما كانا يجددان الوضوء لكل صلاة يبتغيان بذلك الفضل .
و ينبغي التنبيه لأمور .

الاول : لأرب في استحباب التجديد بعد أن صلى بالاول ، واما بدون

(١) أي يحو كراهة الحلف الصادقة و عقوبة الكاذبة . (منه)

الصلوة فالأظهر الاستحباب أيضا ، عملا بإطلاق كثير من الأخبار وبصر يسح البعض المعتضد بالشبهة ، فانهدم ما صار منشأ لتوقف الذكرى من عدم نقل مثله كالقول بمعارضته بعموم ما دل^(١) على المنع من أحداث الوضوء حتى يستيقن الحدث ، خرج البعض بالاجماع فيبقى ما عداه من درجا تحته ، اذ المكافأة المشروطة في التعارض مفقودة ، فليحمل المعارض على النهي عن التجديد باعتقاد الوجوب بسبب عروض الشك ، وجعل بعضهم^(٢) الترك أحوط .

الثاني : الاظهر استحبابه لكل صلوة ، بل عن الجماعة عليه الاجماع ، و عليه يدل الاطلاق فاحتمال خلاف الفقيه كما حكى هذا الاحتمال عن الايضاح ايضا مما لا اعتناء عليه .

الثالث : مقتضى الاطلاق استحباب تكرار التجديد لصلوة واحدة ولو كان اكثر من مرة ، خلافا للذكرى فلا يستحب اكثر من مرة للأصل ، ويرد الاطلاق ، ولأدائه الى الكثرة المفرطة وفيه النقص بالمستحبات المستوعبة ، فكما لا يضير فيها مكان الاستحباب المحوز للترك فكذا هنا ، فتوقف المختلف^(٣) لوجه له كما لا اعتناء في احتمال البدعية المفهوم من كلام يقال في النهاية .

الرابع : ظاهر الاصحاب استحباب التجديد بظاهرة الوضوء ، بمعنى

(١) وهو موثقة عبد الله بن بكير عن أبيه عن الصادق عليه السلام المروى في الكافي في باب الشك في الوضوء . (منه) . (٢) وهو المشارق كما عن البحار . (منه) (٢) واحتمل في البحار في صورة عدم تحليل الصلوة تفصيلات حيث قال ويمكن ان يقال مع الفصل الكثير الذي يحتمل طرؤ الحدث بعده وعدم تذكره يستحق التجديد عرفا مع ان فيه نوعا من الاحتياط ولم أر هذا التفصيل في كلام القوم انتهى . (٣) قال في المختلف قال ابو جعفرين بايويه في تاويل الاحاديث الواردة بتكرار الوضوء مرتين ان معناها تجديد الوضوء قال وقولهم الثالثة لا يوجر عليها يريد به التجديد الثالث ومثله انه يستحب الاذان والاقامتان للظهر والعصر من اذان للعصر كان افضل والاذان الثالث بدعة لا اجزله فان اراد ان التجديد الثالث لصلوة ثالث ليس بمندوب فقد خالف المشهور وان كان المراد التجديد الثالث لصلوة واحدة فلم اقف فيه على نص انتهى . (منه)

الوضوء بعد الوضوء ، وأما الوضوء بعد الغسل و الغسل بعد الغسل ، ولو مع الفصل بصلوة فلم يتعرضوا له ، وربما أيد المنع بالأخبار الدالة على بدعية الوضوء مع غسل الجنابة ، وعن البحار استظهار استحباب التجديد في الصورة الأولى إذا صلى بينهما ، لرواية أبي بصير ومحمد بن مسلم المتقدمة عن الخصال قال : والمتبادر من اختيار كونه بدعة إذا وقع بلافاصلة ، ثم قال : ولعل الاحتياط في الترك ، وعن بعض نفي البعد عن استحباب تجديد الغسل لمسئلة سعدان المتقدمة .

الخامس : احتتمل في الذكرى استحباب تجديده للطواف الحاقا له بالصلوة ، لمكان عموم قوله ((ص)) : الطواف بالبيت صلوة وعن التذكرة الحاق سجود التلاوة والشكر بالصلوة ، ومنع في الذكرى من الحاقهما والحاق ما يشترط الوضوء في كماله بهما للأصل .

السادس : يستحب الوضوء للجنب إذا أراد أن يغسل ميتا ، ولغسل الميت إذا أراد أن يأتي أهله قبل الغسل ، عملا برواية شهاب المروية في زيادات باب تلقين المحتضرين من التهذيب الدالة عليهما ، ولتقنين الميت للغسل قبل أن يغتسل من الممس كما عن الجماعة ، و للمجامع إذا أراد الجماع مرة أخرى قبل الغسل ، عملا بالمروى عن كشف الغمّة عن كتاب دلائل الحميري عن الرضا ، قال : قال فلان بن محرر : بلغنا أن الصادق ((ع)) كان إذا أراد أن يجامع يعاود أهله في الجماع توضأ وضوء الصلوة ، فاحب أن يسأل أبا الحسن الثاني عليه السلام عن ذلك ، قال الرضا : قد خلت عليه فابتدأني من غير أن أسأله فقال : كان الصادق عليه السلام إذا جامع وأراد أن يعاود توضأ للصلوة فإذا أراد أيضا توضأ للصلوة .

وعن تكاثر المبسوط نفي الخلاف عنه ولمزيد جماع الحامل كما عن الأصحاب لقوله ((ص)) فيما رواه الفقيه في باب النوادر الواقع بعد باب حكم العنين عن أبي سعيد : يا علي إذا حملت امرأتك فلا تجماع إلا وانت على وضوء فإنه إن

قضى بينكما ولد يكون اعنى القلب يخيل اليه .
وللتأهب كما عن الاصحاب عملا بالمرسل المروى عنهم ^(١) ((ع)) ما وقر
الصلوة من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت .
و للدخول من سفر لما عن المقنع عن الصادق ((ع)) من قدم من سفره
فدخل على اهله وهو على غير وضوء و رأى ما يكره فلا يلو من الانفسه .

و بغير ذلك مما لو تعرضنا لنقله لطال المقام .
السابع : لا اشكال في جواز الدخول في العبادة المشروطة بالسوء
المندوب اذا كان لمثل صلوة النافلة ، و عن الجماعة ^(٢) عليه الاجماع ، و اما اذا
كان لما لا يشترط في صحته بل في كماله ، كقراءة القرآن مثلا فكذلك على الاظهر
وفاقا لكثير الاجماع المحكى عن ابن زهرة حيث قال : يجوز ان يؤدى بالسوء
المندوب الفرض من الصلوة بدليل الاجماع المشار اليه ومن خالف في ذلك من
اصحابنا فغير معتد بخلافه .

و يحضه ما في الظاهر من مذهب الاصحاب ، جواز الدخول في العبادة
الواجبة المشروطة بالطهارة بالسوء المندوب الذي لا يجامع الحدث الاكبر
مطلقا ، و ادعى بعضهم عليه الاجماع ، و ما عن التذكرة يجوز ان يصلى بالسوء
واحد جميع الصلوات فرائضها و سنتها ما لم يحدث ، سواء كان السوء فرضا او
نفلا ، و سواء توشا لناقلة قبل الوقت او بعده ، مع ارتفاع للحدث بلا خلاف .
اما مع بقا الحدث كالمستحاضة فقولان .

و اما الاستدلال لذلك بصحيفة زرارة المروية في الكافي في باب الوقت
الذي يوجب التيمم عن الباقر ((ع)) : يصلى الرجل بوضوء واحد صلوة الليل و
النهار كلها قال : نعم ما لم يحدث ، قلت : فيصلى بتيمم واحد صلوة الليل
و النهار كلها قال : نعم ما لم يحدث او يصيب ماء الخير ، لمكان ترك الاستفصال

(١) رواه في الذكرى . (منه)

(٢) وهو السرائر و جامع المقاصد و الذخيرة وغيرها . (منه)

ففيه نوع مناقشة ، نعم لا تخلو عن تأييد .

و يدل على المختار ايضا اطلاق الامر بالصلوة والقدر الذي ثبت تقييده

به من حديث لاصلاة الا بطهور ونحوه ، هو تحقق طهور ما وقد تحقق .

واية اذا قمت ، الى آخر الآية ، لذلك غير منافية ، اما لمكان الخبر

المفسر لها ياذا قمت من النوم ، او لمكان تخصيصها بالمحدثين اتفاقا ، كما صرح بذلك البعض^(١) وهذا الشخص ليس بمحدث .

وعن ظاهر الشيخ في الميسوط والحلى وفخر الاسلام خلاف المختار

وان ذلك الوضوء لا يرفع الحدث ، وفيه ما مر .

وفي الذكرى لو نوى استباحة ما الطهارة مكمله له كقراءة القرآن ودخول

المساجد ، فالاقرب الصحة ان نوى ايقاعها على الوجه الافضل .

وعن جامع المقاصد لا اشكال في الصحة لو نواه على ذلك الوجه ، وجعل

فيه النزاع ما اذا لم ينو ذلك ، وصرح ايضا كالايضاح وغيره بان القائل بالاكتفاء

بالقربة لا اشكال في الصحة عنده .

واما الوضوء للكون على الطهارة فكالوضوء للنافلة عند الاكثر ، بل لم اطلع

على خلاف الانسب الى بعضهم^(٢) فلا اعتداد به .

واما الوضوء للنوم وهو ايضا كالوضوء للنافلة على الاظهر ، وفاقا للجماعة ،

فما عن التقى المجلسي من القول بالنع ، فلاوجه له كتردد البعض^(٣) وقد

بسطنا الكلام في المقام في اللمعات ومن اراده فليطلب منه .

الثامن : في بعض نسخ الكتاب قد قدم التجديد على الكون على

الطهارة فلا تغفل .

(والغسل يجب لما وجب له الوضوء) واما للصلوة والطواف فبالاجماع .

(١) وهو الذخيرة . (منه)

(٢) وكأنه المصنف في نهاية الاحكام . (منه)

(٣) وهو الذكرى والرياض عن ما حكى . (منه)

و اما لمس كتابة القران فعن الغنية والشيخ عليه الاجماع . بل عن السرايرو
 المفتي والتذكرة ونسهاية الاحكام اجماع اهل الاسلام ، واما نسية القول
 بالكراهة الى المبسوط فخطأ كما صرح به البعض لانه قال فيه : واما الغسل
 فعلى ضربين واجب وندب فالواجب يجب للامرين اللذين ذكرناهما يعنى
 الصلوة والطواف ولدخول المساجد ومس كتابة المصحف ومافيه اسم الله .
 نعم في الذكرى نسيها^(١) الى الاسكافي ، لكن احتمل ان يكون مراده
 منها الحرمة .

(ولدخول المساجد) مع اللبث ، في غير المسجدين وفيهما يكفى
 مجرد الدخول .

(وقراءة العزائم) وسأتى انشاء الله تفصيل المسئلتين ، وانما يجب
 لهما (ان وجبا) بقدر وشبهه اذ لا وجوب لهما باصل الشرع .
 (و لصوم الجنب) اذا بقى من الليل مقدار فعله على المشهور ، خلافا
 للصدوق و يأتى تفصيله في مقامه انشاء الله تعالى .

(و) يجب الغسل ايضا لصوم (المستحاضة مع غمس الفطنة) فيشمل
 حالتها الوسطى والعليا ، و يأتى تحقيق المسئلة انشاء الله .

(و يستحب) الغسل (للجمعة) ولا خلاف في اصل الرجحان نصا و
 فتوى ، وانما الخلاف في الوجوب والاستحياب ، فظاهر الصدوق في الفقيه
 والحلل والكافي الاول كما عن والد الصدوق ، والى الثاني ذهب المشهور بل
 عن الخلاف عليه الاجماع ، بل قال في الامالى حيث يعدد بين الامامية الذي
 يجب الاقاربه : والغسل في سبعة عشر يوما ليلة سبعة عشر من شهر رمضان ، و ليلة
 تسعة عشر منه ، وليلة ثلث وعشرين منه ، والعيدين ، وعند دخول الحرمين ، وغسل
 الاحرام ، وغسل الزيارة ، وغسل دخول البيت ، و يوم التروية ، ويوم عرفة ، و

(١) اي الكراهة . (منه)

غسل الميت ، وغسل من غسل الميت أو كفنه أو مسه بعد برده بالموت وقبل تطهيره بالماء ، وهذه الاغسال الثلاثة فريضة ، وغسل يوم الجمعة ، وغسل الكسوف إذا احترق القرص كله ولم يعلم به الرجل ، وغسل الجنابة فريضة وكذلك غسل الحيض والاستحاضة والنفاس انتهى .

ولا شك في ظهوره في الاستحباب ، وعليه فيتطرق المناقشة في نسبة الوجوب اليه في الفقيه والعلل ، وإلى والده بل إلى الكافي أيضا ، مضافا إلى كونهم ممن يذكرون متون الاخبار كثيرا .

وقد ورد فيها في المقام لفظ الواجب لكن المراد الاستحباب لما يظهر انشاء الله .

وإلى عدم تسليم كون لفظ الوجوب في كلام القدماء حقيقة في المعنى المصطلح بين المتأخرين .

وكيف كان فالمشهور هو الاظهر ، لما مر ، وللمروى في التهذيب في باب الاغسال عن علي والظاهر انه ابن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام عن غسل العيدين واجب هو ؟ فقال : هو سنة ، قلت : فالجمعة ، قال : هو سنة .

وحمل السنة هنا على المصطلح عليه متعين لمكان تقابل الواجب لا القرص حتى يقال ان المراد منها الثابت وجوبه بالسنة ، فصار الخبر قرينة على ان المراد بالسنة الواقعة في اخبار المقام هو المستحب .

وعليه فيصح الاستدلال للمختار بصحيحه على بن يقطين و زرارة المرويين في الباب .

وبصحيحة زرارة المروية في الكافي في باب التزين يوم الجمعة عن الباقر عليه السلام : لا تدع الغسل يوم الجمعة فانه سنة وشم الطيب ولبس صالح ثيابك وليكن فراغك من الغسل قبل الزوال ، فاذا زالت قمم عليك السكينة والوقار ، وقال : الغسل واجب يوم الجمعة

اقول المراد بالوجوب في الخبر ونحوه ، اما المعنى اللغوي اذ المصطلح

عليه حادث والأصل تأخره ، أو تأكد الاستحباب بقرينة ما مر وبقرينة المروى فسمى
 التهذيب في باب الأغسال عن الحسين بن خالد عن أبي الحسن الأول ((ع)) كيف صار
 غسل يوم الجمعة واجبا ؟ قال : ان الله تعالى اتم صلو الفريضة بصلوة النافلة ،
 و اتم صيام الفريضة بصيام النافلة ، و اتم وضوء النافلة بغسل الجمعة ، ما كان من
 ذلك من سهو أو تقصير أو نقصان .

والتقريب من وجهين .

لكن في التهذيب في زيادات الباب وفي باب العمل في ليلة الجمعة ،
 وفي الحلل والمحاسن : موضع وضوء النافلة .
 وعليه فالتقريب من وجه واحد .

فقد ظهر بما ذكر عدم وجاهة الاستدلال للمخالف بالأخبار المتضمنة
 للكلمة الوجوب ، و ان كتب بعد في شك من المختار فاضف الى ما مر المروى في
 التذكرة عن النبي ((ص)) : من يتوضأ يوم الجمعة فيها و نعمت ، ومن اغتسل
 فالغسل افضل .

و المروى عن ابن طاووس في كتاب جمال الاسير عن أبي البيهقي عن
 جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن النبي ((ص)) في وصيته لعلي : يا علي على
 الناس في كل يوم من سبعة أيام الغسل فاغتسل في كل جمعة ، ولوانك تشتري
 الماء بفوت يومك و تطويه ، فانه ليس شئ من التطوع اعظم منه .

و المروى عن الفقه الرضوي و الغسل ثلثة وعشرون : من الجنابة والاحرام
 و غسل المس و غسل الجمعة الى ان قال القرض من ذلك غسل الجنابة ، و
 الواجب غسل الميت و غسل الاحرام ، و الباقي ستة .

وعنه ايضا و عليكم بالسنن يوم الجمعة و هي سبعة اتيان النساء و غسل
 الراس و اللحية بالخطمي و اخذ الشارب و تقليم الاظفار و تغيير الثياب و مسح
 الطيب فمن اتى بواحدة من هذه السنن نابت عنهن و هي الغسل ، فان فاتك
 الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت أو بعده من ايام الجمعة ، و انما سن

الغسل يوم الجمعة تنميماً لما يلحق الطهور في سائر الايام من النقصان .
والمروى في الكافي في باب التزين يوم الجمعة عن هشام بن الحكم عن
الصادق عليه السلام : ليتزين احدكم يوم الجمعة يغتسل و يتطيب و ليسرح
لحيته و يلبس انظف ثيابه و ليتهبأ للجمعة ، وليكن عليه في ذلك اليوم السكينة
و الوفاء و ليحسن عبادة ربه ، و ليفعل الخير، ما استطاع الخير و التقرب بسب
قضية السياق .

والمروى في الكافي في كتاب الطهارة في باب وجوب الغسل يوم الجمعة
في الصحيح عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : الغسل يوم الجمعة
على الرجال و النساء في الحضر ، و على الرجال في السفر ، و ليس على النساء
في السفر .

قال و في رواية اخرى انه رخص للنساء في السفر لقلة الماء .
و تقريب التأييد الرخصة في الترك و لو في الجملة ، بل عن الخصال عن
جابر الجعفي عن الباقر عليه السلام : ليس على المرأة غسل الجمعة في السفر
و يجوز لها تركه في الحضر .

و لم يحك عن الموجبين من جوز تركه لها في الحضر .
و بالجملة لاشبهه في ارجحية المختار الموافق لاصالة البراءة ، فمبيل
الحبل المتين الى الوجوب كما عن سلمان البحراني رحمه الله ما لا وجه له
يعتد به ، نعم الاحوط عدم الترك .

روى الكافي في الباب المتقدم عن الاصمغ كان امير المؤمنين ((ع)) اذا اراد
ان يوبخ الرجل يقول والله لانت اعجز من التارك الغسل يوم الجمعة ، و انه
لا يزال في طهر الى يوم الجمعة الاخرى .

وفي الفقيه في باب غسل يوم الجمعة عن الصادق عليه السلام : من اغتسل
للجمعة فقال : اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له و ان محمدا عبده و
رسوله ، اللهم صل على محمد و آل محمد و اجعلني من التوابين و اجعلني من

المتطهرين . كان طهرا من الجمعة الى الجمعة .
 و فيه ايضا عنه ((ع)) : غسل يوم الجمعة طهور و كفارة لما بينهما من^(١)
 الذنوب من الجمعة الى الجمعة .

و فيه ايضا عنه ((ع)) في غلة غسل يوم الجمعة : ان الانصار كانت تعمل
 في نواضحها و اموالها فاذا كان يوم الجمعة حضروا المسجد فتأذا الناس
 بارواح آباطهم و اجسادهم ، فأمرهم رسول الله ((ص)) بالغسل فجزت
 بذلك السنة .

فروع الاول : وقت غسل الجمعة من طلوع الفجر الى الزوال . اجماعا
 محققا و محكياعن الجماعة ،^(٢) فلا يجوز التقدیم الا في صورة يأتي انشاء الله اليها
 الاشارة . لعدم صدق اليوم على ما قبل الفجر ، و الغسل مضاف الى اليوم .
 و للمروى عن الفقه الرضوي و يجزيك اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر ، وكلما
 قرب من الزوال فهو افضل .

و المروى في التهذيب في باب الاغسال عن زرارة عن احدهما ((ع)) :
 اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزاك غسلك ذلك للجناية و الجمعة الخير .
 و اما تحديد الآخر بالزوال فعن السراير عليه اجماع الناس وهو الحجة
 كصححة زرارة المتقدمة المتضمنة لقوله عليه السلام : و ليكن فراغك من الغسل
 قبل الزوال ، المعتمدة بالمروى في التهذيب في الباب عن سماعة بن مهران
 عن الصادق عليه السلام في الرجل لا يغتسل يوم الجمعة في اول النهار قال :
 يقضيه من آخر النهار فان لم يجد فليقضه يوم السبت .

اذ المتبادر من القضاء هو المعنى المصطلح عليه ، و احتمال مجرد
 الفعل وان امكن ، لكنه بعيد سيما في الخبر لقوله : فليقضه يوم السبت وبالمذكور
 يقيد اطلاق الاخبار .

فما عن الخلاف من ان غايته صلوة الجمعة لا وجه له ، وان استحسنته المدارك ، و

(١) طهر حل .

(٢) و منهم الخلاف والسراير والذكرى . (منه)

نفي بعض من تاخر عن البعد عنه ، مستدلا بالاطلاق ، و يحصل الغرض الذي صار سببا لغسل الجمعة ، ثم نقل ما تقدم عن قريب في علة غسل يوم الجمعة ، هذا مضافا الى قرب جعل صلوة الجمعة في كلام كناية عن وقتها وهو الزوال ، وعليه فلا خلاف في المختار على الظاهر .

قال بعض الاجلاء القول بان غايته الصلوة ان اريد به وقتها ، فهو اول الزوال فيجب ان يكون الغسل قبله ، وان اريد به وقوعها بالفعل فيلزم عدم الغسل لو لم يصل الجمعة ، وهو ما لا يقول به احد ، انتهى فتدبر .

الثاني : صرح الجماعة بل الاصحاب كما قيل ان كلما قرب من الزوال كان افضل ، وفي التذكرة قاله علماءنا ، وعليه يدل الرضوي المتقدم .

الثالث : المشهور ان من فاته الغسل قبل الزوال ، قضاء بعد الزوال او في يوم السبت مطلقا .

و قال الصدوق في الفقيه من نسي الغسل او فاته لعة فليغتسل بعد العصر او يوم السبت .

و العمل على المشهور لرواية سماعة المتقدمة عن قريب .

و لما في التهذيب في الباب في الموثق عن عبد الله بن بكير عن الصادق عليه السلام عن رجل فاته الغسل يوم الجمعة ، قال : يغتسل ما بينه وبين الليل فان فاته اغتسل يوم السبت .

و اما ما رواه الكافي في آخر باب وجوب الغسل يوم الجمعة عن حريز عن بعض اصحابنا عن الباقر عليه السلام : لا بد من غسل يوم الجمعة في السفر والحضر فمن نسي فليعد من الغد ، قال : و روى فيه رخصة للعليل ، فغير صالح لتقييد الخبرين اذ لا تعارض في البين .

و عن الفقه الرضوي و ان نسيت الغسل ثم ذكرت وقت الغصا ومن الغد فاغتسل ، ثم قال بعد كلام : و افضل اوقاته قبل الزوال الى ان قال : وان فاتك الغسل يوم الجمعة قضيت يوم السبت او بعده من ايام الجمعة ، و ظاهره كما

ترى جواز القضاء في أيام الأسبوع ، ولم أقف على من قال بذلك ولا على خبر غيره يدل عليه ، ولكن نفى بعض المحققين عنه البأس للتسامح .

و أما رواية ذريح المروية في التهذيب في باب العمل في ليلة الجمعة في الزيادات عن الصادق في الرجل هل يقضى غسل الجمعة ؟ قال : لا .

فغير صالحة للمعارضة من وجوه شتى ، وقد حملت على نفى الوجوب .

تذنيب :

هل يلحق بما ذكر ليلة السبت كما قاله البعض بل عن ظاهر الأكثر أم لا ؟ كما قاله الجماعة ، وجهان والآخر أقرب ، اقتصارا فيما خالف الأصل على قدر المتيقن ، والأولية ممنوعة لاحتمال اشتراط المعاملة .

الرابع : لا خلاف بين الأصحاب على الظاهر المصرح به في بعض العبائر في جواز تعجيله يوم الخميس لمن خاف عوز الماء يوم الجمعة .

والأصل فيه المروى في التهذيب في باب الاغتسال في الزيادات عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه عن الصادق عليه السلام قال لأصحابه : انكم تاتون غداً مثزلاً ليس فيه ماء فاغتسلوا اليوم لغد ، فاغتسلنا يوم الخميس للجمعة .

و المروى في هذا المكان عن الحسين بن موسى بن جعفر عن أمه و أم أحمد ابنتي موسى بن جعفر ، قالتا : كنا مع أبي الحسن عليه السلام بالبادية و نحن نريد بغداد فقال لنا يوم الخميس : اغتسلوا اليوم لغد يوم الجمعة فان الماء غدأبها قليل ، فاغتسلنا يوم الخميس ليوم الجمعة .

وعن الفقه الرضوي و ان كنت مسافرا أو تخوفت عدم الماء يوم الجمعة ، اغتسلت يوم الخميس الخبر .

الخامس : هل يختص جواز التقديم يوم الخميس بخوف عوز الماء في يوم الجمعة كما قاله غير واحد ، أم يجوز ذلك لخوف الفوات مطلقا كما قاله الشيخ و الجماعة ؟ وجهان ينشأن من اختصاص المنقول بعدم الماء وعوزه فالأول ، ومن

تنقيح المناط فالثاني .

السادس : هل يجوز التقديم في ليلة الجمعة مع خوف اعواز الماء في الغد كما قاله الجماعة أم لا كما صرح به البعض ؟ وجهان والاول اقرب لدعوى الخلاف عليه الاجماع .

السابع : لو اغتسل يوم الخميس ثم تمكن من الغسل قبل زوال الجمعة ، فقد صرح الجماعة ومنهم الصدوق باستحباب الاعادة ، وفي التذكرة لسقوط حكم البدل مع امكان المبدل .

اقول والمسئلة لا تخلو عن اشكال ولكن لا بأس به لمكان التسامح .
واذا وجد الماء بعد الزوال او يوم السبت ، فهل يستحب الاعادة ام لا ؟ وجهان والاخير اظهر .

وهل يشترط في التقديم خوف الاعواز يوم الجمعة فقط ، او فيه وفي يوم السبت ايضا كما احتمله المنتهى على ما حكى ؟ وجهان والاول اقرب .
والقول بان القضا اولى من التقديم كما في صلوة الليل ضعيف .

(و) يستحب الغسل (اول ليلة من شهر رمضان) اجماعا كما في الرياض وعليه يدل جملة من الاخبار ، منها ما عن الاقبال ^(١) عن الصادق (ع) : من اغتسل اول ليلة من شهر رمضان في نهر جار ، وصب على راسه ثلثين كفا من الماء ، طهر الى شهر رمضان من قابل .

وعنه ايضا في الكتاب عنه عليه السلام : من احب ان لا يكون به الحكة فليغتسل اول ليلة من شهر رمضان ، يكون سالما منها الى شهر رمضان قابل .
ومقتضى الاطلاق هو جواز الاتيان به في اى جزء من الليل كسائر الليالي التي يستحب فيها الغسل ، وفي رواية ^(٢) العيص المروية في الكافي في باب الغسل في شهر رمضان ، بعد ان سئل عن الليلة التي يطلب فيها الغسل عن

(١) اسم كتاب لابن طاووس . (منه)

(٢) رواها الكافي في كتاب الصوم .

- الصادق عليه السلام : قال : من أول الليل وان شئت حيث تقوم من آخره .
- لكن يستحب الاتيان به في تلك الليالي في أول الليل .
- وفي رواية بكير المروية في التهذيب في زيادات باب الاغتسال عن الصادق الواردة في غسل ليالي الافراد الثلث ^(١) والغسل أول الليل ، قلت : فان نام بعد الغسل قال : هو مثل غسل الجمعة اذا اغتسلت بعد الفجر اجزاك وفي صحيحة محمد بن مسلم عن احمد هما عليه السلام المروية في النهاية في كتاب الصوم في باب الغسل في الليالي المخصوصة الواردة في غسل تلك الليالي الثلث : والغسل في أول الليل وهو يجزى الى آخره .
- بل في صحيحة زرارة وفضيل ^(٢) المروية في الكافي في باب الغسل في شهر رمضان ، عن الباقر عليه السلام : الغسل في شهر رمضان عقد وجوب الشمس قبيله ، ثم يفطر .
- لكن عن الاقبال نقلا عن كتاب الاغتسال لأحمد بن محمد بن عيسى باسناده الى امير المؤمنين عليه السلام قال : لما كان أول ليلة من شهر رمضان ، قلم رسول الله ((ص)) فحمد الله واتنى عليه الى ان قال : وكان يغتسل كل ليلة منه بين العشائين الحديث .
- والعمل بالصحيحة اولى .
- (وليلة نصفه) كما قاله الجماعة عملا بالمروى عن ابن ابي قرة في كتاب عمل شهر رمضان ، باسناده الى الصادق عليه السلام قال : يستحب الغسل في أول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه .
- وعن الصباح تفضيل غسلها على سائر ليالي الافراد .
- وعن الشهيد على اغسالها سوى الاولى وليالي الافراد الثلث .
- (وسبع عشرة وتسع عشرة واحد وعشرين وثلث وعشرين) اجماعا
-
- (١) اعني تسع عشرة واحد وعشرين وثلث وعشرين . (منه)
- (٢) رواها في كتاب الصوم .

كما في الرياض وعن السراير ، وعليه يدل ما رواه التهذيب في باب الاغسال في الصحيح ، عن محمد بن مسلم ، عن احدهما عليهما السلام : الغسل في سبعة عشر موطنا : ليلة سبع عشرة من شهر رمضان وهي ليلة التقى الجمعان ^(١) ، وليلة تسع عشرة وفيها يكتب الوفد وقد السنة ، وليلة احدى وعشرين وهي الليلة التي اصيب فيها اوصياء الانبياء وفيها رفع عيسى بن مريم عليه السلام وقبض موسى عليه السلام ، وليلة ثلث وعشرين يرجى فيها ليلة القدر ، ويوم العيدين ، واذا دخلت الحرمين ، ويوم تحرم ، ويوم الزيارة ، ويوم تدخل البيت ، ويوم التروية ، ويوم عرفة ، واذا غسلت ميتا او كفنته او مسسته بعدما يبرد ، ويوم الجمعة ، وغسل الجنابة فريضة ، وغسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاغتسل ، والنصوص الدالة على الاستحباب في الليالي الافراد الثلث متجاوزة عن حد الاستفاضة ، بل يستحب الغسل في كل ليلة مفردة من شهر رمضان .

رواه في الاقبال على ما حكى .

بل في كل ليلة من العشر الاواخر منه لما عن الاقبال باسناد عن الصادق عليه السلام : كان رسول الله ((ص)) يغتسل في شهر رمضان في العشر الاواخر في كل ليلة ، بل تقدم ان النبي ((ص)) كان يغتسل في كل ليلة منه بين العشائين .

(وليلة الفطر) لرواية الحسن بن راشد المروية في التهذيب في الباب عن الصادق عليه السلام في حكم الليلة المذكور : اذا غربت الشمس فاغتسل الخبير وعن الاقبال روى انه يغتسل قبل الغروب من ليلة اذا علم انها ليلة العيد ، وروى انه يغتسل اواخر ليلة العيد .

(١) والجمعان اهل بدر وقريش وهو يوم الفرقان الذي وقع في القران والوفد بفتح الواو واسكان الفاء جمع وافد كصاحب جمع صاحب وهم الجماعة القادمون على الاعاظم برسله وغيرها والمراد بهم هنا من قدر لهم ان يجمعوا فسي تلك السنة كذا قيله منه . (منه)

(و يومى العيدين) باجماع العلماء كافة كما عن الجماعة، والنصوص به مستفيضة منها صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة .

و مقتضى الاطلاق امتداد وقته الى الليل، لكن عن ظاهر الاصحاب الامتداد الى الروال خاصة، وهو الاولى سيما بعد المروى عن الرضى: فاذا اطلع الفجر يوم العيد فاغتسل، وهو اول اوقات الغسل ثم الى وقت الزوال المؤيد بشركة العيد مع الجمعة في كثير من الاحكام .

(وليلة نصف رجب) وفاقا للمشهور، و يظهر من نسيان الاحكام ان به رواية، و لعلها ما عن الاقبال عن النبي (ص) : من ادركه شهر رجب فاغتسل في اوله ووسطه و آخره خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه .

(و شعبان) لرواية ابي بصير المروية في التهذيب في باب الاغتسال عن الصادق عليه السلام .

و المروى عن الصباح عن سالم مولى حذيفة عن النبي (ص) : من تطهر ليلة النصف من شعبان فاحسن الظهور الى ان قال : قضى الله تعالى له ثلاث حوائج ثم ان سأل ان يرانى في ليلته رانى .
و الرضى الاتى .

(و يوم المبعث) كما قاله الجماعة، و عن الغنية عليه الاجماع .

(و يوم (الغدیر) اجماعا كما عن الجماعة، لرواية علي بن الحسين الاتية انشاء الله في صلوة الغدير .

و للمروى عن الفقه الرضوي الغسل ثلثة وعشرون : من الجنابة والاحرام و غسل الميت و غسل الجمعة و غسل دخول المدينة و غسل دخول الحرم و غسل دخول مكة و غسل زيارة البيت و يوم عرفه و خمس ليالى من شهر رمضان اول ليلة منه و ليلة سبع عشر و ليلة تسع عشر و ليلة احدى وعشرين و ليلة ثلث وعشرين و دخول البيت و العيدين و ليلة النصف من شعبان و غسل الزيارات و غسل الاستخارة و غسل طلب الحوائج من الله تعالى و غسل يوم غدیر خم الفرض من

ذلك غسل الجنابة والواجب غسل الميت وغسل الاحرام والياق سنة الخبر .
وعن الاقبال عن ابي الحسن المثنى عن الصادق عليه السلام في حديث
طويل ذكر فيه فضل يوم الغدير : فاذا كان صبيحة ذلك اليوم وجب الغسل في
صدر نهاره الخبر .

والمراد بالوجوب فيه وفي خبر سماعه المروى في التهذيب في باب
الاغتسال تأكد الاستحباب .

(و) يوم (المباهلة) وعن الغنية الاجماع، وعليه يدل المروى في التهذيب
في باب الاغتسال عن سماعه عن الصادق عليه السلام المتضمن لقوله عليه السلام
وغسل المباهلة واجب، والمراد بالوجوب هو ما مر .

و يوم المباهلة هو الرابع والعشرون من ذي الحجة على المشهور، و
عن بعض الخامس والعشرون، وعن الاقبال قيل احدى وعشرون وقيل سبعة
وعشرون .

تنبيه :

وعن المجلسي رحمه الله عن والده الثقي رحمه الله امكن الارادة من
الخبر الغسل لفعل المباهلة لورود الغسل لها فيما رواه الكافي في باب
المباهلة عن ابي مسروق عن الصادق عليه السلام وفيه : اذا كان ذلك فادعهم
الى المباهلة، قلت : وكيف اصنع ؟ قال : اصلح نفسك ثلثا واظنه قال وضم و
اغتسل الخبر .

واستظهره من حيث اللفظ لعدم حاجته الى تقدير مضاف .
اقول وفي بعض الحواشي المنسوبة الى الثقي المذكور مكتوبا على الخبر
المزبور، المراد به الاغتسال لا يقع المباهلة مع الخصوم في كل حين، كما في
الاستخارة وقد وردت به رواية صحيحة في الكافي وكان ذلك مشتهرا بين
قديما الاصحاب كما لا يخفى انتهى .

اقول وما ذكره وان كان انسب بالقواعد اللفظية، ولكن فهم الاصحاب و

الاجماع المحكى عن الغنية اقوى قرينة على ان المراد به الغسل في اليوم المعهود
(وايوم عرفه) اجماعاً على الظاهر المحكى عن الغنية عملاً بالروايات ،
منها الرضوى المتقدم .

والمروى في التهذيب في باب الاغسال عن سماعة عن الصادق ((ع)) :
وغسل يوم عرفه واجب ، والمراد بالوجوب مأمور ، لكن قيد الغسل في ذلك اليوم
في رواية ابن سنان المروية في هذا الباب عن الصادق عليه السلام : بقوله : عند
زوال الشمس^(١) والعمل على الاطلاق نعم الايقاع عند الزوال مستحب آخر .
(وغسل الاحرام) على الاشهر الاظهر ، بل عن العنتهى لا يعرف فيه
خلاف ، بل عن الشيخين عدم الخلاف خلافاً للمحكى عن العماني فالوجوب ، و
نسبه المترض على ما حكى عنه الى الاكثر ولا وجه لتلك النسبة .

نعم يدل على هذا القول المروى في التهذيب في باب الاغسال عن
يونس عن بعض رجاله عن الصادق عليه السلام : الغسل في سبعة عشر موطناً
منها الغرض ثلثة ، فقلت : جعلت فداك ما الغرض منها ؟ قال : غسل الجنابة
وغسل من مس ميتاً والغسل للاحرام .

و الرضوى المتقدم في الغدير ، لكنهما لا يقومان في مقابلة الاصل المعتضد
بما مر ، من وجوه شتى : منها ضعف سندهما مع عدم جابر له ، ومنها عدم تسليم
دلالة الواجب الواقع في الرضوى على المصطلح عليه في بحث الاغسال ، مع ان
في المرسل المتقدم اطلاق الغرض وهو كما ترى .

وفي الرضوى المروى عن العيون اطلاق السنة ، وهو ما كتبه ((ع)) الى
المؤمنين من محض الاسلام : وغسل الجمعة سنة ، وغسل العيدين ، ودخول
مكة والمدينة والزيارة والاحرام ، واول ليلة شهر رمضان ، وسبعة عشر وتسعة
عشر واحدى وعشرين ، وهذه الاغسال سنة ، وغسل الجنابة فريضة ، وغسل

(١) حيث قال الغسل من الجنابة و يوم الجمعة و يوم الفطر و يوم الاضحى و يوم
عرفة عند زوال الشمس الخبر . (منه)

الحيض مثله .

و هذا كالتص في المختار فليحمل الفرض و الوجوب على التأكد في

الاستحباب .

و يستحب إعادة الغسل بعد النوم قبل الاحرام ، لخبري النضر و على

المرويين في الكافي في كتاب الحج في باب ما يجزى من غسل الاحرام .

فما عن الحل في المخالفة غير مسموعة ، و خبر العيص النافي محمول

على نفي الوجوب .

و عن شرح التقلية انه قال الحق غير النوم من الاحداث به .

(و الطواف) هذا هو المقطوع به في كلام الجماعة على ما قيل ، و عبر

البعض بغسل زيارة البيت ، و عن الغنية عليه الاجماع ، وقد تقدم في الرضوي

المروى عن العميد قوله عليه السلام : والزيارة ، والظاهر ان المراد زيارة البيت

بقريفة السابق و اللاحق .

وفي رواية على بن ابي حمزة المروية في الكافي في الحج في باب دخول

مكة عن الكاظم عليه السلام ان اغتسلت بمكة ثم نمت قبل ان تطوف فاعد غسلك .

(و زيارة النبي و الائمة ((ع))) على المقطوع به في كلام الاصحاب ، كما

ذكره غير واحد ، بل عن الغنية عليه الاجماع ، و عليه يدل عموم الرضوي المتقدم

في غسل الخدير ، و المروى في التهذيب في قبيل باب زيارة الاربعين عن

العلاء بن سيابة عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : خذوا زينتكم عند كل

مسجد قال : الغسل عند لقاء كل امام ، و عليه فلا وجه لاختصاص نفي الريب

بزيارة النبي و الامير و الحسين و الرضا ((ع)) ، التفاتا الى ورود الاخبار فيهم

عليهم السلام .

هذا مضافا الى المروى عن كامل الزيارة في ^(١) زيارة الكاظم ((ع)) ، و

(١) وهو لابن قولويه . (منه)

الجواد ((ع)) عن محمد بن عيسى بن عبيد عن ذكره عن أبي الحسن ((ع)) وفيه قال : اذا اردت زيارة موسى بن جعفر و محمد بن علي فاغسل وتغلف الحديث وعن الكتاب المذكور في زيارة أبي الحسن عليه السلام و أبي محمد ((ع)) قال روى عن بعضهم ((ع)) انه قال : اذا اردت زيارة قبر أبي الحسن علي بن محمد و أبي محمد الحسن بن علي ، تقول بعد الغسل ان وصلت الى قبرهما والا او مات بالسلم من عند الباب الذي على الشارع الحديث .

ثم المحكى عن المفيد اعادة الغسل بالحدث ، وعليه يدل الموثق صريحا على ما قاله بعض مشايخنا ، وفيه عن غسل الزيارة يغتسل بالنهار ويزور بالليل بغسل واحد ، قال : يجزئه ان لم يحدث فان احدث ما يوجب وضوءا فليعد غسله .

لكن روى الكافي في كتاب الحج في باب ما يجزى من غسل الاحرام في الصحيح ، عن عمران بن يزيد عن الصادق عليه السلام قال : غسل يومك ليومك و غسل ليلتك لليلة .

وفي الباب عن أبي بصير قال : سئلته عن الرجل يغتسل بالمد ينفه لا حرامه ايجزئه ذلك من غسل ذي الحليفة ؟ قال : نعم ، فانه رجل و انا عنده ، فقال : اغتسل بعض اصحابنا فعرضت له حاجة حتى امسى قال : يعيد الغسل تغتسل نهار اليومه ذلك و ليلا لليلة .

بل عن السراير نقلا من كتاب جميل عن الحسين الخراساني عن احمدهما ((ع)) : غسل يومك يجزيك لليلة و غسل ليلتك يجزيك ليومك .

و رواه النهاية في الحج في باب السهو للاحرام باسناد صحيح ، وفيه دلالة على اوسع مما في الصحيح المتقدم .

لكن الموثق لا ينافي تلك الاخبار لجواز القول بالاجزاء و اولوية اعادة الغسل بالحدث .

(و فضا) صلوة (الكسوف) العارض للشمس و القمر لا مطلقا بل للتارك

عمدا مع استيعاب الاحتراق) وفاقا للاكثر ، و منهم المحكى عن الحلبي نافيا
 الخلاف عن عدم الشرعية اذا انتفى الشرطان . وهو الاظهر عملا بالاصل والمرى
 عن الفقه الرضوي : وان انكسفت الشمس او القمر ولم تعلم به فعليك ان تصلبها
 اذا علمت فان تركتها معتددا حتى تصبح فاغتسل وصل وان لم يحترق القرص
 فاقضها ولا تغتسل .

و المروى عن الخصال ^(١) في الصحيح على الاظهر لمكان ابراهيم ، عن
 محمد ^(٢) عن الباقر عليه السلام : وغسل الكسوف اذا احترق القرص فاستيقظت
 ولم تصل فعليك ان تغتسل و تقضى الصلوة .

و رواه في الفقيه ايضا في باب الافعال ، لكن بزيادة كلمة كله بعد
 القرص ، وذكر الاستيقاظ وعدم الصلوة وان لم يكن نصا في اشتراط التعمد في
 الترك ، لكن الرضوي المتقدم مما يكشف النقاب عن المراد ، فلا يحتاج الى القول
 بان فيه اشتراطا زائدا على الاحتراق ، وكل من اشترط الزيادة عليه اشترط
 التعمد لا غير ، ومن لم يشترط لم يشترط مطلقا ، فحمل تلك الزيادة على التعمد
 اولى حذرا من شذوذ يتبها وطرحها ، خلافا للمحكى عن المعنع والذكرى
 فاقصرا على الاحتراق ولم يعتبر التعمد .

ولهما صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة في غسل ليالى الافراد ، المتضمنة
 لقوله ((ع)) : وغسل الكسوف اذا احترق القرص كله فاغتسل ، وفيه انه لمكان
 الاطلاق لا يقوم في مقابلة ما مر .

هذا مضافا الى ما قيل بانه ليس فيه ذكر القضاء ، وظاهره العموم لسه
 وللاداء ، وهو مخالف الوفاق .

والى ما استظهره غير واحد من القول باتخاذه مع المروى في الفقيه و

(١) رواها فيه الصدوق عن ابيه عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن حماد بن عيسى
 عن حريز عن محمد عن الباقر عليه السلام . (منه)

(٢) وهو ابن مسلم لمكان حريز . (منه)

الخصال ، و إنما حصل التغيير بنقل الشيخ له في التهذيب .
 و للمحكى عن المرتضى في الصباح و المفيد في القواعد فاقصروا على
 التعمد و لم يعتبروا الاحتراق ، و لهما المروى في التهذيب في إخراج الأغسال
 عن حريز عن أخيه عن الصادق عليه السلام : إذا انكسف القمر فاستيقظ الرجل
 و لم يصل فليغتسل من غد و ليقض الصلوة ، و إن لم يستيقظ و لم يعلم بانكساف
 القمر فليس عليه إلا القضاء بغير غسل .

و فيه أنه لا يقوم في مقابلة ما مر من وجوه منها كون ما مر أخص فليقتيد به
 العام ، و ظاهر الأخبار الوجوب ، كما عن السيد و شرح القاضي و المفيد في
 صلوة القواعد ، و المراسم و ظاهر الهداية و النهاية و الخلاف و الكافي و صلوة
 الاقتصاد و الجمل و الغنية و عن المنتهى المبل إليه ، بل عن شرح القاضي
 دعوى الإجماع عليه ، خلافاً للمشهور بين المتأخرين .

فلا استحباب للأصل ، و لتعداده في الأغسال العندوبة في الصحيحين
 المتقدمين ، و لحصر الواجب عن الأغسال في غيره من غير هذه الأخبار .
 أصول المسئلة مشككة فالتردد فيها كما عن ابن حمزة في محله ، و إن كان
 الاستحباب لا يخلو عن رجحان ما ، لحواز القول بوجه إجماع القاضي بمصير
 الشهرة المتأخرة المتحققة بل المطلقة المحككة التي خلافه ، و عليه فيتقوى الأصل
 المعتضد بما مر فيزول الأمر عن ظاهره إلى الاستحباب الذي صرح غير واحد ،
 أنه بالنسبة إليه من المجازات المشهورة في أخبار الأئمة عليهم السلام .

(و المولود) حين ولادته على المشهور ، لرواية سماعة المروية في
 التهذيب في باب الأغسال ، عن الصادق عليه السلام و فيها : و غسل المولود
 واجب ، والمراد بالوجوب هو ما مر ، و عن بعض من القول بالوجوب وهو ناشئ
 كما صرح به غير واحد .

(و للسعي إلى رؤية المصلوب بعد ثلاثة أيام) الأصل فيه ما قاله في
 الفقيه في باب الأغسال بما لفظه : و روى أن من قصد إلى مصلوب فنظر إليه

وجب عليه الغسل عقوبة ، و ضعف السند غير قاذح لمكان التسامح ، نعم القول بالوجوب كما عن الحلبي استنادا الى هذا الخبر ضعيف جدا ، كالتردد المحكى عن الوسيلة و ظاهره عدم كفاية مجرد السعي في الاستحباب ، بل يتوقف على الرؤية فما يظهر من ظاهر المتن و نحوه مما لا وجه له اللهم الا ان يتمسك بالاجماع المحكى عن الغنية ، لاستحبابه للقاصد الى رؤية المصلوب ، و عليه فالتقييد بالثلاثة كما صنعه المتن و غيره مما لا وجه له ، و مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين من صلب بحق او ظلما ، ولا بين ان يكون مصلوبا على الهيئة المعتبرة شرعا و غيره ، و الحقيقة الشرعية في المصلوب غير ثابتة .

(و للتوبة) سوا كان عن فسق او كفر عند علمائنا ، كما في التذكرة عملا بالمرور في الشهيد في باب الاغسال عن الصادق عليه السلام فيمن اتى اليه فقال : ان لي جيرانا و لهم جوار يتغنين و يضربن بالعود ، فربما دخلت المخرج فاطيل الجلوس استماعا مني لهن ، فقال له عليه السلام : لا تفعل فقال : والله ما هو شيء اتيه برجلي انما هو سماع اسمعه باذني فقال الصادق عليه السلام : بالله انت اما سمعت الله يقول : « ان السمع و البصر و الفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا » فقال الرجل : كأتى لم اسمع بهذه الاية من كتاب الله ((ع)) من عربي ولا عجمي ، لا جرم اني قد تركتها ، و اني استغفر الله ، فقال له الصادق ((ع)) : تم فاغتسل وصل ما بدالك ، ولقد كنت مقبها على امر عظيم ما كان اسوأ حالك لو مت على ذلك استغفر الله و سله التوبة من كل ما يكره فانه لا يكره الا القبيح و القبيح دعه لاهله فان لكل اهلا (١) .

وهل يعم الاستحباب للتوبة للكبائر و الصغائر ، كما عن المنتهى و النهاية الاحكام و النغلية ، و يقتضيه اطلاق المتن و نحوه ام يختص بالكبائر؟ كما عن القواعد و كتاب الاشراف و الكافي و الغنية و الاشارة وجهان والاول اقرب (١) وهذه الرواية مذكورة في الكافي ايضا في اواخر كتاب الاشربة في باب الغنا مسندة وفي الفقيه في باب الاغسال مرسله منه (٢) منه (

لفتوى الجماعة الكافية في الاستحباب لمكان التسامح .

و اما الخبر المتقدم فيختص بالكبير لمكان الاصرار ، واختصاصه بما تضمنه من المعصية الخاصة غير ضاير ، اما لمكان الاجماع على التعميم كما هو الظاهر ، او لما عن ادعية السر من قوله تعالى : يا محمد قل لمن عمل كبيرة من امته فاراد محوها و التطهير عنها فليطهر لى بدنه وثيابه ، وليخرج الى برية ارض فيستقبل وجهه حيث لا يراه احد ، ثم ليرفع يده الخير ، ان قلنا ان الظاهر من تطهير البدن هو الغسل .

(و صلوة الحاجة و) صلوة (الاستخارة) عند علمائنا ، كما في التذكرة قيل ليس المراد اى صلوة اقترحها المكلف لاحد الامرين ، بل المراد بذلك ما نقله الاصحاب عن الائمة ((ع)) وله مظان فليطلب منها ، انتهى .

اقول الاظهر استحباب الغسل للاستخارة و طلب الحاجة مطلقا ، عملا بالرضوى المتقدم في غسل يوم المبعث ، و يدل على الاول ايضا خبر سماعة المروى في التهذيب في باب الاغسال عن الصادق ((ع)) وفيه : و غسل الاستخارة مستحب .

(و) غسل (دخول الحرم) اجماعا كما عن الغنية للرضوى ، و رواية محمد بن مسلم المتقدمين ، و لرواية سماعة المروية في الباب عن الصادق ((ع)) وفيها غسل دخول الحرم يستحب الا يدخله الا بغسل .

(و المسجد الحرام) اجماعا كما عن الخلاف و الغنية .

(و الكعبة) بالاجماع كما عن الخلاف و الغنية ، لرواية محمد بن مسلم المتقدمة ، و روايتى سماعة و ابن سنان المرويتين في باب الاغسال من التهذيب (و المدينة) اجماعا كما عن الغنية عملا بالاخبار . منها خبر الفقه الرضوى المتقدم ، و خبر ابن سنان المروى في التهذيب في الباب و صحيحه بصيغة المروية في التهذيب في باب زيارة رسول الله عن الصادق ((ع)) : اذا دخلت المدينة فاعتسل قبل ان تدخلها او حين تدخلها الخير .

(ر مسجد النبي (ص)) (أجماعا كما عن الغنية ، لرواية محمد بن مسلم المروية في التهذيب في باب الاغسال عن الباقر عليه السلام في حديث الغسل وإذا أردت دخول مسجد الرسول (ص)) .

(ولا تتداخل) هذه الاغسال عند اجتماع اسبابها ، وفاقا للمحكي عن الجماعة خلافا لآخرى فيجوز التدخل مطلقا ، والمحكي عن بعضهم فمع انضمام الواجب لا بدونه وعن آخر فالتدخل لامع انضمامه .

والذي يقتضيه التحقيق ان يقال : اذا اجتمع على المكلف غسلان فصاعدا ، فاما ان يكون كليهما واجبة او مستحبة او يجتمع الامر ان ، فالكلام في مقامات ثلث .

الاول ان تكون الكل واجبة ، فالأظهر الاكتفاء بغسل واحد . - ثانيا ، اقتصر على نية القرية او زاد عليها الرفع والاستباحة ، او تعيين الاسباب كلا عملا بالمروى في الكافي في باب ما يجزى الغسل ، في الصحيح على الصحيح . (١) لمكان ابراهيم عن زرارة قال : اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزاك غسلك ذلك للجنابة والحجامة وعرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة واذا اجتمعت عليك حقوق اجزاها عنك غسل واحد . قال ثم قال : وكذلك المرأة يجزئها غسل واحد لجنابتها واحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعبدها .

وعن مستطرفات السراير نقلا عن كتاب حرير بن عبد الله وقال زرارة عن ابي جعفر (ع) : اذا اغتسلت بعد طلوع الفجر اجزاك غسلك للجنابة والجمعة وعرفة الى آخر ما تقدم .

فاذن الخير خارج عن طرق الوهن ، منها عدم النسبة الى الامام (ع) او ان كان الاظهر عدم اضرار نحو ذلك فيما اذا كان الراوى نحو زرارة من اجلاء الاصحاب سيما ان في الخير كلمة ثم قال ، وهو ينادى بكون زرارة حاك عن

(١) والسند هكذا : على بن ابراهيم عن ابيه عن حماد عن حرير عن زرارة .

الخير ، و نحوه لا يحكى الا عن المعصوم غالبا ، او لم تفرع الى سمعك ان الضرر كلما ازداد قوة و جلالة نقص الاضرار و هنا وضعفا ، لان الجليل لا يستل عن غير المعصوم ((ع)) غالبا ، و كلما ازداد و هنا وضعفا ازداد الاضرار كذلك لان الضعيف يكتفى بالجليل عنده ولو كان غير المعصوم ((ع)) .

هذا مضافا الى ان الخبر مستند في التهذيب في باب الاغتسال عن احد هما ((ع)) وفي رواية جميل المروية في الباب عن بعض اصحابنا عن احد هما ((ع)) : اذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر اجزا عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في ذلك اليوم .

وفي صحيحة زرارة المروية ^(١) في التهذيب في باب تلقين المحتضرين في الزيادات عن الباقر عليه السلام عن ميت مات وهو جنب كيف يغسل و ما يجزيه من الماء قال : يغسل غسلا واحدا يجزى ذلك للجنابة و لغسل الميت ، لانهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة ، والتقريب عموم التعليل .

و في وثيقة زرارة المروية في التهذيب في زيادات باب الحيض عن الباقر ((ع)) : اذا حاضت المرأة وهي جنب اجزاها غسل واحد .

و المعمم عدم القائل بالفصل على الظاهر المصرح به في بعض العبائر ، و ^(٢) في هذا المكان في الموثق عن الصادق عليه السلام عن رجل اصاب من امرأته ثم حاضت ، قيل ان تغتسل قال : تجعله غسلا واحدا . الى غير ذلك من الاخبار ^(٣) .

و استظهر البعض ^(٤) دعوى الوفاق على الجواز اذا نوى الجميع مطلقا او

(١) و السند هكذا : احمد بن محمد عن عيسى ابن حديد ، و عبد الرحمن عن حماد عن حريز عن زرارة ، قال : قلت لابي جعفر عليه السلام ، الخ . والمراد به احمد بن محمد بن الحسن بن وليد كما صرح به في نقد الرجال . والمراد من حماد هو ابن عيسى بقرينة رواية عبد الرحمن بن ابي نجران .

(٢) وهو المشارق ١٠ (منه)

(٣) ومنها رواية الخشاب و رواية عمار و رواية شهاب (منه)

(٤) وهو المشارق ١٠ (منه)

البعض اذا لم يكن في الاسباب الجنابة ، ولو نوى البعض من الاسباب التي منها الجنابة فالمشهور اجزاءه عن الجميع ، بل عن بعض الاتفاق عليه ، وهذا القول اظهر عملا بالاطلاق الا ان يكون مع نيتها نافية لغيرها فيشكل الأمر نظرا الى الاطلاق ، فالاجزاء ومن موله عليه السلام انما لكل امرئ ما نوى وانما الاعمال بالنيات فالعدم .

و منهم من حكم بالاجزاء عملا باصالة التداخل ، وفيه انما انسلم كون الاصيل اصيلا ، لما تحققه ايضا في كتاب الصلوة في شرح تشيهد سجدي السهر في الامر الخامس ، ولو كان المعين غير الجنابة فهل يجزئ عنها كما قاله الجماعة ام لا كما عن ظاهر نسيان الاحكام ، قائلا برفعه للحدث الذي نواه خاصة ، و في التذكرة الاستشكال في صحة الغسل من اصله ، و ظاهر المتن ونحوه المنع مطلقا ، وجهان والاول امر ب عملا بالاطلاق من غير معارض ، عدا القول بان رفع الا دون لا يستلزم رفع الا على ، وهو ضعيف جداً .

نعم اذا نفى غير النوى ففي الاجزاء عن الجميع الاشكال المتقدم .
 الثاني ان تكون الكل مستحبة فالظاهر الاجزاء عن الجميع مطلقا ، سواء نوى الجميع او البعض مع الذهول عن الباقي ، او اقتصر على القرية عملا بالاطلاق خلافا لجامع المقاصد ، فعدم التداخل مطلقا ولو نوى الجميع و يقتضيه اطلاق المتن و القواعد و التحرير و ظاهر الدروس والتذكرة فالاجزاء مع نية الجميع ، الاختصاص بما نواه مع نية البعض ، كما عن ظاهر الذكرى و صريح السرايسر قائلا بان نية السبب في المندوب مطلوبة ان لا يراد به رفع الحدث بخلاف الافعال الواجبة لان المراد بها الطهارة فتكفي نيتها وان لم يفوالسبب ، وفيه ما ترى .

الثالث ان يكون بعضها واجبا و اخر مستحبا فالظاهر الاجزاء عن الجميع مطلقا ، سواء نوى الجميع ، او الواجب مع الذهول عن المستحب ، او اقتصر على نية الرفع و الاستباحة و القرية ، او على الاخير خاصة عملا بالاطلاق ،

وعن الخلاف الإجماع في الأول .

فما في جامع المقاصد و ظاهر المتن و نحوه من اطلاق المنع ضعيف ،
 كحكم التذكرة بعد قوله ببطلان الغسل لو نوى الجنابة و الجمعة بأنه لو نوى
 الجنابة ارتفع حدثه ولم يثب على غسل الجمعة ، انتهى .

نعم لو نوى الجنابة بشرط لامع تذكره حين الغسل لساير الأسباب ،
 فيجىء الاشكال المتقدم و معنى تداخل الواجب و المستحب : تأدى احد
 الوظيفتين بفعل الاخرى ، ولا ضير فيه .

فالقول بالمنع بناءً على اختلاف وجهي الوجوب و الندب وهما متضادان
 كما في جامع المقاصد و نحوه ، مما لا وجهه فيه .

واما اذا قصد المستحب خاصة فهل يجزى عن الواجب ايضاً كما اختاره
 البعض ؟ ام لا ^(١) يجزى عن الواجب ولا عن المستحب كما عن المشهور ؟ ام
 يجزى عن المستحب دون الواجب كما هو ظاهر التذكرة ؟ اوجه ينشأ من اطلاق
 فالاول ، ومن بقاء الحدث لعدم نية الوجوب فبقائه لا يحصل المستحب فالثاني
 ومن اتيانه بالمستحب دون الواجب فالثالث . ^(٢)

و اولها اوجهها سيما بعد الالتفات الى ما رواه الصدوق في الفقيه
 في كتاب الصوم في باب ما يجب على من افطر بما لفظه و روى في خبر اخر : من
 جامع في اول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان ان عليه ان
 يغتسل و يقضى صلوته و صومه الا ان يكون قد اغتسل للجمعة فانه يقضى صلوته
 و صيامه الى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك ، مع انه قال في اول النهاية ما
 قال نعم اذا قصد المستحب بشرط لامع تذكره حين النية لسبب الواجب
 فيجىء الاشكال المتقدمان .

(١) وهو الذخيرة و المشارق . (منه)

(٢) و توقض القول بان الفرض التنظيف ولا يصح مع وجود الحدث باجزاء
 غسل الاحرام من الحائض للخبر و فتوى الاصحاب . (منه)

فرعان الاول :

قال بعض المحققين : اذا كان احد الاغسال غسل الجنابة فالغسل بغير وضوء عند الفقهاء ، و اذا لم تكن الجنابة من جعلتها فيجب الوضوء معه اذا اريد به الصلوة او مطلقا^(١) ، انتهى .
وحكى البعض^(٢) عن آخر^(٣) في مسألة ما اذا نوى غير الجنابة مع كون احد الاسباب الجنابة ، وجوب الوضوء لعموم ادلته ، وعليه فينبغي القول به فيما اذا لم ينوها مطلقا ، وعدم الوضوء في كل موضع نقول بالاجزاء ، عن الجنابة قوى بحسب الدليل .

الثاني :

الظاهر كون التداخل رخصة لا عزيمة وفاقا لغير واحد^(٤) لمكان لفظ الاجزاء الوارد في الخبر .

تنبيه :

اذا اجتمعت اسباب توجب الوضوء ، كفى وضوء واحد بنية التقرب ولا يفتقر الى تعيين الحدث الذي يتطهر منه عند العلماء كافة ، كما صرح البعض ، وهذا واضح على التحقيق من عدم لزوم نية رفع الحدث ، واما لوقلتنا بفالواجب قصد رفعه من حيث هو هو ، ولو نوى رفع حدث معين فعن اكثر الاصحاب ارتفاع الجميع ، لوجوب حصول المنوى وهو لا يحصل الا برفع الجميع ، واستشكله البعض^(٥) باتحاد معنى الحدث وعدم القصد الى رفعه ، قال : ويقوى الاشكال مع قصد النفي عن غير المنوى ، ويتوجه البطلان هنا للتناقض ثم قال :

(١) والترديد لمكان الاختلاف في الوجوب النفس والغيري . (منه)

(٢) وهو المشارق . (منه)

(٣) وهو الذكري . (منه)

(٤) كشارح تيج وعن الفاضل الاردبيلي . (منه)

(٥) وهو المدارك . (منه)

و يمكن ان يقال بالصحة و ان وقع الخطأ في النية ، لصدق الامتنال بذلك ، و هو حسن ، انتهى .

وهو وجبه ان قلنا باصالة التداخل والآكام هو الاظهر فيشكل المسئلة .
(والتيمم يجب للصلوة و الطواف الواحدين) لاشتراطهما بالوضوء و
الغسل ، و كون التيمم بدلا عنهما .

(ولخروج الجنب من المسجد ين) على المشهور المنصور ، بل عن بعض^(١)
عليه الاجماع ، عملا بالمعروى في التهذيب في زيادات باب التيمم ، في الصحيح
عن ابي حمزة عن الباقر عليه السلام : اذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام
او مسجد الرسول فاحتلم فاصابته جنابة فالتيمم ، ولا يمر في المسجد الا تيمما ،
ولا بأس ان يمر في سائر المساجد ، ولا يجلس في شيء من المساجد .

و بالمعروى في الكافي في باب النوادر قبل الحيض عن محمد بن يحيى
مرفوعا ، عن ابي حمزة عن الباقر عليه السلام : اذا كان الرجل نائما و ساق كما
نقدم الى قوله : الا تيمما ، حتى يخرج منه ثم يغتسل ، وكذلك الحايض اذا
اصابها الحيض تفعل كذلك ، ولا بأس ان يمر في سائر المساجد ولا يجلس فيها .
وعن الفقه الرضوي : واذا احتلمت في مسجد من المساجد فخرج منه
و اغتسل ، الا ان تكون احتلمت في المسجد الحرام او في مسجد الرسول (ص)
فانك اذا احتلمت في احد هذين المسجدين فتميم ثم اخرج ، ولا تمر بهما مجتازا
الا و انت تميم .

فما عن ابن حمزة من القول باستحياب التيمم بما لا وجه له .
وهل يجب التيمم بقول مطلق كما صرح به غير واحد ، وبقتضيه الاطلاق ،
ام لا بل يجب الغسل مع مساوات زمانه لزمان التيمم او نقضه عنه مع عدم استلزامه
تنجيس شيء من المسجد والآبه كما اختاره الجماعة ؟ وجهان .

(١) وهو السراير والمنتهى . (منه)

وهل يختص الحكم بالمحتمل كما اختاره الجماعة ، ^(١) أم يعم لكل جنب كما هو ظاهر المتن ونحو صريح الجماعة ، وجهان ينشأن من الاقتصار على مورد النص وحرمة القياس فالاول ، ومن عدم تعقل الفرق فالثاني ، ولعله الأرجح ، أما لعدم القائل بالفصل كما قاله بعض المحققين ، أو لتفريع قوله عليه السلام في الخبوين فاصابته جنابة ، فافهم .

وهل الحائض كالجنب في ذلك كما قاله الجماعة ، أم لا كما قاله غير واحد ؟ وجهان ينشأن من المرفوعة فالاول ، ومن كونها مرفوعة فالثاني ، ولعله الأرجح لعدم الجايز والاستدلال ^(٢) للاول بان الاجتياز فيهما حرام الا مع الطهارة وهي متعذرة ، والتيمم يقوم مقامها في جواز الصلوة فكان قائما مقامها في قطع المسجد ، فضعيف جدا إذ لا سبيل لها ^(٣) الى الطهارة ، وعلى المختار فهل يستحب لها التيمم كما في السراير أم لا ؟ وجهان والاخير اقرب إذ احتمال الحرمة لمكان اطلاق حرمة الكون فيهما في المقام ثابت ، ومعه لا تسامح قولاً واحداً ، والمشهور المنصور عدم الحاق سائر المساجد بهما في شرعية التيمم للخروج ، عملاً بالأصل خلافاً للذكرى فيستحب لما فيه من القرب من الطهارة ، وعدم زيادة الكون فيها على الكون فيهما ، وفيه ان الدليل ضعيف ، والقياس مع الفارق ، لعدم جواز المرور فيهما ، بخلاف غيرهما .

وهل يبيح بهذا التيمم كل ما يشترط فيه الطهارة من الصلوة ونحوها ، عن بعض العدم ، لوجوب الخروج عقبيه بغير فصل متحزباً اقرب الطرق ، وفي الرياض التحقيق ان يقال ان كان الغسل ممكناً في المسجد ولم نقل بتقصيده على التيمم ، فلا اشكال في عدم اباحة هذا التيمم ، للاجماع على عدم اباحة الصلوة بالتيمم مع امكان الغسل ، وان لم يكن في المسجد ، فلا يخلو اما ان يكون

(١) منهم المدارك والذخيرة والمشارك . (منه)

(٢) حكى ذلك عن المنتهى ويومى اليه شرح مفاتيح . (منه)

(٣) اي الحائض . (منه)

الغسل ممكنا خارجه ، كما لو كان الماء موجودا ، ولا مانع لهذا التيمم من الغسل من مرض ولا غيره .

وهنا يتوجه ايضا عدم اباحة الصلوة ، لان وقوعها في المسجد مقتنع ، لوجوب المبادرة الى الخروج ، وبعد الخروج يتمكن من الغسل فيفسد التيمم ، وانما شرع التيمم هنا مع امكان الغسل خارجا ، لتحريم المرور في المسجد من دون الغسل او التيمم ، فاذا تعذر الغسل داخله قام التيمم مقامه في اباحة قطع المسافة ، وان كان الغسل متعذرا خارج المسجد ، فالوجه كون هذا التيمم مبيحا لعدم المانع ، فان التيمم مع تعذر المائية يبيح ما يبيحه ، الا على قول ولد المصنف من عدم اباحة دخول المساجد مطلقا بالتيمم وسيأتي بطلانه ، ونفع حينئذ وجوب المبادرة الى الخروج و تحرى اقرب الطرق ، لان ذلك مشروط بإمكان الغسل خارج المسجد ، جمعا بين قولهم هنا كذلك وقولهم في باب التيمم انه يبيح ما يبيحه المائية ، ومن جملة ما يبيحه المائية اللبث في المسجد بين وغيرهما ، فيصح حينئذ اللبث والصلوة ، انتهى ، وهو جيد وفاقا لبعض الاجلاء .
(والندب لما عداه) ومقتضاه عدم وجوبه لكل موضع وجب فيه الطهارة ان لمكان ذكر الصلوة والطواف فقط في الوجوب ، والاجود التعميم وسيجس .
انشاء الله في بحث التيمم بيان المتن .

(وقد تجب الثلاثة بالنذر وشبهه) من العهد واليمين على الشرائط المودعة في مقامها ، فنذر الوضوء مع غسل الجنابة ، وغسل الجمعة يوم الاربعاء ، والتيمم للصلوة مع التمكن من الماء ، غير منعقد لعدم الرجحان .

(النظر الثاني في اسباب الوضوء) المراد بالسبب هنا الوصف الدال على المخاطبة بالطهارة وجوبا او ندبا ولو بالقوة ، حذرا من خروج نحو النصب .
(وكيفيته) واطلاق الكيفية على الذات من حيث السؤال عنها بكيف هي .

(انما يجب الوضوء من البول والغائط والريح من) الموضع الطبيعي (المعتاد) خروجه لعامة الناس وان لم يحصل الاعتقاد بالاجماع ، كما في

المشارك وعن السراير والمنتهى، والاخبار على ذلك مستفيضة، ونفى حكم المعتاد في النقض لو اتفق المخرج في غيره خلفة، بالاجماع المحقق والمحكي في عبارة الجماعة وكذا الرواسد الطبيعية وكان المخرج غيره، وعن المنتهى والتحرير عليه الاجماع.

فما عن نسيابه الاحكام من ايهام اشتراط الاعتقاد بما لا وجه له، وهل ينقض الخارج من غيره مع عدم انسداد مطلقا كما قاله الجماعة، ام لا مطلقا كما قاله اخرى، ام نعم مع الاعتقاد، ولا مع عدمه كما قاله اخرى بل قيل انه الأشهر، ام نعم مع الخروج تحت المعدة والامع الخروج من فوق كما عن المبسوط والخلاف والجواهر؟ اوجه اوجهها ثانيها عملا بالاصل، ^(١) وبالحصر المستفاد من المستفيضة بناء على ان المعتاد من المحصور فيه غير محل البحث، ومنها صحيحة سالم المروية في الكافي في اول باب ما ينقض الوضوء عن الصادق عليه السلام ليس ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك الاسفلين اللذين انعم الله عليك بهما، وصحيحة زوارة المروية في التهذيب في باب الاحداث عن احدهما ^(٢) (ع) لا ينقض الوضوء الا ما خرج من طرفيك او النوم.

بل يمكن جعل الاولى دليلا من غير عناية لمكان ^(٣) الانعام. واما القول بان الدال على الناقضية كما انه من جهة الاطلاق ينصرف الى المعتاد، فكذا ما دل على انحصار الناقض في الامور المذكورة ينصرف الى الفروض الشائعة، وعليه فلا يصح الاستدلال، فخرجيه جدا، اذ دلالة الحصر ^(٣) ليست من قبيل المطلقات حتى ينصرف الى الشايخ، اولست تقول

(١) وهو استحباب الطهارة - (منه)

(٢) اذ غير المعتاد مع فتح المعتاد، نعمة لانعمة - (منه)

(٣) فان قلت هذا مسلم اذ جعل الحصر حقيقيا واما اذ جعل اضافيا او كان مراد ا بينهما فلا قلت الاصل وهو الحقيقي والا اضافي خلاف الاصل فان قلت هب ولكن خلاف الاصل مشترك الارتكاب لمكان التخصيص مع الحمل على الحقيقي قلت التخصيص اهن منه - (منه)

بالانحصار بالنقد الغالب اذا قيل لا تتبع الا بالنقد الغالب ، والمعتاد للريح هو الدبر فلا يوجب الخارج منه من الغيل مطلقا ، وفاقا للجماعة ، عملا بالاصل وغيره ، خلافا للمحكى عن بعضهم ، فينقض الخارج منه من الذكر والتذكرة كما عن السراير ، فينقض الخارج منه من قبل المرأة لان له طريقا الى الجوف وللجماعة فينقض الخارج منه من قبلها مع الاعتقاد ، والكل ضعيف .

واطلاق بعض الاخبار الدال على ناقضية كلما خرج من الطرفين ، محمول على المتعارف المعتاد ، والاظهر اعتبار الاعتقاد في نفس الخروج ، فلو خرجت المفعدة ملوثة بالغايظ ثم عادت ، لم يحكم بالنقض وفاقا للجماعة ، عملا بالاصل ، فاشكال التذكرة وغيره لوجه له .

تنبيه :

يستفاد من نحو المروى في الباب في الزيادات في الصحيح عن زرارة عن الصادق عليه السلام : لا يوجب الوضوء الا غائط او بول او ضرورة تسمع صوتها او فسوة تجد ريحها ، عدم نقض خروج الريح مع عدم الوصفين ، وهو متروك الظاهر .

كما يرشدك اليه المروى عن علي بن جعفر في كتاب المسائل عن اخيه عليه السلام عن رجل يكون في صلوته فيعلم ان ريحا قد خرجت منه ولا يجد ريحها ولا يسمع صوتها ، قال : يعيد الوضوء والصلوة ، ولا يعتد بشيء مما صلى اذا علم ذلك يقينا .

وعن الفقه الرضوي : فان شككت في ريح انها خرجت منك او لم تخرج ، فلا تنقض من اجلها الوضوء ، الا ان تسمع صوتها او تجد ريحها ، فان استيقنت انها خرجت منك ، فاعد الوضوء ، سمعت وقعها اولم تسمع ، وشممت ريحها او لم تشم .

فقد ظهر كون نحو الصحيح محمولا على حالة الشك وعدم اليقين ، وصادر الرفع الوسواس الناشئ من تسويل الخناس بالالتباس .

وفي التهذيب في المكان المتقدم ، عن عبد الرحمن عن الصادق ((ع)) قال قلت له : اجد الريح في بطني حتى اظن انها قد خرجت ، فقال : ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت او تجد الريح ، ثم قال : ان ابليس يجي فيجلس بين يتي الرجل فيفسد ليشككه .

وفيما ذكر ظهور ان ميل بعض^(١) متأخري المتأخرين الى اشتراط احد الوصفين ، مما لا وجه له اصلا .

(والنوم الغالب على الحاسنين) السمع والبصر تحقيقا وتقديرا مطلقا ، اجماعا محققا ومحكما عن الجماعة ، والنصوص بذلك متجاوزة عن حد الاستفاضة . منها المروى في التهذيب في باب الاحداث في الموثق عن ابن بكير عن الصادق عليه السلام عن قوله تعالى : ((اذا قمتم الى الصلوة)) ما يعنى بذلك اذا قمتم الى الصلوة قال : اذا قمتم من النوم ، قلت : ينقض النوم الوضوء فقال : نعم اذا كان يغلب على السمع ولا يسمع الصوت .

وعن المنتهى والتبيان اجماع المفسرين على تفسير الآية بذلك .
والمروى في الباب في الصحيح عن عبد الحميد عن الصادق ((ع)) من نام راکع او ساجدا وماش على اى الحالات فعليه الوضوء .
الى غير ذلك من المستفيضة .

وعليه فما رواه في الفقيه في باب ما ينقض الوضوء عن سماعة انه سئل عن الرجل يخفق رأسه وهو في الصلوة قائما او راکعا فقال : ليس عليه وضوء .
وفي الباب مرسلا عن الكاظم عليه السلام عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه وضوء ؟ فقال : لا وضوء عليه مادام قاعدا ان لم ينفرج .

وفي التهذيب في باب الاحداث عن ابن بكير عن الصادق ((ع)) هل ينام الرجل وهو جالس ؟ فقال : كان ابي يقول : اذا نام الرجل وهو جالس مجتمع

(١) وهو المشارق كما عن المدارك والتقى المجلسي . (منه)

فليس عليه وضوء ، و إذا نام مضطجعا فعليه الوضوء .

وفى الباب عن عمران انه سمع عبدا صالحا يقول : من نام وهو جالس لم يتعمد النوم فلا وضوء عليه ، اما محمول على التقية ان عن ابي موسى الاشعري و ابي مجبر و حميد الاعرج عدم نقضه له ، وعن سعيد بن المسيب انه كان ينام مرارا ينتظر الصلوة ثم يصلى ولا يعيد الوضوء ، لانه ليس يحدث فى نفسه و يحدث مشكوك فيه ، وعن الشافعى عدم نقض نوم القاعد مالم ينفرج وان كثر اذا كان ممكنا لمقعده من الارض ، وعن مالك و احمد و الثوري واصحاب الراى ان كان كثيرا نقض والا فلا ، وعن الشافعى فى القديم و احمد فى احدى الروايتين عدم نقض نوم القائم و الراكع و الساجد ، وعن ابي حنيفة عدم نقضه فى كل حال من احوال الصلوة وان كثر او على ما اذا لم يغلب على الحاستين ، والاظهر فى البعض الاول وفى اخر الثانى .

و بالجملة لا شبهة فى عدم مقاومة تلك الاخبار فى مقابلة المستفيضة الموافقة لظاهر القرآن ، لكان ما عرفت من التفسير المخالفة للعامة التى يكون الرشد فى خلافهم ، الموافقة لعامة الفرقة المحقة ، اذ الاحتمال الذى نسبته فى المختلف الى الصدوق و ابيه حيث قال بعد نقل روايتى سماعة و المرسل عن الصدوق : فان كانت هاتان الروايتان مذهبها له فقد صارت المسئلة خلافية و الا فلا ، على ان الشيخ اباه على بن بابويه رحمه الله قال : لا يجب اعادة الوضوء الا من بول او منى او غائط او ريح يستيقنها ولم يذكر النوم ، انتهى .

وما لا وجه له اذ المناط فى النسبة الى الصدوق ان كان روايته لهما فى الفقيه مع انه قال فى اوله ما قال ، ففيه مع قطع النظر عن كونه كثيرا ما يذكر فتواه مع ذكر الرواية المخالفة لهما ، وعن قول البعض ^(١) انه رجع عما ذكره فى اول كتابه ، انه روى فى اول الباب الذى نقل فيهما الخبرين فى الصحيح عن

(١) وهو التقي المجلسى فى شرحه على الفقيه . (منه)

زراعة عن الباقر والصادق (ع) انه سئل عنهما عما ينقض الوضوء فقال : لا الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذكور والدير من غايط او بول او منى او ريح والنوم حتى يذهب العقل الخبير .

فما الوجه في الترجيح هذا مع ان المعكى عنه في الخصال ، دعوى الاجماع على النقض به .

وقال في الامالى حيث يصف دين الامامية الذي يجب الاقرار به : ولا ينقض الوضوء الا ما خرج من الطرفين من بول او غايط او ريح او منى والنوم اذا ذهب العقل .

او ليس هذا يفادى بأعلى صوته ، بانه غير مخالف في المسئلة ولا والده كيف وهو من رؤساء الامامية عند الكل فضلا عنه ، او ليس تعرف حاله بالنسبة الى رسالة ابيه .

و عليه فلو كان مخالفا لما خفى ذلك عنه اذا اهل البيت ادرى بما في البيت .

هذا مضافا الى ان فتواه بضمونها ، لا يقتضى كونه مخالفا ، لقرب القول بان النوم فيها محمول على ما اذا لم يذهب العقل .

وفي الصباح خفق الرجل : حرك رأسه وهو ناعس ، والنعاس ابتداء النوم والشيخ في التهذيب ايضا حمل نحو تلك الاخبار على ما اذا لم يغلب النوم على العقل ، مستشهدا بما رواه في باب الاحداث عن ابي الصباح عن الصادق عليه السلام عن الرجل يخفق وهو في الصلوة فقال : ان كان لا يحفظ حد ثامنه ان كان فعلية الوضوء واعادة الصلوة ، وان كان مستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة .

وربما يستفاد من هذا الخبر عدم كون النوم بنفسه حدثا ، ويؤكد المروى عن العلل والعيون عن الفضل عن الرضا عليه السلام في علة وجوب الوضوء بالنوم بان النائم اذا غلب عليه النوم ففتح كل شئ منسه و

استرخى ، فكان اغلب الاشياء فيما يخرج منه الريح . فوجب عليه الوضوء لهذه
الحلة .

لكن مقتضى اطلاق الاخبار ، وكلام الاصحاب ، كونه بنفسه حدثا .
بل عن السواير والغنية عليه الاجماع ، وعليه يدل صريح العروى فى
الباب فى الصحيح عن اسحق بن عبد الله الاشعري عن الصادق عليه السلام :
لا ينقض الوضوء الا حدث و النوم حدث ، فقد ازال عليه السلام بهذا مذهب
من ذهب من العامة على عدم كونه بنفسه حدثا ، كما تقدم عن سعيد بن
المسيب .

وعليه فالخبر ان من جراب النورة .
والغرض من رواية اسحق بيان ذلك ، لاماتوهم بعض المتأخرين حتى
تكلفوا فى ترتيب الاشكال بما تجده فى المختلف والمشارق وغيرهما .

فرع :

قال فى التذكرة لو شك فى النوم لم ينقض طهارته ، وكذا لو تخايل له
شئ ولم يعلم انه نيام او حدثت النفس ، ولو تحقق انه رؤيا فنقض ، وارتضاء
المدارك .

اقول اذا قوى الخيال ربما يرى امور او يتخيل وليس ذلك يناقض ، حتى
زال العقل و بطل السمع والبصر كما دلت عليه الادلة .

وفى صحيحة محمد بن عبيد الله وعبد الله بن المغيرة المروية فى الباب
عن الرضا عليه السلام عن الرجل ينام على دابته فقال : اذا ذهب النوم بالعقل
فليعد الوضوء .

وفى صحيحة زرارة المروية فى الباب قال : قلت له : الرجل ينام وهو
على وضوء ، اتوجب الحففة والحفتان عليه الوضوء ؟ فقال : يا زرارة قد نيام
العين ولا ينام القلب والاذن ، فاذا نامت العين والاذن والقلب وجب الوضوء
قلت : فان حرك الى جنبه شئ ولم يعلم به قال : لا حتى يستيقن انه قد نام

حتى يجئ من ذلك امر بين ، والا فانه على يقين من وضوئه ولا ينقض اليقين ابدًا بالشك ، ولكن ينقضه بيقين آخر .

والظاهر ان غلبة النوم بالعقل يلزم غلبة بالسمع ، فلا تنافي بين الاخبار ، (والجنون والاعما والسكر) باجماع المسلمين ، كما في التهذيب وعن المنتهى لا تعرف فيه خلافا بين اهل العلم ، وعن الخصال انه من دين الامامية ، وعن الحبل المتين نقل الاجماع عليه اصحابنا ، وعن البحار نقل اكثر الاصحاب الاجماع على كون الاعما ونحوه مما يزيل العقل ناقضا ، وهو الحجة لا الصحيح المتقدم المعلق فيه الحكم بالنقض في النوم على ذهاب العقل ولا التنبيه الذي استفيد من الصحاح في النوم ، ولا صحيحة ^(١) معمر بن خلاد المروية في التهذيب في الباب .

نعم عن دعائم الاسلام عن جعفر بن محمد عن آبائه ((ع)) : ان الوضوء لا يجب الا من حدث ، وان المرء اذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ماشيا من الصلوة ، ما لم يحدث او ينم او يجمع او يغم عليه او يكون منه ما لا يجب منه اعادة الوضوء ، وعليه فما عن بعض متأخري المتأخرين من التأمل في الحكم مما لا وجه له .

(والاستحاضة القليلة) بخلاف فيه الا من العمانى ، فلا توجب وضوءا ولا غسل ، وللإسكافي فوجب بها غسلا واحدا في اليوم والليلة على ما حكى عنهما ، وهما ضعيفان .

وعن الخلاف والناصريات ، دعوى الاجماع على النقض ، وسيأتي تحقيقه انشاء الله ، وتخصيصها ^(٢) بالذكر لاجل كون الغرض ذكر ما يوجب الوضوء خاصة ،

(١) رواية معمر هكذا سئلت ابا الحسن ((ع)) عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع الوضوء يشد عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فربما غفا وهو قاعد على تلك الحال قال يتوضأ قلت له ان الوضوء يشد عليه فقال اذا خفى عنه الصوت فقد وجب الوضوء عليه والتقريب عموم المفهوم والجواب رجوع الضمير الى الرجل الذي اغفى والاعفا هو النوم منه . (منه)

(٢) اي الاستحاضة القليلة . (منه)

فلا يرد النقض بالمتوسطة والكثيرة، وإنما يجب الوضوء بهذه الأشياء (لأغبرها) على المشهور المنصور. بل في التذكرة ذهب إليه علماءنا اجمع، عملاً بالأخبار الحاضرة وبالأصل، خلافاً للمحكي عن الاسكافي في المذى فينقض إذا كان عن شهوة، عن الشيخ أنه نسبته إلى قوم من أصحاب الحديث، وقواه بعض (١) متأخري المتأخرين.

وأما نسبة ناقضته إلى التهذيب إذا كان بكثرتة خارجاً عن العادة، ففيه اشكال لجواز القول بإيراده على سبيل الاحتمال، ويرد القول بنقضه الاجماع المحكي في الانتصار والتذكرة كما عن الناصريات ونهاية الأحكام والمنتهى على عدم ناقضته، بل عن النزعة دعوى الاجماع عليه إذا خرج عن شهوة، والمستفيضة الواردة بعدم النقض غير صالح للمقاومة من وجوه عديدة، والأقرب حملها على التقية التي هي في الأحكام الشرعية أصل كل بلية، إذ المحكي عن الجمهور كونه ناقضاً، إلا ما لكا فإنه قال إذا استدام به لا يوجب الوضوء، والمراد به كما عن الصحاح والقاموس ما يخرج عقيب الملاعبة والتقبيل، والظاهر أن ذكرهذين من باب التمثيل بل ما يخرج عقيب تخيل أو امساس أيضاً يكون مذياً.

وأما عدم ناقضية الودي بالذال المهملة وهو ما تخين يخرج عقيب البول والودي بالذال المعجمة وهو الماء الخارج عقيب الانزال كما قاله الجماعة، فأجماعى كما عن الجماعة وأما الدال على كون الودي ناقضاً كصحيفة ابن سنان المروية في باب الاحداث من التهذيب، فغير صالح للمعارضة من وجوه عديدة، فقد حملها الشيخ على صورة عدم الاستبراء المستلزم غالباً المعازجة مع البول، وربما يشعر به تعليقه بأنه يخرج من دريرة (٢) البول، والمحكي عن الاسكافي في القبلة، فقال: من قبل شهوة للجماع ولذة في المحرم نقض

(١) وهو المدارك كما عن مجمع الفائدة - (منه)

(٢) دريرة البول موضع سيلانه أو بقية ما سأل كما عن القاموس - (منه)

الطهارة . والاحتياط اذا كانت في محل اعادة الوضوء . و يرد به بعد الاصل
و العمومات الاجماع المحكى عن ظاهر الغنية وغيرها ، و المستفيضة ، و رواية
أبي بصير المروية في اوخر باب الاحداث من التهذيب ، غير صالحة للمعارضة
من وجوه عديدة .

وعنه في قهقهة فقال من قهقهه في صلوته متعمدا النظر او سماع ما
اضحكه ، قطع صلوته و اعاد وضوءه ، و يرد به بعد الاصل و العمومات ، الاجماع
المحكى عن الخلاف والغنية و ظاهرنهاية الأحكام والتذكرة ، و بعض الاخبار ، و اما
رواية سماعة المروية في الباب فغير صالح للمعارضة من وجوه شتى .

وعنه في خروج الحقة فينقض مطلقا ، و يرد به بعد الاصل و العمومات ،
الاجماع المحكى عن ظاهر الغنية وغيرها ، و صحيحة على بن جعفر المروية في
الباب في الزيادات .

وعنه في الدم الخارج من السبيلين اذا شك في خلوه من النجاسة .
فقال : بانه يوجب الطهارة مع عدم عده الدم الخارج منهما ناقضا ، مع العلم خلوه
عنها ، و لا وجه لقوله اصلا .

وللصدوق في النهاية في مس الذكر و الدبر ، فقال وان مس الرجل
باطن دبره او باطن احليله فعليه ان يعيد الوضوء ، وان كان في الصلوة قطع
الصلوة و تروأ و اعاد الصلوة ، و ان فتح احليله اعاد الوضوء و الصلوة .

و للاسكافي فيهما فقال على ما حكى عنه : ان مس ما انضم عليه الثقبان
نقض وضوءه ، و مس ظهر الفرج من الغير اذا كان بشهوة فيه الطهارة
واجبة في المحرم و المحلل احتياطا ، و مس باطن الفرجين من الغير ناقض
للطهارة من المحلل و المحرم ، و الاقوى عدم النقض بمس الفرجين مطلقا ، عملا
بالاصل ، و العمومات ، و الاجماع المحكى عليه عن الخلاف و ظاهر الغنية و
غيرها ، و المستفيضة .

و رواية عمار و أبي بصير غير صالحتين للمعارضة ، من وجوه عديدة .

واما عدم انتفاضة بالدود والحصاة وجب القرع وخروج الدم وآكل ماسته النار و
اكل لحم الابل ولحم الجزور وشرب الالبان ومس الكلب والمجوس وتقليم الأظفار
وحلق الشعر وتنفه وجزه و قتل البقه والبرغوث والقطة والزباب والردة ، و
مس شعر المرأة وجسدها والقى والرغاف والتخليل المخرج للدم مع كراهية
الطبع والحجامة والنخامة والبصاق والمخاط وانشاد الشعر والكذب والغيبة
والقذف والظلم والفحش ، فاجماعي بيننا كما بسطانها وغيرها في اللغات .
والوارد بالنقض غير صالح للمعارضة من وجوه عديدة .

تنبيه :

قال في التذكرة : كلما اوجب الوضوء فهو بالعمد والسهو سواء ، بلا
خلاف .

(و يجب على المتخلى) بل مطلقا (ستر العورة) عن الناظر المحترم ،
بالاجماع المحقق والمحكى في عبارات الجماعة ، وبالنصوص المتجاوزة عن حشد
الاستفاضة .

وفي النهاية في باب غسل يوم الجمعة و دخول الحمام ، عن الصادق
عليه السلام عن قول الله (عج) : ((قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم ويحفظوا فروجهم
ذلك اذكى لهم)) فقال : كلما كان في كتاب الله عز وجل عن ذكر حفظ الفرج فهو
من الزنا ، الا في هذا الموضع فانه الحفظ من ان ينظر اليه .

وظاهر الاصحاب ، وصريح الجماعة ، عدم وجوب الستر عن الزوجة و
المملوكة التي يباح وطئها والطفل الغير المميز .

(وعدم استقبال القبلة واستدبارها في الصحارى) والمراد به هنا
مقابل البنيان (و البنيان) على الاشهر الاظهر ، بل عن السرائر انه ظاهر
المذهب ، بل عن الخلاف والغنية عليه الاجماع ، وعليه يدل المروى في
التهذيب في باب آداب الاحداث عن عيسى بن عبد الله عن ابيه عن جده
عن علي عن النبي (ص) : اذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها

ولكن شرقوا^(١) او غربوا .

والمروى في الباب عن عبد الحميد او غيره مرفوعا عن الحسن بن علي عليه السلام انه سئل ما حد الغائط ؟ قال : لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها . و لا تستقبل الريح ولا تستدبرها .

وفي النهاية في حديث المناهي : و نهى ان يبول الرجل وفرجه باد للشمس وللقمر . و قال : اذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة .

وفي الاحتجاج روى انه دخل ابو حنيفة المدينة . و معه عبد الله بن مسلم فقال له : يا ابا حنيفة ان ههنا جعفر بن محمد ، من علماء آل محمد (ع) فاذهب بنا نقبض من علمه . فلما اتيا اذاهما بجماعة من شيعة ينتظرون خروجه او دخولهم عليه ، فبيناهم كذلك اذ خرج غلام حدث فقام الناس هيبة له . فالتفت ابو حنيفة فقال : يا ابن مسلم من هذا ؟ قال : هو موسى ابنه . قال : والله لا اخرجلنه بين يدي شيعة . قال : مه لن تقدر على ذلك . قال : والله لا فعلنه . ثم التفت الى موسى عليه السلام فقال : يا موسى اين يصنع الغريب في بلدكم هذه ؟ قال : يتوارى خلف الجدار ، و يتوقى امين الجار ، و شطوط الانهار ، و مسقط الثمار ، و لا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ، فحينئذ يصنع حيث يشاء .

وفي التهذيب في الباب عن علي بن ابراهيم رفعه . قال خرج ابو حنيفة من عند ابي عبد الله عليه السلام و ابو الحسن موسى (ع) قائم . وهو غلام فقال له ابو حنيفة : يا غلام اين يصنع الغريب ببلدكم ؟ فقال : اجتنب اقنية المساجد ، و شطوط الانهار ، و مساقط الثمار ، و منازل النزال ، و لا تستقبل القبلة بغايط ولا بول . و ارفع ثوبك حيث شئت .

و عن الغوالي في الفصل الرابع باسانيد الى النبي (ص) انه قال :

(١) الامر بالتشريق والتغريب متعلق بالمشافهين وهم الذين لا يكون قبلتهم في نقطة الشرق او الغرب واما من كان كذلك فليس تكليفه ذلك بل عليه ان ينحرف عن جانب الشرق او الغرب . (منه)

لا تستقبلوا القبلة بغايط ولا بول .

وعن الخلاف عنه ((ص)) : انما انا لكم مثل الوالد ، فاذا اتى احدكم الغايط فلا يستقبل القبلة ولا يستدبرها ببول ولا غايط .

وضعف الاسانيد منجبر بالشبهة . واشتغال البعض على بعض المكروهات غير ضاير ، اذ هو حينئذ كالعام المخصص في الباقي حجة كالخير الاول اذ الامر بالشرى والتغريب للاستحباب وان حكى عن بعض القول بوجوب التوجه اليهما ، عملا بالاصل المعتضد بعدم الظفر بمصرح من اصحابنا الامامية سواء .
واما المروي في التهذيب في الباب في الحسن او الصحيح (١) عن محمد ابن اسماعيل قال : دخلت على أبي الحسن الرضا ((ع)) وفي منزله كنيف مستقبل القبلة ، فغير صالح لمعارضة المختار لفقد التكافؤ ، مع عدم دلالة على جواز الاستقبال بشئ من التلث .

وعليه فذهاب جماعة من متأخري المتأخرين الى القول بالكراهة ما لا وجه له .

واما نسبة القول بها الى المفيد في القواعد فلا يخلو عن اشكال . بل الاظهر موافقته للمشهور ، وكذا النسبة الى الاسكافي ، اذ ظاهر عبارته المحكية هو استحباب اجتناب استقبال القبلة والشمس والقمر لمن اراد التغوط في الصحراء .

واما نسبة المختار الى الديلمي لكن في الصحارى خاصة ، فالظاهر ضعفها ، اذ الاظهر من عبارة المراسم هو الاستحباب مطلقا سواء كان في الصحارى او الابنية ، التفاتا الى السياق ، نعم لكنها موهمة لفهم التحريم في الصحارى وفضلية الترك في البنيان بوجه جلي ، وكيف كان فلا شبهة في ارجحية المختار .

(١) والترديد لمكان هيثم بن ابي مسروق . (منه)

فروع :

الاول : ظاهر النص والفتوى . وحريح الجماعة تعلق حكم الاستقبال والاستدبار بالبدن كمالا ، دون مجرد العورة حتى لو صرفها زال المنع خلافا لظاهر الالفية ، كما عن السيوري في التنقيح ، وابن فهد في المحرر ، فبالفرج خاصة وهو ضعيف .

و اشعار المروى عن نوادر الراوندي ، عن موسى بن اسمعيل عن ابيه ، عن جده عن موسى بن جعفر (ع) عن آبائه ، عن رسول الله (ص) ، انه نهى ان يبول الرجل وفرجه باد الى القبلة ، غير مغل عن الجوع ، مع ضعفه سنداً . وعلى المختار فلو استقبل واستدبر بالفرج خاصة ، فهل يحرم ام لا ؟ كما نفى البعض ^(١) عنه البعد ، وجهان ينشأ من ان النهي انما هو لتعظيم القبلة وعلى المفروض يكون منافاة التعظيم ازيد ، هذا مضافا الى خبر الراوندي المتقدم فالاول ، ومن الاصل وعدم الدليل على وجوب تعظيم شعائر الله ، بحيث يشتمل لنحو المقام فالثاني .

الثاني : هل يلحق حال الاستنجا* بحال الفعل ؟ قولان ينشأ من الاصل فالعدم ، ومن المروى في الشهد يب في باب آداب الاحداث في الزيارات عن عمار عن الصادق عليه السلام قال قلت له : الرجل يريد ان يستنجى كيف يقعد ؟ قال : للغايط فنعم وهو الاحوط ، وان كان في تعينه نظرا ضعف السند الثالث : على المختار لو اشتبه القبلة ، وامكن تحصيل العلم او الظن بها ، وجب من باب المقدمة ، وان لم يمكن سقط التكليف .

الرابع : الاستقبال والاستدبار بالنسبة الى القائم والقاعد معلوم ، واما بالنسبة الى المضطجع والمستلقي ، فالأظهر انهما بالنسبة اليهما كما يأتي في الصلوة ويمكن القول بعدم شمول الحكم بالنسبة اليهما لو بلغ العجز الى هذه

(١) وهو استاد حاشية صح . (منه)

الحالة ، اما لانصراف الاطلاق الى غير محل الفروض ، او للشك في شموله لمحل
الفرض ، اللهم الا ان يدعى عدم القول بالفصل ، فتأمل جدا .

تنبيه :

يستفاد من عبارة المبسوط كما عن النهاية و السراير عدم التحريم اذا
كان الموضع مبنيا عليه ولم يمكن الانحراف عنه ، وفي السراير وكأنه اي المبسوط
يريد عدم التمكن من غيره .

(وا يجب غسل موضع البول بالماء خاصة) بالاجماع المحقق و المحكى
في عياثر الجماعة ، و بالنصوص منها المروى في التهذيب في باب اداب الاحداث
في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) قال : لاصلوة الا يطهروا و يجزئكم من
الاستنجاء ثلاثة احجار بذلك جرت السنة من رسول الله (ص) ، واما البول فلانه
لا بد من غسله .

وفي الباب في الزيادات في الصحيح عن جميل عن الصادق (ع) اذا
انقطعت درة البول فصب الماء .

وفي الباب في الاصل عن يريد عن الباقر عليه السلام : يجزى من الغائط
المسح بالاحجار ، ولا يجزى من البول الا الماء .
و منها الاخبار الدالة على وجوب غسل الذكر على من صلى قبله من غير
استفصال .

و منها ما رواه في باب تطهير الثياب في الزيادات في الصحيح عن
العيص بن القاسم عن الصادق عليه السلام ، عن رجل بال في موضع ليس فيه
ماء ، فمسح ذكره بحجر وقد عرق ذكره وفخذه ، قال : يغسل ذكره وفخذه .
و مقتضاه عدم اجزاء غير الماء في صورة العجز ايضا ، وقد انعقد الاجماع
عليه ايضا ، كما في المدارك حيث قال وقد يتوهم من قول المصنف رحمه الله : و
لا يجزى غيره مع القدرة ، اجزاء غيره مع العجز عنه ، وليس كذلك اذا اجتمع
منعقد على عدم طهارة المحل بغير الماء ، ولعله اشار بذلك الى ما ذكره في

السراير انه اذا تعذر غسل المخرج لعدم الماء او غيره من الاعذار، وجب مسحه بما يزيل عين النجاسة، انتهى.

اقول ولعل قول السراير مبنى على ان الواجب ازالة العين والامر، فبتعذر الثاني لا يسقط الاول، لقوله ((ع)) الميسور لا يسقط بالمعسور، وقوله عليه السلام: اذا امرتكم بشئ فاتوا منه ما استطعتم.

وفيه مع عدم تسليم كون السند مجبورا بالشبهة، فوان ازالة العين ليست جزء من مفهوم الغسل العامور به، وعليه فلا وجه للاستدلال اصلا مع ان في اصل جعله دليلا مناقضة بيناها في اللمعات وعليه فلا وجه لقول السرائر و ان تبعه (١) الجماعة.

واما موثقة حنان بن سدير المروية في الزيادات باب آداب الاحداث من التهذيب، قال: سمعت رجلا سأل ابا عبد الله عليه السلام فقال: انى يلبت فلا اقدر على الماء ويشتد ذلك على، فقال: اذا بليت وتمسحت فامسح ذكرك بهريقك، فان وجدت شيئا فقل هذا من ذلك.

فغير دالة على حصول الطهارة بالمسح، اذ لو كان المراد ذلك لما كان لمسح الذكر بالريق بعده، ولا لقول هذا من ذاك بعد وجدان البلل وجه.

والذي يقوى في النظر القاصر، وفاقا للجماعة، ان المراد بها بيان حيلة شرعية يتخلص بها عما يجد من البلل بعد التمسح، بان يمسح دون المخرج بالريق، و يجعل وسيلة لدفع اليقين بنجاسة ما يجده من البلل بعد ذلك، باحتمال كونه منه لا من البول، بناء على اصاله الطهارة.

وعليه ففي الخبر مبالغة على كون المتنجس منجسا مطلقا.

فما تفرد به المحدث القاساني من دلالة على ان المتنجس بعد ازالة

(١) ومنهم التذكرة والمحكى عن المنتهى ونسبايه الاحكام وابن فهد و اختاره البعض (منه)

عين النجاسة عنه بالتمسح و نحوه ، لا يتعدى نجاسته الى ما يلاقيه برطوبة ، قائلا :
ان هذا باب من رحمة الله الواسعة .

مما لا وجه له ، مضافا الى مخالفة هذا القول لاجماع الطائفة ، كما حكاها
غير واحد ، وللاخبار الامرة بغسل الاواني والفرش و نحوه مما لا يستعمل فى
مشروط بالطهارة متى تنجس شيئا منها ، لظهور كون الامر لمنع تعدى نجاستها
الى ما يلاقيه برطوبة مما لا يشترط فيه الطهارة ، اذ لو كان مجرد زوال العين
كافيا ، لعزى الامر بالغسل عن الفائدة ، ولدت الاخبار على كفاية التمسح .
فافهم .

و للعزى فى التهذيب فى باب تطهير الثياب فى الزيادات فى الصحيح
عن الصادق عليه السلام عن رجل بال فى موضع ليس فيه ماء فمسح ذكره بحجر و
قد عرق ذكره وفخذه ، قال : يغسل ذكره وفخذه .
واما ما فى ذيله و سئلته عن مسح ذكره بيده ثم عرقت يده فاصاب ثوبه ،
يغسل ثوبه قال : لا .

فما لا ينافيه اذ ليس فيه دلالة على كون الاصابة بذلك الموضع النجس ،
وعليه فهو ممن لم يعلم بوصول النجاسة وعليه فلا بد من الحكم بالطهارة عملا
بالاصل .

و بالجملة لا شبهة فى المختار ، سيما بعد ملاحظة ما ترى من عامة الناس
من عدم رضائهم بازالة عين النجاسة من الاناء و الفرش و نحوهما بثوب و نحوه .
ثم باستعماله فى الشرب و الاكل ، او بملاقاتهم له مع الرطوبة ، بل لو ارتكبه
احد لكان عندهم كتارك الصلوة ، و ليس ذلك الا لاجل كونه يديها عند هم
كالصلوة .

واما صرف الحيلة فى الموتى الى دفع اليقين بنقض الوضوء السابق ،
بالبلل الذى يحس به بعد التمسح ، بفرض كون الليل المحسوس من الطريق
دون المخرج ، فضعيف بعدم التعرض للوضوء ، وعدم الاستبراء فيه ، وبأولوية

الجواب بالاستتبرأ، حيثئذ من الأمر بالحيلة المزبورة و بعدم أولوية هذا الاحتمال على فرض التسليم من الاحتمال السابق، فالترجيح من أين، هذا، مضافا الى عدم المناقات بين حصول هذه الحكمة وبين القول بتعدي النجاسة، فما الوجه في جعله دليلا لعدم التعدي .

و اما رواية سماعة المروية في اواخر الباب في الاصل عن الكاظم (ع) :
انني ابول ثم اتمسح بالاحجار فيجئ من البطل ما يفسد سراويلي، قال : ليس به بأس .

فمع قطع النظر عن السند غير صالح لانشاء هذا الاصل من وجوه عديدة، فليحمل على التقية، اذ عن الجمهور الاكتفاء في البول بالاحجار، مع عدم التعدي كالتعدي في غير عاين .

الاول : اذا كان الاغلف مرتقا يكفي غسل الظاهر، وان لم يكن كذلك وامكنه كشفها، فهل يجب الكشف حتى يغسل المخرج كما في التذكرة وعن المنتهى والذكرى ام لا وجهان .

الثاني : اقل ما يحصل به التطهير مثلا ما على الحشفة على الاقوى، وفاقا للمشهور، كما قاله الجماعة، عملا بالمروى في الباب في الحسن عن نشيط بن صالح عن الصادق عليه السلام قال : سئلته كم يجرى من الماء في الاستنجاء من البول ؟ فقال : يمتلى ما على الحشفة، خلافا للجماعة فالغسلتين، ولاخري فما يسمى غسلا عملا بالاطلاق وللاول الاستصحاب والاخبار، الواقعة في جواب من سئل عن البول يصيب الجسد الامرة^(١) يصب الماء عليه مرتين، وفيهما ان خير نشيط مقدم لمكان الاخصية .

واما جعل النزاع بين المختار والثالث لفظيا، بنا، على عدم العلم

(١) ويرد عليه ايضا ان التعارض بين هذه الاخبار والا مرة بالغسل عموم من وجه فيجب الوقف فلاوجه للاستدلال . (منه)

بحصول الغلبة المعتبرة في المطهر الا بالمثلين ، فغير وجيه لحصولها بمثل و
نصفه مثلا .

واما ارادة الغسلتين من الخبر، كما صرح به ثانی المحققين والشهيدین
فبعيد ^(١) من وجوه .

نعم الاحوط اعتبار المرتين و الثلث اكمل ، لصحیحة زرارة المروية في
الباب في الزيادات ، كان يستنجى من البول و من الغايط بالعدر والخرق ^(٢)
لظهور كون الضمير راجعا الى الامام عليه السلام .

(وكذا) يجب غسل (مخرج الغايط مع التعدي) عن محل العادة ،
للاصل والاجماع المحقق و المحكى في عبائر الجماعة و للمروى في الخو الى عن
زرارة عن الباقر عليه السلام : يكفي احدكم ثلثة احجار اذا لم يتجاوز محل العادة
و نحوه النبوى العامى (حتى يزول العين) عملا بالمروى في الباب في الاصل
في الصحيح على الصحيح ، عن ابن المغيرة عن الرضا عليه السلام قال قلت له :
للاستنجا حد ، قال : لا حتى ينقى مائة قلت : فانه ينقى ما شئت و يبقى الريح ،
قال : الريح لا ينظر اليها .

وفي الباب عن يونس بن يعقوب في الموثق ^(٣) او الصحيح عن الصادق
عليه السلام الوضوء الذي افترضه الله على العباد لعن جا' من الغايط او بال
قال : يغسل ذكره و يذهب الغايط ، ثم يتوضا مرتين ، و بروايته عمار و ابراهيم
المرويتين في الباب الا مرتين بالغسل .

(والاثرا) وفاقا للجماعة ، وهو الاظهر ان فسرناه بالاجزاء الصغار
المتخلقة على المحل عند مسح النجاسة ، كما عن الجماعة ، وان فسرناه باللون كما
عن التنقيح فلا ، اما لنفى الحرج وعدم الاشتهار الوجوب ، او لعان الجماعة

(١) في المسالك . (منه)

(٢) والخزف خ ل

(٣) والترديد لمكان يونس . (منه)

ومنهم السراير من دعوى الاجماع . على عدم وجوب ازالة لون ساير النجاسات
ففى المقام اولى ، بل قيل بشمول عبارة المتضمنة لدعوى الاجماع لنحو المقام ، او
لصدق الغسل والنقاء وذهاب الغايط ، ودليل السيورى بان اللون عرض
لا بدله من محل جوهري وليس الاجسم الغايط ، اذ انتقال العرض محال ،
فوجود اللون دليل على وجود عين النجس فيجب ازالتها ، غير وجيه اما ، او لا
فلان مع صدق ما مر لا نسلم اضرارا لاجزاء^(١) الصغار الغير المحسوسة التى يقوم بها
اللون ، واما ثانيا فيمنع استلزام امتناع انتقال الاعراض ان يكون العين موجودة
حال وجود اللون ، لجواز ان لا يكون هذا اللون اللون القائم بالعين ، بل يكون
لونا اخر حدث بالمجاورة ، بل لعله الاظهر لبعد ان يبقى من الحنا ، مثلا بعد
غسله مرارا ما احاط بجميع سطح اليد ، واما ثالثا فبالنقض بالرايحة لعدم
وجوب ازالتها اجماعا نما وفتوى فتأمل^(٢) جدا .

فرعان :

الاول : الواجب هو غسل ظاهر المخرج فقط ، فلا يجب غسل الباطن
بادخال الأنملة والقطن ونحوهما اجماعا ، وعليه يدل غير واحد من الاخبار .
الثاني : حكى عن الديلمى انه جعل الضرير دليلا على زوال عين
النجاسة عن المحل والحق عدم الا احيانا ، وبالجمله المعتبر هو العلم
بالنقاء باى شئ حصل ، ولا يجوز الاكتفاء بالظن عملا بالاصل الامع الضرورة ،
كما اذا غلب الوسوسة .

نعم ربما يشكل الامر فيما اذا شرب شيئا من الادهان ، كما يتفق حين
شرب فليس الأطباء المستعمل غالبا مع دهن اللوز ، فانه يخرج سريعا من
غير اعمال الطبيعة ، وتبقى لزوجه فى اطراف المفعدة ، فمقتضى القاعدة ان
يبالغ فى ازالة ولو باسخان الماء .

(١) هكذا جاء فى المتن .

(٢) وجه التأمل ان خروج شئ بدليل لا يستلزم خروج ما لا دليل على خروجه . (منه)

تنبيه :

قد عرفت عدم وجوب ازالة الرايحة وعليه فاشكال الذكرى بانها ترفع
احد اوصاف الماء فينجس ، وعليه فلا يظهر المحل ، مما لاحلاوة فيه ، فلذا
اجاب تارة بالعفو للنص والاجماع ، واخرى بان محلها ان كان الماء نجس و
ان كان اليد او المخرج فلا ، واستحسن الجماعة الاخير .

(و يتخير مع عدمه) اى التعدى (بين ثلاثة احجار ظاهرة وشبهها)
من كل جسم ظاهر الا ما استثنى (منزلة للعين و بين الماء) اقول اذا لم يتجاوز
الغايط عن المخرج ، فالتمييز بين الماء و بين الاحجار ونحوها فى الجملة
اجماعى ، كما ادعاه الجماعة ، و اما اذا تجاوز عن المخرج ، ولم يتجاوز محل
العادة فصرح فى التذكرة كما عن نهایه الاحكام بتعيين الماء حينئذ ، بل ظاهر
الاول دعوى الاجماع عليه ، ويمكن الاستفادة من هذا القول من الجماعة الحاكمة
بالماء مع التعدى عن المخرج ، والظاهر وفاقا للجماعة التخيير كالاولى عملا
باطلاق الاخبار ، وبعضه خبر الغوالى المتقدم . و اما الاجماع المحكية على
تعيين الماء اذا تعدى المخرج ، فغير معلوم الشمول لنحو المقام ، وان فسرنا
المخرج بحواشى الدبر كما فسرته الجماعة ، توضح ذلك انه لا ريب ان عبارة
الفقهاء كالاخبار ، محمولة على المفهومات العرفية ، وليس بنائها على التدقيقات
العقلية ، وعليه فمرادهم بالتعدى عن المخرج هو وصوله الى مكان مالم تجر
العادة بوضوله عند خروجه اليه ، وبعدم التعدى عنه هو عدم وصوله اليه ، نعم
ربما ينافى المذكور عبارة التذكرة (١) .

(١) قال فى التذكرة الغايط ان تعدى المخرج وجب فيه الغسل بالماء اجماعا
الى ان قال ويشترط فى الاستنجا بالاحجار امور الى ان قال الثانى عدم التعدى
فلو تعدى المخرج وجب الماء وهو احد قولى الشافعى وفى الاخر لا يشترط فسان
الخروج لا ينفك منه غالبا واشترط على القدر المعتاد وهو ان يتلوث المخرج وما حوالیه
وان زاد عليه ولم يتجاوز الغايط صفحتى الالبين فقولان انتهى . (منه)

فلذا قال بعض الأفاضل ^(١) ولولا دعوى الإجماع في التذكرة ، على أن المتعدي هو ما يتعدى عن المخرج في الجملة ولو لم يصل إلى الحد المذكور ، لقلت مراد الأصحاب ما ذكرناه .

أقول وكيف كان فالأظهر ما مر ، ورفع اليد عن إجماع التذكرة على تقدير شموله لنحو المقام ، أهون من الرفع عن الاطلاقات لاستلزامه حملا على الفرد النادر ، إذ الغالب التعدي عن نفس الخاتم ، والاحتياط في المسئلة مما لا ينبغي تركه .

و أما اعتبار الطهارة فأجماعى كما في التحرير وعن المنتهى ، ويؤيده المرسل المروى في التهذيب في باب آداب الأحداث ، عن الصادق (ع) : جرت السنة في الاستنجا بثلاثة أحجار ابتكار و يتبع بالعا

ولو استعمل النجس فهل يبقى الرخصة ؟ كما احتمله في المنتهى و النهاية الأحكام على ما حكى ، أم يتحتم العاء ؟ كما قاله في التذكرة والرياض ، أم ^(٢) الأول أن كان النجس غايطا ؟ والثاني أن كان غيره ؟ كما اختاره في القواعد ، أوجه تنشأ من أصالة بقاء التخيير فالأول ، ومن الاختصار فيما خالف الأصل على القدر المتيقن فالثاني . ومن كون نجاسة الغايط واحدة فالثالث . و أما أخزا كل جسم ظاهر سوى ما استثنى فهو المشهور . يدل عن الخلاف والغنية عليه الإجماع ، وعليه يدل عموم خبري ابن المغيرة و يونس السابقين في شرح قول المصنف حتى يزول العين .

و يدل على خصوص المدرو والخرق خبرا زرارة المتقدمة في قبيله بأسطر . وعلى الكرسف صحيحة زرارة المروية في التهذيب في باب آداب الأحداث في الزيادات ، وعن النبوي : إذا مضى أحدكم لحاجته ، فليمسح بثلاثة أحجار ، أو بثلاثة أعواد ، أو ثلث حثيات من تراب .

(١) وهو مجمع الفائدة . (منه)

(٢) وحكى عن الشهيد الأول أيضا . (منه)

و عليه فما عن الاسكافي من عدم اجزاء الاجر والخزف الغير الملايين
للطين و التراب اليابس ، وعن سلا من عدم اجزاء ما ليس اصله ^(١) ارضا ، معا
لا اعتناء به .

و اما اعتبار كون الجسم مزيلا للعين ، فما لاشبهة فيه ، و عليه فلا يجزى
الصقيل الذي يزلق عن النجاسة ، و الخشن الذي لا يمكن الاعتماد عليه ، و الرخوي
الذي هو كذلك ، ولو فرض زوال العين بالمذكورات ، فهل يجزى ؟ كما اختاره ^(٢)
غير واحد ام لا كما عن الجماعة ؟ وجهان والاول اقرب ، عملا بالاطلاق ، والقول
بعدم انصرافه الى محل البحث ممنوع و امر الاحتياط واضح .
و ينبغي التنبيه على امور :

الاول : اذا استنجى بغير الماء فلا يجب ازالة الاثر ، وعن التحريم و
المنتهى دعوى الاجماع على العفو عن الاثر الباقي بعد استعمال الاحجار
الثلثة ، وهل يحكم بطهارته كما اختاره البعض حاكيا عن صريح المحقق و
المصنف ام لا ؟ وجهان والاول اقرب وفاقا لمن عرفت ، بل عن ظاهر الاصحاب
عملا بمفهوم المروى عنه عليه السلام : لا تستنجوا بعظم ولا روث فانهما لا يطهران .
و بصحيفة زرارة المتقدمة في غسل مخرج البول ، المعتضدين بالصحابة
كانوا يستنجون بغير الماء كثيرا حتى عن بعضهم انكار الاستنجاء بالماء ، والحكم
بكونه بدعة مع سخونة بلادهم وعدم انفكاك ابدانهم من العرق ، فلو كان المحل
باقيا على النجاسة لتحزروا عنه ، و التالي باطل والالقول . لكونه من الامور العامة
البلوى فالمقدم مثله .

الثاني : الاظهر عدم اشتراط الجفاف في الجسم المستنجى منه ، وفاقا
للجماعة عملا بالاطلاق ، خلافا لآخرين فيشترط ، ولا وجه له يعتد به .

الثالث : هل يجزى استعمال الحجر المستعمل في الاستنجاء اذ لم يكن

(١) وعن البيان انه فسر بما ليس بارض ولا نبات . (منه)

(٢) كالمشارك وحاشيه تبيح . (منه)

نجسا كما قاله الجماعة ام لا ؟ كما عن الآخرين . وجهان الاول اقرب . عملا بالاطلاق . والمرسل المتقدم غير ناهض لاثبات الثاني .

الرابع : يحرم الاستنجاء بالروث و العظم بالاجماع . كما في الرياض و عن المنتهى و التحرير و ظاهر الغنية . وعليه يدل النبوات و رواية ليست المروية في الباب في الريادات . فما عن الوسائل من القول بالكراهة مما لا يعتنى به اصلا .

الخامس : يحرم الاستنجاء بالمطعم اجماعا . كما عن المنتهى وبعضه المشهرة . بل عدم ظهور الخلاف . و خلاف المدارك فيما لم يثبت لاعتداده و اما الاستدلال عليه ^(١) المروى عن دعائم الاسلام قال : نهوا ((ع)) عن الاستنجاء بالطعام و البعر و كل طعام .

و كذا بعض المختار ولو في الجملة . ما دل على ^(٢) اصابة البلاء بفوم باستنجائهم بالخيز . وما دل على محافظة حرمة الخبز قال الله تعالى : ((و ضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة ياتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بانعم الله فاذاقها الله لباس الجوع و الخوف بما كانوا يصنعون)) .

السادس : يحرم الاستنجاء بماله حرمة . كما قاله الجماعة بل المشهور كما في العشاري بل قال : كاد ان يكون اجماعا لان فيه هتكا للشريعة و استخفافا لحرمة . بل يحكم بكفر فاعله على بعض الوجوه . و مثله بورق المصحف العزيز و التفاسير و كتب الحديث و الفقه و تربة الحسين عليه السلام و زاد البعض تربة النبي ((ص)) و ساير الائمة و اخر حجارة زمزم .

و بالجملة علم من الدين و المذهب وجوب احترامه . فان في الاستنجاء به من المهتك ما لا يوصف . و يمكن الاستدلال للحرمة بالنسبة الى البعض بفحوى

(١) يفحوى علة المنع في العظم . وهي كونه من طعام الجن ففيه مناقشة ما . نعم يدل عليه . (منه)

(٢) وهو خبر عمرو بن شمر المروى في الكافي . (منه)

مادل على حرمة مس المحدث ، ولكن ينبغي ان يعلم ان حال من كان في التربة المقدسة ليس كحال من كان خارجاً عنها . فان الظاهر في الاول هو جواز الاستنجاء بها لا بقصد الاهانة .

السابع : فهل يحصل التطهير مطلقاً باستعمال ما يحرم استعماله ؟ كما قاله الجماعة بل عن الاكثر . ام لا مطلقاً كما قاله اخرى ؟ ام الثاني ان كان عالماً وكان المستعمل معه حرمة ؟ والاوّل ان لم يكن كذلك ؟ كما قاله الشيخ الفاضل في الرياض والمقاصد العلمية وغيره (١) وعن والد البهائي .

اوجه تنشأ من الاطلاق وعدم استلزام النهي في العبادات الفساد فالاول . ومن الاجماع المحكي عن الغنية على المنع مطلقاً فالثاني . ومن كفر المستعمل لما له حرمة مع العلم فلا يتصور التطهير والاطلاق مع عدم العلم فالثالث . والاولى هو الاحوط بل لعلة الاظهر لما مر . المعتضد بما عن النبي ((ص)) في العظم والروث انها لا يطهران . وبأصالة بقاء النجاسة . وبما قيل من ان الاستجمار رخصة لموضع المشقة . فاذا كان ما تعلق به الرخصة نهياً عنه فلم يجز كسفر المعصية .

الثامن : الاستنجاء بالماء افضل . عملاً بالصحيح المروى في التهذيب في باب اداب الاحداث في الزيادات عن هشام بن الحكم عن الصادق ((ع)) عن النبي ((ص)) : يا معشر الانصار ان الله قد احسن عليكم الشاء فماذا تصنعون قالوا تستنجي بالماء .

(ولو لم ينق بالثلثة وجب الزايد) اجماعاً كما عن الجماعة ولاحد له حيثذ كما عن الجماعة . ويستحب ان لا يقطع الا على وتر . للنبوي المروى في الباب الاتي : اذا استنجى احدكم فليوتر بها وترا اذا لم يكن الماء . وفي حكم عدم النقاء الشك فيه عملاً بالاصل .

(١) في ن في شرحه على ر . (منه)

(ولو لقي) المصل (بالاقل) من ثلثة (وحب الاكمال) وفاقاً للمشهور كما
قاله الجماعة . عملاً بالأصل ^(١) والاقتصار في الاجزاء الباقية بعد الاستجمار
على المجمع عليه .

و بصحيحة زرارة المتقدمة في غسل مخرج البول لمكان الاجزاء .
و بصحيحة الاخرى المروية في التهذيب في باب اداب الاحداث . عن
الباقر عليه السلام جرت السنة في اثر الغايظ بثلثة احجار ان يمسح العجان ^(٢)
ولا يغسله .

و يخبر يزيد بن معاوية المروي في الباب عن الباقر عليه السلام : يجزى
من الغايظ المسح بالاحجار ولا يجزى من البول الا الماء .
و المرسل المتقدم في اعتبار الطهارة في المستنجى منه .
و النبوي المتقدم في بعده .

و بالمروى عن الجمهور عن النبي (ص) : اذا ذهب احدكم الى الغايظ
فليذهب معه ثلثة احجار فانه تجزى .

و عن الجمهور عن سلمان : نهى رسول الله (ص) ان يستنجى باقل من
ثلثة احجار . بذلك جرت السنة من رسول الله (ص) .
و عن النبي (ص) لا يستنجى احدكم بدون ثلثة احجار .
و بالمروى عن التحرير حيث قال : وفي رواية ابن العنذر لا يكفي احدكم
دون ثلثة احجار .

خلافاً للمحكي عن المفيد و بنى البراج و حمزة و سعيد و ظاهر الغنية
فيكفي الاقل مع زوال العين به و اختاره المختلف و جماعة من متأخري المتأخرين
ولهم اجماع الغنية حيث قال : السنة ان يكون ثلثة و ذكر احكاماً . ثم قال :

(١) اي اصاله بقاء النجاسة . (منه)

(٢) العجان الدبر كما عن ابن الاثير . (منه)

و يدل على جميع ذلك الاجماع ، اذ الظاهر انه اراد ومن لفظ السنة ما اريد عن قوله عليه السلام : جرت السنة ، الى آخره في صحيحة زرارة المتقدمة و اطلاق موثقة يونس المتقدمة في ح قول المصنف حتى يزول العين ، وصحيحة ابن المغيرة المتقدمة هناك اذ لفظ الاستنجا ، يعم تطهير المخرج بالمال وغيره ، كما عن ظاهر الجوهري والفيروز آبادي والفيومي والطبري . بل عن جماعة من اصحابنا انه نص اهل اللغة ، ويشهد عليه الاخبار المستفيضة ، منها النبوي المتقدم في قبيل المتن ، ولا نسلم كون الاستنجا بالمال هو الغالب في زمان صدور الصحيحة حتى يحمل الاطلاق عليه ، على ان ترك الاستفصال مانع من الحمل عليه عند بعض^(١) الاعلام والقول بعدم صدق النقا بعد الاستجمار لمكان بقا الاجزاء الصغار بعده غير وجيه ، اذ الظاهر هو الصدق بالاستجمار ايضاً .

واما الاستدلال بهذا القول باصالة البرائة ، فانما يحسن لو قال الموجبون للزائد بالتعبد المحض ، واما اذا قالوا يانه لتحصيل الطهارة كوجوب الغسلة الثانية في البول ، كما عن صريح الشيخ والفاضلين والمحقق الثاني فللمكان استصحاب النجاسة ، اللهم الا ان يعارض باستصحاب طهارة الملاقى ويدعى ترجيحه ، ولكن فيه ان الاول موضوعي والثاني حكمي . والاول اما نحكم بتقدمه^(٢) مطلقاً او حيث لا يمكن الجمع ومعه يعمل بهما ، كما عن بعض^(٣) الاعلام .

والانصاف المسئلة في غاية الاشكال ، لكون التعارض بين صحيحة ابن المغيرة وبين اخبار التثليث ، العموم من وجه ، واقوائية دلالة الصحيحة

(١) وهو الاستاد صاحب الرياض . (منه)

(٢) وحكي الاستاد ان دام ظلهما العالي عن المشهور القول بتقدم الاستصحاب الموضوعي على الحكمي منه . (منه)

(٣) وهو الاستاد صاحب الرياض . (منه)

المعتقدة بما مر ، وللمشهورة الظاهرة والمحكية فى جانب التثليث . فكل جهة قوة وامر الاحتياط واضح .

(و يكفى ذوالجهات الثلاث) وفاقا للجماعة وخلافا لآخرين . فيجب التثليث عملا بالاصل .^(١) و ظاهر جملة من الاخبار المتقدمة بعد الالتفات الى كون الاحكام الشرعية من الاحكام التعبدية ، فما فى المختلف اى عاقل يفرق بين الحجر متصلا ومنفصلا . مما ليس فيه وجاهة . وعن قطب الدين : اى عاقل يحكم على الحجر الواحد انه ثلثة .

أقول : اولست ترى ذهاب الاكثر على وجوب اكمال الثلثة مع حصول التطهير بالأقل . وليس هذا الا لما كان التعبدية ، واما النبوى اذا جلس احدكم لحاجته فليمسح ثلث مسحات فمع ظهور كونه عاميا لا يقوم فى مقابلة اخبارنا الخاصة واما القول بان المراد من الاحجار الثلثة ثلث مسحات بحجر ، كما لسوقيل اضره عشرة اسواط فان المراد عشر ضربات بالسوط . فغير وجه اذ فرق واضح بين اضره عشر وبين اضره بعشرة . وما نحن فيه من قبيل الثانى .

و بالجملة المتجه تفريعا على المشهور من وجوب الاكمال مع النقاء فى الأقل عدم الاجزاء . كذا فى المدارك ثم قال : ومع ذلك ينبغي القطع باجزاء الخرقه الطويلة اذا استعملت من جهاتها الثلثة . تمسكا بالعموم . انتهى .

وفيه ان القطع بالاجزاء الظاهر انه من جهة عدم ورود التثليث فى غير الاحجار . فيرد عليه انه مع قطع النظر عن قول البعض الذى يظهر من الجماعة ان كل من قال يلزوم تثليث الحجر يلزم عليه ان يقول فى الخرقه كذلك انتهى . لوجه لتقييد الخرقه بالطويلة مع عدم القول بالفصل بين الطويلة والقصيرة على الظاهر المصرح به فى بعض^(٢) العبائر ، فافهم .

و بالجملة الحاق الخرقه بالحجر فى اعتبار التثليث محل اشكال . نعم

(١) اى استصحاب النجاسة . (منه)

(٢) وهو شرح مفاتيح . (منه)

ان لم يكن شبهة عدم القول بالفصل ، فالمتجه عدم اللاحاق والعمل فيها بالاطلاق .
و ينبغي التنبيه لامور .

الاول : لو استعتمر بحجر ثم غسله او كسر موضع العلاقات جاز الاستحمار به ثانياً . قاله في المنتهى على ما حكى عنه ، ثم قال : و يحتل على قول الشيخ عدم الاجزاء محافظة على صورة لفظ العدد . و فيه بعد قليل والاحتمال المذكور قريب وان استبعد . اللهم الا ان يخرج بالكسر عن اسم الحجر الواحد او كان استعماله في الزيادة على الثلث حيث لا يحصل النقاء بها .

الثاني : المعروف من الاصحاب كما قاله البعض ^(١) حصول الاجزاء بالا ستحمار من غير فرق بين استيعاب المحل في كل مسح و بين تسويج المسحات على اجزاء المحل . عملاً بالاطلاق . و عليه فما في الشرايع و يجب امرار كل حجر على موضع النحاسة . مما لا وجه فيه ان اراد الاستيعاب .

الثالث : لو ترك الاستنجاء و صلى عامداً فعليه اعادة الصلوة بلا خلاف اطلع عليه . و كذلك لو تركه ناسياً سواً كان في الوقت او في خارجه على المشهور و اما الوضوء فلا يجب اعادة خلافاً للصدوق . فيعيدهما ^(٢) معاً في البول فقط دون الغائط . و للمحكي عن الاسكافي . فقال : اذا ترك غسل البول ناسياً يجب الاعادة في الوقت و يستحب بعد الوقت . والمشهور هو المنصور .

عملاً بالمروى في التهذيب في باب آداب الاحداث في الصحيح عن عمرو بن ابي نصر . عن الصادق عليه السلام . ابول و اتوضأ و انسى استنجاني ثم اذكر بعد ما صليت . قال : اغسل ذكرك واعد صلوتك ولا تعد وضوءك .

و بالمروى في الباب في الصحيح عن زرارة بالمروى في الكافي فباب القول عن دخول الخلا في الموثق . عن ابن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق

(١) وهو الذخيرة . (منه)

(٢) اي الوضوء و الصلوة . (منه)

عليه السلام .

و يدل على عدم إعادة الوضوء حبراً على بن يقطين وعمرو بن أبي نصر .
المرويان في التهذيب في باب اداب الاحداث .

و اما ما دل على إعادة الوضوء ، كروايي أبي بصير و سليمان بن خالد ،
و رواية شعاعة ، المرويات في الباب ، فمحمول على الاستنحاح الذي قبل : هو
محاذ مشهور بالنسبة الى أوامر الائمة (ع) جمعاً بين الأدلة .

و اما خبر هشام بن سالم المروي في الباب عن الصادق عليه السلام ،
في الرجل تنوضاً و يسئ ان يغسل ذكره و غداً بال . فقال : يغسل ذكره ولا
يعيد الصلوة .

فمع قطع النظر عن احمد بن هلال الواقع في السند ، لا يدل على تفصيل
الاستنحاح . و عليه فهو مخالف لما عليه الاصحاب فلا يعتد به اصلاً . كما لا
اعتد اد بخبر عمرو بن أبي نصر المروي في الباب عن الصادق عليه السلام اني
صليت فذكرت اني لم اغسل ذكرى بعد ما صليت افا عبت ؟ قال : لا ، و حصل
الشيخ له على في إعادة الوضوء لا يخلو عن بعد .

و اما روايت عمار و علي بن جعفر . المرويتان في الباب الدالتان على
عدم إعادة الصلوة في سببان الاستنحاح من الغائط . فلم اطلع على عامل بهما ،
فهما مرجوحتان الى قائلتهما .

الرابع : الافضل مسح العجل كله بكل حجر قاله البعض^(١) و عن الشيخ
في المبسوط انه جعله اولى واحوط . وفي التذكرة الاحوط ان يمسح بكل حجر
جميع الموضع . بان يضع واحداً على مقدم الصفحة اليمنى و يمسحها به الى
مؤخرها ، و يدبرها الى الصفحة اليسرى فيمسحها من مؤخرها الى مقدمها .
فيرجع الى الموضع الذي بدأ منه ، و يضع الثاني على مقدم الصفحة اليسرى و

(١) و هو المحقق . (منه)

بفعل به عكس ما ذكرناه و يمسح بالثالث الصفحتين و الوسط . وان شاء رزق العدد على اجزاء المحل .

لو يستحب تقديم الرجل اليسرى دخولا و اليمنى خروجاً على المشهور . بل حكى ^(١) عن الاصحاب وهو الحجة سيما في نحو المقام . و هل يختص ذلك بالبنيان او بعم الصحراء؟ ذهب الشيخ الفاضل وغيره كما عن المصنف الى الاخير . قيل و يلوح من كلام بعض المتأخرين الاول . و التعميم اقرب لمكان المساحة فيقدم اليسرى اذ ابلغ موضع جلوسه في الصحراء فاذا فرغ قدم اليمنى . و اما في البنيان فهو المعتبر .

(و تغطية الرأس) اجماعا . كما عن الذكري و عن التحرير عليه اتفاق الاصحاب . فبل يدل عليه فحوى اخبار استحباب التقيع .

(و الاستبراء) على المشهور المنصور . بل في المختلف الظاهر بين الاصحاب خلافا لما نسب ^(٢) الى الصافي . فالوجوب كما عن النهاية و الصدوق و في الفقيه وابن زهرة في الغنية وابن حمزة و الديلمى .

و يرد الاصل المعتضد بالمعزى ^(٣) في التهذيب في باب الاحداث عن داود الصرمي . قال : رايت ابا الحسن الثالث (ع) غير مرة يبول و يتناول كوزا صغيرا و يصب الماء عليه من ساعته .

و في الباب في الزيارات عن روح بن عبد الرحيم قال : بال ابو عبد الله عليه السلام و انا قائم على راسه و معى اداة . او قال كوز . فلما انقطع شخب ((صوته)) البول قال بيد . هكذا الى فناولته الماء . فتوضأ مكانه .

و في المكان في الصحيح عن جميل عن الصادق (ع) : اذا انقطعت درة

(١) الحاكي هو المنتهى كما حكى . (منه)

(٢) اي المختلف . (منه)

(٣) انما جعلنا الاخبار من المعاضدات لجواز القول بان ظاهرها عدم الفصل بالاستبراء لا يعتد به عرفا . فافهم . (منه)

البول فصب الماء .

واعتضاد الاخير انما تنمى لو قلنا بدلالة الفاء الجزائية على الفورية^(١) .
واما الاستدلال للوجوب بالاجماع المحكى عن الغنية . فغير وجيه
لمصير المعظم الى الخلاف^(٢) مع قول البعض بان الظاهر من العبارة المتضمنة
للدعواه . ان المراد من الوجوب غير معناه المعهود .

واما الاخبار الآمرة بذلك كصححة حفص بن اليعتري المروية في الباب
في^(٣) الاصل عن الصادق عليه السلام في الرجل يبول قال : ينتره ثلثا ثم ان
سال حتى يبلغ الساق فلا يبالي .

وصححة محمد بن مسلم المروية في الكافي في باب الاستبراء عن الباقر
عليه السلام في رجل بال ولم يكن معه ماء . فقال : يعصر اصل ذكره الى طرفه
ثلاث عصرات . و ينتر طرفه فان خرج بعد ذلك شئ فليس من البول ولكنه من
الحيائل .

و النبوي المروي عن نوادر الراوندى : من بال فليضع اصبعه الوسطى
في اصل العجان ثم ليسلها ثلثا .

و النبوي الاخر : اذا بال احدكم فلينتر ذكره .

و النبوي الاخر : ان احدكم يعذب في قعره فيقال انه لم يستبرأ من
بوله .

فعما لا يصح الاعتماد عليها لضعف النبويات سنداً . وقصور الاولين
دلالة . اذا اصل المعتضد بالشهرة مما يصرف الامر الصريح الى الاستحياب .
الذي قيل انه مجاز مشهور بالنسبة الى اوامر الائمة ((ع)) فما ظنك بالاولى
الوافقة في صورة الاختيار ؟ نعم الاحوط مراعاته .

(١) ولكن الاظهر عندى عدم دلالتها عليها كما يأتى في المجلد الاول من كتاب
الصلوة في مسئلة عدم فورية القضاء اليه الاشارة . (٢) منه (٣) وهو مفاتيح .
(٣) بل مره في باب آداب الاحداث لا في الباب المراد به باب الاحداث .

و عليه فهل يتحقق بنثر الذكر من اصله الى طرفه ثلث مرات ، كما يفهم من المحكى عن الاسكافى و علم الهدى و استظهره المدارك و عن ظاهر المعتمد او يمسح ما تحت الانثيين ثلثا كما عن والد الصدوق ؟ او يمسح ما تحسب الانثيين الى اصل القضيب مرتين و مسح تحت القضيب الى رأس الحشفة مرة كما قاله المفيد في (١) المقنعة ؟ او يجذب القضيب الى رأس الحشفة مرتين او ثلثا مع عصرها كما عن الفاضل و المهبذب ؟ او يمسح ما تحت الانثيين ثلثا مع نثر الذكر من اصله الى طرفه ثلث مرات ؟ كما عن الصدوقين في الرسالة ، و الهداية و الفقيه و الشيخ في النهاية و المبسوط و الكندرى في الاصحاح و بنى حمزة و زهرة و ادريس في الوسيلة و الغنية و السراير و الجامع ، و عن بعض تنزيل كلام الاسكافى و المرتضى عليه ، يحمل اصل الذكر على ما تحت المقعدة ، او بمطلق نثر الذكر ؟ كما عن ظاهر المحكى عن بعض ، او يمسح ما تحت الانثيين ثلثا مع نثر الذكر من اصله الى طرفه ثلث مرات و نثر رأس الحشفة ثلثا ، كما قاله الجماعة بل نسب الى المشهور ، او بكلاما اخرج بقايا البول من غير اعتبار كيفية خاصة ؟ كما قاله اخرى .

اوجه اوجهها الاخير ، لما يظهر من الاخبار بعد ضم بعضها الى بعض ، ولكن لما لم يكن العلم بذلك غالبا ، فالعمل بكل من خبرى حفص و ابن مسلم المتقدمين و حسنة عبد الملك بن عمر و المزوية في اواخر باب الاحداث من التهذيب عن الصادق عليه السلام في الرجل يبول ثم يستنجى ثم يجد بعد ذلك بللا ، قال : اذا بال فخرط ما بين المقعدة و الانثيين ثلث مرات و غمز ما بينهما ثم استنجى فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالى مما ليس به بأس بشرط حصول الظن بخروج بقايا البول .

(١) قال في المقنعة فاذا فرغ من حاجته و اراد الاستبراء ، فاليمسح باصبعه الوسطى تحت انثبيه الى اصل القضيب مرتين او ثلثا ثم يضع مسحته تحت القضيب و ابها مغفوفة ويمررها عليه باعتماد قوي من اصله الى رأس الحشفة مرة او مرتين او ثلثا ليخرج ما فيه من بقية البول . انتهى (١٠ منه)

و بعضه خبر الحفص ما عن الراوندي عن الكاظم ((ع)) كان النبي ((ص)) اذا بان نتر ذكره ثلث مرات .

نعم الاحوط اختيار ما قبل الاخير من تلك الاقوال ، لكن بزيادة غموض ما بين المقعدة والانشيين ، كما اشار اليه البعض ^(١) قائلا بان له دخلا عظيما في اخراج البقايا .

و بزيادة التوضيح ، كما اشار اليه الجماعة واعتبر الشهيد فيه التثليث كما عن الديلمي .

واما الة المسح فقيد ابن حمزة مسح ما تحت الانشين بالاصبع والقضيب بان يكون بين الابهام والسبابة ، والمفيد الاصبع بالوسطى في الاول وفي الثاني يوضع المسبحة تحت القضيب والابهام فوقه ، وجعله في الرياض افضل واما الصدوق والشيخ في النهاية فذكر الاصبع من غير تقييد ، وعن الاكثر عدم التقييد مطلقا ، وهو الأرجح .

فسرور :

الاول : اذا خرج بعد الاستبراء بلل مشتهه بالبول لم يجب عليه اعادة الوضوء ، اجماعا محققا في بعض العبارات كما عن الحلبي ، وعليه يدل جملة من الاخبار المتقدمة واطلاق ^(٢) جملة من الاخبار الدالة على عدم الاعادة بعبء رؤية البيل .

واما صحيحة محمد بن عيسى المروية في التهذيب في باب اداب الاحداث الدالة على الوضوء ، فمع كونه مضرا معالايعارض المختار ، لفقد التكافؤ وقد حملها الشيخ على التدب .

الثاني : اذا خرج البيل المذكور قبل الاستبراء ، فعليه اعادة الوضوء

(١) وهو المشارق . (منه)

(٢) ومنها صحيحة ابن ابي يعفور ومنها صحيحة محمد بن مسلم ومنها صحيحة زرارة . (منه)

بلا خلاف ، كما عن الحلبي ، وفي الذخيرة كما عن المعالم لا تعرف فيه خلافاً ، وعزاه في المشارق الى الاصحاب ، وعليه يدل بعد روايات حفص وابن مسلم وعبد الملك السابقات جملة من الاخبار المروية في التهذيب في اوخر باب حكم الجنابة .

ومنها صحيحة محمد عن الباقر عليه السلام وفيها : وان كان يسال ثم اغتسل ثم وجد بلا فليس ينقض غسله ولكن عليه الوضوء .

الثالث : اذا شك في الاستبراء ثم خرج بلل مشتببه بالبول ، فهل يحكم بالطهارة ام لا ؟ وجهان ينشأن من اصالة بقائها ، ومن اصالة ^(١) بقاء البول في المجرى ، ولعل الاول اقرب وفاقا لبعض مشائخنا .

(والدعاء دخولاً وخروجاً) بما في صحيحة معوية بن عمار المروية في التهذيب في باب آداب الاحداث ، عن الصادق عليه السلام : اذا دخلت المخرج فقل بسم الله اللهم اني اعوذ بك من الخبيث المخبت الرجس النجس الشيطان الرجيم ، واذا خرجت فقل : بسم الله والحمد لله الذي عافاني من الخبيث المخبت واماط عني الاذى .

(وعند الجلوس) في الفقيه في باب ارتياد المكان ، وكان رسول الله (ص) اذا اراد دخول المتوضي قال : اللهم اني ان قال : واذا استوى جالساً للوضوء قال : اللهم اذهب عني القذى والاذى واجعلني من المتطهرين ، وعند الفعل المذكور في ذيل الخبر المذكور بقوله واذا تخرج قال : اللهم كما اطعمتني طيباً في عافية فاخرجه مني خبيثاً في عافية ، وعند النظر الى ما يخرج منه ، بالعلوي

(١) اذا استصحاب بقاء البول في مجرى المعارض باصالة عدم دخول البول زائداً على ما خرج منه فيه فتبقى اصالة بقاء الطهارة سليمة عن المعارض يعارض اصالة بقاء الطهارة اصالة عدم الاستبراء فلا يجوز الحكم المزبور لانا نقول لا يقاوم اصالة عدم الاستبراء ذلك الاصل لعدم دليل على ان ما يخرج مع عدم الاستبراء ناقض مطلقاً ولو ثبت عدميته بالاصل واطلاق الاجماع المنقول لا ينصرف الى محل البحث . (منه)

المروى في الباب : اللهم ارزقني الحلال وجنبني الحرام ، بالمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء ، عن عبد الرحمن بن كثير عن الصادق (ع) وفيه ثم استنجى ، والضمير لعلی (ع) فقال : اللهم حصن فرجی واعفه واستر عورتی وحرمني على النار ، (والاستنجا) استفعال من النجو وهو الحدث الخارج ، والمراد به غسل الموضع أو مسحه كما عن ائمة اللغة ، وظاهر الاصحاب شمول الاستنجا لتطهير البول والغائط ، وعليه فيشكل الاستدلال بالخبر المتقدم للتعميم ، اذ هو قضية في واقعة لا عموم لها .

وعليه فالمستند هو ما ناسبه البعض الى الخير ، وقال وعند الاستنجا بقوله وذكر الدعاء كالخبر المتقدم ، وزاد في آخره ورفقني لما يقربني منك يا ذا الجلال والاكرام .

(واعند (الفراغ) بما في زيادات باب الاحداث من التهذيب عن ابي بصير عن احدهما (ع) : اذا دخلت الغائط فقل : الى ان قال واذا فرغت فقل : الحمد لله الذي عافاني من البلاء واماط عني الاذى .

وفي الفقيه في باب ارتياد المكان فاذا فرغ الرجل من حاجته فليقل : الحمد لله الذي اماط عني الاذى وهناني طعامي وشرابي وعافاني من البلوى . (والجمع بين الحجارة والماء) وعن المنتهى والغنية عليه الاجماع ، وعليه يدل المرسل المتقدم في شرح قول المصنف : ويتخير مع عدمه ، لكن مقتضاه تقديم الاحجار ، كما افتي الجماعة ، ويناسبه ما في المشارق من ان فيه تنزيه اليد من مباشرة النجاسة ، والظاهر اختصاص الخبر بغير المتعدي .

فالحكم بالتعميم كما في المشارق حاكيا عن صريح التحرير وغيره الشافعات الى قوله لا طلاق الرواية وكلام الاصحاب .

ما يتطرق عليه المناقشة نعم لا يأس بالتعميم لمكان التسامح ، ويستحب في الاستنجا ان يبتدى بالمقعدة ثم بالاحليل ، لموثقة عمار المروية في الكافي في باب القول عند دخول الخلاء .

(و يكره الجلوس في الشوارع) جمع شارع وهو كما عن الجوهرى الطريق الاعظم . لكن المراد هنا مطلق الطرق النافذة ، التفاتا الى المروى في التهذيب في باب اداب الاحداث في الصحيح عن عاصم بن حميد عن علي بن الحسين عليه السلام ، اين يتوضأ الغريب ؟ فقال : يتقى شطوط الانهار والطرق النافذة وتحت الأشجار المشجرة ومواضع اللعن قيل له واين مواضع اللعن ؟ قال : ابواب الدور . فما عن ظاهر المقنع و القواعد من الحرمة مما يرد ، الاجماع المحكى عن الغنية على استحباب ترك الحدث في شطوط الأنهار ومساقط الثمار وجواد الطرق و كل موضع يتأذى بحصول النجاسة فيه .

فاذن لا مهرب عن حمل الاخبار الناهية الى الكراهة ، سيما بعد ملاحظة الشهرة العظيمة التي كادت ان تكون اجماعا بل لعلها اجماع في الحقيقة سيما بعد ملاحظة قرب احتمال عدم مخالفتها للمعظم .

فلذا قال في البحار على ما حكى عنه : وكراهة البول و الغائط في الطرق النافذة مقطوع به في كلام الاصحاب .

و من تلك الاخبار ما رواه في الفقيه في حديث المناهى : ونهى ان يبول احد تحت شجرة مشجرة او على قارة الطريق .

و المروى عن دعائم الاسلام عنهم ((ع)) : ان رسول الله (ص) نهى عن الغائط في النهر وعلى شفيره يثر يستعذب من مائها و تحت الاشجار المشجرة وعلى الطرق .

و مقتضى اطلاق الاخير الحكم بالكراهة ولو في الطرق المرفوعة و كونها ملكا لاربابها ، مما لا ينافي ذلك ، اذ لا منافات بين الحكم بالكراهة مع رضا اربابها و الحرمة مع عدم رضائهم ، و بعبارة اخرى حيث يجوز في المرفوعة تحكم بالكراهة .

(و المشارع) جمع مشرعة وهي موارد المياه كشطوط الانهار و رؤس الآبار ، و يدل على الاول خبر العاصم المتقدم ، وعلى الثاني خبر الدعائم

المتقدم و المروى في الباب في الزيادات عن السكوني عن جعفر عن أبيه عن أبيه (ع) عن النبي (ص) إذا نهى أن يتخوط على شفير بئر ما يستعذب منه أو نهى يستعذب أو تحت شجرة فيها ثمرتها ، والثاني يعم الأول أيضا ولو في الجملة .

و يدل على الكراهة أخبار آخر لكن فيما ذكرناه كفاية .

وأما ما عن ظاهر المقنع والهداية والقواعد والنهاية من حرمة التخلّي في شطوط الأنهار ، فيما يرده ما تقدم عن الغنية ، مضافا إلى عدم نهوض صالح لاتعام الحرمة .

(وفي النزال) أي المواضع المعدة لنزول القوافل والمترددين ، والتقريب أما لغلبة الظل ، أو لفيفهم^(١) في النزول إليها ، عملا بمرفوعة على بن إبراهيم المتقدمة في مسألة استقبال القبلة بالتخلّي ، فما عن ظاهر النهاية والفقيه والقواعد من التحريم ، مما ليس له متم في نحو المسئلة من وجوه عديدة نعم الاحوط المنع .

(و تحت الأشجار المثمرة) بالفعل ، كما يستفاد من خبر السكوني المتقدم .

و يناسبه المروى في الفقيه في باب ارتياد المكان بقوله : إنما نهى رسول الله (ص) أن يضرب أحد من المسلمين خلاه تحت شجرة أو نخلة قد اثمرت لمكان الملائكة الموكلين بها ، وقال : ولذلك تكون الشجرة والنخلة أنسا إذا كان فيه حملة لأن الملائكة تحضره .

و المروى فيه في باب النوادر الواقع بعد حكم العنين ، عن الحسين بن زيد عن أبيه عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن النبي (ص) ، و كره أن يحدث الرجل تحت شجرة مثمرة قد أينعت أو نخلة قد أينعت ، يعني انضمت ، أو مطلقا التفاتا إلى إطلاق جملة من الأخبار المتقدمة بناء على الحرف فافهم .

(١) أي رجوعهم .

و اما ما عن النهاية و الفقه و القواعد من المنع عن التخطو ، فيرده
الاصل . فالكراهة مما لا يهرب عنها .

١ و مواضع اللعن الصحيحة عاصم المتقدمة . و المراد به ابواب الدور كما
في هذه الصحيحة . و يحتمل ارادة التحميم بالقول بان التفسير خرج مخرج
التشيل .

و اما ما عن المفتوح و الهداية فما يرد في الاصل في نحو هذه المسئلة .
١ و استقبال الحرم ؟ النيران الشمس و القمر على المشهور ، عملا بالمرور
في التهذيب في باب الاحداث عن الكاهلي عن الصادق عن النبي (ص) : لا
يبولن احدكم و فرجه باد للقمر يستقبل به .

و في الباب عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن آبائه عن النبي (ص) :
انه نهى ان يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه وهو يبول .
و في الفقه في حديث المناهي و هي ان يبول الرجل و فرجه ياد للشمس
او للقمر .

و في الكافي في باب الموضع الذي يكره ما لفظه : محمد بن يحيى
باسناده رفعه قال : سئل ابو الحسن (ع) ما حد الغايط ؟ قال : لا تستقبل
القبلة ولا تستدبرها ولا تستقبل الريح ولا تستدبرها .

و روى ايضا في حديث اخر : لا تستقبل الشمس ولا القمر . انتهى .
و المروى عن علي محمد بن علي بن ابراهيم بن هاشم : لا تستقبل الشمس
ولا القمر لانهما آيتان بقبل ولا دبر . خلافا للمقنعة فقال : لا يجوز لاحد ان
يستقبل بفرجه قرص الشمس و القمر في بول ولا غايط ، وهو ظاهر النهاية ، و عن
الد يلقى النبي عن استقبال النيران بالفرج عند البول وقال : و قيل انه لا يستدبر
الشمس و القمر في بول ولا غايط ولا تستدبرهما .

اقول و عدم الحرمة هو المنصور ، للاصل و الاجماع المحكي عليه عن
الغنية . و عدم نهوض الاخبار للحرمة لمكان الشهرة المخالفة التي لا يغيب

معها دعوى شذوذ المخالف ، مع امكان تنزيل عبارته على المنصور .
 واما ما في الفقيه في باب ارتياد المكان بما لفظه وفي خبر اخر لا تستقبل
 الهلال ولا تستديره ، فمحمول على الكراهة .
 فما عن الهداية من حرمة استقبال الهلال واستدباره في البول و
 الغايظ ، مما لم يوجد له دليل صالح .

فروع :

الاول : عن ظاهر الشيخ في الاقتصاد و الجميل و المصباح و مختصره ،
 و ابن سعيد و سائر الاختصاص بالبول ، و صريح التحرير و غيره شمول الغايظ ،
 وهو الاجود عملا ببعض الاخبار المتقدمة .

الثاني : يقتضي المتن عدم كراهية الاستدبار و بذلك صرح غير واحد .
 كما عن النهاية الاحكام ايضا ، بل عن فخر الاسلام عليه الاجماع . وهو المتبع
 للاصل .

الثالث : صرح الجماعة بارتفاع الكراهة بحائل من غيم و كف و غيرها ،
 و نزول البعض ^(١) اطلاق الحكم بالكراهة نصا و فتوى على غير محل الفرض .
 (و الريح بالبول) اجماعا كما عن الغنية عملا بمروعة محمد بن يحيى
 المتقدمة و غيرها ، و مقتضى المروعة التعميم للغايظ و الاستدبار ايضا و لا
 بأس به .

(و البول في) الارض (الصلبة) كما عن الاصحاب . و عن الغنية الاجماع
 على استحباب الترك .

و في التهذيب في باب اداب الاحداث عن عبيد الله بن مسكان عن
 الصادق عليه السلام : كان رسول الله (ص) اشد الناس توقيا عن البول ، كان
 اذا اراد البول يعمد الى مكان مرتفع من الارض ، و الى مكان من الامكنة يكون

(١) وهو الكشف . (منه)

فيه التراب الكثير، كراهية أن ينضح عليه البول .
وفي الباب أيضا عن سليمان الجعفرى : يتّمع الرضا ((ع)) فى سفح ،
فلما كان آخر الليل قام فتنحى و صار على موضع مرتفع ، فبال وتوضأ فقال : من
فقه الرجل ان يرتاد لموضع بوله .

(و فى (نقوب الحيوان) لما عن الجمهور ، عن عبد الله بن سرجس ، ان
النبي ((ص)) نهى ان يبال فى الجحر ^(١) ، خلافا للمحكى عن الهداية فلم يجوز
والاصل يدفعه وعن الغنية الاجماع على استحباب الترك .

(و فى الماء) راكدا و جاريا على الاشهر ، عملا بالمسروى عن جامع
اليزنطى عن ابي بصير عن الباقر عليه السلام ، و فيه : ولا تبل فى الماء .
و بالمرسل المروى فى زيادات باب اداب الاحداث من التهذيب عن
الصادق عليه السلام قال قلت : يبول فى الماء ، قال : نعم ولكن يتخوف عليه
من الشيطان .

و فى العلل فى الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : لا
تشرب و انت قائم ولا تطف بقر ولا تبل فى ماء نقيع فانه من فعل ذلك فاصابه
شئ فلا يلو من الانفسه ، ومن فعل شيئا من ذلك لم يكن يفارقه الا ماشاء الله .
وفى الفقيه فى حديث المناهى و نهى ان يبول احد فى الماء الراكد
فانه منه يكون ذهاب العقل .

وفى النبويين المروى احدهما عن الدعائم : البول فى الماء القائم من
الجفاء .

و فى المرسل المروى فى الفقيه فى آخر باب العماء : البول فى الراكد
يورث النسيان .

وفى التهذيب فى باب اداب الاحداث عن مسمع عن الصادق ((ع)) ،

(١) الجحر بكسر الجيم و فتح الحاء و الراء المهملتين جمع جحرة بالضم و
السكون وهى بيوت الخشاب . (منه)

قال : قال امير المؤمنين عليه السلام : انه نهى ان يبول الرجل في الماء الجاري
الا من ضرورة ، وقال ان للماء اهلا .

وعن مولانا على عليه السلام : لا يبولن في ماء جار فان فعل ذلك فاصابه
شيء فلا يلو من الانفسه فان للماء اهلا .

خلافا لظاهر المفيد كما عن الصدوقين في الاول . ولم يجوزوه وليس لهم
دليل صالح . لمكان الشهرة المخالفة و سياق جملة من الناهية .

وعليه فما عن الغنية : ويستحب ان لا يحدث في الماء الجاري ولا الكثير
الراكد . واما القليل ومياه الابار فلا يجوز ان يحدث فيها ، ثم قال : كل ذلك
بدليل الاجماع ، انتهى .
ما لا اعتناء به .

و للمحكي عن ظاهر الهداية و والده في الثاني فنفي الياس عنه ، ولهما
المروى في الباب عن عتبة بن مصعب عن الصادق عليه السلام عن الرجل يبول
في الماء الجاري . قال : لا يأس به اذا كان الماء جاريا .

و المروى في الباب في الصحيح عن الفضيل عن الصادق ((ع)) : لا يأس
بان يبول الرجل في الماء الجاري وكره ان يبول في الماء الراكد .
وموثقتا ابن بكير و سماعة المرويتان في الباب النافيتان للباس عن البول
في الماء الجاري .

وفيه ان العلويين الظاهرين في الكراهة لمكان السياق ، مما لا يقوم في
مقابلتهما هذه الاخبار لمكان الشهرة . هذا مضافا الى ان الياس في اللغظة
العذاب ، فنفيه يجتمع مع الكراهة .

وعن كثير من الاصحاب منهم المحقق ان نفي الياس لا يتنافى الكراهة .
نعم لو ثبت صيرورته في العرف حقيقة في مطلق المرجوحية . لكان العنافات في
نفيه ثابتة على تقدير تقدير العرف على اللغة بقول مطلق . ولكن فيه ما تعلمه .

الاول : هل يحكم بالكراهة ايضا في الجارى المعد في بيوت الخلا لاخذ النجاسة كما يوجد في الشام وغيره من البلدان الكثيرة المياه ام لا بل تخص بغيره ؟ قولان ^(١) ينشان من الاطلاق فالاول ، وعدم تبادره منه فالثاني .

الثاني : هل يلحق الغايط بالبول في الكراهة كما عن الاكثرو منهم الشيخان . ام لا كما قاله الجماعة ؟ وجهان ينشان من الاولوية ومنعها . عن سائر المقيد القول بتحريم التغوط في الجارى والراكد ، ولا وجه له ، وورود الخبر الضعيف السند بالنهي عن التغوط في الراكد لا يغنى عن الجوع .

الثالث : عن الجماعة الحكم بان كراهة البول في الراكد في الليل اشد من البول فيه في النهار ، وعلل بان الماء للجن فلا يبال فيه حذر من اصابة افة من جهتهم .

تنبيهان :

الاول : يكره البول قائما لمرسلة حكم المروية في الباب في الزيادات ، و لمرسلة الفقيه المروية في باب ارتياد المكان ، فعا عن الهداية من المنع مما ليس له دليل صالح ، ومقتضى الاطلاق التعميم .

فما عن نسيهاية الاحكام من اختصاص بغير حالة الاطلاق ، وان استدل البعض له بمرسلة ^(٢) ابن ابي عمير عن الصادق عليه السلام عن الرجل يطلى فيبول وهو قائم ، فقال : لا بأس .

و بخوف الفتق عند الجلوس حينئذ كما في الخبر ، انتهى .

وهل يلحق الغايط بالبول ؟ فيه اشكال ، والتعميم اجود للخبران النبي ((ص)) كره الحدث وهو قائم .

الثاني : يكره البول مطمحا ، للنسبى المروى في النهاية في الباب انه نهى ان يطمح الرجل ببوله في الهواء من السطح او من الشئ المرتفع .

(١) ذهب الى الاول المدارك ومجمع الفائدة والى الثاني المحقق الثاني . (منه)

(٢) مروية في الكافي في باب الحمام . (منه)

والمروى في زيادات باب الاحداث من التهذيب يكره للرجل ، او
ينهى الرجل ان يطمح ببوله من السطح في الهواء .
والمروى في الكافي في باب الموضع الذي يكره ان يتغوط انه نهى ان
يطمح الرجل ببوله من السطح او من الشيء المرتفع في الهواء .
وعن الجوهري طمح بصره الى الشيء ارتفع واطمح ببوله اذا رماه في
الهواء ، و يناسبه التعليل في جامع المقاصد ، كما عن النهاية الاحكام من خوف
الرد عليه ، لكن ينافيه الاخبار لان هذا المعنى لا دخل فيه لكونه من السطح
او من الشيء المرتفع .

والاشكال الوارد بين ما يستفاد من ظاهر الاخبار ، وبين استحباب
ارتياذ موضع مرتفع للبول ، يمكن دفعه بالجمع بينهما بان المستحب في الثاني
ارتفاع يسير يؤمن معه من النضح ، والمكروه ما يخرج عن هذا الحد ، واما
البلاليع العميقة فليس فيها الكراهة عملا بالاصل وعدم تبادلها من الاخبار .
(و الاكل و الشرب) عملا بالمستفاد من المروى في النهاية في باب ارتياذ
المكان ، ان الياقر عليه السلام دخل الخلا فوجد لقمة خبز من القدر فاخذها
فغسلها ودفعها الى مملوك كان معه ، فقال : تكون معك لاكلها اذا خرجت
فلما خرج ((ع)) قال للمملوك : اين اللقمة ؟ قال : اكلتها يا بن رسول الله
فقال : انها ما استقرت في جوف احد الارحيت له الجنة فاذهب فانست حراً ،
فاني اكره ان استخدم رجلاً من اهل الجنة .

و القصة المذكورة مروية في العيون عن الحسين بن علي ((ع)) ووافقات^(١)
واما الحاق الشرب كما عن الاصحاب ، فلم اقف عليه على دليل ولكن
لا بأس به لمكان التسامح .

(و السواك) المضمرة حسن بن اشيم المروية في التهذيب في باب اداب

(١) لا مكان الاتفاق من كل منهما . (منه)

الاحداث و السواك في الخلا يورث البخير (١) .

(و الاستنجا باليمين) لمرسلة يونس المروية في الباب عن الصادق (ع)

نهى رسول الله (ص) ان يستنجى الرجل بيمينه .

و خبر السكوني عن الصادق عليه السلام : الاستنجا باليمين من الجفاء .

و ما يستفاد من ظاهر النهاية من المنع ضعيف .

و في الفقيه في باب ارتياد المكان عن الباقر عليه السلام : اذا بال

الرجل فلا يمس ذكره بيمينه .

(و باليسار و فيها خاتم عليه اسم الله) عملا بالمروى عن الخصال : من

نقش على خاتمه اسم الله تعالى (عج) فيلحوله من اليد التي يستنجى فيها

في المتوضا .

و المروى عن امالي الصدوق : الرجل يستنجى و خاتمه في اصبعه . و

نقشه لا اله الا الله ، فقال اكره ذلك له ، فقال : جعلت فداك او ليس كان رسول

الله (ص) و كل واحد من ابائك (ع) يفعل ذلك و خاتمه في اصبعه ؟ قال :

بلى ولكن يتختمون في اليد اليمنى ، فاتقوا الله و انظروا لانفسكم .

بل يكره استصحاب الخاتم الكذائي في الخلا مطلقاً لجملة من الاخبار (٢)

و منها المروى في التهذيب في باب اداب الاحداث في الموثق عن عمار عن

الصادق عليه السلام : لا يمس الجنب دزهما ولا يذرا عليه اسم الله . و لا

يستنجى و عليه خاتم فيه اسم الله ، ولا يجامع وهو عليه ، ولا يدخل المخرج و هو

عليه .

والاظهر رجوع ضمير يستنجى و نظائره الى الرجل المذكور في ضمن

الجنب لا الجنب .

و منها المروى عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن اخيه (ع) عن

(١) البخير بالتحريك التنن في الفم وغيره . (منه)

(٢) منها رواية ابي ايوب عن الصادق عليه السلام . (منه)

الرجل يجامع و يدخل الكنيف و عليه الخاتم فيه اسم الله تعالى و شئ من القرآن يصلح ذلك ؟ قال : لا .

و ربما يظهر من الصدوق فى الفقيه عدم جواز ذلك ، و يردّه الشهرة .
و اما رواية وهب بن وهب المروية فى الباب عن الصادق ((ع)) : كان نقش خاتم ابي العزة لله جميعا . و كان فى يساره يستنجى بها ، و كان نقش خاتم امير المؤمنين عليه السلام الملك لله . و كان فى يده اليسرى يستنجى بها .
فقد حمّله الشيخ و غيره على التقيّة .

((و) يلحق باسم الله اسما ، انبيائه و الاثمة ((ع)) فى الحكم المتقدم فى المتن ولا باس به .

لكن روى التهذيب فى الباب عن ابي القاسم عن الصادق ((ع)) الرجل يريد الخلاء عليه خاتم فيه اسم الله تعالى فقال : ما احب ذلك ، قال : فيكون اسم محمد ، قال : لا باس .

لكن مع ضعف سنده لم يتضمن الاستنجاء .

اعلم ان الكراهة انما هى عند عدم التلويت بالنجاسة ، والا فيحرم قطعاً .
(والكلام) اما فى حال التغوط كما عن الجماعة لرواية صفوان المروية فى الباب عن الرضا عليه السلام عن النبي ((ص)) ، اوفى حال التخلّى مطلقاً ، لرواية ابي بصير المروية فى العلل عن الصادق عليه السلام : لا تكلم على الخلاء فان من تكلم لم تقض حاجته ، و اما ما يستفاد من ظاهر الفقيه من القول بالمنع فضعيف .
(بغير الذكر) عملاً بجملته من الاخبار .

منها رواية زرارة و محمد بن مسلم ، و رواية سليمان المرويات فى الباب .
و منها المروى فى اصول الكافى فى باب ما يجب من ذكر الله فى الصحيح ، عن ابي حمزة عن الباقر عليه السلام : مكتوب فى التوراة التى لم تغير : ان موسى سأل ربه ، فقال : الهى انه ياتى على سجالس اعزك و اجلك ان اذكرك فيها فقال : يا موسى ان ذكرى حسن على كل حال .

وفى الباب عن الحلبي عن الصادق عليه السلام : لا بأس بذكر الله و
انت تبول فان ذكر الله ((عجل)) حسن على كل حال فلا تسأم من ذكر الله .
و مقتضى اطلاق المتن ونحوه ، و اطلاق هذه الاخبار ، جواز الاعلان به ،
خلافاً للنهي فقال : يذكر الله تعالى فيما بينه وبين نفسه ، وهو المحكى عن
المبسوط و المصباح و مختصره و الوسيلة ، و لعله لمرسلة النهاية المروية فى باب
ارتداد المكان عن الصادق عليه السلام ، انه كان اذا دخل الخلا يقنع رأسه و
يقول فى نفسه : بسم الله و بالله ، الى اخر الدعاء .

و المروى عن قرب الاسناد مسنداً عن ابي جعفر عن ابيه قال : كان ابي
يقول : اذا عطس احدكم وهو على الخلا فليحمد الله فى نفسه .
و ظاهر ذلك كما قاله البعض ^(١) الاخطار بالبال من غير لفظ يمكن ارادة
الاسرار كما عن الاشارة ، و لعله الاقرب جمعا بين الاخبار .

(و الحاجة) اذا لم تحصل بالتصفيق و نحوه لنفى الضرر .
(رواية الكرسي) عند الاصحاب كما قيل ^(٢) عملاً بالمروى فى الباب فى
الصحيح عن عمر بن يزيد عن الصادق عليه السلام عن التسبيح فى المخرج وقراءة
القرآن ، فقال : لم يرخص فى الكيف اكثر من اية الكرسي و بحمد الله او ايقال الحمد
لله رب العالمين .

و مقتضى عدم جواز قراءة الزائد عليها من ساير الايات ، ولكن يدفعه
صحيحة عبد الله المروية فى التهذيب فى باب حكم الجنابة المجوزة لقراءة
ما شاء الله من القرآن عند التغوط .

فسرعان :

الاول : استثنى الجماعة حكاية الاذان ايضا ، و عليه يدل جملة من
الاخبار .

(١) وهو الكشف . (منه)

(٢) وهو الحبل المتين وغيره .

منها المروى في العلل في باب العلة التي من اجلها يجوز ان يقول المتغوط في الصحيح عن محمد بن مسلم قال : قال لي : يا بن مسلم لا تسد عن ذكر الله ((عج)) على كل حال فلو سمعت السادي بالاذان وانت على الخلا ، فاذا ذكر الله ((عج)) وقل كما يقول .

وفي باب عن سليمان بن مقبل عن الكاظم (ع) لا يعلق يستحب للانسان اذا سمع الاذان ان يقول كما يقول المؤذن وان كان على البول والغائط؟ قال : ان ذلك يزيد في الرزق .

واما في الرياض واستثنى المصنف ايضا حكاية الاذان ، وهو حسن في فضل فيه ذكر دون الاحتجالات لعدم النص عليه على الخصوص ، الا ان يبطل بالحقوله كما ذكر في حكايته في الصلوة ، انتهى .

ففيه ما ترى مع ان المستفاد من البعض كونها ذكرا ، وعن بعض ان حكاية الاذان وقراءة اية الكرسي ما ينبغي ان يكون فيما بينه وبين نفسه (١) . اقول ان كان مراده الاسرار فلا بأس به .

الثاني : صرح بعضهم (٢) باستحباب التحميد اذا عطس وتسميت العاطس وهو على الخلا لا شتمالهما على الذكر .

اقول اما الحكم الاول فواضح ، وعليه يدل خير قرب الاسناد المتقدم ، واما الثاني فاستشكله البعض بناء على عدم كونه داخلا في مفهوم الذكر .

(و يجب في الوضوء النية) والقصد الى فعله بالاجماع المحكي عن الجماعة ، (٣) وهي شرط في صحته بالاجماع كما عن الجماعة ، (٤) وذهب

(١) و روى في العلل في الباب في الصحيح عن الباقر عليه السلام و اقول اذا سمعت الاذان ان قال اذكر الله مع كل ذاك . (منه)

(٢) وهو المنتهى . (منه)

(٣) ومنهم المختلف والتذكرة ونهج الحق والمدارك . (منه)

(٤) ومنهم الناصرية والغنية والمنتهى والايضاح والتنقيح . (منه)

الاسكافى الى الاستحياب لا ينافى تحققه كالقياس ، على ان في ذهابه اليه مناقشة ، اذ العبارة المنقولة عنه التى فهم منها الاستحياب ، هى ما ذكره الشهيد فى الذكرى بقوله : وابن الجبجد عطف على المستحب قوله وان يعتقد عند ارادة طهارته انه يؤدى فرض الله فيها لصلاته ، انتهى .

و دلالتها عليه غير واضحة ، لاحتمال ان يقال ان مراده استحباب ان يعتقد انها للصلوة اى قصد الاياحة بل قصد الوجوب ايضا كما يشعر به قوله فرض الله ، لاستحياب اصل النية وبعضه ان التحرير نسب اليه ^(١) القول بكونها ^(٢) شرطا فى صحة الطهارة وضوء كانت او غسلا او تيمما .

وبالجملة لا شبهة فى المختار سيما بعد اعتضاده باصالة بقاء الحدث ، وبالتنبويات ^(٣) المرويات فى التهذيب فى كتاب الصوم فى باب نية الصيام : الاعمال بالنيات ، وانما الاعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى .

والروى المروى فى الباب : لا قول الا بعمل ، ولا عمل الا بنية ، ولانية الا باصابة السنة .

والمروى عن على بن الحسين عليه السلام فى حسنة الثمالى على ما قيل لا عمل الا بنية .

والمروى عن امالى الشيخ بسنده فيه عن ابي الصلت عن الرضا (ع) عن

(١) الى الاسكافى .

(٢) اى النية .

(٣) وانما جعلنا الاخبار من المعاضدات اذ يرد على ما عدا النبوى الثالث والعلوى الاخير ان حملها على الحقيقة متعذر للزوم الكذب والتجاوز بحملها على نفي الصحة باولى من حملها على نفي الثواب كيف ولو حملناها على الاول بعد تسليم كونه اقرب المجازات يلزم التخصيص الى الاقل من النصف بخلاف الحمل على نفي الثواب وامافى النبوى فلجواز القول بان لكل امرئ ما نواه من العتوبات الاخرية او الاعراض الدنيوية لانه ليس له شئ اصلا مما لم ينوه فتأمل جدا واما العلوى فلان مقتضى الاصل عدم كون لفظ الطهارات حقيقة فى زمان الصدور فى الطهارات الثالث وعليه فيرد عليه ما اوردناه على اكثر الاخبار فتدبر . (منه)

آياته عن رسول الله ((ص)) : لا قول الا بعمل ولا عمل الا بنية ولا قول وعمل ونية
الا باصابة السنة .

والمروى عن بصائر الدرجات بسنده فيه عن علي عن النبي ((ص)) : لا قول
الا بعمل ولا عمل الا بنية ولا عمل ولا نية الا باصابة السنة .

والمروى عن علي ((ع)) النية شرط في جميع الطهارات .
فاذن لو اتى بالوضوء في حال الغفلة لم يكن متمثلا .

واما مقاله البعض بانه لو كفنا الله العمل بلاتية ، لكان تكليفا بما لا يطاق
فله وجه وجيه .

(وهي) عند المصنف (ارادة الفعل) فبدونها لم يتحقق النية كما عرفت
وجهه (لوجويه) ان كان الوضوء واجبا (او تديه) ان كان مندوبا وفاقا للجماعة ،
وخلافا لآخرين . فلا يجب نية الوجه وهو الاقرب . عملا باصالة السبأ ، و
بالاطلاق . و بان السيد اذا امر عبده بشراء لحم الغنم مثلا فاشتراه فلم يخطر
بباله اني اشتريه لكونه واجبا لامدوبا ، عده العقلاء ممثلا ، وقبح على السيد
العقاب ، او لست ترى ان الأمور اذا علم بالصفات ثم نسيها لم يتفحص عن
الصفات بمراجعة الامر وغيره تحصيل العلم بها .

وان شئت فقل ان العلم بجميع الصفات مستنع غالبا او مطلقا ، فلا يمكن
دعوى كونه شرطا مع عدم القابل به ، وعليه فدعوى كون العلم ببعض شرطا
ترجيح بلا مرجح .

نعم اذا وجب الشارع العلم ببعضها كان هو المرجح ، ولكنه خارج عما

(١) واستدل ايضا للمنصور بان حسن الاحتياط مما يحكم به جميع العقلاء
ولو تمكن من تحصيل العلم بالواقع ، ومعلوم ان ذلك انما يمكن فيما اذا تردد
بين الوجوب والاستحباب ، ولو كان العلم بالصفتين شرطا لاحد الامرين لما
جاز الاحتياط ، اما مطلقا او اذا تمكن من تحصيل العلم بالواقع والحال ان
العقلاء متفقون على حسنه مطلقا ، فانهم (منه)

نحن فيه .

و للموجبين وجهان : الاول ان الفعل لما يقع تارة واجبا واخرى مندوبا و مرة اداء واخرى قضا ، افتقر اختصاصه باحدهما الى النية حذرا من الترجيح بلا مرجح .

وفيه ان الاوامر ونحوها من المشتقات ، مأخوذة من المصادر الخالية عن اللام والتنوين ، وهى حقيقة فى الطبيعة لا بشرط شئ ، ولا دلالة فيها على وجوب ذلك القصد ، والقدر المتيقن الزايد على المعنى المصدري بسبب الامرية هو الطلب ، وعليه فعند الاتيان بالطبيعة يحصل الامتثال ، و اذا حصر الامتثال بتحقيق الوجوب ايضا لان ما يمثل به الامر الايجابى واجب .

وان غير الدليل بان يقال الاوامر لما كانت ايجابية او ندية ، والفعل الذى يفعله المكلف لو لم يقصد انه واجب او ندب ، لم يتعين لكونه امتثالا لامر اذ صرفه الى احدهما دون الآخر ترجيح من غير مرجح .

فنقول فى الجواب اما نقضا فيما لو كانت الاوامر الايجابية مستعدة فحينئذ لو نوى الوجوب ايضا يلزم ان يكون صرفه الى احدهما دون الآخر ترجيحا من غير مرجح ، فما هو جوابكم فهو جوابنا ، فافهم .

واما حلا فلجواز ان يخص بشئ آخر سوى قصد الوجوب او الندب ، بان لاحظ وقت الفعل كونه امتثالا لبعض الاوامر بخصوصه وان لم يعلم انه ايجابى او ندبى (١) .

الثانى : ما ذكره فى جامع المقاصد بان الامتثال فى العبادة انما يتحقق بايقاعها على الوجه المطلوب ، ولا يتحقق ذلك الا بالنية ، بدليل انما لكل امرئ ما نوى ، وفيه انه ان اريد من ايقاعها على الوجه المطلوب ايقاعها

(١) واجيب ايضا بان فيما نحن بصدده اى الوضوء ليس كذلك اذ لا يجتمع فيه امر ايجابى مع ندبى او مع خلو الذمة عن مشروط به لا يجب ومع شغلها ليس بمندوب فليأمل . (منه)

بشرايطها و اركانها المعتبرة فيها شرعا فمسلم ، لكن لانسلم ان من جعلتها قصد الوجوب او الندب ، و ان اريد ايقاعها على قصد وجهه^(١) الذي هو الوجوب او الندب ، كان مصادرة محضة .

ثم ان ارباب هذا القول اختلفوا فعن بعضهم انه ينوي على جهة العلية فينوي اتوضأ لوجوبه ، و عن اخر على جهة التوصيف فينوي اتوضأ فرض الوضوء او اوجد الوضوء الواجب ، و عن اخر وجوب الامرين معا ، و عن اخر انه يوقعه لوجوبه او لندبه ، او لوجهه او المراد من الوجه كما عن اكثر المعتزلة هو اللطف ، و عن بعضهم انه ترك المفسدة اللازمة من الترك ، و عن الكعبي انه الشكر ، و عن الاشعري انه مجرد الامر .

واما القائلين بالمختار فقد اختلفوا فيما اذا نوى الخلاف ، فمنهم من حكم بالصحة ايضا وله حصول المقصود الذي هو الطبيعة ، و عن بعضهم الحكم بالفساد وله عدم حصول نية القربة .

اقول ان قلنا بان النية هي الصورة المخطرة بالبال ، فلا يبعد ترجيح الاول ، و اما على القول بالداعي فيتسع دائرة الكلام .

(١) وفي جامع المقاصد المراد بوجه الوجوب و الندب السبب البياعت على ايجاب الواجب و ندب المندوب فهو على ما قرره جمهور العديين من الامامية و المعتزلة ان السمعيات الطاف في العقلية و معناه ان الواجب السمعى مقرب من الواجب العقلى اى امثاله باعت على امثاله فان من امثال الواجبات السمعية كان اقرب الى امثال الواجبات العقلية من غيره و لا معنى للطف الا ما يكون المكلف معه اقرب الى الطاعة و كذا الندب السمعى مقرب من الندب العقلى او مؤكدا لامثال الواجب العقلى فهو زيادة في اللطف و الزيادة في الواجب لا يمتنع ان يكون ثابا و لا نعى ان اللطف في العقلية منحصر في السمعيات فان النبوة و الامة و وجود العلماء و الوعد و الوعيد بل جميع الالام تصلح للالطاف فيها و انما هي نوع من الالطاف انتهى و نحن نستريح لمكان ما اخترناه عن اطالة الكلام في المذكور جرحا و تعدىلا . (منه)

قال المحقق في بعض تحقیقاته : الذی ظهر لی ان نية السجوب و
الندب ليست شرطا في صحة الطهارة ، واما يقتصر الوضوء الى نية القرية ، و
هو اختيار النهاية ، وان الاخلال بنية السجوب ليس مؤثرا في بطلانها ولا اضافتها
مضرة ، ولو كانت غير مطابقة لحال الوضوء في وجوبه و نديه ، وما يقول المتكلمون
من ان الارادة تؤثر في حسن الفعل و قبحه ، فاذا نوى السجوب والوضوء مندوب
فقد قصد ايقاع الفعل على غير وجهه ، كلام شعري ، ولو كان حقيقة لكان النوى
مخطئا في نيته ، ولم تكن النية مخرجة للوضوء عن التقرب به انتهى ، واستحسنه
بعضهم .

(متقربا ^(١) الى الله تعالى) بلا خلاف ولا اشكال في السجوب ، وفي
المختلف و جامع المقاصد عليه الاجماع ، بل الاظهر كون نية التقرب شرطا
للصحة ايضا ، وفاقا للمشهور ، بل عن الجماعة .

و اختصاص كلام بعضهم ببعض العبادات غير ضاير لعدم القول بالفصل
بين العبادات ، كما استظهره البعض ، خلافا للمحكي عن المرتضى فذهب الى
كونه واجبا تعبدا في العبادات بمعنى ترتب الاثم فقط على الترك ، قائلا ان
العبادة بقصد الريا مجزية ، ولكن لا يترتب عليها الثواب .
و عن ظاهر جماعة متأخري الاصحاب الميل اليه .

و يرد هم الاجماع المعتبرة بالشهرة العظيمة ، التي لم يبعد معها
دعوى شذوذ المخالف ، بل عن ظاهر الناصرية الموافقة للمعظم وبالاستقراء ^(٢)
و باصالة الاحتياط .

(١) و يدل عليه ايضا جملة من الايات قوله تعالى « وما امرؤ الا ليعبد الله
مخلصين له الدين ذلك الدين القيم » اذ الوضوء عبادة اجماعا كما عن
الغنية . (منه)

(٢) اذ الغالب فيما يجب في العبادة اما كونه شرطا او جزأ فيجب الحاق
المشكوك فيه ومنه محل البحث به عملا بالاستقراء . (منه)

والمراد بالتقرب المعتبر هو الاتيان بها لكونه تعالى اهلا لذلك، او للحب، او للحياء منه ((عج))، او للمهابة، او للشكر له، او للتعظيم، او لامتنال امره و موافقة ارادته، او للتقرب منه، او لنيل الثواب والخلاص من العقاب، على خلاف في صحة الاخيرين عن جماعة (١) ومنهم ابن طاووس محتجا بان قاصد ذلك انما قصد الرشوة والبرطيل ولم يقصد وجه الرب الجليل، وهو دال على ان عمله سقيم وهو عبد لئيم، والمصنف قائل ان جواب سؤال مهنا بن سنان عن وجه الحكم بفساد العبادة بذلك: اتفقت العديلة على ان من فعل فعلا لطلب الثواب او لخوف عقابه فانه لا يستحق بذلك ثوابا، والاصل هو ان من فعل ليجلب به نفعا او يدفع عنه ضررا، فانه لا يستحق المدح على ذلك ولا سيما من افاد غيره شيئا ليستفيض عن فعله جودا، فكذا فاعل الطاعة لاجل الثواب او لدفع العقاب .

وعن الشهيد في قواعد قد قطع الاصحاب بكون العبادة، فاسدة بقصدهما، انتهى .

اقول هذا القول عندي وجه اذا كان مقصود العامل من العمل نفس الثواب والخلاص من العقاب من غير التفات الى كونه لله، كما اذا اعتقد ان العمل في نفسه مؤثرا في ذلك (٢) .

واما ان تحقق مع قصد الامرين كونه لله فالظاهر هو الصحة، ولا يردّه الاجماع المحكي المتقدم، لذهاب الاكثر الى الخلاف ومنهم الشهيد، في الذكرى بل في قواعد الذي تضمن دعوى الاتفاق، ولا قوله: ((تعالى وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه الاعلى)) لما قاله الشهيد باننا لا نسلم

(١) ومنهم السيوري وابن ابي جمهور الاحسائي والشهيد في ظاهرا لدروس وبعض الفضلاء . (منه)

(٢) فهذا التفصيل يمكن جعله النزاع لفظيا بان يكون مراد المبطلين الاول والمصححين الثاني . (منه)

ان قصد الثواب مخرج عن ابتغاء الله بالعمل ، لان الثواب لما كان من عند الله فمبتغيه متبغ لوجه الله ، ولا الايات الدالة على الاخلاص من نحو وما امرروا الاية وغيره ، لصدق الاخلاص معه اذ الفعل وقع له لا لغيره من الالهة الباطلة فليعمل بمقتضى الاصل والاطلاق .

هذا مضافا الى لزوم العسر والحرج العنفيين في شريعتنا بقول مطلق
لو قلنا بفساد العبادة معهما .

والى عدم الاشتهار بالفساد مع كون المسئلة معاتعم بها البلوى .
والى ان قصد هما لو كان مفسدا لانتفت الترغيبات الواردة في الكتاب والسنة ، قال الله تعالى : ((وادعوه خوفا وطمعا)) ، وقال : ((رجال لا تلهيهم تجاره ولا بيع عن ذكر الله)) واقام الصلوة وايتا الزكوة يخافون يوما تتقلب فيه القلوب والأبصار)) وقال اركعوا واسجدوا وافعلوا الخير لعلمكم تفلحون . اى را حين للفلاح وهو الفوز بالثواب كما عن الطبرسى .

والى الاخبار الكثيرة المبينة لمقدار الثواب للفاعل ببعض الاعمال .
والى الاخبار التي استدللنا بها في اللمعات لجواز التسامح في ادلة السنن الصريحة في الصحة .

والى الاخبار القاسمة ^(١) لعبادة العباد على ثلاثة اقسام .

وليت شعري كيف يمكن للعبد الضعيف المهين الذليل الذي لا يملك لنفسه نفعا ولا ضرا ولا موتا ولا حياة ولا نشورا ، ان يستغنى عن جلب النفع من مولاه لنفسه او دفع الضرر عنها ، ولعمري ان من امعن النظر حق الامعان فلا يجد اكثر القائلين بالبطلان بهما ، الا ونياتهم الصحيحة في عباداتهم ترجع الى احدهما وهم لا يشعرون .

(١) ومنها الحسن المروى عن الصادق عليه السلام العباد ثلاثة : قوم عبدوا الله ((ع)) خوفا فذلك عبادة العبيد ، و قوم عبدوا الله تبارك وتعالى طلب الثواب فذلك عبادة الاجراء ، و قوم عبدوا الله ((ع)) حبالة فذلك عبادة الاحرار ، وهى افضل العبادات اقول لا تغفل عن قضية الافضية . (منه)

فبما ذكر ظهر في الغاية صحة العبادة الواقعة للغايات المتقدمة .
 فما عن ابن جمهور من المنع لصحة العبادة الواقعة لموافقة ارادته و
 التوقف في الواقعة شكرا او مهابة او حياء من الله ، فلا وجه له ، كالمحكى عن
 السيوري من المنع اذا وقعها حبالة ، واما ما عن ابن زهرة من وجوب قصد
 القرية و الطاعة معا ، معللا بعدم صدق العبادة الا به ففيه ما ترى .
 (وفي وجوب) نية (رفع الحدث او الاستباحة) للصلوة او شئ اخر
 مشروط بالوضوء (قولان) بل اقول اربعة : وجوبهما معا وهو المحكى عن الجماعة
 و منهم الغنية .
 و وجوب قصد احدهما ، وهو لاخرى و منهم المحكى عن السرائر مدعيا
 عليه الاجماع .
 و وجوب قصد الاستباحة فقط ، وهو للشهيد في اللمعة كما عن الجماعة .
 و عدم وجوب شئ من ذلك ، وهو لجماعة وهو الاظهر ، عملا بالاصل و
 الاطلاق .
 و اجماع الحلبي موهون بمصير الاكثر الى الخلاف .
 و اما قوله تعالى : ((اذ اقمتم)) الاية بناء على ان المفهوم من قوله اذا اقمتم
 الاسد فخذ سلاحك ، لزوم اخذ السلاح للقاء الاسد ، و ذلك مستلزم لوجوب
 نية الاستباحة ، فغير مغن عن الجوع ، اذ غاية ما يستفاد منه كون الوضوء لاجل
 الصلوة ، وهو لا يقتضى وجوب القصد المذكور عندها كما في النظائر .
 (و) يجب (استدانتها حكما الى الفراغ) بان لا ياتي بنية تخالف الاولى
 كما عن الاكثر ، و في الذكرى يجب استدانة النية بمعنى البقاء على حكمها و
 العزم على مقتضاها ، قيل و لعله الظاهر من الغنية و السرائر فان فيهما بعد
 الحكم بلزوم استمرارها و ذلك بان يكون ذاكرة لها غير فاعل لنية تخالفها ، و
 في الاول اجماع عليه .

اقول و التحقيق ان يقال ان فسرنا النية بالداعي الى الفعل كما هو

الظاهر، فالمعتبر هو استمرارها فعلا حتى الفراغ، فنحكم بصحته ما لم يحدث ارادة اخرى لاصدار ذلك الفعل ناشئة من تصور نفع وغرض اخر ينافي الغرض الاول، وان كان في اثناء الفعل، غير ملتفت الى الداعي بان كان التفاته الى شيء اخر اذ الداعي في هذا الحين موجود، اذ لو سئلت عنه ما تفعل ليقول الفعل الفلاني.

وان فسرناها بالصورة المخطرة بالبال، فلا يمكن حينئذ اعتبار الاستدامة الفعلية لمكان الخطورات القلبية، وما جعل الله لرجل من قلوبين في جسده، فلا بد من اعتبار الحكيمية، اما بالتفسير الاول التفاتا الى الاصل، والثاني بناء على عدم سقوط المعسور بالمعسور، ولعل الاولى اجود.

واما مقاله في الذكرى بان بناء التفسيرين على ان الباقي مستغن عن المؤثر ام لا فالتفسير الاول بناء على الاول، والثاني على الثاني.

ففيه ما اشار اليه البعض^(١) بان الباقي^(٢) وهو الرضوء حدوته ريجي يحدث شيئا فشيئا، ومثل هذا الباقي لا بد له من سبب الى اخر وجوده على القولين.

(فلونوى) بوضوئه (التبريد) خاصة من دون انضمام القرية (اوضم الرياء) الى التقرب (بطل) على الاشهر بل لم اجد فيه خلافا، الا المحكى عن المرتضى من القول باجزاء العباداة المعنوية بها الرياء، بمعنى سقوط الطلب لاحصول^(٣)

(١) وهو المشارق . (منه)

(٢) والظاهر ان المراد بالباقي هنا هو الرضوء، وبالمؤثر النية، فيكون حاصل كلامه ان الباقي ان لم يكن محتاجا الى المؤثر فالوضوء بعد حدوته بالنية لا يحتاج في بقاءه الى بقاء النية، فيكون باقيا الى وقت حدوث مؤثر اخر ونية اخرى بدون بقاء النية الاولى فعلى هذا يفسر الاستدامة الحكيمية بان لا ينوى نية مخالفة للأولى اذ على هذا لا يجزم ببقاء النية الاولى حتى يفسر الاستدامة الحكيمية به وان كان محتاجا الى المؤثر، حينئذ فالجزم ببقاء النية الاولى حاصلة فلذا يفسر الاستدامة به . (منه)

(٣) قيل وهو مبني على قاعدته من عدم العلازمة بين صحة الاعمال وقبولها فيها لصحة يحصل الامثال و بالقبول يستحق الثواب . (منه)

• الثواب •

و يرويه الاجماع المحكى فى الايضاح فى كتاب الصلوة فانه قال : النية شرط و تمحضها و الاستدامة شرط ايضا ، والأولان باجماع علمائنا ، و فى جامع المقاصد ولو ضم الرياء بطل قولنا واحد اويحكى عن المرتضى ، الى اخره ، و ليس بشئ ، و عن الشهيد ايضا عدم العلم بالخلاف الا من المرتضى •

و بالجملة خلافه شاذ ، بل الظاهر انعقاد الاجماع على خلافه ، ويعضد المختار الايات الآمرة بالاخلاص •

و اما ما احتمله بعض مشايخنا من الحكم بالصحة اذا كان المباحث الاصلى هو الله بحيث لو لم تكن ضعيفة الرياء لكان اتيا به ، التفاتا الى المروى فى اصول الكافى فى آخر باب الرياء فى الصحيح على الصحيح لمكان ابراهيم عن زرارة عن الباقر عليه السلام : عن الرجل يعمل الشئ من الخير فيراه الانسان فيسره ذلك فقال : لا بأس ما من احد الا ويحب ان يظهر له فى الناس الخير اذا لم يكن صنع ذلك لذلك ، ففيه (١) مناقشة (٢) •

(بخلاف ما لو ضم التبرد) الى نية القرية ، فانه لا يحكم بالبطلان وفاقا للجماعة و نسبة البعض (٣) الى المشهور ، عملا بالاصل و الاطلاق ، خلافا لآخرى فالبطالان عملا باجماع الايضاح المتقدم ، المعتضد بالمروى فى اصول الكافى فى باب الرياء عن علي بن سالم عن الصادق عليه السلام : قال الله ((عج)) انا خير شريك من اشرك معى غيرى فى عمل عمله لم اقبله الا ما كان لى خالصا ، وللمحكى عن بعضهم ، فيصح اذا كان التقرب الى الله هو المباحث الاصلى ، و نفسى بعض (٤) عنه البعد •

(١) اذا لا ربط بين الخبر و بين المدعى • (منه)

(٢) ويعضده الخبر المروى فى الحقايق ان رجلا قال لرسول الله : يا رسول الله استر العمل لا احب ان يطلع عليه احد فيطلع عليه و يسترنى قال لك اجران اجر السرو اجر العلانية •

(٣) وهو الذخيرة • (منه)

(٤) وهو تبيح • (منه)

و احوط الاقوال اوسطها بل لعله اظهرها^(١) ايضا ، وكذا الكلام في
سائر الضمايم الغير الراجعة اللازمة للفعل الذي يباح ان يوقعه لاجله كالنسخ
ونحوه .

واما الضمايم الراجعة كقصد الاعلام بالتكبير ، والحمية في الصوم ، و
تأسي الغير في اظهار الخير ، فهل يصح مطلقا ؟ ولو كان الباعث الاصلى الضمية
كما عن البعض و يقتضيه اطلاق الجماعة^(٢) و منهم المشارق حاكيا عليه الاتفاق ،
ام لا مطلقا ؟ كما عن ظاهر الجماعة و احتمله في المعتصم كما حكى ، ام الصحة
اذا كان الباعث الاصلى غير الضمية ؟ كما اختاره البعض ،^(٣) اوجه اوجهها
الاول اذا كان المقصود التقرب الى الله عملا بالاصل والاطلاق .

(و يقارن بها غسل اليدين) المستحب لاجل الوضوء ، على تفصيل يأتي
انشاء الله .

(و يتضييق عند غسل الوجه) فلا يجوز التقديم عن غسل اليدين ، بلا خلاف
الا المحكى عن الجعفي فقال لا عمل الابنية ، ولا بأس ان تقدمت التنية او كانت
معه ، و برده مع قطع النظر عما قاله الجماعة ، بان المتقدم عزم لانية ، الاجماع
المحكى في الرياض على المنع من اقترانها بالسواك و التسمية والمتنم الاجماع
المركب .

ولا التأخير عن غسل الوجه ، وفاقا للمعظم عملا بما دل على اعتبارها فيه
المستلزم لتلبس المجرع بها ، فافهم .

و خلافا للمحكى عن الاسكافي فقال : لو غربت التنية قبل ابتداء الطهارة

(١) لا يقال لا وجه للاظهرية لما نرى في سيرة الناس قد بما وحد يثامن انهم في
الشتاء يختارون لصلواتهم مكانا حارا وفي الصيف البارد لا نأقول فرقيين ايقاعهما
في مكان حار و بين ايقاعها لاجل التسخن و بين المقامين بون بعيد . (منه)
(٢) و منهم المدارك والذخيرة .
(٣) رهو تسيح و المحقق البهبهاني . (منه)

ثم اعتقد ذلك وهو في عملها اجزاء ذلك ، للقياس على الصوم وفيه ما ترى ، قال في الذكرى بعد نقل هذا القول وقول الجعفي : وهذا القولان مع غرابتهما مشكلان ، لان المتقدم عزم لانية ، والواقعة في الاثناء اشكل لخلو بعضه عن النية ، وحمله على الصوم قياس محض مع الفرق بان ماهية الصوم وحدة ، بخلاف الوضوء المتعدد الافعال ، انتهى ، فافهم .

واما جواز اقترانها بغسل اليدين ، فهو للمشهور كما قاله غير واحد ، بل عن النهاية الاحكام دعوى الاجماع عليه ، وعليه يدل الاصل والاطلاق ، خلافا للمحكي عن الجماعة ^(١) ومنهم الحلبي وابن زهرة ، فمنعوا من جواز التقديم عنده لحجج لا تقوم في مقابلة ما مر .

فاذن الاظهر هو الجواز بل صرح المصنف والمحقق الثاني كما عن غيرهما ، ^(٢) باستحباب ايقاعها عنده ، فبما ذكر ظهر جواز تقديمها عند المضضة والاستنشاق ايضا وفاقا للمشهور ، ومنهم الحلبي وابن زهرة بل عن نهاية الاحكام الاجماع على جواز التقديم عند المضضة .

فما عن ابن طاوس من المنع عن التقديم عندهما ايضا نظرا الى ان مسمى الوضوء الحقيقي غيرهما ، مما لاوجهة فيه فراجع الى عرف المشرعة فتمسك بالاطلاق .

واما ما عن الحلبي انه في الغسل ينوي عند غسل اليدين وفي الوضوء عند المضضة والاستنشاق ، فلا وجه له .

وبالجملة الاظهر هو ما عرفت ، نعم الاولى تأخيرها الى غسل الوجه كما قاله الجماعة ، وعليه فلايد للافعال المتقدمة من نية خاصة حتى يثاب عليها ، هذا كله انما يتمشى لو جعلنا النية عبارة عن الصورة المخطرة بالبال كما يراه المشهور .

(١) ومنهم ابن طاوس والشارح المقدس . (منه)

(٢) وهو المحقق . (منه)

و اما اذا جعلناها عبارة عن الداعى الى الفعل كما هو الحق ، فلما معنى
 للمتقدم والتأخر و افراد الواجب والمستحب ، اذ هي على ذلك امر بسيط لا يمكن
 الانفكاك عنه ، اذ ليس وزان العبادات على المختار الاكوزان غيرها ، من القيام
 والقعود والاكل والشرب والضرب والذهاب والا ياب والبيع والشراء ونحوها ،
 فكما لا يصدر عنه فعل من هذه الافعال الا مع قصد و نية سابقة عليه ناشئة من
 تصوير ما يترتب عليه من الاغراض الباعثة عليه و الاسباب الحاملة له ، بحيث لو
 اراد الانفكاك عنه لم يتيسر له الا بتحويل النفس عن تلك الدواعى الموجبة ، فكذا
 حال العبادات ، فكما لا تحتاج اذا قامت للذهاب الى السوق لشراء اللين مثلا ،
 بان تصور ببالك بانى اذهب الى السوق الفلانى لاجل شراء اللين ، فكذا حال
 العبادات ، فكما لا تحتاج للقيام بدخول رجل عزيز حقيق ، بان تتصور فى قلبك
 بانى اقوم تواضعا لفلان لاستحقاقه بذلك قرية الى الله ، فكذلك حال ساير
 العبادات ، بل من المقطوع به انك لو تكلفت تخيل ذلك بجنائك و ذكرته على
 لسانك لكنك ستخزيه لكل سامع و مضحكة فى الجامع .

وعليه فالمقارنة بالمعنى المتقدم مما لانحكم بوجوبها ، نعم يشترط بقاء
 الداعى .

(وا يجب (غسل الوجه) بالنص و الاجماع بل الضرورة (بما يسمى
 غسلا) عند العرف وفاقا للجماعة ، والظاهر الصدق عندهم اذ اجزى جزء من الماء
 على جزئين من البشارة ولو بمعاون ، خلافا للمحكى عن^(١) البعض ، فما طلق
 الاكتفاء بالدهن من غير تقييد بالجريان ، وله اطلاق جملة من الاخبار المجوزة
 لذلك .

منها المروى فى الكافى فى باب مقدار الماء الذى يجزى للوضوء فى
 الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام ، وفيه : انما يكفيه مثل

(١) حكاة الحلوى - (منه)

الدهن ، والدهن اما من الأدهان بمعنى الاطلاء بالدهن ، او من دهن المطر
الارض اذا بلها بللا يسيرا ، وعلى التقديرين الظاهر انه لا جريان فيه كذا
قيل ، وفيه نظربل الاظهر كونه لمعنى يشمل اقل الجريان ايضا ، كما يرشد اليه
المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة عن اسحق بن عمار عن جعفر عن ابيه
ان عليا عليه السلام كان يقول : الغسل من الجنابة والوضوء يجزى منه ما اجرى
من الدهن الذي يبيل الجسد ، لمكان الجريان كما في النسخ المعتمدة .

نعم رأيت في حاشية التهذيب الذي عندى انه كتب بدل اجرى بالراء
المهملة الكائنة في المتن كلمة اجزى بالزاء المعجمة ، ولكن الاعتماد على الاول ،
وعليه فليقيد به اطلاق الدهن .

سيما بعد الاعتضاد بالمروى في الكافي في باب مقدار الماء في الصحيح ،
عن زرارة عن الباقر عليه السلام الجنب ما جرى عليه الماء من جسده كله قلسيله و
كثيره فقد اجزاء .

والمروى في التهذيب في زيادات باب صفة الوضوء في الصحيح ، عن
علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام ، عن الرجل لا يكون على وضوء فيصبه
المطر حتى يبيل راسه ولحيته وجسده ويدها ورجلاه ، هل يجزى ذلك من
الوضوء ؟ قال : ان غسله فان ذلك يجزىه .

هذا مضافا الى ذهاب المشهور الى اعتبار الجريان ، بل لم يظهر
مخالف معروف ، مع امكان تنزيل كلام البعض المتقدم الى المختار ، اذ المعنى
بهذا البعض هو ما قاله الحلبي ، وبعض اصحابنا يذهب في كتاب له ، الى
اطلاق الدهن من غير تقييد للجريان ، انتهى .

و الى استظهار المشارك الاجماع على اعتبار الجريان .
و الى انا لو سلمنا عدم شمولها للجريان فاللازم هو طرحها ، لعدم
مقاومتها للآية والاختبار المستفيضة المعتمدة بالشهرة العظيمة .
و للمحكى عن القواعد والنهاية فيكفى كالدهن يمسح بالانسان عند

الضرورة ، ويمكن حمل كلامهما كالمعتبرة المتقدم إليها الاشارة الى المبالغة ، و
الا فلا شاهد لهذا الجمع .

وكيف كان فالأظهر هو ما مر اليه الاشارة مع كونه احوط ، هذا في حال
الاختيار ، واما في حال الاضطرار فالأحوط هو الجمع بين قول الشيخين والتبسم ،
تنبيهان :

الاول : لا يجب في الغسل ذلك وفاقا للمشهور ، خلافا للمحكي عن
الاسكافي فوجب في غسل الوجه امرار اليد عليه ، ويردء الاصل والاطلاقات
والاجماع المحكي عن الناصرية والمنتهى على المختار المعتضد بالشهرة
العظيمة ، بل وعدم خلاف لما قيل بان الذكرى حكى عن الاسكافي ما يوافق
المعظم ، واشتمال الوضوء البياني معالا يغنى عن الجوع ، نعم صرح الجماعة
باستحبابه ولا بأس به .

الثاني : على المختار يجوز غمس العضو في الماء ، عملا بالأصل والاطلاقات
خلافا للمحكي عن صاحب البشرى فقال لو غمس العضو في الماء لم يمسح بمائه
لما يتضمن من بقاء أن بعد الغسل يلزم منه الاستيناف بماء جديد ، قال : ولو
نوى بعد خروجه من الماء اجزاء اذ على العضو ماء جار فيحصل به الغسل ، وفي
كلا الوجهين نظر ، وليكن غسل الوجه .

(من قصاص ^(١) شعر الرأس) أي منتهى منبته عند الناصية (إلى محادر
شعر الذقن) أي المواضع التي ينحدر الشعر فيها عنه (طولاً ومادارت عليه
الابهام) بكسر الهمزة وهي الاصبع العظمى والجمع الابهام (و) الاصبع
الوسطى عرضها من مستوى الخلقة وغيره (من الانزع ^(٢) والاغم ^(٣)) وطويل

(١) القصاص مثلث القاف والضم اعلى وقصاص الشعر منتهى منبته من مقدمه او
مؤخره او حواليه كما عن اهل اللغة والمراد في المتن ما ذكره الشارح . (منه)

(٢) وهو الفاقد لشعر الناصية . (منه)

(٣) هو شعر الجبهة . (منه)

الاصابع وقصيرها ، بالنسبة الى وجهه (يحال عليه) لبناء الاحكام الشرعية على الغالب ، وعليه يحمل المروى في النهاية في باب حد الوضوء في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام اخبرني عن حد الوجه الذي ينبغي ان يتوضأ الذي قال الله عز وجل ، فقال : الوجه الذي قال الله تعالى وامر بغسله الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد عليه ولا ينقص منه ، ان زاد عليه لم يؤجر وان نقص منه اثم ما دارت عليه الوسطى وابهام من قصاص شعر الرأس الى الذقن وما جرت عليه الاصبعان من الوجه مستدبرا فهو من الوجه وما سوى ذلك فليس من الوجه ، فقال له : الصدغ من الوجه فقال : لا .

والتحديد الذي ذكره المصنف اجماعى قاله الجماعة ، والصحيح المتقدم مطابق له ، وذلك اما لان قوله عليه السلام : من قصاص ، الى آخره ، متعلق بدارت ، وظاهره ان دوران الاصبعين معالابد ان يكون من القصاص ، او لظهور^(١) كلمة من قصاص ، الى آخره ، في ان الوجه محدود الاول والاخر ، ولا يتم على التقديرين الاعلى ما قاله المصنف .

وعليه فما فهمه ((تبيح)) تبعا للبهائي رحمه الله من الصحيح بان حد الوجه طولا وعرضا هو ما اشتمل عليه الابهام والوسطى ، بمعنى ان الخط المتوهم من قصاص الشعر الى طرف الذقن وهو الذي يشتمل عليه الاصبعان غالبا ، اذا ثبت وسطه وأدير على نفسه حتى يحصل شبه دائرة فذلك هو الذي يجب غسله ، فبعيد جدا كما صرح به الجماعة .

و يرشدك اليه فهم المعظم منه ما فهمناه ، بل لم يذهب اليه قبل البهائي احد الا ما حكى عن بعض المتقدمين من ذهابه الى هذا القول ، ولا اعتداد عليه اصلا لمكان الشذوذ ، بل عن التقى المجلسي ان ما ذكره الشيخ

(١) وانما حكمتنا في الوجهين بالظهور لا الصراحة لجواز القول بان كلمة من للتبيين لا الابتداء فتأمل . (منه)

البهائي يقرب من المعنى القليل الوقوع في كلام الائمة، وعلما اننا الى الان لم يفهموا ما فهمه .

اقول والاشتباه انما نشأ من لفظي دارت و مستديرا بعد الالتفات الى الاصطلاح الرياضي، والحال ان المفهوم منهما عند العرف بعد الالتفات الى كيفية تضدهما في الخبر هو ما اشرنا اليه .

هذا مضافا الى ان معنى الخبر لو كان كما يقول لينبغى ان يتوجه ما اختاره الى القول اذ الخبر حينئذ لمكان مصير المعظم الى الخلاف اذ هو حينئذ شاذ فكيف يبقى له فيه المامول كما هو المسلم عند الفحول الذين لولاهم لاند رست اثار الرسول فتدبر (١) .

و مقتضى ذيل الصحيح العتقدم عدم وجوب غسل الصدغ ، وهو مقتضى الصدر ايضا ، اذ الاصبعان لا يبلغان اليه اذ هو كما عن الاكثر ما يتصل اسفله بالعذار ، واليه ينادى قول الشاعر: صدغ الحبيب و حالي كلاهما كالليالي .
واما ان فسرناه بجمع ما بين العين والاذن كما عن مصباح المنير و نهاية ابن الاثير ، فالواجب هو غسل ما بلغ منه الاصبعان ، فما عن ظاهر الراوندى من وجوب غسل كله مما لا دليل عليه .

و ذيل الصحيح ناظر الى المعنى الاول لا الثانى ، و مقتضى الصحيح المذكور ايضا عدم وجوب غسل تمام العذار ، اذ هو كما قاله الجماعة ما حاذى الاذن الذى يتصل اعلاه بالصدغ و اسفله بالعارض ، نعم يجب غسله بقدر ما يشمله الاصبعان لو شعلا .

فما عن ظاهر الجماعة من وجوب غسله مما لا وجه له الا ان يريدوا من باب

(١) وجه التدبر ان الخبر المعتبر انما يطرح بمخالفة الشهرة اذا حصلت منها المظنفة يجوز القول بانها في المقام غير حاصلة الالتفات الى ان مستند المشهور فيما اختاره هو الخبر المذكور و البهائي يدعى انهم لم يفهموا مراد المعصوم ((ع)) منه بل مراده هو الذى فهمته فافهم . (منه)

المقدمة وهو كلام آخر ، وعدم وجوب غسل تمام العارض ، اذ هو كما قاله الجماعة
الشعر المنحط عن القدر المحاذي للاذن الى الذقن والمراد هنا محله ، نعم
يجب غسله بقدر ما يشمله الاصبعان .

فما عن المنتهى من القول بعدم وجوب غسله ، فالظاهر انه اراد القدر
الخارج عن احاطتهما .

كما ان الظاهر ان مراد الشهيدين القائلين بوجوب غسله المدعى
اولهما في ذلك القطع و ثانيهما الاجماع ، هو القدر الداخل في احاطتهما ،
ومن هنا استظهر البعض^(١) عدم الخلاف في المقامين .

و مقتضى الصحيح ايضا عدم وجوب غسل التزعتين ، اعنى البياضتين
المحيطتين بالناصية ، اذ المتبادر من القصاص الواقع فيه هو ما يكون منتهى
الناصية وما يحاذيه .

هذا مضافا الى ان عدم دخولهما في الوجه قطعى اذ هما كالناصية
خارجتان عن السطح الذى ينفصل به الوجه عن الرأس .

والى ما استظهره البعض^(٢) من اتفاق الاصحاب على عدم وجوب
غسلهما .

واما مواضع التحذيف وهو الذى يثبت عليه الشعر الخفيف بين ابتداء
العذار والتزعة ، وسمى به لان النساء والمشرفين يحذفون الشعر عنه ، فقد
حكم المصنف في التذكرة كما عن المنتهى بعدم وجوب غسله ، قائلا بخروجه عن
الوجه ودخوله في الرأس بناء على نبات الشعر عليه ، وفيه نظر ، بل الاظهر
الوجوب بقدر احاطة الاصبعين ، و نبات الشعر غير دال على الراسية باحدى
من الثلث ، مع خروج هذا الموضع عن تدوير الرأس و بيان الامام بكون ما احاط
به الاصبعان من الوجه .

(١) وهو المشرق . (منه)

(٢) وهو تبيح . (منه)

هذا مضافاً الى حكم قاعدة الاشتغال اليقيني بالوجوب ولو فرض الشك في الصدق .

واما عدم وجوب غسل ما استرسل من اللحية ، اعنى ما زاد منها عن التحديد المذكور في الخبر ، و وجوب غسل ما عدا المسترسل فالظاهر انه اجماعي .

(ولا يجزئ) غسل الوجه (منكوساً) بل يجب البداية بالاعلى وفاقاً للمشهور ، بل عن الخلاف و جميع الجوامع والمسالك الجامعة ، والسيان و الوسائل عليه الاجماع ، وهو الحجة مضافاً الى المروى عن قرب الاسناد عن احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي جرير الرقاشي ، عن الكاظم ((ع)) قلت : كيف اتوضأ للصلوة ؟ الى ان قال : لا تلطم وجهك بالما ، لطما ولكن اغسل من اعلى وجهك الى اسفله بالما ، الخبر .

والاخبار الدالة على الابتداء بالمرفقين في غسل اليدين لما عن بعض من عدم القائل بالفصل .

واما المحكى عن ابن سعيد بالوجوب في اليدين دون الوجه ، فشاذا لا يعتنى به .

واما الاستدلال للمختار بالمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام انه حكى وضوء الرسول ((ص)) الى ان قال : فاخذ كفا من ماء فاسد لها على وجهه من اعلى الوجه ثم مسح بيده الجانبين^(١) جميعاً الخبر .

و المروى في النهاية في باب صفة وضوء رسول الله ((ص)) مرسل عن الصادق عليه السلام : ما كان وضوء رسول الله ((ص)) الا مرة مرة ، و توضأ النبي ((ص)) مرة مرة فقال : هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به .

(١) الحاجبين خ ل .

ففيه مناقشة ^(١) واضحة خلافاً لجماعة من متأخري متأخري الطائفة فلا يجب ذلك كما عن الانتصار والناصرية والسرائر عملاً بالأصل والاطلاق، وفيه انهما لا يقومان في مقابلة ما مر مع ان المختار هو الاحوط .
 واما ما عن البعض من القول بعدم جواز غسل بشيء من الاسفل قبل الاعلى، وان لم يكن في سمع الاعلى الذي لم يأت بغسله، فهو من الاوهام الباردة، ويردء الأصل والاطلاق، ان مقتضاه كفاية الغسل ولو منكوساً .
 وقلنا بما تقدم بوجوب البداية بالاعلى فقيدنا الاطلاق به، ولادليل على خروج سائر الافراد عنه، فليقل بالاجزاء بعد الابتداء بالاعلى ولو منكوساً .
 (ولا يجب تحليل اللحية وان خفت) بالاجماع المحقق والمحكى في

(١) اما المناقشة في الصحيح فلان التأسى انما يجب اذا كان فعله (ص) بياناً للمجمل وليس في المقام كذلك اذ لا اجمال في الاية وابتدائه (ص) يجوز ان يكون لاجل قرب هذا الفرد الى العادة او لكونه افضل الفردين او يكون اتفاقياً، اما المناقشة في المرسل فمع قطع النظر عن تصريح الانتصار والغنية على ما حكى على كونه عاميانه لا معنى لبقاء الكلام على ظاهره قطعاً، عليه فاما نقد رهكذ الا يقبل الله الصلوة، الا بمثله، وعليه فلا دلالة او لا نسلم ظهور الماثلة في المساوات في جميع الصفات والاحوال الممكنة غاية ما في الباب ظهورها، على فرض عدم ظهور المساوات في ذلك فلا اقل من الشك ومعه لا وجه لاستدلال (منه) .

هي هنا في المساوات في الامور التي لم يعلم انها ليست من باب العبادات والاتفاقيات، واما فيما عداه مثل الغسل من الاعلى ونحوه فلا، اذ كما يعرض للحركة السرعة والبطء كذا لا بد لهذه الحركات من الابتداء والانتهاء فكما ان الاولين مما لا ريب في عدم وجوب متابعتيهما فكذا للاخيرين او عطف على ما منه نقول هذا اشارة الى الغسلات والمسحات التي فعلها مرة من غير اشارة الى جميع خصوصياتها حذرنا عن لزوم التخصص كما يرشد اليه ما نقلت من هذا الخبر وهو قوله: ثم توضأ مرتين وقال هذا وضوء من ضاعف الله له الاجر هذا مضافاً الى انه ليس في المرسل المذكور انه بد بالاعلى وعليه فلا وجه للاستدلال به اصلاً والى ان عدم القبول لا يستلزم عدم الاجزاء عند السيد كما قيل اذ يتحقق بعدم ترتب الثواب اللهم الا ان يدعى الاجماع المركب او يقال بان في عدم القبول ظهور في البطلان اذ اذكر من غير انضمام قرينة وبالجمله لا وجه للاستدلال بالمرسل اصلاً . (منه)

عبائر الجماعة في الكثيفة ، و المحكى عن المسالك ^(١) الجامعية عن بعض من القول
بالوجوب ، شاذ لا اعتداد به .

و يردّه قول الباقر عليه السلام لزراعة على ما رواه النهاية في باب حد
الوضوء في الصحيح : كلما احاط به من الشعر فليس على العباد ان يطلبوه ولا
يبحثوا عنه ولكن يجرى عليه الماء .

و المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في القوي عن زرارة عن
الباقر عليه السلام وفيه : انما عليك ان تغسل ما ظهر .

و المروى في الباب في الزيادات في الصحيح عن زرارة قال قلت له :
ارأيت ما كان تحت الشعر؟ قال : كلما احاط به الشعر فليس للعباد ، ان
يفسلوه ولا يبحثوا ، ولكن يجرى عليه الماء .

و المروى في المكان في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع))
عن الرجل يتوضأ ايبطن لحيته ؟ قال : لا ، المؤيد بالاخبار المكثفة في غسل
الوجه والغرفة .

بل في الخبر المروى في آخر باب صفة وضوء رسول الله من الكافي فيمن
كان معه من الماء مقدار كف وحضرت الصلوة يقسمه اثلاثا ثلث للوجه وثلث لليمنى و
ثلث لليسرى .

و على الاشهر الاظهر في الخفيفة عملاً بالاخبار المتقدمة خلافاً لظاهر
الجماعة فيجب التخليل فيها ، ولا وجه له يعتد به ، نعم لو كانت البشرة مرئية
في جميع الاحوال ، و غير محاطة بالشعر ولم يتوقف غسلها على التخليل فالواجب
هو غسلها بلا خلاف كما قاله البعض بل عن البعض عليه الاجماع .

و بالجملة الاظهر عدم وجوب تخليلها مطلقاً ولو كانت خفيفة .

(١) اذ حكى في المسالك الجامعية عن بعض القول بوجوب التخليل سواء كان
الساكن كثيفاً او خفيفاً . (منه)

(او كانت للمرأة) من غير فرق بينها وبين الرجل ، بين علماء الطائفة ولا بين اللحية و سائر شعور الوجه كالحاجبين و الاهداب و العذار و الشارب ، وفي الخلاف الاجماع على عدم وجوب ايصال الماء الى اصل شيء من تلك الشعور .

فرع :

هل يستحب الخليل ام لا ؟ قولان اظهرهما الثاني عملا بالاصل مع احتمال الاخلال بالموالاة ، و ظاهر النهي المتقدم و احتمال دخوله في التعدى العنهي عنه ، سيما بعد ملاحظة ما عن الجماعة من كون التخليل مذهب العامة ، كما يرشد اليه المروى عن كشف الغمة فيما كتبه الكاظم (ع) الى على بن يقطين أنفا : اغسل وجهك و خلل شعر لحيتك ، ثم كتب اليه ، توشأ كما امر الله تعالى اغسل وجهك مرة فريضة و اخرى اسياغاً ، الى ان قال : فقد زال ما كنا نخاف عليك ، ولم يتعرض له ثانياً مع تعرضه للاسياغ المستحب .

(و) يجب (غسل اليدين من المرفقين) وهو اما موصل الذراع والعضد ، كما عن الجوهري و الفيروزآبادي و المطرزي ، او نفس المفصل بين عظمي الذراع و العضد ، كما عن بعض شيوخ القاموس ، ويمكن ارجاع الثاني الاول ، واما الاصحاب فيظهر من جماعة منهم انه العظامان المتداخلان ، و عن بعض انه نفس المفصل كما تطلع الى ذلك بالرجوع الى مثله الاقطع (الى اطراف الاصابع) بدلالة الكتاب و السنة و الاجماع المحقق و المحكى في عياثر كثير ، على وجوب هذا المقدار (و) ان اختلفوا في انه هل (يدخل المرفقين في الغسل) بالاصالة او من باب المقدمة ذهب المشهور الى الاول ، وهو الاظهر للاجماع المحكى عن التبيان و الطبرسي و هي لقوله تعالى الى المرافق ، و ذلك اما لما سيأتى في وجوب الابتداء بالمرافق ، او لكون الى في الآية بمعنى مع لا متاع جعلها غاية للغسل ، لكان جواز النكس .

وعليه فاقرب المجازات هو جعلها بمعنى مع ، بل ادعى الخلاف ثبوته

عن الائمة ((ع)) . وعن الواحدى انه حكاه عن كثير من النحويين ، وعن جماعة من المفسرين ايضا التصريح به .

واما القول بان الى كما تحتمل ان تكون بمعنى مع كذا يحتمل ان تكون تحديدا لغاية المغسول وكون الاول اقرب المجازات غير مسلم فغير وجيه ، اذ على الثانى لا يخلو اما بجعل لفظ الغسل الوارد فى الآية بمعنى المغسول ، او يقدر المغسول بدون تصرف فى لفظ الغسل ، فالاول خلاف السوق وياياه الطبع جداً . (١)

والثانى يستلزم الاضرار ، والمجاز مقدم على الاضرار حيث يدور الامر بينهما ، فتأمل خلافاً للجماعة فوجوب غسلهما انما يكون من باب المقدمة ، ولاوجه له وعلى المختار ، فيجب غسل الزايد على المرفق من باب المقدمة ، وهل يجب الابتداء بالمرفق كما اشار اليه المصنف بكلمة من موافقاً للمشهور ، ام يجوز النكس كما عن الحلبي والمرتضى وتبعهما جماعة من متأخري المتأخرين ؟ وجهان والاول اقرب ، لما عن الجماعة من دعوى الاجماع (٢) عليه ، ولما تقدم فى غسل الوجه من وجوب الابتداء بالاعلى ، ولا قائل بالفصل حتى ان ابن سعيد على ما حكى عنه قد قال هنا بالوجوب مع عدم قوله به هناك .

هذا مضافاً الى المروى عن العياشى فى تفسيره عن صفوان عن الرضا عليه السلام وفيه قلت : فانه قال اغسلوا ايديكم الى المرافق فكيف الغسل ؟ قال : هكذا انه يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه باليسرى ، ثم يصبه على المرفق ثم يمسح الى الكف ، قلت له : مرة واحدة فقال : كان ابي يفعل ذلك مرتين قلت له يرد (٣)

(١) اذ يلزم ان يشهد الامر عن الامرية مع جعل لفظ الغسل بمعنى المغسول . (منه)

(٢) وهذه الجماعة هم الذين ادعوا الاجماع على وجوب الابتداء بالاعلى فى الوجه . (منه)

(٣) والمراد من رد الشعر هو الغسل منكوساً وهو عليه السلام جوزه لمكان التقية ولم يجوز مع عدمها . (منه)

الشعر قال : اذا كان عنده اخرفعل و الا فلا .

و الى المروى عن ارشاد المفيد عن علي بن يقطين عن الكاظم ((ع)) : و اغسل يدك من المرفقين .

و الى المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء عن الهيثم بن عروة عن الصادق عليه السلام عن قوله تعالى فاغسلوا ، الى اخر الآية ، فقال : ليس هكذا تنزليها ، انما هي فاغسلوا وجوهكم و ايدىكم من المرافق ، ثم امرده من مسرفه الى اصابعه .

و يعضده بعض الاخبار البيانية .

و بالجملة لا شبهة بحمد الله في المختار .

(و) عليه (لو نكس) بان ابتداء بالاصابع (بطل) الغسل فان تدارك قبل الجفاف صح الوضوء والا بطل .

(ولو كان له يد زائدة وجب غسلها) ان كانت تحت المرفق مطلقا و فوقه ولم يتميز عن الاصلية ، بلا خلاف كما قاله البعض (١) و اما اذا كانت فوقه و تميزت ، فهل يجب غسلها ايضا ام لا ؟ قولان ينشأان من صدق اليد فالاول ، ومن ظهور كون الاضافة في قوله تعالى و ايدىكم للعهد ، فالثاني ، وهو الاقرب و الانتقاض بما دون المرفق غير وجيه لظهور الاجماع هناك .

(وكذا) يجب غسل (اللحم الزايد تحت المرفق والاصبع الزائدة) بلا خلاف اجده ، وكذا اللحم الزايد في المرفق لافوقه لخروجه عن محل الفرض .

(و مقطوع اليد) من دون المرفق ، يغسل الباقي بلا خلاف ، كما استظهره

غير واحد ، وفي المدارك عليه الاجماع ، و عن المنتهى انه قول اهل العلم .

و اما الاخبار الواردة في المسئلة كالمروى في زيادات باب صفة الوضوء من التهذيب في الصحيح ، عن رفاعه عن الصادق عليه السلام عن الاقطع اليد

(١) و هو الرياض .

و الرجل كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل ذلك المكان الذي قطع منه .
 وصحيحة الاخرى المروية في الكافي في باب حد الوجه عن الصادق (ع) :
 عن الاقطع قال : يغسل ما قطع منه .

وصحيحة محمد بن مسلم المروية في الباب عن الباقر عليه السلام عن
 الاقطع اليد والرجل قال : يغسلهما .

ففي دالتهما مناقشة ، لكن يمكن دفعهما بآدنى عناية ، وان كان القطع من فوق
 المرفق لم يجب الغسل اجماعاً كما في الرياض وعن المنتهى ، لكن المحكى عن
 الاسكافي وجوبه ، وهو شاذ او محمول على الاستحباب كما استظهره في المختلف
 وافتى به فيه في التذكرة وتبعه الشهيد و يحتمله المحكى عن الشيخ .

(و) هل (يسقط) وجوب الغسل (لو قطعت من المرفق) ام لا ؟ قولان ،
 والحق ان يقال ان قلنا بان المرفق هو العظامان وان وجوب غسلهما ليس من
 باب المقدمة فالاقرب هو القول بوجوب غسل ما كان يجب غسله قبل القطع .
 للاحديث الميسور لا يسقط بالمعسور ، وحديث اذا امرتكم بشئ فأتوا منه
 ما استطعتم ، اذ في دالتهما كسندهما مناقشة ، بل لعدم ظهور الخلاف حينئذ
 بل ظهور العدم ، والا فالاقترب عدم الوجوب .

واما المروى في الكافي في الباب في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه
 موسى عليه السلام : عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ ؟ قال : يغسل
 ما بقى من عضده .

فحملها على ظاهرها مخالف للاجماع كما عرفت ، فيدور الامر بين حمل
 الامر على الاستحباب الذي فيل هو مجاز مشهور بالنسبة الى اوامر الائمة (ع) ،
 وبين جعل الموصول للعهد والجار ظرفاً مستقراً على انه حال مؤكّد ، او لغواً
 متعلقاً بيغسل مع كون من للابتداء او التبعية .

و حيث دار الامر بين المحدثين فلاوجه للاستدلال بها في السيين ،
 هذا ان لم نقل بارجحية الاول ، والا فهي ايضاً حجة اخرى على عدم الوجوب

كالاصل .

هذا كله اذا كان القطع من نفس المفصل ، وان كان من فوقه بقليل ،
ففيه تفصيل ^(١) يظهر مما مر .

تنبيه :

يجب ازالة المانع من وصول الماء الى مواضع الغسل بالاجماع على
الظاهر ، و للمروى في الكافي في باب صفة الغسل والوضوء في الصحيح ، عن
علي بن جعفر عن اخيه عليه السلام : عن المرأة عليها السوار والدمالج في بعض
ذراعها ، لا تدري يجري الماء تحته ام لا ؟ كيف تصنع اذا توضأت واغتسلت ؟
قال : تخرجه حتى يدخل الماء تحته ، او تنزعه ، وعن الخاتم الضيق لا تدري
هل يجري الماء تحته اذا توضأ ام لا كيف يصنع ؟ قال : ان علم الماء لا يدخله
فليخرجه اذا توضأ .

و مقتضى المفهوم وان كان عدم وجوب ازالة الخاتم و ايصال الماء الى تحته
اذا شك في مانعيته من وصول الماء ، لكن لم اطلع على مفت بضمونه ، فلاحوط
الازالة مطلقا بحيث يعلم وصول الماء الى البشرة .

نعم اذا شك في وجود الحائل المانع بعد العلم بعدمه ، فالظاهر عدم
وجوب التفحص عملاً بالاصل و السيرة المؤيدة بالمفهوم المتقدم .

وهل يجب ازالة الوسخ تحت الاظفار المانع من وصول الماء ام لا ؟ قولان
اجودهما عدم ، لصدق الامثال المعتضد بالشبهة والوجوب احوط ، وعليه
فهل يجب الازالة وان علم وصول الماء على البشرة على جهة النفوذ كما عن بعض ^(٢) ام

(١) وهو ان يقال بعدم وجوب الغسل ان قلنا بان المرفق هو نفس المفصل
و بوجوب الغسل ان قلنا بانه عبارة عن العظمين و قد يبقى عن العظم بعد
القطع شيء ، و قلنا ايضا بان وجوب غسل المرفق من باب الاصاله لا من باب
المقدمة والا فالعدم ايضا . (منه)
(٢) وهو الشهيد الثاني . (منه)

لا ؟ كما قاله آخر وعن ظاهر الاصحاب ، وجهان والاخير اقرب لصدق الامثال
كما يرشدك اليه تطهير النجس الذي لا يدخل الماء في اعماقه الا على جهة
النفوذ ، ولو تعذر ازالته مع منعه الماء مطلقا فهل يعدل الى التيمم يغتفر
حينئذ كما عن التحرير والمقاصد العلية ؟ وجهان .

واذا كان شعر اليد كثيفاً بحيث لا يصل الماء الى البشرة الا بالتخليل ،
فهل يجب حينئذ غسل البشرة خاصة كما في الغسل ، او غسل ظاهر الشعر
خاصة ، او غسلهما معاً ؟ اوجه ينشأ من ان المأمور به غسل اليد والشعر مصاحب
فيجب الاتيان بالمأمور به ، والاصل عدم وجوب غسل الشعر فالاول ، ومن عموم
صحيحة زرارة المتقدمة في تخليل اللحية فالثاني ، ومن ان المأمور به غسل اليد
وعن المحقق الثاني الاجماع على وجوب غسل الشعر مع اقتضاء الاحتياط له
فالثالث ، وهو الاحوط .

(و) يجب (مسح بشرة مقدم الرأس او شعره المختص به) بان لا يخرج
بمده عن حده ، فلا يجزى مسح ما عدا المقدم من ساير جوانب الرأس بالاجماع
المحقق والمحكى في عبارات الجماعة ، فما عن بعض الاصحاب من الاكتفاء بأي
جزء شاء ، مما يلتفت اليه .

هذا مضافاً الى المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن
محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام : مسح الرأس على مقدمه .
والمروى في الكافي في باب مسح الرأس في الصحيح عن محمد بن مسلم
عن الصادق عليه السلام : امسح على مقدم رأسك .

واما ماورد على خلاف ذلك من رواية الحسين بن ابي العلا المروية في
التهذيب في باب صفة الوضوء ، وماضاهها فمحمول على التقية التي هي في
الاحكام الشرعية اصل كل بلية .

واما المروى في الباب في الزيادات في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع)
ان الماء وتر يحب الوتر فقد يجزئك من الوضوء ثلث غرفات واحدة للوجه واثنان

للذراعين و تمسح ببيلة يمينك ناصيتك وما بقى من بيلة يمينك ظهر قدمك اليمنى و تمسح ببيلة يسارك ظهر قدمك اليسرى .

فقد استند عليه البعض في ذهابه الى ان محل المسح هو خصوص ما بين النزعتين ، فلا يكتفى بمسح ساير اجزاء مقدم الرأس بناء على تفسير الناصية به كما عن الجماعة ، واما ما عن جماعة من اهل اللغة من انها عبارة عن خصوص القصاص الذى هو اخر منابت شعر الرأس من مقدمه او مؤخره او حواليه كما عن نص اهل اللغة ، فارادة هذا المعنى من هذا الخبر بعيد جداً .

نعم لما كان ظاهر المعظم هو كفاية المسح باى جزء من اجزاء المقدم ، فرفع اليد عن الاطلاقات بهذه الرواية ما دونه خبط القتاد ، سيما بعد ملاحظة ما ذكره السيد في الناصية ، بعد قول الناصر فرض المسح متعين بمقدم الرأس الى الناصية ^(١) بما لفظه : هذا صحيح وهو مذهبنا ، ثم قال : والدليل على صحة مذهبنا الاجماع ، وما ذكره الطبرسى في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى يؤخذ بالنواصي والاقدام ، الناصية شعر مقدم الرأس ، وفي مجمع الفائدة بعد نقل خبر زرارة المتقدم : ولعل المراد بالناصية هو مقدم الرأس ، لانه الاقرب الى الناصية المشهور او اسم له حقيقة ، انتهى .

هذا مضافاً الى عدم كون المسح باليمين واجباً بلا خلاف اجده ، فيتقوى احتمال حمل كلمة تمسح على الاستحياب الذى قيل هو مجاز مشهور بالنسبة الى اوامر الائمة ((ع)) فما ظنك بالواقعة في صورة الاخبار كما يتقوى احتمال عطف كلمة تمسح على قوله تلت غرفات ، وعلى الاحتمالين لا يصح الاستدلال به لذلك

(١) وفي القاموس الناصية قصاص الشعر ونحوه عن المصباح وفي مجمع البحرين و في الحديث ما بين قصاص الشعر الى طرف الانف مسجد قصاص الشعر حيث ينتهى من مقدمه و مؤخره الى ان قال المراد هنا المقدم وهو يأخذ من كل جانب من الناصية ويرتفع عن النزعة ثم ينحط الى مواضع التحذيف ويمر فوق الصدغ و يتصل بالعذار واما ما يرتفع عن الاذن فهو داخل على ما قيل في المؤخر و قال فيه ايضاً الناصية قصاص الشعر فوق الجبهة . (منه)

في البين ، ومع ذلك كله فالا حوط مراعات ما قاله .

(باقل اسمه) من غير تحديد في الماسح والممسوح ، وفاقاً للمشهور كما قاله الجماعة ، بل عن جمع الجوامع ومجمع البيان والتبيان ، وروض الجنان للشيخ أبي الفتوح ، وكنز العرفان ، وظاهر مشرق الشمسين : ان عليه اتفاق اصحابنا .

وهو الحجة مضافاً الى اطلاق الامر .

والى المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح ، عن زرارة ويكير عن الباقر عليه السلام : واذا مسحت بشيء من رأسك ، او بشيء من قدميك ما بين كعبيك الى اطراف الاصابع ، فقد اجزأك .

وقريب منه في صحيحتها الاخرى المروية في الباب ، والى المروى في الباب ايضاً في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر عليه السلام وفيه : فعرفنا حين قال بروؤسكم ان المسح ببعض الرأس لمكان البائم وصل الرجلين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال وارجلكم الى الكعبين فعرفنا حين وصلهما بالرأس ان المسح على بعضهما .

والمروى في الباب ايضاً عن حماد بن عيسى عن بعض اصحابنا عن احدهما ((ع)) : في الرجل يتوضأ وعليه العمامة ، قال : يرفع العمامة بقدر ما يدخل اصبعه فيمسح على مقدم رأسه ، خلافاً للجماعة ، فاقل ما يجزى هو المسح مقدار اصبع ، ومنهم الخلاف وابن زهرة مدعين عليه الاجماع ، وهو موهون بمصير الاكثر الى الخلاف ، مع امكان تنزيل كلاهما كغيرهما الى المختار كما يرشدك اليه عدم نقل كثير من الاصحاب هذا القول ، واما الاستدلال لهذا القول بالمرسل المتقدم فغير وجيه جداً .

وللصدوق في الهداية على ما حكى عنه ، فالأقل هو مقدار اربع اصابع ، و للمحكي عن حريز بن عبد الله السجستاني وغيره^(١) ، فالأقل هو مقدار ثلث اصابع

(١) وهو السيد في الخلاف . (منه)

مضمومة ، و ظاهر الصدوق في الفقيه فالأقل للرجل هو المسح بثلاث أصابع مضمومة
و للمرأة بأصبع في غير صلوة الغداة و المغرب ، واما فيهما فكما الرجل .

و للشيخ في النهاية فلا يجزى أقل من ثلاث أصابع مضمومة مع الاختيار
فان خاف البرد من كشف الرأس اجزاء مقدار أصبع واحدة .

و للمحكي عن الأسكافي فالأقل للمرأة مقدار ثلاث أصابع .

و للشيخ في التهذيب فالأقل للرجل مقدار أصبع وللنساء في صلوة

الغداة و المغرب مقدار ثلاث أصابع ، واما في غيرهما فبمقدار أنملة .

و لم اجد لشيء من هذه الأقوال دليل يقبل الذكر ، الا المروى في الباب

في الصحيح عن زرارة عن الباقر عليه السلام : المرأة تجزيها من مسح الرأس ان
تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا تلتقي عنهما خمارها .

و المروى في الباب عن معمر بن عمر عن الباقر ((ع)) قال : يجزى من (١)

مسح الرأس مقدار ثلاث أصابع و كذلك الرجل ، بناء على ان الاجزاء لا يستعمل

الا في أقل الواجب كما عن بعض (٢) وفيه مع قطع النظر عن توجه المضغ الى

ذلك كما عن صريح المصنف انهما لا يقومان في مقابلة المختار ، من وجوه عديدة

منها كون اخبار المختار ارجح منها سنداً و أكثر عدد او اوضح دلالة مع موافقتها

لدعوى الاتفاق المعتضد بالشهرة المحققة والمحكية ، وهذا ان في طرف الضد من

ذلك كله ، هذا مضافاً الى احتمال ارادة الاجزاء من القدر العندوب بل لا يبعد

ظهوره بملاحظة الاخير ، لمكان قوله و كذلك الرجل ، و وقوع الاجماع على عدم

وجوب ذلك بالنسبة الى الرجل .

و بالجملة لا شبهة في عدم مقاومتها للمختار .

نعم الاحوط هو المسح قدر ثلاث أصابع و صرح باستحبابه في الخلاف و

الغنية و السراير و الشرايع والقواعد و التحرير و المسالك و الروضة كما عن المراسم

(١) و يحتمل ايضاً ان يكون الحكم بالاجزاء بالنظر لعدم لقاء الخمار لا المسح لكن فيمناقشة

(٢) وهو المحدث الكاشاني (منه)

والمبسوط و الجميل و العقود والوسيلة والمهذب لابن البراج والاصباح و مصباح
السيد و جملة و التحرير و الجامع .
(ولا يجزى الغسل عنه) بالنص و الاجماع المحقق والمحكى فى عبائر
غير واحد .

فسرع :

اذا كان ماء الوضوء فى اليد كثيراً بحيث يتحقق الجريان عند المسح فهل يجب
تقليله بحيث لا يتحقق الجريان كما قاله البعض ام لا كما ذهب اليه الجماعة . و جهان
ينشأ من ان الجماعة من القول بتباين حقيقى الغسل والمسح ، ومنهم الطبرسى بل عن
صاحب الكشف دعوى ظهور اتفاق الأصحاب واكثر العامة عليه ، وعليه فلا يتحقق فى
المفروض المسح لمكان تحقق الغسل فالأول ، ومن الاطلاق مع عدم ظهور المقيد ، اذ
التحقيق كما قاله الجماعة ان بينهما العموم من وجه ، لصدق المسح بمرار اليد من غير
جريان الماء ، والغسل بجريانه من غير امرارها ، وصدقهما بالامرار والجريان فالثانى .
وهو الاقرب عندى ومافى الرياض بان التفصيل فى الاية بغسل بعض
الاعضاء ومسح اخر ، قاطع للشركة غير مسلم ، او لست تنظر الى العرف فيما لو
قبل اعط زبد شيئاً حامضاً واعط عمراً شيئاً مايعاً ، حيث انهم لا يفهمون
تخصيص الاطلاقين بما لا يشمل ما يندرج تحت الآخر ، هذا مضافاً الى ان جواز
الغسل بالدلك اجماعى كما عرفت .

و اما دعوى غير واحد الاجماع على عدم اجزاء الغسل فى محل المسح ،
فغير مغنية عن الجوع .

لمكان قولهم بالمسح على نهج الاطلاق ، فيمكن تقييد كل باخر ، مع ان
الاظهر ان مراد المدعى للاجماع على عدم جواز الغسل ، هو الغسل الذى يرتكبه
العامة فى محل المسح ، وعليه فلم يظهر لاطلاق الامر مقيد .

هذا مضافاً الى ان الذى يظهر عندى بملاحظة العرف ، ان من مرّده
على جبهته مثلاً بنية المسح ببقية ماء الوضوء ، لا يصدق الغسل اصلاً ، ولو تحقق

بالماء الجريان فتأمل .

وفى الذكرى لا يقدح قصد اكثار الماء لاجل المسح ، لانه من بلل الوضوء و
كذا لمسح بماء جار على العضو وان افترط الجريان ، لصديق الامتنان ولان الغسل
غير مفقود ، انتهى .

وكيف كان فالأظهر الاجزاء سيما بعد ملاحظة عدم اشتهاى الاول ، مع
توفر الدواعى ومسيس الحاجة ، بل لم اجد فيه خيراً ولم اطلع على اثر ، مع امر
المعصومين ((ع)) بالسباغ المفتضى للجريان فى محل المسح غالباً وامر الاحتياط
واضح .

وهل يجب الاقبال فى مسح الرأس كما ذهب اليه الجماعة ام لا بل يجوز
التكس كما ذهب اليه الاكثر .^(١) وجهان والاخير اقرب .

عملاً بالاطلاق ، وبالمروى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء فى الصحيح
عن حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام : لا بأس بمسح الوضوء مقبلاً ومدبراً ،
ولا يعارضه الاجماع الذى ادعاه الشيخ فى الخلاف على عدم الجواز لو هنه بمصير
الاكثر على الخلاف ، واما عبارة الانتصار^(٢) فغير ظاهرة فى دعوى الاجماع
على العدم ، مع انه لو كان ظاهراً فيه ايضاً ، لكان مما لا يخفى من الجوع لما عرفت
(و) عليه فهل يستحب المسح مقبلاً الاظهر نعم تفصيلاً عن شبهة
الخلاف .

(١) وقد نسب الجماعة هذا القول الى الشهرة . (منه)

(٢) وفى الانتصار وما انفردت به الامامية القول بان الفرض مسح مقدم الرأس
دون ساير ابعاضه من غير استقبال الشعر والفقهاء كلهم يخالفون فى هذه
الكيفية ولا يوجبونها ولا شبهة فى ان الفرض عند الامامية متعلق بمقدم الرأس
دون ساير ابعاضه ولا يجزى مع صحة هذا العضو سواء فاما ترك استقبال الشعر
فهو عند اكثرهم ايضاً لا يجزى سواء وفيهم من يرى انه مسنون مرغّب فيه وعلى
كل حال فالانفراد من الامامية ثابت والذى يدل على صحة مذاهبهم مضافاً الى
طريق الاجماع ، الى آخره ، انتهى . (منه)

ولا يجوز المسح على حائل كعمامة ونحوها ، بالاجماع المحقق والمحكم في عبائر الجماعة ، وبالاخبار كالمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الزيادات في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع)) عن المسح على الخفين وعلى العمامة ، قال : لا يمسح عليهما .

وفي المكان عن محمد بن يحيى رفعه عن الصادق عليه السلام : في الذي يختضب رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ، قال : لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه الماء .

والمروى عن كتاب علي بن جعفر عن اخيه ((ع)) : عن المرأة هل يصلح لها ان تمسح على الخمار ؟ قال : لا يصلح لها ان تمسح على الخمار ، قال : لا يصلح حتى يمسح على رأسها .

واما المروى في المكان في الصحيح عن عمر بن يزيد عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يختضب رأسه بالحناء ثم يبدوله في الوضوء ، قال : يمسح فوق الحناء .
فمحمول على وجه كالضرورة او اللون او الانكار ، والاظهر حملته على التقية اذ ذلك مذهب بعض العامة ، هذا في حال الاختيار .

واما في حال الاضطرار ، فيجوز المسح عليه اتفاقاً على ما حكى عن بعض ، واستظهره بعض الاجلاء ، وهو الاظهر عملاً بمفهوم قوله تعالى : فلم تجدوا ماء ، الى آخره ، وباصالة بقا الامر فيما اذا تحقق الدوران بين الوضوء والتيمم بعد المخاطبة بالوضوء ، ويلحق غيره بالاجماع المركب ، ويعضده اخبار الجبائر والاطلية ، الدالة على المسح عليهما ، وقاعدة الميسور .

فما احتمله في المدارك كما عن غيره ، من لزوم التيمم حيث دار الامر بينه وبين المسح على العمامة ، مما لا وجه له يعتد به ، نعم الاحوط هو الجمع بينهما .

(وا يجب مسح بشرة الرجلين) فلا يجزئ الغسل عنه بالضرورة من مذهبننا ، وما ورد في شواذ اخبارنا من اجزاء الغسل محمول على التقية ، ومحل

المسح ظهرهما بالاجماع المحقق والمحكى فى عيان غير واحد .
وفى النهاية فى باب حد الوضوء عن على (ع) : لولا انى رأيت رسول الله
(ص) يمسح ظاهر قدميه ، لظننت ان باطنهما اولى بالمسح من ظاهرهما .
واما ماورد من مسحهما ظاهراً وباطناً ، فشاذا لا يعمل به ، فكانه محمول على
التقية .

فرع :

هل يجوز المسح على شعر الرجلين كما صرح به الجماعة ام لا كما قاله
اخرى . ويستفاد من ظاهر المتن ايضا لمكان البشرة ، وجهان ينشأان من خروجه
عن مفهوم الرجل فالثانى . ومن الصدق عرفاً والخروج عن المفهوم لا يستلزم عدم
صدق المركب اعنى المسح على الرجل ، لان شعرها من توابعها العادية ، و
التابع قد يكتسب حكم المتبوع ، كما يرشدك اليه جواز المسح على شعر الرأس مع
التمكن من المسح على بشرته .

هذا مضافاً الى عدم ورود نص عنهم (ع) يدل على المنع مع كونه من
الامور العامة البلوى فالاول .

ولعله الاقرب والاحتياط لا ينبغي ان يترك .

(باقل اسمه) بحسب عرض الرجل اجمالاً ، كما عن المنتهى والتحرير
يستفاد من ظاهر التذكرة ايضاً حيث قال : يكفى المسح من رؤس الاصابع الى
الكعبين ولو باصبع واحدة عند فقها اهل البيت (ع) ، وقوله فى آخر المسئلة :
ويستحب ان يكون بثلاث اصابع مضمومة وقال بعض علمائنا يجب ، انتهى . غير
ضاير فى تلك الدعوى .

كما ان تحديد النهاية كما عن الراوندى بان الاقل مقدار اصبع ، و
التحديد المحكى عن الاشارة بان الاقل مقدار اصبعين ، غير ضاير فيها و ان
كان الاخير يستفاد من الغنية ايضاً مدعياً عليه الاجماع ، ولكن لاحجة فيما قاله
ان دعوى التحرير والمصنف مقدمة على دعواه ، سيما بعد اعتضاد كلامهما بالشهرة .

واما تضمن كلام التذكرة ككلامى المنتهى والتحرير للفظ الاصبع فغير دال بانهم ^(١) كالتنهاية التفاتاً الى مقاله فى الرياض ^(٢) : بان تخصيص الاصبع فى كلامهم ، بناءً على ان اقل ما يمسح به المكلف بحسب الواقع هو الاصبع ، فكانها آلة للمسح لا ملحوظة بالتقدير .

اقول وعليه يكسر سورة النهاية ومن وافقها ايضاً وان كان عبارتها ^(٣) هكذا : فان اقتصر فى المسح عليهما ^(٤) باصبع واحدة لم يكن به بأس الا ان الافضل ما ذكرناه اى بكل الكف .

وكيف كان فالأظهر قول المشهور لما عرفت من دعوى الاجماع مضافاً الى صحاح زرة المتقدمة فى مسألة كفاية المسمى فى مسح الرأس خصوصاً اذا انضم الى الاخير منا خير غالب بن هذيل عن الباقر عليه السلام المروى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء ، الدال على ان ارجلكم الواقع فى الآية على الخفض ^(٥) .

واما المروى فى الباب فى الصحيح عن احمد بن محمد قال سئلت ابا الحسن عليه السلام عن المسح على القدمين كيف هو ؟ فوضع بكفه على الاصابع ثم مسحها الى الكعبين ، فقلت له : لو أن رجلاً مسح باصبعين من اصابعه هكذا الى الكعبين قال لا : الا بكفه كلها .

فغير صالح لمعارضة المختار من وجوه عديدة ، وان كان ظاهر الصدوق فى الفقيه العمل به ، فليحمل على الاستحياب كما افتى به الجماعة ، هذا بحسب العرض كما اشرنا اليه واما بحسب الطول فيجب ان يكون .

(١) وضمير الجمع باعتبار تعدد الكتاب . (منه)

(٢) فى مسح الرأس . (منه)

(٣) اى النهاية . (منه)

(٤) اى الرجلان . (منه)

(٥) واما الاستشهاد للصحيحة برواية عبد الا على مولى آل سام فقيه مناقشة يظهر من تعميم الارادة فى لفظ الظفر . (منه)

(من رؤس الاصابع الى الكعبين) عند علمائنا اجمع ، في التذكرة وعن الخلاف و الانتظار وغيرهما ، و ظاهر المنتهى و التذكرة ايضاً الاجماع .
 فتدبر بعض المتأخرين التفاتاً الى ان الآية لتحديد المسح لمكان جواز النكس و للتسوية بين المعطوف و المعطوف عليه ، فالمعنى وجوب وقوع المسح على ما دخل في المحدود ، سيما بعد ملاحظة اطلاق صحيحتي الآخرين المتقدمين في مسألة كفاية المسمى في مسح الرأس مما لا يغنى عن الجوع .
 سيما بعد الالتفات الى جواز القول في الخبرين بان كلمة ما يدل عن شئ ، و عليه فالمفهوم يدل على عدم الاجزاء بعدم الاستيعاب في الطول ، فافهم .

و بالجملة الاظهر هو ما عرفت ، مضافاً الى كونه مؤيداً بالاحتياط ، و بالتأسي .

وهل يجب ادخال الكعبين في المسح ام لا ؟ قولان اظهرهما الثاني التفاتاً الى خبري الآخرين المتقدمين اليهما الاشارة ، و ما دل على عدم استبطان الشراكين ولكن الاحوط هو الاول .
 (وهما) اي الكعبان .

(مجمع القدم واصل الساق) على المختار عند المصنف و الشهيد في الالفية و السيوري في كنز العرفان و المحدث الكاشاني في المفاتيح كما عن ابن فهد في المحرر و الاسكافي ، خلافاً للشيخ البهائي ، فهو العظم المائل الى الاستدارة الواقع في منتهى الساق و القدم ، له زايدتان في اعلاه يدخلان في حفرتي قصبة الساق ، و زايدتان في اسفله يدخلان في حفرتي العقب ، و هو نات في وسط ظهر القدم اي وسطه العرضي ، ولكن نتوءه غير ظاهر لحسن البصر لا يرتكز اعلاه في حفرتي الساق ، و للعظم فهو العظم الناتئ ظهر القدم اي قبة القدم ، وهو الاظهر لدعوى الاجماع عليه في الانتصار والغنية و الخلاف و التهذيب و مجمع البيان و التحرير و الذكري كما عن التبيان ، و نسبه الجماعة

الى اصحابنا ، بل عن جماعة من العامة كابن الاثير^(١) والفيومي^(٢) ومجمع البحار
ولباب التأويل انهم نسبوا ذلك الى الشيعة ، وعن ابي عمرو الزاهد في كتاب
فائت الجهمه ، اختلف الناس في الكعب فاخبرني ابونصر عن الاصمعي : انه
الثاني في اسفل الساق عن يمين وشمال ، واخبرني سلمة عن الفراء قال : هو
في مشط^(٣) الرجل وقال هكذا برجله ، قال ابوالعباس : فهذا الذي يسميه
الاصمعي الكعب هو عند العرب العنجم ، قال : واخبرني سلمة عن الفراء عن
الكسائي قال قعد محمد بن علي بن الحسين ((ع)) في مجلس كان وقال :
ههنا الكعبان ، قال فقالوا : هكذا فقال : ليس هو هكذا ولكنه هذا واشار الى
مشط رجله فقالوا له : ان الناس يقولون هكذا ، فقال لا هذا قول الخاصة و
ذاك قول العامة .

وقد صرح الجماعة^(٤) بان اللغويين منا متفقون في ذلك ، وانما الخلاف
بين لغوية العامة ، بل يستفاد من ظاهر المحكى عن الصحاح والمغرب ، انه
قول من عدا الاصمعي حيث قال : انكر الاصمعي قول الناس انه في ظهر القدم .
هذا مضافاً الى المروى في النهاية في باب حد السرقة عن زرارة عن
الباقر عليه السلام وفيه : واذا قطع اي مولانا علي ((ع)) الرجل قطعها من
الكعب .

بعد الالتفات الى ما رواء في الباب عن عبد الله بن هلال عن الصادق

(١) في النهاية . (منه)

(٢) في المصباح . (منه)

(٣) وعظام المشط على ما يستفاد من كتب التشريح عظام ليتصل بها عظام
الاصابع فانهم ذكروا ان القدم مركبة من ستة وعشرين عظماً راجعة الى اقسام
ستة عظم الكعب وعظم العقب وهو عمدة الساق وكالاساس له والعظم الزروقي
وعظام اربعة للترسغ وبه يتصل عظام المشط وعظام الخمسة للمشط بها يتصل
الاصابع واربعة عشر عظماً للاصابع كذا قيل . (منه)

(٤) كالشهيد والمحقق الثاني والمدارك . (منه)

عليه السلام وفيه : جعلت فداك كيف يقوم وقد قطعت رجله؟ قال : ان القطع ليس من حيث رأيت و انما يقطع الرجل من الكعب و يترك له من قدمه ما يقوم عليه و يصلى و يعبد الله عز و جل .

و ما رواء البعض^(١) عن الفقه الرضوى : بقطع السارق من المفصل و يترك له العقب يظاً عليه ، خصوصا اذا تأكد المذكور باجماعنا المحكى عن الجماعة ، بان موضع القطع عند معقد الشراك ، فقد ظهر بالرضوى وغيره ان المراد بالمفصل المذكور فى المروى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء فى الصحيح عن زرارة و بكير عن الباقر عليه السلام وفيه : فابن الكعبان ؟ قال : ههنا يعنى المفصل دون عظم الساق ، فقال لا : هذا ماهو ؟ قال : هذا عظم الساق .

ورواه فى الكافى فى باب صفة وضوء رسول الله ((ص)) ، و ذكرنا الذيل هكذا : هذا من عظم الساق و الكعب اسفل من ذلك ، انتهى .
وهو المفصل الشرعى الذى يقطع منه قدم السارق ، كما ينادى بذلك ما عن الخوالى بعد نقل هذا الصحيح ، و هذا يدل على ان الكعب هو مفصل القدم الذى عند وسطه فى قبة القدم انتهى .
واستدلال^(٢) من استدل للمختار عليه^(٣) كالشيخ و من حذا حذوه و ما^(٤) عن صدر الافاضل من العامة : الكعب فى رواية هشام عن محمد هو المفصل الذى فى وسط القدم عند معقد الشراك ، انتهى .
و كلمة دون الدالة على لزوم مسافة ولو فى الجملة بين العظم الثانى عن يمين الرجل وشمالها ، الذى هو الكعب عند العامة وبين المفصل ، مع ان

(١) وهو حينئذ المفاتيح . (منه)

(٢) عطف على ما عن الخوالى . (منه)

(٣) أى بهذا الصحيح . (منه)

(٤) عطف على ما عن الخوالى . (منه)

المفصل الكائن بين الفاتنين المذكورين ليس بأسفل منهما بالبدية، فأخرج
رجلك حين مطالعتك هذا المكان وانظر اليها، فاذن الصحيح المذكور سيعا على
رواية الكافي من أدلة المختار، فاستناد المختلف ومن تبعه اليه ما لا وجه له،
كما لا وجه لقول الشيخ البهائي خصوصاً بعد الالتفات إلى المروى في التهذيب
في باب صفة الوضوء عن ميسر عن الباقر عليه السلام وفيه: ثم وضع يده على ظهر
القدم ثم قال: هذا هو الكعب قال: وأما يده إلى أسفل العرقوب^(١) ثم
قال: إن هذا هو الظنوب^(٢).

والمروى في الباب في الصحيح عن ميسر عن الباقر ((ع)) وفيه وصف
الكعب في ظهر القدم.

والمروى في الكافي باب مسح الرأس في الصحيح عن أحمد بن محمد بن
أبي نصر عن الرضا ((ع)): عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على
الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم بناءً على ما عن القاموس الظاهر
أشرف الأرض.

وعنه في مادة شرف: الشرف محرّكة: العلو والمكان العالي.
وعليه فما عن جالينوس والشيخ الرئيس والقرشي وأبي عبيدة، بأن
الكعب هو العظم المستدير عند ملتقى الساق والقدم، مما لا يغني عن الجوع.
سيما بعد الالتفات إلى أن المراد منه لو كان هذا المعنى الذي لا يفهمه العلماء،
التشريح فضلاً عن سائر العلماء، فما ظنك بالعوام، لكان عليهم ((ع)) أن يوضحوا
ذلك بعبارات واضحة وكلمات جلية.

فهل ترى في شيء من الأخبار كلام الأصحاب الإشارة إلى ذلك ولو
بالأيمان.

(١) العرقوب العصب الغليظ الموثق فوق عقب الإنسان وعرقوب الدابة في
رجلها بمنزلة الركبة في يدها. (منه)

(٢) الظنوب العظم اليابس من قدم الساق عن الصحاح.

و العجب ان الشيخ المذكور قد نفى البعد عن تنزيل عبارات الأصحاب
عدا المفيد ، على المعنى الذى ذكره . مع ان عباراتهم صريحة فى خلاف ما قاله
اليس هذا عبارة الانتصار : والكعبان هما العظامان النابتان فى ظهر
القدم عند مقعد الشراك . و وافقهم محمد بن الحسن صاحب ابى حنيفة فى ان
الكعب هو ما ذكرناه وان الكعب هو الذى فى ظهر القدم .

فالقول بخلاف ذلك خارج عن الاجماع والغنية وهما النابتان فى وسط
القدم عند مقعد الشراك الى ان قال : واذا بنيت ان فرض الرجلين المسح
دون غيره ، ثبت ان الكعبيين هما ما ذكرناه . لان كل من قال باحد الامرين قال
بالاخر ، والقول بخلاف ذلك خروج عن الاجماع والخلاف ، والكعبان هما
النابتان فى وسط القدم ، وحكى عن كل المخالفين انهما عظم الساق . الا ما
حكى عن الشيبانى الى ان قال : واما الذى يدل على ان الكعبيين ما قلناه هو
انه اذا ثبت وجوب مسح الرجلين من غير تخيير ، فكل من قال بذلك قال ان
الكعبيين ما قلناه ، والتفرقة بين المسئلتين خروج عن الاجماع والشبهة حيث
قال بعد قول القواعد الكعبان هما قبتا القدمين اما الساقين ، الى قوله : (١) وهو
ما علا منه فى وسطه ، ويدل عليه اجماع (٢) الامة ، وهوان الامة بين قائلين
قائل يقول بوجوب المسح دون غيره ، ولا يجوز التخيير ، ويقطع ان المسراد
بالكعبيين ما ذكرناه ، وقائل يقول بوجوب الغسل ، او الغسل والمسح على طريق
التخيير ، و يقول : الكعبان هما العظامان النابتان خلف الساق ، ولا قول ثالث .
فاذا ثبت بالدليل الذى قدمنا ذكره ، وجوب مسح الرجلين وانه لا يجوز
غيره ، ثبت ما نية (٣) الكعبيين .

- (١) ومن قوله بعد امام الساقين ما بين الفصل والمشط . (منه)
(٢) وفى التهذيب قبل هذا الكلام بعد نقل كلام القواعد فالذى يدل على ذلك
قوله تعالى الى الكعبيين فيبين ان منتهى المسح الى الكعبيين ولو اراد ما ذهب
اليه مخالفونا لقال الى الكعب لان ذلك فى كل رجل منه اثنان انتهى . (منه)
(٣) ماهية حل .

و جميع البيان : الكعبان عند الامامية ، هما العظمان النابتان في ظهر القدم ، عند معقد الشراك .

والحلبى : الكعبان معقد الشراك .

والعمانى : الكعبان ظهر القدم .

والحلى : الكعبان هما العظمان اللذان في ظهر القدمين ، عند معقد الشراك .

والمعتبر : هما النابتان في وسط القدم عند معقد الشراك ، هذا مذهب فقهاء اهل البيت ((ع)) .

والذكرى : الكعبان عندنا معقد الشراك وقتما القدم ، وعليه اجماعنا .
الى غير ذلك من العيائر ، فلا ظنك ان تستريب في القول بان ارجاع هذه العيائر الى ما قاله دونه خوط القتاد ، كارجاعها الى قول المصنف ومن تبعه ، و ان قال طاب ثراه في المختلف بعد تفسيره له بالمفصل بين الساق والقدم : وفي عبارة علمائنا اشتباه على غير المحصل .

نعم يمكن ارجاع كلامه الى كلامهم بعد الالتفات الى ما ذكره في التذكرة و المنتهى والقواعد ، المشعر بعد ضم بعضها الى بعض ، ان غرضه الجمع بين صحيح الآخرين وبين ما ذكره الاصحاب بان الكعب هو العظم الثانى ، يحمل المفصل على ذلك باعتبار كونه طرف ذلك العظم ، فانظر الى قوله في التذكرة : وهما العظمان^(١) النابتان في وسط القدم عند معقد الشراك اعنى مجمع الساق والقدم ، ذهب اليه علماءنا اجمع ، وبه قال محمد بن الحسن الشيبانى

(١) وقال في المنتهى ذهب علماءنا الى ان الكعبين هما العظمان النابتان في وسط القدم وهما معقد الشراك وبه قال محمد بن الحسن بن الجمهور وخالف فيه الباقي وقالوا ان الكعبين هما النابتان في جانب الساق وهما المسميان بالظنايب ثم اخذ في الاستدلال و اورد صحيحة الآخرين وروايتى ميسرة الى ان قال فروع الاول قد تشبه عبارة علمائنا على من مزيد تحصيل له في معنى الكعب والظاهر ما رواه زرارة وفي القواعد عرف الكعبين بانهما حد المفصل بين الساق والقدم . (منه)

لأنه مأخوذ من كعب تدى المرأة أى ارتفع ، ولقول الباقر (ع) وقد سئل فابن الكعبان : ههنا يعنى المفصل ، انتهى .

حتى يظهر لك ما قلنا ، سيما بعد الالتفات الى جلالة قدره المقضية لأن لا ينسب اليه عدم فهم المعنى الظاهر من عبارات الاصحاب ، الذى لا يليق ان ينسب الى من هو ابله الناس وأدونهم ، فما ظنك بالعلامة .

و اما ارجاع كلام الاسكافى الى المختار فقريب جدا ، اذا المحكى عنه فى المختلف : الكعب فى ظهر القدم دون عظم الساق ، وهو المفصل الذم قد اُم العرقوب ، سيما بعد الالتفات الى ما ذكره البعض ^(١) بأن قوله هو المفصل من كلام المختلف لا من كلام الاسكافى ، وايداه بنقل الشهيد له بدون هذا التتمة . و اما ارجاع كلام المصنف الى ما ذكره الشيخ البهائى كما ادعاه ، قدونه خرب القتاد .

فقد ظهر بما ذكرناه من الاجماع والاختار والاعتضادات ، المنصور كالنور على الطور ، سيما اذا انضم اليها الاخبار الدالة على المسح على النعلين ^(٢) من غير استبطان الشراكين .

وعليه فالمحكى عن ابن اعرابي وجماعة بان الكعب هو المفصل بين الساق ، وعن ابن الاثير والراغب والخليل وابن فارس وصاحب المغرب والجوهري وابن عمر بن العلاء والاصمعي والزهري وجميع اهل اللغة من العامة ، بانه عظم الساق عند التقائه مع القدم ، وعن الزجاج بان كل مفصل للعظام كعب ، وعن صاحبى طراز اللغة والقاموس بان المفصل احد معانى الكعب ، مما لا يغنى من الجوع .

وبالجملة قد انعقد اجماع الخاصة على المختار ، والمخالف مالا اعتداد

(١) وهو الذخيرة . (منه)

(٢) النعل العربى لا يستر ظهر القدم كما صرح به فى المشارق . (منه)

الى خلافه اصلاً فاذن جعل الاحوط هو ما ذكره لا يخلو عن الاشكال .
(ويحوز) المسح على الرجلين (منكوسا كالرأس) بان يبتدى بالكعب و
يختم بالاصابع على المشهور المنصور ، عملاً بصحيحة حماد المتقدمة في تكس
مسح الرأس .

و بالمروى في باب صفة الوضوء من التهذيب في الصحيح عن حماد بن
عثمان عن الصادق عليه السلام : لا بأس بمسح القدمين مقبلاً و مدبراً .
و بالمروى في الكافي في باب مسح الرأس في الصحيح عن يونس قال
اخبرني من رأى ابا الحسن (ع) مسح ظهر قدميه من اعلا القدم الى الكعب ومن
الكعب الى اعلا القدم . و يقول : الامر في مسح القدمين موسع من شاء مسح
مقبلاً ومن شاء مسح مدبراً فانه من الامر الموسع انشاء الله .
خلاقاً للفقيه و الانتصار و الغنية و السرائر كما عن جماعة (١) فيجب الاقبال
ولهم الاحتياط ، ومسح النسي (ص) مقبلاً .
و فيهما ما ترى .

وقوله تعالى الى الكعبين ، وفيه احتمال كون الى لغاية الممسوح . او
بمعنى مع كونه الى المرافق ، جمعاً بين الاية و بين الاخبار ، و ظهور الانتصار و
الغنية في دعوى الاجماع عليه ، وفيه انه موهون بمصير الاكثر الى الخلاف ، و
الاحتياط في الاقبال .

فروع :

الاول : ان قلنا بعدم جواز التمسح في الغسل مطلقاً فهل يفسد
الوضوء اذا تكس (٢) او يفسد خصوص ما اتى به ، فعليهما يتداركه خاصة مع بقا (٣)

(١) وهم الميسوط والخلاف والمحرر والالقية والمسالك الجامعية والجمال والعقود
والبيان وشرح الالقية لوالد البهائي . (منه)

(٢) كما يستفاد من القواعد والذكرى كما عن غيرهما . (منه)

(٣) كما يستفاد من الشيخ على .

الموالاة ؟ قولان اجود هما الثاني ، عملاً بالاطلاق .

الثاني : يجب ان يكون المسح مطلقاً باليد ، كما صرح الجماعة بل ظاهر الذكرى كما عن جماعة الاتفاق عليه والاطلاق في المقام غير نافع ، لمكان المعهودية عن الفيومي مسحت الشئ بالعماء امررت اليد عليه .

الثالث : هل يختص المسح بالكف كما في الذكرى وعن غيره ، ام يجوز باى جزء من اجزاء اليد كما قاله المشارق ؟ وجهان ولعل الاختير اقرب ، عملاً بالاطلاق .

وفي الذكرى اذا تعذر المسح بالكف جاز بغيره من اجزاء^(١) اليد ، وفيه ان اتمام ذلك بحسب الادلة اللفظية مشكل .

الرابع : على القول بالاختصاص بالكف ، فهل هو مخير بين الظهور والبطن كما عن ظاهر بعض ؟ ام يختص بالبطن كما عن آخر ؟ وجهان والاول اقرب ، عملاً بالاطلاق مع عدم ظهور العقيد حتى بالنسبة الى المقام .

الخامس : صرح البعض حاكياً عن التنقيح والدرية ، بانه لا يتعين لمسح الرأس والرجل اليمنى اليد اليمنى وللرجل اليسرى اليد اليسرى بل عن بعض عليه الاتفاق ، قائلاً بانه يستحب عندهم ما في الصحيحة وعنى بها صحيحة زرارة المتقدمة في شرح قول المصنف ، ومسح بشرة مقدم الرأس خلافاً للمحكى عن الاسكافي والكلبيني فيتعين المذكور ، قيل ويشعر به الذكرى والمدارك .

اقول ولهم الصحيحة وهو الاحوط وان كان الاظهر هو القول الاول .

السادس : لا يجب في المسح الاثنيان بمدة واحدة من غير قطع ، كما صرح به البعض حاكياً عن التنقيح ايضاً ، وكذا لا يجب استقامة خطه كما صرح به البعض عملاً بالاطلاق .

السابع : هل يشترط تأثير المسح في المحل كما عن النهاية الاحكام ام

(١) وقد ابسطنا الكلام في هذه المسئلة في اللغات ومن ارادها فليرجع الى هناك .
(منه)

لا ؟ وجهان والاول هو الاحوط .

(ولا يجوز المسح على حائل كخف وغيره اختياراً) بالاجماع المحقق و
المحكى فى عبارات الجماعة ، والنصوص بذلك مستفيضة ، وقد تقدم ^(١) الى بعضها
الإشارة .

(و يجوز للتقية و الضرورة) بالاجماع ، و تردد المدارك فى الضرورة مما
لا وجه له فى نحو المسئلة ، و يرد العروى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء فى
الزيادات فى الصحيح ، عن محمد بن النعمان الثقة لمكان رواية حماد بن عثمان
المجمع على تصحيح ما يصح عنهم عنه ، عن ابى الورد المدوح قال : قلت لابي
جعفر (ع) : ان اياظبيان حدثنى انه رأى علياً اراق الماء ثم مسح على الخفين ،
فقال : كذب ابو ظبيان ، اما بلغكم قول على فيكم : سبق الكتاب الخفين ، فقلت :
فهل فيهما رخصة ؟ فقال : لا الا من عدو تتقيه ، او تلج تخاف على رجليك .
والتخصيص بالتلج غير ضاير لمكان الاجماع المركب .

و فى المختلف يجوز المسح على الخفين عند التقية و الضرورة اجماعاً .
وفى الذكرى لا يجوز المسح على حائل من خف وغيره الا لضرورة او تقية
اجماعاً ، انتهى .

و المناقشة فى الخبر المذكور بضعف السند غير وجيهة لما عرفت ، مضافاً
الى الانجبار بفتوى الاصحاب ، و حيث كان الخبر موافقاً للاجماع و الاعتبار و
الاخبار العامة الامرة بالتقية ، فهو مقدم على الاخبار النافية للتقية فى المسح
على الخفين و متعة الحج وغيرهما .

و منها المروى فى المكان فى الصحيح عن زرارة قال قلت له هل فى مسح
الخفين تقية ؟ فقال : ثلاثة لا اتقى فيهن احداً : شرب المسكر و مسح الخفين و
متعة الحج .

(١) فى مسألة المسح على الحائل فى الرأس . (منه)

هذا مضافاً الى احتمال الاختصاص بهم ((ع)) كما يقتضيه لفظ هذا الخبر وحكاية التهذيب عن زرارة حيث قال التهذيب يمكن ان يكون الوجه في هذا الخبر ما قاله زرارة فانه قال ولم يقل الواجب عليكم الا تنقوا فيهن احداً .
 اقول : و يؤيده ان الشاهد يرى ما لا يراه الغايب ، و وجود القرائن الحالية في كثير من الاوقات في حال الخطاب ولا ينفىها الاصل ، اذا تصاف حال المخاطب والمخاطب بكيفية مما لا مجال لانكاره .

و عليه فلا مجال له اذا الحادت قطع ولا ترجيح ، ومن هنا نحكم بان الاحاديث الواردة بالفاظ ليست هي من قبيل الخطابات الشفاهية ، واما المممم بالنسبة الى غير المخاطبين هو الاجماع ، و حيث لم يثبت الاجماع فيما نحن فيه لم يصح التمسك بالأخبار المشار اليها مطلقاً .
 نعم لو كانت تلك الاخبار كلاً او بعضاً متعلقة بمن عدا المعصوم بعنوان الخطاب ، مثل قوله : عليكم ان لا تنقوا فيهن مثلاً ، لما كان لهذا الوجه وجه لمكان الاجماع المركب فليتأمل .

و بالجملة لا شبهة في عدم جواز العمل بهذه الاخبار المنافية للاعتبار .
 وفي الذكرى يمكن ان يقال : ان هذه الثلاثة لا يقع الانكار فيهما من العامة غالباً ، لانهم لا ينكرون متعة الحج و اكثرهم يحرم المسكر ، ومن خلع خفسه وغسل رجله فلا انكار عليه . والغسل اولى منه عند انحصار الحال فيهما ، وعلى هذا يكون نسبه الى غيره كنسبته الى نفسه في انه لا ينبغي التقية ، واذا قدر خوف ضرر نادراً جازت التقية .

و ينبغي التنبيه لامور .

الاول : لو زالت الضرورة فهل يبقى الطهارة كما قاله الجماعة ^(١) ام لا ؟ كما قاله اخرى ؟ ^(٢) وجهان ينشأن من عموم قوله تعالى : اذا قمتم ، الى آخره ، و

(١) ومنهم الدروس والشيخ علي والمختلف وغيرهم . (منه)

(٢) ومنهم الشيخ في الميسوط والمعتبر والتذكرة وغيرهم .

تتقدّر الضرورة بقدرها فالثاني ، ومن عدم عموم في الآية بحيث يشمل لنحو المقام ، خصوصاً بعد الالتفات الى ما قيل من اجماع المفسرين على ان المراد اذا قتم من النوم ، وقد تقدم موثقة ابن بكير الدالة على ذلك فالاول .

وهو الاقرب سيما بعد الالتفات الى المروي في اواخر باب صفة الوضوء من التهذيب في الموثق عن بكير عن الصادق ((ع)) اذا استيقنت انك قد توضأت ، فأياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقن انك قد احدثت .

الثاني : هل يشترط في العمل بالتقية عدم المندوحة ^(١) مطلقاً ؟ ام لا مطلقاً ؟ ام الاول ان كان المأمور به في التقية بطريق الخصوص ؟ والثاني ان كان بطريق العموم ؟ اوجه اوجهها اوسطها ، لما يظهر من الاخبار الامرة بالتقية ، بعد ضم بعضها الى بعض .

الثالث : اذا فعل المكلف فعلاً على نهج التقية فلا يجب عليه اعادته مطلقاً ، ولو تمكن من الاتيان به على وجه قبل خروج وقته ، اذ امتثال الامر يقتضي الاجزاء ، فما عن المحقق الشيخ على في بعض فوائده من القول بانه ان كان متعلق التقية مأذوناً فيه بخصوصه ، كفصل الرجلين في الوضوء والتكف في الصلوة فلا يجب الاعادة ولو تمكن منه على وجه غير التقية قبل خروج الوقت . قال : ولا اعلم في ذلك خلافاً من الاصحاب ، وان كان متعلقها لم يرد فيه نص على الخصوص كفعل الصلوة الى غير القبلة والوضوء بالتبذير ، فان المكلف يجب عليه ان يقتضي الضرورة موافقة اهل الخلاف فيه اظهار الموافقة ، ثم ان امكن الاعادة في الوقت بعد الاتيان به لوفق التقية وجب ، ولو خرج الوقت نظر في دليل يدل على وجوب القضاء ، فان حصل الظفر به اوجبناه والآفلا ، لان القضاء انما يجب بامر جديد ، ثم نقل عن بعض اصحابنا القول بعدم الاعادة مطلقاً ، نظراً الى كون

(١) اختاره في المدارك . (منه)

(٢) واختاره الشهيدان والمحقق الثاني في جامع المقاصد واختاره الثالث ايضا المحقق الثاني في بعض فوائده . (منه)

المأتى به شرعاً فيكون مجزئاً على كل تقدير .

ورد بان الاذن في التقيّة من جهة الاطلاق لا يقتضى ازيد من اظهار الموافقة مع الحاجة^(١) انتهى .

و فيه نظر ، بل الحق صحة ما اوجبه التقيّة مطلقاً سواء كان مأثوراً به بطريق الخصوص او العموم ، له مندوحة عن الاتيان به تقيّة ام لا ، ولم يجب عليه الاعادة مطلقاً ، لما يظهر من اخبار التقيّة بعد ضم بعضها الى بعض .

الرابع : لا يجب مسح ما تحت الزايد من الظفر الذي يمكن قصه ، كما صرح به البعض لصدق الامتثال و للسيرة .

(ولو غسل) رجله (مختاراً بطل وضوءه) بالاجماع ، لعدم الامتثال . و اما في حالة التقيّة فعليه الغسل ، ولو مسح في حالها و اكتفى به فالأقرب البطلان لعدم الأمر ، مع ان الصحة في العبادات هي الموافقة له ، ولو دارت التقيّة بين الغسل و المسح على الخف ، فعن الاصحاب وجوب الغسل ، لكونه اقرب الى المفروض .

وفي التعليل نظر ، ويمكن الاستدلال له بعموم الاخبار المانعة عن المسح على الخفين ، مع عدم الدليل على رفع اليد عنه في نحو المقام ، سيما بعد الالتفات الى ورود الامر بالغسل تقيّة ، كالمرور عن ارشاد المفيد عن محمد بن اسمعيل عن محمد بن الفضل ان علي بن يقطين كتب الى ابي الحسن موسى (ع) « يستلّه عن الوضوء » ، فكتب (ع) « اليه و ساق الى قوله : و تغسل رجليك الى الكعبين ثلثاً ولا تخالف ذلك الى غيره » ، الخبر^(٢) .

(و يجب مسح الرأس و الرجلين ببقية نداوة الوضوء) بالاجماع

(١) و فيه انه ان كان مانعاً لاظهار الموافقة هو الفريضة في تلك الحال شرعاً فقد مضى على الصحة فالاعادة مع عدم الدليل لوجه لها والا فالواجب الاعادة مطلقاً فلا وجه للتفصيل . (منه)

(٢) وقد نقلنا تمام الخبر في اللغات وفيه كرامة لمولانا الكاظم (ع) . (منه)

المحكىة ^(١) المتجاوزة عن حد الاستفاضة ، كالنصوص ومنها :

المروى فى باب النوادر الواقع فى اواخر كتاب الصلوة من الكافى فى الصحيح عن ابن اذينة عن الصادق ((ع)) فى حديث المعراج : ثم اوحى الله عز وجل ان اغسل وجهك ، الى ان قال : ثم امسح رأسك بفضل ما بقى فى يدك من الماء ورجليك الى كعبيك الخير .

والمروى عن ارشاد المفيد ، عن الكاظم ((ع)) فى ذيل الخبر المتقدم قبيل العتن : و امسح بمقدم رأسك وظاهر قدميك من فضل تدأوة وضوءك ، الخبر و المروى عن الفقه الرضوى : و مسح الرأس و الرجلين بفضل التدأوة التى بقيت فى يدك من وضوءك .

والمروى فى آخر باب صفة وضوء رسول الله ((ص)) من الكافى مرسلًا و يمسح بالبله رأسه و رجليه .

والمروى فى النهاية فى باب من ترك الوضوء مرسلًا عن الصادق ((ع)) ان نسي مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بله وضوءك ، فان لم يكن بقى فى يدك من تدأوة وضوءك شئ ، فخذ ما بقى منه فى لحيك و امسح به رأسك و رجليك ، و ان لم يكن لك لحية فخذ من حاجبيك و اشفار عينيك ((عينك)) و امسح به رأسك و رجليك ، و ان لم يبق من بله وضوءك شئ ، اعدت الوضوء .

و ضعف السند غير قادح لانجباره بالشهرة العظيمة التى كادت ان تكون اجماعاً ، بل الظاهر تحقق الاجماع ، و ما حكى عن الاسكافى من تجويزه الاستيناف شاذ متروك ، سيما بعد الالتفات الى ان العبارة المحكىة عنه غير موافقة لهذه النسبة ، فانه قال : اذا كان بيد المتطهر تدأوة يستبقها من غسل يديه مسح بيمينه رأسه و رجله اليمنى ، و بيده اليسرى رجله اليسرى و ان لم يستبق ذلك

(١) و من المدعين الخلاف و الغشية و الذكرى و جامع المقاصد و الرياض ، و المدارك و بعض شروح الجعفرية و ظاهرا التحرير و التنقيح على ما حكى عنهم (منه)

اخذ ماءً جديداً لرأسه ورجليه . انتهى .

هذا مضافاً الى اعتضاد المختار بالاخبار البيانية المشتملة على المسح بالبلية . و برواية ^(١) زرارة المتقدمة فى مسح الرأس المتضمنة لقوله ((ع)) : وتمسح ببيلة يملك ناصيتك . الى آخره . وبالاختياط .

وعليه فالمرئى فى التهذيب فى باب صفة الوضوء عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) عن مسح الرأس : امسح بها فى يدي من التدارسى قال : لا يبل تضع يدك فى الماء ثم تمسح .

وفى الباب عن معمر بن خلاد قال سألت ابا الحسن ((ع)) : ايجزئ الرجل يمسح قدميه بفضل رأسه ؟ فقال برأسه : لا . فقلت : ايماً جديداً ؟ فقال : برأسه : نعم . محمول على التقية التى هى فى الاحكام الشرعية اصل كل بلية . اذ عن الشافعى ومالك وابى حنيفة واحمد فى احدى الروايتين تعيين المسح بالماء الجديد . والاعتراض ^(٢) فى هذا الحمل بالنسبة الى الثانى بتضمنه المسح على الرجلين وهم لا يقولون به غير وجهه . اذ عن الحسن البصرى وابن جرير الطبرى وابى على الجبائى واحمد والاوزاعى والثورى هو جواز المسح . وعن الشعبي وابى الغالية وعكرمة وانس بن مالك تعيين المسح .

و حيث يجب ان يكون المسح بنداوة الوضوء (فان استأنف ماءً جديداً بطل وضوءه) لعدم اثباته بالمأمور به (فان جف) الليل عن يديه (اخسأ من لحيته و اشفار عينيه) ومن سائر مظان البلية (ومسح به) ولا يجوز ^(٣) له الاستيناف حينئذ . وفاقاً للمعظم بل عن صريح البعض ^(٤) وهو ظاهر الجماعة ^(٥) دعوى

(١) و انما لم نجعل رواية زرارة من الادلة لما تقدم هناك . (منه)

(٢) المعترض هو المدارك . (منه)

(٣) هذا اذا مسح بالماء الجديد واكتفى به . (منه)

(٤) وهو بعض شروح الجعفرية . (منه)

(٥) ومنهم المنتهى والتحرير وجامع المقاصد والرياض . (منه)

الاجماع عليه . وهو الحجة بعد مرسله النهاية المتقدمة .

هذا مضافاً الى المروى في الباب عن خلف بن حماد نعمتن اخبره عن الصادق عليه السلام عن الرجل ينسى مسح رأسه وهو في الصلوة . قال : ان كان في لحيته بلل فليمسح به . قلت : فان لم يكن له لحية قال : يمسح من حاجبيه او من اشعار عينية .

و المروى في الباب ايضاً عن زرارة عن الصادق ((ع)) في الرجل ينسى مسح رأسه حتى يدخل في الصلوة . قال : ان كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه ورجليه فليفعل ذلك وليصل .

و المروى في اواخر باب احكام السهو من التهذيب عن مالك بن اعين عن الصادق ((ع)) : من نسي مسح رأسه ثم ذكر انه لم يمسح رأسه فان كان في لحيته بلل فليأخذ منه وليمسح رأسه . وان لم يكن في لحيته فلينصرف وليعد الوضوء .

و المروى في النهاية في باب من ترك الوضوء عن ابي بصير عن الصادق عليه السلام في رجل نسي مسح رأسه قال فليمسح قال لم يذكره حتى يدخل فسي الصلوة قال فليمسح رأسه من بلل لحيته .

و ورود الاخبار بحالة النسيان غير ضاير . لكان عدم القول بالفصل . كما قاله غير واحد ^(١) وضعف الاسناد مما لا يضعف الاستناد اليها في نحو المقام .

(١) وهو حينئذ التنقيح وحدائق (منه) . واما ما يتوهم من اشعار كلام المنتهى والقواعد على الاختصاص حيث قال الاول لو ذكر انه لم يمسح مسح ببقية الندوة فان لم يبق في يده اخذ من لحيته واشعار عينية وحاجبيه ولو لم تبق اماه وقال الثاني ان نسي مسح رأسه ثم ذكر في يده بلل من الوضوء فليمسح بذلك عليه وعلى رجليه وان نسي مسح رجليه فليمسح بهما اذا ذكر ببلل وضوءه من يده فان لم يكن في يده بلل وكان في لحيته او حاجبيه اخذ منه فان ذكر ما نسي وقد جف وضوءه ولم يبق من ندوته شيء استأنف انتهى فغير وجهه جداً سيما بعد الالتفات الى انه لو جاز الماء الجدي في حالة العمد ففي النسيان أولى فتأمل وبالجملة الظاهر عدم القول بالفصل (منه)

لمكان الشهرة العظيمة التي لم يظهر لها مخالف الا الاسكافي في ظاهر عبارته المتقدمة وهو شاذ متروك . بل يظهر من البعض ان خلافه انما هو حال حفاف جميع الاعضاء . بناء على وقوع اليد في كلامه على سبيل التمثيل .
و علمه فالمسئلة مما لم يظهر فيه مخالف .

واما ما يظهر من المشارق من نوع ميل الى التخيير بين المسح بالمال الحديدي وبين المسح بالبليلة الحاصلة في غير اليد . التفاتاً الى اطلاق الامر بالمسح المؤبد بلفظ الكفاية . الوارد في صحيح الحلبي . العروى في اواخر باب عفة الوضوء من الشهاب عن الصادق (ع) : ان ذكرت وامت في صلواتك انك قد تركت شيئاً من وضوئك المفروض عليك . فانصرف واتم الذي تسبته من وضوئك واعد صلواتك و بكفك من مسح رأسك ان تأخذ من لحيتك بليلها . اذا نسيبت ان تمسح رأسك فتمسح به مقدم رأسك .

فأمر دونه حرط القناد . لما تقدم من الأدلة المقيدة للاطلاق ليس في التأسد تأييد .

واما المناقشة في هذه الاخبار بانها دالة على تعيين المسح ببليلة اللحية مطلقاً . وان كانت البليلة موجودة في غيرها . ولا قيل به . فلا بد من حمل الامر اما على الاستحباب او على الوجوب التخييري . وعليه فلا وجه للاستدلال بغير وجهه . اذ التقييد اولى من المحاذ حيث دار الامر بينهما . وعليه فليقيد الاطلاق بصورة عدم وجود البليلة في غير اللحية . فتأمل .

هذا مضافاً الى جواز القول بان تخصيص اللحية من بين العظام . محمول على الغالب حيث يكون حفاف اللحية بعد جفاف جميع الاعضاء . فافهم .

و ظاهر المتن لمكان المفهوم هو عدم جواز الاخذ من العظام اذا كانت البليلة موجودة في اليد وهو ظاهر الاكثر^(١) وصريح البعض . ولعله الاظهر

(١) ومنهم القواعد والنهاية والغنية والمراسم والتحرير والقواعد والمنتبهى والدروس والذكرى والمسالك الجامعية والكشف والرياض ومفاتيح وشرحه . (منه)

عملاً بجملة من الاخبار المتقدمة .

ومنها صحيحة ابن اذينه ، خلافاً لجماعة من المتأخرين ، فيجوز الاخذ من المظان مطلقاً ، ومنهم المدارك قائلان بان التقييد في عيائير الاصحاب قد خرج مخرج الغالب ، وفيه نظر وعليه فلا ينفعه الاطلاق ، اذا تقدم للمختار مقيده .
هذا مضافاً الى كون المختار هو الاحوط ، وعلى المختار لوجف السيد اليمنى دون اليسرى فهل يجوز حينئذ الاخذ من المظان مطلقاً ، كما قواه بعض مشايخنا ام لا ؟ كما ظاهر المتن ونحوه ، وجهان ينشأان معاً مناه للمختار فالثاني ومن اطلاق الامر بالمسح وانصراف ما دل على وجوب المسح بيلة اليد الى غير محل الفرض فالاول .

اقول وعدم الاخذ من المظان حينئذ هو الاحوط بل لعلة الاظهر .

فسروع :

الاول : ليس مراد المتن ونحوه من ذكر اللحية واشعار العيين ، هو تخصيص المظان بالمذكورين ، ولا مراد من زاد^(١) الحاجب عليهما ، هو التخصيص بل يجوز الاخذ منها وسائر المظان ، كما قاله الرياض والمدارك مدعياً في الاخير ب ورود التخصيص مورد الغالب ، وظاهر الاصحاب عدم كون الترتيب المستفاد من مرسلة النهاية المتقدمة بين افراد المظان معتبراً ، كما استظهره البعض ايضاً .
الثاني : وظاهر الاكثر وصريح الجماعة عدم الفرق في اللحية بين المسترسل وغيره ، خلافاً للمحكي عن بعض فيختص بالثاني ، ولا وجه له بل الاجود هو التعميم عملاً بالاطلاق .

الثالث : هل يجب الاقتصار من الاخذ عن اللحية على النابت منها في محل الفرض ، كما صرح به في شرح الجعفرية ، ام لا ؟ بل يجوز الاخذ مطلقاً كما هو ظاهر الاكثر ، وجهان والاخير اقرب عملاً بالاطلاق .

(١) كالمشهي والقواعد وبعض شروح الجعفرية . (منه)

الرابع : هل يجب تجفيف محل المسح في الرأس اذا كان مبتلاً بما هو الوضوء ، ام لا ؟ وجهان والاخير اقرب ، عملاً بالاطلاق ، نعم الاحسوط هو التجفيف .

(فان جف) جميع المظان (بطل) الوضوء ، فعليه اعادته وفقاً للمعظم ، ويدل عليه عموم ما دل على لزوم المسح بنداوة الوضوء ، خلافاً للاسكافى فيمسح بالما الجديد ، بل يظهر من غير واحد ان خلافه يختص بهذا الفرض ، وكيف كان فلاوجه له ، هذا اذا تمكّن في الاعادة من المسح بالبلية الوضوئية الا يتمكن منه لغرط الحرارة والبرودة ، فهل عليه المسح بالما الجديد ؟ كما هو مقتضى من جوز الاستيناف حينئذ وهو الفاضلان في المنتهى والتحرير والشهيدان وغيرهم من الجماعة ، ^(١) بل ظاهر الرياض مشعر بدعوى الاجماع عليه .

ام عليه البناء ؟ بان يمسح من غير استيناف ، كما في التحرير حيث قال : لو جف ما الوضوء لحرارة الهواء المفرطة جاز البناء ولا يجوز استيناف ما جديد للمسح . ام عليه التيمم ^(٢) كما احتمله غير واحد ^(٣) وعن البعض انه قواء ؟ ارجحه احوطها العمل بالثاني ثم بالاول ثم بالثالث ، من غير ^(٤) ان يترك واحد منها ، ولو امكن ابقاء جزء من اليد اليسرى ثم الصب عليه ، او غمسه في الماء وتعجيل المسح به فعليه ان يفعل كذلك ، ولو كان رجاء كسر سورة الحر مثلاً الى اخر الوقت فالاحوط هو التأخير .

تنبيه :

-
- (١) ومنهم والد البهائي والمدارك وجامع المقاصد والذخيرة كما عن شرح مفاتيح والدرة وغيرهم . (منه)
 (٢) وحكى القول بالتيمم عن التحرير ايضاً ولكن لم اجد . (منه)
 (٣) وهو المدارك وحاشية الروضة للخونساري . (منه)
 (٤) وقد ابسطنا المسئلة في اللغات ممن ارادها فليرجع الى هناك . (منه)

ذهب الجماعة^(١) الى جواز المسح وان كان في محل المسح رطوبة تغلب رطوبة الماء . بل لعل ظاهر التحرير هو الجواز وان كان المسح في الماء ، حيث قال : لو كان في ما ' وغسل وجهه وبديه ، ومسح برأسه ورجليه جاز .
كما ان صريح المحكي عن الاسكافي ، هو جوازه لكن في حالة الضرورة حيث قال : من تطهر بالرجليه فدهمه امر احتاج معه الى ان يخوض بهما نهراً مسح يديه عليهما وهو في النهر ، ان تطاول خوضه وخاف حفاف ما وضأه من اعضائه ، وان لم يخف كان مسحه اياهما بعد خروجه احب الي و احوط . انتهى .
خلافاً لما حكاه في المختلف عن والده ، فلا يجوز مسح الرجلين وقيهما رطوبة ، ونفى عند البعد في المختلف ، وعن المنشيئ المييل اليه ، و توقف فيه في التحرير وغيره^(٢) .

للاولين الاطلاق ولزوم بطلان الوضوء في الحمام ، لعدم انفكاك الرطوبة الاجنبية عن المحال ، وعدم اشتمال ذلك مع توفر الدواعي .
وللاخير لزوم كون المسح بنداوة الوضوء وعدم جواز التحديد ومع رطوبة الرجلين ، يحصل المسح بما ' جديد .
والاقوى ان كانت الرطوبة الاجنبية بحيث تمنع من صدق المسح بماء الوضوء عرفاً ، فعليه ان يزيلها حتى يصدق المذكور ، ومع صدقه لا بد من الحكم بالصحة ، وفاقاً لبعض متأخري حاكياً له عن الجماعة .
واما مع الشك في الصدق ، فلا بد من ازالتهما حتى تصدق تحصيلاً للمعلم بالاثبات بالمأمور به .

(١) ومنهم الشهيد والمحققين والفاضل الخونساري والمحدث الكاشاني والجلي والسيد الغروي والاسكافي . (منه)

(٢) وقال الجلي من كان قائماً في الماء وتوضأ ثم اخرج رجله من الماء ومسح عليهما من غير ان يدخل بده في الماء فلا حرج عليه لانه ما مسح اجماعاً والظاهر من الايات والاخبار متناولة له ، انتهى . (منه)

وعلى المختار فلا يجوز المسح والممسوح في الماء ، ولا يجوز أيضاً إذا ورد على آلة المسح ماء كثيراً جنبى .

(ويجب) في الوضوء (الترتيب بعد) بغسل الوجه ثم اليد اليمنى ثم اليسرى ثم بمسح الرأس ثم الرجلين (بالاجماع المحقق والمحكى في عبارات الجماعة وبالنصوص المتجاوزة عن حد الاستفاضة ، فإذا نسي الترتيب أعاد على ما يحصل معه مع ابقاء الموالاة بخلاف ، كما عن بعض ، والنصوص بذلك مستفيضة .

فما في التذكرة بما لفظه لو اخل بالترتيب ناسياً بطل وضوءه ، وللشافعي وجهان ، ولو كان عامداً أعاد مع الجفاف والاعلى ما يحصل معه الترتيب ، انتهى . فالظاهر انه أراد بالنسيان ما اذا تذكر لم يكن تحصيل الترتيب لاستفاء الموالاة . وعليه فلا خلاف ، وعلى فرض كونه مخالفاً ايضاً لاعتناء به لوضوح المسئلة بكثرة الاخبار الآتى الى جملة منها الاشارة .

واما ما عن الاسكافي من القول بانه لو بقى موضع لم يمثل فان كان دون الدرهم بلها وصلّى ، وإن كانت اوسع أعاد على العضو وما بعده ، وإن جف ما قبله استأنف مستنداً بجملة من الاحاديث التي قال في المشارق انها لم يثبت عندنا . فلم يجد له موافقاً اصلاً ، ويرده اطلاق جملة من الاخبار الدالة على الترتيب .

واما اطلاق الرضوي المرسل المروى في النهاية في باب من ترك الوضوء ، فمع خلوّه عن التقيد بما دون الدرهم لم يعمل به الاصحاب كما فسى المشارق فلا اعتداد به .

(ولا ترتيب بينهما) على المشهور على ما قاله الجماعة ، بل عن الحلبي في بعض فتاويه لا ظن احد بالخالف في ذلك ، ولهم الاطلاق كتاباً وسنة . خلافاً للمحكى عن الصدوقين والقديمين والديلمى وابن جمهور والشيخ على بن احمد النباطي والشيخ في ظاهر الخلاف ويحيى بن سعيد في ظاهر الجامع ، فيجب تقديم اليمنى ، واختاره الشهيد في اللمعة والمحقق الثاني والشارح الفاضل و

سبطه في المدارك و الشيخ البهائي وغيرهم . ولهم الاجماع المحكي عليه عن
ظاهر الخلاف .

و صحيحة محمد بن مسلم المروية في الكافي في باب مسح الرأس عن
الصادق (ع) و فيها : وامسح على القدمين و ابد . بالسبق الايمن .
المعتزلة بالمروى في الكافي في كتاب الحج في باب من بد . بالمروة .
عن علي بن ابي حمزة عن الصادق (ع) : عن رجل بد . بالمروة قبل الصفا . قال :
بعيد الاترى انه لو بد . بشماله قبل يمينه في الوضوء .
اراد ان يعد الوضوء .

و المروى عن جش في الرجال باسناده عن عبد الله بن رافع . وكان كاتبا
امير المؤمنين (ع) . انه كان يقول : اذا توضأ احدكم للصلوة فليبد . باليمين قبل
الشمال من جسده .

اقول والمبثلة عندي محل اشكال ينشأ من الاطلاق المعتضد بالشبهة
المحكية في كلام الجماعة . وبما تقدم عن الحلبي . و بالمروى في الاحتجاج في
الصحيح عن محمد بن عبد الله الحميري عن القائم (ع) : عن المسح على الرجلين
بأيتهمما بيد . باليمين او يمسح عليهما جميعاً معاً . فاجاب : يمسح عليهما جميعاً
معاً فان بد . باحد سهما فلا يبتدى الا باليمين . فالاول ومن ما سقناه للثاني . و
منه الاجماع المحكي الذي قد وافقه كثير من مشاهير الطائفة . فلا يوهنه الشهرة
المحكية على الخلاف فالثاني . ولعل الاول لا يخلو عن رجحان . التفاتاً الى
قرب احتمال حمل الامر على الاستحباب . الذي قيل هو محاز مشهور بالنسبة
الى اوامر الائمة (ع) . والى عدم صراحة كلام الصدوق في نقل الاجماع المذكور .
بل ليس ظاهراً فيه بالظهور القوي .

والى بعد دعوى الجماعة و منهم المصنف والذكرى و المدارك والذخيرة
و غيرهم الشهرة . مع مخالفة هؤلاء . وعليه . فلعله ظهر لهم انهم ارادوا الاستحباب
كما يرشد اليه نسبة الذكرى الى الصدوقين القول بالاستحباب .

والى ما تقدم عن الحللى الذى لا يبعد جعله حجة مستقلة كصححة الاحتجاج الصريحة فى نفى الترتيب ولو فى الجملة ، وامر الاحتياط واضح .

تذنيب :

مقتضى صححة الاحتجاج ، جواز المعية وعدم جواز تفديم اليسرى ، وهو المحكى عن جماعة والمشهور كما فى صريح المختلف على جواز تفديم اليسرى ايضاً ولا يخلو عن نوع قوة ، ولكن الاحتياط مما لا ينبغي ان يترك .

(ويجب الموالاة) فى الوضوء بالاجماع المحقق والمحكى فى عبائر كثير منهم ، ويدل عليه ولو فى الجملة ما رواه الكافى فى باب الشك فى الوضوء فى الموثق عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : اذا توضأت بعض وضوءك ، فعرضت لك حاجة حتى ينشف وضوءك فاعد وضوءك ، فان الوضوء لا يتبع بعض .

وفى الباب عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) : ربما توضأت فنقد الماء فدعوت الجارية فابطأت على بالماء ، فيجف وضوئى ، فقال : اعد .

وعن الفقه الرضوى : اياك ان تبعض الوضوء ، وتابع بينه كما قال الله تعالى ابد ، بالوجه ثم باليدين ثم بالمسح على الرأس والقدمين ، فان فرغت من بعض وضوءك وانقطع بك الماء من قبل ان تنته ، ثم اوتيت بالماء فاتم وضوءك اذا كان ماغسلته رطباً ، فان كان قد جف فاعد الوضوء ، وان جف بعض وضوءك قبل ان تتم الوضوء من غير ان ينقطع عنك الماء ، فامض على مابقى جف وضوءك ام لم يجف . وبالجملة لا خلاف فى اصل وجوب الموالاة ، وانما الخلاف فى تفسيرها ، فقال المصنف هنا وفى التحرير والقواعد والمختلف وغيرها . (١)

(وهى المتابعة) وفاقا للمقنعة والتهذيب والميسوط والتحرير كما عن الخلاف والاحكام للراوندى ، بل فى الذكرى عن بعض الافاضل انه نسبته الى الاكثر ولكنه (٢) ضعف تلك النسبة ، والمراد بالمتابعة تعقيبه به بحسب العادة .

(١) وهو التذكرة والمنتهى . (منه)

(٢) اى الذكرى . (منه)

كما في جامع المقاصد ، و ارباب هذا القول اختلفوا ، فقال المصنف والمحقق بان تركها (اختياراً) موجب للائم لافساد الوضوء ، مالم يجف الاعضاء ، بل في جامع المقاصد والتذكرة كما عن فخر الاسلام والتنقيح انه قول كل من فسر الموالات بالمناجعة ، وذهب الشيخ في المبسوط الى ان تركها اختياراً يبطل للوضوء وان لم يحصل الجفاف ، ولكنهم اتفقوا باليطلان فيما اشار اليه المصنف بقوله .

(فان آخر) بعض الاعضاء عن بعض (فجف المتقدم استأنف) الوضوء ، هذا احد الاقوال في تفسير الموالات ، وذهب الشيخ في بعض كتبه وابن زهرة وابن حمزة والكندري والمحققين والشهيد بن المدارك وغيرهم من الجماعة ، كما عن القاضي ويحيى بن سعيد ، الى ان المراد بها الاتيان بما يجب الاتيان به قبل ان يجف جميع ما تقدم ، ونسبه الجماعة الى الاكثر .

وعن الاسكاني ان المراد بها الاتيان بما يجب الاتيان به قبل ان يجف شيء مما سبق في غير الضرورة ، فلا بد من بقاء الليل على جميع الاعضاء السابقة . وذهب الناصريات والسرائر والمراسم والمهذب والاشارة على ما حكى عنهم ، الى ان المراد بها الاتيان بما يجب الاتيان به قبل ان يجف الاقرب اليه سواء جف السابق على الاقرب ام لا ، الا ان المحكي عن سلال والحلي جعل اليدين عضواً واحداً ، وعن سلال اعتبار رطوبتهما عند المسحين جميعاً .

اقول عبارة الناصرية هكذا : عندنا ان الموالات واجبة بالوضوء ، ولا يجوز التفريق ، من فرق بالوضوء بمقدار ما يجف عنه غسل العضو الذي انتهى اليه ، و قطع الموالات منه في الهوى المعتدل ، وجب عليه إعادة الوضوء ، دليلنا على وجوب الموالات الاجماع المتكرر ، انتهى .

ودلالته على بطلان الوضوء بجفاف العضو الذي انتهى اليه ، مما لا شبهة فيه ، ولكن كون مراده بالموالات هو ذلك ما فيه المناقشة ، بل ربما تشعر به في تفسيرها الى القول الاول ، وذهب الدروس الى ان المراد بها الاتيان بما

يجب الاتيان به قبل حصول التفاحش في التأخير حيث قال : الاقرب انها مراعات الجفاف ، الى ان قال : ولو فرق ولم يجف فلاثم ولا يبطال ، الا ان يفحش التراخي . فياثم مع التراخي .

فصار الاقوال في المسئلة خمسة .

وللثاني من هذه الاقوال اصالة البرائة ، والاطلاقات ، والاجماع المحكى عن الغنية ، ويؤيده ما دل على ان الناسي للمسح يأخذ الرطوبة من العظام ، لظهور منافاته لما عدا التفسير المذكور ، وعن كثير من المحققين انهم استندوا الى ذلك .

وما استند اليه الذكرى بان ضبط الموالاة بالجفاف اولى من الاتباع ، لاختلافه باختلاف المكلفين .

وما عن جملة من المحققين ، بل صح المحقق الثاني بانه من امتتن الدلائل ، بانه لو وجبت المتابعة لكان تركها مبطلا لعدم الاتيان بالمأمور به على وجهه واخلاله بهيئة الوضوء الواجبة ، وكثير من القائلين بوجوبها لا يقولون ، به ، وما دل على الاكتفاء باقل الغسل ولو دها ، وما دل على الاكتفاء بالغرفة في الغسل .

و للقول الاول وجوه .

الاول : الاجماع المحكى عن الخلاف .

الثاني : جملة من الاخبار .

منها جبرا ابي بصير والرضوي المتقدمان .

ومنها صحيحة الحلبي المروية في باب صفة الوضوء من التهذيب عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : اذا نسي الرجل ان يغسل يمينه فغسل شماله ومسح رأسه ورجليه ، فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله ومسح رأسه ورجليه ، وان كان انما نسي شماله فليغسل الشمال ، ولا يعيد على ما كان توضأ ، وقال : اتيسع وضوءك بعضه بعضا .

والمروى في الكافي في باب الشك في الوضوء في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) : تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل ابدء بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولاء ولا تقدم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما امرت به ، فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدء بالوجه واعد على الذراع ، فان مسحك الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم اعد على الرجل ، ابدء بما بدء الله به .

و رواه التهذيب ايضاً عن الكافي ، لكنه اسقط كلمة ولاء .

والمروى في الباب عن حكم بن حكيم قال : سألت ابا عبد الله (ع) عن رجل نسي من الوضوء الذراع والرأس ، قال : يعيد الوضوء ان الوضوء يتبع بعضه بعضاً .

الثالث : قوله تعالى فاعسلوا ، الى آخره ، وذلك اما لان الامر للفور ، كما عليه كثير من الاصوليين ، اولان الامر في الشرع له كما عن المرتضى وابن زهرة مدعين عليه الاجماع^(١) ، اولان الامر في خصوص الآية الشريفة له كما عن المختلف مدعياً عليه الاجماع ، اولان الفاء الجزائية تقتضي التعقيب بلا مهلة كالعاطفة كما عن الجماعة .

الرابع : قوله تعالى : ((وسارعوا الى مغفره من ربكم)) ، وقوله تعالى : ((واستبقوا الخيرات)) .

الخامس : ان النبي (ص) توضأ فان تابع وجب لقوله تعالى هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به ، والاوجب خلافه وهو خلاف الاجماع .
اقول وما اختاره المصنف عندي هو الاقرب .

لنا على وجوب المتابعة العرفية ، صحيحة زرارة المتقدمة المتضمنة لقوله عليه السلام : ولاء ، وعلى عدم الفساد بمطلق التأخير الاصل والاطلاقات ، وعلى

(١) وما حكى عن المختلف من الاجماع لم اجد ، في المختلف في هذه المسئلة . (منه)

الفساد في صورة التأخير حفاف الجميع . الاجماع المستفاد من المصنف . كما عن ظاهر المحقق .

وحمل من الاخبار . منها رواية ابي بصير . ورواية معاوية . والفقه الرضوي السابق .

واما الوجه التي اشرفنا عليها بهذا القول ففيها مناقشة . نعم هي للتأييد صالح ولو في الحملة كاجماع^(١) الخلاف وعبارة الناصرية المتقدمة ولا يعارض المختار ما قدمناه للقول الثاني . اذ ما قدمناه للمختار مقيد للاصل والاطلاق . واما اجماع الغلبة فمع وجهه بمصر من عرفته الى الخلاف . معارض باجماع الخلاف بل الناصرية .

واما سائر الاقوال فلم احدها دليلا قابلا للذكر .

وبالحملة لا شبهة لمن له ادنى الاعتبار في ارجحية المختار . وعذر الجماعة المتأخرة العادلة عنه الى القول الثاني . هو عدم الوقوف على كلمة ولا . لا لهم نظروا الى الخبر في التهذيب ولم يتفطنوا انه رواه عن الكافي . فلا بد لهم من الرجوع اليه دفعا لاحتمال السهو في النقل الذي هو كالطبيعة الثانية للانسان ولقد وقع للشيخ في التهذيب كثيراً . ومنه في هذا الموضع حيث اسقط كلمة ولا . الموجودة في الكافي . ولقد اجاد صاحب الكشف في آخره في الوصية لهذا وغيره فعلمك بمحافظتها وعدم الغفلة عنها .

و ينبغي التنبيه على امور .

الاول : هل يصح الوضوء مع تحقق الموالاة العرفية ولو جف جميع ما

(١) وانما جعلنا اجماع الخلاف من المؤيدات لجواز القول بوجهه بمصير الأكثر الى الخلاف حتى ان في الذكرى ان القول بالمطابقة منحصر في المفيد رحمه الله ولو حمل قوله لا يجوز على الكراهة انعقد الاجماع وان كان في قول الذكرى هذا مناقشة وانما جعلنا قوله ((ع)) تابع بين الوضوء ونحوه من المؤيدات لجواز ان يراد من المطابقة الترتيب بل هو الظاهر كما صرح بذلك الجماعة وقد ابسطنا المسئلة في اللغات ومن ارادها فليرجع الى هناك قول الثاني . (منه)

تقدم في الهواء المعتدل ؟ كما هو ظاهر الصدوقين و تبعهما الجماعة^(١) أم لا ؟
 كما قاله في الذكرى والدروس ، وجهان ينشأن من الاطلاق المعتمد بالمروى
 في الفقه الرضوي والمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن حريز في
 الوضوء يجف ، قال : قلت : فان جف الاول قبل ان يغسل الذي يليه ، قال : جف اولم يجف
 اغسل ما بقي ، وعن مدينة^(٢) العلم انه اسنده الى الصادق (ع) فالأول .
 ومن ما ذكره في الذكرى حيث قال : ظاهر ابن بابويه ان الجفاف لا يضر
 مع الولا ، والاخبار الكثيرة بخلافه ، مع امكان حمله على الضرورة انتهى فالثاني .
 والاول هو الاقرب .

و اما الاخبار التي اشار اليها في الذكرى فلم تحصلها ، و اما روايتا ابن
 بصير و معوية فهما مختصان بصورة التفريق ، وقد يقال : ان عروض الجفاف بدون
 التفريق ، ان كان عند بقا ، بعض الغسلات فالحال كما عرفت ، وان كان عند
 تمامها فحينئذ فيه اشكال من حيث احتمال ان يكون الحكم بالصحة حينئذ مخالفاً
 للاجماع ، لان الاسكاني القائل بجواز الاستيناف من بين الاصحاب ، الظاهر
 انه لا يقول بالصحة في هذه الصورة ، اذ مذهبها اشتراط وجود البيلة على جميع
 الاعضاء الا للضرورة ، وههنا لا ضرورة ، والصدوقين القائلين بالصحة حال الجفاف
 مع الاشتغال بافعال الوضوء ، لم يظهر ان مذهبهما الصحة مع لزوم الاستيناف
 ايضاً ، لان كلام علي بن بابويه على ما نقل في الفقيه ، مخصوص بغسل ما بقي
 عند الجفاف ، مع ان الصدوق اطلق القول بان لا يجدد الماء للمسح ، فحينئذ
 الاولى في هذه الصورة اعادة الوضوء خوفاً لمخالفة الاجماع .

الثاني : يستفاد من كثير من الاصحاب ان جفاف جميع ما تقدم باعتبار
 التراخي انما يكون ميظلاً اذا كان الهواء معتدلاً ، والا فلا ، وربما ينافيه وثقة

(١) ومنهم المدارك وهو المشارق والتفيع و الرياض كما عمن شرح
 المفاتيح . (منه)

(٢) وهذا الكتاب للصدوق . (منه)

ابن بصير المتقدمة المتضمنة لقوله ((ع)) : فان الوضوء لا يتبعض ، واما وجود البلل حساً فهو كاف في صحة الوضوء ولو كان بحيث لو اعتدل الهواء لجفف ، وفقاً للجماعة ، وفي الذكرى وتقييد الاصحاب الهواء بالمعتدل لاخراج طرف الافراط في الحرارة .

الثالث : قال بعض مشايخنا : لو جف في اثناء عضو جميع ما سبق عليه لم يقدح كما هو ظاهر الاصحاب .

(و ذوالجبيرة) وهي في الاصل كما صرح به غير واحد ، العيدان والخرق التي تشد على العظام المنكسرة ، وفي حكمها ما يشد على الجروح والقروح او يطلى عليها او على الكسور من الدواء اتفاقاً ، كما صرح به البعض .
فمرادهم بالجبيرة هنا المعنى العام الشامل للمذكورات .

(ينزعها) ان امكن ، وكانت على محل المسح لوجوب الصاق الماسح بالممسوح ، وان كانت على محل الغسل وامكن النزع والغسل ، يتخير بين ان ينزعها .

(او يكرر الماء) عليها (حتى يصل الى البشرة) و يجرى عليها على الوجه المعتبر وفقاً للمحقق والدروس ، خلافاً للتذكرة فيشعين النزع خاصة كما عن ظاهر الجماعة^(١) والظاهر عندى التخيير بين المذكورين ، والغسل في الماء وفقاً للجماعة ، التفاتاً الى الاطلاق السالم عن المعارض .

وادعاء الذخيرة بانصراف الاطلاق الى ما كان خالياً عن الحائل ، غير وجيه ، كقوله بعد المذكور : والا لزم جواز الاكتفاء به وان امكن النزع ، والظاهر انهم لا يقولون به الا ان يقال هذا مستثنى بالاجماع ، انتهى .

اذ كيف يستمع دعوى ذلك مع ذهاب الاكثر كما صرح به البعض الى التخيير في المفروض ، هذا مضافاً الى جواز القول باختصاص النزع بالتذكرة

(١) ومنهم النهاية والفقهاء والخلاف والتحرير والمنتهى ومختصر النافع (منه)

بناءً على قوة انصراف ظاهر الجماعة الموافق له إلى الغالب، وهو صورة عدم
التمكن من الغسل إلا بالنزع .

و بذلك ظهر القول على إطلاق الأمر بالنزع الواقع في صحيحة الحلبي
الآتية بعد المتن الآتي، نعم الأحوط مراعات النزع إن أمكن وإن لم يمكن و
يمكن الغسل بالغمس أو التكرار فيتعين الغسل . وليس له المسح على الجبيرة
عملاً بالإطلاق، وبالمروى في التهذيب في زيادات باب تطهير الثياب في
الموثق عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام عن الرجل يتكسر ساعده أو
موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يمسح عليه لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع؟
قال: إذا أراد أن يتوضأ فليضع أنا فيه ماء، و يضع موضع الجبر في الماء حتى
يصل الماء إلى جلده وقد اجزاء ذلك من غير أن يحمله .

هذا كله (إن تمكن) من الغسل (والامسح عليها) إجماعاً كما في الخلاف و
ظاهر المنتهى و التذكرة والتحرير وفي الذكرى وفي الخلاف عنه . عملاً بالمعتبر
كالمروى في زيادات باب صفة الوضوء في الحسن (١) أو الصحيح عن كليب
الاسدي عن الصادق عليه السلام: عن الرجل إذا كان كسيراً كيف يصنع بالصلوة
قال: إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جباثه وليصل .

والمروى في المكان في الحسن عن عبد الأعلى مولى آل سام عن الصادق
عليه السلام، قلت له: عشرت فأنقطع ظفري فجعلت على أصبعي مرارة فكيف
اصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله عز وجل قال الله ما
جعل عليكم في الدين من حرج أمسح عليه .

وفي الذكرى بعد نقله قد نبه (ع) على جواز الاستنباط الأحكام الشرعية
من أدلتها التفصيلية .

والمروى في المكان في الصحيح على الأظهر عن الحسن بن علي الوشاء

(١) والترديد لمكان كليب . (منه)

قال سئلت ابا الحسن (ع) عن الدوا اذا كان على يدى الرجل ايجزبه ان يمسح على طلى الدوا ؟ فقال : نعم يجزبه ان يمسح عليه .

والمروى عن تفسير العياشى عن اسحق بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن الحسين عن الحسن بن زيد عن ابيه عن على بن ابي طالب (ع) عن رسول الله (ص) ، عن الجبائر تكون على الكسر كيف يتوضا صاحبها وكيف يغتسل اذا اجنب ؟ قال : يجزبه المسح عليها فى الجنابة والوضوء ، قلت : فان كان فى برد يخاف على نفسه اذا افرغ الماء على جسده ، فقر رسول الله (ص) : ((ولا تقتلوا انفسكم ان الله بكم رحيم)) .

و المروى عن الفقه الرضوى : ان كان بك فى المواضع التى يجب عليها الوضوء قرحة او دماميل ولم تؤذك فحلبها و اغسلها ، وان اخرجك حلبها فامسح على الجبائر والقروح ولا تحلبها ولا تبعث بجراحتك .

وقد يروى فى الجبائر عن الصادق عليه السلام ، قال : يغسل ما حولها .
والمروى فى التهذيب فى المكان المتقدم فى الصحيح عن الحلبي عن الصادق (ع) عن الرجل يكون به القرحة فى ذراعه او نحو ذلك من موضع الوضوء ، فيعصبها بالخرقة ويتوضا ويمسح عليها اذا توضا ، فقال : ان كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقة ، وان كان لا يؤذيه فلينزع الخرقة ثم ليغسلها ، قال : وسألته عن الجرح كيف يصنع به فى غسله ؟ قال : اغسل ما حوله .

ولا يقوم فى مقابل المختار ذيل هذا الخبر والرضوى ، كالمروى فى الكافى فى باب الجبائر فى الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألت ابا الحسن عليه السلام عن الكسر يكون عليه الجبائر او تكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابة وغسل الجمعة ؟ قال : يغسل ما وصل اليه مما ظهر مما ليس عليه الجبائر ، ويدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله ولا ينزع الجبائر ويبعث بجراحته .

والمروى فى الباب ايضا فى الصحيح عن عبد الله بن سنان عن الصادق (ع) :

عن الجرح كيف يصنع به صاحبه قال يغسل ماحوله اذ الخاص ، اعنى مادل على المختار من الاخبار ، مقدم على العام .

هذا مضافاً الى قوة حمل قوله ((ع)) ويدع ماسوى ذلك ، على انه يدع غسله التفاتاً الى السياق ، ولا يلزم من ترك غسله عدم مسحه ، اللهم الا ان يتمسك حينئذ بالسكوت فيدفع بما مر .

والى ظهور خبرى الحلبى وعبد الله فى الجرح المجرد .

والى انا لوسلما ظهور دلالتها على خلاف المختار بظهور قوى ، فلا ريب فى تقديم الاخبار الدالة على المختار ، لمكان الاجماع المحكية المعتضدة بالشهرة العظيمة القريبة من الاجماع بل لعلها اجماع فى الحقيقة ، ولا عبرة بعيل جماعة^(١) من متأخري المتأخرين الى جواز الاقتصار على غسل ماحولها ، مع اعترافهم بعدم وجدان المخالف .

وامانة الخلاف الى الصدوق فى الفقيه المفتى كالرضوى المتقدم ، و الى الكافى الراوى لخبرى عبد الرحمن وعبد الله المتقدمين ، ففيه مناقشة سيما ان الثانى قد روى خبرى الحلبى وعبد الاعلى المتقدمين ، ومن هنا ترى المصنف فى التذكرة انه قال بعد نسبة وجوب المسح الى علمائنا اجمع : ولا تعرف فيه خلافاً لأنّ عليّاً ((ع)) قال : انكسرت احدى زندي ، فسألت رسول الله ((ص)) عن ذلك فامرني ان امسح على الجبائر ، قال : والزند عظم الذراع .

وبالجملة لاشبهة بحمد الله فى المسئلة . مع كون المختار هو الا وفق بالاحتياط فى العبادة .

فروع :

الاول : اذا كان الكسر وما فى معناه^(٢) مجرداً ، فلا يظهر جواز الاكتفاء

(١) كالشارحين اعنى المقدس والمحقق والسيد فى المدارك والمفاتيح كما عن السيد نعمة الله الجزائرى . (منه)

(٢) كالجرح والقرح . (منه)

بغسل ماحوله ، عملاً بصحيفة عبد الله بن سنان المتقدمة و يذيل صحيفة الحليس المتقدمة . الثغافاً الى السكوت وتأخير البيان خلاف الاصل . وفقاً للجماعة . خلافاً للدروس^(١) كما عن النهاية الاحكام . فيجب المسح عليه اضعاف الامكان . والا يوضع عليه شيء و يمسح عليه .

والله مال بعض مشايخنا مستدلاً بان فيه تحصيلاً للاقرب الى الحقيقة لتضمن الغسل اياه ، فلا يسقط بتعذر راحله .

وفيه ما ترى مع ان الغسل ليس دالاً عليه باحدى من الثلث ، وامراً احتياطياً واضح .

وفى الذكرى وليلطف بوضع خرقة مبلولة حوله ، لتلايسرى اليه السما ، فيستضر او ينحس ، ولو احتاج الى معين وحب ولو باجرة ممكنة .

تذنيب :

على المختار من عدم وجوب الوضع ثم المسح ، فهل يجب المسح عليه اذا وضع ام لا ؟ وجهان ينشآن من اطلاق الامرة بالمسح فالاول ، ومن ان المتبادر منها المسح على الخرقة التي تكون من ضروريات الجرح فالثاني ، ولعله الاقرب ، والاحتياط لا يترك . وكذا القول دليلاً فيما اذا شدت خرقة ابتداءً ثم استغنى عنها ولم يحلها ، ولكن لعل الاقرب فيه المسح مع كونه احوط .

الثاني : اذا كانت الجبيرة في محل المسح . وتمكن من النزع والاتيان به فيجب بلا اشكال . عملاً بالاطلاق ، وان لم يتمكن من النزع وتكرار الماء بحيث يصل الى البشرة فعليه المسح . بالاجماع المحقق والمحقق في بعض العباير يل عن جماعة وبجملة من الاخبار المتقدمة ، وان لم يتمكن من النزع وتمكن من تكرار الماء ، فعن ظاهر الاصحاب وجوب المسح عليها خاصة من غير وجوب التكرار وهو الاظهر عملاً باطلاق جملة من الاخبار المتقدمة خلافاً للجماعة فيجب التكرار

(١) واختاره المصاييح ايضاً . (منه)

لان الميسور لا يسقط بالمعسور ، وفيه نظر ، وان استدلوا باطلاق موثقة عمار
المتقدمة في قبيل المتن فيجب عليها بانصرافها الى غير محل البحث . (١)

الثالث : اذا وجب المسح على الجبيرة وكان ظاهرها نجسا ، فقد صرح
الجماعة بوضع شيء ظاهر عليها ثم المسح عليه ، بل لم اطلع فيه على مخالف ،
بل في المدارك نفى الخلاف عنه ، وعن المعتصم وغيره حكايته عن الاصحاب ، و
عليه فلا التفتات بما احتمله في الذكرى من الاكتفاء بغسل ما حولها ، وفي المشارق
الاحتياط التام ان يمسح اولا على الخرقعة النجسة ثم على الخرقعة الطاهرة فوقها ،
لاطلاق الامر في الرواية ، واشترائط الطهارة غير واضح ، ومستند عسى ان يكون
اجماعاً ، واثباته مشكل ، انتهى ، وما بينه للاحتياط وجيه .

الرابع : لا يجب اجراء الماء على الجبيرة الكائنة في محل الغسل بحيث
يصدق اسم الغسل ، بل يكفي مطلق المسح وفقاً لظاهر الاكثر عملاً بالاطلاق ، و
عن النهاية الاحكام احتمال وجوب اقل ما يسمى غسلاً ، وعن الكشف انه قواه ، و
لا وجه له يعتد به .

الخامس : اذا كانت الجبيرة في محل الغسل فهل يجب استيعابها
بالمسح كما قاله الجماعة (٢) ام لا كما مال اليه اخرى ؟ (٣) وجهان ، ينشآن من
اصالة اشتراك البدل مع المبدل منه ، ورواية كليب المتقدمة الآمرة بالمسح على
الجباثر والحكم معلق على العام يثبت لجميع جزئياته ، وعليه فيثبت الاستيعاب
ولو في الجملة والمعمم الاجماع المركب فالاول .

ومن الاطلاق مع عدم ظهور المقيد ، ان لا دليل على الاصل المتقدم ، و
يجوز المنع بكون جمع الجباثر باعتبار تعدد الاختصاص ، كيف والخشية الواحدة
لا تسمى جبيرة كما يرشد اليه عدم حكمهم بوجوب استيعابها اذا كانت في محل

(١) سيما بعد الالتفات الى تضمنها للماء الجديد . (منه)

(٢) ومنهم الفاضلان والدروس والمسالك والمشارق والرياض . (منه)

(٣) ومنهم المفتاح والذكرى والذخيرة كما عن المبسوط . (منه)

المسح فالثاني .

و لعله الاقرب . ولكن الاول هو الاحوط .

واما الخلل والفرج اللازمين مع الجبيرة فلا يجب مسحهما بلاشكال .

واما جعل هذا محل النزاع بين القائلين بالاستيعاب وعدمه . كما عن

بعض الاعلام فهو خطأ محض .

السادس : لو عمت الجبائر جميع الاعضاء مسح على الجميع ، وفقاً للجماعة

عملاً بالعموم كما في الرياض . والتأمل في شموله لحمل البحث ليس في مقامه ، اذ

ليس مطلق الغلبة مانعاً على الاستدلال بالعام .

نعم لو كانت بالغلة الى درجة العهدية ، او الى مرتبة مودة للذهن بان

المواد من العام هل الطبيعة او الفرد الغالب بحيث لا يزيد احد الطرفين على

اخر ، لكان الحمل على المعهود في الاول وجبها . لمكان فهم العرف كما لا يحكم

بالشمول للفرد النادر في الثاني . لوجوب الاقتصار فيما خالف الاصل على القدر

المتيقن ، اذ الناس في سعة ما لم يعلموا ، ولكن فيما نحن فيه لم تبلغ الغلبة الى

شيء من الدرجتين ، وغاية الامر الشك في بلوغها الى الدرجة الاخيرة ، ومجرد

ذلك لا يصلح لان يرفع اليد عن العمل بالعام . وذلك واضح وعليه بنا الفقهاء ، و

العقلاء في محاوراتهم هذا في المطلق .

واما في العموم اللغوي كما تضمنه بعض الاخبار المتقدمة فليس لهذا

التأمل وجه اصلاً لمكان شموله للفرد النادر ، وما يؤيد المختاران الامر دائريين

الوضوء والتيمم ، والاول اقدم التفاتاً الى مفهوم قوله ان لم تجدوا ماء فتيمموا وفي

المقام هو واحد للماء .

السابع : لا يشترط طهارة ماتحت الجبيرة ، فلو تعذر تطهيره فعليـه

المسح كما صرح به غير واحد . بل لم اجد فيه مخالفاً ، وعليه يدل الاطلاق .

الثامن : اذا تجاوز الجبيرة بما لا يد منه جاز المسح على ذلك الزائد ،

كما صرح به غير واحد حملاً لاطلاق الامر بالمسح على النهج المشعارف ، وان

تجاوزت بما منه بدّ فلا يجوز ذلك فعليه النزع ثم الغسل ، عملاً بما دل على وجوب الغسل . فلو وضع على غير محل الحاجة و تعذرت الازالة مسح عليه ، و هل يعيد ماصلي بذلك الوضوء ؟ فيه نظر من تفريطه و امثاله ، كذا في الذكرى ، وفي التذكرة الوجه الاعادة ان فرط في الوضوء و الا فلا .

اقول : و يمكن التفصيل بان الوضع هل كان قبل دخول وقت العبادة ام لا ؟ و على الاول هل كان النزع في اول وقت العبادة ممكناً ام لا ؟ و حكم في الاخير بعدم وجوب الاعادة دون الاول فافهم .

وفي الذكرى بعد ما تقدم عنه . ولا اشكال عندنا في عدم اعادة ماصلاه بالجائز في غير هذا الموضع .

اقول : وظاهره دعوى الاجماع في عدم اعادتها في غير هذه الصورة وهو كذلك كما صرح به البعض .

وفي اعادة الوضوء قولان اقربهما عدم لما تقدم في مسألة المسح على الخف .

التاسع : الاظهر عدم وجوب تقليل الجبائر ، عملاً بالاطلاق وفاقاً للمحكي عن النهاية الاحكام بعد الاستشكال فيه ، و ظاهر بعض^(١) مشايخنا التوقف ، ولا يحضرنى له وجه يعتد به .

العاشر : صرح في التذكرة و الذكرى بانه لو كانت الجبائر على موضع التيمم ولم يتمكن من نزعها مسح عليها و اجزاءه . ولم يتقلا في ذلك خلافاً ، بل ظاهر الاول يوصى بدعوى الاجماع حيث قال بعد ان نسب الى اهل الخلاف اعادة ماصلاه بما لفظه : و عندنا لا اعادة عليه لانه فعل المأمور به و خرج عن العهدة ، لما ثبت من ان الامر للاجزاء ، انتهى .

اقول و يعضد المطلب اصالة بقاء التكليف بالصلوة ، و توقفها على الطهارة

(١) و هو الرياض . (منه)

وانحصارها هنا في ذلك واطلاق رواية كليب المتقدمة .

الحادي عشر : اذا لم يكن الكسر وما في معناه في مواضع الطهارة لكن يتضرر بسبب غسل اعضاء الطهارة او مسحها . فعليه حينئذ التيمم بلا اشكال . وكذا اذا لم يكن في المواضع الكسر والجرح والقرح لكن عرض عليها وجع يتضرر باستعمال الماء ولو كان حاراً وفي الحمام . كوجع العين مثلاً فان عليه التيمم . وفي الذخيرة اذا كان العضو مريضاً لا يجزى فيه حكم الجبيرة بل لابد من التيمم . وجعل الشيخ في الخلاف والمبسوط الجمع بين التيمم وغسل الباقي احوط . انتهى . وكذا اذا عمت الجبيرة للأعضاء^(١) وتضرر بالمسح فان عليه التيمم كما صرح به الجماعة . ولا يؤمر لخائف البرد بوضع حائل والمسح عليه . بل عليه التيمم كما صرح به غير واحد لفقد ما دل على انسحاب حكم الجبائر في المذكورات . واما اذا كان العضو مريضاً فاطلى عليه فتحكمه حكم الجبائر لرواية الوشاء المتقدمة .

الثاني عشر : صرح غير واحد بان الغسل كالوضوء في حكم الجبائر . قبل وهو ظاهر الاصحاب بل في المنتهى عليه الاجماع حيث قال : لا فرق بين الطهارة الكبرى والصغرى وهو قول عامة العلماء لان الضرر يلحقها ينزعها . اقول وعليه يدل جملة من الاخبار المتقدمة . ومنها النبوى . ورواية عبد الرحمن . الصريحان في ذلك ولو في الجملة والمعمم المركب . ومنها اطلاق رواية كليب ورواية الوشاء ورواية عبد الله بن سنان . ومقتضاها كاطلاق الفتوى و صريح غير واحد العمل باحكام الجبيرة مطلقاً . ولو تمكن من التيمم .

وعليه فما في جملة من الاخبار كالمروى في التهذيب في باب التيمم في الصحيح عن داود بن سرحان عن الصادق (ع) : في الرجل تصيبه الجنابة و به جروح او قروح او يخاف على نفسه من البرد . فقال : لا يغتسل و يتيمم . وفي الباب الموثق عن محمد بن مسلم عن احمدهما (ع) : في الرجل يكون

(١) اي اعضاء الوضوء . (منه)

به القروح في جسده فتصيبه الجنابة، قال : يتيمم .

وفي الباب عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) : عن الجنب يكون به القروح،

قال : لا بأس بان لا يغتسل يتيمم .

وفي الباب عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن الصادق (ع) يؤم

المجدور والكسير اذا اصابتهما الجنابة .

وفي الباب في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن الرضا (ع)

في الرجل يصيبه الجنابة وبه قروح او جروح او يخاف على نفسه البرد قال : لا

يغتسل يتيمم .

وفي الكافي في باب الكسير عن محمد بن مسكين وغيره عن الصادق (ع)

قيل له : ان فلانا اصابته جنابة وهو مجدور فغسلوه فعات ، فقال : قتلوه الا سألوا

الا يعموه ان شفاء العى السؤال .

وفي الباب عن جعفر بن ابراهيم الجعفري عن الصادق (ع) ان النبي

(ص) ذكر ان رجلا اصابته جنابة على جرح كان به فامر بالغسل فاعتسل فكَفَّرَ (١)

فعات فقال رسول الله (ص) : قتلوه قتلهم الله انما كان دواء العى السؤال .

وفي الباب عن علي بن احمد رفعه عن الصادق (ع) عن مجدور اصابته

جنابة، قال : ان كان اجنب هو فليغتسل وان كان احتمل فليتيمم .

والمروى عن دعائم الاسلام ومن كانت به قروح او علة يخاف منها على نفسه

يتيمم .

محمول (٢) على صورة عدم التمكن من استعمال الماء مطلقاً ، كما ينشأ

بذلك بعض اشاراته .

والحاصل ان التعارض بين الاختيار المشار اليها العموم من وجه و

(١) الكزاز كغراب داء يتولد من شدة البرد . (منه)

(٢) خبر لما . (منه)

الترجيح مع المختار^(١) لفتوى الاصحاب ، ولا اعتداد بعبارة الشيخ ففى
المبسوط فى بحث التيميم سيما بعد الالتفات الى ما قاله فى بحث الوضوء ، و
فى المشارق اذا كان الكسر وما فى حكمه فى موضع الطهارة و كان عليه جبيرة
ظاهرة فالظاهر ان الحكم يوجب الطهارة المائية فى هذه الصورة اجماعاً انتهى .
هذا مضافاً الى جواز القول بان التعارض بين هذه الاخبار ، ويبين
جملة من الاخبار السالفة فى الجبيرة العموم المطلق ، بعد الالتفات الى ما
قدمناه من الدليل على اتحاد حكم الجبائر فى المائية ، وذلك لان هذه الاخبار
بالنسبة الى نحو القروح المجردة والمشدودة مطلقاً و جملة من الاخبار المتقدمة
هناك ، مختصة بالمشدودة ، فالمقيد حاكم على المطلق سيما بعد اعتضاد مباهر
وعليه فنقتضى هذه الاخبار الامر بالتيميم فى المجردة وصحيحة عبد الرحمن
المتقدمة بعد الالتفات الى تضمن السؤال لقوله او تكون به الجراحة المعتضدة
بصحيحة عبد الله بن سنان المتقدمة ، كافية فى رده بناء على اعتضادها بظاهر
الفتوى ، فلتحمل الاخبار الآمرة بالتيميم بما حملناها عليه ، اذ هو اقرب المحامل
بعد الالتفات الى التلويحات الظاهرة منها ، والاحوط الجمع بين الطهارتين
سيما فى الغسل ، وفيما اذا كانت الجبيرة طلاء او لصوقاً ، وان كان الاظهر
عندى تحقق الاجماع فى اشتراكهما مع الجبيرة فى الاحكام وجود او عدمها كما
اشرنا اليه فى اول المسئلة .

(١) قال فى المبسوط فى بحث التيميم ومن كان فى بعض حسده او بعض اعضائه
ما لا ضرر عليه والباقي عليه ضرر فى ايصال الماء اليه جاز له التيميم ولا يجب غسل
اعضائه الصحيحة وان غسلها وتيميم كان احوط سواء كان الاكثر صحيحاً ام غلباً وقال فيه
فى بحث الوضوء : وان كان على اعضائه الوضوء جبائر او جرح وما اشبه بهما وكانت خروسة
مشدودة فان امكنه نزاعها وان لم يمكنه مسح على الجبائر سواء وضعت على ظهر او
غير ظهر والاحوط ان يستغرق جميعه وقال ايضا : متى امكنه غسل بعض الاعضاء و
تعذر فى الباقي غسل وما يمكنه غسله ومسح على حائل ما لا يمكنه غسله وان امكنه وضع
العضو الذى عليه الجبائر فى الماء وضعه فيه ولا مسح على الجبائر كذا حكم عن المبسوط .

(صاحب السلس) وهو الذي لا يتمكن من استمساك بوله (يتوضأ لكل صلاة) على المشهور عملاً باطلاق ما دل على ناقضية البول ، خرج منه الواقع في الصلوة الواحدة بالليل ولا دليل على خروج ساير الأفراد فليحكم بمقتضى الاطلاق خلافاً للمبسوط فيجوز له ان يصلي بوضوء واحد صلاة كثيرة ، واليه قد مال بعض المحققين مستظهراً بان مراد المبسوط منع كون القطرات الحادثة في انشاء الصلوة حدثاً ، لا البول الذي يبوله بإرادة وقصد ، وما استظهره هو الاظهر عندى .

ولهذا القول ما رواه التهذيب في باب الاحداث في الزيادات في الوثق عن سماعه قال : سأله عن رجل اخذه تقطير من فرجه امامه واما غيره ، قال : فليصنع خريطة وليتوضأ وليصل فانما ذلك بلا ، ابتلايه فلا يعيدن الا من الحدث الذي يتوضأ منه .

وفي آخر هذا الباب عن الحلبي عن الصادق (ع) : عن تقطير البول قال : يجعل خريطة اذا صلى .

وفي الكافي في باب الاستبراء في الصحيح عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : عن الرجل يعتريه البول ولا يقدر على حبسه ، قال فقال لى : اذا لم يقدر على حبسه فالله اولى بالعدر ، يجعل خريطة .

واما المناقشة في الاول سنداً بالاضرار ، ودلالة بان غايته العفو عما يتجدد في انشاء الصلوة لا بعدها ، اذ البول من الحدث الذي يتوضأ بغير وجبه . اما الاول فلجلالة المضر المانعة عن السؤال غير المعصوم (ع) .

واما الثانى فلان الظاهر من قوله الامن الحدث ، الى آخره ، حصر الاعادة في الحدث الاختيارى المتعارف ، ونفى كون القطرات البولية ناقضة ، كما ينادى بذلك تفريع قوله فلا يعيدن ، وعدم تصريحه بوجوب الوضوء لكل صلاة ، مع اقتضاء المقام له .

وبهذا ظهر الجواب عما يورد على الخبرين الاخيرين ، بان عدم التعرض

للشيء ليس دليلاً^(١) على عدمه . هذا مضافاً الى نزع قوله قاله اولى بالعذر بالعدم . وعليه فلا وجه للتمسك باطلاق ما دل على ناقضية البول اذا المفيد حاكم عليه مع جواز القول بعدم انصراف الاطلاق الى نحو المقام . وعليه فيكفي في عدم استصحاب صحة الوضوء السابق فضلاً عن الاخبار ، واما القول بصحة التمسك بالاستصحاب اذا حصل السلس بعد الوضوء الراجع للحدث وبعد مهابا اذا حصل في اثنائه بناءً على التمسك باصالة بقاء المنع من الدخول في الصلوة ، التفاتاً الى ان القدر المخرج منها انما هو بالنسبة الى الصلوة الواحدة . فلا يغني عن الجوع . لمكان الاجماع المركب وليس لقلبه معنى محصلاً . نعم يمكن بملاحظته ان يتعارض استصحاب صحة الوضوء ، مع اصاله بقاء المانع ، لكن يمكن دفعه بان الاول موضوعي وهذا حكمي ، والاوّل مقدم على ذلك حيث لا يمكن الجمع كما نحن فيه .

ومما يؤيد هذا القول ما رواه الصدوق في الفقيه في باب ما ينقض الوضوء في الصحيح عن حريز عن الصادق (ع) انه قال : اذا كان الرجل يقطر منه البول والدم اذا كان حين الصلوة ، اتخذ كيساً وجعل فيه قطناً ثم علقه عليه وادخل ذكره فيه ثم صلى فيه ، يجمع بين الصلوتين الظهر والعصر ، يؤخر الظهر ويعجل العصر ، باذان واقامتين ويؤخر المغرب ويعجل العشاء باذان واقامتين ، و يفعل ذلك في الصبح .

اذا عدم تعرضه لتجديد الوضوء لكل صلوة يومى بعدم وجوبه كذلك ، واليه يومى ايضاً كلمة بجمع .

وعليه فمقتضاه جواز الجمع بين الظهرين بوضوء وكذلك في العشائين ويتوضأ للصبح . وليس الخبر نافياً للاكتفاء بوضوء الظهرين في العشائين وفي غيرهما .

(١) اذا الاصل عدم تأخير البيان وان شئت فقل ترك الاستفصال بقية العموم في المقال . (منه)

وعليه فما اختاره المصنف في المنتهى والشارح المقدس وتلميذه في المدارك بانه يجمع بين الظهريين بوضوء، وكذلك في العشائين ويتوضأ للصبح، عملاً بهذا الخبر مما لاوجهة فيه بعد الالتفات الى ماعرفته، من وجود دليل على جواز الاكتفاء بوضوء واحد ما لم يحدث على النهج المتعارف، اذ لا تعارض بينهما حينئذ .

نعم لو منع دليل المبسوط وقيل بان الاصل في كل بول ناقضيته حتى في نحو المقام، عملاً بالاطلاق، او قيل بان مقتضى قوله تعالى: اذا قمتم، الى آخره، وجوب الوضوء لكل صلوة .

لكان قولهم في التمسك بالخبر المشار اليه وجه، لكن في الاولين ماعرفته، وفي الثالث عدم تسليم العموم الاطلاق في كلمة اذا، التي هي من اداء الاحمال بحيث يشمل لنحو المقام أولاً، وتفسير الموثقة المتقدمة في المباحث السابقة له بان المراد اذا قمتم من النوم ثانياً، هذا مضافاً الى ان من اراد القيام الى صلوات متعددة وتوضأ للجميع بوضوء واحد واتى بها جميعاً مكثفياً به، يصدق عليه عرفاً انه امتثل قوله تعالى: اذا قمتم، الى آخره، اذا امر لا يفيد التكرار .

وبالجملة ما اختاره شيخ الطائفة في المبسوط قوى بحسب الدليل، ولكن الاحوط متابعة المشهور فلا ينبغي العدول عنه، سيما بعد الالتفات الى ندرة قول المبسوط حتى ان صاحبه في الخلاف وافق المشهور .

هذا كله فيما اذا كان التقطير مستوعباً للوقت .

واما اذا حصل له فترة تسع الصلوة في آخر الوقت، فهل يجب التأخير كما ذهب اليه الجماعة من غير خلاف^(١) ظاهراً جده ام لا؟ وجهان والاول هو الاحوط .

وهل يجب المبادرة الى الصلوة بعد الوضوء كما صرح به المدارك ام لا؟

(١) ويظهر من الشارح المقدس ميل ضعيف الى الثاني عملاً بعموم ادلة اوقات الصلوة وكون العذر موجباً للتأخير عند المتيقن . (منه)

وجهاً والاول هو الاحوط .

و مقتضى الروايات وجوب تعليق الخريطة و يجعل فيها قطعاً ، كما في
صحيحة حرير .

وهل يجب تغيير الخريطة و تطهيرها لكل صلاة ام لا ؟ كما قاله غير
واحد وجهان (١) .

والذي يظهر من صحيحة حرير عدم الوجوب في الظهريين مع الجمع و
كذلك في العشائين ، ولكن الاحوط التغيير والتطهير لكل صلاة .

(و كذا المبطلون) وهو من به داء البطن ، والمراد هنا من يعتريه الحدث
من غايط او ريج بحيث لا يمكنه التحفظ ، فانه يتوضأ لكل صلاة بلا خلاف اجمده ،
و ربما يظهر من الدروس كون المبسوط مخالفاً هنا ايضاً ، ولكن صرح في المشرق
بعدم اطلاعه عليه و استدل لذلك باطلاق ما دل على חדثية الغايط خرج منه
الصلاة الواحدة ولا دليل على خروج ساير الافراد .

وفيه نوع مناقشة ، ولكن الاحتياط معالا ينبغي تركه سيما في نحو المقام ،
هذا اذا كان حدثه مستمرا .

واما اذا شرع في الصلاة متطهراً ثم طرأ الحدث في الاثناء فعن ائمة معظم
انه يتطهروا بيني ، و ذهب المصنف في التذكرة والمختلف الى انه ان كان
يتمكن من تحفظ نفسه بمقدار زمان الصلاة فانه يتطهر ويستأنف الصلاة ، وان كان
دائماً بحيث لا ينقطع فانه يبنى على صلوته من غير ان يحدد وضوء .

للمشهور المروي في التهذيب في اواخر زيادات باب الاحداث عن محمد
بن مسلم عن الباقر (ع) : صاحب البطن الغالب يتوضأ ثم يرجع في صلوته
فيتم ما بقى .

وفي النهاية في باب صلاة المريض عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) :

(١) كالروض والذخيرة في بحث الاستحاضة . (منه)

صاحب البطن الغالب يتوضأ ويبني على صلوته .
 وفي الكافي في باب الصلوة الشيخ الكبير عن محمد بن مسلم عن الباقر
 عليه السلام : عن المبطلون ، فقال : يبني على صلوته .
 وللمصنف ان الحدث المذكور نقض الطهارة لا بطل الصلوة ، لأن من شروط
 الصلوة استمرار الطهارة ، وفيه منع كون الاستمرار من الشروط حتى في نحو
 المقام ، والاحوط الاعادة بعد الاتمام ، هذا اذا لم يستلزم التطهير واحداً من
 قواطع الصلوة ، والا فلا يظهر البطلان .
 (ويستحب) للمتوضي (وضع الينا على اليمين) ان كان مما يفتخر منه
 باليد ، قاله الاصحاب كما في الذكري وغيره ، وعن التحرير انه مذهب الاصحاب
 محتجاً بانه امكن في الاستعمال ، ومقتضاء وضعه على اليسار ان كان ضيق الرأس
 محتاجاً الى الصب منه ، كما عن الجماعة ، ولم اجد على ذلك نصاً بل عن
 النبي (ص) ان الله يحب التيامن في كل شيء .
 وروى ان النبي (ص) كان يحب التيامن في طهوره وتنعله وشأنه كله .
 ولا ينافيه المروي في الكافي في باب صفة وضوء رسول الله (ص) ، فسي
 الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) ، الحاكي لوضوء النبي (ص) وفيه : فدعا بقعب
 فيه شيء من ماء ثم وضعه بين يديه الخبر ، اذ ذلك اما البيان الجواز ، او صد وعلى
 سبيل الجواز ، اذ الوضع على اليمين يطلق عليه هذه العبارة كثيراً ، والاول اجود .
 (والاغتراف بها) وهو مذهب الاصحاب ، كما عن التحرير ، وعليه يدل
 المروي في باب النوادر الواقع في آخر كتاب الصلوة ، من الكافي في الصحيح ،
 عن ابن اذينة عن الصادق (ع) في حديث المعراج ، وفيه : فدنني رسول الله
 (ص) من ماء ، وهو ماء يسيل من ساق العرش الايمن ، فتلقي رسول الله (ص)
 الماء بيده اليمنى ، فمن اجل ذلك صار الوضوء باليمين .
 هذا مضافاً الى الوضوءات البيانية ، هذا بالنسبة الى غسل الوجه و
 اليد اليسرى مما لا خفاء فيه .

و اما اليمنى فليأخذ بها ثم ليصب في اليسار ثم ليغسل به اليمنى ، كما
قاله الاصحاب ، على ما قاله في الذكرى وجامع المقاصد والمشارك .
وعليه يدل خبر محمد بن مسلم المروى في الكافي في باب صفة وضوء رسول
الله ((ص)) ، عن الباقر ((ع)) الحاكى لوضوء النبي ((ص)) ، وفيه : ثم اخذ كفها آخر يمينه
فصبه على يساره ، ثم غسل به ذراعه الايمن .
وخبر زرارة و بكير المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء ، عن الباقر
الحاكى لوضوء النبي ((ص)) ، وفيه : ثم غمس كفه اليمنى في الماء فاعترف بهما من
الماء ، فغسل يده اليمنى بالخبر .
واما ما ورد بانه ((ع)) اخذ باليسرى فغسل اليمنى ، كرواية زرارة المروية
في الباب المتقدم ونحوها ، فانما هو لبيان الجواز كما في الرياض .
(والتسمية) اجماعاً كما حكاه غير واحد ^(١) عملاً بالمروى في الباب ، في
الزيادات في الصحيح ، عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق ((ع)) :
اذا سميت في الوضوء طهر جسدك كله ، و اذا لم تسم لم يظهر من جسدك الا
ما مر عليه الماء .
وفي المكان عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) ، بهذا المضمون .
وفي الباب في الزيادات عن عيسى بن القاسم عن الصادق ((ع)) : من ذكر
اسم الله على وضوئه فكانما اغتسل .
و مقتضى الاطلاق انه لو اكتفى بيسم الله لاجزاء ، كما يرشد اليه المروى في
الكافي في باب النوادر الواقع قبل ابواب الحيض ، عن محمد بن قيس عن
الباقر ((ع)) عن النبي ((ص)) ، وفيه : اما وضوءك فانك اذا وضعت يدك في اناءك
ثم قلت بسم الله ، تناثرت منها ما اكتسبت من الذنوب الخبر .
لكن رواه النهاية في باب فضائل الحج ، وفيه : بسم الله الرحمن الرحيم ،

(١) كالذكرى والمشارك بل عن الجماعة . (منه)

على ما في النسخ المعتمدة . وان كان في بعض النسخ كالكافي ، وكيف كان فلا ضير في النسختين .

فيجوز القول على الوجهين ، وان كان الافضل العمل بالمروى في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر عليه السلام اذا وضعت يدك في الماء ، فقل بسم الله وبالله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، فاذا فرغت فقل : الحمد لله رب العالمين .

وبالمروى في النهاية في باب صفة وضوء امير المؤمنين ((ع)) ، قال : وكان امير المؤمنين ((ع)) اذا توضأ ، قال بسم الله وبالله وخير الاسماء لله واكبر الاسماء لله وقاهر لمن في السماء وقاهر لمن في الارض ، الحمد لله الذي جعل من الماء كلشيء ^(١) حياً وأحىي قلبي بالايمان ، اللهم تب علي وطهرني واقض لي بالحسن وارني كل الذي احب وافتح لي بالخيرات من عندك يا سميع الدعاء .

واما المروى في التهذيب في زيادات باب صفة الوضوء في الصحيح ، عن ابن عمير عن بعض اصحابنا عن الصادق ((ع)) : ان رجلاً توضأ وصلى ، فقال له رسول الله ((ص)) : اعد صلواتك ووضوءك ، وكذا قال له بعد وضوءه وصلواته مرتين . فشكى الرجل الى علي ((ع)) فقال : هل سقيت حيث توضأت ؟ قال لا قال : فسم علي وضوءك ، فسقى وتوضأ وصلى ، اتى النبي ((ص)) فلم يأمره ان يعيد .

فمحمول على تأكد الاستحباب ، واما حمله على ترك النية كما قاله التهذيب فبعيد جداً ، ولو نسيها في الابتداء فالاقرب التدارك في الاثناء عملاً بالاطلاق بل مقتضاه التدارك فيه في التعمد ايضاً ، كما افتنى به الشهيدان ، والتمسك بحد يث عدم سقوط الميسور بالمعسور غير وجيه .

(وتثنية الغسلات) الثلث على المشهور المنصور ، بل في الانتصار والغنية والسرائر عليه الاجماع ، وفي الانتصار : لاختلاف بين المسلمين ان الواحد هي الفريضة وما زاد عليه سنة ، عملاً بقول الصادق ((ع)) في صحيحته معوية وصفوان (١) حيا خل .

و رواية زرارة، المرويات في التهذيب في باب صفة الوضوء: الوضوء مثنى مثنى .
و يقول الكاظم ((ع)) في خبر محمد بن الفضيل المروى عن ارشاد المغيرة:
يا علي بن يقطين توضأ كما امر الله، اغسل وجهك مرة واحدة فريضة و اخرى
اسياغاً، و اغسل يديك من المرفقين كذلك .

و بمفهوم قول الصادق ((ع)) في رواية عبد الله بن بكير، المروية في الباب:
من لم يستيقن ان واحدة من الوضوء تجزيه، لم يؤجر على الثنتين .
و بقوله ((ع)) في رواية يونس بن يعقوب المروية في باب آداب الاحداث
من التهذيب: ثم يتوضأ مرتين مرتين .

و بقوله ((ع)) في رسالة الاحوال المروية في النهاية في باب صفة وضوء
رسول الله ((ص)): فرض الله الوضوء واحدة واحدة، و وضع رسول الله ((ص))
اثنتين اثنتين للناس .

و بقوله ((ع)) في رسالة عمرو بن ابي المقدام المروية في الباب: انى لا
عجب ممن يرغب ان يتوضأ اثنتين اثنتين، وقد توضأ رسول الله ((ص)) اثنتين
اثنتين .

و يقول الصدوق في الباب روى في مرتين انه اسياغ .

و يقول الرضا في رواية الفضل بن شاذان المروية في العيون: الوضوء مرة
مرة فريضة و اثنتان اسياغ .

و بالمروى عن الكشي عن داود الرقي عن الصادق ((ع)) عن عدد الطهارة
فقال: اما ما ارجيه الله تعالى فواحدة، و اضاف اليها رسول الله ((ص)) واحدة
لضعف الناس، و من توضأ ثلثاً ثلثاً فلا صلوة له .

وفي ذيل الخبر لداود بن^(١) زريق: توضأ مثنى مثنى ولا تزددن عليه، ان

(١) و سند رواية داود هكذا الكشي عن حمدويه و ابراهيم قالوا حدثنا محمد
بن اسماعيل الرازي قال حدثني احمد بن سليمان قال حدثني داود الرقي قال
دخلت على ابي عبد الله ((ع)) . (منه)

زدت عليه فلا صلوة لك .

و بالمروى عن القائم ((ع)) : الوضوء كما امر الله اغسل الوجه واليدين ، و امسح الرأس والرجلين واحدة واثنان اسباغ ، ومن زاد عن الاثنين اثم .
 خلافاً للصدوق والكافي كما عن المزنطى فليست بمستحبة ، وتبعهم الجماعة من متأخري المتأخرين ، عملاً بقول الباقر ((ع)) في خبر ميسر المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء : الوضوء واحدة واحدة .

و يقول الصادق ((ع)) : مرة مرة ، كما في خبر يونس بن عمار المروى في الباب بعد السؤال عن الوضوء للصلوة .

و بقوله ((ع)) في خبر عبد الكريم المروى في الباب : ما كان وضوء على ((ع)) الا مرة مرة .

و بقوله ((ع)) في مرسله ابن ابي عمير المروية في الباب : الوضوء واحدة فرض ، واثنان لا يوجر ، والثالثة بدعة .

و بقوله ((ع)) في مرسله النهاية المروية في باب صفة وضوء رسول الله ((ص)) ما كان وضوء رسول الله ((ص)) الامرة مرة .

و بالاخبار البيانية الخالية عن الارشاد اليها .

وفيه انها لا تقوم في مقابلة ما دل على المختار ، من وجوه عديدة ، ومنها
 الاجماع المحكية الدالة على المختار ، المعتمدة بالشهرة العظيمة التي حكم في التحرير بمتروكية قول المخالف ، ناسباً له الى ابن بابويه ، فليحمل ما دل على انه مرة على الواجب ، كالوضوءات البيانية التي ليس المعصوم ((ع)) فيها في صدر بيان جمع المستحبات ، مع ما عرفت من رواية عمرو بن ابي المقدم الدالة على ان النبي ((ص)) قد توضأ اثنتين اثنتين .

و بذلك ظهر حال مرسله النهاية ، و رواية عبد الكريم .

واما مرسله ابن ابي عمير فمحمولة على التقية ، اذ حكى في التذكرة عن مالك انه قال : لا يوجر على الثانية ، و يحتمل حملها على ما اذا اعتقد عدم اجزا

الواحدة، التفاتاً الى رواية ابن بكير المتقدمة .

واما حمل الاخبار الدالة على المختار على التقية^(١) التفاتاً الى ان العامة تروى في اخبارهم التثنية، كالمروى في التذكرة عن ابي هريرة: ان النبي ((ص)) توضع مرتين مرتين .

وعن ابي بن كعب عن النبي ((ص)) : انه توضع مرة مرة، وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به، وتوضع مرتين مرتين، وقال: من توضع مرتين اتاه الله اجره مرتين، وتوضع ثلثا ثلثا، وقال: هذا وضوء وضوء الأنبياء قبلوا بوضوء خليلي ابراهيم .

وبهذا استدل التذكرة للشافعي واحمد واصحاب الراي، بعد ان نسب اليهم القول بالاستحياب ثلثا ثلثا، فغير وجهه، التفاتاً الى ما يظهر من رواية داود الرقي المروية في رجال الكشي ورواية علي بن يقطين المروية في ارشاد المفيد، اذ فيهما بعد الامر بالتثليث للتقية، الامر بالتثنتين بعد زوالها . وبالجملة ولا شبهة في ارجحية المشهور لمكان الاجماع المحكية والاخبار المتقدمة، بل لم اجد خيراً يدل على نفي الثانية حتى في الاخبار النافية للاستحياب .

وعليه فلا خلاف في اصل الجواز نصاً، بل ولا فتوى، كما عن بعض . وفي الامالي حيث يصف دين الامامية^(٢) الذي يجب الاقرار به، باللفظة

(١) كما عن الخلاف والمنتهى . (منه)

(٢) عن الكشي في الرجال بسنده عن داود الرقي قال دخلت على الصادق ((ع)) فقلت له كم عدد الطهارة فقال اما ما اوجب الله تعالى فواحدة واطاف اليها رسول الله ((ص)) واحدة لضعف الناس ومن توضع ثلثا ثلثا فلا صلوة له انا معه حتى جاء داود بن زري فسئل عن عدد الطهارة فقال ثلثا ثلثا من نقص عنه فلا صلوة له فارتعدت منه فرايضي وكاد ان يدخلني الشيطان وابصر الصادق ((ع)) وقد تغير لونه فقال اسكن يا داود هذا هو الكفر او ضرب الاعناق قال فخرجنا من عنده وكان ابن زري الى جوار بستان ابي جعفر المنصور كان وقد القى الى ابي جعفر

الوضوء مرة مرة . ومن توشاً مرتين فهو جائز ، الا انه لا يؤجر عليه . انتهى .
وعليه فما في الخلاف عن بعض الاصحاب . من القول بعدم مشروعيةها .

→ امر داود انه رافضى وتختلف الى جعفر بن محمد ((ع)) فقال ابو جعفر المنصور اني مطلع الى طهارته فان هو توشاً وضوء جعفر بن محمد قاني اعرف طهارته حققت عليه القول ولقنته فاطلع داود يشهياً للصلاة من حيث لا يدري فاسبغ داود بن زري الوضوء ثلثا ثلثا كما امره الصادق ((ع)) فما اتم الوضوء حتى بعث اليه ابو جعفر المنصور فدعاه قال فقال داود فلما ان دخلت عليه رخص بي وقال يا داود قيل فيك شيء باطل وما انت كذلك قد اطلعت على طهارتك وليس طهارة الرافضة فاحللتني في حل فامر له بمائة الف درهم قال فقال داود الترقى: التقيت داود الزري عند الصادق ((ع)) فقلت له جعلت فداك تحققت دما ثنائي دار الدنيا ونرجوان ندخل بحبك وبركاتك الجنة فقال الصادق ((ع)) فعل الله بك وباخوانك من جميع المؤمنين فقال الصادق ((ع)) الداود بن زري حدث داود الترقى بما مر عليك حتى تسكن روحه فحدثته بالامر كله . فسقال الصادق ((ع)) اذ افتيته لانه كان اشرف على القتل فزيد هذا العدد ثم قال لداود زري توشاً متين متين ولا تزددن عليه ان زدت عليه فلا صلوة لك وعن ارشاد المفيد عن علي بن يقطين انه كتب الى ابي الحسن ((ع)) يسئله عن الوضوء فكتب اليه ابو الحسن ((ع)) فهمت ما ذكرت من الاختلاف في الوضوء والذي اسرك في ذلك ان تضعض ثلثا وتستشق ثلثا وتغسل وجهك ثلثا وتخلل شعر لحيتك وتغسل يدك الى المرفقين ثلثا وتمسح رأسك كله وتمسح ظاهرا ذنبا وباطنهما وتغسل رجلحك الى الكعبين ثلثا ولا تخالف ذلك الى غيره . فلما وصل الكتاب الى علي بن يقطين تعجب مما رسم فيه مما ارجع العصابة على خلافه ثم قال مولاي اعلم بما قال وانا امثل امره و كان يعمل في وضوءه على هذا الحد ويخالف ما عليه جميع الشيعة امتثالا لامر ابي الحسن ((ع)) وسعى علي بن يقطين ، و قيل انه رافضى فامتحنه الرشيد من حيث لا يشعره فلما نظر الى وضوءه وناداه كذب يا علي بن يقطين من زعم انك من الرافضة و صلحت حاله عنده و ورد عليه كتاب ابي الحسن عليه السلام : و ابتداء الآن يا علي بن يقطين توشاً كما امر الله تعالى اغسل وجهك مرة واحدة فريضة و اخرى اسباغاً و اغسل يدك من المرفقين كذلك و امسح بمقدم رأسك و قدميك من فضل نداوة وضوءك فقد زال ما كنا نخاف عليك والسلام . (منه)

مما لا التفات عليه اصلاً .

وعليه فيجوز الحكم بالاستحباب . ولو لم يكن هنا دليل متين كاف في الواجبات والمحرمات ، التفاتاً الى التسامح في ادلة السنن والكراهة .
هذا مضافاً الى عدم التيام الجواز مع الدال على عدم وجوب رجحان العبادة فافهم .

فرعان :

الاول : لو قلنا بعدم استحباب الغسلة الثانية ، فهل يستحب وحدة الغسل بغرفتين ؟ كما قاله المحدث الكاشاني ، ام لا ؟ كما عن ظاهر الاصحاب وجهان ينشأن من المروى في الكافي في باب صفة وضوء رسول الله (ص) . في الصحيح عن زرارة و بكير ، عن الباقر (ع) ، وفيه : فقلنا : اصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه ، وغرفة للذراع قال : نعم اذا بالغت فيها و الشنتان يأتیان على ذلك كله فالاول ، ومن الاصل المؤيد بالوضوءات البانية فالثاني ، ولعله الاظهر ، وفي دلالة الخبر مناقشة .

نعم لو اتى بهما من باب الاسباغ فلا بأس ، عملاً بالأخبار الدالة عليه ، ومنها المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الصحيح ، عن محمد الحلبي عن الصادق عليه السلام : اسبغ الوضوء ان وجدت ماء ، والا فيكفيك اليسير ، ولكن لا خصوصية على ذلك في الغرفتين .

الثاني : المشهور المنصور هو تحريم الغسلة الثالثة ، عملاً بخبري ابن ابي عمير و داود المتقدمين ، المنجبرين بالشبهة ، كالمروى عن القاسم (ع) المتقدم المصرح بالاثم .

هذا مضافاً الى منافاتها للموالاة العرفية الواجبة خلافاً للمشارك كما عن القديمين والمفيد فليست بحرام للاصل ، ولا وجه له بعد ما مر .

تذنيب : على المختار هل يبطلن الوضوء ؟ بمجرد فعلها مطلقاً كما عن الحلبي ، او لا مطلقاً ؟ كما عن التحرير ، او البطلان ان مسح بمائها مطلقاً سواء

كانت في اليد اليسرى أم لا ؟ كما هو ظاهر الجماعة. ^(١) أو البطلان أن مسح بئائها وكانت في اليد اليسرى ؟ كما عن نهاية الأحكام . أوجه تنشأ من رواية داود المتقدمة فالأول . ومن الأصل فالثاني . ومن تعلق النهي بالخارج مع ضعف رواية داود سنداً . لمكان أحمد بن سليمان . وعدم تسليم كون الشهرة السابقة قرينة . لصديق صدرها إذ لم نجد هم أن يذكروها في كتبهم ^(٢) في حكمهم بالتحريم متمسكين بها .

وعليه فلا وجه للبطلان إلا أن يكون المسح بئائها فالثالث . ومن المذكور بعد الالتفات إلى أن عند غسل اليسرى مرتين قد تم أخذ الماء للوضوء . فكل ما أخذه بعده يكون ما جدي أولاً كذلك عند غسل اليمنى والوجه فالرابع . ولعل الثالث هو الاظهر . ولكن الاحتياط مما لا يترك .

(والدعاء عند كل فعل) بالمرور في التهذيب في باب صفة الوضوء . عن عبد الرحمن بن كثير عن الصادق (ع) قال : بينا ^(٣) أمير المؤمنين (ع) ذات يوم جالسا مع ابنه ابن الحنفية ، إذ قال له : يا محمد اتينى بأنا من ماء اتوضأ للصلاة . فأتاه محمد بالماء . فأكفاه بيده اليسرى على يده اليمنى . ثم قال : بسم الله والحمد لله الذي جعل الماء طهوراً ولم يجعله نجساً . ثم استنجى فقال : اللهم حصن فرجى وأعف عني واستر عورتى وحرمي على النار . قال : ثم تمضمض فقال اللهم لقني حجتى يوم القاك وأطلق لساني بكرك . ثم استنشق

(١) الذكري والدروس والمختلف والمدارك . (منه)

(٢) فإن قلب إذا لم يكن الشهرة قرينة لصديق الصدور فلم استدلت بالخبر المذكور في المسئلة المتقدمة قلت هناك لما تعددت الاختلاف فيجوز التمسك بها وإن كانت أيضاً بحسب السند ضعيفة لمكان حصول الظن من الجميع هذا مضافاً إلى جواز القول بأن الحجة في الحقيقة هي الشهرة والاحتياج إلى الرواية المطابقة بها إنما هو للفرار عن وقوع الشهرة على عدم حجيتها بأن يقال لا نسلم وقوعها في المقام . فافهم . (منه)

(٣) بينا فعلى أشبهت الفتحة فصار الفا تقول بينا نحن نرقبه اتانا أي اتانا بين أوقات رقبته إياه عن الصحاح .

فقال : اللهم لا تحرّم على ريح الجنة واجعلنى ممن يشم ريحها وروحها وطيبها ، قال : ثم غسل وجهه فقال : اللهم بيّض وجهى يوم تسودّ فيه الوجوه ، ولا تسودّ وجهى يوم تبيّض فيه الوجوه ، ثم غسل يده اليمنى فقال : اللهم اعطنى كتابى يمينى والخلد فى الجنان بيسارى وحاسبنى حساباً يسيراً ، ثم غسل يده اليسرى فقال : اللهم لا تعطنى كتابى شمالى ولا تجعلها مغلولة الى عنقى و اعوذ بك من مقطّعات النيران ، ثم مسح رأسه فقال : اللهم غشنى برحمتك و بركاتك ، ثم مسح رجليه فقال : اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزل فيه الاقدام و اجعل سعى فيما يرضيك عنى ، ثم رفع رأسه فنظر الى محمد وقال : يا محمد من توضأ مثل وضوئى ، وقال مثل قولى ، خلق الله له من كل قطرة ملكاً يقدره و يستبحه و يكبره ، فيكتب الله له ثواب ذلك الى يوم القيمة .

و ظاهر لفظ الخبر لمكان الغاء ان هذه الادعية بعد الفراغ من الفعل ، و يحتمل المعية بان يكون المراد بعد الشروع فيه ، فافهم .
وعن الفقه الرضوى : ايما مؤمن قرأ فى وضوئه انا انزلناه فى ليلة القدر وخرج من ذنوبه كيوم ولدته امه .

عن كتاب الاختيار ، و عن الباقر ((ع)) : من قرأ على وضوئه آية الكرسي مرة اعطاه الله ثواب اربعين عاماً و رفع له اربعين درجة و زوجه الله اربعين حورا .
و عن النبى ((ص)) : يا على اذا توضأت فقل : بسم الله اللهم انى اسألك تمام الوضوء و تمام الصلوة و تمام رضوانك و تمام مغفرتك فهذا زكوة الوضوء .
و قد تقدم فى التسمية صحيحة زارة والعلوى فلا تغفل .

(و غسل اليدين) بالاجماع المحقق والمحقق عن الجماعة . و بالأخبار الآتية من الزندىن كما قاله الجماعة ، اقتصاراً فيما خالف الاصل على القدر المتيقن خلافاً للمتن ، والجماعة فاطلقوا ذلك التفاتاً الى اطلاق الروايات وهو كذلك لو لم يكن المعنى المتقدم متبادراً .

و ليكن الغسل (قبل ادخالهما الأناة) الذى يغترف منه ، عملاً بخبرى

الحلي وعبد الكريم الآتين ، وربما يشعر المتن ونحوه من عيائير الجماعة بعد م الاستحباب اذا توضأ من غير الاناء كسهر ونحوه كما عن الجماعة (١) .

لكن ينافيه اطلاق جملة من الاخبار الآتية ، ومنها خير حريز ، ولا ينافيه خبري الحلي وعبد الكريم بوجه من الوجوه ، ومقتضى الاطلاق الاستحباب مطلقاً . سواء كان الماء كثيراً أم قليلاً ، والانا ضيق الرأس أم لا ، وبذلك افتى الجماعة ، فما في المدارك من الاختصاص بالقليل ، التفاتاً الى خبري الحلي وعبد الكريم ، بناء على ان الغالب في الاناء هو القليل مع الايلتفات اليه ، اذ لا تعارض بين الاخبار ، فليحكم بمقتضى الاطلاق .

وليكن غسلهما مرة من حدث (النوم والبول ومرتين من الغايط) على المشهور ، بل عن جملة من الكتب دعوى الاجماع عليه ، عملاً بالمروى في التهذيب في باب آداب الاحداث في الصحيح ، عن عبيد الله الحلي قال : سألته عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل ان يدخلها في الاناء ؟ قال : واحدة من حدث البول واثنان من الغايط وثلاث من الجنابة .

والمروى في النهاية في باب حدث الوضوء عن الصادق ((ع)) : اغسل يدك من البول مرة ومن الغايط مرتين ومن الجنابة ثلاثاً .

والمروى في الباب عن الصادق ((ع)) : اغسل يدك من النوم مرة . وفي التهذيب في باب آداب الاحداث عن عبد الكريم عن الصادق ((ع)) عن الرجل يبول ولم يمس يده اليمنى شيء ، ايدخلها في وضوئه قبل ان يغسلها ؟ قال : لا حتى يغسلها ، قلت : فانه استيقظ من نومه ولم يبيل ، ايدخل يده في وضوئه قبل ان يغسلها ؟ قال : لا لأنه لا يدري حيث باتت يده فيغسلها .

واما المروى في الباب عن حريز عن الباقر ((ع)) : يغسل الرجل يده من النوم مرة ومن الغايط والبول مرتين ومن الجنابة ثلاثاً ، الدال على تخصيص

(١) ومنهم المدارك والمنتهى وجامع المقاصد والمعظم والتنقيح بل عن المشهور . (منه)

الوحدة بالنوم والمرتين بالغايط والنوم . فغير صالح لمعارضة المختارة من وجوه عديدة . وان حكى ذلك عن بعض فليحمل على التداخل . انه وجاز كما صرح به غير واحد . بل عن الاصحاب .

وبالجملة لا اعتداد بهذا القول . كما لا اعتداد بما عن المقنع : بان للبول مرة وللغايط والنوم مرتين . وبما في النغلية كما عن البيان : بان لكل مرة . وبما في اللعة : بان لكل مرتين .

ان لم اجدلها وجهاً اصلاً كما لم اجد الوجه لما ربما يظهر من اطلاق اللعة من استحباب المرتين . ولو لغير الاحداث الثلاثة كالريح . بل الاظهر الاختصاص بالثلاثة وفاقاً للاكثر . وصرح غير واحد بان غسل اليدين تعيد محض . فلو تيقن طهارة يده استحباب الغسل ايضاً .

وهل غسلهما من سنن الوضوء ؟ فيه اجمال كما عن المنتهى من حيث الامر به . ومن حيث ان الامر لتوهم التجاسة لقوله ((ع)) : لأنه لا يدري . الى آخره . ولهذين الوجهين تردد في التذكرة في افتقاره الى النية . وفي التحرير كما عن المنتهى . حكم بعدم الافتقار .

وليكن الغسل (ثلاثاً من الجنابة) عملاً بروايتي الحلبي وحريز السابقتين ويجزى ذلك الغسل في الجنابة من الزندين كما عن المشهور . وعليه يدل جملة من الاخبار . ومن دون المرفق كما يدل عليه بعض الاخبار . والى نصف الذراع كما يدل عليه آخر . ومن المرفق كما يستفاد من آخر^(١) . وليس ذلك الغسل و غسل اليدين في الوضوء واجباً عند علمائنا اجمع . كما في التذكرة .

(والعضضة) وهي ادارة الماء في الفم .

(والاستنشاق) وهو جذبه الى داخل الانف على المشهور . بل في الغنية كما عن المنتهى و نهاية الاحكام عليه الاجماع . ويدل عليه بعد رواية عبيد

(١) وهو رواية يعقوب و رواية احمد بن محمد بن ابي نصر و رواية قرب الاسناد . (منه)

الرحمن المتقدمة في الدعاء ، ما رواه التهذيب في باب صفة الوضوء ، عن عبد الله بن سنان عن الصادق ((ع)) : المضمضة والاستنشاق معاسن رسول الله ((ص)) ، وفي الباب في الصحيح عن أبي بصير عن الصادق ((ع)) : هما من الوضوء ، فإن نسيتهما فلا تعد .

و بهذا المضمون في موثقة سماعة المروية في الباب .

وفي العلوي المروى عن مجالس أبي علي ابن الشيخ الطوسي : فانظر الى الوضوء فإنه من تمام الصلوة تفضلت ثلاث مرات واستنشاق ثلاثا .
وفي العلوي ان النبي ((ص)) قال له تفضل واستنشاق .
وفي المروى عن الخصال في حديث الاربعمائة : المضمضة والاستنشاق سنة و طهور للأنف والفم .

وفي المروى عن ثواب الاعمال مسنداً عن النبي ((ص)) : ليبالغ احدكم في المضمضة والاستنشاق ، فإنه غفران لكم ومنفرة للشيطان .
خلافاً للمحكى عن العمانى فليسا بفرض ولا سنة ، وبذلك يشهد المروى في الباب عن زرارة عن الباقر ((ع)) ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة ، انما عليك ان تغسل ما ظهر .

ولكنه لا يقوم في مقابل المختار من وجوه عديدة ، فليحمل السنة على الواجبة النبوية مع عدم ثبوت كونها حقيقة في المعنى المصطلح عليه ، وبذلك يقرب ذلك الحمل في كلام العمانى ايضا .

و اما صحيحة زرارة المروية في الباب ، عن الباقر ((ع)) : المضمضة والاستنشاق ليسا من الوضوء .

فالمراد بها عدم كونهما من فرائض الوضوء .

وبذلك ظهر الحال في المروى في الباب عن أبي بكر الحضرمي عن الصادق ((ع)) : ليس عليك استنشاق ولا مضمضة لانهما من الجوف ، سيما بعد الالتفات المروى عن قرب الاسناد عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن

المضمضة والاستنشاق . قال : ليس بواجب . وان تركهما لم يعد لهما صلوة .
ولعل الوجه في نفيهما لهما في هذه الاخبار وفي غيرها . هو رفع مذهب
احمد واسحق وابن ابي ليلى القائلين بوجوبهما على ما حكى عنهم في التذكرة .

فروع :

الاول : يستحب التثليث في كل منهما باتفاق الاصحاب . قاله البعض
بل عن الغنية عليه الاجماع .

وعليه يدل العلوي المتقدم في خبر المعلى المروي في الكافي في باب
السواك . عن الصادق ((ع)) : الاستياك قبل ان يتوضأ . قلت : رأيت ان نسي
اي السواك حتى يتوضأ . قال : يستاك ثم يتضمض ثلث مرات .

فعدم ذكر المتن ونحوه له غير ضاير . ومقتضى الاطلاق جواز الاقتصار على
كف لكل منهما . كما في النهاية والمصباح وعن مختصره والقواعد والوسيلة و
الاشارة والمهذب . لكن في التذكرة كما عن نهاية الاحكام الحكم بست غرفات
لكل منهما ثلث . وعن الميسوط لا فرق بين ان يكونا بغرفة واحدة او بغرفتين .
وعن الاصباح ويتضمض ثلثا ويستنشق ثلثا بغرفة او غرفتين او ثلث .

والعمل بالكل حسن انشاء الله لمكان التسامح .

الثاني : مقتضى خبري الخصال وثواب الاعمال . ادارة الماء في جميع
الفم والانف للمبالغة . كما عن المنتهى وفي التذكرة فيدبر ماء المضمضة في جميع
فمه ثم يمجحه . ويجتذب ماء الاستنشاق الى خياشيمه الا الصائم . وكذا في الذكرى
بزيادة قوله : وليلالغ فيهما بايصال الماء الى اقصى الحنك ووجهي الاسنان و
اللاثات مرا اصبغه عليهما وازالة ما هناك من الاذي . وكذا في الرياض بزيادة :
انه لو ابتلع الماء^(١) جاز وليكونا باليمين . ولو فعلهما على غير هذا الوجه
تأدت السنة وان كان ادون فضلا .

(١) وعن المنتهى وسهايه الاحكام ايضاً حصول الامتثال مع الابتلاع . (منه)

الثالث: مقتضى خبر عبد الرحمن المتقدم في شرح قول المصنف: والدعاء، إلى آخره، كالترتيب الذكري في أكثر الأحيان المتقدم، تقدم المضمضة على الاستنشاق وهو المستفاد من الأكثريل عن المبسوط لا يجوز تقدم الاستنشاق وهو كذلك مع قصد الشرعية لعدم الثبوت. ورواية عبد الرحمن هذه وإن كانت مروية في الكافي في باب النِّسْوادر الواقع قبل أبواب الحيض، وفيها: ثم استنشق فقال: إلى أن قال: تيمض، والكافي اضبط من التهذيب، لكن النهاية أيضاً رواها في باب صفة وضوء أمير المؤمنين (ع) كالتهذيب.

فالظن الحاصل من الاثنين أشد سيما بعد ملاحظة الشهرة، فلا وجه للتقدم مع قصد الشرعية أصلاً، فلو قدم وصحت المضمضة فيعيد الاستنشاق وبعدها كما في الرياض.

وهل يجوز الجمع بينهما بأن يتيمض مرة ثم يستنشق مرة وهكذا ثلاثاً، سواء كان الجمع بغرفة أو غرفتين أو أزيد كما عن نهاية الأحكام، أم لا؟ وجهان والاحوط تقدم الأول مطلقاً.

(وبدء الرجل بظاهر ذراعية في) الغسلة (الأولى وبياطنهما في الثانية عكس المراء) وفقاً للجماعة، ومنهم المحكي عن المبسوط والنهاية والغنية والحلي والاصباح والاشارة، بل في التذكرة كما عن ظاهر الغنية عليه الإجماع وهو الحجة.

مضافاً إلى المروي في الكافي في باب حد الوجه، عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن الرضا (ع): فرض الله على النساء في الوضوء للصلوة أن يبيد بين بياطن أذرعهن، وفي الرجال بظاهر الذراع.

والمروي عن الخصال بسند عن جابر الجعفي عن الباقر (ع)، قال: المراء تبدء في الوضوء بياطن الذراع، والرجل بظاهره.

وليس المراد بالفرض الوجوب، إذ ذلك ليس بواجب إجماعاً، كما في الذكري وغيره، بل المراد التقدير كما في التذكرة.

ومقتضى الخبرين عدم الفرق بين الغسلتين كما أفتى بذلك الجماعة، بل

في الذكرى والروضة الاكثر لم يفرقوا بين الاولى والثانية بين الرجل والمرأة (١) .
 وهذا القول وجيه بحسب هادي النظر ولكن لما لم يكن ظهور الروايتين
 في الغسلتين ظهوراً قوياً ، التفتأت الى جواز القول بحصول الامتثال بالبدء في
 المرة الاولى ، واما الثانية فليس الامر دالا على شيء بالنسبة اليها ، وعليه
 فيتطرق الخلل في اطلاق الاكثر ايضاً ، وعليه فالاجماعان المحكيان مما لا محيص
 عنهما .

(و الوضوء بعد) عند علمائنا و اكثر اهل العلم ، قاله في التذكرة .
 والنصوص بذلك بعد الاجماع المحكي عن التحرير والمنتهى مستفيضة .
 منها المروى في النهاية في باب مقدار الماء للوضوء ، عن النبي ((ص)) :
 الوضوء مدّ و الغسل صاع ، و سيأتي اقوام بعدى يستقلون ذلك فاولئك على
 خلاف سنتي ، و الثابت على سنتي معنى في حظيرة القدس .
 و المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الصحيح ، عن ابي بصير
 و محمد بن مسلم ، عن الباقر ((ع)) : كان رسول الله ((ص)) يغتسل بصاع من ماء ،
 و يتوضأ بعد من ماء .

وفي الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق ((ع)) : كان رسول الله ((ص)) :
 يتوضأ بعد و يغتسل بصاع ، والمدّ رطل ونصف والصاع ستة ارطال يعني بالمدني
 اجماعاً كما ادعاه البعض بل الجماعة ، مع تأييده بكونه رطل بلد الامام ((ع)) ،
 فيكون المراد بالصاع تسعة ارطال بالعراقي ، و بالمدّ رطلين و ربعاً بالعراقي .
 وليس في استحباب هذا المقدار دلالة على وجوب غسل الرجلين كما عن بعض (٢)

(١) وفي الدروس و اكثر اصحاب اطلاق ابداء الرجل بالظهور والمرأة بالبطن . (منه)
 (٢) الرطل يطلق بالاشتراك على ثلاثة اوزان المكي والمدني والعراقي والعراقي
 نصف المكي وثلاثا المدني فالمدني ثلاثة ارباع المكي والمشهور ان الرطل العراقي
 احد وتسعون مثقالاً كذا ذكره شيخنا البهائي والشهيد في الذكرى و نهاية
 في بحث الغسل والغطرة لكن ذكر في بحث نصاب الغلات من المنتهى ، و
 التحرير ان الرطل العراقي مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً واربعة ←

العامّة . بناءً على زيادته عن ماء الوضوء على تقدير مسحهما ، ولا على دخول ماء الاستنجا كما هو احتمله في الذكرى . مستشهداً بخير عبد الرحمن المتقدم في الدعاء ، و بخير الحذاء المروى في التهذيب في باب صفة الوضوء : وضأت ابناً جعفر بجميع وقد بال فناولته ماء فاستنجى ، ثم صببت عليه كفا فغسل وجهه بالخبر إذا ماء الوضوء على تقدير الاتيان به على الوجه الاكمل يبلغ ثلاث عشرة (١) كفاً او اربع عشرة . والمد لا يزيد على ذلك لكونه رطلين وربعا بالعراقي . بالاجماع المحكى عن الخلاف ، والغنية . و ظاهر موضع من المنتهى و الذكرى وبالأخبار و اما ما عن ابن ابي نصير بأنه رطل و ربع بالعراقي فمفروك . و الرطل العراقي مائة و ثلثون درهماً على المشهور للخبرين . (٢) خلافاً للمحكى عن المنتهى و موضع من التحرير فهو مائة و ثمانية و عشرون و اربعة اسباع درهم . ولا وجه له يعتد به .

والدرهم ستة دنانير باتفاق الخاصة و العامة . كما عن الجماعة و عن غير واحد انه نص اهل اللغة ، و عليه يدل الخبر . (٣)

و الدانق ثمانى حبات من اوسط الشعير بلا خلاف . كما صرح به البعض

→ اسباع درهم وهو تسعون مثقالاً وكذا ذكر احمد بن علي من العامة في كتاب الحادى ونسب الاول الى العامة والظاهر ان هذا سهو منه رحمه الله الى هذا الموضع ناظراً في كتبهم و تبعهم فيه ذاهلاً عن مخالفة نفسه في المواضع ومخالفة الأخبار وأقوال سائر الاصحاب فعلى الاول الرطل العراقي مائة و ثلثون درهماً وعلى الثانى مائة درهم و ثمانية و عشرون درهماً و اربعة اسباع درهم و الرطل المدنى على الاول مائة و خمسة و تسعون درهماً والمكى مائتان و ستون درهماً وعلى الثانى المدنى مائة و اثنان و تسعون درهماً وستة اسباع درهم و المكى مائتان و سبعة و خمسون درهماً و سبع درهماً كذا ذكره المجلسى رحمه الله في الرسالة . (منه)

(١) والترديد لمكان غسل اليدين مرة او مرتين باختلاف الاحداث . (منه)

(٢) وهما خيراً ابراهيم و جعفر . (منه)

(٣) وهو خير سليمان . (منه)

يل عليه اتفاق علماء الفريقين كما قاله المجلسي^(١) طاب ثراه في الرسالة ، قال :
والدينار والمثقال الشرعي متحدان وهذا مما لا شك فيه وهما ثلاثة أرباع المثقال
الصيرفي . فالصيرفي مثقال وثلاث من الشرعي . والمثقال الشرعي درهم وثلاثة
اسباع درهم . والدرهم نصف المثقال الشرعي وخمسة ونصف المثقال الصيرفي
ونصب أربع عشرة ، فيكون مقدار عشرة دراهم سبعة مثاقيل ، فيكون العشرون مثقالاً
أول نصب الذهب ، في وزن ثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم ، و
المائتا درهم أول نصب الفضة ، في وزن مائة وأربعين مثقالاً .

وهذه النصب مما لا شك فيها واتفقت عليها الخاصة والعامة .

والذي هو ربع الصاع^(٢) مائة وثلاثة وخمسون مثقالاً ونصف مثقال . و
نصف ثمنه بالصيرفي ، فيزيد على ثمن المن الشاهي الذي يقال بالفارسية پنجاه
درم بثلاثة مثاقيل ونصفه ونصف ثمنه .

وعليه فلا وجه لتوهم بعض العامة بما مر . ولا احتمال ما تكلفه في الذكرى ،
مع أن الخبرين ليسا بشاهدين فيما احتمله إذ هما قضيته في واقعة ، فمن أين
علم كون الماء بقدر العدد ؟ ولم يكن الاستنجاؤ من البول بل الثاني ظاهر فيه . و
عليه فيكفي مثلاً ما على الحشفة ، فهذا لا ينقص الماء بالمعتد به ، وعليه فلا يخفى
ذلك من الجوع .

وينبغي التنبيه لأمر :

الأول : يستحب السواك مطلقاً . وللوضوء والصلوة بالاجماع المحقق و
المحكى في بعض العيائر ، عملاً برواية المعلى المتقدمة في المضمضة .
و بالمروى في النهاية في باب السواك عن النبي (ص) : ((لو أن أشق على

(١) وهو ملا محمد باقر . (منه)

(٢) قال بعض المحققين لا خلاف في كون الصاع ستة أرطال بالمدينة وتسعة
أرطال بالعراق والدرهم عشرة منها سبعة مثاقيل بالمثقال الشرعي ثلاثة أرباع
المثقال الصيرفي والصاع ستائة مثقال صيرفي وأربعة عشر مثقال وربع مثقال
صيرفي والمد ربع هذا المقدار . انتهى . (منه)

أتمى لامرئهم بالسواك عند وضوء كل صلاة .

وفى الباب عن النبي ((ص)) : يا على عليك بالسواك عند وضوء كل صلاة .

وفى الباب عن الباقر والصادق ((ع)) : صلاة ركعتين بسواك أفضل من

سبعين ركعة بغير سواك .

وفى الباب عن الباقر فى السواك : لا تدعه فى كل ثلاثة أيام . ولو ان تمره

مرة واحدة .

وفى الباب عن النبي ((ص)) : اكتحلوا وترا ، واستاكوا عرضا .

وفى الباب عن النبي ((ص)) : السواك شطر الوضوء .

وفى الباب عن على بن جعفر عن الكاظم ((ع)) ، عن الرجل يستاك مرة

بيده اذا قام الى صلاة الليل وهو يقدر على السواك ، قال : اذا خاف الصبح فلا

بأس به .

وفى الباب عن الصادق ((ع)) : فى السواك اثنتا عشرة خصلة : هو من

السنة ، ومطهرة للقم ، ومجلاة للبصر ، ويرضى الرحمن ، ويبيض الاسنان ، و

يذهب بالحفر ، ويشد اللثة ، ويشهى الطعام ، ويذهب بالبلغم ، ويزيد فى

الحفظ ، ويضعف الحسنات ، وتفرح به الملائكة .

وفى الكافى فى الباب عن ابي بكر بن ابي السماك ، عن الصادق ((ع)) :

اذا قمت بالليل فاستك ، فان الملك يأتيك فيضع فاه على فمك ، وليس من

حرف تتلوه و تنطق به ، الا صعد به الى السماء ، فليكن فمك طيب الريح .

وفى الباب عن على باسناده قال : ادنى السواك ان تدلك باصبعك .

وفى النهاية فى الباب روى ان الكعبة شكت الى الله عز وجل ما تلقى من

انفاس المشركين ، فادعى الله تبارك وتعالى اليها قرى يا كعبة فانى مبد لك

بهم قوما ينتظفون بقضبان الشجر ، فلما بعث الله عز وجل نبيه محمدا ((ص)) نزل

عليه الروح الأمين جبرئيل بالسواك .

وبالجملة الاخبار الدالة عليه متواترة ، وظاهر الاصحاب والاخبار كون

السواك من سنن الوضوء ، حتى لو نذر الانسان الاتيان بسنته فعلية ان يأتي به
وعليه يدل النبوى المتقدم الدال على كونه شطر الوضوء .

نعم لا يجوز ايقاع النية عنده بالاجماع على ما حكاه البعض ، وعليه فمراد
من قال انه ليس من مسنناته ، ان كان هذا المعنى فنعم الوفاق . واذا اراد غير
فلا وجه له ، هذا على القول بكونها عبارة عن الصورة المخطئة ، واما على القول
بالداعي فلا وجه لهذه الكلمات .

والمتيقن من الأخبار كون السواك قبل الوضوء ، وبه صرح خير المعلى
المتقدم فى المضضة ، ودل بأنه مع نسيانه حتى يتوضأ يستاك بعده ، وينفى
ان يكون السواك عرضاً كما عن الجماعة ، وعليه يدل النبوى المتقدم ، بل عن
بعض كراهته طولاً .

وعن المنتهى بيد " بجانبه الايمن ، لأن النبى (ص) كان يحب التيامن
من كل شئ " .

و يستفاد من بعض الاخبار المتقدمة استحباب كونه من قصبان الاشجار
كما عن البعض ، وفى الذكرى افضلها ^(١) الاراك لفعل السلف ، وليكن لينا للثلا
يقرح اللثة ، فان كان يابساً لين بالما .

و تتأدى اصل السنة بالخرقة الخشنة قال يجوز الاعتياض عن السواك
بالمسبحة والابهام عند عدمه او ضيق الوقت لما رواه ثم نقل رواية على بن جعفر
المتقدمة وقال : وقد استنده فى التهذيب الى السكونى .

اقول وعنى به المروى فى آخر باب آداب الاحداث فى الزيادات عن
السكونى عن جعفر عن أبيه عن آبائه : أن رسول الله (ص) قال : التسويك
بالابهام والمسبحة عند الوضوء سواك .

وفى الذكرى الظاهر عدم كراهية استمساكه بسواك غيره باذنه للأصل ، قال :

(١) وافضلها الاراك لأن نبينا (ص) يستاك به كما فى الكاره فلا مباح سوى
التقليل بفعل السلف كما فى الذكرى شرح التذكرة .

لوضعت الاسنان عنه جاز تركه ، وعليه يدل ما رواه النهاية في باب السواك :
ان الصادق عليه السلام ترك السواك قبل ان يقبض بسنتين ، وذلك ان اسنانه
ضعفت .

الثاني : يستحب فتح العين عند الوضوء كما قاله الجماعة ، عملاً
بالمروى في النهاية في باب حد الوضوء عن النبي (ص) : افتحوا عيونكم عند
الوضوء لعلها لا ترى ناراً حامية (١) .
وعن دعائم الاسلام مثله .

وعن الجماعة انهم استظهروا كون المراد باستحياب ذلك مجرد فتحها
استظهار الغسل نواحيها ، دون غسلها لمافيها من المشقة ، حتى روى ان ابن
عمر كان يفعل فعمى لذلك .

اقول وهو جيد التفاتاً الى ما عن الخلاف من دعوى الاجماع على عدم
استحياب ايصال الماء الى داخل العين ، اذ لا تلازم بين الفتح وبينه ، وان
كان ربما يتنافيه خبر الراوندي ، ولكن لا التفات عليه بعده .
واما ما عن بعض القاصرين من الحكم بوجوب ادخال الماء في داخل
العين ، التفاتاً الى كونه من الظواهر ، فمجازفة صرفه .

الثالث : صرح البعض باستحياب ان يكون حال الوضوء مستقبل القبلة
وعن الذكري : لم اقف على نص للاصحاب في استحياب الاستقبال ، ولا في
كراهية الكلام في اثائه ، ولو اخذ الاول من قوله (ع) : افضل المجالس ما
استقبل به القبلة ، والثاني من منافاته الدعوات والاذكار امكن انتهى ، فافهم .

(ويكره الاستعانة) في الوضوء ، والمراد بها كما ذكره الجماعة طلب صب
الماء على اليد ليغسل المتوضي بنفسه ، واما الصب على نفس العضو فانه
تولية محرمة كما يأتي انشاء الله ، والدليل على الكراهة هو الشهرة المحققة و

(١) جهنم وعن نوادر الراوندي عن الكاظم عن آبائه عن النبي (ص) اشربوا
عيونكم الماء لعلها لا ترى ناراً .

المحكية .

و اما الاستدلال لذلك بالمروى في التهذيب في باب زيادات باب آداب الاحداث ، عن شهاب بن عبد ربه عن الصادق ((ع)) : كان امير المؤمنين عليه السلام اذا توضأ لم يدع احدا يصب عليه الماء ، فقليل له : يا امير المؤمنين ((ع)) لم لاتدعهم يصبون عليك الماء قال : لا احب ان اشرك في صلوتي احدا . فوجبه ان حملنا صب الماء على الصب على اليد كما يشعر بذلك كلمة لا احب الظاهرة في الكراهة ، واما ان حملناه على الصب على نفس العضو ، فكلمة لا احب محمولة على الحرمة ، فلا وجه للاستدلال .

و اما الاستدلال لذلك بالمروى عن مجمع البيان ، ان ابا الحسن عليه السلام دخل يوماً على المؤمن فرآه يتوضأ للصلوة والغلام يصب على يده الماء ، فقال : ((لا يشرك بعبادته ربه احدا)) ، فصرف المؤمن الغلام وتولى اتمام وضوئه بنفسه ، فله وجه صحة ، فافهم .

و اما الاستدلال بالمروى في آخر زيادات باب صفة الوضوء عن الكافي باسناده الى الحسن بن علي الوشا ، والكافي رواه في باب النوادر الواقع قبل ابواب الحيفي ، قال : دخلت على الرضا ((ع)) وبين يديه ابريق يريد ان يتهيأ منه للصلوة ، فدنوت منه لاصب عليه فابى ذلك ، وقال : مه يا حسن ، فقلت له : لم تنهني ان اصب عليك تكره اوجز قال : تؤجر انت واوزرانا ، فقلت له : وكيف ذلك ؟ قال : اما سمعت الله عز وجل يقول : ((فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احدا)) (وهانا اذا اتوضأ للصلوة و هي العبادة فاكره ان يشركني فيها احدا .

ففيه مناقشة التفاتاً الى كلمة اوزر ، مع عدم ثبوت صيرورة كلمة الكراهة حقيقة حين صدور الخبر في المصطلح عليه بين الطائفة وعليه ، فالأظهر حملها على التولية المحرمة .

و بالجملة لا شبهة في الكراهة بناء على التسامحة في ادلة الكراهة ، ولم

اجد في المسئلة قائلا بالحرمة .

و يدل على الجواز رواية ابي عبيدة الحذاء المروية في التهذيب في باب
صفة الوضوء ، قال : وضأت ابا جعفر بجمع وقد بال ، فتاولته ماء فاستنجنى ، ثم
صببت عليه كفأ فغسل وجهه ، وكفأ غسل به ذراعه الايمن ، وكفأ غسل ذراعه
الايسر ، ثم مسح بفضل النداء رأسه ورجليه .

و رواه في هذا الباب في مكان آخر وفيه : يدل ثم صببت عليه قوله : ثم
أخذ ، والاوّل اظهر لمكان وقد بال ، ما رواه بعض الأجلّاء عن مجالس الصدوق
بسند عن عبد الرزاق ، قال : جعلت جارية لعلى بن الحسين ((ع)) تسكب
الماء عليه وهو يتوضأ ، فسقط الابريق على وجهه ، الخير .

وهل يكره ^(١) الاستعانة في احضار الماء واسخانه ام لا ؟ قولان والاخير
اظهر عملاً بالأصل مع دلالة غير واحد ^(٢) من الأخبار بعدم مباشرتهم ((ع))
لأحضار الماء .

(والتعمدل) اي تجفيف ماء الوضوء عن الأعضاء المغسولة بالمندبل عملاً
بالشهرة .

واما الاستدلال لذلك برواية ابراهيم بن محمد المروية في الكافي في
باب النوادر الواقع قبل ابواب الحيض ، عن الصادق ((ع)) من توضأ فتعمدل
كانت له حسنة ، وان توضأ ولم يتمدل حتى يجف وضوءه كانت له ثلثون حسنة .
ففيه مناقشة ، سيما بعد ورود المستفيضة التي ظهورها في الاستحباب
اشد ، ولعل بملاحظتها ذهب المرتضى في شرح الرسالة والشيخ في
احد قوليه الى عدم الكراهة ، ولكن ورودها مورد التقية اظهر ، اذ عن ابي حنيفة
وجماعة منهم نجاسة غسالة الوضوء وكانوا يعدون لذلك مندبلا يجففون به

(١) ذهب الى عدم الكراهة الرياض كما عن المشارق والكشي والمبها الشارح الفاضل .

(٢) ومنها رواية عبد الرحمن المتقدمة في الدعاء فراجع الى الأخبار البيسانية و
غيرها . (منه)

اعضاء الوضوء و يغسلون المنديل .

و بالجمله الكراهة اظهر . ثم انه هل يختص الحكم بالمنديل او ما يشمل الذيل والكم ونحوهما او المنديل والذيل خاصة او يلحق به التجفيف بالنار و الشمس ايضاً ؟ اقول على ما ذكره البعض ، اظهرها الاقتصار على المنديل ، وفقاً لبعض الأجلا- اقتصاراً فيما خالف الأصل على موضع الوفاق .

(و يحرم التولية اختياراً) فيفسد الوضوء بها اجماعاً ، كما فى الرياض و عن الجماعة ^(١) عملاً بظاهر الأوامر الآمرة بالوضوء ، اذا سناد الفعل الى قاعله هو الحقيقة وغيره محاز لا يصار اليه الا بالقرينة .

و برواية الوشاء المتقدمة .

وما عن الاسكافى يستحب ان لا يشرك الانسان فى وضوئه غيره بأن يوضيه او بعينه عليه ، شاذ لا يلتفت اليه .

و يجوز التولية فى حال الاضطراب اجماعاً كما عن المنتهى والتحرير و استدل بعضهم لذلك بمرور الأمر بها فى تيمم المجدور فى المعتبرة ، فيجب فى المسئلة اذ لا قائل بالفرق ، و اخر بعموم الميسور لا يسقط بالمعسور ، ففيه مناقشة و اخر بان المجاز يصار اليه عند تعذر الحقيقة ، ففيه ان الأوامر العامة كقوله تعالى فاغسلوا محمول بالنسبة الى المختار على الحقيقة ، فلو حملناه على المجاز بالنسبة الى المضطر ، ليلزم استعمال اللفظ فى معناه الحقيقي و المجازى باطلاق واحد ، وهو مرغوب عنه عند المحققين .

فروع :

الاول : صرح الجماعة بعدم جواز التولية فى النية بناء على عدم تعقل تعذرهما بالنسبة اليه مع بقاء التكليف ، فهو وجيه ان كان المراد أن ينوى قبول الطهارة او هذا الفعل الذى يقع ، وان كان المراد أن ينوى انى اتوضأ ، فغير

(١) ومنهم المصنف والاقتصار . (منه)

وجبه اذ كيف ينوى فعل الغير لأن المباشر هو الغاسل والماسح في الحقيقة .
 واما ما في المدارك بان النية تتعلق بالمباشر لأنه المفاعل للوضوء حقيقة ،
 فغير وجبه لعدم الدليل على ذلك ، ومجرد كونه فاعلاً للوضوء لا يستلزم القول
 بتعلق النية عليه .

نعم لو نوى ما كان حسناً ، كما صرح به الجماعة .

الثاني : لو أمكن غمس العضو في الماء لم يجز التولية ، كما صرح به
 الجماعة ، ولو أمكن البعض تعين فيتولى في الباقي كما قاله الجماعة .

الثالث : لو احتاج المعين الى اجرة وجب قضاء للمقدمة ولو زادت عن
 اجره المثل ، نعم ان حصل الاجحاف بماله فقد صرح في الذكرى وغيره ، (١)
 بعدم الوجوب واستدل الأول بنفي الحرج .

الرابع : لو تعذر التولية و أمكن التيمم وجب ، ولو تعذر فهو فاقصد
 الطهارة .

(و يجب الوضوء وجميع الطهارات) الشرعية (بما مطلق) على المعروف
 بينهم ، بل عن البعض عليه الاجماع ، خلافاً للمحكي عن الصدوق فيرفع الحدث
 بما ورد ، هو ضعيف لما يأتي انشاء الله في احكام المياه (ظاهراً) فلا يجوز
 الطهارة بالنجس لما يجي في مقامه (ملوك او مباح) او مأذون فيه بحسب
 الشرع ، فتبطل الطهارة بالماء المغصوب عالماً عامداً بلا خلاف كما قاله بعض
 الأجلة . اما مع الجهل بالضعف فاستظهر بعض الأجلة الاتفاق على عدم
 التحريم والابطال ، لعدم توجه النهي اليه .

واما جاهل حكم الغصب ، فهل هو كالعامد ، او كالجاهل المعذور ؟
 قولان اجودهما الثاني ، لعدم توجه النهي اليه .

وهل يشترط اباحة المكان في الطهارة ؟ كما عن مشهور المتأخرين ، ام

(١) وهو الذخيرة (منه)

لا ؟ كما عن التحرير والمدارك . وجهان ولعل الأخير اظهر للاطلاق و امر الاحتياط واضح .

(ولو تيقن الحدث وشك في الطهارة) بعده (او تيقنهما وشك في التأخر) منهما (او شك في شيء منه) اي من الوضوء بان شك في الاتيان ببعض افعاله (وهو على حاله) بان لم يفرغ من الوضوء بعد (اعاد) الوضوء في الأولين والعضو المشكوك فيه مع ما بعده في الأخيرة .

اما وجوب الاعادة في الصورة الاولى فاجماعي كما ادعاه الجماعة . وعليه يدل بعد جطة من الأخبار الآتية موثقة بكبر العروة في الكافي في باب الشك في الوضوء ، عن الصادق ((ع)) : اذا استيقنت انك احدثت فتوضأ واياك ان تحدث وضوءاً ابداً حتى تستيقن انك قد احدثت .

واما الاعادة في الصورة الثانية مع شك في الحالة السابقة على صدورهما فاجماعي ايضا ، كما صرح به البعض^(١) واستظهره آخر^(٢) . لتكافؤ الاحتمالين الموجب لتساقطهما ، مع وجوب تحصيل العلم بامثال الآمرة بالوضوء كتاباً و سنة .

و للمروى عن الفقه الرضوي : وان كنت على يقين من الوضوء والحدث و لاتدرى ايهما سبق فتوضأ ، و اطلاقه يحكم بالوضوء ولو مع العلم بالحالة . وهو المشهور كما عن الجماعة ، بل في المختلف نسبة الى ظاهر الأصحاب ، وهو الجابر لضعف الخبر خلافاً للمحكي عن المحققين . الثاني صريحاً والاول ظاهراً ، فيأخذ بضد ما علمه ، والمصنف في المختلف فيأخذ بالمائل لاعتبارات هيئة هي في مقابل الخبر المتقدم غير وجيهة . فمن اراد الاطلاع عليها فعليه بكتابنا للمعات فاتاً قد فصلنا الكلام فيها في الغاية .

نعم لو علم من عادته شيئاً فعليه البناء على ما علم ، لكن اين هو من مسئلة

(١) الرياض . (منه)

(٢) المشارق . (منه)

الشك إلا في يادى النظر .

وأما وجوب الاتيان بالمشكوك فيه وبما بعده في الصورة الثالثة ، فلدعوى غير واحد ^(١) عليه الإجماع ، وعن الجماعة نفى الخلاف عنه .

وبضعفه بأن المستفاد من ظاهر القواعد والمراسم والصدوق في النقيض بطلان الوضوء بطروالشك المذكور ، وعن المقنع عدم الالتفات الى الشك اذا تجاوز المحل كما في الصلوة ، اللهم الآن يقال بان النافين للخلاف اطلعوا على قرينة صارفة لظواهر عبارات هؤلاء الى ما عليه الأكثر ، او اطلعوا على كلام لهم يدل على موافقتهم للأكثر .

وكيف فالأشهر هو الأظهر ، للأصل ^(٢) ولما مر . وللمروى في الكافي في الباب المتقدم في الصحيح عن زرارة عن الباقر (ع) قال : اذا كنت قاعدا على وضوء ولم تدر اغسلت ذراعك ام لا ؟ فاعد عليها وعلى جميع ما شككت فيه انك لم تغسله او تمسحه مما سمي الله ما دمت في حال الوضوء ، فاذا قمت من الوضوء وفرغت فقد صرت في حال اخرى في صلوة او غير صلوة فشككت في بعض ما سمي الله مما اوجب الله تعالى عليك فيه وضوء فلاشئ عليك ، وان شككت في مسح رأسك واصبت في لحييتك بآلة فامسح بها عليه وعلى ظهر قدميك ، وان لم تصب بآلة فلا تنقض الوضوء بالشك وامض في صلواتك ، فان تيقنت فانك لم تتم وضوء فاعد على ما تركت يقينا حتى تأتى على الوضوء .

وأما موثقة عبد الله بن ابي يعفور ، المروية في التهذيب في باب صفة الوضوء ، عن الصادق (ع) : اذا شككت في شئ من الوضوء وقد دخلت في غيره فليس شكك بشئ . وإنما الشك اذا كنت في شئ لم تحزه .

فغير صالحة للمعارضة ، التفاتا الى احتمال رجوع ضمير غيره الى الوضوء ، سيما بعد الالتفات الى قرينه .

(١) كالعشارق والرياض . (منه)

(٢) اي اصالة عدم الاتيان بالمشكوك فيه . (منه)

واما العمومات التي تنقلها في الشك في افعال الصلوة الدالة على عدم الالتفات الى المشكوك فيه بعد الدخول في غيره ، فغير صالحة للمعارضة من وجوه عديدة .

فروع : لا يصح الرجوع الى المشكوك فيه اذا فات المولات ، فدجف الأعضاء السابقة ، بلا خلاف اطلع عليه ، فما يستفاد من المشارق من التأمل في ذلك منعاً للعموم وجوب المولات ، بحيث يشمل النحو المقام فغير وجيه ، فعليه مع الجفاف ان يعيد الوضوء رأساً .

تنبيه : صرح كثير من الأصحاب بان كثير الشك لا يلتفت الى شكه بل يبنى على الصحة ، وهو كذلك التفاتاً الى التعليل المستفاد من غير واحد من الأخبار والآية في كثير الشك في الصلوة ، والمرجع في الكثرة الى العرف ، وفي جامع المقاصد وربما حدد الكثرة بثلاث مرات ، وبشكل بعدم النص فيتعين الرجوع الى العرف و يزول الحكم بزوال الكثرة .

اولو يتيقن الطهارة وشك في الحدث او شك في شيء منه بعد الانصراف لم يلتفت ، اما عدم الالتفات في الاول فاجماعي كما صرح به الجماعة ، والأخبار بذلك متجاوزة عن حد الاستفاضة .

ومنها حملة من الأخبار الدالة على ان من كان على يقين في شك قلبه على يقينه فان الشك لا ينقض اليقين .

ومنها المروى في التهذيب في باب الاحداث في الصحيح عن زرارة قال : قلت له : وساق الحديث الى ان قال قلت : فان حرك الى جنبه شيء ولم يعلم به . قال : لا حتى يستيقن انه قد نام حتى يجيء من ذلك امرين . والآ فانه على يقين من وضوئه ، ولا ينقض اليقين ايضاً بالشك ، ولكن ينقض يقين آخر : ومنها موثقة بكير المتقدم ، الى غير ذلك من الأخبار .

واما عدم الالتفات في الشك في شيء من افعال الوضوء بعد الانصراف عنه والقيام عن محله ، فاجماعي ايضاً كما ادعاه الجماعة ، ويدل عليه بعد صحيحة

زرارة المتقدمة في قبيل المتن . ما رواه التهذيب بإسناد فيه إبان عن بكير بن
اعين . قال قلت له : الرجل يشك بعد ما يتوضأ قال : هو حين يتوضأ اذكرمه
حين يشك .

و ما رواه في الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) عن
رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلوة . قال : يمض عليه صلوته ولا يعيد .
والمعجم الاجماع المركب ، ومقتضى خبري بكير المتقدمين ، و خبر ابن
ابي يعفور المتقدم . وعموم جملة من الاخبار ، عدم الالتفات الى المشكوك فيه
بعد الفراغ عن الوضوء وان كان جالسا في محله .

و بذلك صرح الجماعة و يقتضيه المتن ونحوه من عبارات جماعة ، بل ظاهر
الروضة دعوى الاتفاق عليه ، وعن البعض انه ما ذهب اليه الأصحاب ، بل
صريح المدارك دعوى الاجماع عليه ، حيث قال : عدم الالتفات الى الشك في
شيء من افعال الوضوء بعد الانصراف من افعاله وان لم ينتقل من محله
فاجماعي ، خلافاً لظاهر القواعد و السرائر و المراسم والغنية والوسيلة ونهاية
الأحكام والهداية فيلتفت الى شكه ، وللشبه في الذكرى والدروس فيلتفت
ان لم يحصل المكث الطويل ، ولا ريب في ضعفها لما عرفت .

ولا يعارضه مفهوم قوله ((ع)) في صحيحة زرارة المتقدمة في قبيل المتن :
فاذا قمت ، الى آخره . اذ المكافأة المشروطة في التعارض هنا مفقودة ، اذ
المرجحات في جانب المختار خصوصاً بعد الالتفات الى تعارضه بمفهوم قوله
عليه السلام في هذه الصحيحة : اذا كنت قاعداً ، الى آخره ، والترجيح معه ، و
الى قرب احتمال ان يكون كل من القيام والفراغ والضرورة الى حالة اخرى
تفسيرا للآخر ، فوقع التعبير عن الانصراف بعبارات مختلفة .

فروع :

الاول : لا اشكال في انه اذا شك في الجزء الأخير وهو بعد لم يعتد
الفراغ ، فعليه ان يأتي به عملاً بالأصل ، وبما مر .

واما اذا شك فيه بعد ان اعتقد الفراغ ولم يقم من محله . فهل يلتفت اليه ام لا ؟ فيه اشكال ينشأ من عدم معلومية الفراغ حينئذ . فلا يشمله ما دل على عدم الالتفات بعد الفراغ فالأول . ومن عموم مادّل على عدم جواز نقض اليقين بالشك اذ لا يشترط في اليقين المحكوم بعدم جواز نقضه . ان يكون مطابقا للمواقع بقول مطلق فالثاني . ولعله الأرجح . وهو الأحوط هو الالتفات .

وعن الكشف انه ذهب الى توقف عدم الالتفات الى الشك في الجزء الأخير على احد امرين : الانتقال من المحل والمكث الطويل . وليس له وجه يعتد به .

الثاني : صرح الجماعة كما عن ظاهر الأصحاب بان الشك في النية كالشك في الأفعال . ويدل عليه انها فعل من الأفعال . والأصل عدم فعلها . وبعضه بان الشك فيها مستلزم للشك فيما عداها من سائر الأفعال . وبان الشك في الأثناء اذا وجب الرجوع فلو ان يوجب الرجوع الى النية بطريق اولي خلافاً لظاهر المثارق على اشكال فلا يجب الرجوع بالدخول الى فعل آخر كإفعال الصلوة .

وله عموم الأخبار الدالة على عدم الالتفات الى المشكوك فيه بعد الدخول في فعل آخر . وورودها في الصلوة غير ضاير اذا العبرة بعموم اللفظ لا خصوص المحل . والمسئلة محل اشكال والأحوط كونها كسائر أفعال الوضوء .

الثالث : وهل الشك في الاستدامة كالشك في سائر الأفعال ام لا ؟ بل لا يلتفت ولو كان في الأثناء كما قاله بعض مشايخنا . وجهان . والأحوط كونها كسائر الأفعال .

الرابع : الظاهر ان حكم الظن كحكم الشك كما صرح به البعض واستظهره آخر^(٢) من كلماتهم فظان الطهارة مع تيقن الحدث محدث . وبالعكس متطهر

(١) وهو الرياض . (منه)

(٢) وهو المحقق الخونساري في حاشية منه . (منه)

و عليه يدل ظاهر غير واحد من الأخبار المتقدمة .

هذا بالنسبة الى الظن بالطهارة او الحدث مع اليقين بالحدث او

الطهارة .

واما الظن في الأفعال فالظاهر انه ايضاً كالشك اذا كان في الأثناء

عملاً بالأصل . واما اذا كان بعد الفراغ فالظاهر عدم الالتفات ، اذا مثال الأمر يقتضى الأجزاء ، و عليه يدل ايضاً ظاهر بعض^(١) الأخبار المتقدمة .

اعلم انه لا خلاف على الظاهر المصريح به في بعض العبارات على شرعية

التجديد ، بل عن الجماعة عليه الإجماع ، والأظهر حصول الإباحة به لو ظهر

فساد السابق وفقاً للجماعة ومنهم الشيخ في المبسوط عملاً بالأصل^(٢) ووجهه

في التحرير لكن قيده بما اذا قصد ايقاء الصلوة على الوجه الأكمل لكونه فضيلة

لا تحصل إلا به ، وعن بعض انكار حصول الإباحة به ، ولم اجد له وجهاً يعتد به .

(و) عليه فانه (لو جدد) الوضوء (ندباً ثم ذكر بعد الصلوة) الواقعة بعد هما

(اخلال عضو) من احدي الطهارتين مع (جهل تعيينه اعاد الطهارة والصلوة)

لا مكان ان يكون الخلل من الاولى ، فيكون الثانية واقعة على غير وجهها الواقعي

فتكون باطلة عند المصنف حيث اعتبر نية الوجه (الامع ندبية الطهارتين) فان

الصلوة صحيحة حينئذ . لحصول الجزم بسلامة احديهما .

تفصيل الكلام ان الوضوءين اما واجبان او مندوبان او بالتفريق ، وعلى كل

تقدير فالثاني اما ان يكون مجدداً ام لا ؟ فالصور ثمان وعلى التقدير فاما ان

يعتبر القرية خاصة او يضم اليها الوجه فقط . او يضم الى ذلك احداً الأمرين من

الرفع والاستباحة ، وحيث لا دليل عندى على اعتبار ما عدا القرية ، فالصلوة

في هذه الصور باجمعها صحيحة ، لان احدي الطهارتين صحيحة من غير مربة .

(١) وهو موثقة بكبير . (منه)

(٢) أي الاطلاقات . (منه)

و اما على اعتبار ما عداها فيظهر الحكم في الكل بملاحظة بيان الصور
الثمان ، فنقول :

الاولى منها ان يكونا واجبين والثاني غير مجدد ، كما لو توضأ للفرضة
بعد دخول الوقت ثم نهل عنه ، و توضأ وضوء واجبا ، او تيقن الحدث و شك
في الطهارة او تيقنهما و شك في المتأخر فتوضأ ، ثم ذكر الوضوء متأخراً عن
الحدث .

فلا اشكال في عدم الاعادة في الصور المذكورة و استظهر البعض الاتفاق .
الثانية : ان يكونا واجبين والثاني مجدد ، كما لو نذر التجديد فينبغي
الحكم بالصحة ان اكتفينا بالقربة او بها مع الوجه ، فلذا قيد المصنف بقوله :
ندبا ، وبالفساد ان اعتبرنا نية الرفع او الاستباحة مطلقا لاحتمال ان يكون الخلل
في الأول ، وان قلنا باشتراط نية احدهما عند المكنة بان يكون ذا كراً لوجود
الحدث لا مطلقاً فالظاهر الصحة ايضا ، لاشتمال احدي الطهارتين على جميع
ما يعتبر فيها شرعا ، ولعل الشيخ نظر الى ذلك حيث اختار في الميسوط
الصحة مع قوله فيه باشتراط احدي الأمرين ، او نظر الى ان الغرض من شرعية
التجدد تدارك خلل السابق لو اشتمل عليه ، فما يعزى اليه من المناقصة معالا
وجه له .

نعم لو علم بقوله باشتراط نية احدهما ^(١) مطلقا لكان عليه ان يحكم
بالبطلان كما قلنا ، خلافاً للمحكي عن السيد جمال الدين بن طاوس والمنتهى
فلا يحكم بالبطلان لاندراج تحت الشك في الوضوء بعد الفراغ ، واستوجهه
البيان على ما حكى عنه .

و يمكن دفع ذلك بان اليقين هنا حاصل بالترك و انما حصل الشك في
موضوعه ، بخلاف الشك بعد الفراغ فانه لا يقين فيه بوجه ، والمبتدأ من

(١) اي الرفع والاستباحة . (منه)

الأخبار المتضمنة لعدم الالتفات الى الشك في الوضوء بعد الفراغ ، الوضوء المتحد الذي حصل الشك فيه بعد الفراغ منه .

الثالثة : ان يكونا مندوبين والثاني غير مجدد ، كما لو توضأ قبل دخول الوقت للتأهب او للصلوة نافلة ، ثم ذهل عنه فتوضأ كذلك قبل دخوله ، وحكمها كالاولى .

الرابعة : ان يكونا مندوبين والثاني مجدد ، فينبغي الحكم بالصحة ان اعتبرنا القرينة فقط . وان اعتبرنا الوجه ايضاً فالوجه الصحة ان كان وقوع الثاني قبل اشتغال الذمة بالغاية الواجبة ، وان كان بعدها ففيه وجهان من النظر الى الظاهر او الواقع وان كان مقتضى الدليل الصحة في هذه ايضاً لمكان الأصل ، واما ان اعتبرنا نية الرفع والاستباحة فينبغي الحكم بالبطلان . على تفصيل ظهر سابقاً . ولما كان المصنف في هذا الكتاب يكتفي بإضافة الوجه خاصة الى القرينة من غير اعتبار نية الرفع والاستباحة ، فلذا حكم بالصحة مطلقاً .

الخامسة : ان يكون الأول مندوباً والثاني مجدداً واجباً ، كما لو نذر التجديد ، وحكمها يستنبط مما سبق .

السادسة : الصورة بحالها والثاني غير مجدد ، كما لو توضأ للنافلة او للتأهب مثلاً ، ذهل عنه وتوضأ لفريضة بعد دخول الوقت .

السابعة : ان يكون الأول واجباً والثاني مندوباً مجدداً .

الثامنة : الصورة بحالها والثاني غير مجدد ، كما لو توضأ للصلوة الواجبة في وقتها ثم ذهل عنه وتوضأ للتأهب لفريضة اخرى قبل دخول وقتها ، فحكم الصور التثليث يستنبط مما مر .

(ولو تعددت الصلوة الواقعة بعد الطهارة الثانية ايضاً) كما تعددت الطهارة (اعاد الطهارة والصلوتين) على ما يراه المصنف ، اذ لا فرق بين الصلوة الواحدة والمتعددة على ذلك ، واما لو وقع صلوة بينهما فلا اشكال فحسب اعادتها واعادة الطهارة ، واحتمال الصحة كما عرفت من المنتهى ومن تبعه

مزيف .

(ولو تطهر وصلى واحد) والمراد مرتباً كما ذكر . وان لم يكن السواء للترتيب عند المصنف و اكثر المحققين (ثم تطهر وصلى) كذلك (ثم ذكر اخلال عضو مجهول) بالنسبة الى الطهارتين وان علم عينه كالوجه مثلاً (اعاد الصلوتين بعد الطهارة ان اختلفتا عدداً) كالغرب والعشاء ، لفساد احدهما مع عدم امكان التردد للاختلاف (والأى) وان لم تكونا مختلفين كالظهر والعصر مثلاً (فالعدد) أى وجب اعادة فريضة بعد واحد منهما مردداً بينهما فى النية على المشهور ، عملاً بالأصل خلافاً للمحكى عن المبسوط فيعيد الصلوتين تحصيلاً لليقين ، حتى اوجب قضا' الخمس لو صلاها بخمس طهارات . ثم ذكر الاخلال المذكور فى احدى الطهارات مع تخلل الحدث .

وعن الحلبي وابن زهرة انهما وافقاه .

وعلى ما ذكرنا يجزئه ثلث فرائض ، رباعية مرددة بين الظهر والعصر والعشاء مخيراً بين الجهر والاختفات ، والصبح والمغرب ، عملاً بالأصل مع عدم ظهور معارض له فى نحو المقام ، هذا اذا كانت الغائبة من فرض المقيم . وان كانت من فرض المسافر اتى بمغرب ، وثنائية مرددين الظهرين والصبح والعشاء ، ولا ترتيب بينهما عملاً بالأصل ، وستطلع فى كتاب الصلوة فى بحث القضا' ما يعينك اعانة تامة ، فلا وجه هنا للاطالة .

واعلم ان الوضوئين يمكن فرضهما واجبين و مندوبين ، كان توضأ قبيل دخول الوقت للتأهب ثم صلى بعد دخوله ، ثم احدث وتوضأ للآخرى قبيل دخول وقتها ، ثم صلى ثم ذكر الاخلال المذكور ومختلفين .

وعن بعض انه استشكل صورة التدين والندب بعد الواجب لجواز ان يكون الخلل من الاولى ، فتفسد الصلوة فتبقى فى الذمة فيقع فى غير موقعه ^(١) وفيه

(١) اذا المكلف كان مأموراً بإيقاع الفعل على الوجه الذى يعتقد اتصاف الفعل به و ان كان بحيث لو اطلع على الواقع زال ذلك الاعتقاد والأمر الواقع غير مؤثر اذا لم يعلم (منه)

مناقشة التفاتاً الى ان امتثال الأمر يقتضى الأجزاء .

(النظر الثالث فى اسباب الغسل) وعرف السبب بالوصف الظاهر المنضبط الذى دل الدليل على كونه معروفاً لحكم شرعى بحيث يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته .

(انما يجب الغسل) بالجناية والحيض والاستحاضة على تفصيل يأتى (والنفاس ومس الأموات بعد بردهم بالموت وقبل الغسل) وما عن المرتضى من الخلاف فى الأخير مزيف كما يأتى انشاء الله (وغسل الأموات) وهو اما معطوف على مستكن فى يجب او مبتدأ محذوف الخبر، ولعل تغيير الاسلوب لأجل عدم كونه كساير الأغسال، ولو قال بدله الموت لكان أولى .

(وكل الأغسال لابد معها من الوضوء الا الجناية) بالاجماع المحقق والمحكى فى عبارات الجماعة فى المستثنى، مضافاً الى النصوص الآتى الى جملة منها الاشارة، وعلى المشهور بين الطائفة فى المستثنى منه، عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب حكم الجناية عن ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان وغيره عن الصادق (ع)، قال: فى كل غسل وضوء الا الجناية .

و يظهر من المختلف كما عن غيره^(١) كونه مسنداً وحسناً، والحكم بسببه المختلف وغيره التفاتاً الى ان الموجود فى كتب الأخبار الارسال، سالواجه فيه، اذ شهادة الاثبات متقدمة .

وبالمروى فى الكافى فى باب صفة الغسل فى الصحيح، عن ابن ابي عمير الثقة الذى عن العدة انه لا يروى الا عن الثقة، عن رجل عن الصادق (ع)، قال: كل غسل قبله وضوء الا غسل الجناية .

وفى التهذيب فى باب حكم الجناية عن على بن يقطين عن ابي الحسن الاول (ع): اذا اردت ان تغسل للجسعة فتوضأ واغتسل، والمعمم عدم القول

(١) وهو الذكرى . (مت)

بالفصل كما ادعاه بعضهم .

و بالمعروف عن الغوالي عن النبي ((ص)) : كل الأغسال لابد فيها من

الوضوء الا الجنابة .

وعن الفقه الرضوي : والوضوء في كل غسل ما خلا غسل الجنابة لان غسل الجنابة فريضة تجزيه عن الفرض الثاني ، ولا يجزيه سائر الأغسال عن الوضوء لأن الغسل سنة والوضوء فريضة ولا يجزي سنة عن فرض ، وغسل الجنابة والوضوء فريضتان فاذا اجتماعهما فكبرهما يجزي عن اصغرهما ، واذا اغتسلت لغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل ولا يجزيك الغسل عن الوضوء ، وان اغتسلت ونسييت الوضوء فتوضأ واعد الصلوة .

واما المناقشة في الخبر الأول ونحوه بدلالته على الجواز لا الوجوب ، فيرد بها التبادر .

واما حمله على الاستحباب الثقاتاً الى عدم وجوب الوضوء في غسل الميت عند الأكثر ، فغير وجيه ، ان تخصيص اولي من المجاز خصوصاً اذا كان مخالفاً لفهم المشهور المعتضد بعموم قوله تعالى : اذا قمتم ، الى آخره .

واما القول بان ظاهره وجوب الوضوء للغسل ولا قائل به على الظاهر ، فينبغي الحمل على الاستحباب ولا مانع منه ، فلا يلتفت اليه سيما بعد ملاحظة الاستثناء ، كالقول بان ظاهره وجوبه مع كل غسل ولو كان مستحباً ولم يسبقه شيء من موجبات الوضوء ، ولم يقل به احد على الظاهر ، ولا مانع من الحمل على الاستحباب .

واما قصور سند جملة من تلك الأخبار فخير ضاير في نحو المقام ، لمكان الشهرة العظيمة القريبة من الاجماع ، كما قاله غير واحد ^(١) بل عن الغنية الاجماع على وجوب تقديم الوضوء على كل غسل فيه وضوء عدا الجنابة بل في

(١) كالرياض وعن الذكري . (منه)

الأمالى حيث يصف دين الإمامية الذى يجب الاقرار به وكل غسل فيه وضوء فى
أوله الاغسل الجنابة فانه فريضة . فاذا اجتمع الغرضان فأكبرهما يجرى عن
اصغرهما . انتهى .

خلافاً للمحكى عن المرتضى والاسكافى فلا يجب الوضوء مع كل غسل ولونظراً
واليه مال جماعة من متأخري المتأخرين .

وله المروى فى الباب فى الصحيح عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) :
الغسل يجرى عن الوضوء ، وإى وضوء اظهر من الغسل .

وفى الباب فى الصحيح عن حكم بن حكيم عن الصادق ((ع)) عن غسل
الجنابة فقال : افض الى ان قال قلت : ان الناس يقولون يتوضأ وضوء الصلوة
قبل الغسل ، فضحك وقال : وإى وضوء انقى من الغسل وابلغ .

وفى الباب عن حماد بن عثمان عن رجل عن الصادق ((ع)) قسى الرجل
يفتسل للجمعة او غير ذلك ايجزىه من الوضوء فقال ((ع)) : وإى وضوء اظهر من
الغسل .

وفى الباب فى الموثق عن عمار الساباطى عن الصادق ((ع)) عن الرجل
إذا اغتسل من جنابته او يوم جمعة او يوم عيد ، هل عليه الوضوء قبل ذلك او
بعده ؟ فقال : لاليس عليه قبل ولا بعد قد اجزاء الغسل ، والمرأة مثل ذلك
إذا اغتسلت من حيض او غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل ولا بعد قد اجزأها
الغسل .

وفى الباب عن ابراهيم بن محمد : ان محمد بن عبد الرحمن الهمداني
كتب الى ابي الحسن الثالث ((ع)) . يسأله عن الوضوء للصلوة فى غسل الجمعة
فكتب : لا وضوء للصلوة فى غسل يوم الجمعة ولا غيره .

وفى الباب فى الموثق عن سليمان بن خالد عن الباقر ((ع)) : الوضوء
بعد الغسل بدعة .

وفى الباب عن عبد الله بن سليمان عن الصادق ((ع)) . نحوه .

وفى الباب عن محمد بن احمد بن يحيى مرسلًا : الوضوء قبل الغسل و بعده بدعة .

ولهم ايضاً جملة من الأخبار الواردة فى احكام الحيض والمستحاضة و النفساء ، بناء على عدم تعرضها للوضوء مع ان المقام مقام البيان .
والجواب ان هذه الأخبار لا تقوم فى مقابلة الأخبار المتقدمة ، والاجماعين المحكيين المعتضدين بالشهرة العظيمة ، التى قال غير واحد ^(١) انها كادت ان تكون اجماعاً ، هذا مضافاً الى ان اقوى هذه الأخبار الاولان ، و الأخبار الأولية لمكان الاختصية مقيدة لهما .

والى ما قاله الجماعة من تبادل غسل الجنابة ، كما تضمنها سؤال الثانى ، ولعل المصنف يشم فى الاول ايضاً مسبوقة بسؤال او تقريب ليس لك لمكان عدم العلم ان تعيينه بانه ما يناسب الأعم ، كما يشم من كلمة آتى الموضوع للعموم الداخلة على الوضوء كون التعميم فى خصوص الوضوء ، ولو كان المراد التعميم فى الغسل لكان الانسب ان يقول : اى غسل اضعف من الوضوء وانقص طهرها .
والى تصور سائر الأخبار سنداً بيل ودلالة ، اذا الاستحياب معتقد الخصم والرجحان مجمع عليه كما قاله البعض .

واما سكوت جملة من الأخبار الواردة فى الأغسال الثلاثة ، فلا يقوم فى مقابلة مأمّر من وجوه عديدة ، سيما بعد الالتفات الى ما قاله بعض مشايخنا بأن الظاهر من سياقها الحاجة الى معرفة الرافع للاحداث الثلاثة وبيانها ، لا بيان غيره من الرافع للأصغر فقد يكون وجوب رفعه فى حقّه معروفاً ومعلوماً من الخارج .

و بالجملة المشهور هو الأظهر مع كونه الأحوط ، و عليه فهل يجب تقديم الوضوء ؟ كما يظهر من الصدوقين وابن زهرة ، وعن الشيخ فى الجمل و كتابى

(١) كالذكرى والرياض . (منه)

الأخبار والحليين والمفيد ، و تبعهم غير واحد من متأخري المتأخرين ويظهر من الذكرى الميل اليه وحكم بأشهريته ، وكلامه وان كان جارياً في الدماء الثلثة ومس الميت ، ولكن الظاهر عدم القول بالفصل .

أم لا ؟ كما اختاره المصنف والمحقق وعن الوسيلة والجامع والنهاية ، وموضع من المبسوط ، بل في السرائر : قد يوجد في بعض كتب أصحابنا في كيفية غسل الحايض بوجوب تقديم الوضوء على الغسل الى ان قال بعد حكمها بالتخير في التقديم والتأخير : وان اراد انه يجب تقديم الوضوء على الغسل فغير واضح بلا خلاف ، انتهى ، والظاهر التعميم لما عرفت .

وجيهان والأول أقرب ، عملاً بخيري ابن أبي عمير والرضوى المتقدمين ، وبخبر علي بن يقطين المتقدم ، وبالأجماعين المتقدمين ، وأما في الخلاف المتقدم عن الحلبي فغير مسموع ، لما عرفته ، بل عرفت ان الذكرى حكم بأشهرية المختار ، وعليه فدعوى اكثرية القائل بالثاني كما صدر عن البعض مما يتطرق عليه المناقشة ولم يحصله ، وعلى المختار لا تعلق له بصحة الغسل بلا خلاف كما عن بعض ، نعم يترتب الاثم ان أخره عن الغسل عملاً ولزمه الاتيان به لمشروط بالطهارة ، كما دل على المجموع الرضوى المتقدم .

هذا اذا كان الغسل في وقت الصلوة وأما مع تقدمه عنه فالأظهر عدم وجوب الوضوء قبله ، واحتمال^(١) كونه للغسل الا لمشروط بالطهارة حتى يستدعي ذلك الاحتمال وجوب التقديم مطلقاً ولو خارج الوقت ضعيف جداً ، بل عن البعض دعوى عدم الخلاف في ذلك ، وعن ظاهر آخر^(٢) انه اختار كل من قال بوجوبه ، وفي المشارق الاحتياط التام ان كان غير وقت الصلوة ان يتوضأ قبل هذه الاغسال ، سيما غسل الجمعة للروايتين فيه بخصوصه ، ثم يحدث بعدها ثم يتوضأ للصلوة .

(١) المحتمل المشارق وعن الذكرى . (منه)

(٢) وهو المدارك . (منه)

تنبيه :

قد عرفت عدم وجوب الوضوء في غسل الجنابة ، وعليه فهل يستحب معه كما يظهر من التهذيب ، التفاتاً الى جملة خبر الحضر في المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة الأمر بالوضوء معه ، على الاستحباب على اشكال ما في هذه النسبة بناءً على احتمال كونه لمجرد الجمع ام لا كما هو المشهور ، بل عن غير واحد ^(١) النسبة الى الأصحاب ، وفي المنتهى : لا يستحب الوضوء عندنا خلافاً للشيخ في التهذيب انتهى ، وعن بعض المتأخرين القطع بالتحريم .

وجهاً ينشأ من الأمر في الخبر المتقدم وفي خبر محمد بن الميسر المروى في الباب فالاول ، ومن جملة من الاخبار المتقدمة النافية له وجملة من الاخبار الحاكمة بالبدعية فالثاني ، وهو الأظهر وليحمل الأمر على التقية التي هي في الأحكام الشرعية اصل كل يلية ، كما يترجم بذلك خبر محمد بن مسلم المتقدمة ، والمروى في الباب عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) : ان اهل الكوفة يروون عن علي (ع) انه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابة ، قال : كذبوا علي علي (ع) ما وجدوا ذلك في كتاب علي (ع) قال الله تعالى : ((وان كنتم جنبا فاطهروا)) .

وعن المنتهى اطبق الجمهور على استحبابه قبله ، ونقل في صدر المسئلة عن الشافعي في احد قوليه : الوجوب لو جامعه حدث اصغر وهو رواية عن داود وابي ثور .

(فبهنا مقاصد) .

(المقصد الاول في الجنابة) وهي في اللغة البعد ، والمراد هنا كيفية موجبة للبعد عن احكام الظاهرين ، حاصلة من الانزال او الجماع الموجب للغسل (وهي تحصل للرجل والمرأ بانزال المعنى مطلقاً) يقظه ونوما ، بشهوة وغيرها .

(١) وهو الذكرى وجامع المقاصد . (منه)

(٢) ما وجدنا حل .

بدفق ام لا ، عند علمائنا اجمع ، كما في التذكرة عملاً بالأخبار الكثيرة ، مضافاً الى الاجماع المحكية عن الجماعة .

فما عن المقنع : وان احتلمت المرأة فانزلت فليس عليها غسل و روى ان عليها الغسل اذا انزلت ، معالا يعتنى به ، وان دلت عليه رواية عبيد بن زرارة ونحوها المروية في التهذيب في باب حكم الجنابة ، اذ يردها المروى في الباب في الصحيح عن محمد بن اسمعيل ، قال : سألت ابا الحسن (ع) عن المرأة ترى في منامها فتنزل عليها غسل ؟ قال : نعم .

وفي الكافي في باب احتلام الرجل في الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام عن المرأة ترى في المنام ما يرى الرجل ، قال : ان انزلت فعليها الغسل وان لم تنزل فليس عليها الغسل .
الى غير ذلك من الأخبار .

فسر ع :

الاول : لو انزل من غير الموضع المعتاد فهل يكون موجباً للغسل مطلقاً كما هو ظاهر التذكرة ، ام يكون موجباً مع الاعتقاد او انسداد الطبيعي ؟ كما عن الذكرى ، ام يكون موجباً مع الخروج عن تحت الصلب ولا مع الخروج عن فوقه ؟
اوجه اوجهها الثاني ، اقتصاراً فيما خالف الأصل على القدر المتيقن من الاطلاق .

الثاني : لو احس بانتقال المني عند الشهوة فامسك ذكره فلم يخرج فلا غسل ، للأصل ، ولو خرج بعد زمان فعليه الغسل ولو لم يكن بشهوة او كان قد اغتسل قبله ، ولو خرج المني فاغتسل ثم خرج منه شيء آخر فعليه الغسل ، و عن المصنف اليه ذهب علماءنا ، وعليه يدل الاطلاقات .

ولو راي انه جامع وامني ثم استيقظ فلم ير شيئاً لم يجب الغسل اجماعاً ، كما في التذكرة .

وعليه يدل الاصل ، والمروى في الباب في الحسن عن الحسين بن ابي

العلاء عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يرى في المنام حتى يجد الشهوة فهو يرى انه قد احتلم فإذا استيقظ لم يرف في ثوبه الماء ولا في جسده . قال : ليس عليه الغسل .

وكان علي ((ع)) يقول : انما الغسل من الماء الأكبر . فإذا رأى في منامه ولم ير الماء الأكبر فليس عليه غسل .

وكذا الكلام في المرأة . فلا يكفي انتقال المني الى الترائب ما لم يخرج الى ظاهر الفرج . كما صرح بذلك ابن فهد مستدلاً بأن أم سليم امرأة أبي طلحة قالت : يا رسول الله ان الله لا يستحي من الحق . هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت ؟ فقال : نعم اذا رأت الماء .

والظاهر ان الحكم المذكور اجماعي . وعليه يدل الأصل وغيره . ولو رأى بللاً لا يعلم انه منى فلا غسل . وان احتلم بالاجماع عملاً بالأصل كذا اُفتي في التذكرة لكن قال : على اشكال (١) .

وعلى الحكم يدل صحيحة معوية بن عمار المروية في الباب عن الصادق عليه السلام : عن رجل احتلم فلما انتبه وجد بللاً . فقال : ليس بشيء إلا أن يكون مريضاً فعليه الغسل .

و ستعلم وجه الذيل .

الثالث : لو خرج منى الرجل عن فرج المرأة لم يجب عليها الغسل . كما قاله غير واحد . عملاً بالأصل . وبالمروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الموثق عن سليمان بن خالد عن الصادق ((ع)) . وفيه بعد السؤال عن المرأة يخرج منها شيء بعد الغسل . قال لا يعيد .

معللاً بأن ما يخرج من المرأة انما هو من ماء الرجل . (٢)

(١) والاشكال فيه يعتد به . (منه)

(٢) وعليه أيضاً يدل رواية عبد الرحمن المروية في الكافي في باب الرجل والمرأة يغتسلان . (منه)

و قريب منه صحيحة منصور المروية في الباب .

ولا يجب الوضوء ايضاً عند علمائنا ، قاله في التذكرة ومقتضى التعليق عدم الغسل في صورة الشك ايضاً كما يأتي بيانه في مسألة الاستبراء ، وفي الذكرى الاحوط الوجوب للاحتياط المظنون .

اقول ومقتضى الاصل والتعليل عدم الوجوب ولو ظن الاختلاط ، نعم لو علمت الاختلاط فعليها الغسل للاطلاق .

الرابع : لو خرج المني بلون الدم فهل يوجب الغسل كما استقر به في الذكرى ام لا ؟ وجهان ينشأن من تعليل الذكرى بقوله تغليظاً للخواص فالأول . ومن ان المني في الاصل كان دماً فلما لم يستحل الحق بالدماء فالثاني . و الاول احوط .

(و بالجماع من قبل المرأة حتى تغيب الحشفة^(١)) بالاجماع ، عملاً بالمستفيضة ومنها المروية في الكافي في باب ما يوجب الغسل في الصحيح عن محمد بن اسماعيل عن الرضا (ع) عن الرجل يجامع المرأة قريباً من الفرج فلا ينزلان متى يجب الغسل ؟ فقال : اذا التقى الختانان فقد وجب الغسل . فقلت : التقاء الختانين هو غيبة الحشفة قال : نعم .

وفي الباب في الصحيح عن محمد بن مسلم عن احدهما (ع) متى يجب الغسل على الرجل والمرأة ؟ فقال : اذا ادخله فقد وجب الغسل والمهر والرجم .

ولو قطعت الحشفة فالمعتبر ادخال قدرها ، كما عن الأصحاب عملاً بالمتيقن ، واما احتمال الاكتفاء بالمسمى التفتات الى اطلاق الخبر الثاني فغير

(١) اعلم ان مدخل الذكر اسفل الفرج وهو مخرج الولد والحيض وموضع الختان اعلاه و بينهما ثقبه البول وحينئذ فلا يتصور التقاء الختانين حقيقة فليكن المراد التقابل كما يقال تلاق الفرسان و التقيا اذ تقابلا و يفهم التقابل بغيوبة الحشفة . (منه)

وجبه لكان ندرة هذا الفرد ، سيما مع عدم مخالف ظاهراً في المختار .
 (وفي دير الادمي كذلك وان لم ينزل الماء) اما وجوب الغسل بالجماع
 في دير المرأة فعليه المعظم ، خلافاً للاستبصار كما عن ظاهر سائر فلا يجب . و
 لعلة الظاهر من النسيئة ايضاً عملاً بالأصل ، وبالمروى في باب احكام الجنابة
 من التهذيب في الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يصيب
 المرأة فيما دون الفرج اعلمها غسل ان هو انزل ولم تنزل هي ؟ قال : ليس
 عليها غسل وان لم ينزل هو فليس عليه غسل .

وفي الباب عن البرقي رفعه عن الصادق ((ع)) : اذا أتى الرجل المرأة
 في دبرها فلم ينزل فلا غسل عليهما ، فان انزل فعليه الغسل ولا غسل عليها .
 وفي باب النوادر الواقع في آخر كتاب الصوم من التهذيب عن بعض
 الكوفيين برفعه^(١) عن الصادق ((ع)) في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي
 صائمة ، قال : لا ينقض صومها وليس عليها غسل .

وفي الباب عن علي بن الحكم عن رجل عن الصادق ((ع)) : اذا أتى الرجل
 المرأة في الدبر وهي صائمة لا تنقض صومها وليس عليها غسل .
 والمشهور هو الاقرب عملاً بالمروى في الصافي في باب الرجل يجامع المرأة
 فيما دون الفرج . عن حفص بن سوفة عن اخيره عن الصادق ((ع)) : عن رجل
 يأتي اهله من خلفها قال : هو احد المأتين فيه الغسل .

وضعف السند غير قادح ، لانجباره بالشهرة العظيمة القريبة من
 الاجماع ، بل قال علم الهدى لا اعلم خلافاً بين المسلمين ، في ان وطئ الرجل
 في الموضع المكروه من ذكر او انثى ، يجري مجرى الوطئ في القبل . مع
 الايقاب وغيبوبة الحشفة ، في وجوب الغسل على الفاعل والمفعول به ، وان لم
 يكن انزال ، ولا وجدت في الكتب المصنفة لاصحابنا الامامية الا ذلك ، ولا سمعت

(١) اطلعت عليه وعلى ما يليه في زيادات الصوم من سبب التهذيب .

من عاصرني منهم من شيوخهم نحواً من ستين سنة يفتي الآ بذلك ، فهذه المسئلة
اجماع من الكل ولو شئت ان اقول : انه معلوم بالضرورة من دين الرسول (ص) ^(١)
انه لاخلاف بين الفرجين ، في هذا الحكم فان داود وان خالف في ان
الايلاج بالقبل اذا لم يكن معه انزال لايجب الغسل ، فانه لايفرق بين
الفرجين كما لايفرق باقى الأمة بينهما في وجوب الغسل بالايلاج في كل واحد
منهما . واتصل لى في هذه الأيام عن بعض الشيعة الامامية ان الوطى في
الدبر لا يوجب الغسل تعويلا على ان الأصل عدم الوجوب . او على
خبر يذكر انه موجود في منتخبات سعد او غيرهما فهذا مما لا يثبت
اليه ، اما الاول فباطل لأن الاجماع والقرآن وهو قوله اولمستم النساء
يزيل حكمه . واما الخبر فلا يعتمد عليه في معارضة الاجماع والقرآن . مع
انه لم يفت به فقيه ولا اعتمد عالم . مع ان الأخبار تدل على ما اردناه ، لان كل
خبر يتضمن تعليق الغسل بالجماع والايلاج في الفرج فانه يدل على ما ادعينا .
لان الفرج يتناول القبل والدبر اذا لاخلاف بين اهل اللغة والشرع في ذلك .
انتهى كلامه على ما حكى عنه .

وعن ظاهر الحلى ايضاً دعوى الاجماع على ذلك .

هذا مضافاً الى الآية المتقدمة بناءً على انه تعالى جعل الملامسة سبباً
للتيمم مع فقد الماء ، والتيمم اما عن الوضوء او عن الغسل لاسيما الى الاول
للاجماع على عدم ايجاب فرد من افراد الملامسة الوضوء فيتعين الثانى ، خرج
منه الملامسة في غير القبل والدبر بالاجماع فبقيا د اخلين في الآية وهو المطلوب .
واما المروى في التهذيب في اواخر باب الاحداث في الصحيح عن ابيان
بن عثمان عن ابي مريم عن الباقر (ع) : ما تقول في الرجل يتوضأ ثم يدع جاريته
فتأخذ بيده حتى ينتهى الى المسجد ، فان من عندنا يزعمون انه الملامسة ؟
فقال لا والله ما بذلك بأس وربما فعلته ، وما يعنى بهذا اولمستم النساء ؟
المواقعة دون الفرج .

مما يؤكد دلالة الآية على المختار ، فافهم .

والى المعروى فى التهذيب فى باب حكم الجنابة فى الصحيح عن زرارة عن الباقر ((ع)) قال : جمع عمر بن الخطاب اصحاب النبى ((ص)) ، فقال : ماتقولون فى الرجل يأتى اهله فيخالطها ولا ينزل ؟ فقالت الأنصار : الماء من الماء ، و قال المهاجرون : اذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل .

فقال عمر لعلى ((ع)) : ماتقول يا أبا الحسن ؟ فقال على : اتوجبون عليه الحد و الرجم ولا توجبون صاعاً من ماء ؟ ^(١) اذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل .

فقال عمر : القول ما قال المهاجرون .

و دعوى ما قالت الأنصار بناء على دلالة بالاستفهام الانكارى على أن اثبات الحد والرجم مع عدم ايجاب الصاع من الماء الذى هو كناية عن الغسل كالجمع بين النقيضين إذ هما معلولا علة واحدة و ايجاب احدهما مع نفي الآخر يؤدى الى اثبات العلة و رفعها فى وقت واحد ، او على ان ايجاب الصاع من الماء اولى بالاثبات من ايجاب الحد ، لكون الحد مبنياً على التخفيف بخلاف ايجاب الصاع ، فيقال كلما ثبت الحد والرجم ثبت الغسل او كان اولى بالثبوت . والمقدم ثابت بالاجماع والروايات ، على ما صرح به البعض فتثبت التالى

والى اطلاق صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة فى قبيل المتن .

ولا يقوم فى مقابلة المختار ما تقدم للنافى ، لفقد التكافؤ من وجوه عديدة .

هذا مضافاً الى ان ما عدا خبر الحلبي مما لا يجوز الاستناد اليه اصلاً ،

لعل ان الارسال كما اشار اليه النافى فى التهذيب ، حيث قال بعد نقل مرسله على بن الحكم : هذا خبر غير معمول عليه ، وهو مقطوع الاسناد لا يعول عليه .

و كلامه هذا يرمى على متروكيته ايضاً بين الطائفة ، ككلامه فى كتاب الصوم

من المبسوط على ما حكى عنه والجماع فى الفرج انزل او لم ينزل سواء كان قبلاً او دبراً فرج امراه او فرج غلام او ميتة او بهيمة وعلى كل حال على الظاهر من

(١) عليه من ماء حل .

المذهب انتهى .

و مقتضى كلامه حيث اطلق الفرع على القبل و الدبر كما هو معناه لغة و
 شرعاً هو عدم صحة الاستدلال بخبر الحلبي ايضاً لكان كلمة دون .
 و عليه فحكم الخبر مما لا اشكال فيه كما يترنم عليه مفهوم المروى في الكافي
 في باب ما يوجب الغسل في الصحيح عن الحلبي عن الصادق عليه السلام : عن
 المفخذ عليه غسل قال : نعم اذا انزل .

اللهم الا ان يقال ان المعنى الحقيقي وان كان اعم لكن لماكثر استعماله
 في العرف على القبل كما اشار اليه الفيومي في المصباح المنير حيث قال الفرع
 من الانسان القبل والدبر و اكثر استعماله في العرف القبل ، انتهى .
 فالواجب حمل اللفظ على المعنى الشايخ ، و عليه فيصح الاستدلال ، و
 فيه انه على هذا لا بد من حمله على غير الدبر كالتفخيذ و نحوه ، جمعاً بينه و
 بين الأدلة الخاصة المتقدمة للمختار .

و بالجملة لا شبهة في ارجحية المختار فلا وجه للاطالة .

و اما وجوب الغسل بوطئ الغلام فعليه الأكثر ، و منهم علم الهدى مدعياً
 عليه الاجماع البسيط كما عرفت ، والمركب كما ادعاه المصنف ايضاً في المختلف
 قال السيد رحمه الله : كل من اوجب الغسل بالغيوبة في دبر المرأة اوجبه في
 دبر الذكر وكل من نفى نفى ، ولما كان الوجوب في الاول ثابتاً بالأدلة المتقدمة
 كان الحق مع القائلين به فيكون الامام داخل فيهم ، ويلزم من ذلك الوجوب في
 الثاني كذا حكى عنه .

و اما المناقشة على السيد بانه لا حاجة له الى دعوى الاجماع المركب مع
 دعواه الاجماع بل الضرورة في الحكم ، فغير وجيهة لجواز القول بان مراده اقامة
 دليل آخر على المدعى .

وما ادعاه من الاجماع هو الحجة مضافاً الى ما رواه في^(١) الكافي في الحسن

(١) في باب اللواط من ابواب كتاب النكاح . (منه)

كما قاله غير واحد ، عن الحضرمي عن الصادق ((ع)) عن النبي ((ص)) : من جامع غلاماً جاء جنباً يوم القيمة لا ينقيه ماء الدنيا الخير ، والى فحوى صحيحة زرارة المتقدمة ، خلافاً للمحكي عن التحرير فلا يجب عملاً بالأصل ، وفيه انه مخصص بما مر .

فروع :

الاول : الموطوءة قبلاً ودبراً كالواطئ ، عملاً بالاجماع المتقدم عن السيد وبصحيحة محمد بن مسلم المتقدمة ، وبفحوى صحيحة زرارة المتقدمة ، وكذا الحكم في الموطوء لما تقدم من دعوى الاجماع عن السيد .

الثاني : وطئ الميت ايضاً يوجب الغسل ، كما عن ظاهر الفقهاء ، وعن ظاهر بعض دعوى الاجماع عليه وهو الحجة .

واما الاستدلال لذلك بما ورد عنهم ((ع)) من ان حرمة الميت كحرمة الحي واطلاق ما دل على وجوب الغسل بالايلاج في الفرج ، ففيه مناقشة اما في الاول فلجواز القول بان وجوب الغسل بالوطئ ليس لاجل حرمة الحي ، واما في الثاني فلمكان ندرة هذا الفرد ، ولا غسل على الميت لعدم التكليف .

الثالث : هل يجب الغسل في وطئ البهيمة كما عن صوم المبسوط و تبعه الجماعة ، بل عن المرتضى ذهاب الاصحاب اليه ، ام لا ؟ كما عن الخلاف والجامع ، وبحث الجنابة من المبسوط ، و تبعهما الجماعة ، وجهان ينشأن من ما تقدم عن السيد ، وفحوى صحيحة زرارة ، مضافا الى المروى عن الأمير عليه السلام : ما اوجب الحد اوجب الغسل ، لكنه على القول بثبوت الحد في وطئها دون التعزير فالاول ، ومن الأصل فالثاني ، والاول اقرب .

الرابع : وطئ البالغ في الصبي والصبية ، يوجب الغسل عليه ، و ظاهر كلام السيد المتقدم دعوى الاجماع عليه .

واما وطئ الصبي للبالغ والبالغة فهل يوجب الغسل عليهما ؟ فيه اشكال ، والاحوط هو الغسل ثم النقض ثم الاتيان بالطهارة ثم الدخول في

المشروط بها .

وهل يجب الغسل على غير البالغ بمعنى وجوبه عليه اذا بلغ ام لا؟ وجهان
ينشأ من ان هذا الحكم هو من الاحكام الوضعية او التكليفية ، وعن بعض
المنع من قراءته العزائم و امثالها .

وعلى الاول هل يستباح المشروط بالطهارة بغسله ام لا؟ وجهان و
الاظهر الاستباحة ان كان مميزاً وفقاً لبعض المحققين ، لكون عباداته شرعية
على الأصح .

الخامس : لافرق في وجوب الغسل بالوطى في القبل بين كونيهما نائمين
او مستيقظين او بالتفريق كما صرح به الجماعة عملاً بعموم اذا التقا الختانان ،
الى آخره ، وكذا يجب الغسل على المستيقظ بالوطى في دبر النائم والنائمة ،
لاطلاق كلام السيد المتضمن لدعوى الاجماع .

وكذا يجب الغسل عليهما في هذا الفرض للدليل المتقدم .
واما وجوب الغسل بالوطى في الدبر على النائمين وعلى المستيقظ
القابل من النائم ، ففيه نوع اشكال^(١) فالاحتياط لا يترك .

السادس : الجماع بالذكر الملفوف كغيره وان غلظت اللقافة ، عملاً
بالعموم ، وكذا الحال لو كان الذكر مكشوقاً لكن في الفرج خرقه .

السابع : الغسل يجب على الكافر كساير العبادات لحصول السبب ولا
يسقط بالاسلام ، عملاً بالأصل ، ولا يصح منه حال الكفر لعدم نية القرية ، ولو
اغتسل ثم ارتد لم يبطل غسله ، بلا خلاف بين الاصحاب كما صرح به البعض .

الثامن : لو اولج في غير القبل والدبر كالسرة وشبهها لم يجب الغسل
الا مع الانزال ، اجماعاً كما في التذكرة ، وعليه يدل الاصل ومفهوم خبر الحلبي

(١) وجه الاشكال ان المتبادر من كلام السيد المتضمن لدعوى الاجماع غير
المفروض فلا دليل يختص الاصل فتأمل . (منه)

المتقدم والمعمم الاجماع المركب .

(ولواشبهه المعنى) اى اشتبهه الخارج هل هو منى ام لا (اعتبر) فى الرجل الصحيح (بالشهوة) المقارنة له بان يتلذذ بخروجه (والدفق) قال الله سبحانه ((من ماء دافق)) (وفتور الجسد) بعده .

عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب حكم الجنابة فى الصحيح ، عن على بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن الرجل يلعب مع المرأة ويقبلها فيخرج منه المعنى فما عليه ؟ قال : اذا جاءت الشهوة ودفع وفتور بخروجه فعليه الغسل ، وان كان انما هو شىء لم يجد له فترة ولا شهوة فلا بأس .

ومقتضاه عدم اعتبار غير الاوصاف المذكورة كقرب رايحته من رايحة الطلع والعجين مادام رطباً ، وبياض البيض اذا كان جافاً ، كما اعتبره الشهيدان فلا وجه له ، واستفادة الظن منها لا تغنى عن الجوع لعدم دليل على حججه فى نحو العقام ، ومقتضاه عدم الغسل بعدم وجود الاوصاف الثلاثة جميعاً فلا يكفى البعض ، وفاقاً لظاهر المتن ونحوه وصريح غير واحد عملاً ، بالاصل يعد ذلك الصحيح .

ولا يعارضه مفهوم ذيله اذ مفهوم الصدر مقدم لمكان الأصل خلافاً للشيخ الفاضل والمحقق الثانى فيكفى البعض التفاتاً الى ان ذكر الاوصاف الثلاثة لأجل الغالب ، بل ادعى الثانى فى جامع المقاصد عدم الخلاف فى وجوب الغسل بالرايحة فقط ، وفيهما ما ترى .

نعم الأظهر فى المرأة الاكتفاء بالشهوة كما صرح البعض ، عملاً بالمروى فى الباب فى الصحيح عن اسمعيل بن سعد الاشعري عن الرضا ((ع)) : عن الرجل يلمس فرج جاريته حتى تنزل الماء من غير ان يباشر يعبت بها بيده حتى تنزل ، قال : اذا انزلت من شهوة فعليها الغسل .

وفى الباب عن محمد بن الفضل ، عن ابي الحسن ((ع)) : تلزمنى المرأة او الجارية من خلفى وانا متكى على جنب ، فتتحرك على ظهري فيأتيها الشهوة

و تنزل الماء ، أفعل عليها غسل ام لا ؟ قال : نعم اذا جاءت الشهوة وانزلت الماء عليها الغسل .

ولا يعارضه صحيحة على بن جعفر المتقدمة لاختصاصها بالرجل ، وعليه فالتعميم المستفاد من اطلاق المتن ونحوه ما لا وجه له .

(وفي المريض لا يعتبر الدفق) بل يكفي الشهوة خاصة ، عملاً بالمروى فسي الكافي في باب احتلام الرجل في الصحيح عن ابن ابي يعفور عن الصادق ((ع)) الرجل يرى في المنام و يجد الشهوة فيستيقظ و ينظر فلا يجد شيئاً ثم يمكث بعد فيخرج ، قال : ان كان مريضاً فليغتسل وان لم يكن مريضاً فلا شيء عليه ، قال : فقلت له : فما فرق بينهما ؟ قال : لأن الرجل اذا كان صحيحاً جاء الماء بدفعة وقوة وان كان مريضاً لا يجيء الا بعد .

وفي الباب في الصحيح عن زرارة قال : اذا كنت مريضاً فاصابتك شهوة فانه ربما كان هو الدفق ولكنه يجيء مجيئاً ضعيفاً ليس له قوة لمكان مرضك ساعة بعد ساعة قليلاً قليلاً فاغتسل منه .

و ربما يوسى المتن باعتبار الشهوة والفتور معاً و يردّه الخبران ، كما يرد ان لما ذهب اليه المحقق الثاني والشارح الفاضل من الاكتفاء بسائر الاوصاف ولو كان رايحة كل ذامع الاشتباه ، و اما مع القطع بالعنوية فيجب الغسل بلا اشكال ولا خلاف على الظاهر ، كما عن الجماعة ولو لم يكن بالصفات المذكورة .

(ولو) نام ثم (وجد) بعد الانتباه (على جسده او ثوبه المختص به منياً) مع احتمال كونه منه (وجب الغسل) عليه ، عملاً بالمروى في زيادات باب الاغسال من التهذيب ، في الموثق عن سماعة قال : سألت ((ع)) عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح ولم يكن رأى في منامه انه قد احتلم ، قال : فليغتسل ، و ليغسل ثوبه و يعيد صلوته .

وفي هذا الباب في الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)) : عن الرجل ينام ولم ير في نومه انه احتلم فوجد في ثوبه وعلى فخذه الماء ، هل عليه غسل ؟ قال :

نعم .

وعن المحقق بعد نقل الخبر الاول : وساعة وان كان واقعياً لكن عمل
الاصحاب بضمون روايته هذه ، انتهى .

هذا مضافاً الى ان الموثق حجة على الأصح ، وظاهر الخبرين الاكتفاء
بالمظاهر هنا ، كما صرح به الجماعة بل عن التذكرة الاجماع ، ولكن ينبغي
الاقتصار على مورد هما ، من وجدانه عليهما بعد الانتباه ، كما صرح به البعض ،
وهو ظاهر مختصر النافع اقتصاراً فيما خالف الاصل على القدر المتيقن .

فما هو ظاهر المتن ونحوه ، بل عن ظاهر الاكثر ، من الحكم بوجوبه عليه
بوجدان النية عليهما مطلقاً ، مما ليس له وجه يعتد به .

واما المروي في هذا الباب عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الرجل
يصيب بثوبه منياً ولم يعلم انه احتلم ، قال : ليغسل ما وجد ثوبه وليتوضأ .
فالأقرب حملة على غير مورد هما ، كما استقر به غير واحد ، واما حملة على
الثوب المشترك كما صنعه التهذيب فبعيد .

(و) لما كان المتبادر من الخبرين الثوب المختص فعليه (لا يجب)
الغسل لو وجدته (في المشترك) مطلقاً ولو بالتعاقب ، مع وجدان صاحب النوبة
له بعد احتمال كونه من الشريك ، عملاً بالأصل وبغير واحد من الأخبار الدالة
على عدم نقض اليقين الا بهتله ، وفقاً لصريح الجماعة وظاهر المتن ونحوه بل
عن ظاهر الاكثر ، خلافاً للدروس والمحقق الثاني والشارح الفاضل ، فيجب على
صاحب النوبة مع وجدانه له ، ولا وجه له يعتد به .

نعم لو علم ذو النوبة انه منه بوجه من الوجوه وجب الغسل عليه ، الا انه
لا من حيث كونه صاحب النوبة .

وحيث حكم الاصل بعدم وجوب الغسل على المشتركين المذكورين ، فهل
يجوز ايتام احدهما بالآخر ام لا ؟ قولان اقربهما الاول ، عملاً باطلاق الأمر
بالجماعة ، والعلم الاجمالي المردد غير ناهض للتقييد ، بعد حكم الدليل

الظاهرى بالعدم ومن هنا اتفقوا كما صرح به غير واحد ، على سقوط احكام الجنابة من كل منهما .

و حيث حكمنا بوجوب الغسل ، فهل يجب عليه قضاء كل صلوة صلاها بعد غسل رافع كما عن المبسوط ؟ او قضاء ما لا يحتل سبقه على الجنابة كما ذهب اليه الاكثر ؟ وجهان والاخير اقرب ، اقتصاراً فيما خالف الاصل على القدر المتيقن .

و حيث حكمنا بعدم وجوب الغسل عن المشتركين المذكورين ، فهل يستحب الغسل كما عن الاصحاب ام لا ؟ الاظهر نعم ، فينوى الاستحباب او مجرد نية القرية ، فما فى الرياض من نية الوجوب حينئذ مما ليس له وجه اصلاً ، ولو تبين الاحتياج اليه فالأظهر الاجتزاء به وفقاً لبعض ، وعن بعض عدم الاجتزاء ولا وجه له يعتد به .

(ويحرم عليه قراءة العزائم) بالاجماع كما ادعاه الجماعة ومنهم التذكرة ، عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب احكام الجنابة فى الموثق عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : الحايض والجنب يقرآن شيئاً قال : نعم ماشاء الآ المسجد و يذكران الله تعالى على كل حال .

وفى زيادات باب الاغسال فى الحسن عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) الجنب والحايض يفتحان المصحف من وراء الثوب ويقرآن من القرآن ماشاء الآ المسجد ، ويدخلان المسجد مجتازين ولا يقعدان فيه ، ولا يقربان المسجد بين الحرمين .

وبصحيحة زرارة الآتية فى اللبث فى المساجد .

والمراد بالسجدة فى هذه الأخبار نفس الصورة كما فهمه الاصحاب ، و عليه يدل ما فى التحرير حيث قال ، كما حكى : يجوز للجنب والحايض ان يقرأ ماشاء من القرآن الاسور العزائم الاربعة ، روى ذلك البيهقى فى جامعته عن الثنى عن الحسن الصيقل عن ابي عبد الله ((ع)) ، وهو مذهب فقهاءنا اجمع .

وما عن الفقه الرضوي: ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن وانت جنب الآ
العزائم التي تسجد فيها، وهي آلم تنزيل وحم السجدة والنجم وسورة اقر،
ولا تنس القرآن اذا كنت جنباً او غير وضوء، ومن الاوراق .

وما يعضد فهمهم ان حمل السجدة على الحقيقة متعذر، وعليه فليكن
المراد السورة لشروع مثله في القرآن كحم ويس والصفات والفيل ونحوها وعليه
فما استظهره بعض متأخري المتأخرين من تخصيص الحكم بنفس آية السجدة،
مما لا وجه له يعتد به، سيما بعد ملاحظة ما استظهره في المشارق من عدم
الخلافاً، وما تقدم عن ظاهر التحرير من دعوى الاجماع كما في الرياض صريحاً،
وما في المدارك: الاصحاب قاطعون بتحريم السور الأربعة كلها، ونقلوا عليه
الاجماع، انتهى .

فظهر بما ذكر حرمة قراءة السور الاربعة .

(و ابعاضها) المختصة والمشاركة بينها وبين غيرها مع النية كالبسطة .
(ومن كتابة القرآن) بالاجماع كما ادعاه الجماعة، عملاً بالرضوي المتقدم
وبفحوى ما دل على التحريم بالحدث الاصغر، وخلاف الاسكافي لمكان فتواه
بالكراهية غير معلوم، لاحتمال ارادة الحرمة، مع انه لو كان مخالفاً فغير ضاير
في نحو المسئلة .

(او شيء مكتوب عليه اسم الله تعالى) بالاجماع كما عن الغنية ونهاية
الاحكام، عملاً بالمروي في التهذيب في باب حكم الجنابة في الموثق عن عمار
عن الصادق ((ع)): لا يمسه الجنب درهماً ولا ديناراً عليه اسم الله، والمعمم
الاجماع المركب .

و مراد المتن ونحوه هو من نفس الكتابة، كما هو صريح التحرير وغيره .
فليكن المراد من الخبر ايضاً ذلك جمعاً بينه وبين المروي عن التحرير من
كتاب الحسن بن محبوب عن خالد عن ابي الربيع عن الصادق ((ع)): فسي
الجنب يمسه الداهم وفيها اسم الله تعالى واسم رسوله، قال: لا بأس به .

ربما فعلت ذلك ، بحمله على الموضع من الدراهم الذي ليس فيه اسمها ، و
بذلك ظهر الوجه في المروى في الباب عن اسحق بن عمار عن ابي ابراهيم ((ع)) :
عن الجنب والطامث يمسان بايديهما الدراهم البيض ، قال : لا بأس .

مع عدم تضمن الخبر لكتابة اسمه تعالى عليها .

((او اسماء الأنبياء والائمة)) ((ع)) ، وعن الغنية عليه الاجماع وهو الحجة ،
فذهاب الجماعة الى الكراهة مما لا يلتفت اليه .

((واللث في المساجد)) على الاشهر الاظهر ، بل عن الغنية عليه
الاجماع ، وعن المنتهى لا تعرف فيه خلافاً الا من سار فانه كرهه ، ويظهر من
الصدوق جواز نومه في المسجد ، ويردهما الآية بعد الالتفات الى المروى في
العلل في الصحيح عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : الحايض والجنب
يدخلان المسجد ام لا ؟ قال الحايض والجنب لا يدخلان المسجد الا مجتازين
ان الله تبارك وتعالى يقول : ((ولا جنب الا عابري سبيل حتى يغتسلوا)) . و يأخذان
من المسجد ولا يضعان فيه شيئاً ، قال زرارة قلت له : فما بهما يأخذان منه و
لا يضعان فيه ؟ قال : لانهما لا يقدران على اخذ ما فيه الا منه ويقدران على
وضع ما بهما في غيره ، قلت : فهل يقرأ من القرآن شيئاً ؟ قال : نعم ما شاء
الا السجدة ويذكran الله على كل حال .

وحسنه محمد بن مسلم المتقدمة في العزائم .

وصحيحة جميل المروية في الكافي في باب الجنب يأكل عن الصادق ((ع))
عن الجنب يجلس في المساجد ، قال : لا ولكن يعرفها كلها الا المسجد الحرام
ومسجد الرسول ((ص)) .

والخير المروى في الباب عن جميل عن الصادق ((ع)) : للجنب ان يمشی
في المساجد كلها ولا يجلس فيها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول ((ص)) .
الى غير ذلك من الأخبار . (١)

(١) ومنها رواه محمد بن حمزاه المروية في التهذيب في كتاب المزار في باب تحریم
المدينة والمروى عن ابي حمزة عن الصادق عليه السلام . (منه)

و اما رواية محمد بن القاسم المروية في زيادات باب الاغسال من التهذيب
عن الرضا ((ع)) : عن الجنب ينام في المسجد ، فقال : يتوضأ ولا يأس ان ينام
في المسجد ويمر فيه ، فمتروكة بين اصحابنا كما قاله غير واحد (١) فليحمل على
الثقة ، اذ عن احمد واسحق : جواز اللبث اذا توضأ ، وعن المزني وداود ، و
ابن المنذر : جواز اللبث وان لم يتوضأ .

هذا مع الاختيار واما مع الاضطراب فيجوز المكث في جميع المساجد
متيمما ، فان امكن التيمم خارجا والا جار بتراب المسجد ، ويعيده كلما احدث
ولو اصغر كذا في الرياض .

(و وضع شئ فيها) على الأشهر ، بل عن الغنية الاجماع ، عملاً بصحيفة
زرارة و محمد بن مسلم المتقدمة .

و بالمروى في التهذيب في باب حكم الجنازة في الصحيح عن عبد الله بن
سنان عن الصادق ((ع)) : عن الجنب والحايض يتناولان من المسجد المتاع
يكون فيه ، قال : نعم ولكن لا يضعان في المسجد شيئاً .

خلاقاً للمحكي عن سيار ، و موضع من الخلاف فالكراهة .
ولهما الاصل وفيه ما ترى .

وعن بعض المتأخرين فيخص التحريم بالوضع المستلزم للبث في سائر
المساجد ، والدخول في المسجد ين ، ولا وجه له يعتد به ، والخبران يدفعانه ،
ولا فرق بين ان يكون الوضع من داخل او خارج كما صرح به البعض ، عملاً بالعموم ،
و مقتضى الخبرين عدم تحريم الاخذ منها كما هو المجمع عليه على ما قاله البعض
وعليه يدل الاصل .

(والاجتياز في المسجد ين) مسجد الحرام ومسجد النبي (ص) ، عند
علمائنا ، قاله في التذكرة وظاهر المدارك كما عن الغنية والتحريم الاجماع ، وهو

(١) كالمحقق في التحرير والذخيرة . (منه)

الحجة مضافا الى الاخبار المتقدمة في اللبث في المساجد .
وعليه فالمحكى عن الصدوقين والفقيه وسائر السج في الجمل والانتصار
والمصباح ومختصره والكندري من اطلاقهم جواز الاجتياز في المساجد مع عدم
تعريضهم للمسجديين ، مما لا يضر في نحو المسئلة سيما مع عدم التصريح
بالمخالفة ، بل ولا الظهور المعتد به ، التفتا الى الاجماع المحكية ، ومقتضى
الاصل . و الاخبار المشار اليها جواز الاجتياز في سائر المساجد وهو مجمع عليه
بين الاصحاب . كما في المدارك .

وهل له التردد في جوانب المساجد بحيث يخرج عن اسم المجتاز ؟
الاظهر لا ، وفقا للجماعة عملا بصحيفة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة .
نعم لو تردد فيها بحيث لا يخرج عن الاجتياز ، فلا اشكال في الجواز
فاطلاق ما في المدارك ، وربما ظهر من الاحمار جواز التردد له في جوانبها
ايضا ، لاطلاق الاذن والمرور ، ثم استشهد برواية جميل المتقدمة في اللبث
المتضمنة لقوله (ع) : للجنب ، الى آخره ، مما ليس فيه وجاهة بعد الالتفات الى
الصحيحة المشار اليها .

تنبيهان :

الاول : قال في التذكرة لو كان في المسجد ماء كثير فالاقرب عندي
جواز الدخول اليه والاعتسال فيه ما لم يلوث المسجد بالنجاسة ، انتهى .
اقول وفيه اشكال ، لمكان صحيفة زرارة ومحمد بن مسلم المتقدمة الدالة
على حرمة الدخول الا على سبيل الاجتياز ، نعم لو اغتسل بالحكم بعدم الصحة
محل اشكال ، بل الاظهر الحكم بالصحة وان كان انما ، لعدم تعلق النهي
بالغسل ، هذا اذا استلزم الغسل اللبث كما هو الغالب ، والا فلاثم ايضا .
الثاني : هل يلحق بالمساجد في حرمة اللبث المشاهد المقدسة و
الضريح المشرفة كما ذهب اليه الشهيدان ، ام لا كما يستفاد من الجماعة ؟
وجهاان ينشأان من الدال على تعظيم شعائر الله .

والمروى عن الصفار في بضائر الدرجات في الصحيح على ما قيل ، عن بكر بن محمد قال : خرجنا من المدينة نريد الصادق ((ع)) فلحقنا أبو بصير خارجاً من زقاق ، وهو جنب ولا نعلم ، حتى دخلنا عليه ((ع)) فرفع رأسه إلى أبي بصير فقال : يا أبا محمد ما تعلم أنه لا ينبغي لجنب أن يدخل بيوت الأنبياء ، قال : فرجع أبو بصير ودخلنا .

ومثله عن قرب الاستاد وعن الكشي في كتاب الرجال بسنده عن بكير ، قال : لقيت أبا بصير ، فقال : أين تريد ؟ فقلت : أريد مولاك ، قال : أنا اتبعك ، فمضى قد دخلنا عليه واحد النظر إليه فقال : هكذا تدخل بيوت الأنبياء وانت جنب فقال : اعوذ بالله من غضب الله وغضبك ، وقال : استغفر الله ولا اعوذ . ونحوه عن المفيد في الارشاد ، وعن كشف الغمة أنه رواه نقلاً عن دلائل الحميري ، فالاول .

ومن الاصل و تطرق التأمل في تعميم تعظيم الشعائر بحيث ينفع للمقام ، وظهور كلمة لا ينبغي في الكراهة ، وتوجه العتاب عنهم ((ع)) بالنسبة إليها غالباً فالثاني .

وظاهر الأخبار المذكورة على فرض الدلالة على التحريم ، تحريم مجرد الدخول ، وان كان لامع اللبث كما حنج إليه بعض الأجلاء ، وامر الاحتياط واضح .

(ويكره الاكل والشرب الا بعد المضضة والاستنشاق) ذهب إليه علماءنا قاله في التذكرة وعن الغنية الاجماع ، عملاً بالعلوى المروى في النهاية ، في باب ذكر جمل من مناهى رسول الله : نهى رسول الله ((ص)) عن الأكل على الجنابة وقال انه يورث الفقر .

والمروى عن الفقه الرضوي اذا اردت ان تأكل على جنباتك فاغسل يدك وتعضض واستنشق ثم كل واشرب ، الى ان قال : تغتسل فان اكلت او شربت قبل ذلك اخاف عليك البرص ولا تعود الى ذلك .

و بالمروى في الكافي في آخر باب الجنب يأكل ، عن السكوني عن الصادق (ع) وفيه : لا يذوق الجنب شيئاً حتى يغسل يديه ويتمضمض فانه يخاف من الوضوح (١) .

والاخبار محمولة على الكراهة لمكان الاصل والسياق ، وقصور الاسانيد ، مع عدم قائل اجدء بالحرمة .

واما ما في الفقيه : الرجل اذا اراد ان يأكل ويشرب قبل الغسل لم يجز له الا ان يغسل يديه ويتمضمض ويستنشق فانه ان اكل او شرب قبل ان يغسل خيف عليه من البرص ، و روى ان الاكل على الجنابة يورث الفقر انتهى . فغير صريح في الحرمة ، بل التعليل مشعر بالكراهة ، مع انه لو كان مخالفاً فلا اعتداد به في نحو المسئلة ، سيما بعد الالتفات الى المروى في الباب في الموثق عن ابن بكير عن الصادق (ع) : عن الجنب يأكل ويشرب ويقرأ ، قال : نعم يأكل ويشرب ويقرأ ويذكر الله ماشاء .

وظاهر المتن ونحوه كما عن المشهور ، انتفاء الكراهة بعد المضمضة والاستنشاق ، ولم اجد خبراً يدل عليه ، نعم هو ظاهر الرضوي المتقدم ، لكن بانضمام غسل اليد كما هو ظاهر الفقيه وعن ظاهر الهداية والامالي .

واما صحيحة زرارة المروية في التهذيب في باب حكم الجنابة عن الباقر عليه السلام : الجنب اذا اراد ان يأكل ويشرب غسل يديه وتمضمض وغسل وجهه واكل وشرب .

فغير دالة على انتفائها بالمذكورين في المتن مع غسل الوجه كما عن النفلية ، لمكان اهمال الاستنشاق ، ولا على انتفائها بغسل اليدين مع المضمضة كما عن التحرير لمكان ذكر الثالث في الخبر .

واما ما يظهر من التحرير والدروس كما عن المنتهى ونهاية الاحكام من

(١) الوضوح البرص على ما قاله غير واحد وفي الكنز عليست ما نند برص (منه)

انتفائها بالوضوء أو العضضة والاستنشاق ، فلم اجد له وجهها .
 واما المروى في زيادات باب الاغسال من التهذيب في الصحيح عن
 عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يواقع اهله ايتام على
 ذلك ؟ قال : ان الله يتوفى الانفس في منامها ، ولا يدري ما يطرقه من البلية
 اذا فرغ فليغتسل ، قلت : اياكل الجنب قبل ان يتوضأ ؟ قال : انا لنكسل ،
 ولكن ليغتسل يده فالوضوء افضل .

والمروى في النهاية في باب صفة غسل الجنابة في الصحيح عن عبيد الله
 بن علي الحلبي عن الباقر ((ع)) : اذا كان الرجل جنبا لم يأكل ولم يشرب
 حتى يتوضأ ، فلا دلالة لهما على ذلك ، والاظهر ترتب الأكل في الفضيلة
 فالأكمل الوضوء ثم العضضة والاستنشاق مع غسل اليدين والوجه ثم الثلثة و
 الاول ثم الاول مع الاخيرين ثم الاولين ثم غسل اليدين ، وحكم في الشرايع
 بالخفة بالامر في المتن لا انتفائها بالكلية ، واطلاق النبوي المتقدم ال عليه
 وهل يكفي الاتيان بالمذكور مرة واحدة مطلقا ، اولاً بد ان يكون عند كل
 اكل وشرب ، مع الفصل بالمعتاد ، او مع التعدد عرفاً ، او مع تخلل الحدث ؟
 اوجه ولعل الاوجه الاول عملاً بالاطلاق .

(و من الصحف) اي ما عدا المكتوب منه على المشهور المنصور ، عملاً
 بحسنة محمد بن مسلم المتقدمة في قراءة العزائم .

والمروى في التهذيب في باب حكم الجنابة ، عن ابراهيم بن عبد
 الحميد عن ابي الحسن ((ع)) : المصحف لا يمسه على غير طهر ولا جنبا ، ولا يمسه
 خيطه ولا يعلقه ، ان الله يقول لا يمسه الا المطهرون .

والتقريب في الاخير الاخير ان لمكان الفحوى ، ووجود الخط بدل الخيط
 في بعض النسخ غير ضاير ، لمكان الدليل العقلي الدال على المسامحة في
 ادلة الكراهة ، فافهم ذلك ان كنت من اهله ، مع ان الاخير لم ينتقل فيه
 الاختلاف فيكفي بعد الالتفات الى الفحوى ، خلافاً للمحكي عن المرتضى فيحرم

ويرده الاصل ، والمروى عن الفقه الرضوي : ولا تمس القرآن اذا كنت جنباً او على غير وضوء ومس الاوراق ، ويظهر من خبر ابراهيم المتقدم كراهة التعليق وعلينا العمل .

(والنوم الا بعد الوضوء) عند علمائنا كما في التذكرة وعن المنتهى و التحرير والغنية الاجماع ، عملاً بالمروى في النهاية في باب صفة غسل الجنابة في الصحيح ، عن عبيد الله بن علي الحلبي عن الصادق ((ع)) : عن الرجل اينبغي له ان ينام وهو جنب ؟ فقال : يكره ذلك حتى يتوضأ ، قال وفي حديث آخر قال : انا انام على ذلك حتى اصبح وذلك اني اريد ان اعود ، وبالمروى عن العلل عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن ابيه عن آبائه عن علي ((ع)) : لا ينام المسلم وهو جنب ولا ينام الا على طهور فان لم يجد الماء فليتيم بالصعيد و ظاهر الصحيح المتقدم كالمتمن ونحوه ، انتفاء الكراهة بالوضوء ، و صرح البعض بالخفة كما عن ظاهر النهاية والسرائر مستنداً بان مقتضى خبر عبد الرحمن المتقدم في الاكل والشرب ، بقائها الى الاغسال التفاتاً الى تعليقه ، وقائلاً بان في المروى في زيادات باب الاغسال من التهذيب في الموثق عن سماعة قال : سألت عن الجنب يجنب ثم يريد النوم ، قال : ان احب ان يتوضأ فليفعل والغسل افضل من ذلك وان هو نام ولم يتوضأ ولم يغتسل فليس عليه شيء انشاء الله اشعاراً بذلك .

وفيه مناقشة بناء على جواز القول بدلالتهما على استحباب الغسل قبل النوم ، لا كراهة النوم قبله فانهم .

واما عن الاقتصاد من اطلاق الكراهية ، وعن المذهب تخصيصها بعدم الاغتسال او الاستنشاق والمضضة ، فلا اجد لهما وجهاً وجيباً .

(والخضاب) على المشهور ، بل عن الغنية الاجماع ، عملاً بالمروى في التهذيب في باب حكم الحيض ، عن جعفر بن محمد بن يونس : ان اباه كتب الى ابي الحسن ((ع)) : عن الجنب يختضب او يجنب وهو مختضب ، فكاتب :

لا أحب له (١) .

والمروى عن الفضل بن الحسن الطبرسي في مكارم الاخلاق من كتاب اللباس للعباشي ، عن الرضا (ع) : يكره ان يختضب الرجل وهو جنب ، وقال : من اختضب وهو جنب او اجنب في خضابه لم يؤمن عليه ان يصيبه الشيطان بسوء ، وعن جعفر بن محمد (ع) : لا تختضب وانت جنب ولا تجنّب وانت مختضب ولا لطامث ، فان الشيطان يحضرهما عند ذلك ولا بأس به للنفساء .

و بالمروى في الباب عن كرد بن المسعمي .

وفي الباب عن عامر بن جذاعة ، لكن في خبر ابي سعيد المروى في الباب عن ابي ابراهيم (ع) ايختضب الرجل وهو جنب ؟ قال : لا ، قلت : فيجنب وهو مختضب قال : لا ، ثم سكت قليلا ثم قال : يا ابا سعيد الا اذلك شي فعله قلت : بلى ، قال : اذا اختضبت بالحناء واخذ الحناء مأخذه وبلغ فحينئذ فجامع . خلافا لظاهر الصدوق فلا كراهة ، وله خبر اسماعة وعلى النافيان لليأس ، المرويان في الباب ، كخبري ابي جميلة والسكوني المرويين في الكافي في باب الجنب يأكل ، ولكن هذه الاخبار محمولة على الكراهة جمعا بين الاخبار . وفي الكافي في الباب وروى ان المختضب لا يجنب حتى يأخذ الخضاب فاما في اول الخضاب فلا .

واما ما عن القواعد من تعليل الكراهة بان الخضاب يمنع وصول الماء الى ظاهر الجوارح التي عليها الخضاب ، ففيه ان مقتضى ذلك عدم الجسواز لا الكراهة .

واما الاعتذار المحكى عن التحرير و كانه نظرا الى ان اللون عرض لا ينتقل فيلزم حصول اجزاء من الخضاب في محل اللون ، فيكون وجود اللون بوجودها لكنه حقيقة لا يمنع الماء منعانا ما فكرت اللون ، ففيه ما ترى .

(و قراءة ما زاد على سبع آيات) وفي المختلف المشهور كراهية ما زاد

(١) ذلك حل .

على سبع آيات او سبعين من غير العزائم ، انتهى .
 وعليه يدل المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الموثق عن سماعة
 قال : سألته عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ قال : ما بينه وبين سبع آيات .
 (وتشتد الكراهة فيما زاد على سبعين) آية لما قاله التهذيب بسعد
 الخبر المتقدم ، وفي رواية زراعة عن سماعة سبعين آية ، خلافاً للمحكي عن سيار
 فتحرم مطلقاً ، وله المروى في النهاية في باب النوادر الواقع بعد حكم العنيتين ،
 عن أبي سعيد الخدري عن النبي ((ص)) : يا علي من كان جنباً في الفراش مع
 امرأته فلا يقرأ القرآن فاني أخشى ان تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما .
 وفيه وان الخبر لمكان ضعف سنده ، مع عدم جابر له ، لذهاب
 المشهور الى الجواز ، بل عن الانتصار والخلاف والغنية واحكام الراوندي
 والتحرير عليه الاجماع ، مما لا يصلح لمعارضة الاصل والعمومات ، ومنها جملة
 من الاخبار المتقدمة في قراءة العزائم فليحمل اما على العزائم كما قاله في الفقيه
 في الباب بعد نقله ، او يطرح .

واما حمله على التقية كما احتمله البعض فلا يخلو عن مناقشة ، لكونه نبوياً
 فافهم .

وللمحكي عن القاضي وظاهر القواعد والنهاية وبعض الاصحاب كما
 حكاه في الخلاف ومحتمل التهذيبين ، فيحرم ما زاد على السبع خاصة .
 وللمحكي في المنتهى عن بعض الاصحاب وفي نهاية الاحكام عن القاضي
 كما قيل فيحرم ما زاد على السبعين خاصة ، وليس لهما وجه يعتد به .
 وللمحكي عن الخصال والمراسم لسائر وابن سعيد فتكره مطلقاً ، ولهم
 اطلاق المروى عن الخصال عن السكوني عن الصادق ((ع)) عن آيائه عن علي ((ع))
 سبعة لا يقرأون الركع والساجد وفي الكنيف وفي الحمام والجنب والنفساء و
 الحايض .

وفيه ان الخبر لا يقوم في مقابلة العمومات الامرة بالقراءة ، مع ضعفه سنداً

و مخالفته للشهرة ، و ادلة المسامحة تعم الاستحباب والكراهة ، فليقتيد
الاطلاق بالمضمرين^(١) المتقدمين ، او يحل على التقية لموافقتها لمذهب بعض
العامة .

وهم في المسئلة مختلفة فعن الشافعي عدم جواز قراءة الجنب والحايض
لشيء من القرآن ، وعن ابن المنذر عن ابي ثور انه حكى عن الشافعي جواز
قراءة الحايض ، و روى كراهة القرآن عن علي ((ع)) وعمر والحسن البصري و
النخعي و الزهري و قتادة ، وعن عبد الله ابن رواحة : رآته امرأته مع جاريتها
فذهبت لتأخذ سكينا ، فقال : ما رأيتني أليس نهى رسول الله (ص) ان يقرأ
احدنا وهو جنب ؟ فقالت : اقرء فقال :

شهدت بأن وعد الله حقيق	وان النار مشوى الكافرينا
وان العرش فوق الماء طاف	وفوق العرش رب العالمينا
وتحملنه سلائكة شداد	سلائكة الاله مسومينا

فقالت : صدق الله وكذب بصرى ، فجاء الى النبي (ص) فأخبره و
ضحك حتى بدت نواجذه .

وعن عبد الله بن عباس : يقرأ و رده وهو جنب .

وعن سعيد بن المسيب و داود و ابن المنذر : يقرأ الجنب ، وعن ابي
حنيفة و احمد : يقرأ دون الآية ، وعن مالك : الحايض تقرأ آيات يسيرة ، وعن
الاوزاعي : لا يقرأ الجنب الا آية الركوب و النزول والقعود : ((سبحان الذي سخر
لنا هذا)) ((رب انزلني منزلا مباركا)) .

(و يجب عليه الغسل) بسبب الجنابة وان لم يكن مخاطباً بمشروط
بالطهارة ، فهو عند المصنف واجب لنفسه كما يجب لغيره ، و اليه جنح جماعة
من متأخري المتأخرين كما عن والد المصنف و السيد و ابن حمزة و ابن شهر آشوب

(١) اي مضمرتا سماعاً . (منه)

و الراوندى ، خلافاً للحلى والجماعة فوجوبه لمشروط بالطهارة لا لنفسه و
 حكاية الجماعة عن الاكثريل عن الحلى عليه الاجماع ، وهو الحجة مضافاً الى
 اصالة البراءة من وجوبه قبل وجوب المشروط به ، والى قوله تعالى : ((وان كنتم
 جنباً فاطهروا)) بناءً على كونه معطوفاً على الجزاء فى قوله تعالى : ((اذا قمتم الى
 الصلوة فاغسلوا)) ، فالتقدير اذا قمتم الى الصلوة و كنتم جنباً فاطهروا ، والتقريب
 قد مر فى شرح قول المصنف : فالوضوء يجب للصلوة ، الى آخره ، واحتمال
 كون الواو للاستيناف مدفع ، اما باصالة كون الواو للعطف ، او بما عن الحلى
 هنا من دعوى نفي الخلاف فى كونها للعطف ، واما احتمال العطف على
 الشروط فبعيد ، والى مفهوم الشرط فى صحيحة زرارة المتقدمة هناك المعتضدة
 بالمروى فى زيادات باب الاغسال من التهذيب فى الصحيح ، عن عبد الله
 بن يحيى الكاهلى عن الصادق ((ع)) : عن المرأة يجامعها الرجل فتحيض وهى
 فى المغتسل فتغتسل ام لا ؟ قال : قد جاء ما يفسد الصلوة فلا تغتسل .

وبالاستقراء التفاتاً الى ان اكثر ما يجب للصلوة غير واجب فى نفسه .
 وللأولين اطلاق الاخبار الامرة بالغسل على مجرد حصول سبب الجنابة
 وقد تقدم الى جملة منها الاشارة ، ومنها صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة فى
 الجماع فى القبل ، عن أحدهما ((ع)) : متى يجب الغسل على الرجل والمرأة ؟
 فقال : اذا أدخل بها فقد وجب الغسل والمهر والرجم .

وفيه مع قطع النظر عن جواز القول بوزودها فى بيان حكم آخر ، أن
 التعارض بينها وبين مفهوم الآية المطلق والمقيد ، فالآية مقدمة لمكان الاختصاص
 وبين مفهوم صحيحة زرارة العموم من وجه ، والترجيح مع المفهوم ، لمكان الاجماع
 المحكى المعتضد بما مر .

فان الاظهر عندى الاخير مع ان الاظهر عندى الاكتفاء بالقرينة وعدم
 وجوب نية الوجه ، وعليه فلاثرة مهمة فى المسئلة بحيث يوجب التطويل الذى
 ارتكبه الجماعة ، اذ الظاهر اتفاق القائلين بالمختار على كونه مستحباً لنفسه

كما استظهره^(١) بعض مشايخنا حاكياً عن ظاهر غير واحد ايضاً .
و يمكن الاستدلال لذلك بصحيفة عبد الرحمن المتقدمه في كراهة الاكل ، و
بروايتى ابي بصير و سماعه المتقدمين في كراهة النوم ، والظاهر اتفاق القائلين
بالمختار على جواز الدخول بهذا الغسل السندوب في المشرط بالطهارة كما
استظهره^(٢) بعض مشايخنا حاكياً عن ظاهر الجماعة ايضاً ، وعليه يتسرم هذه
الاخبار بعد الالتفات الى اطلاق الامر بالصلوة وحصول الطهارة به وملاحظة
سيرة الشيعة وعمل الطائفة .

نعم قد يظهر للنزاع على تقدير عدم وجوب نية الوجه ثمرة ، قلنا يحتاج
اليها وهى مالوظن الوفاء قبل اشتغال ذمته بمشروط به ، فيجب المبادرة على
القول الاول دون الثانى .

(ويجب فيه النية) على تفصيل مرفى الوضوء . ويزيد هنا الاستدلال بالآية لنية
الاستباحة ضعفاً على مذهب المصنف من وجوبه لنفسه وعن الجماعة ان دام الحدث
كالمستحاضة يقتصر على نية الاستباحة ولا يصح منه نية الرفع ، فرقاً بينهما بان الاستباحة
عبارة عن رفع المنع ، و رفع الحدث عبارة عن رفع المانع . وهو مستمر .

ولهذا وجب تجديد الوضوء لكل صلوة ، وفيه نظر ، فالقول بجواز نية
الرفع مطلقاً كما هو المنقول عن الشهيد فى بعض تحقیقاته ، و تبعه غيره ،
قوى التفاتاً الى ان الحدث الذى يمكن رفعه الحالة المعنوية التى لا يصح معها
الدخول فى المشرط بالطهارة ، فمتى صح للمكلف الدخول فى الصلوة ارتفع
عنه تلك الحالة ، غاية الامر ان زوالها قد ينغيب بغايه .

و المبطلون والسلس كالصحيح ان قلنا بان الحدث المتخلل غير مبطل ،
وعلى القول بالابطال يحتمل الصحة هنا لمكان الضرورة ، وهل يجزى الغسل
فى الصلوة الواحدة من غير وضوء ؟ وجهان .

(١) اى الاتفاق . (منه)

(٢) اى الاتفاق . (منه)

(عند الشروع) في واجباته كغسل الرأس في الترتيبي ، وجزء من البدن في الارتعاسي ، او مستحباته كغسل اليدين .

وهل التقديم عند غسلهما على طريق الجواز فقط ؟ كما عن ظاهر البعض ، ام الاستحباب ؟ كما عن الجماعة ، وجهان وقد تقدم في بحث الوضوء ما تقدم فلاحظ ولا تغفل البتة .

(استدامة الحكم) بالمعنى المتقدم في الوضوء (حتى يفرغ) من الغسل .

(و) يجب (غسل بشرة جميع الجسد باقله) اي باقل الغسل ، والتفصيل قد تقدم في الوضوء فراجع الى هناك ، ووجوب غسل البشرة بما يسمى غسلاً اجماعى كما في التذكرة ، وعليه يدل الاخبار ، والمراد بالبشرة ظاهر الجلد .

(و) يجب (تخليل ما) اي الشئ الذي (لا يصل اليه) اي الى الجسد (الماء الاب) اي بالتخليل كالشعر ولو كان كثيفاً ونحوه ، اجماعاً كما صرح به البعض ، عملاً بالآمرة بغسل الجسد .

ومنها صحيحة زرارة المروية في التهذيب في باب حكم الجنابة ، عن الصادق ((ع)) وفيها : ثم تغسل جسدك من لدن قرك الى قدميك ليس قبله ولا بعده وضوء ، وكل شئ امسسته الماء فقد انقيته الخبر .

والمروى عن الفقه الرضوي : وميز شعرك باناملك عند غسل الجنابة فانه روى عن النبي ((ص)) : ان تحت كل شعرة الجنابة فبلغ الماء تحتها في اصول الشعر كلها ، وانظر ان لا يبقى شعرة من رأسك ولحيتك الا وتدخل تحتها الماء .

وفي صحيحة حجر بن زائدة المروية في الباب عن الصادق ((ع)) : من ترك شعرة من الجنابة متعمداً فهو في النار .

واما المروى في الباب في الصحيح عن ابراهيم بن ابي محمود عن الرضا عليه السلام : الرجل يجنب فيصيب جسده ورأسه الخلق والطيب والشئ اللزق مثل علك الروم والطراز ((الطرب)) وما اشبهه ، فيغتسل فاذا فرغ وجد

شيئا قد بقي في جسده من اثر الخلق والطيب وغيره ، قال : لا بأس .

فسطروح او مؤول على ما لم يمنع الوصول .

كالمروي في التهذيب في زيادات باب الاغسال ، عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عن آيائه ((ع)) : كن نساء النبي ((ص)) اذا اغتسلن من الجنابة يبقين صفوه الطيب على اجسادهن ، وذلك ان النبي ((ص)) امرهن ان يصبين الماء صبا على اجسادهن .

واما المروي في الكافي في باب صفة الغسل في الصحيح عن الحسين بن ابي العلا عن الصادق ((ع)) : عن الخاتم اذا اغتسلت ، قال : حوله من مكانه ، وقال : في الوضوء تديره وان نسيت حتى تقوم في الصلوة فلا آمرك بتعيد الصلوة فكا الخبرين .

فما في المشارق لا يبعد القول بعدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخل عرفا بغسل جميع البدن اما مطلقا او مع النسيان ، وهو الظاهر لو لم يكن اجماع على خلافه ، لكن الاولى ان لا يجتزى عليه ، انتهى .

فما لا يلتفت اليه في نحو هذه المسئلة ، التي لم يعلم له فيها موافق أصلاً وعن المنتهى و يجب عليه ايصال الماء الى جميع الظاهر من بدنه دون البواطن منه بلا خلاف فيه ، انتهى .

وعلى هذا الحكم يدل المروي في التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن علي بن جعفر عن الكاظم ((ع)) : عن المرأة عليها السوار والدملج في بعض ذراعها لا تدري أيجرى الماء تحتها ام لا كيف تصنع اذا توضأت او اغتسلت ؟ قال : تحركه حتى يدخل الماء تحته او تنزعه ، الخبر .

ومقتضى الاصل عدم وجوب غسل الشعر بل عن ظاهر التحرير والذكرى الاجماع ، واما قول القواعد فان كان الشعر مشدوداً حلقته ، ففي التهذيب يريد به اذا لم يصل الماء الى اصل الشعر الا بعد حلقه فاما مع وصول الماء فلا يجب ذلك .

و يعضده ما عن المنتهى لا تعرف خلافاً في ان الماء اذا وصل لم يجب
الحل ، وعليه يدل المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة عن محمد بن علي
الحلي عن رجل عن الصادق ((ع)) عن ابيه عن علي ((ع)) : لا تنقض المرأة
شعرها اذا اغتسلت من الجنابة .

نعم لو منع من وصول الماء الى البشرة فيجب من باب المقدمة .
(ولا يجب غسل البواطن) بلا خلاف ، كما تقدم عن المنتهى و عليه يدل
المروى في الباب عن ابي يحيى الواسطي عن بعض اصحابه عن الصادق ((ع))
الجنب يتمضمض ، قال : لانما يجنب الظاهر .

وفي الباب في الصحيح عن ابي بكر الحضرمي عن الصادق ((ع)) ليس
عليك مضضة ولا استنشاق ، لانهما من الجوف .

وعليه فما عن المحقق الشيخ علي في حاشية الشرايع الحكم بايصال الماء
الى باطن الاذن مطلقاً ، مما لا وجه له .

نعم الظاهر وجوب غسل ما يظهر للرائي من سطح باطن الاذنين عند
تعبد الرؤية لدخوله في الظاهر وان توقف على التخليل ، و بذلك ينظر في
التذكرة حيث قال : ويغسل ظاهراذنيه و باطنيهما ولا يدخل الماء فيما بطن من
صماخه .

وهل يجب ازالة الوسخ تحت الظفر اذا لم تتضمن الشدة والعسر كما
عن بعض ، وعن المنتهى انه استقر به ، ام لا ؟ كما احتمله في المنتهى على ما
حكى عنه ، وجهان والاخير اقرب ، عملاً بالاصل مع عدم ظهور مخصص له في نحو
المقام ، مع كونه مما يعم به البلوى ، فبعدد البيان يظهر العدم ، فافهم .

(والترتيب) بين الاعضاء الثلاثة (بان يبدء بالرأس) اجماعاً كما حكاه
الجماعة ، عملاً بالمروى في الكافي في باب صفة الغسل في الصحيح عن زوارة
عن الصادق ((ع)) : من اغتسل من جنابة فلم يغتسل رأسه ثم بدا له ان يغسل
رأسه لم يجد بداً من اعادة الغسل .

و بالمروى عن الفقه الرضوى : فان بدئت بغسل جسدك قبل الرأس فاعد الغسل على جسدك بعد غسل رأسك .

و فى صحيحة محمد بن مسلم المروية فى الباب عن احدهما ((ع)) : عن غسل الجنابة ، فقال : تبدء بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك ثم تصب على رأسك ثلثا ثم تصب على ساير جسدك مرتين فما جرى عليه الماء فقد ظهر .

وفى الباب فى الصحيح عن زرارة قال قلت : كيف يغتسل الجنبي؟ فقال : ان لم يكن اصاب كفه شئ غمسها فى الماء ثم بدء بفرجه فانقاه بثلاث غرف ، ثم صب على رأسه ثلاثة اكف ، ثم صب على منكبه الايمن مرتين ، وعلى منكبه الايسر مرتين ، وما جرى عليه الماء فقد اجزاه .

وفى وثيقة سماعة المروية فى التهذيب فى باب حكم الجنابة عن الصادق عليه السلام : اذا اصاب الرجل جنابة فاراد الغسل ، فليفرغ على كفيه فليغسلهما دون المرفق ، ثم يدخل يده فى اناثه ثم يغسل فرجه ، ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملاء كفيه ، ثم يضرب بكف من ماء على صدره وكف بين كتفيه ، ثم يفيض الماء على جسده كله ، الخير .

وفى دلالة الاخبار الاخيرة وان كانت مناقشة ، لكنها غير ضائرة فى نحو المسئلة .

واما رواية هشام بن سالم المروية فى الباب ، المتضمنة لامر الصادق ((ع)) الجارية فى الحكاية المعروفة ، بغسل الرأس بعد غسل الجسد ، فمتروكة او مؤوله باشتباه الراوى .

مع ان فى الباب قد روى محمد بن مسلم هذه الحكاية ، من غير ذكر شئ ، ينافى المسئلة .

و يدخل الرقبة هنا فى الرأس كما صرح به الجماعة ، بل قال بعض المحققين : انه المعروف من الاصحاب ، بل عن بعضهم الاجماع عليه ، وعليه يقرن مقطوعة زرارة المتقدمة ، و القطع غير ضائر لمكان اشتها العمل به مع

ان التذكرة والتحريم نقلها عن زرارة عن الصادق ((ع)) : و يعضد المختار سيرة الشيعة .

واما ما عن الاشارة من غسل كل من الجانبين من رأس العنق ، فيحتمل ان يكون مراده من الرأس الاصل فلا يخالف في المسئلة ظاهرا .

(ثم الجانب الايمن ثم الايسر) عند علمائنا اجمع قاله في التذكرة وفي الانتصار ايضا كما عن المنتهى والغنية والخلاف والحلى عليه الاجماع ، عملاً بما دل على تقديم الرأس ، بعد الالتفات الى عدم فارق يقول بتقدمه دون الايمن على ما قاله في التذكرة والذكرى والرياض ، وبما دل على تقديم الايمن في الوضوء فكل من قال به فيه قال به هنا ، فالفرق مخالف للاجماع على ما ادعاه في الذكرى والرياض ، وبان غسل الميت غسل الجنابة وكل غسل الميت مرتب بالنحو المتقدم ، فغسل الجنابة مرتب بالنحو المتقدم .

اما الصغرى ، فللاخبار المتجاوزة عن حد الاستفاضة .

ومنها المروى في الكافي في باب العلة في غسل الميت عن سليمان عن الصادق ((ع)) وفيه : فاذا خرجت الروح من البدن خرجت هذه النطفة بعينها منه كائناً ما كان صغيراً او كبيراً ذكراً او انثى ، فلذلك يغسل الميت غسل الجنابة .

والمروى في زيادات باب تلقين المحتضرين من التهذيب عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : غسل الميت مثل غسل الجنب .

والمروى في العلل في باب العلة التي من اجلها يغسل الميت ، عن عبد الرحمن بن حماد عن ابي ابراهيم ((ع)) : عن الميت لم يغسل غسل الجنابة؟ قال : وساق الكلام الى قوله : فاذا مات سالت منه تلك النطفة بعينها لا غيرها فمن ثم صار الميت يغسل غسل الجنابة .

الى غير ذلك من الاخبار .

واما الكبرى ، فمما لا شك فيه ، وعليه يدل المستفيضة ، ومنها روايتها

الكاهلي و يونس المرويتان في الكافي في باب غسل الميت .

فميل المدارك الى عدم وجوب تقديم اليمين تبعاً لما عن الصدوق والاسكافي حيث خلا كلامهما عن وجوب تقديم اليمين ، وعن العماني عطف اليسر على اليمين بالواو ، التفاتاً الى اطلاق جملة من الروايات ، وقد تقدم الى بعضها الاشارة .

مما لا وجه له لما مر سبباً بعد انضمامه الى ما في التحرير .

لكن دعياً الى اليوم بأجمعهم يفتون بتقديم اليمين على الشمال ، او يجعلونه شرطاً في صحة الغسل ، وقد افتي بذلك الثلثة واتباعهم ، انتهى .
و بعد الالتفات الى كون الاطلاق موافقاً للعادة وبالجملة لاشبهة بحمد الله في المسئلة .

فسر وع :

الاول : لا يجب الابتداء بالاعلى في المواضع الثلاثة كما صرح البعض حاكياً عن ظاهر الاصحاب ، عملاً بالاصل و بعموم ما تقدم في ذيلي خبري محمد بن مسلم و زرارة المتقدمين في قبيل المتن ، كذيل خبر زرارة المتقدم في التخليل و صدره غير مناف كما لا يخفى .

نعم في خبر زرارة المتقدم في قبيل المتن الصب على الرأس و المنكب ، و ذهب البعض الى استحباب البدأة بالاعلى التفاتاً الى ذلك ، ولعله لا بأس به .
الثاني : يجوز توزيع الواقع في الحد المشترك كالسرة والعورتين ، بان يغسل نصفهما مع كل جانب مع زيادة شيء من باب المقدمة ، و يجوز الاكتفاء بغسل العورة مع احد الجانبين كما استظهره الجماعة و منهم الذكري عملاً بالأصل و بعموم الاخبار المشار اليها في الفرع السابق ، وعن بعض الحكم بغسلهما مع كل من الجانبين ، وهو الاحوط .

الثالث : لو اغفل المغتسل ترتيباً عن لمعة من بدنه ، فقد صرح الاصحاب على ما قاله بعض الاجلاء من غير خلاف اطلع عليه بانها ان كانت في الجانب

الايسر غسلها وان كانت في الايمن فكذلك مع اعادة غسل الايسر تحصيلاً للترتيب .

وبهذا يفيد اطلاق المروى في الكافي في باب الشك في الوضوء في الصحيح عن حماد بن عيسى عن زرارة عن الباقر (ع) ، قال : اذا كنت و ساق الكلام الى ان قال قال حماد و قال حريز و قال زرارة قلت له : رجل ترك بعض ذراعه او بعض جسده من غسل الجنابة فقال : اذا شك ثم كانت به بلة وهو في صلوته مسح بها عليه . وان كان استيقن رجوع فأعاد عليه الماء ما لم يصب بلة . فان دخله الشك وقد دخل في حال اخرى فليعض في صلوته ولا شيء عليه . وان استيقن رجوع واعاد الماء عليه فان رآه وبه بلة مسح عليه واعاد الصلوة باستيقان ، وان كان شاكاً فليس عليه في شكه شيء فليعض في صلوته .

واما المروى في التهذيب في زيادات باب الاغتسال في الصحيح عن ابي بصير عن الصادق (ع) : اغتسل ابي من الجنابة فقليل له قد بقيت لمعة من ظهره يصبها الماء ، فقال له : ما كان عليك لو سكّ ، ثم مسح تلك اللعة (١) بيده .

وفي الذكرى بعد نقله قال الجعفي : والعصمة تنفيه الا ان يحصل على الترك للتعليم .

والمروى عن نوادر الراوندى بسنده عن موسى بن اسماعيل بن موسى بن اسمعيل عن ابيه عن جده عن الكاظم عن آيائه عن علي (ع) : اغتسل رسول الله (ص) من جنابة ، فاذا المعة من جسده لم يصبها ماء ، فاخذ من بلل شعره فمسح ذلك الموضع ف صلى بالناس .

فانما هو قضيه في واقعة لاعوم لها ، فلمعل اللعة كانت في الجانب

(١) ويحتمل حمل الخبر على عدم فراغه (ع) من الغسل فيما شتغاله (ع) ، السي سافل البدن مع بقاء تلك اللعة في اعاليه استعجل الرائي لها بأخباره بها والا فهو كان يرجع عليها وفي قوله (ع) ما كان عليك تعليم للمخبر بعدم وجوب الأخبار بمثل ذلك . (منه)

الايسر او كان الغسل ارتماسياً اذ الترتيب ساقط فيه .
 فلذا قال المصنف (الا في الارتماس) بمعنى الانغماس في الماء دفعة
 واحدة بحيث يشمل لجميع البدن . فان سقوطه في هذا الغرض اجماعى كما
 حكاه البعض .

وعليه يدل المروى في التهذيب في باب غسل الجنابة في الصحيح عن
 زرارة عن الصادق (ع) : عن غسل الجنابة فقال : تبدء الى ان قال : ولو ان
 رجلاً ارتمس في الماء ارتماسة واحدة اجزأه ذلك وان لم يدلك جسد .

والمروى في الكافي في باب صفة الغسل في الصحيح عن الحلبي عن
 الصادق (ع) : اذا ارتمس الجنب في الماء ارتماسة واحدة اجزأه ذلك من غسله .
 وفي باب مقدار الماء الذي يجزى للوضوء عن السكوني عن الصادق (ع) :
 الرجل يجنب فيرتمس في الماء ارتماسة واحدة ويخرج يجزيه ذلك ^(١) قال : نعم
 وفي النهاية في باب صفة غسل الجنابة في الصحيح عن الحلبي قال :
 حدثني من سمعه يقول : اذا اغتمس الجنب في الماء اغتماسة واحدة اجزأه
 ذلك من غسله ، وفي بعض النسخ بدل اغتمس واغتماسة ارتمس وارتماسة .

و مقتضى الاصل و هذه الاخبار عدم الالتفات الى ما نقله المبسوط عن
 بعض الاصحاب ، انه يترتب حال الارتماس حكماً سواء فسر ذلك باعتقاد الترتيب
 حال الارتماس كما عن الفاضلين واحتمله الذكري ، او بان الغسل بالارتماس
 في حكم الغسل المرتب بغير الارتماس احتمله في الذكري ناقلاً القول بذلك عن
 الصافي قائلاً بظهور الفائدة بوجود ان اللمعة المغفلة ، بوجوب الاتيان بهما و
 بما بعده على ذلك واعاد الغسل من رأس لو قيل بسقوط الترتيب اصلاً لعدم
 الوحدة المذكورة في الحديث .

اقول فليسكت عما سكت الله وقل ان مقتضى الاخبار المتقدمة ان الغسل
 على نوعين ترتيبى و ارتماسى من غير معارضة بينها ، فاصل هذا القول بكلا .

تفسيره ، و تفريع الفائدة و الجمع بين الاخبار كما صنعه في الصافي تكلف محض ، و اختصاص هذه الاخبار بغسل الجنابة غير ضاير في التعميم ، لما في الذكرى بان احدا لم يفرق بينه و بين ساير الاغسال ، و عليه يدل ما دل على اتحاد غسل الجنابة والحوض و غسل الميت مع الجنابة ، و المعمم الاجماع المركب

فروع :

الاول : لو اغفل المرتب لمعة فهل يكتفى بغسلها مطلقاً ؟ كما قواء في القواعد و نفى عند البعد في المشرق ، او يعيد مطلقاً ؟ كما في الدروس و عن البيان و المنتهى و ولده ام الاول مع قصر الزمان والثاني مع طوله ؟ كما في جامع المقاصد ، ام الاول مع غسل ما بعد ها ؟ كالمرتب كما احتمله في القواعد مقوياً له على الثاني .

اوجه تنشأ من عموم صحة زرارة المتقدمة في التخليل المتضمنة لقوله «ع» و كل شيء امسسته الماء فقد انقيته ، المؤيدة بعموم ذبلي خبري محمد بن مسلم و زرارة المتقدمين في البدائة بالرأس ، و بعموم صحة زرارة المتقدمة في قبيل المتن المتفاتا الى ترك الاستفصال ، فالاول .

ومن عدم صدق الارتعاس المعنى منه شمول الماء لجميع البدن دفعة فالثاني .

ومن صدق الوحدة مع القصر وعدمه مع الطول فالثالث .

ومن ترتب الارتعاس حكماً فالرابع .

اوجهها الاول والاحتياط مما لا ينبغي تركه .

الثاني : هل يعتبر في الغسل الارتعاسي ، توالي غمس الاعضاء بحيث يتحد عرفاً كما عن المشهور بين المتأخرين ام لا ؟ كما اختاره بعض الأجلاء ، وجهان ينشأن من تقييد الارتعاس في الاخبار المتقدمة بالواحدة والمراد بها العرفية فالاول ، ومن ظهور وقوع الارتعاس الواحدة في مقابلة الارتعاسات المتعددة المعتبرة في الترتيب ، بمعنى ان الارتعاس لا يحتاج الى رسم كل

عضو على حده، او الى ارتعاسات متعددة لاجل كل عضو بل يكفي ارتعاسه واحدة فالواحدة احتراز عن التعدد المعتبر في الترتيب لا بمعنى الدفعة، فلو حصل فيه ماينا في الدفعة العرفية لم يضر بصحة الغسل فالثاني، والاول اقرب، ولا ينافيها توقف ايصال الماء الى البشرة على تخليل ما يعتبر تخليله كالشعرونحوه الثالث: اذا قام تحت المطر بحيث يحصل به غسل البشرة فلا اشكال

في اجزائه عن الغسل في الجملة، عملا بالمروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الصحيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى ((ع)): عن الرجل يجنب هل يجزيه من غسل الجنابة ان يقوم في القطر حتى يغسل رأسه وجسده وهو يقدر على ما سوى ذلك؟ قال: ان كان يغسله اغتسالة بالماء اجزائه ذلك.

وفي الكافي في باب صفة الغسل عن محمد بن ابي حمزة عن الصادق ((ع)): عن رجل اصابته جنابة فقام في المطر حتى سال عن جسده ايجزيه ذلك من الغسل؟ قال: نعم.

و بعموم صحيحة زرارة المتقدمة في التخليل، المعتضدة بالعمومات المشار اليها في الفرع الاول.

فانما الاشكال في انه هل يجب عليه حينئذ مراعات الترتيب بان ينوي بذلك اولا الرأس ثم اليمين ثم اليسار كما ذهب اليه الجماعة^(٢) ام لا؟ بل هو مجرى الارتعاس في سقوط الترتيب كما اختاره اخرى ومنهم المصنف والمحكم عن الاسكافي والاصباح وظاهر المبسوط والاقتصاد، وجهان والاول هو الاحوط بل لعله الاظهر، عملا بما دل على الترتيب مع عدم صدق الارتعاس عليه، و غاية الخبرين المذكورين مع ضعف الثاني سند الاطلاق، والمقيد حاكم عليه.

تذنيب:

هل يختص الحكم بالمطر كما يظهر من بعض المحققين؟ ام يعم الوقوف

(١) في المطر حل.

(٢) ومنهم المحكي عن الحلبي والمحققين. (منه)

تحت المجرى ايضاً؟ كما عن المبسوط و الحق في التذكرة الميزاب و شبهه ، و
عن بعض الاصحاب انه الحق صب الاناء الشامل للبدن ، قال في الذكرى و
هو لازم للشيخ ايضاً ، ولعل وجهه تعدى الشيخ عن مورد الرواية ، وعليه فلا
وجه للاقتصار بالمجرى .

وجهان ينشأن من الاقتصار على المتيقن فالاول ، ومن عموم صحيحة زرارة
المتقدمة في التخليل المعتضة بالعمومات المشار اليها في الفرع الاول ، وبما
يستنبط من قوله ((ع)) في خبر علي بن جعفر المتقدم : ان كان يغسله ، الى
آخره ، فالثاني ، ولعله الاجود ، و امر الاحتياط واضح .

الرابع : هل يجب في الغسل الارتماس الخروج عن الماء بالكلية ثم
القاء نفسه فيه دفعة ؟ كما عن الكفاية ، ام يجوز وان كان بعضه في الماء؟ كما
صرح به غير واحد بل حكاه بعض الاجلاء عن الاصحاب .

وجهان والاخير اقرب ، عملاً بالاطلاق ، وتوهم كون الارتماس في الماء
دالاً على الاول ، توهم بارد .

نعم لو كان يدل كلمة الارتماس ، قوله وقع في الماء لكان هذا التوهم وجه .
ولنعم ما قال الشيخ علي في الدر المنثور : وما احدث في هذا الزمان
من كون الانسان ينبغي ان يلقي نفسه في الماء بعد ان يكون جميع جسده خارجاً
عنه ، ناش عن الوسواس المأمور بالتحرز قال : والقاء النفس الى ما يحتمل معه
تعطل بعض الاعضاء لا ظهور له من الحديث ، وكان الشيطان لعنه الله يريد
ان يكسر أعضاء بعض المؤمنين فيوسوس لهم ذلك و يحسنه ، قال : ولم ينقل
عن احد من علماء المتقدمين والمتأخرين فعل ذلك وهو مما يتكرر ويتوسر
الدواعي على نقله ، مع منافاته للشرعة السهلة المحمدية خصوصاً في اموال الطهارة
انتهى .

و بالجملة الارتماس في الماء كما يصدق على من كان بدنه خارجاً عن الماء
بالكلية ، كذا يصدق على من كان فيه بحيث يبقى من بدنه جزء خارج ، بل الظاهر

صدقته على من كان جميع بدنه في الماء و نوى الغسل بذلك ، ثم غمس فيه بحيث يجرى الماء على جميع بشرته ، وهو المفهوم من غير واحد .

و مثل المذكور ما لو كان تحت المجرى أو المطر الغريز ، فإنه لا يحتاج الى ان يخرج او يحصل له مكاناً خالياً من نزول المطر أو الميزاب ثم يخرج اليه ، كما صرح بعدم الاحتياج غير واحد .

وبما ذكرنا ظهر انه لا مانع من الغسل ترتيباً^(١) مع كون الشخص في الماء ، و ذلك يتصور على وجوه شتى ، فعليك بالاستخراج .

الخامس : قال الشيخ في المبسوط : ان كان على بدنه نجاسة ازالها ثم اغتسل ، وان خالف و اغتسل اولاً ارتفع حدث الجنابة وعليه ان يزيل النجاسة ان كانت لم تنزل ، وان زالت بالاغتسال فقد اجزأه عن غسلها .
اقول وهذه العبارة دالة على احكام .

احدها: وجوب تطهير الجسد اولاً وهو المحكى عن الجماعة ، بل عن ابن زهرة عليه الاجماع وهو الحجة . ويعضده جملة من الاخبار منها صحيحة حكم بن حكيم المروية في التهذيب في باب حكم الجنابة عن الصادق (ع) عن غسل الجنابة ، فقال : افض على كفك اليمنى من الماء فاغسلها ، ثم اغسل ما اصاب جسدك من اذى ، ثم اغسل فرجك ، و افض على رأسك وجسدك فاغتسل ، فان كنت في مكان نظيف فلا يضرك الا تغسل رجلك . وان كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك ومنها جملة من الاخبار المتقدمة في الترتيب .

وثانيها: ان طهارة المحل ليست شرطاً في الغسل ، وعليه ذهب المشارق

(١) والترتيب على اقسام منها ما هو المتعارف ومنها ان يغسل رأسه بعنوان الارتعاش ثم اليمين كذلك ثم اليسار كذلك ومن هذين القسمين يتركب اقسام مثل غسل الرأس كالاول والجانبين كالثاني وبالعكس أو الرأس واليمين كالاول واليسار كالثاني وبالعكس ومنها كون البعض من كل الثلث بالصب والبعض الآخر بالغمس وبالجملة الشقوق كثيرة ومقتضى العموم الصحة كما صرح بذلك بعض المحققين . (منه)

وغيره ، والشايع على السنة الفقهاء على ما ادعاه جامع المقاصد هو الاشتراط وهو الاحوط ، وان كان اثباته بالدليل مشكلاً ، التفاتاً الى الاصل .
 وثالثها: ان الغسل الواحد يجزى لدفع الحدث والخبث معا ، وتبعه الجماعة وخالفه اخرى ومنهم جامع المقاصد قال : لانها سببان وجب تعدد حكمهما فان الداخل خلاف الاصل ، ولان ماء الغسل لابد ان يقع على محل ظاهر والا لاجزأ الغسل مع بقاء عين النجاسة ولا نفع لالماء القليل وماء الطهارة يشترط ان يكون طاهراً اجمعاً ، انتهى .

اقول وفي الاول ما ترى ، واما في الثاني فلتوجه المنع اليه ، نعم لو كان عين النجاسة مانعة عن وصول الماء الى البشرة ، لحكمنا بلبادية ازالتهما حتى يحصل الماء الى البشرة ، لكن هذه الحيثية لا تدخل لها في العقام ، واما في الثالث فان اريد الاجماع على طهارته قبل الوصول فلا ينفعه اذ ليس الكلام فيه ، وان اريد الاجماع عليها بعد الوصول ، فهو ممنوع فيكون نظيره غسل النجاسات فانه لا يكون الا بماء ظاهر قبل الورد ونجاسته بعد الورد بنجاسة المحلل لا تسلب الطهورية عنه ، نعم ربما يشكل بعد الالتفات الى ما ذكره بعض الاجلاء بأنهم اجمعوا من غير خلاف يعرف على ان ما كان نجساً قبل التطهير لا يكون مطهراً ، والى ما هو المشهور بينهم من نجاسة الغسالة من الخبث .

بيان الاشكال ان الماء ينجس بوصوله الى الموضع النجس فاذا انتقل الى موضع آخر من البدن لا بد ان يحكم بعدم طهوريته ، بناء على ما مر .
 لكن يمكن ان يقال بان من اراد الفرار عن هذا الاشكال لا يجب عليه الذهاب الى ما قاله جامع المقاصد ، بل عليه ان يقول بمقالة نهاية الاحكام حيث حكم بالاكتماء بغسلة واحدة للحدث والخبث فيما لا يتفعل بالملاقات كالكثير ، وفي القليل بشرط ان يكون النجاسة في آخر العضو .

ورابعها: انه لو لم تنزل النجاسة الخبيثة ارتفع حدثه ووجب عليه ازالة الخبث بعد الغسل ، ويجب تقييد ذلك بما اذا لم يكن للخبث عين مانعة عن وصول

الماء الى البدن ، وذلك التقييد اعتباره واضح ، وهذا الحكم وجبه ، لكن يجب لمن اراد الفرار عن الاشكال المتقدم ان يقول بمقالة نهاية الاحكام .
واعلم ان القول بكفاية الغسل عن الحدث والخبث ، انما هو اذا كان
الخبث مما يكتفى فيه بالمرة ، والا فعليه اتمام الباقي .

السادس : يجوز الارتعاس في الماء مطلقاً ولو كان راكداً قليلاً عملاً بالاطلاق
فما في القواعد لا ينهى له ان يرتعس في الماء الراكد فانه ان كان قليلاً افسده و
ان كان كثيراً خالف السنة بالاغتسال فيه ، ما لم نعرف مأخذه سوى ما روى عن
النبي ((ص)) : لا يبولن احدكم في الماء الراكد ولا يغتسل فيه من الجنابة ، ولكن فيه
ما ترى ، وقد قال بعض الاجلاء : بانه لم يقل بقوله احد من الاصحاب قبله ولا بعده
جيلاً بعد جيل ، واما ما ذكره في التهذيب فلا يغنى من الجوع ، والتروك في مقام
التمكن من الغير هو الاحوط ، خروجاً عن الخلاف .

(ويستحب الاستبراء) وفقاً لأكثر المتأخرين كما عن المرتضى والجلسى ،
خلافاً للمحكي عن المفيد والقاضى فيستبرأ بالبول مع التيسر والافعالاجتهاد ، و
عن المبسوط وابن حمزة وزهرة وجوب احد الامرين بل عن الاخير الاجماع عليه
وعن ظاهر كلام الجعفى وجوبهما معا ، ونسب في المختلف وجوب الاستبراء
الى سلال والحلبى ، وفي الذكرى الى الكندرى ، وظاهر صاحب الجا مع
قال^(١) وقال ابو الصلاح : يلزم الاستبراء ، وابنا بابويه : فاجتهدان تبول ، و
في من لا يحضره الفقيه : من ترك البول على اثر الجنابة او شك يردد بقية الماء
في يده فيورثه الداء الذي لا دواء له ، وهو مروي في الجعفریات عن النسي
((ص)) ، وقال ابن الجنيد : يتعرض الجنب واذا بال تخرط ونتر ، ونسب في
الذكرى القول بالوجوب الى المعظم .

والاظهر عندى الاستحباب عملاً بالأصل المؤيد بخلق كثير من الاخبار

(١) اي الذكرى . (منه)

الواردة في بيان الغسل مع التعرض للآداب المستحبة، وبما يترنم عليه النبوي المتقدم عن الجعفریات .

و اما احتجاج الصافي لوجوب الاستبراء بالبول بالاخبار الآمرة بإعادة الغسل مع الاخلال به^(١) وخروج شيء، فغير وجيه، اذ غاية الدلالة الوجوب الشرطي المحض لا الشرعي، ولعله أيضاً مراد الصافي، وعليه فيتنفوى احتمال ارادة ذلك من كلام سائر القدماء أيضاً، فلم يظهر مخالفة القدماء المشار اليهم للمختار بظهور يعتد به، سيما بعد ملاحظة ترنم جملة من تلك الاخبار الآمرة بالاعادة بعدم وجوده، فتعمق فيها .

و اما الاستدلال للوجوب بالمرور في الشهيق في باب حكم الجنابة في الصحيح عن احمد بن محمد عن ابي الحسن (ع) : عن غسل الجنابة، فقال : تغسل يدك اليمنى من المرفقين الى اصابعك، وتبول ان قدرت على البول، ثم تدخل يدك في الاناء، ثم اغسل ما اصابك منه، ثم افض على رأسك وجسدك ولا وضوء فيه .

فليس له ظهور يعتد به لكان السياق المضعف للدلالة، سيما بعد اعتضاده بما مر للمختار .

و اما الاستدلال للوجوب برواية احمد بن هلال المروية في الباب، قال : سألت عن رجل اغتسل قبل ان يبول، فكتب : ان الغسل بعد البول الا ان يكون ناسياً فلا يعيد منه الغسل، فضعيف جداً لضعف السند بل الدلالة لتضعفها الاعادة الا في حالة النسيان، وهو كما ترى .

و اما الاستدلال له بالمرور عن الفقه الرضوي : فاذا اردت الغسل من الجنابة فاجتهد ان تبول حتى تخرج فضلة المني التي في احليلك، وان جهدت ولم تقدر على البول فلا شيء عليك وتنظف موضع الاذي منك، الى آخره . فمعالم

(١) اي البول . (منه)

يثبت اعتبار سنده بحيث يصح ان يستند اليه في الواجبات ، مع عدم جابر له في المقام .

و ما نسبته في الذكرى الى المعظم قد عرفت قرب ارادتهم الوجوب الشرطى ، مع ان بعض منا يخاف قد نسب استحباب الاستبراء بالبول الى الاشهر ، هذا مضافا الى تطرق التخصيص الى قوله ((ع)) : فلا شئ عليك و الاحتياط في البول مع التيسر ثم الاجتهاد . والمراد بالاستبراء فسي العتن الاجتهاد بازالة بقايا المنى المختلفة في المحل بالبول ، او الاجتهاد بالاستبراء المعهود لا الاستبراء المعهود مطلقاً ، فلا تغفل .

(وهل الاستبراء مختص بالمنزل) كما صرح به الجماعة ام لا بل ثابت للمجنب مطلقا ولو لم ينزل وجهان والاول اجود ، فلو راي غير المنزل بللاً مشتبها فلا اعادة عليه ، وفي الذكرى بعد حكمه بعدم الاستبراء للمولج بغير انزال ، هذا مع تيقن عدم الانزال ، ولو جوزوه امكن الاستحباب الاستبراء اخذاً بالاحتياط ، اما وجوب الغسل بالبلل فلا ، لان اليقين لا يرفع بالشك .

(فلو وجد) المغتسل المستبرأ المدلول عليه التزاما بالعصدر المنزل المدلول عليه بالمقام (بللاً مشتبها بعده لم يلتفت و بدونه يعيد الغسل) اقول اذا راي المغتسل بللاً بعد الغسل فان علمه بولا او منيا لحقه حكمه بالاجماع ، وان علم انه غيرهما فلا يلحق عليه حكمهما بالاجماع كما عن بعض ، واذا اشتبه فلا يخلو اما بال واستبراء او لم يفعل شيئاً منهما ، او بال ولم يستبرأ او استبرأ ولم يبيل مع الامكان او التعذر ، فالصور خمس :

الاولى : بال واستبراء فلا اعادة عليه اجماعاً كما ادعاه غير واحد ، عملاً بالاصل ، وبالمروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الصحيح عن محمد بن الصادق ((ع)) : عن الرجل يخرج من احليله بعد ما اغتسل شئ ، قال : يغتسل و يعيد الصلوة ، الا ان يكون بال قبل ان يغتسل فانه لا يعيد غسله قال محمد و قال ابو جعفر ((ع)) : من اغتسل وهو جنب قبل ان يبول ثم وجد بللاً فقد انتقض

وان كان بال ثم اغتسل ثم وجد بللاً فليس ينقض غسله . ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً .

وفى الباب فى الصحيح عن الحلبي عن الصادق ((ع)) عن الرجل يغتسل ثم يجد بللاً وقد كان بال قبل ان يغتسل . قال : ان كان بال قبل الغسل فلا يعيد الغسل .

وفى الباب عن ساعة فى الموثق قال : سألته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل ان يبول فيجد بللاً بعد ما يغتسل . قال : يعيد الغسل . فان كان بال قبل ان يغتسل فلا يعيد غسله ولكن يتوضأ ويستنجى .

وفى الباب عن معوية بن ميسرة عن الصادق ((ع)) : فى رجل رأى بعد الغسل شيئاً . قال : ان كان بال بعد جماعه قبل الغسل فليتوضأ . وان لم يبيل حتى اغتسل ثم وجد البول فليعد الغسل .

والامر باعادة الوضوء محمول على عدم الاستبراء بعد البول . واما معه فلا وضوء ايضا لما مر فى بحث الوضوء .

الثانية : ان ينتفى الامر ان . فالمشهور المنصور اعادة الغسل . بل عن الحلبي والمصنف عليه الاجماع . عملاً بالأخبار المتقدمة . واما ما دل على عدم الاعادة مطلقاً كخبري عبد الله بن هلال و زيد الشحام المرويين فى الباب . اوضح نسيان البول كخبر جميل المروى فى الباب فشاذاً لم يعرف قائل بضمونه .

نعم ظاهر الفقيه كما عن ظاهر المقتنع : جواز الاكتفاء فيما اذا رأى بللاً ولم يبيل بالوضوء . مستنداً الى المرسل المروى فى النهاية فى باب صفة غسل الجنابة : ان كان قد رأى بللاً ولم يكن بال فليتوضأ ولا يغتسل . انما ذلك من الحبائل .

لكن جواز الاستناد اليه فى نحو المقام مما دونه خبط القناد .

الثالثة : بال ولم يستبرأ . فالمعروف بينهم اعادة الوضوء خاصة بل عن الحلبي الاجماع . وعليه يدل غير واحد من الاخبار المتقدمة . وقد تقدم فى بحث

الوضوء ما دل على الوضوء ، فما ربما ينقل عن ظاهر الشيخين في القواعد ، و التهذيبين عدم الوضوء ، ايضاً بناءً على عدمه مع غسل الجنابة ، ففيه ما ترى فلا تغفل في خبر محمد المتقدم وما ضاهاه .

الرابعة : استبراء ولم يبيل مع امكانه ، فالاشهر الاظهر اعادة الغسل ، بل عن الخلاف الاجماع هنا وفي الصورة الآتية ، عملاً باطلاق الاخبار المتقدمة ويلوح من كلام الشرايع عدم الاعادة ، وهو ضعيف .

الخامسة : استبراء ولم يبيل مع تعذره ، فعن المشهور بين الاصحاب عدم الاعادة ، وعن المنتهى التوقف ، و يظهر من جماعة من متأخري المتأخرين الاعادة ، ولهم اطلاق جملة من الاخبار المتقدمة ، وللمشهور ما تقدم عن الفقيه الرضوي المنجر بالشهرة ، وخبراً عبید الله و زيد المشار اليهما و القرينة في حملهما على المفروض هي الرضوي والشهرة .

و المسئلة محل اشكال ، وان كان الاول لا يخلو عن رجحان ما والثاني هو الاحوط .

فرعان :

الاول : اعلم ان المعروف بين الاصحاب كما صرح البعض هو عدم وجوب اعادة الصلوة الواقعة قبل رؤية الليل المشتبه ، عملاً بالاصل خلافاً للمحكي عن البعض فيعيدها ، وله صحيحة محمد المتقدمة والاستناد اليها في نحو المسئلة محل اشكال ، ويمكن حملها على الاستحباب او على الواقعة بعد رؤية الليل ، و الاحتياط مطلوب .

الثاني : هل يختص الاستبراء بالرجل ؟ كما صرح به الجماعة ومنهم المصنف كما عن المبسوط والجمال والعقود والمصباح ومختصره والوسيلة و الاصباح والسرائر والجامع ، وعن ظاهر ابن زهرة الاجماع على سقوط وجوب الاستبراء بالبول عن المرأة .

ام يعم المرأة ايضاً ؟ كما يستفاد من المفيد في القواعد ، وقال : وينبغي

لها ان يستبرأ قبل الغسل بالبول فان لم يتيسر لها ذلك لم يكن عليها شيء ،
والشيخ في النهاية حيث قال : اذا اراد الغسل من الجنابة فليستبرأ نفسه
بالبول ، فان تعذر عليه فليجتهد فان لم يأت له فليس عليه شيء ، وكذلك تفعل
المرأة ، وعن الحلبي اطلق الاستبراء .

وجهاً ينشأ من الاصل واختلاف المخرجين فلا يشترط الاول ، ومن ذهب
بعض الاصحاب اليه مع اشعار خير احمد بن هلال المتقدم في قبيل العتن
بالتعميم ، وعدم الفائدة غير مسلم لا مكان عصر البول مخرج العنى فيخرجه بولا مكان
دفع القوه الدافعة عند دفعها للبول بقايا العنى كما يشاهد عند دفع
الغايط ، مع ان مخرج منى الرجل ايضا غير مخرج بوله الا انها بالنسبة اليه
اشد تقارباً فالثاني ، وهو الاجود تسامحاً في ادلة الاستحباب ، فلو ارادت
الاستبراء بالاجتهاد فانما يكون بالعرض كما عن القوم .

تذنب :

اذا رات بعد الغسل بطلاً مشتبهاً فلا يجب عليها الغسل ولو لم يصدر
عنها الاستبراء ، عملاً بالاصل مع اختصاص اخبار الاعادة بالرجل ، وكذا لو
علمت بالعنوية ولكنها احتملت كونه (١) من الرجل ، لمكان الاصل ولخبر سليمان
منصور المتقدم اليهما الاشارة في اوائل المقصد ، وما عن الحلبي من القطع
بوجوب الغسل حينئذ لعموم الماء من الماء ففيه ما ترى .

(و) كذا يستحب (امرار اليد على الجسد) اجماعاً كما يظهر من التحرير
والمنتهى والتذكرة وعن الخلاف ، عملاً بالمروى عن الفقه الرضوي فقال ((ع)) بعد
ان ذكر انه يصب على رأسه ثلث اكف وعلى جانبيه الايمن مثل ذلك وعلى جانبه
الايسر مثل ذلك ، بما لفظه : ثم تمسح ساير بدنك وتذكر الله تعالى ، الخبر
قد تقدم في صحيحة زارة المتقدمة في شرح قول المصنف : الآقى الارتعاس

(١) اي العنى .

ما تقدم فلا تغفل .

(و تحليل ما يصل اليه الماء) كالشعر الخفيف ومعاطف الاذنين والابطين وعكة البطن في السمين وما تحت ثدي المرأة ونحو ذلك ، لما عن الفقه الرضوي قال ((ع)) : والاستظهار فيه اذا امكن .

واما الاستدلال لذلك بالمروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في الصحيح عن جميل عن الصادق ((ع)) ، عما تصنع النساء في الشعر والقرون . فقال : لم تكن هذه المشطة .^(١) انما كن يجمعنه ثم وصف اربعة امكنة ثم قال : يبالغن في الغسل .

وفي الباب عن محمد بن مسلم في الصحيح عن الباقر ((ع)) قال : حدثني سلمى خادمة رسول الله ((ص)) قالت : كان اشعار نساء النبي ((ص)) قرون رؤسهن فكان يكفين من الماء شيء قليل فاما النساء الآن فقد ينبغي لهن ان يبالغن ، ففيه نوع مناقشة .

ونقل في الذكرى عن المصنف انه حكم باستحباب تحليل المعاطف والغضون ومنابت الشعر والخاتم والسير قبل افاضة الماء للغسل ، ليكون ابعد من الاسراف واقرب الى ظن وصول الماء ، قال : ونيه عليه قدما ، الاصحاب (والمضضة والاستنشق) اجماعا كما في المدارك عملاً بالاخبار . منها المروى في الباب في الصحيح عن زرارة عن الصادق ((ع)) وفيه : ثم تمضمض واستنشق ثم تغسل جسدك ، الى آخره ، والمروى عن الفقه الرضوي قال ((ع)) : وقد يروى ان يتمضمض ويستنشق ثلثا ، وروى مرة مرة تجزيه وقال .

(والغسل بصاع) بالاجماع كما قاله غير واحد ، عملاً بجملته من الاخبار المتقدمة في شرح قول المصنف : والوضوء بماء . ويستفاد من صحيحة زرارة ومحمد بن مسلم وايي بصير المروية في باب الاغتسال من التهذيب في الزيادات

(١) المشط مثلثة وبالفتح اي الخلط و ترجيل الشعر عن القاموس .

ان ماء انقى الفرج داخل فى صاع الغسل .

(و يحرم التولية) بلا خلاف اجدد الا ما عن ظاهر الاسكانى من الجواز ، وهو ضعيف عملاً بظاهر الآية و الاخبار الآمرتين بالغسل ، وقد تقدم فى الوضوء ما يعينك .

(و يكره الاستعانة) كما عن الاصحاب ، وقد تقدم فى الوضوء ما ينفعك فراجع اليه .

و ينبغى التنبيه على امور :

الاول : يستحب غسل كل عضو ثلثاً كما قاله الجماعة ، عملاً بما دل على المساوات بين غسل الجنابة وبين غسل الميت ، مع ثبوته فيه و مسامحة فى ادلة السنن لمكان ذهاب الجماعة . وقد تقدم فى امرار اليد فى الرضوى تثليث الصب فى الاعضاء الثلاثة ، لكن فى مقطوعة زرارة المروية فى الكافى فى باب صفة الغسل : ثم صب على رأسه ثلث اكف ثم صب على منكبه الايمن مرتين وعلى منكبه الايسر مرتين ، الخبر ، وهو محمول على الجواز .

كما ان ما فى خير ريعى المروى فى الباب عن الصادق (ع) يفيض الجنب على رأسه الماء ثلثاً لا يجزيه اقل من ذلك ، محمول على التأكد .

وفى الذكرى استحباب ابن الجنيد للمرتمس ثلث غوصات يخلل شعره و يمسح ساير جسده عقيب كل غوصة ، ولا بأس به لما فيه من صورة التكرار لثلاث حقيقة انتهى ، وفيه تأمل نعم لا بأس به مسامحة ، انتهى .

الثانى : عدد الجماعة من المندوبات الموالاة ، ولا بأس به تسامحاً لما فيه من العبادة الى المغفرة ، وفى الذكرى للتحفظ عن طريان المفسد فى الغسل ولان المعلوم عن صاحب الشرع و ذريته المعصومين (ع) فعل ذلك ، انتهى ، فافهم (١) .

(١) قوله فافهم اشارة الى جواز القول بانه لما كان من الافعال العادية التى هى اسهل و اقل كلفة فى غالب الاحوال فلذلك حصل المواظبة عليها فتأمل (منه)

وعندنا ان العوالة لا تجب في الغسل ، كما قاله : في التهذيب كما عن المنتهى و في التذكرة : وهو مذهب علمائنا ، وعليه يدل خبر هشام المروى في التهذيب في باب حكم الجنابة في قضية أم اسماعيل ، وما رواه الكاظم في باب صفة الغسل عن ابراهيم بن عمر اليماني عن الصادق ((ع)) : ان علياً ((ع)) لم يربأسا ان يغسل الجنب رأسه غدوة و يغسل ساير جسده عند الصلوة ، وما رواه التهذيب في باب صفة الوضوء في الصحيح عن حريز في الوضوء يجف ، قال قلت : فاذا جف الاول قبل ان اغسل الذي يليه قال : جف او لم يجف اغسل ما بقي ، قلت : و كذلك غسل الجنابة ، قال : هو بتلك المنزلة و ايد ، بالرأس ثم افض على ساير جسده ، قلت : وان كان بعض يوم قال : نعم وعن الفقه الرضوي لأبأس بتبويض الغسل ، تغسل يديك وفرجك و رأسك و تؤخر غسل جسده الى وقت الصلوة ، ثم تغسل ان اردت ذلك .

الثالث : يستحب الدعاء بالمأثور في الاخبار ، منها المروى في زيادات باب الاغتسال من التهذيب في الموثق عن عمار الساباطي عن الصادق ((ع)) : اذا اغتسلت من جنابة فقل اللهم طهر قلبي و ثقيل سعيي واجعل ما عندك ، خيرا لي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين ، واذا اغتسلت للجمعة فقل اللهم طهر قلبي و كل آفة تمحق ديني و يبطل به عملي اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين .

والظاهر حصول الامتثال بالدعاء حال الاغتسال و بعده كما استظهره غير واحد .

الرابع : يظهر من الاخبار ان الاصل في الغسل هو الترتيبي ، وان الارتعاسي انما يجزى عنه وعليه فالاولى هو الاتيان بالترتيبي .

(ولو احدث) المغتسل (في اثائه) اي اثناء الغسل (بما) اي بحدوث (يوجب الوضوء اعاده) اي الغسل ، وفاقا للمحكي عن ابني بابويه و النهاية و المبسوط و الاصباح و الجامع و تبعهم الشهيد الاول والثاني في الرياض ، و

جماعة من متأخري المتأخرين ، بل عن المحقق الثاني في شرح الألفيسية النسبة الى الشهرة ، خلافاً للمحكي عن القاضي والحلي فلاشي عليه ، واختاره المحقق الثاني والشرائع للمحقق كما عن السيد الداماد والشيخ سليمان البحراني ، وللمحكي عن المرتضى فيتم الغسل و يتوضأ اذا اراد الدخول في الصلوة ، و اختاره المحقق والروضة و جماعة من متأخري المتأخرين .

والاول عندى لا يخلو عن قوة ، عملاً بالمروى عن الفقه الرضوي : فان حدثت حدثاً من بول او غايظ او ريح بعد ما غسلت رأسك من قبل ان تغسل جسدك فاعد الغسل من اوله .

و نحوه عن الصدوق في كتاب عرض المجالس ، عن الصادق ((ع)) ، لكن بزيادة كلمة او منى بعد قوله او ريح .

و تصور السند منجر بالشهرة المحكي التي منها الصدوق الذي ربما عدّ فتاويه في عداد النصوص عند اعوازاها ، ولولا الخبران المذكوران لكان القول الأخير قوياً ، عملاً باستصحاب الصحة ، و بعموم خبر زرارة المتقدم في وجوب التخليل المتضمن لقوله ((ع)) : كل شيء امسسته الماء فقد انقيته ، وخبري محمد بن مسلم و زرارة المتقدمين في الترتيب لتضمن الاول لقوله : فاجرى عليه الماء فقد ظهر ، والثاني لقوله : وما جرى عليه الماء فقد اجزاه ، و بعموم مادّل على ايجاب الحدث الأصغر للوضوء ، خرج منه ما خرج بدليل ولا دليل على خروج مانحن فيه عنه لا من اجماع لمكان الخلاف المتقدم ، ولا من خبر لجواز القول بانصراف مادّل على كفاية غسل الجنابة للوضوء على غير محل الفرض ، فتأمل (١) .

فيما ذكر ظهر الجواب عما تمسك به القول الثاني لعدم الوضوء ، بما دّل على عدمه مع غسل الجنابة والاحتياط في الاتمام ثم الوضوء والاعادة ، و

(١) قوله فتأمل اشارة الى جواز القول بانصراف الاطلاق المستنبط من جهة القضية الدال على اجزاء هذه الغسل الى محل غير الفرض ولكن يمكن دفعه بان هذا الاطلاق اقوى دلالة من اطلاق الاخبار الدالة على كفاية الغسل للوضوء فتأمل .

(منه)

احوط من ذلك احداث حدث بعد الغسل ثم الوضوء من ذلك الحدث .

فروع :

الاول : هل يمكن فرض تخلل الحدث في اثناء الغسل الارتماس؟ كما يظهر من بعض^(١) ، ام لا ؟ كما يظهر من آخر^(٢) وجهان ينشأن من كون المراء بالدفعه المشترطة في الارتماس العرفية ، فيمكن الحدث بعد الشروع وقبل استيلاء الماء لجميع البدن ، ومن عدم حصول الارتماس الا بعد الدخول تحت الماء واستيلاء الماء على اجزاء البدن ، كما يرشد بذلك كلام جماعة من نقلة اللغة بان الارتماس هو الانغماس ووصول الماء الى جميع البدن بعد الوسوج دفعي ، واما الدخول شيئاً فشيئاً فانما هو من المقدمات .

وعلى الاول فهل حكمه كالترتيبى ؟ فيه اشكال ، ولو قلنا بشمول العمومات المتقدمة اولا لنحو المقام ، فالقول الاخير قوى ، والاحتياط لا يترك .

الثاني : عن بعض القائلين بالاتعام والوضوء الاكتفاء باستيناف الغسل اذا نوى قطعه ليطلانه بذلك ، فيصير الحدث متقدما على الغسل ، وفيه انية القطع انما تقتضى بطلان ما يقع بعدها من الافعال ، اذا وقعت بتلك النية لا ماسبق .

الثالث : هل يجب ماء الغسل عينا او ثمنا على الزوج ام لا ؟ قال فى المنتهى على ما حكى فيه تفصيل ، قال بعضهم : لا يجب مع غنائها ، ومع الفقر يجب على الزوج تخليتها لتنتقل الى الماء او ينقل الماء اليها ، وقال آخرون يجب عليه ماء الشرب والجامع ان كل واحد منهما مما لا بد منه والاول عندى اقرب ، وفي الذكرى ماء الغسل على الزوج فى الاقرب لأنه من جملة النفقة فعليه نقله اليها ولو بالثمن او تمكينها من الانتقال اليه ، ولو احتاج الى عوض كالحمام فالاقرب وجوبه عليه ايضا مع تعذر غيره ، ووجه العدم ان ذلك مؤنة التمكين

(١) وهو المدارك . (منه)

(٢) وهو الحدائق كما عن ظاهر الذكرى . (منه)

الواجب عليها وربما فرق بين غسل الجنابة وغيرها، إذا كان سبب الجنابة من الزوج .
 وأما الأمة فالأقرب أنه كالزوجة لأنها مؤنة محضة وانتقالها إلى التيمم مع
 وجود الماء بعيد . وحمله على دم المتعة قياس من غير جامع ، ويعارضه بوجوب
 فطرتها وكذا ما طهارتها .

وفي الدروس وفي وجوب شئ الماء على الزوج نظر نعم يجب تمكينها .
 ويظهر من التذكرة التوقف . (١)

وسيجيء في كتاب النكاح أن ساعدنا التوفيق تحقيق الكلام في ذلك
 إنشاء الله تعالى .

الرابع : الأظهر أن الحدث الأصغر الواقع في أثناء غير غسل الجنابة لا
 يوجب بطلان الغسل ، بل عليه الاتمام والوضوء لما مر .

وأما التخيير المحكى عن البيان بأن الرفع للحدث مجموع الغسل و
 الوضوء فكل منهما علة ناقصة في رفعه فالحدث المتخلل لا بد له من رافع والوضوء
 منفرداً أو مع بعض الغسل لا يكفي في رفعه ، فلا بد من الاعادة ففيه ما ترى .

الخامس : لو شك في شيء من أفعال الغسل بعد الفراغ من الغسل فلا
 يلتفت ، إذ امتثال الأمر يقتضي الاجزاء ، ولما سيأتى ، ولو شك فيه ولم يدخل
 بعد في غيره من الأفعال انتهى به ، عملاً بالأصل ، ولو شك في فعل من أفعاله
 وقد دخل في فعل آخر من أفعاله فالأظهر عدم الالتفات ، التفاتاً إلى المروى
 في التهذيب في باب أحكام السهو في الزيادات في الموثق كالصحيح عن محمد
 بن مسلم عن الباقر (ع) : كلما شككت فيه مما قدمي فامضه كما هو .

وبعضه موثقة ابن أبي يعفور عن الصادق (ع) : إذا شككت في شيء من الوضوء
 وقد دخلت في غيره فليس شكك بشيء ، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه .

والتقريب تعميم الحصر خرج منه أفعال الوضوء ولا دليل على خروج غيره ،
 بل يمكن جعل هذه حجة مستقلة وكذا الكلام في سائر الأغسال .

(١) وقد صرح بعض الأجلاء أيضاً بالتوقف قال لعدم النص في المقام . (منه)

فبما ذكر ظهران ما ذكره الالفية وغيرها بأن الشك فيه كالوضوء ، في وجوب الاتيان به وهو في حاله ولو دخل في فعل آخر من افعاله ، معالوجه لم يعتد به والعمل بالأصل بعد الخبرين معالوجه له ، كما لا وجه لما قاله البعض حاكيا عن الجماعة ايضا بأن شكه لو كان بعد الانصراف فان كان مرتسا او من عادته البوالاه لا يلتفت ، قال : للظاهر ولزوم الحرج والضرر بالتفاته ، وبعض الاخبار يتناولها بعمومه ، وإن لم يكن كذلك فكالشك في الأثناء ، قال : ولم اتف على خلاف في ذلك ، ولا يبعد لاصالة العدم ولا ظاهرا ينافي بحسب الظاهر والمبحث فيه مجال لولا عدم الوقوف على الخلاف .

وقال في المقاصد العلية بعد حكمه بالرجوع : لو كان الشك في الأثناء كالوضوء ولو كان بعد الانصراف من الغسل لم يلتفت ان كان مرتسا ومن عادته المتابعة ، او كان الشك في غير الجزء الأخير مع تحقق فعل الآخر ، عملاً بالظاهر والا فكالشك في الأثناء لعدم الاكمال واصالة عدم الفعل المشكوك فيه ، ويحتمل وجوب العود الى المشكوك فيه في غسل الترتيب مطلقاً لاصالة عدم فعله او عدم الحكم بالاكمال مع الشك في شيء من سابق الافعال لاصالة عدم فعله ، وبطلان غسل الواقع بعده لعدم الترتيب ، انتهى .

اقول الحق هو ما قلناه في الشك في الأثناء وكذا في الشك بعد اعتقاد الانصراف ، اذا امتثال الامر يقتضى الاجزاء ، بل مقتضاء عدم الرجوع ، ولو كان الترك مظنوناً وكان متعلقاً بالجزء الأخير فما ظنك بالشك ؟

وما تقدم من التفصيل في نقل كلام المقاصد العلية وغيره معالوجه له يعتد به ، وعدم جراءة الفاضل المتقدم على الخلاف حيث لم يجد مخالفاً ، معالوجه له في نحو المسئلة التي لم يفرضها اكثر العلماء في كتبهم كالمقام فافهم ذلك ان كنت من اهله .

(المقصد الثاني في) بيان (الحيض) وهو لغة السيل كما عن المشهور من قولهم حاض الوادي اذا سال ، ثم نقل الى الدم الذي يقذفه السرحم اذا

بلغت المرأة ، ثم تعتاده غالباً في أوقات معلومة لحكمة اعداد المرأة للحمل ، ثم اعدادة جنيناً ثم رضيعاً باستحالة لبنها ، فاذا خلعت من الحمل والرضاع بقي الدم لا مصرف له فيستقر في مكان ، ثم يخرج غالباً في كل شهر هلالاً سبعة ايام او اقل او اكثر ، بحسب قرب مزاجها من الحرارة وبعده عنها ، ويستفاد من كلام جماعة من اهل اللغة اطلاقه على هذا المعنى ، فيدور الأمر بين النقل والاشتراك والمجاز .

(وهو في الاغلب) والتقييد به لاجراجه به الصفة والكثرة الموجودة في ايام العادة فانها حيض ، كما ان ما تضمن للمصنفات الآتية في ايام الطهر استحاضة .

(دم اسود حار يخرج بحرقه) وهي اللدغ الحاصل من خروج الدم بدفع وحرارة ، عملاً بالمروى في الكافي في باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة عن اسحق بن جرير في الموثق عن الصادق ((ع)) ، وفيه : دم الحيض ليس به خفاءً وهو دم حار تجد له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد .

وفي الباب في الصحيح عن الحفص بن البختري عن الصادق ((ع)) : دم الحيض حار عبيط ^(١) اسود له دفع وحرارة ، ودم الاستحاضة اصفر بارد ، فاذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلوة .

وفي الباب في الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) : ان دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد ، ان دم الاستحاضة بارد ، وان دم الحيض حار .

واما رواية محمد بن مسلم المروية في الكافي في باب الحبلى ، ومرسلة ابن ابي عمير المروية في التهذيب في باب الحيض في الزيادات ، المعرفتان لدم الحيض بالحمراء ، المعتضدتان بتوصيف دم الحيض في مرسلة يونس

(١) العبيط من الدم الخالص الطرى من الصحاح . (منه)

المروية في التهذيب في زيادات باب الحيض بالبحراني المفسر بالحمرة
الشديدة كما عن كتب اللغة، وفي التذكرة البحراني الاحمر الشديد الحمرة و
السواد .

فكما يقتضي تعريفه بالاحمر كما صنعه في القواعد ، او بالاسود والاحمر
كما صنعه مختصر النافع التفاتا الى الجمع بين الاخبار لا الاقتصار على الاسود
كما صنعه العتن وجملة من الكتب، لكن يمكن الدفع بملاحظة قيد الأغلب، فافهم .
والمستفاد من جملة من هذه الأخبار يعد ضم بعضها الى بعض ، انه
حيث ما وجدت هذه الاوصاف يجب الحكم بالحيض الا ما خرج بدليل كما قاله
الجماعة . (١)

واما ما يظهر من البعض التأمل في ذلك قال : بل المستفاد من بعضها
الرجوع اليها عند الاشتباه بينه وبين الاستحاضة خاصة ، ففيه مناقشة ، نعم المورد
هو الاشتباه بينه وبين الاستحاضة ، وذلك لا يقتضي التخصيص .
وبالجملة المستفاد من غير واحد من الاخبار ، دوران الحيض مدارها
وجوداً وعدماً ، الا ما خرج بدليل كما قاله غير واحد .

(فان اشتبه) دم الحيض (بالعدرة) اي بدم العذرة بحذف الضاف ، و
هي بضم العين المهملة و سكون الذال المعجمة البكارة وضعت قطنة .
(فان خرجت القطنة متطوقة فهو) دم (عذرة والا) كان خرجت مستنقعة
(فهو حيض) وفاقاً للأكثر ، عملاً بالمروى في الكافي في باب معرفة دم الحيض و
العذرة في الصحيح ، عن خلف بن حماد عن الكاظم (ع) وفيه : تستد خيل
القطنة ثم تدعها ملياً ثم تخرجها اخراجاً رقيقاً ، فان كان الدم مطسوقاً فسي
القطنة فهو من العذرة ، وان كان مستنقعاً في القطنة فهو من الحيض .
وفي الباب في الصحيح عن زياد بن سوفة عن الباقر (ع) ، عن رجل

(١) ومنهم الحدائق والذخيرة والمدارك . (منه)

افتض امرأته او امته فرأت دما كثيرا لا ينقطع عنها يوماً ، كيف تصنع بالصلوة ؟ قال : تمسك الكرسف فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فانه من العذرة ، وتغتسل و تمسك معها قطنة وتصلى فان خرج الكرسف منغمسا بالدم فهو من الطمث ، تفعد عن الصلوة ايام الحيض .

وعن الفقه الرضوى : وان افتضها زوجها ولم يرق الدم ، ولا تدري دم الحيض هو ام دم العذرة ، فعليها ان تدخل قطنة فان خرجت القطنة مطوقة بالدم فهو من العذرة ، وان خرجت منغمسة فهو الحيض .

و ظاهر مختصر النافع و صريح التحرير التوقف في الحكم بالحيضية مع الاستقاع ، ولا وجه له بعد الاخبار المذكورة ، المنجبرة بالقاعدة بان ما امكن ان يكون حيضا فهو حيض ، سيما بعد الالتفات الى ما حكى عنه في التحرير بعد ذلك ، بان ما تراه المرأة من الثلاثة الى العشرة يحكم بكونه حيضاً ، وان فلا عبرة بلونه ما لم يعلم انه لقرح او عذرة ، ونقل عليه الاجماع ، هذا مضافاً الى ان المحكى عنده في التحرير فرض المسئلة فيما اذا جاء الدم بصفة دم الحيض ، و عليه فلا وجه لاحتمال التوقف ، فما ظنك به ؟

والاظهر العمل بصحيفة خلف المتقدمة المبينة لكيفية العمل في ذلك . فما في الرياض وضعت قطنة بعد ان تستلقى على ظهرها وترفع رجلها ثم تصير هنيئة ثم تخرجها اخراجاً رقيقاً ، الى ان قال : ومستند ذلك روايات عن أهل البيت (ع) ، لكن في بعضها الامر باستدخال القطنة من غير تقييد بالاستلقاء ، وفي بعضها استدخال الاصبع مع الاستلقاء ، وطريق الجمع حمل المطلق على المقيد والتخيير بين الاصبع والكرسف اظهر في الدلالة ، انتهى .

ما لم اجد له وجهاً ، ولم اقف عليه في شيء من الاخبار ، كما صرح بذلك الجماعة و منهم سبطه في المدارك ، ولعل منشأ توهمه هو رواية القرحة الآتية فعرض له سهو في اجرائها في المقام .

(وما) اي الدم الخارج عن المرأة (قبل) اكمال (التسع ومن الايمن وبعد)

سن (الياس و اقل من ثلاثة ايام متوالية والزائد عن اكثره) اى اكثر الحيض و الزائد عن (اكثر النفاس ليس بحيض) خبر للعلماء الموصولة . اما الحكم الاول فاجماعى كما حكاه الجماعة . و عليه يدل غير واحد من الاخبار .

كالمرؤى عن التهذيب فى كتاب الطلاق عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق عليه السلام : ثلث يتزوجن على كل حال التى لم تحض و مثلها لا تحيض . قال : ما حدها ؟ قال : اذا اتى لها اقل من تسع سنين . و التى لم يدخل بها . و التى قد يئست من الحيض و مثلها لا تحيض . قال قلت : وما حدها قال : اذا كان لها خمسون سنة .

واما الاشكال المشهور بانهم ذكروا ان الحيض دليل على البلوغ . فكيف يحتج ذلك مع حكمهم هنا بان ما تراه قبل التسع فليس بحيض ؟ فقد اجيب عنه بحمل ما هنا على من علم سنّها فانه لا يحكم بكون الدم السابق على اكمال التسع حيضا . وحمل ما سياتى على من جهل سنّها مع خروج الدم الجا مع لاوصاف الحيض . فانه يحكم بكونه حيضا ويعلم به البلوغ . كما ذكره الاصحاب و نقل فيه الاجماع .

اقول و يؤيده ما فى بعض^(١) الاخبار : اذا بلغ الغلام ثلث عشر سنة كتبت له الحسنه و كتبت عليه السيئة . و اذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك و ذلك انها تحيض لتسع سنين .

واما ان الدم الخارج من الايمن فليس بحيض بل الحيض هو الخارج عن الايسر . فهو المحكى عن الاكثر . عملاً بالمرؤى فى التهذيب فى باب الحيض فى الزيادات عن محمد بن يحيى رفعه عن ايان عن الصادق ((ع)) : فتاة منابها قرحة فى جوفها و الدم سائل لا يدري من دم الحيض او من دم القرحة . فقال : مرها فلتستلق على ظهرها و ترفع رجلها و تستدخل اصبعها الوسطى . فان

(١) و هو رواية عبد بن ستان . (منه)

خرج الدم من الجانب الايسر فهو من الحيض ، وان خرج من الجانب الايمن فهو من القرحة .

خلافًا للمحكى عن الاسكافى فاعتبر الحيض عن الجانب الايمن ، و تبعه الذكوى والدروس ، وله الخبر المتقدم ، لكن برواية الكافى اذ هو رواه فى باب معرفة دم الحيض والعذرة بابدال الايسر بالايمن والايمن بالايسر .

اقول والكافى وان كان اضبط من التهذيب ، لكن الترجيح هنا فى رواية التهذيب لمكان الشهرة ، وفتوى الصدوق ، والمروى عن الفقه الرضوى قال ((ع)) وان اشتبه عليها الحيض ودم القرحة فربما كان من فروجها قرحة ، فعليها ان تستلقى على قفاها و تدخل اصبعها فان خرج الدم من الجانب الايمن فهو من القرحة ، وان خرج من الجانب الايسر فهو من الحيض ، وما قاله بعض المحققين بان المعروف من النساء والمشهور بينهما ان الامر كذلك .

واما ما فى الذكوى بان كثيراً من نسخ التهذيب كالكافى وما عن ابن طاوس بان ماتقدم عن التهذيب فى بعض نسخه الجديدة ، ففيه ان ذهاب الشيخ الى المختار اقوى شاهد فى كون الرواية كما نقلناها عنه ، هذا مضافاً الى المحكى عن البعض من اتفاق نسخ التهذيب كما تقدم ، والى انالم نعثر على نقل نسخه اخرى لامن المحشين ولا من الغير سواهما ، ولعل من هنا رجع الشهيد فى البيان و افتى بالمختار ان البيان متأخر على ما صرح بعضهم .
فبما ذكر ظهر ان ما فى المدارك كما عن التحرير من عدم اعتبار الجانب بالمرة ما لا ينبغي الالتفات اليه .

وهل الجانب يعتبر مطلقاً ؟ كما يظهر من المتن وغيره^(١) فى المدارك وهو غير بعيد ، فان الجانب ان كان له مدخل فى حقيقة الحيض وجب اطراده ، والا فلا .

(١) وهو الاسكافى . (منه)

ام لا يل يختص بحال الاشتباه بالقرحة ؟ كما يرمى اليه الاكثر حيث قالوا
به بعد فرض الاشتباه بالقرحة ، وجهان .
ولنعم ما قال في الرياض فليتوقف في هذه المسئلة وجه واضح ، وان كان
ولا بد فالعمل على ما عليه الاكثراى الاختصاص .
واما انه لا حيض بعد الياس فاجماعى ، كما عن الجماعة لكن الخلاف كما
سيجى في حده .

واما ان الناقص عن الثلاثة فليس يحيض ، فاجماعى ايضاً كما صرح البعض .
واما الحكم الخامس فاتفق ايضاً ، كما صرح البعض و سيجى بيانه ، و
بيان الحكم السادس انشاء الله .

(وياس) المرأة (غير القرشية) وهو المنسوبة الى النضر بن كنانة بابيها
كما عن المشهور ، وعن ظاهر الجماعة كفاية الانتساب بالام ايضاً ، قيل وهذا
الاحتمال هنا يرجح منه في نظاييره ، لان للام مدخلاً شرعياً في حكم الحيض في
الجملة بسبب تقارب الامزجة ، ومن ثم اعتبرت الخالات ويناتهن في المبتدئة
(والنيطية) وهى على استفيد من الجوهرى والمطرزى وابن الأثير ، و
صاحب القاموس : صنف معروف ينزلون بالبطايح بين العراقيين الكوفة والبصرة
وفى الصحاح عن بعضهم ان اهل عمان عرب استنيطوا واهل البحر يننيط
استعربوا .

(بيلوغ خمسين) اى باكمال الخمسين والمراد الهلالية ، عملاً بالعتبار .
(واحد يهما) اى القرشية والنيطية (بستين) سنة اقول اختلفوا فيما
يتحقق به الياس ، فالمحكى عن الشيخ في النهاية والجمال الخمسون مطلقاً و
واختاره الشرايع في كتاب الطلاق والمدارك ، وفى الشرايع وفى بحث الحيض
الستون مطلقاً وهو المحكى عن المنتهى ، ولاظهر التفصيل بين القرشية والثانى
وغيرها فالاول ، وفقاً للجماعة بل المشهور كما صرح به البعض^(١) واستظهره
(١) وهو الذخيرة و شرح مفاتيح . (منه)

آخر (١) عملاً بالمروى في التهذيب في باب الحيض في الزيادات في الصحيح ،
عن ابن أبي عمير الثقة المجمع على تصحيح ما يصح عنه الذي لا يرسل الآ عن
الثقة على ما قيل ، عن بعض اصحابنا عن الصادق ((ع)) : اذا بلغت المرأة
خمسین سنة لم تر حمراء الا ان تكون امراء من قريش .

وعدم ذكر الستين غير قاذح لمكان الاجتماع المركب ، المحتضد بالمروى عن
المبسوط حيث قال : ثياس المرأة اذا بلغت خمسین سنة الا ان تكون امراء
من قريش ، فانها روى انها ترى دم الحيض الى ستين سنة ، وعن القواعد روى
ان القرشية من النساء والنبطية تريان الدم الى ستين سنة .
وكون الحمرة في الخبر كناية عن الحيض مما لا سبيل الى انكاره ، سيما
في كلام الامام الذي هو امام الكلام .

وبما ذكر ظهر وجه الجمع بين اطلاق الاخبار الدالة على الخمسين ،
كخبر عبد الرحمن المتقدم ، وروايته الاخرى ، ومرسله ابن ابي نصر المرويتين
في الباب المتقدم ، وبين اطلاق ما دل على الستين كالمروى في باب زيادات
النكاح من التهذيب عن عبد الرحمن بن الحجاج عن الصادق ((ع)) : ثلاث
يتزوجن على كل حال التي قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض قلت : ومتى
تكون كذلك ؟ قال : اذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض .

والاظهر اطلاق النبطية بالقرشية وفقاً للمصنف وغيره ، بل تسبه في
جامع المقاصد والرياض الى الشهرة ، عملاً بمرسله القواعد المتقدمة المعتضدة
بالشبهة المحكية .

واما الاستناد في ذلك بالنسبة الى النبطية والقرشية بالعمومات الدالة
على تخصيص المرأة بروية الدم ، خرج غيرها بالنسبة الى ما زاد عن الخمسين
بالاخبار المتعارف بها ولا دليل على خروجها عنها ، التفاتاً الى انصراف

(١) وهو الحديث . (منه)

اطلاق الدالة على الخمسين الى غيرها لمكان تدرتها ، ففي مناقشة^(١) واضحة سيما بعد الالتفات الى الاستثناء المتقدم كصحيحة ابن ابي عمير المتقدمة فانهم .

تنبيه :

كل امرأة علمت نسبها فحكمها واضح ، واما اذا اشتبه فقد قال جماعة^(٢) بان الاصل عدم كونها قرشية او نبطية ، والظاهر ان المراد به هنا الراجح كما صرح بعضهم^(٣) ويظهر من الذخيرة ، التأمل فيه .
اقول وهو في محله اذا كان شكاً متساوياً او كان العدم مرجوحاً ، واما مع حصول الظن بالعدم ، فالاقوى متابعتة عملاً بالسيرة المستمرة ، اذ قلما يوجد شخص يعلم نسبه .

(واقله) اي الحيض (ثلاثة ايام متوالية واكثره عشرة) بالاجماع في الحديث كما حكاه الجماعة عملاً بالنصوص المتجاوزة عن حد الاستفاضة .
ومنها المروى في التهذيب في باب حكم الحيض في الصحيح عن يعقوب بن يقطين عن ابي الحسن ((ع)) : اذ نى الحيض ثلثة واقصاه عشرة .
واما صحيحة عبد الله بن سنان المروية في الباب عن الصادق ((ع)) : اكثر ما يكون الحيض ثمان واذ نى ما يكون منه ثلثة ، ففي التهذيب هذا حديث شاذ اجتمعت العصابة على ترك العمل به .

اقول ويحتمل ان يكون الوجه فيها الاكثر بحسب العادة والمغالبة ، اذ بلوغ العشرة في العادة نادر جداً لا بحسب الشرع وعلى الاشهر الاظهر في اشتراط التوالي في الايام الثلثة ، عملاً بالمروى عن الفقه الرضوي : وان رأيت

(١) وجه المناقشة ان لنا على ذلك ان نقول هذا الكلام بالنسبة الى كل طائفة ودونه خراط القتاد بل الاظهر الشمول . (منه)
(٢) وهو العدارك وشرح مفاتيح و الروضة . (منه)
(٣) وهو شرح مفاتيح . (منه)

يوماً أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات ، وعليها ان تقضى الصلوة التي تركتها في اليوم واليومين ، وقصور السند منجبر بغنى المشهور الذي منهم الصدوقان ، اللذان يظهر من التتبع في كلامهما ان كتاب الفقه الرضوي معتمد عندهما في الغاية بحيث ينطبقان كثيراً على احاد يشهه العبارة كالمقام ، حيث قال في الفقيه حاكياً عن ابيه في الرسالة : فان رأت الدم يوماً أو يومين الى آخر الرضوي .

هذا مضافاً الى ان سند الكتاب مع قطع النظر عن هذا لا يخلو عن اعتبار ، فراجع الى اوائل البحار في ذلك .

خلافاً للنهيية فقال : فان رأت المرأة الدم يوماً أو يومين فلتترك الصلوة والصوم ، فان رأت اليوم الثالث او فيما بعدهما الى يوم العاشر فذلك دم حيض ، وان لم تر بعد ذلك دمّاً الا بعد انقضاء العشرة ايام فان ذلك ليس بدم حيض ، ووجب عليها قضاء الصلوة والصوم فيما تركته ، وان رأت الدم بعد عشرة ايام فذلك ليس بدم حيض .

وظاهره عدم اشتراط التوالى كما عن القاضى ، ولهما المروى في الكافي في باب ادنى الحيض ، عن يونس عن بعض رجاله ، عن الصادق (ع) : ادنى الطهر عشرة ايام وذلك ان المرأة اول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة ايام ، فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى يرجع الى ثلثة ايام فاذ رجعت الى ثلثة ايام ارتفع حيضها ، ولا يكون اقل من ثلثة ايام ، فاذا رأت المرأة الدم في ايام حيضها تركت الصلوة ، فان استمر بها الدم ثلثة ايام فهي حايض وان انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين اغتسلت وصلت وانتظرت في يوم رأت الدم الى عشرة ايام ، فان رأت في تلك العشرة ايام من يوم رأت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلثة ايام ، فذلك الذي رآته في اول الأمر مع هذا الذي رآته بعد ذلك في العشرة فهو من الحيض ، وان مر بها من يوم رأت الدم عشرة ايام ولم تر الدم فذلك اليوم واليومان الذي رآته لم يكن من الحيض ، اما كان من علة الخبر .

والمرور في الشهيد في باب حكم الحيض ، في الصحيح على الصحيح
لمكان ابراهيم بن هاشم ، عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) قال : اذا رأت المرأة
الدم قبل عشرة ايام فهو من الحيضة الاولى ، وان كان بعد العشرة فهو من
الحيضة المستقبلة .

وفي الباب في الموثق عن محمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) قال : اقل ما
يكون الحيض ثلاثة ايام . واذا رأت الدم قبل عشرة ايام فهي من الحيضة الاولى
واذا رآته بعد عشرة ايام فهو من حيضة اخرى مستقبلة .

والاول لمكان قصور سنده مما لا يقوم حجة وكذا الثاني ، فيما اذا خالفه
فيه مشهور الطائفة كالمقام ، خصوصاً بعد ملاحظة رجوع الشيخ المخالف لهم
في النهاية عن قوله في كتاب الجمل على ما حكى عنه .

وبذلك ظهر حال الخبر الثالث ، هذا مضافاً الى ضعف دلالة الاخيرين
اذ التقريب في الاستدلال عليهما هو ما ذكره بعض الاجلاء بان ظاهرهما ان
العشرة التي وقع التفصيل فيها يكون رؤية الدم قبل تمامها فيكون من الحيضة
الاولى ، او بعده فيكون حيضة مستقلة ، انما هي عشرة واحدة وهي ما بعد رؤية
الدم الاول سواء كان يوماً او يومين او ثلاثة ، وسيدوها انقطاع الدم الاول ، و
اللام في العشرة الثانية عهدة كما في قوله تعالى : ((و ارسلنا الى فرعون رسولا
فعمى فرعون الرسول)) .

قال : وعلى ما ذكره يلزم ان يكون مبدأ العشرة من اول الدم الاول ، وهو
وان تم لهم بالنسبة الى اول الترديد ان لا يتم لهم بالنسبة الى ترديد
الثاني ، وهو قوله : وان كان بعد العشرة فانها عبارة عن عشرة ايام الطهر البتة .
وبالجمله فان مبنى كلامهم على ان المراد بالعشرة الاول مبدأ الدم
الاول ، وبالعشرة الثانية من انقطاعه ، ولا يخفى ما فيه من التحمل بل البطلان اذ
العتبار من الترديد بين المذكورين هو اتحاد العشرة لاتعدادها ، انتهى .

وفيه انا لو جعلنا مبدأ العشرة الاولى من انقطاع الدم الاول لا من اول

رويته . يلزم تجويز كون الحيض اكثر من عشرة فيما لو رأت يومين ثم لم تره الا بعد التسعة ، لصدق انها رأت الدم قبل اتمام العشرة ، وهو مخالف للاجماع نصاً وفتوى .

وعليه فالمراد بالميدء اول الدم كما يدل عليه المرسلة المتقدمة التي استدل بها لهذا القول ، وعليه فلا نزاع في مدلول الخبر بان ما تراه المرأة في العشرة المذكورة من الحيضة الاولى ، وليس المراد بالعشرة الواقعة في الترديد الثاني غير العشرة الواقعة في الترديد الاول ، حتى يلزم التفكيك بين العشريتين ، بل المراد منهما بقريضة التبادر شيء واحد ولاضير فيه ، نعم غاية الامر ان قوله وان كان بعد العشرة شامل لما اذا لم يتخلل بين الدميين اقل الطهر ، اعنى عشر ايام او اذا تخلل ، والاوّل مخالف للاجماع فليقيد الاطلاق بالثاني ، وشيوع التقيد في الكتاب والسنة بمكان ، حتى قيل ما عن عام الا وقد خص .

وان قلت : هب ان المراد بميدء العشرة ميدء الروية ولكن الاطلاق يكفيها . قلت : ليس الاطلاق بحيث تطمئن به النفس لجواز القول بان المعصوم (اع) هنا في صدد بيان حكم آخر هب ولكن يجب تقييده بما مر ، هذا مضافاً الى انه لو قيل بان المتبادر من الخبر الأخير وما ضاهاه الثلاثة المتوالية لما جازلنا التخطئة .

فروع :

الاول : قال الشارح الفاضل على هذا القول ، يعنى عدم اعتبار التوالى ولو رأت الاول والخامس والعاشر فالثلثة حيض لاغير ، واعترض عليه المدارك بان مقتضاه ان ايام النقا المتخللة بين ايام روية الدم يكون طهراً ، وهو مشكل لان الطهر لا يكون اقل من عشرة ايام اجمالاً ، وايضاً قد صرح التحرير والمنتهى وغيرهما من الاصحاب بانها لو رأت ثلثة ثم رأت العاشر كان الايام الاربعة وما بينها من ايام النقا ، حيضاً ، والحكم في المسثلتين واحد .

اقول والا يراد في موقعه كما يظهر لك انشاء الله في المتن الآتى ، و
عبارة النهاية كما عرفت لها لا ظهور لها فيما قاله اصلاً ، وظهور صدر المرسل
المتقدمة على فرض تسليمه معارض بذيلها ، والمرجحات مع الذيل .

الثانى : هل يجب على المختار استمرار الدم في الثلثة بلبا ليهيأ بحيث
مضى وضعت الكرسف تلوث ، كما في جامع المقاصد وعن المحرر ومعطى الكافى
للحلبى والغنية وعن المبسوط انه اذا رأت ساعة دماً وساعة طهراً كذلك الى
العشرة لم يكن ذلك حيضاً ، على مذاهب من يراعى ثلثة ايام متواليات ، ومن يقول
يضاف الثانى الى الاول ، يقول ينتظر فان كان يتم ثلثة ايام من جملة العشرة
كان الكل حيضاً ، وان لم يتم كان طهراً .

وعن المنتهى لو تناوب الدم والنقاء في الساعة في العشرة ، يضم الدما ،
بعضها الى بعض على عدم اشتراط التوالى ، وكذا عن الجامع .
وعن ابن سعيد لو رأت يومين ونصف وانقطع لم يكن حيضاً لأنه لم يستمر
ثلاثاً بلا خلاف ، انتهى .

ام يكفى وجوده في كل يوم من الثلثة وان لم يستوعبها ؟ كما صرح به الجماعة
ومنهم المدارك والذخيرة ناسبين له الى ظاهر الاكثر ، وعن التذكرة ونهاية
الاحكام ان لخروج الدم فترات لا تخل بالاستمرار ، وفي الاول الاجماع عليه .

ام يعتبر ان يكون في اول الاول وآخر الآخر وفي أى جزء من الوسط ؟
فاذا رأت في اول جزء من اول ليلة من الشهر فلا بد ان تراه اخر جزء من اليوم
الثالث بحيث يكون عند غرويه موجوداً ، وفي يوم الوسط يكفى أى جزء كان كما
عن السيد حسن بن السيد جعفر معاصر الشارح الفاضل ، ونفى بعض (١)
عنه البعد .

اوجه تنشأ مما يظهر مما تقدم عن المبسوط والمنتهى وابن سعيد من

(١) وهو الحبل المتين . (منه)

مسلمية اعتبار الاستمرار عند القائلين بالتوالى ، مع اشعار الاخير بالاجماع و
عدم منافات ما تقدم عن التذكرة ونهاية الاحكام له اذ المراد حصول التلويت ولو
فى الجملة فى القطنة ، فالاول .

ومن اطلاق الرضوى ، وعدم لزوم المطابقة بين الظرف والمظروف
فالثانى .

وما ثبت بالنص والاجماع من ان الحيض لا يكون اقل من ثلاثة ايام ، و
ذلك يقتضى اعتبار وجوده فى الطرفين المذكورين اذ لو لم يعتبر كذلك لم يكن
الاقل اقل ، فالثالث .

والثانى قوى ، ولكن لعل الاول اقوى سيما بعد احتمال ورود الاطلاق
مورد الغالب من احوال النساء . من رويتهن الثلاثة على سبيل الاستمرار ، ولو
بحصول تلويت ما فى القطنة على ما هو الظاهر ، وقد سمعت ذلك من جماعة
منهن ، هذا مضافاً الى ما يترنم عليه مرسلة يونس المتقدمة المتضمنة لقوله ((ع)) :
فان استمر بها الدم ثلاثة ايام فهي حايض .

واما نسبة الثانى الى الاكثر ففيه مناقشة ، سيما بعد ملاحظة ما فى جامع
المقاصد لا تعرف فى كلام احد من المعتبرين تعييناً للمراد بالتوالى والمتبادر
من الافهام من كون الدم ثلاثة ايام حصوله فيها على الاتصال ، بحيث وضعت
الكسف تلوث به ، وقد يوجد فى بعض الحواشى الاكتفاء بحصوله فيها فى
الجملة وهو رجوع الى ما ليس له مرجع ، انتهى .

وعدم العرفان المذكور لا يوهن المختار ، لما عرفت من وجوده فى كلام
جماعة من الاخبار على النهج المتقدم المؤذن بما عرفته .

الثالث : هل اللبالي معتبرة فى الايام الثلاثة ؟ كما صرح به الجماعة و
منهم جامع المقاصد قال : اما لكونها داخلة فى سماها ، او تغليباً وقد صرح
بدخولها فى بعض الاخبار من طرق العامة .

ومنهم المحكى عن الاسكافى والمنتهى والتذكرة مع دعوى فهم الاجماع

عليه منهما .

ام يكفي ما عدا الليلة الاولى ؟ كما قواه بعض مشايخنا حاكيا عن ما احتمله البعض .

ام يكفي النهار خاصة ؟ كما احتمله بعض مشايخنا قال : الا ان الظاهر عدم الخلاف في دخول الليلتين فيها .

اوجه تنشأ مما تقدم عن المنتهى والتذكرة فالاول ، ومن الاطلاق الثالث ، ومن ظهور عدم الخلاف في دخول الليلتين على ما ادعاه من اشرنا اليه فالثاني ولعله الاجود ، وما تقدم عن المنتهى والتذكرة فيه تأمل واضح .

الرابع : الظاهر ان المراد بالثلاثة مقدارها من الزمان ولو بالتلفيق ، فلو راته من اول الظهر مثلاً اعتبر الامتداد الى ظهر اليوم الرابع ، كما استظهر بعض الاجلاء ايضاً و سنشير الى نظير ذلك في بحث صلوة المسافر في اقامة العشرة .

(وهي) اي العشرة (اقل الطهر) اجماعاً نقله الجماعة ، عملاً بالمروى في التهذيب في باب حكم الحيض في الصحيح عن محمد بن مسلم عن الياقر (ع) لا يكون القرء في اقل من عشرة فما زاد اقل ما يكون عشرة من حين تطهر الى ان ترى الدم .

و بعسلة يونس المتقدمة ، ولاضير في اشتغالها على الغزيف اذ هي حينئذ كالعام المخصص فيما بقي حجة ، وضعف سندها في نحو المقام مشجر بالاجماع المحكية وليس انجباره في نحو المقام باعثاً لاعتبره فيما لم يقم عليه الجاهر فافهم ذلك ان كنت من اهله ، ولاحد لاكثر الطهر بالاجماع ، كما في التذكرة ، قال : وقول ابي الصلاح اكثره ثلثة اشهر بناءً على غالب العادات ، اقول و عليه يدل الاصل .

(وما بينهما) اي بين الثلثة والعشرة يكون حياً (بحسب العادة) المستقر بها اشرنا اليه (و مستقر) اي العادة (بشهرين متفقين) في حصول

الحيض فيهما (عدداً) أى فى عدد ايام الحيض (ووقتاً) أى فى وقت حصوله ،
اجماعاً كما يستفاد من الجماعة ، عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب الحيض فى
الزيادات عن يونس عن غير واحد ، عن الصادق (ع) ، وفيه : فان انقطع الدم
لوقته من الشهر الاول سواء حتى توالى (١) عليها حيضتان او ثلث ، فقد علم
الان ان ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً وتعمل عليه وتدع ما سواه ويكون
سنتها فيما يستقبل ان استحاضت فقد صارت سنة الى ان تجلس اقراءها ، و
انما جعل الوقت ان توالى (٢) عليها حيضتان او ثلث ، لقول رسول الله (ص)
للتى تعرف أيامها : دعى الصلوة ايام اقراءك ، فعلمنا ان لم يجعل القرء الواحد سنة لها
فيقول دعى الصلوة ايام اقراءك ، ولكن يمين لها الاقرء ، فأدناه حيضتان فصاعداً .
و بعضمة سماعة المروية فى اول هذا الباب فى الموثق : فاذا اتفق شهران
عدة ايام سواء فتلك ايامها .

و ينبغى التنبيه على امور :

الاول : هل يشترط فى استقرار العادة وقتاً وعدداً ، استقرار الطهر
بتكرره مرتين ؟ كما فى الذكرى ام لا ؟ كما اختاره الجماعة ، وجهان والاخير
اقرب ، عملاً بالاصل والخبرين المتقدمين ، وفى الذكرى تظهر الفائدة لوتغاير
فى الوقت الثالث ، فان لم يعتبر استقرار الطهر جلست لزوجة الدم ، وان اعتبرناه
فبعد الثلثة او حضور الوقت ، هذا ان تقدم على الوقت ، ولو تأخر امكن ذلك
استظهاراً ، او يمكن القطع بالحيض هنا .

الثانى : اعلم ان ذات العادة على اقسام ثلاثة :

احدها ما ذكره العصفى بان يتفق وقتاً وعدداً ، كان ترى الدم سبعة فى
اول الشهر ، ثم تراه فى اول الثانى ايضاً سبعة .

وثانيها ان يتفق فى العدد دون الوقت ، كان رأت السبعيتين فى شهر

بعد تخلل اقل الطهر .

(١) و(٢) توالى خل .

و ثالثها عكس ذلك ، كان رات في اول شهر سبعة وفي اول الآخر ثمانية .

وكما تحصل العادة بالأخذ والانقطاع كذا تحصل بالتميز ، فلو تميزت دما شهرين سواء ، تحققت عادتها كما عن الاصحاب .

الثالث : لا يشترط في تحقق العادة تعدد الشهر الهلالي ، وفاقاً للجماعة ومنهم الذكري حاكياً له عن المبسوط والخلاف ايضاً ، ومنهم المحكي عن المعتمد ونهاية الاحكام ، حيث قال الاخير بعد قوله : وثبتت العادة بتوالي شهرين ترى فيهما الدم ايا ما سواء والمراد بشهرها المدة التي فيها حيض و طهر و اقله عندنا ثلثة عشر يوماً .

ومنهم المحكي عن فخر المحققين ، عملاً باطلاق اخبار العادة الصادق بذلك ، خلافاً للمحقق الثاني وغيره ، فيشترط تعدد الهلالي في تحقق الوقتية مطلقاً ، عملاً بالخبرين المتقدمين .

وفيه ان المتبادر من الشهر الواقع فيهما وان كان الهلالي ، ولكن الظاهر الحمل على الغالب كما صرح به الجماعة ومنهم الذكري ، نعم حيث لا يمكن تصور الوقتية بدون اعتبار تكرار الطهرين المتساويين في غير الهلالي ، فلذا تحكم بلا بدية تكرار الطهرين المتساويين في تحققها بالنسبة الى شهر واحد ، كما حكم بذلك غير واحد .

وعلى المختار فما قاله في جامع المقاصد : استقرار العادة وقتاً انما يكون بتماثل زمان الدمين بالنسبة الى الشهرين الهلالين ، فلو رات ثلثة ثم انقطع عشرة ثم رات ثلثة ثم انقطع عشرة ، ثم راته وعبر العشرة فلا وقت لها ، لعدم تماثل الوقت باعتبار الشهر .

وما لاوجهة فيه ، بل الاظهر تحققها وقتاً وعداً بذلك ، نعم وحيه على ما اختاره .

الرابع : تترك ذات العادة الوقتية مطلقاً الصلوة والصوم بروية الدم في

عادتها اجماعاً في التذكرة وعن المنتهى والتحرير ، عملاً بالمرى في التهديب
في باب الحيض في الزيادات في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن الصادق
عليه السلام : عن المرأة ترى الصفرة في ايامها ، فقال : لا تصلي حتى تقضي
ايامها فان رأت الصفرة في غير ايامها توضأت وصليت .

وفي الكافي في باب ادنى الحيض عن يونس عن بعض رجاله عن الصادق
عليه السلام ، وفيه : فاذا رأت المرأة الدم في ايام حيضها تركت الصلوة ، الى
ان قال : وكلمات المرأة في ايام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض ، و
كلما رآته بعد ايام حيضها فليس من الحيض .

الى غير ذلك من الاخبار .

واما اذا رآته قبل عادتها فهل يحكم بكونه حيضاً مطلقاً كما اختاره الجماعة
ام هي حينئذ كالمبتدئة والمضطربة كما اختاره في المسالك ؟ وعليه فعليها
الاستظهار ، كما يستفاد من قوله في المبتدئة لكن على تفصيل ، حيث قال في
المسالك : قوله وفي المبتدئة تردد ، لا ريب ان الاحتياط للعبادة اولى لكن
لو ظنت الحيض جاز لها ترك العبادة قبل مضيتها ، انتهى .

ام الاول اذا كان بصفة الحيض كما اختاره الجماعة ؟ ومنهم المدارك .
اوجه اوجهها الاول ، عملاً بالمستفيضة الدالة في تحيض المرأة بمجرد
الرؤية ، كما سيأتي اليها الاشارة .

وبالمرى في التهديب في باب حكم الحيض في الموثق عن سماعة قال :
سئلته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، قال : فلتدع الصلوة فانه ربما
يجعل به الوقت ، الخير .

وفي الكافي في باب المرأة ترى الصفرة ، عن علي بن ابي حمزة عن
الصادق ((ع)) : عن المرأة ترى الصفرة ، فقال : ما كان قبل الحيض فهو من
الحيض ، وما كان بعده فليس منه .

وفي الباب عن معوية بن حكيم قال قال : الصفرة قبل الحيض بيومين فهو

من الحيض ، و بعد أيام الحيض ليس من الحيض ، وهي في أيام الحيض حيض .
وفي التهذيب في باب الحيض في الزيادات في الصحيح ، عن اسحق
بن عمار عن أبي بصير ، عن الصادق ((ع)) : في المرأة ترى الصفرة ، قال : ان
كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض ، وان كان بعد الحيض بيومين فليس
من الحيض .

وعن الفقه الرضوي : الصفرة قبل الحيض حيض ، و بعد أيام الحيض
ليست من الحيض .

وفي صحيحة العيص بن القاسم المروية في هذا الباب ، عن الصادق ((ع))
عن امرأة ذهب طنعمها سنين ثم عاد اليها شيء ، قال : تترك الصلوة حتى تطهر .
واما اطلاق مفهوم خير حفص المتقدم في صفة الحيض ، فمفيد بمفهوم
هذه الاخبار .

وهل الحكم بالحيضية في القبلية مختص باليومين قبل العادة كما دل عليه
بعض الاخبار المتقدمة ، ام لا ؟ كما دل عليه اطلاق آخر .

وجهان والاخير اقرب ، ولم اجد للاول ذاهبا من الاصحاب .

الخامس : هل تحيض المبتدئة بمجرد الرؤية ، كما اختاره الجماعة ، و
منهم الشيخ والمصنف في المنتهى والمختلف ، بل المشهور على ما قاله غير (١)
واحد .

ام عليها الاستظهار بفعل العبادة حتى يمضي ثلثة ايام ؟ كما عن المرتضى
والاسكافي والحلي والحلي وسائر واختاره المحقق والمصنف في التحرير والتذكرة .
ام الثاني بالنسبة الى الافعال ، واما التبرك فالاحوط تعلقها برؤية
الدم ، كما عن البيان .

ام الاول اذا كان بصفة الحيض لا مطلقاً ؟ كما قاله في المدارك والذخيرة .

(١) وهو الرياض وشرح المفاتيح . (منه)

أوجه أوجهها الأول ، عملاً بالأخبار الكثيرة ، ومنها المروى في الكافي في باب أول ما تحيض ، في الموثق عن سماعة بن مهران قال : سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين وفي الشهر ثلثة أيام ، وتختلف عليها لا يكون طمئها في الشهر عدة أيام سواء ، قال : فليها أن تجلس وتدع الصلوة ما دامت ترى الدم ما لم تجز العشرة ، فإذا اتفق شهران عدة أيام سواء فذلك أيامها .

والمروى في التهذيب في باب الحيض في الزيادات في الموثق ، عن عبد الله بن بكير ، عن الصادق ((ع)) : المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر الدم ، تركت الصلوة عشرة أيام ثم تصلي عشرين يوماً ، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلوة ثلثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً .

وفي هذا الباب في الموثق عن عبد الله بن بكير ، قال : في الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة ، أنها تنتظر بالصلوة فلا تصلي حتى يعضى أكثر ما يكون من الحيض ، فإذا مضى ذلك وهو عشرة أيام فعلت ما تفعله المستحاضة ، ثم صلت فمكثت تصلي بقية شهرها ، ثم تركت الصلوة في المرة الثانية أقل ما تركت امرأة الصلوة ، وتجلس أقل ما يكون من الطمث وهو ثلث أيام ، فإن دام عليها الحيض صلت في وقت الصلوة التي صلت وجعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر ، وتركها الصلوة أقل ما يكون من الحيض .

ومنها المروى في هذا الباب في الموثق عن منصور بن حازم عن الصادق عليه السلام : أي ساعة رأت الدم فهي تفطر الصائفة إذا طمئت وإذا رأت الطهر في ساعة من النهار رفضت صلوة اليوم والليل مثل ذلك .

وفي هذا الباب في الموثق عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : عن المرأة ترى الدم غدوة أو ارتفاع النهار أو عند الزوال ، قال : تفطر .
وفي هذا الباب عن أبي الورد عن الباقر ((ع)) : عن المرأة التي تكون في صلوة الظهر قد صلت ركعتين ثم ترى الدم ، قال : تقوم من مسجد ها ولا تقضى الركعتين ، الخبر .

وفى هذا الباب عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن المرأة ترى الدم خمسة ايام والطهر خمسة ايام وترى الدم اربعة ايام وترى الطهر ستة ايام ، فقال : ان رأت الدم لم تصل ، وان رأت الطهر صلت ، ما بينها وبين ثلثين يوما ، الخبر .
ومنها المروى فى باب حكم الحيض من التهذيب عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : فى المرأة ترى الدم من اول النهار فى شهر رمضان تفطرا متصوما ؟ قال : تفطرا انما فطرها من الدم .

وفى الكافى فى باب المرأة تحيض ، فى الموثق عن الفضل بن يونس عن ابي الحسن الاول ((ع)) ، وفيه : واذا رأت المرأة الدم بعد ما يعضى من زوال الشمس اربعة اقدام ، فلتمسك عن الصلوة ، الخبر .

وفى باب المرأة تكون فى الصلوة فى الموثق عن عمار عن الصادق ((ع)) : فى المرأة تكون فى الصلوة فتظن انها قد حاضت ، قال : تدخل يدها فتمس الموضع فان رأت شيئا انصرفت وان لم تر شيئا اتمت صلوته .

واما ما استدل به المحقق الثانى بان مقتضى الدليل لزوم العبادة حتى يتيقن المسقط ولا يتيقن قبل استمراره ثلاثة ايام ، ففيه المنع من وجود الدليل المقتضى للعبادة فى نحو المقام هـ ، ولكن المسقط ^(١) الأخبار المتقدمة .

واما الثالث فلم اجد له دليلاً يقبل الذكر .

واما الرابع فله مفهوم خبر حفص المتقدم فى صفة الحيض ، ففيه انه لنا لا علينا ، التفاتاً الى ان مقتضاه الحكم بالحيضة فيما لو اتصف بصفته و يسلحق غير المتصف به بعدم القول بالفصل كما صرح به البعض ، اذ موضع النزاع الاعم كما صرح به الجماعة ومنهم المحكى عن الحلوى والمحقق وقول المدارك بالاختصاص بالاول غير مسموع ، وحكايته ذلك عن صريح المختلف مما لا وجه له نعم عبارة المختلف مشعرة به حيث استدل ببعض الاخبار المبين لصفة الحيض ، لما

(١) والتقريب فى الأخير ترك الاستفصال مع عدم اعتبار الظن فى الموضوعات . (منه)

اختاره من مذهب الشيخ بعد ان نقل قوله وقول المرتضى على جهة الاطلاق في الذكرى في ذيل الاستدلال ما يترجم بالاختصاص ، ولكن يمكن القول بان فرضه في الاستدلال تنعيم الباقي بعدم القائل بالفصل كما هو دأب الفقهاء في كثير من المواضع ، وعليه فلا وجه لاعتراض الذكرى عليه بان الدليل اخص من المدعى . اقول وكلام الذكرى سيما اعتراضه هذا في غاية الظهور في كون موضع المسئلة هو التعميم ، فاذن هذا احداث قول لم يعرف من الطائفة فلا يجوز العمل به . هذا مضافاً الى ان ادلة المختار معتضة بالشهرة المحكية وغيرها فلا يعارضها المفهوم المتقدم ، والاظهر في المضطربة انها كالمبتدئة ففى التحيز بمجرد الرؤية ، عملاً بالعمومات المتقدمة .

(و) الدم ذو (الصفرة) وهى لون الاصفر (و) ذو (الكدرة) وهى ضد الصفرة كما عن الجوهرى الواقعتين (فى ايام الحيض يحكم بانها (حيض) اجمعاً على الظاهر اذا كان المراد بايام الحيض ايام العادة ، وعلى الاظهر اذا كان المراد الدم المحكوم بكونه حيضاً سواء كانت ايام العادة ام غيرها ، عملاً بما تقدم فى الامر الرابع .

وفى مرسلة يونس المروية فى الكافى فى باب ادنى الحيض ، عن الصادق عليه السلام : وكلما رأت المرأة فى ايام حيضها من صفرة او حمرة فهو من الحيض وكلما رآته بعد ايامها فليس من الحيض .

وفى صحيحة محمد بن مسلم المروية فى باب المرأة ترى الصفرة ، عن الصادق عليه السلام : عن المرأة ترى الصفرة فى ايامها ، قال : لا تصل حتى تنقضى ايامها ، وان رأت الصفرة فى غير ايامها توضأت وصلت . واطلاق الذيل محمول بما عرفت فى الامر الرابع .

وفى رواية اسمعيل الجعفى المروية فى الباب ، عن الصادق (ع) : اذا رأت المرأة الصفرة قبل انقضاء ايام عدتها لم تصل ، وان كانت صفرة بعد انقضاء ايام قرئها صلت .

و اطلاق البعدية محمول على ما ستعرفه في الاستظهار .

(كما ان) الدم (الاسود الحار) الواقع (في ايام الطهر) يحكم بانه (فساد)
اي استحاضة ، وانما سميت فسادا لأنها مرض مخصوص دال على عدم اعتدال
المزاج ، كما ان الحيض دال على اعتداله كما صرح به غير واحد ، قال : ومن ثم
كان عدم الحيض ستة اشهر في الجارية من شأنها ذلك ترد به لكونه عيباً ، و
اذا وجب الحد على المستحاضة لاحد حتى تبرأ .

اقول وفي خبر يونس المروى في الكافي في باب ادنى الحيض ، عن بعض
رجاله عن الصادق (ع) : اليوم واليومان الذي راته لم يكن من الحيض انما كان
من غلة اما قرحة في وجوفها واما من الجوف .

و ليعلم ان الدم المحكوم بالحكم الاستقراري بكونه حيضاً متى انقطع على
العشرة فما دون حكم بكونه حيضاً مطلقاً ، ولو لم يكن بصفته ، مالم يعلم انه لجرح
او قرح او نحوهما ، و سواء كانت معتادة او مبتدئة او مضطربة ، على المعروف
من مذهب الاصحاب ، عملاً باصالة كون الدم من الحيض ، وبالقاعدة الآتية
المدعى عليها الاجماع : من ان ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض ، وعملاً باطلاق
خبري محمد بن مسلم المتقدمين في اقل الحيض ، وفي التذكرة (١) اذا انقطع
الدم لعشرة وهو ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض اجماعاً ، و اطلاق ما يتنافى
الحكم من الاخبار محمول على غير هذا المقام .

(و) اما (لو تجاوز الدم عشرة) ايام فقد امتزج الحيض بالطهر ، لما علمت
من ان الحيض لا يزيد عنها ، فلا يخلو حينئذ اما ان تكون ذات عادة مستقرة
محفوظة او مبتدئة او مضطربة عدداً و وقتاً او عدداً خاصة او وقتاً خاصة .

وعلى التقدير الخمسة فاما ان يكون لها تميز ام لا ؟ وعلى الاول فاما

(١) وفي الذاكرة ايضاً الذاكرة لعاداتها عدداً و وقتها اذا تجاوزت العادة و
لم يتجاوز الاكثر فالجميع حيض سواء تقدمت العادة او توسطت او تأخرت
اجماعاً ، انتهى . (منه)

يوافق التميز العادة وقتاً وعدداً أم لا ؟ وعلى الثانى فاما يكون بينهما اقل الطهر أم لا ؟ فعليك بالاستماع لاحكام هذه الاقسام .

فنقول : اما الحكم فى الاول فهو ما اشار اليه بقوله (رجعت ذات العادة المستقرة) بما بينه رحمه الله سابقاً (اليها) بان تجعل مقدارها حيضاً والباقى استحاضة اذا لم يكن لها تميز ، عند علمائنا اجمع كما فى التذكرة ، عملاً بالأخبار الآتية ، وكذا ان كانت ذات تميز ووافق العادة وقتاً وعدداً ، وان تخالفاً وكان بينهما اقل الطهر فهل عليها الرجوع الى العادة فقط ؟ كما قاله الجماعة ، ام يجعلهما حيضين ؟ كما قاله اخرى .

وجهان والاول اقرب ، عملاً بالأخبار الآتية انشاء الله .

وعن نهاية الاحكام التردد بين جعل العادة حيضاً ، او المميز حيضاً ، او جعلهما معاً كذلك ، وان لم يكن بينهما اقل الطهر ، ولم يتجاوز المجموع عن العشرة ، فهل يجعلهما حيضاً واحداً ؟ كما عن غير واحد من المتأخرين ، ام الترجيح للعادة ؟ كما اختاره غير واحد من متأخري المتأخرين ، وعن الشيخ ايضاً فى احد قوليه ، ام الترجيح للتمييز ؟ كما عن الشيخ فى قوله الآخر .

اروجه خيرها اوسطها ، لقوة الاخبار الآتية .

وان تجاوز المجموع عن العشرة ^(١) فالاشهر الاظهر هو الرجوع الى العادة ، عملاً بالمروى فى الكافى فى باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة فى الموثق عن اسحق بن جرير عن الصادق ((ع)) ، وفيه : قالت له : ما تقول : فى المرأة تحيض فتجوز ايام حيضها فقال : ان كان ايام حيضها دون عشرة ايام استظهرت بيوم واحد ثم هى مستحاضة ، قالت : فان الدم استمر بها الشهر والشهرين والثلاثة ، كيف تصنع بالصلوة ؟ قال : تجلس ايام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين ، قالت له : ان ايام حيضها تختلف عليها وكان يتقدم الحيض

(١) كان رأيت فى العادة صفرة وقبلها او بعدها بصفة الحيض و تجاوز المجموع العشرة . (منه)

اليوم واليومين والثلاثة ويتأخر مثل ذلك ، فما عملها به ؟ قال : دم الحيض ليس به خفا ، وهو دم حار تجد له حرقة ، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد .
والتقريب امره ((ع)) بالرجوع الى العادة كلما راجعته في الكلام مع عدم الاستفصال ، ولم يامرها بالرجوع الى التميز الا حيث اخبرته بالاضطراب .
والمروى في باب جامع في الحايض ، في الصحيح عن يونس عن غيسر واحد عن الصادق ((ع)) : عن الحايض والسنة في وقته ، فقال : ان رسول الله ((ص)) سن في الحيض سنن بين فيها كل مشكل لمن سمعها وفهمها ، حتى لا يدع لاحد مقالا فيه بالرأي ، اما احدي السنن فالحايض التي لها ايام معلومة قد احصتها بلا اختلاط عليها ، ثم استحاضت فاستمر بها الدم وهي في ذلك تعرف ايامها ومبلغ عدتها ، فان امراه يقال انها فاطمة بنت ابي حبيش استحاضت فانت ام سلمة ، فسألت رسول الله ((ص)) عن ذلك ، فقال : تدع الصلوة قدر اقرائها وقدر حيضها ، وقال : انما هو عرق فامرها ان تغتسل وتستغفر بثوب وتصلي ، قال : ابو عبد الله ((ع)) : هذه سنة النبي ((ص)) في التي تعرف ايام اقرائها لم يختلط عليها ، الا ترى انه لم يسئلها كم هي ؟ ولم يقل اذا زادت على كذا يوما فانت مستحاضة ، وانما سن لها ايام معلومة ما كانت من قليل او كثير ، بعد ان تعرفها ، وكذلك افتى ابي ((ع)) ، وسئل عن المستحاضة ، فقال : انما ذلك عرق عابر او ركضة من الشيطان ، فلتدع الصلوة ايام اقرائها ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلوة ، قيل : وان سال ، قال : وان سال مثل المشعب ، قال ابو عبد الله ((ع)) : هذا تفسير حديث رسول الله ((ص)) وهو موافق له ، فهذه سنة التي تعرف ايام اقرائها لا وقت لها الا ايامها قلت او كثرت ، ثم ساق الكلام في المضطربة وبين ان حكمها التميز ، وقال : ولو كانت تعرف ايامها ما احتاجت الى معرفة لون الدم ، لان السنة ان تكون الصفرة والكدره فمسا فوفها في ايام الحيض اذا عرفت حيصاً كله ان كان الدم اسود او غير ذلك ، فهذا بين ذلك ان قليل الدم وكثيره ايام الحيض حيص كله ، الخبر .

وفى الباب فى الصحيح عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) : المستحاضة تنتظر أيامها فلا تصلى فيها ، ولا يقرى بها بعلمها ، وإذا جازت أيامها ورات الدم يثقب الكرسف ، اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه ، إلى أن قال : وهذه يأتيها بعلمها إلا فى أيام حيضها .

وفى باب الحبل فى الصحيح عن الحسين بن نعيم الصحاف عن الصادق عليه السلام ، وفيه : إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل ، أو فى الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة ، فلتمسك عن الصلوة عدد أيامها التى كانت تستعد فى حيضها ، فإن انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل ولتصل ، وإن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما مضى الأيام التى كانت ترى فيها الدم بيوم أو يومين ، فلتغتسل ثم تحتشى وتستغفر وتصلى الظهر والعصر ، ثم لتتظر فإن كان الدم فيها بينها وبين المغرب ، الخبر .

وفى التهذيب فى باب حكم الحيض باسناد معتبر عن زرارة عن الباقر عليه السلام : عن الطامث تقعد بعدد أيامها ، كيف تصنع ؟ قال : تستظهر بيوم أو يومين ثم هى مستحاضة .

وفى الباب فى الموثق عن سماع ، قال : سألت عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها ، قال : فلتدع الصلوة فانه ربما يجعل بها الوقت فإذا كان أكثر من أيامها التى كانت تحيض فيهن فلتريث ثلاثة أيام بعد ما مضى أيامها فإذا تريت ثلاثة أيام فلم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة .

وفى الباب فى الصحيح عن محمد بن عمرو بن سعيد عن الرضا ((ع)) : عن الطامث كم حدّ جلوسها ؟ فقال : تنتظر عدة ما كانت تحيض ، ثم تستظهر بثلاثة أيام ، ثم هى مستحاضة .

و نحوه صحيحة أخرى مروية فى الباب عنه ، عن الرضا ((ع)) .

إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التى لو تعرضنا لنقلها لطال المقام . خلافاً للمحكى عن النهاية فترجع إلى التميز ، وله صحيحة حفص المرويتقى

الكافي في باب معرفة دم الحيض من دم الاستحاضة ، دخلت على ابي عبد الله ((ع)) امرأه يستعربها الدم فلا تدري حيض هو او غيره ، قال فقال لها : ان دم الحيض حار الى آخر ما تقدم في صفة الحيض ، وفيه انها محمولة على انتفاء العادة كما يترنم عليه قوله : لا تدري ، هذا مضافا الى اخصية الاخبار المتقدمة والى شذوذ القائل .

بل عبارة النهاية على ما وجدته ظاهرة في المختار ، حيث قال : المستحاضة هي التي ترى الدم الذي وصفناه ، او تكون قد مضت عليها ايام حيضها ، ثم رأت بعد ذلك الدم فانه ايضا دم استحاضة ، وان لم يكن بهذه الصفة انتهى . ولما حكاه في الشرايع عن بعض فتخير بين الرجوع الى العادة والتمييز وله الجمع بين هذا الخبر والاخبار المتقدمة ، ففيه ما ترى ، مع شذوذ القائل وصرح غير واحد بان هذا القول لم ينقله احد من الأصحاب غيره ، مع عدم نقله له في التحرير ايضا ، وكيف كان فلا وجه له يعتد به .

و للمحقق الثاني فترجع الى العادة المستفادة من الاخذ والانقطاع دون الاستفادة من التميز ، حذرا من لزوم زيادة الفرع على اصله ، وهو ضعيف كما في المدارك وغيره .

(و) لم تكن للمرأة عادة وكان لها تميز ، بان الدم على نوعين او انواع بعضها مشابه للحيض ، رجعت (ذات التميز اليه) سواء كانت مبتدئة او مضطربة ، على المشهور بين الاصحاب ، بل عن التحرير والمنتهى الاجماع فيهما ، وفي التذكرة كما عن الخلاف الاجماع في المبتدئة ، خلافا لما حكاه البعض عن ابن زهرة فجعل عليهما على اصل اقل الطهر واكثر الحيض من دون ذكر التمييز ، وكذا عن الصدوقين والمفيد من عدم ذكرهم اياه ، وعن التقى رجوع المضطربة الى نساها ، فان فقدن فالى التمييز ، والمبتدئة الى نساها خاصة الى ان تستقر لها عادة ، وفي التذكرة قال في المبسوط لو رأت اي المبتدئة ثلاثة عشر يوما بصفة الاستحاضة والباقي بصفة الحيض واستمر فثلاثة من اوله حيض وعشر طهر ، وما رآته بعد ذلك من

الحيفة الثانية ، وفيه اشكال ، اذ لا تميز هنا الا ان يقصد اعتبار الاقل لأنه المتيقن ، وعن المحقق ايضا استشكله بعدم تحقق التمييز الى ان قال : لكن ان قصد انه لا تميز لها فيقتصر على ثلاثة ، لانه المتيقن كان وجهاً .

اقول والمشهور هو المنصور لدعوى الاجماع المتقدم ، وللأخبار المتقدمة في بيان صفة الحيف ، ومنها صحيحة حفص المتقدم صدرها في قبيل المتن الشامل كغيره للمبتدئة والمضطربة ، وعليه فما يظهر من مرسله يونس المروية في الكافي في باب جامع في الحافض ، من اختصاص ذلك بالمضطربة ، مما لا يلتفت اليه ، سيما بعد ملاحظة قوله ((ع)) في موثقة اسحق المتقدمة : دم الحيف ليس به خفاء .

فليحمل المرسل على الغالب لما قيل بان الاختلاف في دم المبتدئة لغلبته نادر ، هذا بالنسبة الى المبتدئة والمضطربة عدداً ووقتاً .
واما المضطربة وقتاً خاصة ، فلوعارض التميز العدد ، كأن كانت عاداتها خمسة مثلاً ورأت بصفات الحيف اقل او اكثر منها ، فهل الترجيح للعدد كما قواه بعض الاجلاء ؟ ام للتمييز ؟ كما يظهر من المتن ونحوه .
وجهاً ولعل الاول اقرب .

واما المضطربة عدداً خاصة ، فلواتحد زمان الشروع في الوقت مع التميز ، فلا اشكال في الرجوع الى التميز ، فلوعارض الوقت مع التميز ، فأما ان يكون بينهما أقل الظاهر ام لا ؟ وعلى الاول فهل الترجيح للتمييز ؟ كما اختاره بعض المحققين ، ام للوقت كما هو ظاهر بعض الاجلاء او يجعلهما حيفاً ؟ كما عن ظاهر الجماعة .

وجه اوجهها الاول ، لعدم ما دل على التميز مع عدم ظهور عموم في طرف الوقت ، وعلى الثاني فهل الترجيح للتمييز كما اختاره البعض ، او للعادة ؟ كما اختاره آخر .

وجهاً والاول اقرب .

ويشترط في التميز امور :

الاول : اتصاف الحيض باحدى الصفات المتقدمة فى الأخبار ، كالسواد والحمرة والعبوطة^(١) والحرارة والدفع ، فلا تميز لفاقدتها ، خلافاً للمحكى عن الفاضلين وجماعة ، فاجبوا الرجوع فى الحيض الى الاقوى ، وفى الاستحاضة الى الاضعف ، من غير اختصاص بما ورد فى الاخبار ، واعتبروا القوة بامور ثلاثة :

اللون فالأسود قوى الاحمر ، وهو قوى الاشقر وهو قوى الاصفر ، وهو قوى الأكد .

والرايحة فذو الرايحة الكريهة قوى مالا رايحة له وما له رايحة ضعيفة .
والشحن فالشحن قوى الرقيق وذو الثلاثة قوى الاثنين ، وهو قوى ذى الواحد ، وهو قوى العادم .

ولعل نظرهم حصول الظن باكتفاء الشارع بالمظنة لها فى تعيين حيضها من الاستفراء وتنبع موارد الحيض ، حيث انهم ((ع)) وصفوه مرة بالأسود ، واخرى بالحمراء ، وثالثة بالبحراني ، ومرة اكتفوا بوصف واحد ، واخرى زادوا عليها غيرها .
وهذا غير بعيد ولكن الاقرب هو الاقتصار بالاصناف المنصوصة ، اقتصاراً فيما خالف الاصل الدال على عدم حجية المظنة فى الموضوعات على القدر المتيقن ، ولم يحصل مما ذكرناه ظن بحيث يطمئن النفس به حتى يخصص الأصل به .

وعد بعض مشايخنا الشخانة من الاوصاف المنصوصة ، قال : لوصف الاستحاضة فى بعض الاخبار بالرققة ، فان كان مراده من الخبر : ما رواه التهذيب فى باب حكم الحيض ، فى الموثق عن سعيد بن يسار عن الصادق ((ع)) : عن المرأة تحيض ثم تطهر وربما رأت بعد ذلك المشىء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها ، فقال : تستظهر بعد ايامها بيومين او ثلاثة ثم تصلى ،

(١) حيث فى صحيحة حفص عبيط المتقدمة . (منه)

ففيه ما ترى .

ولو اختلف الدماء ثلث مراتب ، كان رأث السواد ثلثا والحمرة كذلك
والصفرة فيما بقى ، فهل الحيض السواد خاصة ؟ كما فى موضع من التذكرة و
عن المنتهى والتحرير ، ام هو مع الحمرة ؟ كما فى موضع آخر من التذكرة وعن
نهاية الاحكام ، وقواه بعض مشايخنا .

وجهان والأخير اقرب ، ولو رأث الاسود والاحمر فتجاوز عن العشرة فهل
الاسود حيض كما فى التذكرة ام لا تميز ؟ وجهان ولعل الأخير اقرب .

نعم الاوصاف المنصوصة اذا وجدت كلاً او بعضاً فيحكم بالحضيضية
بالنسبة الى العادم ، فهل يقدم ذو الثلاثة بالنسبة الى ذى الاثنين ؟ وهو
بالنسبة الى ذى الواحدة من الاوصاف المنصوصة ؟ كما يستفاد من عرفته .

وجهان ينشأن من كون العظنة اقوى فالاول ، ومن اصالة عدم حجية
الظن مع عدم ظهور مخصص فى نحو المقام فالثانى ، وعليه فلا تميز .

الثانى : ان لا يقصر ما هو بصفة الحيض عن ثلاثة ولا يزيد عن عشرة ، عند
علمائنا اجمع كما فى التذكرة ، عملاً بالأخبار المعتبرة لذلك فى الحيض ، فليقيد
بالمذكور اطلاق خبر يونس المروى فى الكافى فى باب جامع فى الحايض الامر
بتحيض المضطربة بالصفة قليلا كان او كثيراً ، واطلاق الأخبار الدالة على
الصفات ، فلا وجه يعتد به لتوهم بعض^(١) الاجلاء من عدم اعتبار هذا الشرط ،
وان كان يظهر فى موضع من المبسوط ايضاً عدم اعتبار عدم تجاوز العشرة ،
حيث قال بعد اعتباره فى التميز بان لا يزيد ما بصفة الحيض عن عشرة باسطر:
لو رأث المبتدئ او لادم الاستحاضة خمساً ثم اطبق الاسود بقية الشهر ، حكم
بالحيض من بدايه الاسود الى تمام العشرة والباقى استحاضة انتهى .

ولكن لا وجه له ، فلذلك قال فى التذكرة : وهو مشكل فان شرط التميز

(١) وهو الحدائق . (منه)

عدم تجاوز العشرة ، والا قرب انه لا تميز لها انتهى .
وبالجملته الأقرب اعتبار الحدين .

وهل تتحيض ببعض ما زاد على العشرة مما يمكن جعله حيضاً ، وبالنقص مع اكماله بما في الأخبار ؟ كما جنح اليه بعض مشايخنا ، وعن الميسوط ، ام لا بل يتعين الرجوع الى عادة النساء والروايات اولا كما عن الفاضلين ؟

وجهاً ينشأ من عموم ادلة التميز ، ومن عموم الرجوع الى الأمرين .
الثالث : عدم قصور الضعيف المحكوم بكونه طهراً او مع النقاء المتخلل من اقل الطهر ، كما عن المشهور ، بل عن بعض عليه الاجماع ، وعليه يدل ما دل على اعتباره مما تقدم . وعليه فلو رأت ثلثة دم الحيض ، وثلثة دم الاستحاضة ، ثم رأت بصفة الحيض تمام ستة عشر فلا تميز لها ، كما صرح به في التذكرة والمدارك ، وعن الميسوط العشرة الأخيرة حيض والستة السابقة استحاضة ، ولا وجه له يعتد به ، ولو على القول بعدم اعتبار هذا الشرط ، اذا التخصيص بالأخير ترجيح من غير مرجح ، كالتخصيص بالاول ، كما يظهر من الذكرى والمدارك وظاهر التحرير ، كما عن المنتهى التردد ، ولا يعارض المختار خيراً يونس وابي بصير المرويان في اوائل زيادات باب الحيض من التهذيب ، لوجوه عديدة .

(فان قدراً) اي العادة والتميز (رجعت المبتدئة) بكسر الدال وفتحها وهي كما في التحرير وغيره التي رأت الدم اول مرة ، كما يستفاد ولو في الجملة من خبري ابن بكير المتقدمين في تحيض المبتدئة بمجرد الرؤية ، و من رسالة يونس المروية في الكافي في باب جامع في الحايض وربما فسرت بمن لم تستقر لها عادة سواء رأت الدم اول مرة ام لا ، بل حكى ذلك عن المشهور .

و بأي معنى فسرناها فانها متى فقدت التميز رجعت (الى عادة اهلها) وهي الاقارب من الابوين او احدهما على المشهور ، كما ادعاه غير واحد ، بل نسبته في التذكرة الى علمائنا عملاً بالخبر المنجبر ضعفه بالشهرة والاجماع على

العمل بضمونه ، على ما عن الخلاف المروى في الكافي في باب اول ما تحيض ، عن سماعة قال : سألته عن جارية حاضت اول حيضها فدام دمها ثلاثة اشهر ، و هي لا تعرف ايام اقرائها ، فقال : افراؤها مثل اقراء نساها ، فان كانت نساها مختلفات فاكثر جلوسها عشرة ايام واقله ثلاثة ايام .

وجواز الاستدلال بالخبر على التفسيرين للمبتدئة ما ليست فيه شبهة ، وعليه فتخصيصها في المقام بالمعنى الاول كما صنعه بعض^(١) مشائخنا مما لا يحضرني الان وجهه^(٢) .

واما المروى في التهذيب في زيادات باب الحيض ، في الموثق عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الباقر (ع) : يجب للمستحاضة ان تنظر بعض نساها فتتقدي باقرائها ، ثم تستظهر على ذلك بيوم .

فيمكن جعله دليلاً للمختار ، لكن بعناية بان يخصص بالمبتدئة ، ويراد بالبعض فيما اذا انحصرت النسوة في البعض ، او لم يمكن استعلام حال الباقيات ، اذ لا قائل بالاكثاف ببعض النسوة ولو كانت واحدة مطلقاً .

وكون ذيل الخبر الاول ظاهراً في شيء لا نقول به كما سيظهر ، غير ضاير اذ هو حينئذ كالعام المخصص فيما بقي حجة ومقتضى الخبر الرجوع اليه مع الاتفاق ، فلا اعتبار للأغلب مع الاختلاف ، وفاقاً للجماعة ، خلافاً للشهيد - فيعتبر الأغلب معه ، ولا وجه له ، والتمسك باطلاق البعض في الأخير بعد الالتفات الى ان خروج بعض افراد العام لا يضر في جواز التمسك بالأنفراد التي لا دليل على خروجها ، غير وجهه في مقابلة الخبر الاول ، ومقتضى الخبر عدم الفرق بين الحية والميتة المعلوم عاداتها ، ولا بين المساوية في السن و

(١) في الرياض . (منه)

(٢) ومن هنا ترى الجماعة بل المشهور كما قيل من تخصيصهم المضطربة بما لا يشمل لشيء من تفسيري المبتدئة وعليه فلاشمة بين الاختلاف في تفسير المبتدئة كما سمعتها والمضطربة كما سمعتها انشاء الله يعتقد بها اذ الم يتعلق الحكم في الأخبار على اللفظين المذكورين . (منه)

المخالفة ، ولا بين كونها في بلد ها ام لا .

خلافاً للمحكى عن نهاية الاحكام فقرب اعتبار الاقارب مع تقارب الاسنان قال : فلو اختلفن فالاقرب ردها الى من هو اقرب اليها ، وللذكرى فاعتبر في الاهل والاقربان اعتبار البلد ، قائلًا : بأن للبلدان اثراً ظاهراً في تحالف الأزجة ، ولما حكاه الرياض عن شيخه السيد حسن رحمه الله : فيعتبر البلد فان فقد فاقرب البلدان الى بلد ها فالاقرب ، وفي الكل ما ترى .

و يتخير في وضع الأيام حيث شئت من الشهر ، لعدم الاولوية ، وان كان وضعها في اول الشهر اولى ، قاله في الرياض .

هذا كله مع اتفاق عاداتهن (فان اختلفن او فقدن) اما بعدمهن اصلاً او بموتهن وعدم علمها بعاداتهن او بعدم تمكنها من استعلام حالهن (رجعت الى اقرانها) اي ذوات اسنانها عرفاً مطلقاً ، كما يقتضيه اطلاق المتن ونحوه ، لكن عن المبسوط والاصباح التقييد باتحاد البلد ، وعن ظاهر الجماعة التخيير بين الأهل والأقران ، وفي التحوير جواز الرجوع الى الأقران مع فقد الاقارب خاصة مطلقاً ، كما عن المذهب والتبصرة وجمل الشيخ واقتصاده و السرائر ، وكذا عن الوسيلة لكن مع التقييد باتحاد البلد ، لكن لم اجد دليلاً على اعتبار الأقران من اصله ، فلذا عن المنتهى انه حكى عن ابن بابويه والمرضى عدم ذكر الأقران ومال اليه ، وعن التحرير انكار الرجوع الى الأقران ، قال : ونحن نطالبه بدليله فانه لم يثبت ولو قال كما يغلب على الظن انها كنسائها مع اتفاقهن ، يغلب في الأقران ، منعنا ذلك فان ذوات القرابة بينها مشابهة في الطباع والجنسية والاصل ، فيقوى الظن مع اتفاقهن بمساواتها لهن ، ولا كذا الأقران اذ لا مناسبة تقتضيه ، لأننا نرى النسب يعطى شيها ولا نرى المقارنة لها اثراً فيه ، انتهى .

و ليس مراده رحمه الله انكار ظن الموافقة عند اتفاق الأقران بقول مطلق ، بل مراده منع غلبة الظن بحيث يعادل ظن موافقة الأهل عند الاتساق ، و

هذا هو الحق ، فلا وجه للاعتراض بحصول الظن عند اتفاق الأقران ايضاً .
نعم يرد عليه انا لو فرضنا تساوى الظنيين ايضاً لكان ظن موافقة الأقران
غير معن عن الجوع ، عملاً باصالة حرمة المظنة مع عدم ثبوت الحجية في نحو
المقام .

واما الاستدلال باعتبار الأقران بالخبر المتقدم كما صنعه في الذكرى ،
بان لفظ نسائها دال عليه لان الاضافة تصدق بادنى ملابسة ، قال : وامما
المشاكلة فمع السن واتحاد البلد تحصل غالباً ، ففيه ان المتبادر من نسائها
الاقارب ، وعليه فلا وجه لاعتبار الأقران اصلاً الا الشهرة ، فالقول لحجيتها من
غير انضمام شىء لا يخلو عن نوع اشكال ، سيما في نحو المقام الذى ما تحققت
الشهرة على شىء خاص ، بل على القدر المشترك اعنى اعتبار الأقران فى
الجملة .

وعليه فلا وجه لموافقة المتن ولا لغيره .
ولو اعتبرنا الاقران فلا يعتبر فيهن جميعهن ، بل يكفى من كانت من
بلد ها ممن يمكنها استعمال حالها ، لاستحالة الرجوع الى الجميع .
كذا افاده بعض مشايخنا ، لكن لى فى التخصيص بالبلد تأمل ، نعم
كفاية من يمكنها استعمال حالها مما ليس فيه شبهة .

(فان اختلفن) اى الأقران ولو بواحدة (او فقدن) ببعض المعانى
السابقة ، فهل عليها ما قاله المصنف هنا وفى القواعد ؟ بانها (تحيض فى
كل شهر) هلالى (بسبعة ايام او بثلاثة) ايام (من شهر وعشرة من) شهر (آخر)
مخيرة بينهما ، او هى مخيرة بين التحيض فى الشهر الاول ثلاثة ايام وفى الشهر
الثانى عشرة و بين التحيض فى كل شهر سبعة ؟ كما فى التبصرة وعن الشيخ
فى الجمل وموضع من المبسوط ، او هى مخيرة بين الستة والسبعة ؟ كما
اختاره فى التحرير والتذكرة ناسياً فى الأخير له الى الأشهر ، او عليها ان
تجعل عشرة ايام حيضاً وعشرة طهر او عشرة حيضاً وهكذا ؟ كما عن موضع من

المبسوط . او يتحيف في كل شهر بسبعة ؟ كما هو ظاهر النهاية . و يظهر منها نوع ميل الى جواز الاكتفاء بالتحيف في الشهر الاول بعشرة وفي الثاني بثلاثة . او تحيف في اول كل شهر بسبعة ؟ كما عن بعض الاصحاب . او هي مخيرة بين الثلاثة من الاول والعشرة من الثاني . وبين الستة وبين السبعة ؟ كما عن الخلاف . او هي مخيرة بين الثلاثة من شهر وعشرة من آخر و بين الستة و بين السبعة ؟ كما قاله الجماعة . او تحيف في الاول بثلاثة وفي الثاني بعشرة ؟ كما عن القاضى . او عكس ذلك ؟ كما عن بعض . او تحيف في كل شهر بستة ؟ كما عن بعض . او في كل شهر بعشرة ؟ كما عن بعض . او تجلس عن ثلاثة الى عشرة ؟ كما عن المرتضى و ظاهر ابن بابويه . او تترك الصلوة في كل شهر ثلاثة ايام و تصلى سبعة وعشرين يوما ؟ كما عن الاسكافى والتحرير . او تحيف بسبعة او ثلاثة ؟ كما عن الجامع .

اوجه اوجهها العمل بالسبعة . عملاً بالمروى في الكافي في باب جامع في الحايض . كالصحيح عن يونس المجمع على تصحيح ما يصح عنه على ما قيل . عن غير واحد سألوا الصادق عليه السلام .

و اما ما نقله ((ع)) عن الرسول ((ص)) . في قضية حمئة بنت جحش من قوله ((ص)) : تحيف في كل شهر في علم الله ستة ايام او سبعة ثم اغتسل غسلاً و صومى ثلاثة وعشرين او اربعة وعشرين . فلا يضر مواضع الدلالة من الخبر . اذ الأظهر صدور هذا النقل من جراب النورة . اذ المحكى عن عطا و الثورى و الازاعى و اسحق و احمد في احد الروايات التخيير المذكور التفاتاً الى قصة حمئة المذكورة .

ومن هنا ترى الصادق ((ع)) بعد نقل القضية . كيف يخص السبعة و يذكره خاصة مرة بعد مرة . ويؤكد به ذكر ما تراه في الخبر . و الظاهر ان غرضه ((ع)) تفهيم الشيعة بصدور الخبر المذكور تقيّة . و ان الحق هو السبعة فانهم ذلك .

مع ان الأحوط اختيار السبع . ومتن الخبر شاهد بصدوره عن الامام (ع) فلا معنى للمناقشة في السند كما صنعه في التحرير . وان دفعها الشهيد بالشبهة . والافتاء بضمونه حتى القواعد اجماعاً . مع انه كما عرفت كالصحيحة . بل عن بعض الحكم بالصحة لعدم تحقق الارسال بمثل غير واحد .

وما عن ابن الوليد بالنسبة الى محمد بن عيسى عن يونس . مما لا يغني عن الجوع . وليس هنا مقام التفصيل .

واما خبر سماعة المتقدم في الرجوع الى عادة الأهل . وخبر عبد الله بن بكير المتقدمان في تحيض المبتدئة بمجرد الرؤية . فمما لا يقوم في مقابلة الدال على المختار مع ظهور هذه الأخبار في شيء ترى في العمل به خسر القناد . وليس في الجمع شاهد حتى نعتد عليه . فارجاعها الى القائل اولى . والمراد بقوله (ع) في خبر يونس المتقدم : ستة ايام او سبعة . لورجحنا العمل به التخيير . وفاقاً للجماعة كما نقول به بين القصر والاتعام في بعض المواضع . لا العمل بما يؤدى اجتهاده اليه ويغلب على ظنه انه الحيض كما عن نهاية الاحكام التفاتاً الى لزوم التخيير بين فعل الواجب وتركه وفيه ما ترى . (ويجوز لها وضع السبعة متى شئت من الشهر) قيل واوله اولى . وفي

التذكرة الايام التي تخيرها من لا تميز لها . الأقرب انها من اول الدم .

اقول وما ذكره التذكرة هو الأحوط سيما بعد ملاحظة القاعدة الآتية . كل ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض . المؤيدة بذيل مرسله يونس المروية في الكافي في باب ادنى الحيض وفيها : عدت من اول ما رأيت الدم الاول والثاني عشرة ايام ثم هي مستحاضة . والاحوط في الشهر الثاني ان يوضعها فيه موضعاً يتحقق الطهر ثلثة وعشرين . التفاتاً الى صحيحة يونس المشار اليها .

(والمضطربة) الناسية لعادتها وقتاً وعدداً وهي المعروفة بالمتحيرة لتحيرها في نفسها . والمحيرة للفقيه في امرها . لا ترجع عند فقد التمييز الى الأهل والأقران . بل يتحيز عند المصنف (بالسبعة او الثلثة والعشرة) و

القول يرجوعها الى الروايات هو المشهور ، بل عن الخلاف عليه الاجماع ، و
عن المبسوط العمل بالاحتياط ، فتفعل من اول الشهر الى آخره ما تفعله
المستحاضة وتغتسل بعد الثلاثة لكل صلوة ، لاحتمال انقطاع الدم عندها و
عن الشيخ فى الجمل ترجع الى التميز ، فان فقدته تركت الصلوة فى كل شهر
سبعة ايام ، وفى النهاية فان كانت لها عادة الا انها اختلطت عليها العادة
واضطربت و تغيرت عن اوقاتها و ازمانيها ، فكلما رأت الدم تركت الصوم و
الصلوة ، وكلما رأت الطهر صلت وصامت الى ان ترجع الى حال الصحة .
وقد روى انها تفعل ذلك ما بينها وبين شهر ، ثم تفعل ما تفعله
المستحاضة .

وفى الفقيه : قال ابى فى رسالته الى : فاذا رأت الدم خمسة ايام والظهر
خمسة ايام ، او رأت الدم اربعة ايام والظهر ستة ايام ، فاذا رأت الدم لم
تصل فاذا رأت الطهر صلت ، تفعل ذلك ما بينها وبين ثلثين يوماً ، فاذا
مضت ثلثون يوماً ثم رأت دماً صبياً اغتسلت ، الى آخره ، قيل والظاهر ان
مراد ابن بابويه والشيخ انها ترى الدم الذى بصفة دم الحيض اربعة ايام ، و
الظهر الذى هو النقاء خمسة ايام ، وترى تنمة العشرة او الشهر بصفة دم
الاستحاضة فانها تحيض بما هو صفة دم الحيض ، ولا يحمل ذلك على ظاهره ،
وعن الحلبي المضطربة ترجع الى عادة نساءها ، الى التميز ، ثم تحيض
بسبعة .

وعن الحلبي اذا فقد التميز كان فيها الاقوال الستة المذكورة فى المبتدئه
وقد ذكر فى المبتدئه ستة اقوال : الاول تحيض بالثلاثة تم العشرة ، و
الثانى عكسه ، والثالث سبعة ايام ، الرابع ستة ايام ، الخامس ثلاثة ايام فى كل
شهر ، السادس التحيض بعشرة والظهر بعشرة .

وفى التذكرة للشيخ فى المتحيرة قولان : احدهما انها تترك الصلوة و
الصوم فى كل شهر سبعة ايام ، واستدل باجماع الفرقة ، ثم نسب فى التذكرة

اختيار الستة أو السبعة الى احمد ، وقال : وهو الاشهر عندنا .
 اقول والأظهر عدم رجوعها الى الأهل والأقران اصلاً ، بل عليها التمييز
 أولاً . ومع فقد اختيار سبعة في كل شهر ، عملاً بذييل صحيحة يونس المروية
 في الكافي في باب جامع في الحائض ، عن غير واحد عن الصادق ((ع)) . وفيها :
 وان اختلط عليها أيامها وزادت ونقصت حتى لا تقف منها على حد ولا من
 الدم على لون ، عملت باقبال الدم وادباره .

اقول ومراده العمل بالتمييز ، ثم قال : فان لم يكن كذلك ولكن الدم اطبق
 عليها ، فلم تزل الاستحاضة دارة ، وكان الدم على لون واحد وحالة واحدة ،
 فسنتها السبع والثلاث والعشرون ، لان قصتها كقصة حمنة ، ومراده ((ع)) من
 الكلام بقرينة سابقة جعل السبع حيضاً والثلاث والعشرين طهراً ، وقوله ((ع)) :
 قصتها كقصة حمنة ، والحال ان في قصتها خبر ((ع)) : بين الستة والسبعة .
 ما لا ينافي المختار ، لما عرفت من ان الأظهر كون التخيير الواقع في
 قصتها محمولاً على التقية ، ومن هنا خصص ((ع)) السبع هنا ايضاً ، والأحوط
 في جعل العدد كالأحوط في المبتدئة ، وليس لسائر الأقوال دليل يعتد به .
 واما مذهب العيسوط فمع عدم دليل عليه ، فقد حكم البعض ^(١) بأن
 عسر ومنفى بالآية والخبر ، وجعله آخر أحوط ، والخبر المذكور ينادي بأن
 المراد بالمضطربة هنا هو ما فسرناه .

كما ان خبر سماعة المتقدم في شرح قول المصنف : رجعت المبتدئة
 الى عادة أهلها ، دال على ان المراد من المبتدئة المعنى الأعم .
 وعليه فلا ثمة عملاً في الاختلاف في تفسير المبتدئة والمضطربة هنا ، و
 من هنا ترى تقييد جملة من الشروح الاستدلالية المضطربة الواقعة في نحو
 المقام ، على ما قيدناه ، نعم عن المشهور المضطربة من نسبت عاداتها وقتاً او

(١) وهو الذكري . (منه)

عدداً او هما معاً ، وعن التحرير انها التي لم تستقر لها عادة ، وقد فسر المبتدئ بمن رآته اول مرة ، قيل وتظهر الفائدة في رجوع من لم تستقر لها عادة الى الأقارب والأقران ، فانه لو كان تفسير المبتدئ فيجب الرجوع اليهما ولو كان تفسيراً للمضطربة فلا .

اقول لو كان لفظ المبتدئ والمضطربة واقعاً في الخبر ، لكان لهذا الاختلاف ثمر ، ولكن ليس الامر كذلك لما عرفت بان خبر سماعة الدال بالرجوع الى الأهل ، دال بان من لم تستقر لها عادة فعليها الرجوع اليها سواء رأت الدم اول مرة ام لا ، وخبر يونس الدال بأخذ السبع دال بأن الآخذة هي الناسية للوقت والعدد معاً ، واما المضطربة وقتاً او عدداً خاصة فالخبر غير دال عليه .

(ولو ذكرت) المضطربة الوقت دون العدد ، فلا يخلو اما تذكر اوله او آخره او شيئاً منه في الجملة .

فان ذكرت (اول الحيض اكملته ثلثة) لتيقنه ، وهل السبعة الباقية محكمة بكونها طهراً ؟ كما عن التحرير والبيان ، او عليها الرجوع الى الروايات كما اختاره الجماعة ، او عليها العمل بالاحتياط فيها بالجمع بين التكاليفات ، و الأخذ بأشد الأحوال ؟ كما اختاره المصنف ، اوجه احوطها الأخير .

(ولو ذكرت آخره فهو نهايتها) اي الثلثة فتجعلها حيضاً ، والكلام في السبعة السابقة كما مر (وتعمل في باقي الزمان) الزايد على الثلثة في صورتين (ما) اي العمل الذي (تعملة المستحاضة) بناء على الاحتياط (و تفتسل لانقطاع الحيض في كل وقت محتمل) لانقطاعه فيه ، وهو في الصورة الاولى بعد الثلثة ، وعند كل صلو و فعل مشروط بالطهارة ، بناء على المنصور من عدم وجوب غسل الحيض لنفسه ، وحينئذ اذا قلنا بالتداخل بين الأغسال كما هو المنصور ، فعليها للصلوات الخمس خمسة اغسال والا فتعانية مع كثرة الدم ، لاقتضاء الاستحاضة الكثيرة للثلثة ، والقول بعدم التداخل هنا

لأن الاستمرار الدم يمنعه ضعيف . و يجب عليها مع ذلك ان لا يرتكب ما يحرم على الحايض ارتكابه .

فيجتمع عليها بناء على هذا القول ، تكاليف الحايض والمستحاضة و المنقطعة . وفي الصورة الثانية ^(١) يجتمع عليها تكاليف الحايض والمستحاضة دون المنقطعة ، ولو ذكرت وسطه وانه يوم حفته بيومين ، كما لو ذكرت انه يومان حفتها بآخرين ، فيكون المتيقن اربعة ، والحكم في باقى الزمان كما مر . ولو ذكرت وقتا في الجملة فهو الحيض المتيقن ، فعليها على القول بالاحتياط تكملة العشرة . هذا مع عدم علمها بقصور العدد عنها ، والا فعليها متابعة علمها . وكذا الكلام في الصور السابقة .

(و تقضى) ذاكرة الوقت خاصة على القول بالاحتياط (صوم احد عشر) يوما من شهر رمضان ، لاحتمال الكسر وهو طوي الحيض في اثناء اليوم فيكمل في اثناء الحادى عشر و يفسد اليومان ، الا ان تعلم عدم الكسر فتقتصر على قضاء العشرة ، وعليه يحمل اطلاق من حكم بقضاء العشرة .

(ولو ذكرت) المضطربة (العدد خاصة) فان لم تعرف قدر الدور و ابتداءه ، لم تخرج عن التحير المطلق ، الا في نقصان العدد و زيادته على الروايات ، كما لو قالت كان حيضى سبعة لكن لا اعلم في كم اضللتها ، او قالت مع ذلك و دورى ثلثون لكن لا اعلم ابتداءه ، او قالت دورى يبتدئ يوم كذا ولكن لا اعرف عدد الدور .

ففى هذه الصور ^(٢) كونها مخيرة في وضع العدد في اى وقت شاءت من الشهر ، لا يخلو عن رجحان ، وفاقا لاطلاق الجماعة ، لكن الأحوط في الشهر الاول الذى لا جراءة في تركه هو ما سيأتى ، و يظهر من جامع المقاصد انها تجتهد في تخصيص الأيام ومع فقد الامارة تتخير ، وفي الرياض انها ترجع الى

(١) و هى ما علمت آخر الحيض . (منه)

(٢) و هى فى هذه الصور تحتل الحيض والطهر والانعطاع فى كل وقت . (منه)

الروايات ، وعن المبسوط العمل بالاحتياط في كل زمان ، ولعله الأحوط .
وان حفظت قدر الدور وابتدائه وعدد حيضها ، كما لو قالت حيضى
سبعة في كل شهر هلالى ، فقد ر العدد من اوله لا يحتمل الانقطاع ، وانما
يحتمل الحيض والظهر و بعده يحتمل الثلاثة الى آخر الدوران ما لم تعلم ما ينافى
ذلك . كما اذا علمت ان حيضها لم يكن في العشرة الأخيرة فهل هى حينئذ
مخيرة في وضع العدد اى وقت شاءت من الدور ، وجعل الباقي استحاضة ؟
كما عن المشهور . ام التخيير لكن مع فقد الامارة ؟ كما فى جامع المقاصد ؟ ام
عليها العمل بالاحتياط ؟ كما عن المبسوط واختاره المصنف هنا .

اوجه ولعل الاول اظهر . لكن الاحتياط الذى لاجراءه فى تركه ، ان
يجعل العدد فى الشهر الاول من حين ما رأت الدم ، كما جنح اليه البعض (١)
و تفصيل جامع المقاصد غير وجيه لاصالة عدم حجية الظن فى الموضوعات .

وعلى القول بالاحتياط (عملت) المضطربة الكذائية (فى كل وقت) من اوقات
الضلال (ما تعلمه المستحاضة) ولا ترتكب ما لا يرتكبه الحائض (وتغتسل للحيض فى كل
وقت يحتمل الانقطاع) وهو ما زاد على العدد من اول الدور (وتقضى صوم عادتها)
خاصة ، وهى العدد الذى حفظته ان علمت عدم الكسر ، والا زادت عليها يوماً .

(هذا) اى لزوم الاحتياط فى جميع الاوقات وعدم تحقق الحيض
يقيناً . انما يكون فيما اذا لم يحصل لها وقت معلوم فى الجملة ، مثل (ان نقص
العدد) الذى ذكرته (عن نصف الزمان) الذى اضلته فيه (او ساواه) كما لو
اضلت خمسة او اربعة فى عشرة ، فانه لا تيقن لها بالحيض ، لمساواة العدد
لنصف الزمان ونقصانه عنه .

(و) اما (لو زاد) العدد عن نصف الزمان (فالزائد وضعفه) اى ضعف
الزائد (حيض) بيقين من وسط الزمان . لاند راجعها بتقدير تقدم الحيض . و
تأخره و توسطه . وفى العبارة مسامحة (كالخامس والسادس لو كان العدد)
(١) وهو الذخيرة . (منه)

الذي اضلته (ستة في العشرة) الاولى من الشهر مثلاً ، و يبقى لهما من العدد اربعة ، فعلى القول بالتخيير تضمنها الى اليومين متقدمة او متأخرة او بالتفريق وعلى القول بالاحتياط تجمع في الاربعة المتقدمة على اليومين بين عمل المستحاضة و تترك الحيض . وفي الاربعة المتأخرة تجمع بينهما و غسل الانقطاع في وقت العبادة المشترطة بالطهارة .

ولو اضلت خمسة في التسعة الاولى ، فالخامس خاصة حيض لان العدد زايد عن نصف الوقت الذي وقع فيه الضلال بنصف يوم ، فهو مع ضعفه يوم كامل .

ولو اضلت سبعة في العشرة ، فالمتحقق حيضا اربعة وهو الرابع والسابع وما بينهما ، والحكم في ذلك بناء على القولين ما تقدم في اضلال الستة في العشرة ، ومن هنا يعلم احكام المزج المشهور في كلامهم ، و امثلتها كثيرة . و لنذكر مثالين للتدرب في النظائر : احدهما لو قالت حيض ستة وكنت اخرج احد نصفى الشهر بالآخر بيوم ، فهذه اضلت ستة في العشر الوسط ، فلها يومان حيض متيقن ، وهما الخامس عشر والسادس عشر ، والعشرة الاولى من الشهر طهر بيقين ، و يتعلق احتمال الانقطاع بالسادس عشر الى العشرين والعمل في الأزمنة المتقدمة و المتأخرة كما تقدم .

وثانيهما لو قالت حيض عشرة وكنت امزج احد نصفى الشهر بالآخر بيوم ، و الستة الاولى من الشهر والستة الأخيرة من الشهر طهر بيقين ، والعدد الواقع بين الطهرين ثمانية عشر ، فقد اضلتها فيها ، و نصفها تسعة والعشرة تزيد عنها بواحد وضعفه اثنان ، فالاثنان وهما الخامس عشر والسادس عشر حيض بيقين ، فعلى القول بالاحتياط تجمع في الثمانية الاولى بين عمل الاستحاضة و تترك الحيض ، و تزيد في الثمانية الأخيرة غسل الانقطاع في وقت العبادة المشترطة بالطهارة ، وعلى القول الآخر تضم اى الثمانيتين ان شئت الى اليومين .

تنبيه :

قال في جامع المقاصد : لو علمت حصول العدد في الشهر مرتين وتكرر ذلك ولم تعلم الوقت ، فلا تصریح للأصحاب ، والظاهر وجوب جلوسها مرتين في الشهر ، والتخيير بحاله وحيث قلنا بالتخيير فانما هو عند عدم اشارة يظن معها وقت مخصوص ، ولا شك في اولوية اول الشهر لموافقة الغالب ، انتهى . وهو وجه الا التفصيل في التخيير بالمظنة ، اذ لم يقدّر دليل على اعتباره في نحو المقام ، نعم الأحوط ما ذكره . كما ان الأحوط الذي لا حراه في تركه هو التخصيص بأول الدم الذي رآته ، فان قلت : لم حكمت بجعل ذاكرة العدد خاصة العدد في كل شهر مرة حيث ما علمت التعدد في شهر؟ ولما حكمت بجعل العدد في اول ما رأت الدم حيضاً ثم تعد اقل الطهر ثم تجعل العدد ايضاً حيضاً وهكذا ؟ قلت : قد ظهر لي ذلك من الأخبار الصادقة في حكم الدم المتجاوز عن العشرة .

(وكل دم يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض) ولو لم يكن بصفة الحيض ، على المعروف من مذهب الأصحاب ، بل عن القاضيين عليه الاجماع ، وهو الحجة المعتمدة باصالة كون الدم حيضاً ، وبالأخبار المتقدمة الدالة على جعل المتقدم على العادة حيضاً ، مع تصریح البعض به وان لم يكن بصفته ، والتعليل في آخرياته ربما يجعل الوقت ، والدالة على ترتب احكامه بمجرد الرؤية ، والدالة بالحيضية في حالة الحمل المعلل في بعضها بان الحبل ربما قذفت بالدم ، وباطلاق الموثق الآتي ، وبما دل على الحيضية بمجرد الاستنقاء مع الاشتباه بالعدرة ، وبمجرد الخروج من الايمن او اليسر على الاختلاف المتقدم مع الاشتباه بالقرحة ، وبما ذكره بعض المحققين بكون الحيض من موضوعات الأحكام والمتعارف ان التي من شأنها الحيض متى ما رأت ما يمكن ان يكون حيضاً تنبئ على الحيضية ، قال : والحيض دم طبيعي كالمني والبول مخلوق لتكوين الولد وحصول اللبن ، وربما يتكون الولد ويحصل اللبن ولا يكون بالصفات ، و

لا ينسبون لها مع الخلوعن الصفات انها مما لا تحيض . قال : على انه ربما يحصل على القطع من تتبع الأخبار بانها اذا رأت دمًا قابلاً للحيضية تبني عليها انتهى .

وعليه فما استظهره في المدارك من الحكم بالحيضية ، اذا كان بصفة الحيض ، او كان في العادة مما لا يعتنى به في نحو المقام ، وان كان يظهر من الذخيرة نوع ميل اليه ، لكن قال : جراه الخروج عما عليه الأصحاب لا يخلو عن اشكال ، واما اعتراض المدارك على القاعدة باستلزامها ترك المعلوم ثبوته في الذمة ، تعويلاً على مجرد الامكان ، مما للاعتراض فيه مكان ، وانما يعتبر الامكان بعد استقرار الحال فيما تتوقف عليه ، فلا يرد النقض بالاستظهار مع عبور الدم من العشرة . اذ الحكم بالحيضية فيه موقوف على عدم العبور عنها ، وكذا القول في اول الرؤية مع انقطاعه دون الثلاثة .

والمراد بالامكان هنا معناه العام ، وهو سلب الضرورة عن جانب المخالف للحكم ، فيدخل فيه ما تحقق كونه حيضاً كما زاد على الثلاثة في ايام العادة ، وما زاد على العادة مع الانقطاع على العشرة او دونها ، وما رآته قبل العادة مع تخلل اقل الطهر بينه وبين الحيض السابق .

والامكان اما باعتبار المرأ كالبلوغ وعدم اليأس ، او مدة الحيض كبلوغ الثلاثة وعدم التجاوز عن العشرة ، او وقت الحيض كتخلل اقل الطهر بينه وبين الحيض السابق ، او دوامه كتوالي الأيام الثلاثة على المختار ، او المحل كخروجه من الجانب الايسر مع اعتباره مطلقاً ، او عند الاشتباه بالقرحة . او حال الحيض كعدم الحمل لو قلنا بعدم الحيض حال الحمل ، او صاف الدم كالحمرة و السواد ونحوهما من اوصاف الدم ، كالحمرة والسواد ونحوهما من اوصاف الحيض ، حيث يتحقق التميز .

(ولو رأت) الدم (ثلاثة) ايام وانقطع (ثم رأت العاشر خاصة) بان انقطع عليه وان تجاوز العادة (فالعشرة حيض) كما انها لو رآته فيما دون

العشرة مع انقطاعه عليه او على العاشر ، يحكم بحيضية الكل ، هذا هو المعروف من مذهب الأصحاب . بل نسيه في التذكرة الى علمائنا مؤذنا بدعوى الاجماع وعليه يدل خبرا محمد بن مسلم المتقدمان في شرح قول المصنف واقلسه ثلثة ، مضافاً الى القاعدة المتقدمة بان ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض ، بعد الالتفات الى دوران امر النقاء المتخلل بين الطهر والحيض لا وجه للاول لما مر في مقامه بان اقل الطهر عشرة ، فيبقى الثاني سليماً عن المعارض .

(و يجب عليها الاستبراء) وهو طلب براءة الرحم من الدم (عند الانقطاع لدون العشرة) بلا خلاف ظاهر اطلع عليه ، بل نسيه الذخيرة الى الأصحاب ، عملاً بالمرور في الكافي في باب استبراء الحائض في الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن الباقر (ع) : ((اذا ارادت الحائض ان تغتسل فلتستدخل قطنه ، فان خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل ، وان لم تر شيئاً فلتغتسل ، وان رأت بعد ذلك صفرة فلتوضأ وتصل .

و الظاهر حصوله بوضع القطنه كيف اتفق ، وفقاً للجماعة ، عملاً بالاطلاق ، والتفاتاً الى اختلاف المبين للكيفية ، كالمرور في الباب عن يونس عن حدثه عن الصادق (ع) : ((عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري اطهر ام لا ؟ قال : تقوم قائمة و تلزق بطنها بحائط ، وتستدخل قطنه بيضاء ، وترفع رجلها اليمنى . فان خرج على رأس القطنه مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر ، وان لم يخرج فقد طهرت تغتسل وتصل .

وفي الباب عن شرحيل الكندي عن الصادق (ع) : كيف تعرف الطامث طهرها ؟ قال : تعمد برجلها اليسرى على الحائط ، وتستدخل الكرسف بيدها اليمنى ، فان كان ثم مثل رأس الذباب خرج على الكرسف .

وفي التهذيب في باب حكم الحيض ، في الموثق عن سماعة عن الصادق عليه السلام : عن المرأة ترى الطهر وترى الصفرة او الشيء فلا تدري اطهرت ام لا ؟ قال : فاذا كان كذلك فلتنقم فلتلصق بطنها الى حائط ، وترفع رجلها

على حائط ، كما رأيت الكلب اذا اراد ان يبول ، ثم تستدخل الكرسي ، فاذا كان ثمة من الدم مثل رأس الذباب خرج فان خرج دم فلم تطهر ، وان لم يخرج فقد طهرت .

وعن الفقه الرضوي : و اذا رأيت الصفرة او شيئا من الدم فعليها ان تلصق بطنها بالحائط ، و ترفع رجلها اليسرى كالكلب اذا بال ، و تدخل قطنسة ، فان خرج فيها فهي حائض ، وان لم يخرج فليس بحائض .

نعم الأحوط العمل بهذه الأخبار مخيرة بين رفع الرجل اليمنى كما تضمنه مرسله يونس ، و بين رفع اليسرى كما تضمنه خبرا شرحبيل و الرضوي ، وان كان الأخير لعله أولى و أحوط .

ولو استبرأت (فان خرجت القطننة نقيّة فهي طاهرة) فلتغتسل من غير استظهار كما عن الأصحاب ، عملاً بخبري محمد بن مسلم و يونس المتقدمين في قبيل المتن . و بالمرور في الكافي في باب جامع في الحائض ، عن داود مولى ابي المعز العجلي عن اخبره عن الصادق ((ع)) : عن المرأة تحيض ثم يبضي وقت طهرها وهي ترى الدم ، فقال : تستظهر بيوم ان كان حيضها دون العشرة ايام . فان استمر الدم فهي مستحاضة وان انقطع الدم اغتسلت وصلت . قال قلت له : فالمرأة يكون حيضها سبعة ايام او ثمانية ايام حيضها دائم مستقيم ، ثم تحيض ثلثة ايام ، ثم ينقطع عنها الدم و ترى البياض لاصفرة ولادما . قال : تغتسل و تصلي ، قلت : تغتسل و تصلي و تصوم ثم يعود الدم ، قال : اذا رأيت الدم امسكت عن الصلوة و الصيام ، قلت : فانها ترى الدم يوما و تطهر يوما ، فقال : اذا رأيت الدم امسكت و اذا رأيت الطهر وصلت ، فاذا مضت ايام حيضها و استمر بها الطهر وصلت ، فاذا رأيت الدم فهي مستحاضة ، قد انتظمت لك امرها كله .

وعليه فما عن ظاهر الحلّي من وجود قول بالاستظهار في النقاء ، ضعيف . و اما نسبة هذا القول الى ظاهر المختلف كما صنفه في الذكرى و

الرياض . فلي فيه تأمل فراجع الى المختلف حتى يظهر لك وجه التأمل . نعم
في الدروس اثبت الاستظهار مع ظن المعاودة ، ولكن لاوجه له يعتد به ، كما
لاوجه يعتد به لعدم وجوب الغسل اذا اعتادت النقاء في اثناء العادة ثم
رؤية الدم بعده . نفى عنه البعد في الذخيرة ، وبالجملة يجري عليها احكام
الطاهرة من الغسل والصلوة ونحوهما اذا خرجت القطنة نقية .

(والا صبرت المعتادة) بعد عاداتها وتحتاط بترك العادة وجوباً ،
كما عن ظاهر الأكثر وصريح الاستبصار والسراير ، عملاً بظاهر الأوامر في
المستفيضة الآتي الى جملة منها الاشارة ، وباستصحاب الحالة المسابقة ،
خلافاً للمحكي عن التذكرة وعامة المتأخرين فيستحب ، ونسبه الرياض الى
الأكثر ولهم المستفيضة الآمرة بالرجوع الى العادة والعمل فيما عداها بالاستحاضة .
كالمروي في التهذيب في زيادات باب الحيض ، في الموثق عن عبد الله
بن سنان عن الصادق ((ع)) : المستحاضة التي لا تطهر ، قال : تغتسل عند
صلوة الظهر فتصلى الظهر والعصر ، الى ان قال : يأتيها بعلمها متى شاء الآ
ايام قرئها .

وفي هذا الباب في الموثق عن سماعة عن الصادق ((ع)) : عن المستحاضة
فقال : تصوم شهر رمضان الا الأيام التي كانت تحيض فيها .

وفي هذا الباب عن ابن ابي يعفور عن الصادق ((ع)) : المستحاضة اذا
مضت ايام اقراؤها اغتسلت واحتشيت كرسفها .

وقد تقدم في شرح قول المصنف رجعت ذات العادة ، خبراً يونس
ومعوية الدالان على ما دلت عليه هذه الأخبار .

ولهم ايضاً ظاهر لفظ الاحتياط الوارد في المروى في هذا الباب في
الموثق ، عن فضيل و زرارة عن احدهما ((ع)) : المستحاضة تكف عن الصلوة ايام
اقراؤها وتحتاط بيوم او اثنين ، ثم تغتسل كل يوم وليلة ثلاث مرات ، الى آخره .
والأخذ بظن الانقطاع على العادة ، واختلاف الأخبار في مقدار

الاستظهار، الظاهر في الاستحباب الذي هو مجاز مشهور بالنسبة إلى الأوامر في أخبار الأئمة (ع) عند البعض، فليكن المراد منها هنا أيضاً ذلك، بقرينة ما مرّ سيما بعد اعتضاده بالأصل.

والأظهر عندى الأول، عملاً بظاهر الأوامر المحمولة في المقام المختلف فيه الأخبار في مقدار الاستظهار على الواجب التخييري، وحملها على الاستحباب لا يرفع هذا التخيير، حتى يقال أنه أقرب المجازات، هذا مضافاً إلى جواز القول بأن التعارض بين الأمرة بالاستظهار وبين الأمرة بالرجوع إلى العادة، العموم المطلق، وعليه فالأدلة مقدمة لاختصاصها، وإلى قرب حمل الأمرة بالرجوع إلى العادة إلى التقيّة، إذ المحكى عن من عدا مالك القائل بالاستظهار بثلاثة أيام القول بنفي الاستظهار والاقتصار على العادة خاصة، واما لفظ تحاطت الواقع في خبر فضيل وزارة فهو أيضاً دال على الوجوب كما لا يخفى، واما القول بوجوب الأخذ بظن الانقطاع على العادة، ففيه أولاً المنع بحصول المظنّة، وثانياً أنه لم يتم دليل على اعتبارها في نحو المقام مطلقاً، وللمدعى إقامة الدليل.

وبما ذكر ظهر عدم وجاهة القول بالجواز، كما عن التحرير ولعله أراد من الجواز الاستحباب، وعليه فاتفق الكل على رجحانه وإنما الخلاف في قدره. فقال المصنف هنا أنها تستظهر (يومين) خلافاً للجماعة ومنهم التذكرة والقواعد والشرائع ومختصر النافع كما عن النهاية والوسيلة والصدوق والمفيد، فتستظهر بيوم أو يومين، وفي المدارك كما عن غيره^(١) التخيير بين الأمرين وبين الثلاثة، وقوى في الذكرى جوازه إلى العشرة وكذا عن البيان، لكن لمن ظن كونه حياً، قيل: (٢) وكأنه يريد به ظن الانقطاع على العشرة، والافزع التجاوز ترجع ذات العادة إليها وإن ظنت غيرها، انتهى، فتأمل.

(١) كالسراير والتحرير والمنتهى . (منه)

(٢) وهو الرياض . (منه)

وعن المرتضى في المصباح تستظهر عند استمرار الدم الى عشرة فان
استمر عملت ما تعلمه المستحاضة ، وعن الجمل ان خرجت طوثة في الدم فهي
بعد حائض تصير حتى تنقئ .

للمصنف هنا المروى في التهذيب في باب حكم الحيض ، في الصحيح
عن زرارة عن ابي عبد الله ((ع)) قال قلت له : النفساء متى تصلى ؟ قال : تقعد
قد رحيضها وتستظهر بيومين ، فان انقطع الدم والا اغتسلت واحتشيت الى
ان قال قلت : فالحايض ؟ قال : مثل ذلك سواء ، فان انقطع عنها الدم والآ
فهي مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء ، ثم تصلى ، الخبر .

و للثاني المروى في الباب باسناد معتبر عن زرارة عن الباقر ((ع)) : عن
الطامت تقعد بعد ايامها كيف تصنع ؟ قال : تستظهر بيوم او يومين ، ثم
هي مستحاضة فلتغتسل ، الخبر .

وفي الباب في الزيادات عن زرارة عن الباقر ((ع)) : المستحاضة تستظهر
بيوم او يومين .

و المروى عن المحقق في التحرير عن الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة
عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : في الحايض اذا رأت دما
بعد ايامها التي كانت ترى الدم فيها : فلتقعد عن الصلوة يوما او يومين ، ثم
تمسك قطنه فان صبغ القطنه دم لا ينقطع فلتجمع بين صلتين بغسل ، ويصيب
منها زوجها اذا احب ، وحلت لها الصلوة .

والمروى في باب حكم الحيض ، عن اسمعيل الجعفي عن الباقر ((ع)) :
المستحاضة تقعد ايام قرئها ثم تحنط بيوم او يومين . فان هي رأت طهرا
اغتسلت ، وان هي لم تر طهرا اغتسلت واحتشيت ، الخبر .

و خبر فضيل و زرارة المتقدم في قبيل المتن .

واما الدال على يوم واحد ، كخبر اسحق بن جرير المتقدم في شرح
قول المصنف : رجعت ذات العادة .

والمروى في الباب عن داود مولى ابي المعز عن اخبره عن الصادق عليه السلام : عن المرأة تحيض ثم يعضى وقت طهرها وهي ترى الدم . فقال : تستظهر بيوم ، او كان حيضها دون العشرة ايام . فان استمر الدم فهي مستحاضة وان انقطع الدم اغتسلت و صلت ، فمحلول على التخيير جمعاً .

و للثالث المروى في الباب في الصحيح عن ابن ابي نصر عن الرضا ((ع)) : عن الحايض كم تستظهر ؟ فقال : تستظهر بيوم او يومين او ثلاثة .

والجمع بين هذه الأخبار ، وبين خبرى سماعة ومحمد بن عمرو بن سعيد المتقدمين في شرح قول المصنف : رجعت ذات العادة وموثقة سعيد بن يسار المروية في الباب عن الصادق ((ع)) : عن المرأة تحيض ثم تطهر و ربما رأت بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها . فقال : تستظهر بعد ايامها بيومين او ثلاثة ، ثم تصلى .

واما ما عن المنتهى من حمل الأخبار باستظهار اليوم او اليومين او الثلاثة على التفصيل ، اعتمادا على اجتهاد المرأة في قوة المزاج وضعفه الموجبين لزيادة الحيض وقلته ، لا على التخيير نظرا الى عدم جواز التخيير في الواجب ، ففيه ما ترى (١) .

و للرابع المروى في الباب عن عبد الله بن المغيرة عن رجل ، عن الصادق عليه السلام : في المرأة ترى الدم ، فقال : ان كان قروها دون العشرة انتظرت العشر ، وان كانت ايامها عشرالم تستظهر .

وفي الباب في الزيادات في الموثق ، عن يونس بن يعقوب عن الصادق عليه السلام : : المرأة رأت الدم في حيضها حتى جاوز وقتها متى ينبغي لها ان تصلى ؟ قال : تنظر عدتها الشئ كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام . فان رأت الدم صبيبا فلتغتسل في وقت كل صلوة .

(١) اولست ترى التخيير في المواضع الأربعة وكذا في التسيبحات الأربعة و في ذكرى الركوع والسجود . (منه)

و الباء في عشرة بمعنى الى . كما صرح به التهذيب قال : و حروف الصفات يقوم بعضها مقام بعض . و هذا القول عندى اقوى . فهي مخيرة بين اليوم . او اليومين . او الثلاثة . او الصبر الى عشرة . هذا اذا كان عادتها اقل من العشرة .

وان كانت عشرة فلا استظهار بلا خلاف . كما دل عليه خبر عبد الله المتقدم . اذ الاستظهار احتياط عن الحيض المحتمل . والعشرة غايته كما عرفت .

وهل الاستظهار مختص بالوقتية و العددية خاصة ؟ او يعمها و العددية كما اختاره الجماعة ؟ وجهان . والأخير اقرب . الثقات الى عموم غير واحد من الأخبار المتقدمة .

(ثم) انها بعد الاستظهار (تغتسل و تصوم) و تتعبد (فان) كان استظهارها دون العشرة (و انقطع) الدم (على العاشر) تبين ان الجميع حيض . فما عملته في ايام الاستظهار موافق للواقع . وما عملته بعدها باطل . لكن لا حرج عليها فيما فعلته من صلاة و صوم و وقاع للاذن الشرعى .

نعم (قضت ما صامت) من العشرة بعد ايام الاستظهار . على المعروف من مذهب الأصحاب . بل عن بعض عليه الاجماع . وهو الحجة مضافاً الى الأصل في الدماء للنساء . و الى القاعدة المتقدمة بان ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض . وفي التذكرة اذا انقطع الدم لعشرة وهو ما يمكن ان يكون حيضاً فهو حيض اجماعاً . وقال ايضا في بيان احكام الذكرة لعادتها عدداً و وقتاً بما لفظه : فاذا تجاوزت العادة فان لم يتجاوز الاكثر فالجميع حيض . سواء تقدمت العادة او توسطت او تأخرت اجماعاً . وان تجاوز العشرة ولا تميز لها رجعت الى عادتها . عند علمائنا اجمع . انتهى .

و عليه فلا وجه يعتد به لما جنح اليه بعض^(١) متأخري المتأخرين . من

(١) وهو صاحب الحقائق وغيره . (منه)

القول بعدم التفاتنا الى جملة من الأخبار المتقدمة الآمرة بعمل الاستحاضة بعد الاستظهار بقول مطلق ، وامثال الامر يقتضى الأجزاء ، اذ عدم عمل الأصحاب بها يكفينا فى التجشم فى ردها ، مع ان الاجماع المحكى المعتضد بما مراكف فى تقييد اطلاقها ، هذا مضافاً الى اطلاق خبرى محمد بن مسلم المتقدم فى شرح قول الصنف : واقله ثلاثة ايام ، الى آخره ، المعتضد بالشبهة الكذائية المعتضدة بما مر اليه الاشارة فى اى خاص يصلح التقييد ، وفى خبر يونس المروى فى الكافى فى باب ادنى الحيض ، عن يونس عن بعض رجاله عن الصادق ((ع)) : فاذا حاضت المرأة وكان حيضها خمسة ايام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت فان رأت بعد ذلك الدم ولم يتم لها من يوم طهرت عشرة ايام فذلك من الحيض ، تدع الصلوة فان رأت الدم من اول ما رأت الثانى الذى رأت تمام العشرة ايام ودام عليها ، عدت من اول ما رأت الدم الاول والثانى عشرة ايام ثم هى مستحاضة ، الخير .

وبالجملة الأظهر هو قضاء ما صامت بعد ايام الاستظهار اذا انقطع الدم فى العاشر (والا) اى وان لم ينقطع على العاشر (فلا) قضاء لما صامت بعد ايام الاستظهار ، عملاً بجملة من الأخبار المتقدمة الآمرة بعمل الاستحاضة وامثال الامر يقتضى الأجزاء ، واما ايام الاستظهار فالمشهور وجوب قضاء ما تركته فيها من العبادة ، بل نسيه بعض الأجلاء الى صريح الأصحاب . بل ظاهر عبارة التذكرة المتقدمة الاجماع .

وعليه فلا وجه يعتد به لما عن نهاية الأحكام من الاستشكال فى وجوب قضاء العبادة فيها ، ولما جنح اليه بعض متأخري المتأخرين من القول بعدم ولعل نظره الى ظاهر جملة من الأخبار المتقدمة الآمرة بالترك فيها ، مع عدم شمول قوله ((ع)) : من فاتته صلوة ، الى آخره ، لنحو المقام ، التفاتاً الى ان الصورة التى منع المكلف فيها شرعاً عن الصلوة ليست مصداق فوات الصلوة ، وفيه مع قطع النظر عن جواز القول بصدق الفوات فى نحو المقام كالنائم ، ان الشهرة

المعتادة بما مرّ تكفيها في المقام سبباً بعد اعتضادها برواية داود المتقدمة في تعدد أيام الاستظهار ، هذا مضافاً الى كون المختار هو الأحوط .

(و المبتدأة : تصبح حتى تنقئ او تمضي عشرة) فان مضت ولم ينقطع رجعت حينئذ على التميز ، هذا في الدور الاول كما صرح به الدروس والرياض ونسبه الأول الى ظاهر الأصحاب ثم قال : فاذا جاء الدور الثاني اعتبرت التميز و عادة النساء والروايات في نفس العشرة ، اما المضطربة فانها تعتبر التميز والروايات في جميع ادوارها ، وهل تستظهر ان اذا رجعت الى ذلك بما تستظهر به المعتادة ؟ الظاهر نعم ، انتهى .

و يظهر منه وجوب الاستظهار للمضطربة مطلقاً ، و للمبتدئة في غير الدور الأول ، و ظاهره في الذكرى وجوبه للمبتدئة اذا رجعت الى عادة نساءها بيوم قال : رواه محمد بن مسلم عن الباقر (ع) في الدروس بعد ما تقدم عنه ، و روى في المبتدئة : الاستظهار بعد عادة أهلها بيوم .

أقول وعنى بالخبر خير زارة و محمد بن مسلم المتقدم في شرح قول المصنف : الى عادة أهلها ، وعن الأكثر انهم لم يذكروا لهما استظهاراً و الأظهر العمل بما تقدم عن الذكرى عملاً بالخبر المذكور ، و اما المضطربة فلا اجد دليلاً يدل على استظهارها ، اعلم انه قال في الذكرى : الاستظهار انما هو مع بقاء الدم يأتي لون اتفق لمنطوق الأخبار و احتمال الحيض ، اقول وهو جيد .

(وقد تتقدم العادة و تتأخر) فتترك المعتادة الصلوة برؤية الدم مطلقاً ، لما مرّ (ولو رأيت) المعتادة (العادة و الطرفين او احدهما ولم يتجاوز العشرة فالجميع حيض والا) اي وان تجاوز الدم عن العشرة (فالعادة) حيض دون الطرفين ، وقد مرّ دليل هذه الأحكام .

(ويجب الغسل عند الانقطاع) لتأدية العبادات المشترطة بالطهارة باجماع علماء الأمصار قاله في التذكرة ، وعليه يدل الأخبار .

وكيفيته (كغسل الجنابة) عند العلماء كافة . كما عن غير واحد ، عملاً بالمرئى
فى التهذيب فى باب حكم الحيض ، عن عبيد الله بن على الحلبي عن
الصادق ((ع)) : غسل الجنابة والحيض واحد .

وفى الباب عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : اعلينا غسل مثل غسل الجنبة؟
قال : نعم يعنى الحيض .

وهل عليها فى صورة تقديم الوضوء على الغسل نية الاستباحة دون الرفع
كما عن الحلبي ، ام تتخير بينهما ؟ كما اختاره بعضهم . وجهان والأخير اقرب ، و
ان كان فى الحكم يلزم ما عدا القرينة مناقشة كما عرفته .

(ويحرم عليها) فى زمان رؤية الدم (كل مشروط بالطهارة كالصلوة و
الطواف) اجماعاً فيهما كما ادعاه غير واحد ، عملاً بالمرئى فى الكافي فى باب
ما يجب على الحيض . فى الصحيح عن زرارة عن الباقر ((ع)) : اذا كانت المرأة
طامثاً فلا تحل لها الصلوة .

وعن العيون عن الفضل بن شاذان عن الرضا ((ع)) : ولا تصوم ولا تصلى
لأنها فى حد نجاسة ، فاحب الله ان لا يعبد الا طاهراً ، ولأنه لا صوم لمن لا
صلوة له . الخبير .

وعن نهج البلاغة : فاما نقصان ايمانهم ، فمعودهم عن الصلوة و
الصيام فى ايام حيضهم .

وعن النبى (ص) خطباً بالحائض : اصنعى ما تصنع الحاج غير ان لا تطوفى ،
و الغسل شرط فى صحتها اجماعاً كما يظهر من غير واحد ، ولا فرق فى
الاولى بين الواجبة والمندوبة . واما المندوب من الثانية فهل هو كالواجب ؟
كما اختاره البعض . ام لا ؟ كما اختاره آخر . وجهان ينشأن من الأصل فالثانى
ومن حرمة دخول المسجد مطلقاً فالأول .

(و) كذا يحرم عليها (مس كتابة القرآن) اجماعاً كما فى التحريم من
المنتهى والخلاف ، واما ما عن الاسكافى من اطلاق الكراهة عليه ، فيحتمل ان

يكون مراده الحرمة ، و ذلك غير عزيز في عبائر قد ما الطائفة ، وقد تقدم تحقيقه في محله .

(ولا يصح منها الصوم) اجماعاً ، عملاً بجملة من الأخبار ، منها خبر العيون المتقدم .

(ولا يصح طلاقها مع الدخول و حضور الزوج) عندها (او حكمه) بـ (بخلاف كما قاله غير واحد ، و ستعرف تحقيق المسئلة في كتاب الطلاق انشاء الله .
(و يحرم) عليها (اللبث في المساجد) اجماعاً ، الا من سار كما في التحرير ، بل في التذكرة بعد نسبته الى علمائنا : لا اعرف فيه مخالفاً ، بل عن الغنتهى انه مذهب عامة اهل العلم ، وقد تقدم في حرمة لبث الجنب ، خبر محمد بن مسلم الدال عليه .

وعليه فما عن سار من القول بالكراهة ، مما لا وجه له .

و هذا الخبر حجة على المانع من الدخول مطلقاً ، بناء على تحريم ادخال النجاسة في مطلق المسجد مطلقاً ولو مع عدم التلويث ، كما عن الفقيه و المقنع و الجمل و العقود و الوسيلة ، قيل : وليس في اطلاقه دلالة على الجواز ولو مع التلويث ، لندرت و غلبة ضد الموجبة لحمله عليها ، وهو جيد .

و جواز الاجتياز الدال عليه الخبر يختص بغير المسجدين ، اما هما فيحرم الدخول مطلقاً ، كما عن الأصحاب بحسنة محمد بن مسلم المتقدمة في الجنب في قراءة العزائم .

وفي الخبر الاول دلالة على تحريم وضع الحايض شيئاً في المساجد ، وهو المحكى عن الأصحاب من غير خلاف يعلم بينهم ، الا ما عن سار من الكراهة و لا وجه له يعتد به ، سيما بعد المروى في الكافي في باب الحايض تأخذ في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) : كيف صارت الحائض تأخذ ما في المسجد و لا تضع فيه ؟ فقال : لأن الحايض تستطيع ان تضع ما في يدها في غيره . ولا تستطيع ان تأخذ ما فيه الا منه .

(و) يحرم (قراءة العزائم) اجمعاً كما عن التحرير والمنتهى ، وكذا البعض ، وقد مرّ في الجنب في قراءة العزائم ما يدل عليه ، ولو فرض منها تلاوة سورة السجدة وامت أو استمعت اليها ، وجب عليها السجود كما اشار اليه بقوله (فتسجد لو تلت) احدى السجديات (أو استمعت) من غيرها على الأشهر كما ادعاه غير واحد ، عملاً بالمروى في الكافي في باب الحائض والنفساء بقران في الصحيح ، عن ابي عبيدة عن الباقر (ع) : ((عن الطائفة تسمع السجدة ، فقال : ان كانت من العزائم فلتسجد اذا سمعتها .

وفي كتاب الصلوة في باب عزائم السجود في الوثقى ، عن ابي بصير عن الصادق (ع) وفيه : والحائض تسجد اذا سمعت السجدة .

وفي الباب عن ابي بصير قال قال : اذا قرء شيء من العزائم الأربع فسمعتها فاسجد وان كنت على غير وضوء وان كنت جنباً ، وان كانت المرأة لا تصلّي ، وسائر القران انت بالخيار ان شئت سجدت وان شئت لم تسجد ، خلافاً للنهاية والانتصار ، كما عن الوسيلة والمهذب ، فحرموا السجود عليها كما عن المفيد ناقياً^(١) للخلاف عنه .

ولهم المروى في التهذيب في باب كيفية الصلوة في الزيادات في الصحيح عن ابا ن بن عثمان عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق (ع) : ((عن الحائض هل تقرء القرآن وتسجد سجدة اذا سمعت السجدة؟ قال : تقرء ولا تسجد .

والمروى عن مستطرفات السراير نقلاً عن كتاب محمد بن علي بن محبوب ، عن محمد بن الحسين عن محمد بن يحيى الخزاز عن غياث عن جعفر (ع) عن ابيه (ع) عن علي (ع) قال : لا تقضي الحائض الصلوة ، ولا تسجد اذا سمعت السجدة .

وفيه ان الخبرين لا يصلحان لمقاومة ما مرّ ، فالأظهر حملها على التقيّة

(١) اي المفيد . (منه)

التي هي في الأحكام الشرعية اصل كل بلية ، اذ حكى في التذكرة تحريم السجود عليها لو سمعت العزائم ، عن الشافعي ومالك وابي حنيفة واحمد واكثر الجمهور .
واما نفي الخلاف ، فهوون بعضير الاكثر الى الخلاف .

واما الاستدلال لهم باشتراط السجود بالطهارة وهي فيها منتقية ، ففيه انه اول الكلام مع ان مقتضى الاطلاقات عدمه .

فيما ذكر ظهران القول باستحياب السجود ، كما يقتضيه جمع الشيخ بين خير عبد الرحمن وبين ما تقدم للمختار ، مما لا وجه له يعتد به ، مع ان المحكي عن الاكثر الوجوب .

وهل يختص الحكم بالقراءة والاستماع او يعم السماع ايضاً ؟ قولان اظهرهما الاول ، لما سيأتي في محله .

(ويحرم على زوجها وطبها قبلاً) اجماعاً ، بل قيل انه بد يهي للدين ، و عليه يدل الآية والأخبار ، وان جهل الحيض او نسيه فلا شيء عليه ، وان جهل الحكم فقال غير واحد : انه لا شيء عليه ، وللتأمل فيه مجال كما قاله البعض .

و يلحق بايام الحيض الاستظهار وجوباً على المختار ، فلو اختارت الأقل من العشرة فالأحوط الاعتزال الى العشرة لاحتمال الحيضية بالانقطاع اليها ، وعن المنتهى الوجوب وفيه تأمل ، هذا مع عدم الانقطاع والا فيجوز الوقوع بلا اشكال .

ولو اخبرت بالحيض ، فالظاهر عدم الخلاف في قبول قولها ما لم تكن متهمة ، كما استظهره بعض الأجلة ، عملاً بالمروى في باب الحيض من التهذيب في الزيادات في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) : العدة والحيض الى النساء .

وفي الصافي في باب الطلاق في باب ان العدة والحيض الى النساء ، عن محمد بن يعقوب في الصحيح ، عن زرارة عن الباقر (ع) : العدة والحيض للنساء اذا ادعت صدقت .

و يعضد هما قوله تعالى : ((لا يحل لهن ان يكمن ما فى ارحامهن)) .
وقيد الخبران بعدم التهمة لعدم تبادر التهمة واستصحاب الاباحية

السابقة . مع الاعتضاد بالمروى في التهذيب في باب الحيض في الزيادات ، عن اسمعيل بن ابي زياد عن جعفر عن ابيه عن علي ((ع)) : في امرأ ادعت انها حاضت في شهر واحد ثلث حيض ، فقال : كلفوا نسوة من بطانتها ان حيضها كان فيما مضى على ما ادعت فان شهدن صدقت والا فهي كاذبة .

ولو ظن كذبها ، فهل يجب القبول كما اختاره الجماعة ام لا كما جئناح اليه الرياض ؟ وجهان والاول اقرب ، عملاً بالاطلاق .

ولو اتفق الحيض في اثناء الوطى وجب النزع ، عملاً باطلاق الدال على التحريم (فيعزّر) الواطى بما يراه الحاكم كما قيل قال ونقل عن ابي علي ابن الشيخ ابي جعفر تقديره بثمن حد الزاني ، ولا نعلم المأخذ فالمرجع فيه الى رأى الحاكم ، كما في غيره من التعزيرات الغير المنصوصة .

اقول و سياى عن قريب في خبر محمد بن مسلم تحديده بخمسة وعشرين سوطاً ، ربع حد الزاني .

وفي الصادق تحديده بثمن حده اثنتى عشرة جلدة ونصف ان اتاها في آخر ايام حيضها ، و برقع حده خمسة وعشرين جلدة ان اتاها في غيره ، و الأحوط عدم التجاوز عن المنصوص .

و يجب عليها الامتناع ايضاً ، لكن لا كفارة عليها مطلقاً ولو كانت مطاوعة اجماعاً كما صرح به البعض ، وقد اتفقوا على الظاهر في رجحانها عليه .

(و) انما الخلاف في انه هل (يستحب الكفارة) ام تجب ؟ فأكثر المتأخرين كما ادعاه غير واحد الى الأول ، والمشهور بين المتقدمين الأخير ، و منهم المحكى عن المفيد والمرضى وابن بابويه والشيخ في المبسوط والخلاف مدعياً في الأخير ^(١) الاجماع كما عن الحلبي والانتصار والغنية والموجبين

(١) وهو الخلاف . (منه)

الاجتماعات المحكية .

والمروى في التهذيب في باب حكم الحيض ، عن داود بن فرقد ، عن الصادق ((ع)) : في كفارة الطمث انه يتصدق اذا كان في اوله دينار و في وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار ، قلت : فان لم يكن عنده ما يكفر؟ قال : فليتصدق على مسكين واحد ، والا استغفر الله ولا يعود ، فان الاستغفار توبة و كفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة .

و نحوه عن الفقه الرضوي .

وفي الباب في الصحيح على الصحيح ، عن حفص عن محمد بن مسلم قال : سأله عن اتي امرأته وهي طامث ، قال : يتصدق بدينار ويستغفر الله .
وفي الباب في الموثق ، عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : من اتي حائضاً فعليه نصف دينار يتصدق في به .

و للمصنف المروى في الباب في الصحيح ، عن عيسى بن القاسم عن الصادق ((ع)) : عن رجل وافع امرأته وهي طامث ، قال : لا يلتمس فعل ذلك قد نهى الله ان يقربها ، قلت : فان فعل اعليه كفارة ؟ قال : لا اعلم فيه شيئاً ، يستغفر الله .

وفي الباب في الموثق عن زرارة عن احدهما ((ع)) : عن الحائض ياثيرها زوجها ، قال : ليس عليه شيء يستغفر الله ولا يعود .

و يعضده اختلاف الأخبار ، اذ في خبر ابي بصير نصف دينار ، وفي خبر محمد الدينار ، وفي خبر داود التفصيل ، وفي خبر الحلبي المروى في الباب عن الصادق ((ع)) : عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض ما عليه؟ قال يتصدق على مسكين بقدر شعبه .

وفي خبر عبد الملك بن عمر ، والمروى في الباب ، عن الصادق ((ع)) : عن رجل اتي جاريته وهي طامث ، قال : يستغفر ربه ، قال عبد الملك : فان الناس يقولون عليه نصف دينار او دينار ، فقال الصادق ((ع)) : فليتصدق على عشرة

• مساكين •

وعن تفسيسير على بن ابراهيم ، عن الصادق ((ع)) : من اتى اهله فى الفرج فى ايام حيضها فعليه ان يتصدق بدينار ، وعليه ربع حد الزانى خمسة وعشرون جلدة ، وان اتاها فى آخر ايام حيضها فعليه ان يتصدق بنصف دينار ، ويضرب اثني عشر جلدة ونصف •

وعن محمد بن مسلم عن الياقر ((ع)) : عن الرجل اتى المرأة وهى حائض قال : يجب عليه فى استقبال الحيض دينار ، وفى وسطه نصف دينار ، قلت : جعلت فداك (١) هل يجب عليه شئ من الحد ؟ قال : نعم خمسة وعشرون سوطا ربع حد الزانى ، لأنه اتى سفاحا •

واما حمل هذه الأخبار على التقية ، بناء على ان الاستحياب محكى عن الشافعى فى الجديد ومالك والثورى واصحاب الرأى ، فمعارض بان الوجوب ايضا محكى عن الحسن البصرى وعطا الخراسانى واحمد الشافعى فى القديم ، سيما بعد الاستماع الى ما يترنم عليه خبر عبد الملك المتقدم •

والانصاف ان المسئلة محل اشكال ، وان كان القول بالاستحياب لا يخلو عن رجحان ما ، ولكن الاحتياط مما لا ينبغى تركه ، واما التفصيل فى الكفارة بين المضطر وغيره ، او الشاب وغيره كما عن الراوندى ، فلا عبرة به •

والكفارة (فى اوله) اى الحيض (بدينار وفى اوسطه بنصفه وفى آخره ربعه) على المشهور المنصور ، عملا بخبر داود المتقدم كالرضوى ، المفيد من لجملة من المطلقات الواردة فى الأخبار المتقدمة ، خلافاً للمحكى عن الصدوق فى الممنوع فيتصدق على مسكين بقدر شعبه وجعل المختار رواية ، وله خير الحلبي المتقدم وفيه انه لا يقوم فى مقابلة المختار من وجوه عديدة •

فروع :

(١) فى زيادات باب الحد ود من التهذيب •

الاول : لافرق في الزوجة بين الدائمة والمنقطعة ، وهل يلحق بها الأجنبية كما اختاره غير واحد ام لا ؟ وجهان ينشأن من الأصل فالثاني ، ومن الاطلاق في جملة من الأخبار المتقدمة فالأول ، وهو الأقرب .

الثاني : هل الجارية كالحرّة في التقدير ؟ كما يظهر من بعض ام لا ؟ وجهان ، والأظهر ان فيها ثلاثة امداد كما عن الأصحاب ، بل عن السراير و الانتصار الاجماع ، قيل ان به رواية رضوية ، ولا فرق بين اول الحيض ووسطه و آخره ، كما صرح به الرياض ، قال : لاطلاق الرواية والفتوى .

ولا بين الفنة والمديرة وآم الولد والمزوجة ، وان حرم الوطء قاله في الرياض ، ثم قال : وفي المكاتبة المشروطة والمطلقة وجهان .

الثالث : المراد بالدينار هو مثقال ذهب خالص ، بالاجماع كما ادعاه البعض ، مضروب على الأظهر كما عن الجماعة ، عملاً بالتبادر ، خلافاً للمحكي عن آخرين فيجزى التبر^(١) وهو غير المضروب ، ولا وجه له يعتد به ، لكن المختار انما يتمشى اذا علم ان الشايخ في ذلك الزمان كان المضروبة والا فيشكل الامر ، لكن لا ريب ان المختار هو الأحوط .

الرابع : هل يجزى القيمة ؟ كما عن البعض ، ام لا ؟ كما اختاره الجماعة وجهان والأخير اقرب ، اقتصاراً على ظاهر اللفظ مع عدم ظهور المخرج ، وفي الذكرى قدر الشيخان الدينار بعشرة دراهم والخبر خال منه ، وعلى قولهما لا يجزى دينار قيمته اقل من عشرة دراهم .

الخامس : عن المشهور ان المراد بالاول الثلث الاول من الحيض ، و بالوسط الثلث الثاني ، وبالأخر الثلث الآخر مطلقاً ، سواء كانت ذات عادة ام لا . كانت العادة عشرة ام لا ، فالاول لذات الثلاثة اليوم الاول ، ولذات الأربعة هو مع ثلث الثاني ، ولذات الخمسة هو مع ثلثيه ، ولذات الستة

(١) التبر يتقدم التاء على الباء . (منه)

اليومان الأولان وهكذا .

خلافًا للمحكى عن المراسم فحدد الوسط بما بين الخمسة الى السبعة ، و عليه فلا وسط ولا آخر لمن حيضها خمسة فما دون ، ولا آخر لمن لم يزد حيضها عن السبعة .

وعن الراوندي اعتبار التثليث بالاضافة الى العشرة مطلقا ولو كانت ذات عادة . وعليه فلا وسط ولا آخر لذات الثلثة . ولا آخر لذات الأربعة وان كان لها وسط وهو الثلثان الباقيان من اليوم الرابع ، ولا وجه لهما .

السادس : مصرفها الفقراء والمساكين من اهل الايمان كما عن الاصحاب ولا يعتبر التعدد بل يكفي الواحد كما صرح الجماعة ، عملا بالأصل والاطلاق .
واما كفارة وطى الجارية اعنى ثلثة امداد ، فعن الانتصار والقواعد و النهاية والمهذب والسراير والجامع التصريح بالتفريق على ثلثة وهو الاحوط ،
واما خبر عبد الملك المتقدم فشاذا فلا اعتداد به .

السابع : هل يتكرر الكفارة بتكرر الوطى مطلقاً ؟ كما اختاره الرياض حاكياً عن الشهيد الاول فى مختصره . ام لا مطلقاً ؟ كما عن الحلّى ، ام الاول ان يختلف الزمان كأول الحيض ووسطه مثلاً او تخلل التكفير ؟ والثانى مع عدمهما ؟ كما اختاره الجماعة ومنهم المختلف والتذكرة والمدارك والذخيرة .

اوجه تنشأ من اصاله عدم التداخل مع اقتضاء العموم التكرار فالاول .
ومن ما ذكره الحلّى بان الأصل براءة الذمة ، وشغلها بواجب او نسيب يحتاج الى دلالة شرعية . واما العموم فلا يصح التعلق به فى امثال هذه المواضع . لأن هذه اسماء الاجناس والمصادر . الا ترى ان كل من اكل فى شهر رمضان متعمداً و تكرر الأكل لا يجب عليه تكرار الكفارة بخلاف . انتهى فالثانى .

ومن ما ذكره فى المختلف بان الوطى فى الوقتين فعلى مختلفان فى الحكم فلا يتداخلان . كغيرهما من العقوبات المختلفة على الأفعال المختلفة . وكذا اذا تخلل التكفير اذا لا تؤثر المتقدمة فى اسقاط ما يتعلق بالفعل

المتأخر . واما مع عدمهما فلان الكفارة معلقة على الوطى من حيث هو هو ، وكما يصدق على الواحد يصدق على المتعدد ، فيكون الجزاء واحد افيهما ، انتهى فالثالث .
 اوجهها الاول عملاً بالفهم العرفى .

الثامن : حكى عن الجماعة ان النفساء كالحائض فى الأحكام المذكورة . قيل : وعلى هذا يمكن اجتماع زمانين او ثلاثة فى وطقى واحد . لكن فى تعدد الكفارة حينئذ نظر .

التاسع : قال فى التحرير : لو عجز عن الكفارة سقطت وجوباً واستحباً ، ولو عجز عن البعض فالوجه دفع الباقي ، انتهى .

اقول اثبات وجوب دفع الباقي بالدليل مشكل . ولكن الأحوط هو الدفع (و يكره) وطقى الحائض (بعد انقطاعه) أى دم الحيض (قبل الغسل) عملاً بالمروى فى التهذيب فى باب حكم الحيض ، فى الموثق عن أبى بصير عن الصادق ((ع)) : عن امرأة كانت طامثاً فرأت الطهر ، ايقع عليها زوجها قبل ان تغتسل ؟ قال : لا حتى تغتسل . وعن امرأة حاضت فى السفر ثم طهرت فلم تجد ماءً يوماً واثنين ، يحل لزوجها ان يجامعها قبل ان تغتسل ؟ قال : لا يصلح حتى تغتسل .

وفى الباب فى الزيادات فى الموثق عن عبد الرحمن عن الصادق ((ع)) عن امرأة حاضت ثم طهرت فى سفر فلم تجد الماء يومين او ثلاثة ، هل لزوجها ان يقع عليها ؟ قال : لا يصلح لزوجها ان يقع عليها حتى تغتسل .

وانما حملناهما على الكراهة لمكان كلمة لا يصلح ، ولذهاب المشهور الى الجواز ، بل لم يظهرفيه مخالف اصلاً الا الصدوق فى الفقيه اذا لم يكن للرجل شبق . واما معه فقد صرح بالجواز : فاذن الجواز فى هذه الصورة اجماعى كما عن الجماعة . (١)

(١) كالانتصار والخلاف والغنية وظاهر التبيان ومجمع البيان والرياض و احكام الراوندى والسراير . (منه)

و للمستفيضة و منها المروى في التهذيب في باب حكم الحيض في الموثق ،
 عن علي بن يقطين عن ابي الحسن ((ع)) : عن الحايض ترى الطهر ايقع زوجها
 قبل ان تغتسل ؟ قال : لا بأس . و بعد الغسل احب الي .
 وفي الباب عن علي بن يقطين عن الصادق ((ع)) : اذا انقطع الدم و لم
 تغتسل . فليأتها زوجها ان شاء .

وفي الباب في الموثق عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) : المرأة ينقطع
 عنها الدم دم الحيضة في آخر ايامها . فقال : ان اصاب زوجها شبق فلتغتسل
 فرجها ثم يمسها زوجها ان شاء قبل ان تغتسل .

وفي الباب في الموثق عن عبد الله بن المغيرة . عن سمعة عن العبد
 للمصالح : في المرأة اذا طهرت من الحيض و لم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها
 حتى تغتسل . و ان فعل فلا بأس به . و قال : تمس الماء احب الي .

و يعضد المختار قوله تعالى ولا يقربوهن حتى يظهرن . بناء على حجية
 مفهوم الغاية . و على القراءة بالتخفيف كما عن السبعة يقال طهرت المرأة اذا
 انقطع حيضها . و اما قراءة التشديد فيمكن ارجاعه الى ذلك بعد الاستقنات
 الى مجيئ تفعل في كلامهم بمعنى فعل . كقولهم تبين و تبسم و تطعم بمعنى
 بان و بسم و طعم . قيل : و من هذا القبيل المتكبر في اسماء الله بمعنى الكبير .
 هذا مضافاً الى جواز القول بعدم وجوب الارجاع . الا اذا ثبت بان كل
 الاختلافات الواقعة في القرآن مما نزل به الروح الأمين على قلب سيد المرسلين
 ((ص)) : و اني لهم باثبات ذلك .

نعم جواز القراءة في الصلوة امر آخر و يجيئ انشاء الله في بحث القراءة
 لذلك زياد بسط .

و الى جواز القول بعدم ثبوت الحقيقة الشرعية في التطهير بمعنى
 المشرعة اي الاغتسال . لكن فيه ان قوله تعالى : ((فاذا تطهرن فانوهن)) الى قوله :
 ((ان الله يحب التوابين و يحب المتطهرين)) ربما يتوهم بان المراد الاغتسال و عليه

فمفهوم الشرط مما يعارض مفهوم الغاية ، وعليه فلا وجه للاستدلال بالآية أصلاً ولكن يمكن دفعه بأن المرجحات في جانب مفهوم الغاية ، وعليه فالمفهوم المستفاد من الشرطية ليس بمعتبر .

وكيف كان فالأرجح هو ما عرفت من القول بالجواز ، لكن مع الكراهة . و تتأكد مع عدم الشيق ، لما يترنم به خير محمد بن مسلم المتقدم و مقتضاه وجوب غسل الفرج كما عن ظاهر الأكثر . وعن ابن زهرة الشرطية ، وعن ظاهر التبيان و المجمع و أحكام الراوندي توقف الجواز على أحد الأمرين منه و من الوضوء ، و عن صريح الجماعة استحبابه . و نفى بعض مشايخنا طائفة عنه البعد ، مستدلاً بالأصل و خلواكثر الأخبار المجوزة الواردة في الظاهر في مقام الحاجة عنه فلو وجب الغسل أو اشترط لزم تأخير البيان عن وقتها ، إلا أن الأحوط مراعاته .

أقول سيما بعد الالتفات إلى المروي في الباب في الزيادات ، عن أبي عبيدة عن الصادق ((ع)) : عن المرأة الحايض ترى الطهر وهي في السفر وليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها وقد حضرت الصلوة ، قال : إذا كان معها بقدر ما تغسل به فرجها فتغسله ثم تتيمم وتصلى ، قلت : فيأتيها زوجها في تلك الحال ، قال : نعم إذا غسلت فرجها وتيممت .

ولا فرق في جواز الوطئ بعد انقطاع الدم لأكثر الحيض أو لأقله ، ولا يبين لانقطاعه على العادة أو بعدها ، كما قاله في الرياض ثم قال : بل الدليل والفتوى شاملان للانقطاع قبلها أيضاً ، وربما استشكل الحكم هنا ، إلا أن هذا الاشكال لا يزول بالاعتسار قبل العادة لاحتمال معاودة الدم فيها . ولا يقال لو أثر هذا الاحتمال ليتنشى فيما بعد العادة قبل الوصول إلى الأكثر . لاحتمال معاودته أيضاً والانقطاع على العشرة لأن قيام الاحتمال في زمان العادة الملحقة بالأمور الجليلة أقوى ، ولا ريب أن الاحتياط طريق البراءة وإن كان لظاهر الحكم أمر آخر .

أقول والجواز مطلقاً أقوى ، والاحتياط أمر آخر كما لا يخفى .

(ويكره لها الخضاب) عند علمائنا اجمع كما في التذكرة . وعن التحريم والمنتهى ايضاً الاتفاق ، عملاً بالمستفيضة الناهية . منها المروى في التهذيب في اواخر باب حكم الحيض في الموثق ، عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : في المرأة الحائض . هل تختضب ؟ قال : لا يخاف عليها الشيطان عند ذلك . المحمولة على الكراهة بقريضة المستفيضة المجوزة . منها المروى في الباب عن علي عن العبد الصالح ((ع)) : عن المرأة تختضب وهي حائض ، قال : ليس به بأس . وعليه فتوى الصدوق في الفقيه بلا يجوز ، مما لا ينبغي الاستماع عليه . مع ان تعليقه لانه يخاف عليها الشيطان مما يشعر بارادة الكراهة كخبر ابي بصير المتقدم . ولا فرق بين الحناء وغيره ، ولا في المخبوض بين اليد والرجل وغيرهما . كما عن المشهور ، ولا بأس به لكان التسامح ، وان كان يجوز القول بانصراف الاطلاق الى الحناء والى اليد والرجل والشعر ، ولعله لذا عمن سلار الاقتصار على الاول . وفي القواعد الاقتصار على اليد والرجل . ولكنه عمن في ما يختضب به بين الحناء وشبهه . والعجب انه علة للكراهة بما نعتته من وصول الماء الى ظاهر جوارحيهن التي عليها الخضاب ، وهو كما ترى . (وحمل المصنف) وان كان بخلافه ، على ما حكى عن التحرير مدعي عليه الاجماع . ويمكن الاستدلال له بخبر ابراهيم المتقدم فسي شرح قول المصنف : ومن كتابة القران .

(ولمس هاشم) على المشهور . عملاً بخبر ابراهيم المتقدم . وعن التحرير بعد نقله : وانا نزلناه على الكراهية نظراً الى عمل الأصحاب ، وعليه فما عن المرتضى من القول بالتحريم ، مما لا وجه له ، وصرح بعضهم بعدم اليأس بتقليبه بعود ونحوه ، لعدم صدق المس .

(والجواز في المساجد) غير المسجدين كما عن الشيخ واتباعه . ولا بأس به اما للتعظيم كما في الرياض ، او للمسامحة قال في الرياض ، والحق جماعاة المشاهد بالمساجد وهو حسن . بل الأمر في المشاهد اغلظ لتأديتها فايده

- المسجد . وتزيد شرف المدفون بها .
- (و قراءة القرآن غير العزائم) الاربع حتى السبع او السبعين كما عن المشهور . للمستغيضة منها خير السكوني المتقدم في الجنابة في شرح قول المصنف : وتشتد الكراهة .
- والنبوى : لا يقرء الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن .
- وفي المرسل المروى عنه ((ع)) : في بعض الكتب على ما قيل : لا تقرء الحائض قرآنا .
- وعن الباقر ((ع)) : انا نأمر نساءنا الحيفى ان يتوضان عند وقت كل صلاة ، الى قوله : ولا يقرن مسجد او لا يقران قرآنا ، وهى محمولة على الكراهة لعدم الخلاف في الجواز كما في الرياض . وعن الانتصار والخلاف والتحرير عليه الاجماع .
- وعلى الجواز يدل خبرا معوية وزيد ، المرويان في الكافي في باب الحائض والنفساء يقرآن .
- واما ما عن بعضهم من قصر الكراهة على الزائد على السبع او السبعين آية ، فليس له وجه يعتد به .
- و يجوز الاستمتاع من الحائض بما فوق السرة وما تحت الركبة ، باتفاق العلماء كما عن الجماعة ، عملاً بالأصل ، والمروى في التهذيب في باب حكم الحيض ، عن عبد الله بن بكير عن بعض اصحابنا عن الصادق ((ع)) : اذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم .
- وفي الباب عن عبد الملك عمرو عن الصادق ((ع)) : عما لصاحب المرأة الحائض منها ، قال : كل شئ ما عدا القبل بعينه .
- وفي الباب عن هشام بن سالم عن الصادق ((ع)) : في الرجل يأتي المرأة فيما دون الفرج وهى حائض . قال : لا بأس اذا اجتنب ذلك الموضع .
- (و) يكره (الاستمتاع) منها (بما بين السرة والركبة) وفاقا للمشهور ،

لظاهر المروى في الباب في الموثق عن الحلبي عن الصادق ((ع)) : في الحايض ما يحل لزوجهها منها ؟ قال : تنزر يا زار الى الركبتين و تخرج سرتها ، ثم له ما فوق الازار .

وفي الباب في الموثق عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الحائض ما يحل لزوجهها منها ؟ قال : تنزر يا زار الى الركبتين و تخرج ساقها وله ما فوق الازار .

وفي الباب عن حجاج الخشاب عن الصادق ((ع)) : عن الحائض والنفساء ما يحل لزوجهها منها ؟ قال : تلبس درعا ثم تضطجع معه .
وانما حملناها على الكراهة ، جمعا بين الأخيار السابقة المجبوزة المعتضدة بالشهرة العظيمة القريبة من الاجماع ، بل حكى صريحا عن التبيان والخلاف ومجمع البيان ، سيما بعد الالتفات الى اعتضادها بالمروى في الباب عن عمر بن حنظلة عن الصادق ((ع)) : ما للرجل من الحايض ؟ قال : ما بين الفخذين .

وفي الباب في الصحيح عن عمر بن يزيد عن الصادق ((ع)) : ما للرجل من الحايض ؟ قال : ما بين اليتيها ولا يوقب ، ففيه تصريح بحلية ما عدا الايقاب ، والمراد به هنا الجماع في القبل بالاجماع المركب كما ادعاه بعض مشايخنا ، فيجوز الاستمتاع بما عداه ولو كان الدبر كما عن صريح السرائر ونهاية الاحكام والمختلف والتبيان ومجمع البيان مع دعويهما الاجماع عليه .

فما عن المرتضى في شرح الرسالة من عدم جواز الاستمتاع بما بين السرة والركبة مطلقا ، مما لا يلتفت اليه ، سيما بعد الالتفات الى عموم قوله تعالى ((والذين هم لغفوجهم حافظون الاعلى ازواجهم او ما ملكت ايماهم فانهم غير ملومين)) خرج منه موضع الدم بالاجماع ، ولا دليل على خروج غيره .

واما قوله تعالى : ((ولا تقربوهن حتى يظهن)) فمما لا يعارض ذلك ، بناء على حمله على المعروف المعهود ، اعنى الجماع في القبل ، اذ حقيقة القرب

ليس الا بالجماع .

واما قوله تعالى : ((فاعتزلوا النساء في الحيض)) فهو كالسابق في عدم المعارضة اذ الحيض اسم مكان كالمبيت و احتمال كونه مصدرأ او اسم زمان ، يوجب الأضرار او التخصيص المخالفين للأصل ، للاجماع على عدم اعتزالهن بالكلية . هذا مع استلزام الآية على الاخيرين تقليل الفائدة ^(١) بالنسبة الى قوله : حتى يطهرن ، اذ هي عليهما لا تشمل ما بعد زمان الحيض بوجه ، فكان منتهاه معلوما .

(ويستحب ان تتوضأ) الحائض الوضوء المنوي به التقريب ، دون الرفع او الاستباحة ، لعدم الامكان (عند كل صلوة و تجلس في مصلاتها ذاكرة) لله تعالى على المشهور بينهم . كما ادعاه غير واحد ، للمستفيضة : منها المروى في الكافي في باب ما يجب على الحائض في اوقات الصلوة ، في الصحيح عن زيد الشحام عن الصادق ((ع)) : ينبغي للحائض ان تتوضأ عند وقت كل صلوة ، ثم تستقبل القبلة و تذكر الله مقدار ما كانت تصلي ، و لفظ ينبغي ظاهر في الاستحباب .

واما المروى في الباب في الصحيح عن زرارة عن الباقر ((ع)) : اذا كانت المرأة طامثا فلا تحل لها الصلوة ، وعليها ان تتوضأ وضوء الصلوة عند وقت كل صلوة ، ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل و تسبحه و تهلله و تحمده كمقدار صلاتها ، ثم تفرغ لحاجتها .

و عن الفقه الرضوي : و يجب عليها عند حضور كل صلوة ان تتوضأ وضوء الصلوة . و تجلس مستقبل القبلة و تذكر الله تعالى بمقدار صلاتها كل يوم . فيحملون على الاستحباب ، لمكان الشهرة العظيمة التي كادت تكون اجماعاً ، بل لعلها اجماع في الحقيقة ، كما عن الخلاف ، و عليه فلا عبرة بفتوى

(١) اي المصدرية و اسم الزمان . (منه)

على بن بابويه بضمون الرضوى .

ولم اجد فى الأخبار تعيين المكان ، وعليه فالقول يجلسها حيث شاءت مطلقاً كما قاله الجماعة ، هو الاوفق بالاطلاقات ، وان كان ما عن المشهور من تعيين المصلى هو الأحوط ، اذا كان لها مصلى ، والا فلتعمل بالاطلاق .
 واطلاق الذكر هو المحكى عن الأكثر ، وعن المراسم الاقتصار بالتسبيحة ، وعن القواعد بزيادة التحميد والتكبير والتهليلة ، وعن النغلية ازدياد الصلوة على النبى مع الاستغفار على التسبيحات الاربع ، والعمل بكل ما ورد فى الأخبار حسن . وقد عرفت ان فى خبرى زيد والرضوى : اطلاق الذكر لله . وكذا فى صحيحة محمد بن مسلم المروية فى الباب ، وفى صحيحة معوية المروية فى الباب عن الصادق ((ع)) : واذا كان وقت الصلوة توضأت واستقبلت القبلة وهللت وكبرت وثلث القرآن وذكرت الله عز وجل . وقد عرفت صحيحة زرارة ايضاً .

(ويجب عليها قضاء الصوم) اجمالاً ، وفى قضاء الصوم المنذور الذى وافق ايام الحيض وجهان ، وعن المصنف والشهيد العدم (دون الصلوة) اجمالاً الا ركعتى الطواف مع فواتهما بعده ، والمنذورة المتفقة فى ايامها على قول محكى عن بعض . واما استثناء الزلزلة فليس بوجه لان وقتها العمر فلا فوات . واذا حاضت بعد دخول الوقت ، بعد ان مضى من اول الوقت مقدار فعل الصلوة ولو مخففة مشتملة على الواجبات وفعل الطهارة خاصة ، او كل ما يعتبر فيها مما ليس بحاصل لها ، قضت على الأشهر بل عن بعض عليه الاجماع ، عملاً بعموم ما دل على قضاء الفوايت .

وبالمرورى فى التهذيب فى باب حكم الحيض (١) ، فى الموثق عن يونس بن يعقوب عن الصادق ((ع)) : فى امراء اذا دخل وقت الصلوة وهى ظاهرة

(١) من الزيادات .

فأخسرت الصلوة حتى حاضت ، قال : تفضي إذا طهرت .

وفى الباب عن عبد الرحمن بن الحجاج قال : سألته عن المرأة تطعت بعد ما تزول الشمس ولم تصل الظهر ، هل عليها قضاء تلك الصلوة ؟ قال : نعم .
 وأما المروى فى الباب ، عن أبى الورد وهو غير موثق ، عن الباقر ((ع)) :
 عن المرأة تكون فى صلوة الظهر وقد صلت ركعتين ثم ترى الدم ، قال : تقوم من مسجد ها ولا تقضى الركعتين ، فإن رأت الدم وهى فى صلوة المغرب وقد صلت ركعتين فلتقم من مسجد ها ، فإذا طهرت فلتقضى الركعة التى فاتتها من المغرب فمما لا يصلح لمعارضة المختار من وجوه عديدة ، وإن حكى عن الصدوق فى الفقيه والمقنع العمل بضمونه .

وأما ما عن المرتضى والاسكافى ، من الاكتفاء فى إيجاب القضاء ، يضى ما يسهل أكثر الصلوة من الوقت طاهرة ، فلم يجد له دليلاً صالحاً ، مع أن مقتضى الأصل العدم .

وأما الاستدلال له بعموم ما دل على قضاء الغوايت ، فعلى تقدير تسليم جريانه فى نحو المقام الذى لم يتعلق به الأمر الأولى لمكان قصور الزمان وعدم امر الأمر مع العلم بانتفاء شرطه ، إنما يتوجه لو لم تكن الشهرة فى جانب العدم ، وأما معها فلا سيما بعد ملاحظة عدم عموم^(١) معتبر سنداً فى القضاء ، بحيث يشمل لنحو المرأة على ما يحضرنى الآن ، وأما المعتبر سنداً فمختص بالرجل ، وعليه فالمعم بالنسبة الى المرأة الإجماع ، وثبوته فى المقام شىء دونه خرط الفتاد .

(١) ولا ينافى قولنا هذا استدلالنا سابقاً بعموم ما دل على القضاء إذ من العمومات النبوى من فاته فريضة فليقضها كما فاته وضعف سنده منجبر بالشهرة ، فيصح الاستدلال به فيما ثبت الشهرة ، وأما فى نحو المقام فلا ، إذ الشهرة هناك ليست قرينة لصدق الصدور حتى يصح الاستدلال به ههنا ، فافهم . (منه)

ولو ادركت من آخر الوقت قدر الطهارة حسب او وسائر الشروط كما عن الجماعة . واداء اقل الواجب من ركعة من الصلوة . وجبت باجماع اهل العلم في العصر والعشاء والصبح . كما عن الخلاف . عملاً بعموم النبوي : من ادرك ركعة من الصلوة فقد ادرك الصلوة .

والمترضى : من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر .

وخبر الاصبغ المروى في التهذيب في باب اوقات الصلوة . عن علي (ع) : من ادرك من الغداة ركعة قبل طلوع الشمس . فقد ادرك الغداة تامة .
وموثقة عمار المروية في الباب . عن الصادق (ع) : من صلى ركعة من الغداة ثم طلعت الشمس فليتم وقد جازت صلوته .

وكذلك في الظهر والمغرب على الأشهر . بل عن الخلاف نفى الخلاف عنه . عملاً بعموم النبوي المتقدم . وعموم المستفيضة ومنها المروى في التهذيب في باب الحيف في الزيادات . عن منصور بن حازم . عن الصادق (ع) : اذا طهرت الحايض قبل العصر صلت الظهر والعصر . فان طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر .

والمروى في هذا الباب في الموثق . عن عبد الله بن سنان . عن الصادق عليه السلام : اذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر والعصر وان طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب والعشاء .

ومفهوم النبوي المتقدم اعنى ما لم يدرك ركعة من الصلوة فلم يدرك الصلوة . مما يقيد اطلاق الأخبار ومنها الخبران . وعليه فاطلاقها لوجوب الصلوة بادراك الطهارة وشيء من الصلوة ولو كان اقل من ركعة . مما لا يلتفت اليه فالاحتمال المحكى عن البعض من العمل باطلاقها ضعيف . كضعف ما عن النهاية من لزوم قضاء الفجر عليها بحصول الطهر لها قبل طلوع الشمس على كل حال .

وعلى المختار ، فلو أدركت خمس ركعات بعد الطهارة أو الشروط ، قبل الغروب و انتصاف الليل والفجر ، على الاختلاف في آخر وقت العشاءين ، يجب عليها قضاء الظهرين كالعشاءين ، وهو المحكى عن الميسوط في الظهرين في بحث الصلوة ، وأبني سعيد ، وكافة المتأخرين ، خلافا للمحكى عن موضع آخر من الميسوط والمهذب ، فاستحباهما حينئذ كالعشاءين ، وهو ضعيف كضعف ما عن الصباح من استحباب فعل الظهرين بأدراك خمس قبيل الغروب . والعشاءين بأدراك أربع ، إذ يجب القضاء بذلك لأنه يستحب .
وأما ما عن الفقيه من وجوب الظهرين بأدراك ست ركعات ، فضعيف إن أراد الشرطية ، ووجهه إن أراد العثل .

و يجب عليها قضاء ما وجب عليها مع الإهمال أجماعا ، كما أدعاه بعضهم عملا بعموم الأمر بالقضاء ، وبالمروى في باب الحيض في الزيادات في الصحيح ، عن عبيد بن زرارة ، عن الصادق ((ع)) : إيماء امرأة رأت الطهر وهي قادرة على أن تختل وقت صلوة ، ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلوة أخرى ، كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها ، فإن رأت الطهر في وقت صلوة فقامت في تهيتها ذلك ، فجاز وقت الصلوة ودخل صلوة أخرى ، فليس عليها قضاء ، و تصلى الصلوة التي دخل وقتها .

وفي هذا الباب في الصحيح ، عن أبي عبيدة ، عن الصادق ((ع)) : إذا رأت المرأة الطهر وهي في وقت الصلوة ، ثم أخرت الغسل حتى يدخل وقت صلوة أخرى ، كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها ، وإذا طهرت في وقت فأخرت الصلوة حتى يدخل وقت صلوة أخرى ، ثم رأت دما كان عليها قضاء تلك الصلوة التي فرطت فيها .

وفي هذا الباب في الموثق ، عن محمد بن مسلم ، عن أحدهما ((ع)) : المرأة ترى الطهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر ، قال : تصلى العصر وحدها فإن ضيعت فعلها صلتان .

والذى يترنم عليه هذه الأخبار ، وجوب القضاء مع امكان الاتيان بها فى الوقت مستجمعة للشرايط ، وعليه فلو وسع الزمان لتحصيل الطهارة دون سائر الشروط ، فلا قضاء لعدم التضييع والتفريط ، فافهم .

(المقصد الثالث فى الاستحاضة والنفاس) الاستحاضة فى الأصل استفعال من الحيض ، على ما صرح غير واحد ، يقال : استحاضت المرأة أى استمر بها الدم بعد أيامها فهى مستحاضة ، كذا عن الجوهرى ، وعن ابن الأثير : الاستحاضة ان يستمر بالمرأ خروج الدم بعد أيام حيضها المعتاد ، يقال : استحاضت فهى مستحاضة ، انتهى .

وعليه فبناؤها للمعلوم غير معلوم ، وعن بعض : يستعمل الاستحاضة فى دم فساد يخرج من عرق فى أدنى الرحم يسمى العاذل ، ويوافقه ما عن القاموس المستحاضة من يسيل دمها ، لا من الحيض بل من عرق العاذل .

(دم الاستحاضة فى الأغلب) والتقيد لمكان ما عرفت بأنه قد يكون ما صفتها أيضا حيضا (اصغر بارد) لصحيحة حفص المتقدمة فى صفة الحيض (رقيق) لخبر على بن يقطين ، المروى فى التهذيب فى باب حكم الحيض عن أبى الحسن الماضى (ع) ، وفيه : فاذا رق وكانت صفرة اغتسلت وصلت (يخرج بفطور) لمفهوم صحيحة المتقدمة فى صفة الحيض (والناقص على ثلاثة) أيام (مما ليس بقرح ولا جرح) وكان عليه اخراج النفاس أيضا (والزائد عن العادة مع تجاوز العشرة) (والزائد) (عن أيام النفاس) ومع اليأس (استحاضة) لما مر ، عدا الزائد عن النفاس فسيجيئ انشاء الله ، وكذا ما تراه الحبلى .

اما مطلقا بناء على عدم جمع الحيض مع الحمل مطلقا ، كما هو مختار الشرايع ومختصر النافع وعن التلخيص والاسكافى ، او بشرط تأخره عن العادة عشرين يوما بناء على عدم جواز جمعه معه بعد تأخر الدم عنها بذلك ، كما عن الشيخ فى النهاية وكتاب الحديث ، او مع استيانة الحمل كما عن الخلاف ، و السرائر بناء على عدم جمعه معه مع استينائه ، وعن الخلاف عليه الاجماع .

و ليس للكل دليل صالح ، اذ للاستكافي ومن تبعه ، المروى في التهذيب في باب الحيض في الزيادات ، عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن النبي ((ص)) ما كان الله ليجعل حيضا مع حبل ، يعنى اذا رأت المرأة الدم وهى حامل لاتدع الصلوة الا ان ترى على رأس الولد اذا ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلوة .

وفى هذا الباب فى الصحيح ، عن حميد بن العثنى عن ابي الحسن الاول عليه السلام : عن الحبلى ترى الدفقة و الدفتين من الدم فى الايام وفى الشهر والشهرين ، فقال : تلك الهراقة ليس تمسك هذه عن الصلوة . و ليس فى الأخير دلالة اصلا ، لعدم اجتماع شرط الحيض .

واما الاول فلا يصلح الاعتماد عليه ، اما أولا فلضعف سنده مع عدم الجابر ، و اما ثانيا فلمعارضته بالمستفيضة منها المروى فى الباب فى الصحيح ، عن ابن سنان عن الصادق ((ع)) : عن الحبلى ترى الدم اترك الصلوة ؟ قال : نعم ان الحبلى ربما قذفت بالدم .

وفى الباب فى الصحيح ، عن صفوان عن ابي الحسن ((ع)) : عن الحبلى ترى الدم ثلاثة ايام او اربعة ايام تصى ؟ قال : تمسك عن الصلوة . وفى الباب فى الصحيح ، عن محمد بن مسلم عن احدهما ((ع)) : عن الحبلى ترى الدم كما كانت ترى ايام حيضها مستقيما فى كل شهر ، قال : تمسك عن الصلوة كما كانت تصنع فى حيضها ، فاذا طهرت صلت .

وفى الباب فى الصحيح ، عن حريز عن اخبره عن الباقر والصادق ((ع)) : فى الحبلى ترى الدم ، قال : تدع الصلوة فانه ربما بقى فى الرحم الدم ولم يخرج و تلك الهراقة .

وفى الباب فى الصحيح ، عن ابي بصير عن الصادق ((ع)) : عن الحبلى ترى الدم ، قال : نعم انه ربما قذفت المرأة الدم وهى حبلى .

وفى الباب فى الصحيح ، عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي ابراهيم ((ع))

عن الحبلى ترى الدم وهى حامل كما كانت ترى قبل ذلك فى كل شهر ، هل تترك الصلوة ؟ قال : تترك اذا دام .

وفى الباب فى الموثق ، عن سماعة قال : سألته عن امرأة رأت الدم فى الحبل ، قال : تقعد ايامها التى كانت تحيض ، فاذا زاد الدم على الايام التى كانت تقعد ، استظهرت بثلاثة ايام ثم هى مستحاضة .

وفى الكافى فى باب الحبلى فى الصحيح ، عن سليمان بن خالد عن الصادق ((ع)) : الحبلى ربما طمئت ، فقال : نعم ، وذلك ان الولد فى بطن امه غذاؤه الدم ، فربما كثر ففضل عنه دفعته ، فاذا دفعته حرمت عليها الصلوة ، ثم قال الكافى وفى رواية اخرى : اذا كان كذلك تأخر الولادة .

ولا ريب ان الترجيح معها من وجوه ، فلتحمل الخبر على ارادة بيان الغلبة ، او على التقية التى هى فى الأحكام الشرعية اصل كل بلية ، اذ القول بعدم امكان اجتماع الحيض مع الحبل محكى عن جمهور التابعين ، كسعيد بن المسيب وعطاء والحسن وجابر بن زيد وعكرمة ومحمد بن المنكدر والشعبي ومكحول وحامد والثورى والاوزاعى وابى حنيفة وابن المنذر وابى عبيد وابى ثور واحمد .

واللنهاية المروى فى الكافى فى الباب فى الصحيح ، عن الحسن بن نعيم الصحاف ، عن الصادق ((ع)) : اذا رأت الحامل الدم بعد ما يعضى عشرون يوماً من الوقت الذى كان ترى فيه الدم ، من الشهر الذى كانت تقعد فيه ، فان ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث ، فلتتوضأ وتحتشى بالكرسف وتصلى ، واذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذى كانت ترى فيه الدم بقليل ، اوفى الوقت من ذلك الشهر فانه من الحيضة ، فلتمسك عن الصلوة عدد ايامها التى كانت تستقعد فى حيضها ، فان انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل وتصل الخبر .

وفيه انه لمكان وحدته ، وعدم اشتهاه ، لا يقوم فى مقابلة المستفيضة المخالفة للعامة ، الموافقة لغوى الاشهر من الطائفة الذاهب الى امكان جمع

الحيض مع الحبل مطلقا ، وعليه فلا اعتداد عليه ، سيما بعد معارضته بالمروى فى التهذيب فى باب الحيض فى الزيادات فى الصحيح ، عن ابي المعز عن الصادق ((ع)) : عن الحبلى قد استبان ذلك منها ترى كما ترى الحايض من الدم قال : تلك الهراقة ان كان دما كثيرا فلا تصلين ، وان كان قليلا فلتغتسل عند كل صلتين .

وفى الصحيح فى الباب ، عن ابي المعز عن اسحق بن عمار عن الصادق عليه السلام : عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم واليومين ، قال : ان كان دما عبيطا فلا تصلين ذينك اليومين ، وان كانت صفرة فلتغتسل عند كل صلتين . وفى الكافي فى باب الحبلى ، عن محمد بن مسلم عن احمدهما ((ع)) : عن المرأة الحبلى قد استبان حملها ترى ما ترى الحائض من الدم . قال : تلك الهراقة من الدم ، ان كان دما احمر كثيرا فلا تصل ، وان كان قليلا اصفر فليس عليها الا الوضوء .

وعن الفقه الرضوى : الحامل اذا رأت الدم فى الحمل كما كانت تراه ، تركت الصلوة ايام الدم . فان رأت صفرة لم تدع الصلوة . وربما يستفاد من هذه الأخبار بان على الحبلى اعتبار التميز ، بأنه ان كان بصفة الحيض تحيضت ، والا عملت عمل المستحاضة ، وربما يظهر من الصدوق فى الفقيه العمل به حيث قال : الحبلى اذا رأت الدم تركت الصلوة ، فان الحبلى ربما قذفت الدم ، وذلك اذا رأت دما كثيرا احمر ، فان كان قليلا اصفر فلتصل وليس عليها الا الوضوء . ولكن هذا لكان ندرة القائل وشذوذه ، مما لا يعتمد عليه فى مقابلة ما مر .

وللخلاف ما عن الرضوى بعد الحكم بما تضمنه المستفيضة الحاكمة بالجمع وقد روى انها تعمل ما تعمله المستحاضة اذا صح لها الحمل ، فلا تدع الصلوة ، والعمل من خواص الفقهاء على ذلك ، وهو لكان ضعفا ومخالفته للمشهور مما لا يصح ، كاجماع الخلاف لمعارضة ما تقدم ، فقد ظهر بما ذكر انما اختاره الاكثر من

جواز الجمع مطلقاً هو الأظهر ، سيما بعد اعتضاده بعدم كفاية الحيضة الواحدة في الاستبراء في العدد ، ولو لم يمكن الجمع لكفت ، وأما ما دل على استبراء الأمة بها فيمكن الذب بأن اكتفاء الشارع بها فيها ، يمكن أن لا يكون من حيث استحالة الجمع ، بل لمكان أغلبية عدم الجمع محصلة للمظنة بعدم الاجتماع ، واعتباره هذه المظنة في نحو المقام كاعتباره لها في كثير من الموضوعات ، فتدبر .

ويجب على المرأة بعد رؤية دم الاستحاضة اعتباره (فإن كان الدم لا يغمس القطن) أي لا يثقبها إلى خارج وأن دخل في باطنها كثيراً (وجسب) عليها (الوضوء لكل صلاة) على المشهور المنصور ، بل عن الناصريات والخلاف الإجماع عليه ، عملاً بالمستفيضة منها المروى في الكافي في باب جامع في الحايض في الصحيح ، عن معوية بن عمار عن الصادق ((ع)) ، وفيه : وإذا جازت أيامها ورأت الدم يثقب الكرسف ، اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه وتعجل هذه ، والمغرب والعشاء غسلاً تؤخر هذه وتعجل هذه ، وتغتسل للصبح ، وتحتشى وتستتفر ولا تحنى وتضم فتخذ بها في المسجد وسائر جسد ها خارج ، ولا يأتيها بعلمها أيام قرئها ، وإن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت ودخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء ، وهذه يأتيها بعلمها الآنف أيام حيضها .

وفي الباب الحبل في الصحيح عن الحسين بن نعيم الصحاف عن الصادق ((ع)) ، وفيه : فإن كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف ، فلتتوضأ ولتصل عند وقت كل صلاة ، الخبر .

وفي التهذيب في باب حكم الحيض ، في الموثق عن زرارة عن الباقر ((ع)) وفيه : وتصل كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ الدم ، فإذا نفذ اغتسلت وصلت .

وعن الفقه الرضوي : فإن لم يثقب الدم الكرسف^{٤٦} القطن صلت صلواتها كل صلاة بوضوء ، وإن ثقب ولم يسيل صلت صلاة الليل والغداة بغسل واحد ، وسائر الصلوات بوضوء ، وإن ثقب وسال صلت صلاة الليل والغداة بغسل ، والظهر والعصر بغسل ، تؤخر الظهر قليلاً وتعجل العصر ، وتصل المغرب و

العشاء بغسل ، تؤخر المغرب قليلا وتعجل العشاء .

وعن الثيويين : المستحاضة توضع لكل صلاة ، خلافا للمحكي عن العمانى ، فلا وضوء عليها ولا غسل . وله المروى فى الباب . عن اسمعيل الجعفى عن الباقر (ع) ، وفيه : وان هى لم تر طهرها اغتسلت واحتشت . فلاتزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف . فاذا ظهر اعادت الغسل و اعادت الكرسف ، وفيه انه مع قصور سنده ، وعدم صراحة دلالة ، لا يقوم فى مقابلة ما مر من وجوه عديدة .

وللاسكانى فعليتها فى اليوم والليلة غسل واحد . وله المروى فى الكافى فى باب جامع فى الحائض ، فى الموثق عن سماعة ، قال قال : المستحاضة اذا تقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين ، وللجهر غسلا ، وان لم يجز الدم الكرسف فعليتها الغسل كل يوم مرة والوضوء لكل صلاة . وان اراد زوجها ان يأتيتها فحين تغتسل ، هذا اذا كان دمها عبيطا ، وان كان صفرة فعليتها الوضوء .

وفيه مع قطع النظر عن قصور السند ، لا يقوم فى مقابلة الاصل المعتضد بالشهرة وبالمستفيضة الواردة فى مقام الحاجة ، الخالية عن ذكر الغسل فليحمل عدم الجواز على حصول الثقب ، كما يشهد بذلك الرضوى المتقدم ، بل ذيل الخبر ، لمكان حكمه بوجوب الوضوء خاصة مع الصفرة شاهد على هذه المقالة . اذ ليس ذلك الا فى القليلة ، هذا مضافا الى الاجماع المحكى عن الناصرية ، على عدم وجوب ذلك .

واما ^(١) ما عن المفيد من الاكتفاء بوضوء واحد للظهرين والعشائين ، فلا دليل عليه ايضا .

فروع :

(١) الحاكي فى المسالك . (منه)

مقتضى المستفيضة عدم الفرق في الصلوة بين الفريضة والنافلة . و بذلك صرح في التذكرة ، ناسبا له الى علمائنا مؤميا بدعوى الاجماع ، وعليه فما عن المبسوط والمهذب . من التخصيص بالفريضة مكثفين في النوافل بوضوئها ، مما لا اجد عليه دليلا صالحا ، سيما بعد ملاحظة ما علله في التذكرة بان عدم ناقض وهو متجدد .

(و تغيير القطنه) او تطهيرها اجماعا ، كما عن المنتهى والناصرية ، قيل وبه صرح بعض الأخبار في الكثيرة او المتوسطة ، و يتم بالاجماع المركب كما حكى صريحا .

اقول وفي المروى عن الشيخ في كتاب الحج في زيادات فقه الحج في الصحيح كما قاله غير واحد ، عن عبد الرحمن بن ابي عبد الله عن الصادق ((ع)) ، وفيه : فاذا ظهر على الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى ، فاذا كان دما سائلا فلتؤخر الصلوة الى الصلوة ثم تصلى الصلوتين يغسل واحد ، وكلشي استحل به الصلوة ، فليأتها زوجها ولتطف بالبيت . وسأتي انشاء الله خبر صفوان .

وعليه فلا يضر ما عن الصدوقين والقاضى ، من عدم ذكرهم له ، ولا يجب تغيير الخرقه هنا كما عن الجماعة ، عملا بالاصل ، فما عن الشيخين والمرضى بل والاكثر ، من وجوب تغييرها ، مما لا يعتمد عليه ، وان كان احوط .

(وان غسبها) ظاهرا وباطنا (وجب مع ذلك) من تغيير القطنه ، و عن فخر الاسلام في شرح الكتاب ، اجماع المسلمين ، و تقدم خبر عبد الرحمن والوضوء لكل صلوة كما في خبرى الصحاف والرضوى والنبويين ، مضافا الى عموم وجوبه لكل غسل ، ويتم بالاجماع المركب كما ادعاه البعض .

واما عدم ايجاب الشيخ اياه للغداة في شيء من كتبه على ما حكى ، كما عن القاضى والصدوقين في الرسالة والهداية والحليين والناصرية فمما لا ينافيه لاحتمال اكتفاءهم بوجوب الغسل عنه ، بناء على ما حكى عنهم من وجوبه مع كل

غسل . هذا مضافا الى ما عن الجمل من التصريح به للغداة وغيرها (تغيير الخرقه) اجماعا ، كما عن المنتهى ، وهو الحجة المعتمدة بالفحوى المفهومة من القليلة ، وعليه فما عن المرتضى وابن زهرة والقاضى فى الناصرية والجمل وشرحه والخنية والمذهب من عدم ذكرهم له ، مما لا يعتمد عليه (والغسل للصلوة الغداة) بلا خلاف كما عن البعض ، وعن الخلاف والناصرية الاجماع ، عملا بخير عبد الرحمن المتقدم . وبالمعزى فى التهذيب فى باب حكم الحيض فى الصحيح ، عن زرارة عن ابي عبد الله قال قلت له : النفساء متى تصلى ؟ قال : تقعد قدر حيضها وتستظهر بيومين ، فان انقطع الدم والا اغتسلت واحتشمت واستغفرت وصلت ، فان جاز الدم الكرسف تعصيت واغتسلت ثم صلت الغداة بغسل . والظهر والعصر بغسل ، والمغرب والعشاء بغسل ، وان لم يجز الكرسف صلت بغسل واحد ، قلت : فالحائض ؟ قال : مثل ذلك سواء ، فان انقطع عنها الدم والا فهى مستحاضة ، تصنع مثل النفساء سواء ، ثم تصلى ولا تدع الصلوة على حال الخير .

ويظهر من التهذيب بعد طريقة تقريبا ، ان المسئول عنه هو مولانا الباقر عليه السلام .

وبموتقة ساعة المتقدمة ، وبالرضوى المتقدم ، الكافل لتعيين محل الغسل كالاجماع على ما ادعاه بعض مشايخنا رحمهم الله ، قال بعض المحققين : واما كون محل الغسل الغداة فلعدم قائل بالفصل ، اذ لم يقل احد بان المتوسطه عليها غسل واحد ، وليس لخصوص صلوة الصبح ، فكل من قال بالمتوسطة وهم المعظم قال كذلك ، بل ربما كان بد يهوى المذهب انه لو كان غسل واحد فموضعه صلوة الصبح ، انتهى .

خلاف للمحكى عن العمانى والاسكافى : فعلية الاغسال الثلاثة كالكثيرة ، وتبعهما من المتأخرين جماعة ، ولهم اطلاق جملة من الأخبار ، كخير معويذ المتقدم ، وخبرى عبد الله و صفوان الآتين عن قريب .

وفيه ان الاطلاق لا يقوم في مقابلة ما مرفليكن منزلا على الغالب . اذ المتوسطة نادر جدا . هذا مضافا الى دلالة المفهوم الواقع في خبر يونس . المروى في التهذيب في باب حكم الحيض . قبيل خبر عبد الرحمن . وفي خبر ابى بصير المروى في اوائل الباب في الزيادات . وفي خبر يونس المروى في اواخر هذا الباب . الدال باختصاص الثلثة بالكثيرة . كخبر الصحاف المروى في هذا الباب . بل فيه دلالة على الأقسام الثلاثة . فراجع و تعمق فيه .

ثم المتوسطة انما تمتاز عن القليلة اذا كان الغمس قبل صلاة الفجر . واما اذا كان بعدها فهي كالقليلة سوى وجوب تغيير الخرقه . كما صرح بذلك غير واحد .

(وان سال) الدم عن الكرسف (وجب) عليها (مع ذلك غسل للظهر و العصر تجمع بينهما وغسل للمغرب و العشاء تجمع بينهما) بلا خلاف . فيما عدا الوضوء كما ادعاه بعضهم . بل ادعى الجماعة الاجماع في الأغسال . وعليها يدل بعد خبر معوية المتقدم في القليلة كخبر عبد الرحمن و الرضوى . جملة من الأخبار منها المروى في الكافي في باب جامع في الحيض . في الصحيح عن عبد الله بن سنان . عن الصادق ((ع)) : المستحاضة تختسل عند صلاة الظهر و تصلى الظهر و العصر . ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء . ثم تغتسل عند الصبح فتصلى الفجر . ولا بأس ان يأتيها بعلمها اذا شاء . الا ايام حيضها فيعتزلها زوجها . قال : لم تفعله امرأة قط احتسابا الا عوفيت من ذلك .

وفي الباب في الصحيح . عن صفوان بن يحيى . عن ابى الحسن ((ع)) : جعلت فداك اذا مكثت المرأة عشرة ايام ترى الدم ثم طهرت . فكثت ثلثة ايام طاهر ثم رأت الدم بعد ذلك . اتسك عن الصلوة ؟ قال : لا هذه مستحاضة . تغتسل و تستدخل قطنه بعد قطنه . و تجمع بين صلتين بغسل . و يأتيها زوجها ان اراد .

وفى باب الحبلى ، فى الصحيح ، عن الحسين بن نعيم الصحاف ، عن الصادق ((ع)) ، وفيه : وان كان الدم اذا امسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صيبا لا يرقى ، فان عليها ان تغتسل فى كل يوم وليلة ثلث مرات وتحتشى وتصلى ، وتغتسل للفجر وتغتسل للظهر والعصر ، وتغتسل للمغرب والعشاء .

واما الوضوء فالأظهر لزومه لكل صلاة كالسابقين . وفاقا للمشهور كما نسيه فى المختلف فى الرياض وغيرهما . ونسبه فى الذخيرة الى الحلسى وجمهور المتأخرين . وفى المدارك الى عامة المتأخرين ، وحكى هذا القول فى المختلف عن الشيخ وابن بابويه والمفيد و سلال والحلى وابن البراج ايضا ، عملا بالنبويين المتقدمين ، وبالمروى فى الكافى فى باب جامع فى الحايض ، فى الصحيح عن يونس عن غير واحد عن الصادق ((ع)) ، وفيه : وكذا افتنى ابي ((ع)) وسئل عن المستحاضة ، فقال : انما ذلك عرق عابرا ورخصة من الشيطان ، فلتدع الصلاة ايام اقرائها . ثم تغتسل وتتوضأ لكل صلاة . قيل : وان سال ، قال : وان سال مثل المشعب .

وقصور السند او ضعفه معتضد بالشهرة .

واما ما عن التحرير وظن غلط من المتأخرين انه يجب على هذه مع هذه الأغسال وضوء مع كل صلاة . ولم يذهب الى ذلك احد من طائفتنا ، فلا يلتفت اليه ، كيف وهو ما صار اليه فى مختصر النافع والشرائع وكذلك المصنف المعاصر له . مع نسبه فى المختلف الى المشهور كما عرفت خلافا فلا وضوء اصلا .

ولهم الأصل والأخبار الحاضرة للنواقض ، والدالة على اجزاء الغسل عن الوضوء ، وفى الأخير ما عرفت فى مقامه ، وفى الأولين ان العام لا يقوم فى مقابلة الخاص ، وبعض مشائخنا كما عن الجماعة فيجب مع كل غسل لامع كل صلاة ولهم الأصل مع ما دل على وجوب الوضوء مع كل غسل ، وفيه ان الأصل مخصص

بما مرّ سيما بعد اعتضاده بما في المختلف كما عن بعض الفضلاء ، من دعوى
الاجماع بان دم الاستحاضة حدث .
وفى التهذيب دعوى اجماع المسلمين بان الاستحاضة توجب الطهارة ،
فمقتضى اطلاقه وجوب الطهارة بالمتخلل بين الصلوتين ، وهى فيمتوجب الوضوء
فيتم وجوبه قبلهما بالاجماع المركب .

فروع :

الاول : هل الاعتبار فى كمية الدم بوقت الصلوة ؟ كما جنح اليه
الدروس ، ام لا ؟ بل هو كسائر الاحداث كفى فى الموجب وان كان حصوله فى
غير وقت الصلوة كما اختاره الجماعة ، وجهان والاخير اقرب ، عملا بصحيفة
الصحاف المروية فى الكافى فى باب الحبل ، عن الصادق ((ع)) ، و فيه :
فلتغتسل ثم تحتشى وتستغفر وتصلّى الظهر والعصر ، ثم لتتظرفان كان الدم
فيما بينهما وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف ، فلتتوضأ وتصل ، الخبر .
وليس فى ظاهر هذه الصحيحة دلالة على الاول كما توهمه الدروس ، و
تظهر الثمرة فيما لوكثر قبل الوقت ثم طرات القلة ، فعلى الاول لاغسل عليها ،
وعلى الثانى لها الغسل ، ولو طرات الكثرة بعد الظهرين فلاغسل لهما على
القولين ، واما بالنسبة الى العشائين فيراعى استمرارها الى وقتها على الاول
وعلى الثانى يجب الغسل لهما وان لم يستمر .

الثانى : ويجب الاغسال الثلاثة مع استمرار الكثرة من الفجر الى الليل ،
او حدثها قبل صلوة الفجر وبعد ها ، وبعد الظهرين ولو لحظة ، وفاقا للصريح
غير واحد ، عملا بظاهر الأخبار بعد ضم بعضها الى بعض ، وعليه فلو استمر
الى الظهرين فقط او حدث قبل صلوة الصبح وبعد ها قبل صلوة الظهرين ،
فعليهما غسلان ، ولو حدث قبل صلوة الصبح فقط ، فعليهما غسل واحد .

الثالث : الأظهر اشتراط معاينة الصلوة للغسل ، وفاقا للجماعة عملا
بظاهر الأخبار ، ولا يقدح فى ذلك الاشتغال بمقدمات الصلوة ، كالستر و

تحصيل القبلة والأذان والاقامة وامثالها . كما صرح الجماعة .
 وهل يقدح انتظار الجماعة كما عن بعض ؟ أم لا كما في السدروس وعن
 نهاية الأحكام^(١) ؟ وجهان . وفي اعتبار معاقبة الصلوة للوضوء قولان ينشأان من
 الأصل وحصول الامتثال فلا . ومن حصول الحدث المقتضى لعدم العفو لا فيما
 دلّ الدليل فنعم ، وهو الأحوط وإن كان في تعيينه نظر .

الرابع : مقتضى موثقة يونس المروية في التهذيب في باب حكم الحيض .
 عن الصادق ((ع)) ، المتضمنة لقوله ((ع)) : فإن رأت دما صبيبا فلتغتسل عند
 وقت كل صلوة ، وجوب الغسل عند وقت كل صلوة .

و مقتضى صحيحة صفوان المتقدمة وماضاهاها ، وجوب الجمع بين الظهرين
 بغسل كالعشاءين ، والترجيح بحسب القواعد اللفظية مع الأخير لأخصيته ، و
 هو صريح القواعد و ظاهر المتن ونحوه ، وعليه فلو لم تجمع فهي آثمة ، لكن هل
 عليها غسل آخر للعصر أو العشاء ، كما يقتضيه عموم خبر يونس ؟ أم لا كما يقتضيه
 عموم خبر صحاف المتقدم ؟ إذ مقتضاه كون الغسل للظهرين والعشاءين مطلقا
 وجهان والترجيح بحسب القواعد اللفظية مع الأخير ، لكن صرح الجماعة بأن
 اعتبار الجمع بين الصلوتين إنما هو لتحصيل الاكتفاء بغسل واحد ، فلو افردت
 كل صلوة بغسل جاز ، وعن المنتهى أنه استحسنة ، وقال : أنه لا يعرف خلافا
 في الجواز .

وعليه فلا اثم مع عدم الجمع ، وعليها غسل آخر للعصر أو العشاء ، عملا
 بخبر يونس المرجح على خبر صفوان ، بما تقدم عن المنتهى ، وبما في مجمع
 الفائدة من نسبه جواز التفريق مع تعدد الغسل إلى الأصحاب ، وهل هو
 الأقوى ؟ بل في الرياض حكم بافضلية التفريق مع تعدد الغسل .

الخامس : حكى عن الأصحاب بأن المرأة إذا أرادت صلوة الليل تجمع

(١) ووجه العدم عدم الضرورة وفيه مناقشة لمكان الأذان والاقامة فتدبر
 جدا . (منه)

بينها وبين صلاة الفجر بغسل واحد ، وفي الذخيرة : لا اعلم فيه خلافا بينهم و
لم اطلع على نص دال عليه .

اقول والنص هو الرضوي المتقدم في القليلة .

وفي الرياض ينبغي الاقتصار في التقديم على ما يحصل به الغرض ليلا ، فلو
زادت على ذلك هل تجب اعادته ؟ يحتمله لما مر في الجمع بين الصلوتين به ،
وعدمه للاذن في التقديم من غير تقييد .

اقول امر الاحتياط واضح .

السادس : ظاهر عبارة المفيد في القواعد : ان المتوسطة هي التي رشح
الدم على الخرقه رشحا قليلا بعد ثقبه الكرشف ، والكثيرة هي التي ثقب
الكرشف و رشح على الخرقه و سال منها ، وحكى ذلك عن المحقق الشيخ على
في بعض حواشيه ، والأظهر في المتوسطة اعتبار الثقب فقط ، وفي الكثيرة
التعدى الى الخرقه سواء سال عنها ام لا . وفاقا للمحكي عن اكثر الأصحاب
رضى الله عنهم .

السابع : لم اجد لمقدار القطنه الموضوعة على الفرج نصا ، والتعويل
في ذلك على المعتاد المتعارف ، على اشكال ما .

الثامن : عن غير واحد انه يجب عليها غسل ظاهر الفرج ايضا اذا اصابه
الدم ، كما يجب عليها تغيير القطنه ، قيل و ذلك مبني على عدم العفو عن
هذا الدم .

اقول لا ريب انه احوط ، والمراد بظاهر الفرج ما ييدومنه عند الجلوس
على القدمين .

(وهي مع) فعل (ذلك) المذكور من الاعمال التي تجب عليها بحسب
حالتها (بحكم الطاهر) عند علمائنا اجمع ، كما في التذكرة فيبيح لها كل
مشروط بالطهارة كالصلوة والصوم ، بناء على المنصور من توقفه على الغسل كما
سيأتي انشاء الله ، ومن كتابة القرآن بناء على منعها عنه لكونها محدثة ، التفاتا

الى ما تقدم فى المختلف من الاجماع على كون دم الاستحاضة حدثا ، و فى التهذيب اجماع المسلمين بانها توجب الطهارة ، و اما كلية الكبرى فتستفاد من قوله تعالى : ((لا يمسا لا العظمهرون)) وقد سبق فى مقامه التفصيل فراجع ، و اللبث فى المساجد والجواز فى المسجد ين ، ان حرمانها عليها ، والا كما هو الاصح وفاقا لغير واحد عملا بالأصل مع عدم دليل على الخروج ، فلا يتوقفان على الافعال ، نعم يكره لها دخول الكعبة مطلقا حتى مع الافعال ، للمرسل على ما قيل : المستحاضة تطوف بالبيت و تصلى ولا تدخل الكعبة ، وليس يحرم وفاقا للمحكي عن الجماعة للأصل وضعف الخبر ، فما عن الشيخ وابن حمزة من التحريم ضعيف .

كل ذا اذا جوزنا ادخال النجاسة الغير المتعدية الى المسجد ، والا فلا يجوز لها دخول المساجد مطلقا اذا خرج من فرجها نجاسة الى القطنه او الى غيرها ، لكن فى صحيحة زرارة المروية فى التهذيب فى باب حكم الحيض ، عن الباقر ((ع)) : ان اسماء بنت عميس نفست بمحمد بن ابي بكر ، فأمرها رسول الله ((ص)) حين ارادة الاحرام بذي الحليفة ، ان تحتشى بالكرسف والخرق وتهل بالحج ، فلما قدموا ونسكوا المناسك فأتت لها ثمانية عشرة ، فأمرها رسول الله ((ص)) ان تطوف بالبيت و تصلى ، ولم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك .

مضافا الى ما عن بعض من دعوى الاجماع على جواز دخولها فى المساجد بعد الافعال ، لكن ربما يستفاد من خبر معوية المتقدم فى القليلة ، تفصيل بين الكثيرة والقليلة على اشكال (١) .

وكيف كان فلا ريب ان المنع مطلقا احوط ، وان كان الجواز مطلقا اظهر و اما قراءة سور العزائم فلم اجد ما يدل على حرمتها عليها مطلقا ، فالجواز

(١) واستظهره بعض المحققين بان المراد فى خبر معوية مصلها واستشهد بقوله ((ع)) وسائر جسدها خارج بناء على الاستبعاد من كون المراد المسجد المعهود ، فتأمل . (منه)

اقوى مطلقا ، ولو مع عدم الافعال .

واما جواز جمعها بعد الافعال ، فعليه تدل المستفيضة الآتى الى جملة منها الاشارة ، بل عن بعض عليه الاجماع صريحا ، والأظهر توقفه عليها مطلقا كثيرة كانت الاستحاضة او غيرها ، اغسالا كانت الاعمال ام غيرها . وفاقا للمحكي عن المشهور ، ومنهم المحكى عنه القواعد والاقتصاد والجمل والعقود والكافي والاصباح والاسكافي والمصباح والحلى ، بل نسيه في الذكرى الى ظاهر الاصحاب عملا بخير عبد الرحمن المتقدم في شرح قول المصنف : و تغيير القطننة .

و بالمروى في التهذيب في باب الحيض ، في الزيارات ، في الموثق ، عن فضيل و زرارة ، عن احدهما ((ع)) : المستحاضة تكف عن الصلوة ايام اقراءها و تحتاط بيوم او اثنين ، ثم تغتسل كل يوم و ليلة ثلث مرات ، و تحتشى لصلوة الغداة ، و تغتسل و تجمع بين الظهر والعصر بغسل ، و تجمع بين المغرب والعشاء بغسل ، فاذا حلت لها الصلوة حلّ لزوجه ان يغشاها .
و بالمروى عن الفقه الرضوي : و متى ما اغتسلت على ما وصفت حلّ لزوجهها وطؤها .

وفيه ايضا : و الوقت الذي يجوز فيه نكاح المستحاضة وقت الغسل ، وبعد ان تغتسل و تنتظف ، لان غسلها يقوم مقام الغسل للحايض .
و يعضدها بعد خبر سماعة المتقدم في القليلة ، و خبر صفوان المتقدم في الكثيرة ، ما روى عن التحريز عن الحسن بن محبوب في كتاب المشيخة ، عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن الباقر ((ع)) ، في الحايض اذا رأت دما بعد ايامها التي كانت تبرى فيها : فلتتعد عن الصلوة يوما او يومين ثم تمسك قطننة ، فان صبغ القطننة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلوتين بغسل ، و يصيب منها زوجها اذا احبّ ، وحلت لها الصلوة .

وعن قرب الاسناد ، عن محمد بن خالد الطيالسي ، عن اسمعيل بن عبد الخالق ، عن الصادق ((ع)) ، عن المستحاضة كيف تصنع ؟ قال : اذا مضى

وقت طهرها فلتؤخر الصلوة الى آخر وقتها . ثم تغتسل ثم تصلى الظهر والعصر وان كان المغرب فلتؤخرها الى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى المغرب والعشاء واذا كان صلوة الفجر فلتغتسل ولتوضا بعد طلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل الغداة ثم تصلى الغداة . قلت : يواقعها زوجها ؟ قال : اذا طال بها ذلك فلتغتسل ولتوضا ثم يواقعها اذا اراد .

قال بعض الأجلة : الظاهر ان المراد بالوضوء المعنى اللغوي . وهو غسل الفرج .

في التهذيب في الباب المتقدم عن مالك ابن اعين . عن الباقر (ع) : عن المستحاضة كيف يغشاها زوجها ؟ قال : تنظر الايام التي كانت تحيض فيها وحيضها مستقيمة فلا يقربها في عدة تلك الايام من ذلك الشهر ، ويغشاها فيما سوى ذلك من الايام . ولا يغشاها حتى يأمرها فتغتسل ثم يغشاها أن اراد خلافا لجماعة من المتأخرين . ومنهم المصنف في التذكرة . فلا توقف له على شيء من ذلك ، حاكيا لذلك عن اكثر الجمهور ومنهم الشافعي .

ولهم بعد قوله تعالى : ((ولا تقربوهن حتى يطهرن)) .

وقوله فاذا تطهرن فاتوهن .

خبر معوية المتقدم في القليلة . وخبر عبيد الله المتقدم في الكثيرة .

و للمحكي عن الصدوقين في الرسالة والهداية فيتوقف على الغسل خاصة

ولهما خبر سماعة المتقدم في القليلة .

و للمحكي عن المبسوط فيتوقف على الغسل مع تجديد الوضوء ، وله خبر

اسماعيل المتقدم .

وعن سيار حيث قال في باب المحرمات من الكافي : ان منها وطأ

المستحاضة حتى تستنجي .

ولا يقوم شيء من هذه الأقوال في مقابلة الدالة على المختار المعتضدة

بالشهرة . وبما في الذكرى المتقدم المخالفة لجمهور العامة من وجوه عديدة .

مع كون المختار هو الأحوط ، واحوط من ذلك غسل آخر مع وضوء مجدد ،
وغسل الفرج لخصوص الوطى .

وعن القواعد وان توضأت واغتسلت على ما وصفناه حل لزوجه ان يطأها ،
وليس يجوز له ذلك حتى تفعل ما ذكرناه من نزع الخرق وغسل الفرج بالماء ،
انتهى ، فلا تفعل عن خبري اسمعيل ومالك . وان كان في تعيينه نظر .

(ولو أخلت) المستحاضة (بالاغسال لم يصح الصوم) بخلاف ظاهر اجده ،
بل عن بعض عليه الاتفاق ، وفي المسالك في كتاب الصوم : وحيث وجب على
المستحاضة غسل فأخلت به ، فسد الصوم ووجب عليه القضاء اجماعا ، انتهى ،
عملا بالمروى في الكافي والنهاية في باب صوم الحائض والمستحاضة ، وفي
التهذيب في اوائل باب الزيادات الواقع في آخر كتاب الصوم ، في الصحيح
عن علي بن مهزيار ، قال : كتبت اليه امرأة طهرت من حيضها او من دم نفاسها
في اول يوم من شهر رمضان ، ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله ،
من غير ان تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلوتين ، فهل يجوز
صومها وصلوتها ام لا ؟ فكتب ((ع)) : تقضى صومها ولا تقضى صلوتها ، ان رسول
الله ((ص)) كان يأمر فاطمة ((ع)) والمؤمنات من نساءه بذلك ، وليس في النهاية
ذكر فاطمة ((ع)) ، بل فيه : ان رسول الله ((ص)) كان يأمر المؤمنات من نساءه
بذلك ، وهو الأنسب لما دل^(١) على انها ((ع)) لم تر حمرة قط لا حيضا ولا
استحاضة ، والأضمار غير ضاير من نحو علي بن مهزيار الثقة الجليل ، سيما بعد
ملاحظة كلمة ((ع)) وتضمنه لما هو مشترك بين الأصحاب من عدم قضاء الصلوة
غير ضاير ، اذ هو حينئذ كالعام المخصص فيما بقي حجة ، سيما بعد ملاحظة
كونه مكاتبة وهي قلما تخلو عن شيء لمكان الاتقاء والتمية^(٢) والخبر غير شامل

(١) والدال هو الأخبار المتكاثرة على ما قاله بعض الأجلة . (منه)

(٢) اذ المكاتبة ربما تقع في يد المخالف وهم على ما قيل لا يعتدون بالغسل للاستحاضة
فاتقوا المعصوم ((ع)) الراوى بذلك حيث كتب ما هو مخالف لضرورة الدين على ما
قيل حتى اذا رأى المخالف جزم بعد مكنونه من ائمتنا بل ولا من فقيه . (منه)

بتوقف الصوم على غسل الاستحاضة المتوسطة ، لكن ظاهر المتن هو الفساد بالاخلال . وفاقا لظاهر جملة من العباير من غير نقل خلاف اجده . بل ظاهر المسالك عليه الاجماع .

و اطلاق المتن ونحوه يقتضى حصول الفساد بالاخلال بشئ من الأغسال ، وعن الجماعة التقييد بالأغسال النهارية ، وحكموا بعدم توقف صحة الصوم على غسل الليلة ، ^(١) المستقلة ، وترددوا في غسل الليلة الماضية . وفي الرياض بعد التردد والحق انها ان قدمت غسل الفجر ليلا اجزا عن غسل العشاء بين بالنسبة الى الصوم ، وان اخرته الى الفجر بطل الصوم هنا وان لم تبطله لو لم يكن غيره ، وهذه التفاصيل غير مستفادة من النص .

وهل يجب تقديم غسل الفجر عليه للصوم كما اختاره الدروس ام لا كما اختاره غير واحد ؟ وجهان والاخير اقرب . عملا بالأصل . وعلى الاول : هل يعتبر التضييق ؟ حتى يجب الاقتصار في التقديم على ما يحصل به الغرض ، ام يجوز فعله في الليلة بطلقا ؟ وجهان ، وامر الاحتياط واضح .

وهل يجب عليها القضاء فقط ؟ كما اختاره الجماعة ومنهم المصنف في التذكرة ، ام عليها الكفارة ايضا ؟ كما عن المختلف . وجهان . وتحقيقه يظهر انشاء الله في كتاب الصوم .

واما عدم اضرار الاخلال بساير الافعال عدا الغسل في الصوم ، فمما لا شك فيه عملا بالأصل .

(ولو اخلت بالوضوء او الغسل) او ساير الأفعال الواجبة عليها مراعاتها (لم يصح صلواتها) بل انقل خلاف اجده (وغسلها كالحايض) في جميع الأحكام ، وما قيل من انه يتعين عليها نية الاستباحة دون الرفع اذا كان قبل الانقطاع . منظور فيه ، واستثنى في الرياض العوالاه . واعتبرها فيها اذا لم

(١) وفي المسالك ولو تعذر الغسل تيممت بدلا عنه وجوبا ولو تركته وجب القضاء . (منه)

يكن الغسل انقطاع تقييلا للحدث وهو الأحوط .

(ولا تجمع بين صلوئين بوضوء) لما مر .

و ينبغي التنبيه على أمور :

الاول : الأظهر ان انقطاع دم الاستحاضة بعد الوضوء فقط او بعد الغسل ايضا ، لا يوجب شيئا مطلقا ، سواء دخلت في الصلوة ام لا ، وفاقا للمحكي عن التحرير ، عملا باطلاق النصوص .

وعليه فما عن الشيخ في المبسوط بان انقطاع دم الاستحاضة بعد الوضوء يوجب الوضوء قبل الشروع في الصلوة ، ولا يوجب به بعده ، كما يظهر من نقل كلامه .

مما ليس له وجه يعتد به سيما التخصيص بالوضوء .

واما التفصيل بين قطعه قبل الشروع في الصلوة فيوجب ، وبعد الشروع فلا ، فليس له ايضا وجه يعتد به ، اذ المناط في الثاني ان كان الاستصحاب في المقامين موجود ، وان كان الاطلاق فكذلك ، وجريان الدال على تحريم بطلان الصلوة في نحو المقام غير وجيه ، اذ الدليل فيه ان كان الاجماع فادعائه في المقام دونه خرق القناد ، وان كان آية لا تبطلوا ، الى آخره ، فمع عدم تسليم دلالتها ، لوجوه تأتي في مقامها ، فمما لا وجه له ايضا ، اذ لا فرق في ابطال الحدث بين المقامين .

فبما ذكر ظهر عدم وجاهة ما استقر به في الدروس من الحكم بوجوب ما قبل البرء من وضوء او غسل بعد البرء و يبطلان الصلوة اذا كان البرء في الأثناء ، هذا اذا كان الانقطاع فترة ، فعدم تأثيره بنقض الطهارة اولى ، سواء دخلت في الصلوة ام لا ، وفاقا لغير واحد ، ويستفاد من اطلاق المحكي عن المبسوط خلافه ، حيث قال : اذا توضأت المستحاضة وقامت الى الصلوة فانقطع الدم قبل الدخول ، وجب عليها الوضوء ثانيا ، لان دم الاستحاضة حدث فان انقطع وجب منه الوضوء ، فان انقطع بعد تكبيرة الاحرام ودخولها

فى الصلوة ، مضت فى صلوتها ولم يجب عليها استئناف لانه لا دليل عليه انتهى ، ففيه ما عرفت .

الثانى : قال فى التذكرة : اذا كان دم الاستحاضة يجرى تارة ويمسك اخرى ، فان كان زمن الاساك يسع للطهارة والصلوة وجب ايضا عليه وانتظرته مالم يخرج الوقت ، وان ضاق جاز ان تتوضأ وتصلى حال جريانه ، فان توضأت فى حال جريانه ثم انقطع ثم دخلت فى الصلوة جاز فان اتصل انقطاعه بطلت صلوتها ، وهو قول الشافعى ، لأننا بينا ان هذا الانقطاع قد ابطال طهارتها قبل الشروع فى الصلوة ، ولو كان دمها متصلة وتوضأت ، فقبل ان تدخل فى الصلوة انقطع ، فدخلت فى الصلوة ولم تعد الطهارة ، ثم عاد ذلك الدم فى الصلوة ولم تعد الطهارة ، ثم عاد ذلك الدم فى الصلوة قبل ان يضى زمان يتسع الطهارة والصلوة ، فالوجه عندى عدم البطلان ، والشيخ ابطالهما لأن ذلك الانقطاع اوجب عليها الطهارة فلم تفعل ، وان كان لو علمت عوده لم يلزمها الاعادة فقد لزمها بظاهره اعادة الطهارات اذ لم تفعل وصلت لم يصح صلوتها ، انتهى .

اقول الاظهر عندى ان المستحاضة اذا رأت الدم فيجوز لها فعل ما يقتضيه من الاعمال ثم الدخول فى الصلوة ، سواء حصل انقطاع ام لا ، وسواء كان الانقطاع يسع زمان الطهارة والصلوة ام لا ، وسواء كان اول الوقت او آخره ، وان كان التأخير الى آخر الوقت احوط ، التفاتا الى خبر اسمعيل المتقدم فى شرح قول المصنف : وهى مع ذلك بحكم الطاهر ، والى خبر عبد الرحمن المتقدم فى شرح قول المصنف : و تغيير القطنه ، وانما لم نحكم بالوجوب ، للاصل المعتضد بالرضوى المتقدم فى القليلة .

والدليل على جميع ما قلناه الاطلاق ، وعليه فما فى التذكرة ، مما لوجه له يعتد به ، نعم لو علمت انقطاعا يسع زمان الطهارة والصلوة ، فالأحرط الاتيان بهما فيه ، بل لعله الاظهر ولكن فرض نادر .

الثالث : يجب على المستحاضة الاستظهار في منع الدم من التعدى بقدر الامكان كما عن الاصحاب ، عملا بجملته من الأخبار ومنها خبرا معوية و اسمعيل المتقدمان في القليلة ، و خبر زرارة المتقدم في المتوسطة ، و خبر الصحاف المتقدم في الكثيرة .

قال بعض مشايخنا : و مقتضى المعتبرة كون محل الاستظهار قبل الوضوء في القليلة ، و بعد الغسل في المتوسطة والكثيرة .

اقول ما ذكره بالنسبة الى الكثيرة لا يخلو عن قرب ما ، و ان كان الواو لا يفيد الترتيب ، مع ان في خبر زرارة المتقدم في المتوسطة : تعصبت و اغتسلت لكن لم اجد خبرا يدل على ما ذكره بالنسبة الى القليلة و المتوسطة ، و ان كان ما ذكره احوط .

تنبيه :

الاستئفار اما من استنفر الرجل بثوبه اذا رد طرفيه بين رجليه الى حيزته بضم الحاء و النجيم الساكنة ، او من استنفر الكلب بذنبه جعله بين رجليه او من الثفر بالتحريك وهو من السرج ما يجعل تحت ذنب الدابة على ما قيل .

وفي الرياض المراد به هنا التلجم ، بان تشد على وسطها خرقه كاللثة ، و تأخذ خرقه اخرى وتعقد احدى طرفيها بالاولى من قدام ، و تدخلها بين فخذيها ، و تعقد الطرف الاخرى من خلفها بالاولى ، كل ذلك بعد غسل الفرج و حشوه قطناً قبل الوضوء ، ولو احتبس الدم بالحشو خاصة اقتضت عليه ، قال : وكذا يجب الاستظهار على السلس و المبطون .

اقول قد تقدم ذلك في الوضوء فراجع .

قال : فلو خرج الدم او البول بعد الاستظهار و الطهارة ، اعيدت بعد الاستظهار ان كان لتقصير فيه ، والا فلا للحرج ، و يعتد الاستظهار الى فراغ الصلوة ، ولو كانت صائمة فالظاهر وجوبه جميع النهار ، لان تأثير الخارج في الغسل و توقف الصوم عليه يشعر بوجوب التحفظ كذلك ، و به قطع المصنف .

اقول وفي الأخير نظر ، والاجود ان يستدل للاول في صورة عدم التقصير بالاطلاق ، واما الجرح السائل فلا يجب شدة ، بل يجوز الصلوة وان كان سائلا ، كما صرح به غير واحد عملا بالأصل .

(واما النفاس^(١) بالكسر) قدم الولادة) بلا خلاف ، كما صرح البعض ، فلو ولدت ولم ترد ما فلا نفاس اجماعا ، كما في التذكرة ، ولا حدث عملا بالأصل ، والمراد بدم الولادة الخارج (معها او بعدها لا قبلها) اجماعا في الاخيرين كما حكى ، وعلى المشهور المنصور في الاول ، بل عن الخلاف عليه اجماع عملا بالمروى في التهذيب في باب الحيض ، في الزيادات ، عن السكوني عن جعفر عن ابيه عن النبي (ص) : ما كان الله ليجعل حيضا مع حبل .

يعنى اذا رأت المرأة الدم وهي حامل لا تدع الصلوة الا ان ترى على رأس الولد ، اذا ضربها الطلق ورأت الدم تركت الصلوة .

اقول وجمع الحيض مع الحبل كما تقدم ، مما لا يضر الاستدلال بالخبر ، اذ هو حينئذ كالعام المخصص فيما بقى حجة .

و بالمروى عن مجالس الشيخ ، بسنده عن زريق بن زبير : سأل رجل من الصادق (ع) ، عن امرأة حامل رأت الدم ؟ فقال : فانها ذات الدم وقد اصابها الطلق فرأته وهي تمخض ؟ قال : تصلى حتى يخرج رأس الصبي ، فاذا

(١) قيل النفاس بالكسر ولادة المرأة يقال نفست و نفست بضم النون وفتحها مع كسر الفاء وفي الحيض بفتح النون قاله الهروي والولد منفوس ومنه الحديث لا يرث المنفوس حتى يستهل صالحا والمرأة نفساً بضم النون وفتح الفاء والجمع نفاس مثل عشراء وعشار وقال الجوهري ليس في كلام العرب فعلا على فعال غير نفسا وعشراء ويجمع ايضا على نفساوات وعشراوات وهو اما ما خوذ من النفس بمعنى الدم كما يقال ذونفس سائلة وانما سمي الدم بذلك لان النفس التي هي اسم لجملة الحيوان قوامها بالدم او من خروج النفس يعنى الولد او من تنفس الرحم بالدم قيل والاشهر في كلام اللغويين الاول ونقله الفقهاء الى الدم الخارج في الولادة في الجملة . (منه)

خرج رأسه لم يجب عليها الصلوة ، وكلما تركته من الصلوة في تلك الحال لوجع اولما هي فيه من الشدة والجهد ، قضته اذا خرج نفاسها ، قال : جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل و دم الحائض ؟ قال : ان الحامل قذفت بدم الحيض ، وهذه قذفت بدم المخاض ، الى ان يخرج بعض الولد فعند ذلك يصير دم النفاس ، فيجب ان تدع في النفاس والحيض ، فاما ما لم يكن حيضا او نفاسا فانما ذلك من فتق في الرحم .

خلافا للمحكي عن جمل العلم والعمل ، والجمل والعقود والكافي والغنية والوسيلة والاصباح والجامع ، فخصوا بالبعدية ، ولهم ظاهر المروي في الكافي في باب النفاس في الموثق ، عن عمار بن موسى عن الصادق (ع) ، فسي المرأة يصيبها الطلق اياما او يوما او يومين فتري الصفرة او دما ، قال : تصلين ما لم تلدي ، وان غلبها الوجع فقاتها صلوة لم تقدر ان تصليها من الوجع فعطيتها قضا ، تلك الصلوة بعد ما تطهر .

بناء على ان المتبادر من مفهوم ما لم تلدي : خروج الولد بتمامه ، وفيما ترى سيما بعد ما تقدم المنجبر بها مرة ، ولا يشترط في الولد الحيوة بل ولا التمامية ، فلو ولدت مضغة او علقه بعد ان شهد القوايل ان الولد يخلق منه فالدم نفاس بالاجماع كما في التذكرة ، قال : لانها دم جاء عقيب حمل ، قال : اما النطفة والعلاقة المشتبه فلا اعتبار بهما ، لعدم تيقن الحمل بهما ، فيكون حكمه حكم دم الحامل ، انتهى .

اقول وهو جيد ، للاجماع الذي حكاه ، واما النطفة فالأظهر عدم كون دمها نفاسا وان فرض حصول العلم بكونها مبداء نشوادمي ، كما اختاره البعض عملا بالاصل ، والاقتصار في الدلالة على مخالفته على القدر المتيقن منها .

وهل يشترط على المختار من اجتماع الحيض مع الحمل ، تخلل اقل الطهر بين الحيض وبين النفاس ، ام لا ؟ قولان ينشأان من عموم خبري محمد بن مسلم و يونس المعتدمين في مقامهما الدالين على اقل الطهر ، والمعتضدين

بخير عمار المتقدم ، وبما حكموا بان النفاس كالحيض بل قيل انه حيض محتبس
فالاول .

ومن الاصل . وخير زريق المتقدم ، وعدم تسليم كلية الكبرى بعد تسليم
كونه حيضا محتبسا ، فالثاني .

والاول ارجح ، وفاقا للمحكي عن المشهور ، بل عن الخلاف نفى الخلاف
عنه . وهو كعموم الخبرين المشار اليهما ، دليل على الكلية . وعليه فما تراءى في
ايام الطلق وقبله الى العشرة استحاضة .

وبما ذكر ظهر ايضا عدم جواز الحكم بالحيضية على الدم الكائن بعد ايام
النفاس مع عدم تخلل اقل الطهر .

(ولاحد لاوله) اجماعا ، فيجوز ان يكون لحظة ، عملا بالمروى في التهذيب
في باب حكم الحيض . عن ليث المرادي ، عن الصادق (ع) : عن النفساء كم حدة
نفاسها حتى تجب عليها الصلوة ؟ وكيف تصنع ؟ فقال : ليس لها حد ، و
المراد في جانب القلة .

وفي الباب في الصحيح ، عن علي بن يقطين ، عن ابي الحسن الماضي (ع) :
عن النفساء كم يجب عليها الصلوة ؟ قال : تدع الصلوة مادامت ترى الدم
العبيط ، الخبر .

(واكثره عشرة ايام للمبتدئة والمضطربة) العادة في الحيض اما ينسيانها
وقتا وعددا ، او عددا وان ذكرت الوقت ، عملا بما قاله المفيد في القواعد وقد
جاءت اخبار معتمدة في ان اقصى مدة النفاس مدة الحيض عشرة ايام ، وعليه
اعمل لوضوحه .

وعنه في جواب سائل سأل عن قدر ما تقعد النفساء ، في جملة كلام له :
وعلى في ذلك على عشرة ايام . لقول الصادق (ع) : لا يكون دم نفاس زمانه
اكثر من زمان الحيض .

وفي التهذيب في باب حكم الحيض ، وروينا عن ابن سنان : ان ايام

النفساء مثل ايام الحيض .

وعن الفقه الرضوى : النفساء تدع الصلوة اكثره مثل ايام حيضها وهى عشرة ايام و تستظهر بثلاثة ايام ثم تغتسل . فاذا رأت الدم عملت كما تعمل المستحاضة .

وهذه الأخبار بعد ضم بعضها مما يجوز الاعتماد عليها . سيما بعد شهادة مفيد الطائفة بما تقدم اليه الاشارة . وما عن المبسوط من نسبته كون اكثر مدته عشرة الى اكثر الاصحاب . ومقتضاها وان كان التعميم ولكن ينبغى التخصيص بالمبتدئة والمضطربة .

(واما ذات العادة المستقرة فى الحيض فاياها) اكثر نفاسها . وفاقا لصريح الجماعة . جمعا بين الاخبار المتقدمة و بين المتجاوزة عن حد الاستفاضة الدالة على ذلك . ومنها خبر زرارة المتقدم فى المتوسطة و المروى فى الكافى فى باب النفساء . فى الصحيح . عن الفضيل و زرارة . عن احدهما ((ع)) : النفساء تكف عن الصلوة ايام اقراءها التى كانت تمكث فيها . ثم تغتسل و تعمل كل ما تعمل المستحاضة .

وفى الباب فى الموثق . عن يونس بن يعقوب . عن الصادق ((ع)) تجلس النفساء ايام حيضها التى كانت تحيض . ثم تستظهر وتغتسل و تصلى .

وفى الباب فى الموثق عن زرارة عن الصادق ((ع)) : تقعد النفساء ايامها التى كانت تقعد فى الحيض . و تستظهر بيومين .

وفى التهذيب فى باب حكم الحيض . فى الموثق . عن يونس و الظاهر انه ابن يعقوب . عن الصادق ((ع)) : عن امراء ولدت فرأت الدم اكثرهما كانت ترى ؟ قال : فلتقعد ايام قرئها التى كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة ايام فان رأت دما صبيبا فلتغتسل . الخبر .

و الظاهر ان الباء فى عشرة بمعنى الى . كما صرح التهذيب . واستظهره غيره .

وفي الباب عن مالك بن اعين ، عن الباقر ((ع)) : عن النفساء يغشاهها زوجها وهي في نفاسها من الدم ؟ قال : نعم اذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر ايام عدة حيضها ، ثم تستظهر بيوم ، فلا بأس بعد ان يغشاه زوجها يأمرها فتغتسل ثم يغشاه ان احب .

والمروي عن المنتقى . عن كتاب الاغسال لاحمد بن محمد بن عبيد بن الجوهري ، عن احمد بن محمد بن يحيى عن سعد بن عبد الله ، عن ابراهيم بن هاشم ، عن عثمان بن عيسى ، عن عمر بن اذنيه ، عن حماد بن اعين ، قال : قالت امرأة محمد بن مسلم وكانت ولودا اقراً ابا جعفر السلام وقل له : انى كنت اقعد في نفاسى اربعين يوماً ، وان اصحابنا ضيقوا على فجعلوها ثمانية عشر يوماً . فقال ابو جعفر ((ع)) من افتاها بشمانية عشر يوماً ؟ قال : قلت : للرواية التي رووها في اسماء بنت عميس ، انها نفست بمحمد بن ابي بكر بن الحليفة . فقالت : يا رسول الله كيف اصنع ؟ فقال : اغتسلى واحتشى واهلى بالحج ، فاغتسلت واحتشيت ودخلت مكة ولم تطف ولم تسع حتى تقضى الحج فرجعت الى مكة ، فأنت رسول الله ((ص)) فقالت : يا رسول الله ((ص)) احرمت ولم اطف ولم اسع ، فقال رسول الله ((ص)) : وكم لك اليوم ؟ فقالت ثمانية عشر يوماً ، فقال : اما الان فاحرمي الساعة فاغتسلى واحتشى وطوفى واسعى ، فاغتسلت وطافت وسعت واحلت . فقال الباقر ((ع)) : انها لو سألت رسول الله ((ص)) قبل ذلك واخبرته ، لأمرها بما أمرها به ، قلت : فما حد النفساء ؟ قال : تقعد ايامها التي كانت طعنت فيهن ايام قرئها ، فان هي طهرت والا استظهرت بيومين او ثلاثة ايام ثم اغتسلت واحتشيت ، فان كان انقطع الدم فقد طهرت ، وان لم ينقطع الدم فهي بمنزلة الاستحاضة تغتسل لكل صلاتين وتصلى .

وصدر هذا الخبر كمر فوعة على بن ابراهيم المروية في التهذيب في باب حكم الحيض ، دال بان الاستدلال كما عن المرتضى وابن بابويه والاسكافى وسائر من القول بان اقضاء ثمانية مطلقا ، بالادلة على تنفس اسماء ثمانية عشر.

كخبري محمد بن مسلم المرويين في الباب ، وخبر زرارة المروى في الباب وخبر محمد وفضيل و زرارة المروى في الباب ، مما لا وجه له مع عدم كون فعلها حجة و قضية التقرير يرفعها ما تقدم اليه الاشارة .

واما المروى في العلل ، عن علي بن حاتم ، عن القاسم محمد عن حملان بن الحسين ، عن الحسين بن الوليد ، عن حنان بن سدير ، قال : لا ية اعطيت النفساء ثمانية عشر يوما ، لم تعط اقل منها ولا اكثر ؟ قال : لأن الحيض اقله ثلاثة ايام ، و اوسطه خمسة ايام ، و اكثره عشرة ايام ، فاعطيت اقل الحيض و اوسطه و اكثره .

فلما كان ضعف سنده مما لا يصلح للاعتماد عليه ، كالمروى في العيون عن الرضا ((ع)) ، فيما كتبه للمأمون : و النفساء لا تقعد عن الصلوة اكثر من ثمانية عشر يوما فان طهرت قبل ذلك صلت ، وان لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوما اغتسلت و صلت . الخبر .

واما صحيحة محمد بن مسلم المروية في الباب ، عن الصادق ((ع)) كم تقعد النفساء حتى تصلى ؟ قال : ثمان عشرة سبع عشرة ثم تغتسل و تحتشى و تصلى فمما لا يصلح التعويل عليه ، ان ظاهرها التخيير ولا قائل به كما صرح البعض ، فلتحمل كالسابقة على التقية التي هي في الاحكام الشرعية اصل كل بلية ، فلا التفات الى هذا القول اصلا ، سيما بعد استماع ما عن المرتضى في مسائل خلافه عندنا ان الحد في نفاس المرأة ايام حيضها التي تعدها ، و قد روى انها تستظهر بيوم او يومين ، و روى في اكثره خمسة عشر يوما ، و روى اكثر من ذلك ، والا ثبت ما تقدم .

واما ما اختاره في المختلف من رجوع ذات العادة في الحيض اليها ، و المبتدئة تصير الى ثمانية عشر يوما ، التفاتا الى الجمع بين الدالة على الرجوع الى العادة ، و بين الدالة على الثمانية عشر ، فما لا يلتفت اليه لما عرفت من امر الاخيرة ، من عدم الصلاحية ، سيما استلزامه حملها على الفرد

النادر .

بل جريانه في حكاية اسماء بعيد ، كما عن الجماعة القائلة : بان اسماء تزوجت بابي بكر بعد موت جعفر بن ابي طالب ، وكانت قد ولدت منه عدة اولاد ، ويبعد جدا ان لا يكون لها في تلك المدة عادة في الحيض ، هذا مضافا الى استلزامه لطرح اخبار العشرة .

واما خبر حفص المروى في الباب ، عن جعفر عن ابيه عن علي ((ع)) : النفساء تقعد اربعين يوما ، الخبر .

وخبر محمد بن يحيى الخثعمي ، عن الصادق ((ع)) : عن النفساء ؟ فقال : كما كانت تكون مع ما مضى من اولادها وما جريت ، قلت : فكيف تقعد فيما مضى ، قال : بين الاربعين الى الخمسين .

وخبر محمد بن مسلم المروى في الباب ، عن الصادق ((ع)) : تقعد النفساء اذا لم ينقطع عليها الدم ثلثين اربعين يوما الى الخمسين .
وخبر ابن سنان المروى في الباب عن الصادق ((ع)) : تقعد النفساء تسع عشرة ليلة ، الخبر .

فما لا يصلح التعويل عليها جدا ، سيما بعد استماع ما عن المبسوط ما زاد على الثمانية عشر لا خلاف بين الاصحاب ان حكمه حكم الاستحاضة ، و يظهر من الانتصار دعوى الاجماع على عدم كون الزايد عن ثمانية عشر نفاسا ، وفي الفقيه : الاخبار التي رويت في قعودها اربعين يوما وما زاد الى ان تطهر ، معلولة كلها وردت للتقية ، لا يفتى بها الا اهل الخلاف .

اقول وعن الشافعي وعطاء والشعبي ومالك وابي ثور وعبيد الله بن الحسن العنبري والحجاج بن ارطأ : ان اكثر ستون يوما .

وعن ابي حنيفة والثوري واحمد واسحق وابي عبيد : اكثر اربعين يوما .

وعن الحسن البصري : خمسون يوما .

وعن الليث : من الناس من يقول سبعون يوما .

فظهر بما حررناه ، ان ما عن الحلبي في كتابه المتعسك ايامها عند آل الرسول ((ص)) ايام حيضها واكثره احد وعشرون يوما ، فان انقطع دمها في يوم حيضها صلت وصامت ، وان لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما ، ثم استظهرت بيوم او يومين . وان كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة ايام ثم اغتسلت واحتششت وصلت .

وعن التحرير بعد نقله : روى ذلك البيزنطي في كتابه ، عن جميل عن زرارة ومحمد بن مسلم عن الصادق ((ع)) ، انتهى .

فما لا يلتفت اليه جدا ، وبالجمله الاظهر كون الأكثر العشرة في المبتدائه والمضطربة مع الانقطاع عليها ، او مع التجاوز . واما ذات العادة فعليها مع التجاوز عن العشرة الرجوع الى العادة ، واما مع التجاوز عن العادة و الانقطاع على العشرة فالجميع حيض ، وفاقا للجماعة ، ومنهم الشارح الفاضل والشيخ على في جامع المقاصد ، وبذلك صرح المصنف في غير هذا الكتاب ، بل في قوله الآتي ولو رأيت العاشر فهو النفاس من غير تفصيل ، ايعاء اليه . و على ذلك يدل الأخبار الدالة على العشرة . لكن بعد الالتفات الى الدلالة على الاستظهار بيوم ، كما في خبر مالك المتقدم ، او بيومين كما في خبر زرارة و يونس المتقدمين ، او بثلاثة كما في الرضوي المتقدم على اشكال ما ، او الى عشرة كما في خبر يونس المتقدم اذ لو لم يكن حكمها كالحايض في الحكم بالنفاسية مع الانقطاع في العشرة لما كان للاستظهار المقتضى لترك العبادة معنى اصلا ، و الى ذيل خبر زرارة المتقدم في المتوسطة ، الحاكم بالمساوات بين الحائض ، و النفاس ، و الى ما قاله في التهذيب : لا خلاف بين المسلمين ان عشرة ايام اذا رأيت المرأة الدم من النفاس ، وما زاد على ذلك مختلف فيه ، فينبغي ان لا يصار اليه الا بما يقطع العذر ، الى آخره .

وبما ذكر ظهر لا بدية الحكم بالنفاسية مع التجاوز عن العادة و الانقطاع دون العشرة ، واما الاستظهار فالأحوط الاقتصار على اليومين او الصبر الى

العشرة ، اذ في النفس مع عدم جابر لسند الرضوى شيء ما ، مع ان في دلالة
ايضا شيء ما ، و مالك ابن اعين مشترك بين الضعيف وغيره ، وان كان
الارجح كونه في السند الجهنى الممدوح ، ولكن ليس يطمئن به النفس .

و المراد بالعادة عادة الحيض كما قلناه ، اذ لا اعتبار بعادة النفاس
اتفاقا كما ادعاء غير واحد ، فبذلك يظهر شذوذه اخرى لخبر الخشعي المتقدم
(و حكمها كالحائض في كل الاحكام) عملا بذيل صحيحة زرارة المتقدمة
في المتوسطة ، وفي التذكرة حكم النفاس حكم الحيض في جميع المحرمات
و المكروهات ، و الخلاف في الكفارة بوطيها ولا نعلم فيه خلافا .

وعن المنتهى حكم النفساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها و يكره
و يباح ، و يسقط عنها من الواجبات و يستحب و تحريم و طيها و جواز الاستمتاع
بها دون الفرج لا نعلم فيه خلافا من اهل العلم .

وعن التحرير النفساء كالحائض فيما يحرم عليها و يكره ، وهو مذهب اهل
العلم لا أعلم فيه خلافا مشهورا ، انتهى .

و بالجملة حكمها كحكمها (الا) في امور :

الاول : (في الاقل) اجماعا .

الثاني : في الاكثر ، فان في النفاس خلافا بخلاف الحيض كما عرفت .

الثالث : ان الحيض قد يدل على البلوغ بخلاف النفاس لسبق الحمل .

الرابع : رجوع الحائض الى عادته و النفساء الى عادة الحيض .

الخامس : رجوع الحائض الى عادة نسائها على بعض الوجوه ، بخلاف

النفساء ، و خبر ابي بصير المروى في آخر باب الحيض ، في الزيادات ، الدال
على رجوعها ايضا ، شاذ جدا ، بحيث لم يعرف به عامل من الاصحاب .

السادس : ما ذكره الجماعة بان العدة تنقضى بالحيض دون النفاس

غالبا ، وفي الرياض خرج من الغالب ما لو طلقت الحامل من زنا ، فان النفاس

حينئذ يعد قرءاً فان رأيت قرئين في زمان الحمل انقضت (١) العدة بظهور
النفاس و انقطاعه على الخلاف . ولو لم يتقدمه قرآن عد في الاقراء .
السابع : عدم الاشتراط في النفاسين كالتوأمين مضي اقل الطهر بخلاف
الحيض .

الثامن : رجوع الحايض الى التميز على بعض الوجوه . بخلاف النفساء
بلا خلاف اطلع عليه . وما يتفرع على اتحادهما ان مع تجاوز دم النفساء من
العشرة . تنتظر ذات العادة عادتها . وتعمل مع عدم حلولها بالاستحاضة .
وغير ذات العادة تعمل بالتمييز . ومع عدمه ترجع المبتدأة الى عادة اهلها
ثم الى الروايات . والمضطربة مع فقد التميز اليها . هذا مع الاستمرار . واما
اذا انقطع دم النفاس ثم عاد الدم بعد انقضاء العشرة فالعايد حيض مع
امكانه . وان كان في شهر الولادة . لكن لا بد في الكل من مضي اقل الطهرين
النفاس وبين ما يجعله حيضاً . بناءً على المنصور من اشتراط مضي اقل الطهر
بين الحيض والنفاس كالحيضتين . و ما يتفرع على الاتحاد كون غسل النفساء
كالحائض . وعن التحرير انه مذهب العلماء كافة .

(ولو تراخت ولادة احد التوأمين) وهما الولدان في بطن واحد (فعد د
ايامها من) التوأم (الثاني) لصدق الولادة عنده . فيثبت له حكمه (وابتدأوه)
اي ابتداء نفاسها (من) ولادة التوأم (الاول) كما عن المشهور . بل ظاهر التذكرة
كما عن المنتهى عليه الاجماع . لصدق دم الولادة على كل منهما وثبوت كسونه
اكثره عشرة على التفصيل المتقدم . فحكم كل منهما ذلك . ولادليل على امتناع
تعاقب النفاسين . ويتداخل متم الاول مع الثاني . وظاهر العبارة ان
المجموع نفاس واحد . والظاهر كونهما نفاسين كما صرح غير واحد . وعليه فلو

(١) وهو الحدائق . (منه) . قيل وجه ذلك ان انقضاء العدة انما يحصل بوضع
الولد وان لم ترد ما بالكيفية فلو وضعت من غير نفاس خرجت من العدة فلا
دخل للنفاس في انقطاعها بخلاف الحيض . انتهى . (منه)

ولدت الثاني لدون عشرة من ولادة الاول . ولم تر بعد ولادة الاول الا يوماً واحداً مثلاً . وان قطع في باقى الايام المتخللة ، فانه يحكم بكونه طهراً ، وان رأت بعد ولادة الثاني في العشرة بخلاف ما لو حكم بكونهما نفاساً واحداً بناءً على ما سيجىء انشاء الله من ان الانقطاع المتخلل في اثنا العشرة بحكم النفاس ، واما الولد الواحد لو تقطع ، ففي تعدد النفاس نظر .

(ولو رأت) الدم (يوم العاشر فهو النفاس) وهذا انما يستقيم على من يجعل ايام النفاس عشرة مطلقاً . واما على المنصور الذي اختاره المصنف فيحتاج الى تفصيل . وهو ان المعتادة لدون العشرة ، اذا رأت الدم في جزء من ايام العادة وانقطع على العاشر ، فالجزء الذي رأت الدم فيه الى العاشر نفاس ، وان تجاوز العشرة فذلك الجزء خاصة نفاس ^(١) . واما من كانت عادتها عشرة وان كانت مبتدئه او مضطربة فرأت الدم يوم العاشر ، فهو النفاس سواء تجاوز العاشر ام لا .

(ولو رأت) اي العاشر (والاول) خاصة (فالعشرة نفاس) اذا انقطع على العاشر ، وكذا مع التجاوز ان كانت عادتها عشرة او كانت مبتدئه او مضطربة ، والا فنفاسها الاول خاصة ، وان صادف الثاني جزء من السعادة فجميع العادة نفاس . بناءً على ما اخترناه من الاتحاد بين النفاس والحايض في الاحكام الا ما خرج بدليل .

(١) وليس قبل الجزء نفاس اذا النفاس هو الدم ولم يوجد . (منه)

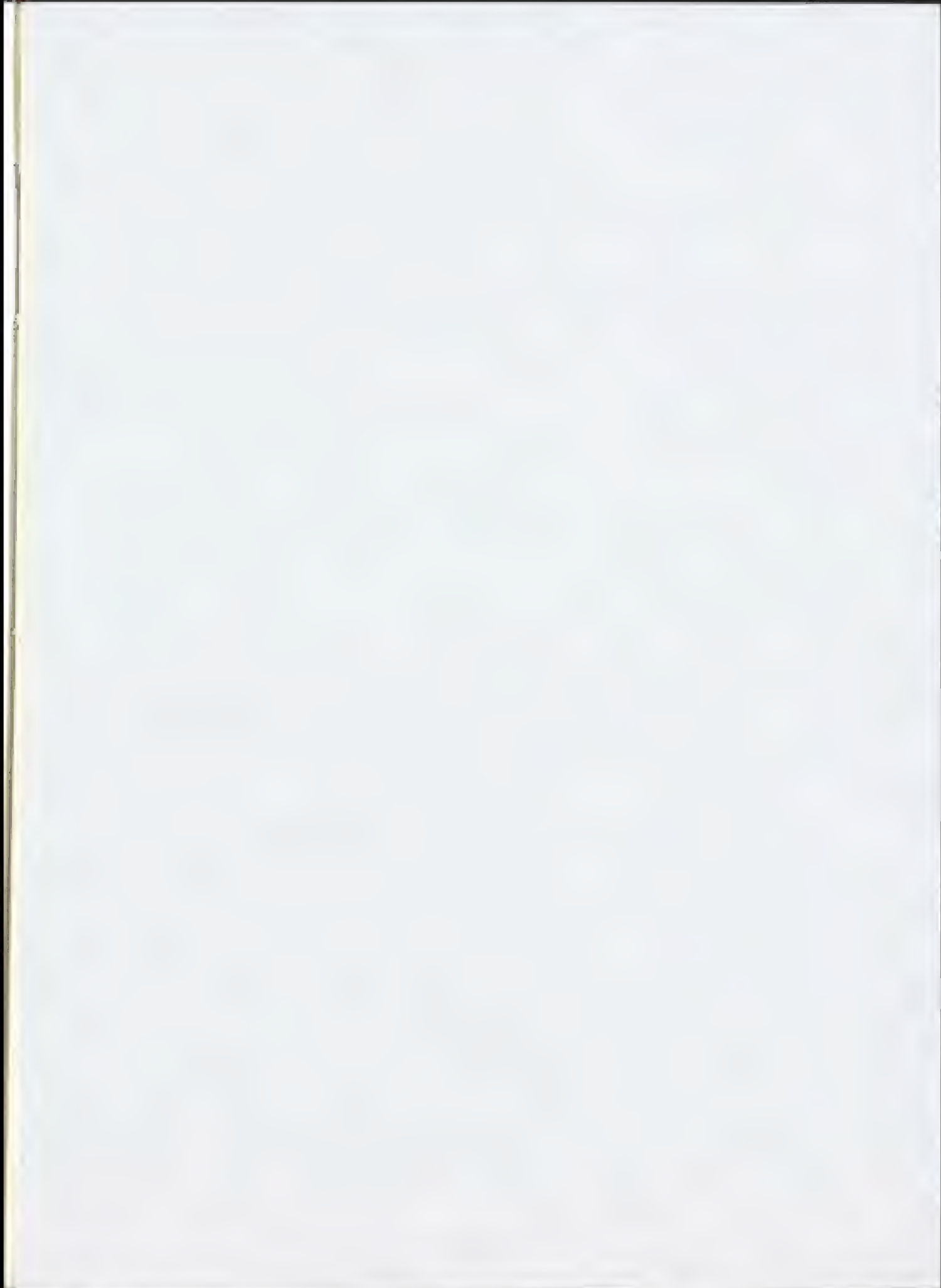


محتويات الكتاب

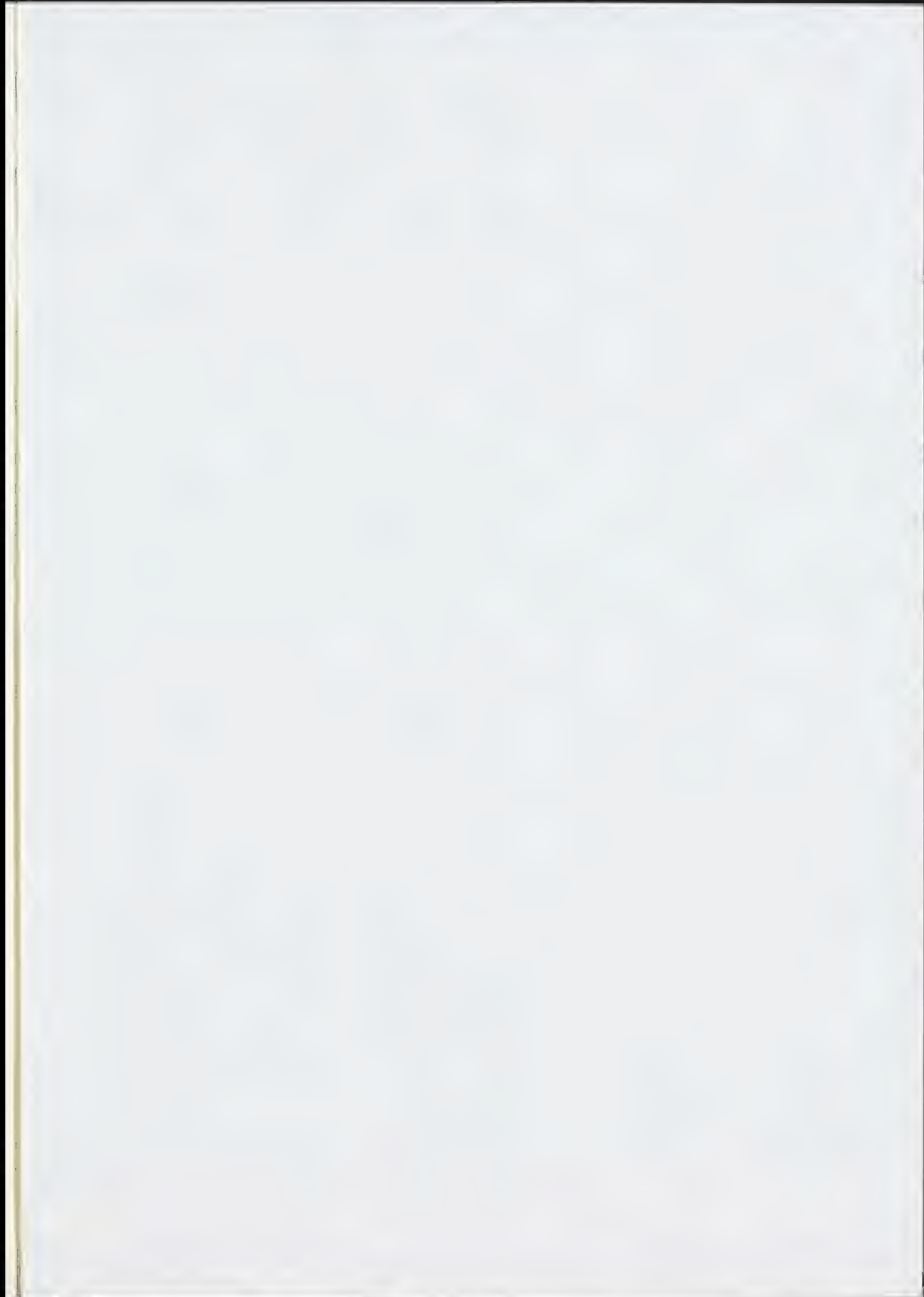
٨	المقدمة	١٠٢	استحياب الوضوء للجنب ، يغسل ميتا
٦٦	صورة نسخ الاصلية من خط المؤلف	١٠٩	في الوضوء
٧٧	مقدمة في الحمد	١١١	غسل الحصعة
٨٣	مقدمة في الصلاة على النبي وآله	١١٥	غسل يوم الجمعة
٨٥	مقدمة في سبب التأليف	١١٧	غسل اول ليلة من شهر رمضان
٨٧	كتاب الطهارة	١١٩	انواع الغسل
٨٩	في انقسام الطهارة واسمايها	١٢٣	غسلا الطواف والزيارة
٩٠	في باب الوضوء	١٢٥	غسل الكسوف
٩٥	في من كتابة القرآن	١٢٧	غسل التوبة
٩٧	الحائض والنفساء تقرأان القرآن	١٢٩	غسل دخول مسجد النبي (ص)
٩٩	دخول المساجد	١٣١	اجزاء الغسل الواحد
١٠١	صلوة الجنا يزوزيارة المقابر	١٣٣	غسل الحنابة
١٠٣	الحائض وجماع المحتلم	١٣٥	هل الحائض كالجنب
١٠٥	في ثواب تجديد الوضوء	١٣٧	اسباب الوضوء

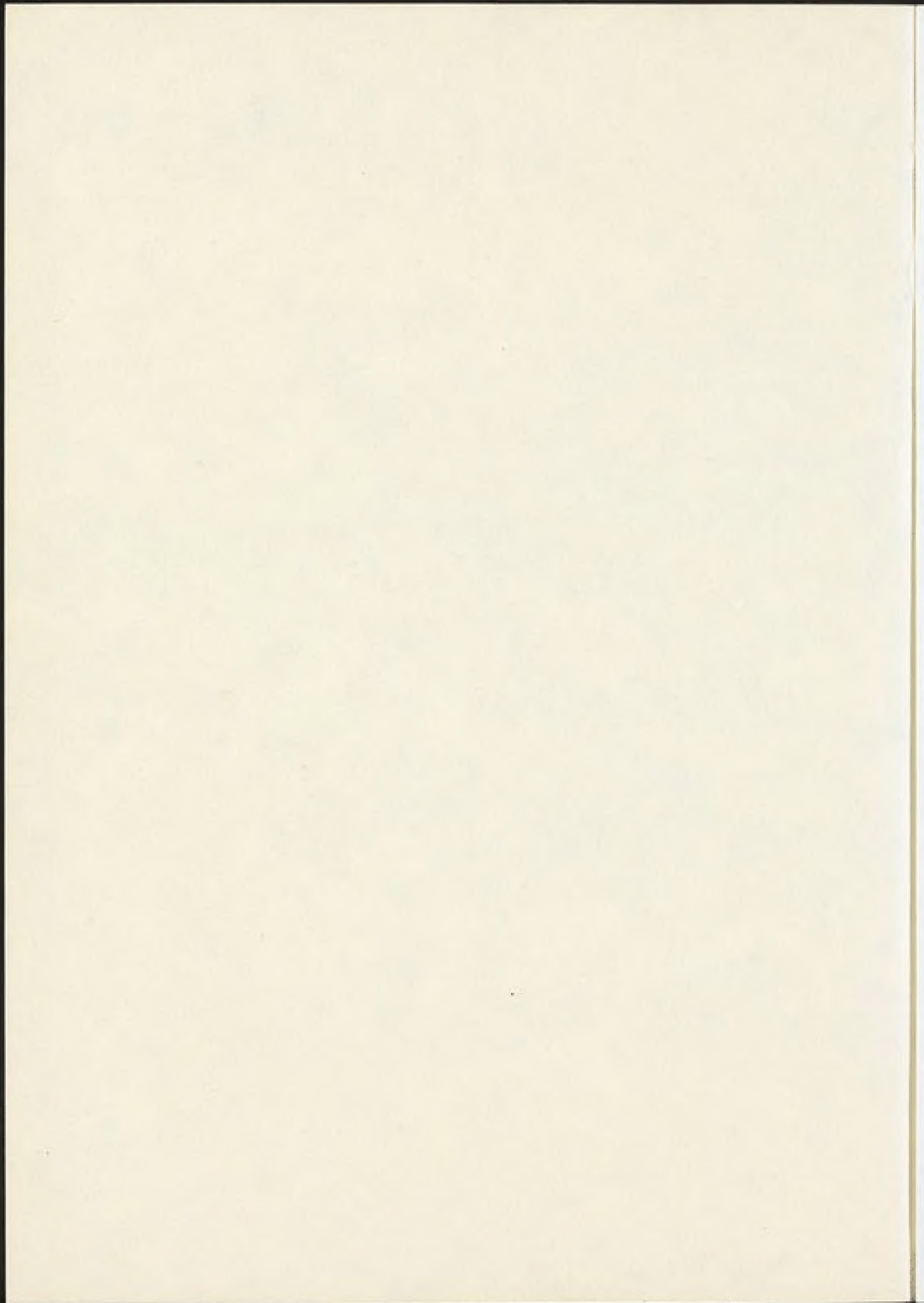
٢٢٧	كيفية المسح	١٣٩	في ابطال الوضوء
٢٢٩	احكام تتعلق بالوضوء	١٤٥	سجلات الوضوء
٢٣١	التقية في الوضوء	١٤٧	آداب التخلي
٢٣٣	ما يحزى من المسح	١٥١	في التطهير
٢٣٥	المسح بعد نسيانه	١٥٣	الاستنجاء من البول
٢٣٧	جفاف ماء الوضوء قبل المسح	١٥٥	غسل مخرج الفائط
٢٣٩	الترتيب في الوضوء	١٥٧	الاستنجاء
٢٤١	المواظاة في الوضوء	١٦٩	حكم الملل قبل الاستبراء وبعد
٢٤٧	حكم الجائز في الوضوء	١٧١	آداب التخلي
٢٤٩	حكم الجائز وما اشبهها	١٧٣	مواضع التخلي
٢٥٩	حكم السلس	١٧٥	ما يكره عند التخلي
٢٦١	حكم المبطون	١٧٧	المناهي عند البول
٢٦٣	آداب الوضوء	١٧٩	المناهي عند التخلي
٢٦٥	عدد غسلات الوضوء	١٨٣	واجبات الوضوء
٢٦٧	عدد الغسلات	١٨٥	النية
٢٧١	الدعاء عند الوضوء	١٩٧	ما يجزى من الماء في الوضوء
٢٧٣	غسل الكفين	١٩٩	حد غسل الوجه
٢٧٥	البضضة والاستنشق	٢٠١	ما يغسل من الوجه
٢٧٧	كمية الماء	٢٠٣	كيفية غسل الوجه
٢٧٩	في السواك	٢٠٥	حد غسل الوجه
٢٨٣	كراهة الاستعاانة بصب الماء	٢٠٧	كيفية الوضوء
٢٨٥	حرمة التولية	٢٠٩	ازالة المانع من وصول الماء في الوضوء
٢٨٧	الشك في الوضوء	٢١١	مسح الرأس والقدمين
٢٨٩	الشك في الطهارة	٢١٣	مقدار المسح
٢٩١	الشك في النية	٢١٥	كيفية المسح
٢٩٣	في الشك	٢١٧	محل المسح
٢٩٥	حكم الذي ذكر الاخلال بعد الفراغ	٢١٩	المسح
٢٩٧	اجزاء غسل الجنابة عن الوضوء	٢٢١	تحديد الكميين

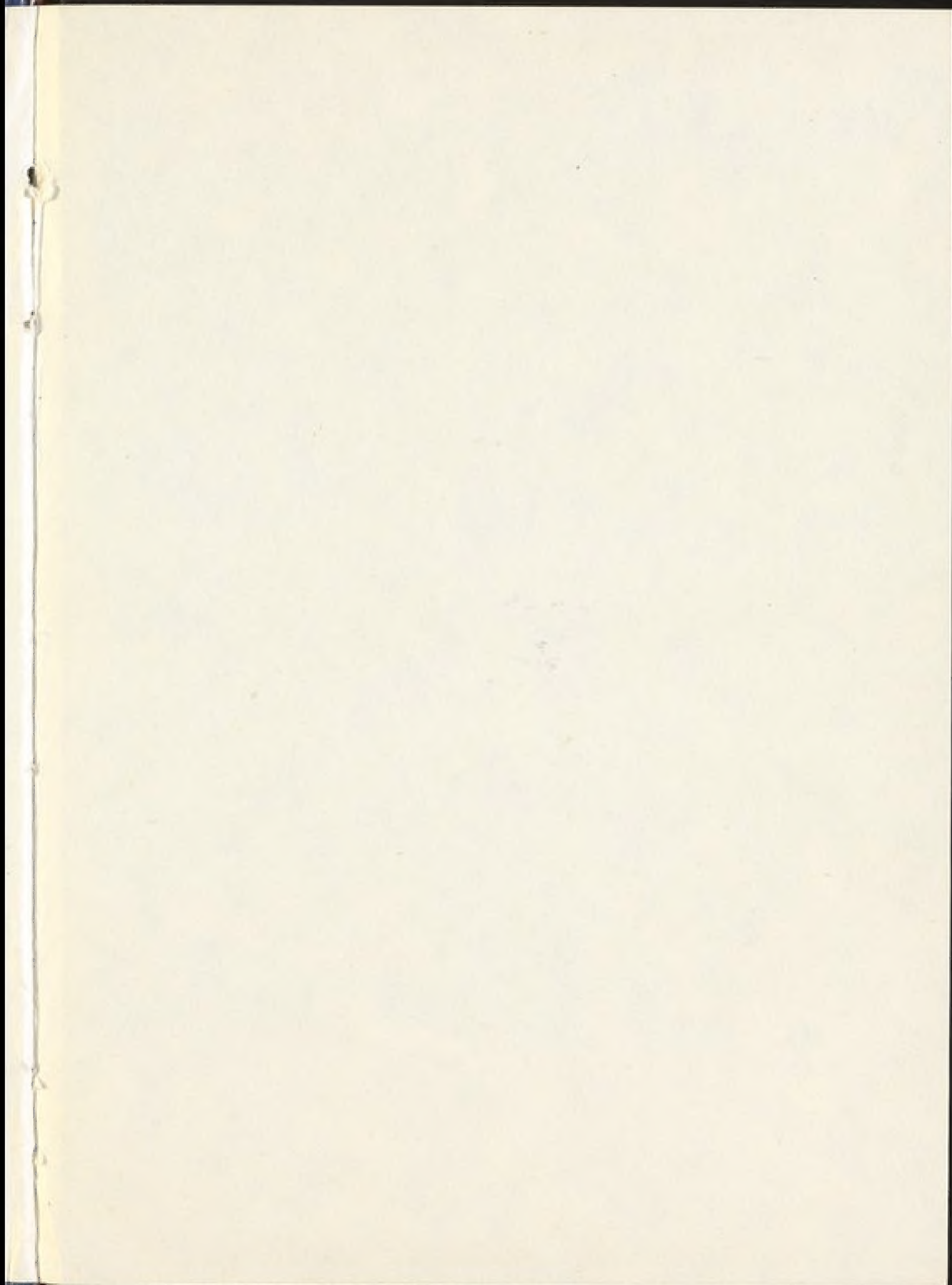
٢٩٩	حكم الوضوء مع الاغسال	٢٧٣	صفة الحيض
٣٠١	الجنابة	٢٧٩	معرفة دم الحيض من الاستحاضة
٣٠٣	غسل الجنابة	٢٨١	صفة الحيض
٣٠٥	كيفية الجنابة	٢٨٣	التعيز في الحيض
٣٠٧	موجبات غسل الجنابة	٢٨٥	الرجوع الى الاقران في مدة الحيض
٣٠٩	موجبات الغسل	٢٨٧	اختيار مدة الحيض
٣١٥	حرمة قراءة الغرائم على المحنّب	٢٨٩	في المتحيرة
٣١٧	لبث المحنّب في الجنابة	٢٩١	حكم المضطربة
٣٢١	مس المصحف	٢٩٥	حكم الدم المتجاوز العشرة
٣٢٣	ما يكره للمحنّب	٢٩٧	استبراء الحائض
٣٢٧	النية في الغسل	٢٩٩	حكم المستحاضة
٣٢٩	ما يجب في الغسل	٤٠٣	الاستنطهار
٣٣١	الترتيب في الغسل	٤٠٥	تقدّم العادة
٣٣٥	الغسل الارتياضي	٤٠٧	ما يحرم على الحائض
٣٣٧	كيفية الغسل	٤١٣	كفارة الوطئ في ايام الحيض
٣٣٩	ازالة النجاسة قبل الغسل	٤١٥	ما يكره للحائض
٣٤١	الاستبراء	٤١٧	هل تجوز الواقعة قبل التطهير؟
٣٤٩	التبويض في الغسل	٤١٩	ما يكره للحائض
٣٥١	نفقة ماء الغسل على الزوج	٤٢١	ما يستحب للحائض
٣٥٣	الحيض	٤٢٣	ما يجب قضاؤه على الحائض
٣٥٥	معرفة دم الحيض	٤٢٧	في حكم الحيلى اذا رأت الدم
٣٥٧	موضوع خروج دم الحيض	٤٣١	حكم المستحاضة
٣٦١	حد الحيض	٤٣٣	حكم النساء والمستحاضة
٣٦٣	حكم الحيض	٤٣٧	حكم المستحاضة
٣٦٥	مدة الحيض	٤٤٧	حكم النفاس
٣٦٧	حد الطهر	٤٤٩	مدة النفاس
٣٦٩	تحقيق العادة	٤٥٣	حكم النفاس
٣٧١	ايام الحيض	٤٥٧	ايام النفاس











COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0020761953

C. I

V. 1



